كتاب

أسرار البلاغة

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المتوفى سنة ٤٧١ - أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لُؤْلُؤٌ ... يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ

وَبَعْضُهُمُ قَوْلُهُ كَالْحَصَا ... يُقَالُ فَيُلْغَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ المعرة

الناشر دار المدني بجدة

تليفون : ٦٧٠٠٧٨٨ فاكس : ٦٧١٣٤٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسِّرْ وأعِنْ

الحمدُ للهِ وحدَهُ لاشريكَ لهُ ، حَمداً توجبُه سوابغُ نِعَمِه ، ولَنِعمةٌ واحدةٌ لا يُوَفِّيها بعضَ حقِّها حَمْدُ الحامدين ولا شكرُ الشاكرين آناءَ الليلِ وأطْرافَ النهارِ ، دَهْرَ الداهرين وأبَدَ الآبدين ، وصلّى الله على نبيّنا محمّدٍ رسولِ اللهِ المبلِّغ عن ربّه ، بلَّغَ الرسَالةَ وأدّى الأمانةَ ، فأخرجنا بها من الظُّلُمات إلى النُّورِ ، وأنقذنا بها من نارِ جهنَّم ، ما اتَّبعْنا هَدْىَ القرآنِ العظيمِ ، ولزمنا سُنَّةَ رسوله الأمين ، صلّى الله علَيه وسلم تسليماً كثيراً ، وصلَّى الله على أبَوَيْه الرسولين الكريمين إبراهيمَ وإسماعيلَ ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، « إنَّ اللهَ ومَلائِكتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يٰأَيُّهاَ الَّذِين آمَنُوا صَلُّوا عليه وسَلِّمُوا تَسْليماً » ، أمْرٌ من الله ربِّنا لايَزيغُ عنهُ إلاّ هالكٌ .

* * *

وبعدُ ، فقد فرغتُ آنفًا من قراءةِ « كتاب دلائل الإعجاز » للإمام المتفرِّدِ عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، وهذا كتابه الثاني : « كتابُ أسْرارِ البلاغة » ، قرأتُه أيضًا وعلّقتُ عليه ، فهما أصْلانِ جَليلان ، أسَّسَا قواعدَ النّظَر في علم بلاغة الألسنة عامّةً ، وبلاغة اللسان العربيّ المبينِ خاصةً . ثُمَّ خلفَ من بعد عبدالقاهر أئِمَّةٌ من الخَلَف اتّبعُوه وزادُوا عليهِ ، وأرادُوا أن يُقعِّدوا قواعد لعلم البلاغة ، فشقُّوا لأنفُسِهم في زمانهم ، ثُمَّ لَنا من بعدهم ، طريقًا جديدًا يُلاقي طريقَهُ من وجهٍ ، ويُخالفُه من وجهٍ آخر . كان ذلك اجتهاداً منْهُم أحسنُوا فيه غايةَ الإحسان ، وأساءوا بعضَ الإساءة ،

ولكنْ ظَلّ عبدالقاهر عندهمْ جميعًا إمامًا مجتهدًا مبرّزاً سَبَق إلى ما لم يَخُطّه أحدٌ قبلَه ، واستدركُوا عليه بعضَ ما ظنُّوا أنّه قد أغفلَه فى هذين الكتابين الجليلين . بَيْدَ أنّ ما كتبه عبدالقاهر سوف يبقى بإذن اللهِ نِبْراسًا وسِرَاجًا مُنيرًا لكل مَنْ يَسَّر له الله الإخلاصَ والهِمَّةَ والسَّعْى المُبْصِرَ فى طلبِ الكشف عن بلاغة الألسنة البشرية عامةً ، واللسانِ العربىّ المُبين خاصةً ، وسيبقَى بمشيئة الله ما كتبهُ الأيِمّةُ من الخَلَف الذين جاءوا من بعده ، دَليلاً هاديًا يمهِّد الطريقَ لمنَ أرادَ من أهلِ زمننا ، ومن يجىءُ بعدنا ، أنْ يهجُرَ الثرثرة الفاشية فى زماننا وَزمَانهم ، مُهاجرًا إلى الصِّدقِ المؤدِّى إلى بلوغِ الحقّ ، حتى تَسْتَتِبَّ الخُطى على الطريق المستقيم . وكُلُّ من دَبَّ على الدَّرْبِ وَصَل ، بتوفيقٍ من الله وعَوْنٍ ، والجِدُّ خَليقَةٌ تُفْضِى إلى مُستقَرِّ السعادة فى الدنيا والآخرة .

* * *

كان الفضْلُ الأوّلُ والأكبر للشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله ، فهو الذى وفّقه الله فنشر « كتاب أسرارِ البلاغة » فى زَماننا ، فطبع النسخة الأولى منه سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) بمطبعة الترقّى ، ثم طبع الطبعة الثانية منه سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) فى «مطبعة المنار» التى كان قد أنشأها سنة ١٣٢١هـ ، ثم أعاد طبعها مرّاتٍ بعد ذلك . ثم كان له الفضل الأول أيضًا فى نشر الكتاب الثانى «كتاب دلائل الإعجاز» سنة ١٣٢١هـ وهى الطبعة التى اعتمدت إثبات أرقامها فى نشرى «كتابَ دلائل الإعجاز» كما ذكرتُ ذلك فى مقدّمته .

وقد قصّ الشيخ رشيد قِصَّة «كتاب أسرار البلاغة» فى مقدمة الطبعة الثانية التى وقفتُ عليها ، وسأُنشرها كاملة فى آخر هذه المقدمة . وذكر أنّه طلبَ مخطوطة « كتاب أسرار البلاغة » من صديقه عبدالقادر المغربىّ ، وكانت فى أحدِ بيوت العلم فى طرابلس الشام . وقال إنه علم أن نسخةً

أخرى من الكتاب فى إحدى دُور الكتب السلطانية فى دار السلطنة السنية ، فندب بعضَ طلاَّب العلم لمقابلة نسخته الشامية على هذه النسخة. ونحن لا نعلم شيئاً عن هذه النسخة الشامية ، ولا نعرف تاريخ كتابتها ؛ ولا نعرف أيضًا شيئًا عن النسخة التى كانت فى دار السلطنة العثمانية ، وإن كنت أظنُّ أنها هى النسخة التى سأشير إليها فيما بعدُ ، والله أعلم .

وقد قرأتُ «كتاب أسرار البلاغة» فى صَدْر شبابى ، فى الطبعة الثانية سنة ١٣٤٤ ، قرأته مرتين ، ولكن لم يشغلنى يومئذٍ أمرُ المخطوطات التى اعتمد عليها الشيخ رحمه الله ، ومضت سنوات طوالٌ بعد ذلك ، ثم عُدْت إليه فقرأتُه بعدَ أن استتبَّ لِيَ الطريقُ ، وعرفتُ مالم أكن أعرفُه ، فشغلنى أمرُ المخطوطات ، فتقصَّيتُ أمرَ مخطوطاتِه ، حتى عرفتُ أنّ فى مكتبة خسرو باشا بدار الخلافة فى القسطنطينيّة ، نسخةً عتيقةً ، كان الفراغ من كتابتها سنه ٦٦٠هـ بدمشق المحروسة. فهى إذن نسخة عتيقة ، بينها وبين مؤلفها عبدالقاهر ، نحوٌ من مئة وتسع وثمانين سنة ، ولكن ليس فيها نَصٌّ على أنه نقلها عن نسخة المؤلف ، أو عن نسخة بعدها نسخها ناسخٌ عن نسخة المؤلف . دلَّنى على هذه النسخة صديقى الأستاذ رشاد عبدالمطلب ، وتفضَّل علَّى رحمه الله بصورة من هذه المخطوطة فى سنة ١٩٥٣م أو قبلها فيما أظنّ.

وبعد قليل ، فى سنة ١٩٥٤م . وقفت على نسخة مطبوعة من «أسرار البلاغة» ، نشرها المستشرق « ريتر » ، اعتمد فيها على هذه النسخة نفسها ، مع ثلاث نسخ أُخَر ، كانت إحداها فى مكتبة فيض الله ، تمَّت كتابتها سنة ٩٤٧هـ ، والأخرى فى المكتبة الحميدية ، تمت كتابتها سنة ٩٤٣هـ ، والثالثة نسخة فى مكتبة مُراد مُلاً غير مؤرخة ، وذكر أنَّ هذه النسخ الثلاث تكاد تتفق فى قراءتها مطابقةً للنسخة الأولى المكتوبة سنة ٦٦٠هـ ، ولم يجد دليلاً قاطعًا على أنها منقولة منها . ثم استعان أيضًا بالنسخة التى طبعها الشيخ رشيد رضا رحمه الله .

ولما قرأت النسخة التى طبعها « ريتر » ، وذكر فيها فُرُوق النسخ ، وجدت أن هذه النسخ الثلاث التى استعان بها ، فى قراءة النسخة العتيقة المكتوبة سنة ٦٦٠هـ ، إنما هى نُسَخٌ لا قيمة لها تذكر . وبقيت النسخة العتيقة ونسخة الشيخ رشيد رضا ، هُما أفضلَ ما بأيدينا من « كتاب أسرار البلاغة» .

* * *

ولمّا كانت عندى فى ذلك الوقت نسخةٌ من «كتاب دلائل الإعجاز» ، وهى نسخةُ مكتبة «حسين جلبى» بتركية ، تمّت كتابتها فى أواسط شهر ربيع الأوّل سنة ثمان وستين وخمسمئة . (٥٦٨هـ) ، أى بعد وفاةِ عبدالقاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، وتبيّن لى أنّها منقولة من خطّ عبدالقاهر نفسه ، وعلى هوامشها تعليقاتٌ بخط كاتبها ، تبيَّنتُ فيما بعدُ أنها تعليقات عبدالقاهر نفسه على نسخته (انظر مقدمة «دلائل الإعجاز » ص : ز ، ح) ، ظللتُ أُؤمّل فى الحين بعد الحين ، أن أقِف على نسخة من « كتاب أسرار البلاغة » تُماثلها فى نَفَاستها ، وفى قرب عهدها من وفاة عبدالقاهر ، وتمنَّيت أن تكون منقولةً من خط عبدالقاهر ، وعليها تعليقاته . ومضى الزمن الطويل فى الأمانىّ ، وفى البحث والسؤال عن مثل هذه النسخة ، حتى عزمت فى سنة ١٤٠٣هـ(سنة ١٩٨٣م) على طبع «كتاب دلائل الإعجاز» ، فلما فرغتُ منه ، أكثرتُ السؤالَ والبحثَ عن نسخة عتيقة من «كتاب أسرار البلاغة» ، فلم أجد لها ذكراً فى فهارس المخطوطات ، ولا عند أحدٍ من أهل المعرفة الوثيقة بالمخطوطات ، فلما يئست أن أجدها ، عزمت على الاعتماد على النسخة الشامية العتيقة المكتوبة فى سنة ٦٦٠هـ ، وعلى نسخة الشيخ رشيد رحمه الله المطبوعة سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) ، وعلى نسخة « ريتر » المطبوعة سنة ١٩٥٤م .

* * *

وهذه النسخة العتيقة المحفوظة الآن بمكتبة خسرو باشا بالقسطنطينية تحت رقم : ٦٥٤، فرغ كاتبها منها ، كما ذكر فى آخرها : «يوم الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من جمادى الآخرة ، من سنة ستين وستمئة ، بجبل الصالحيّة من دمشق المحروسة » ، وعدد أوراقها ١٤٥ ورقة ، ورقمت أنا صفحاتها من ١-٢٨٩ صفحة. وأثبتُّ على هامش هذه المطبوعة أرقام الصفحات كما قيّدتها فى نسختى .

وقد كُتِب فى رأس الورقة الثانية ، بخط سقيم : « ناقص كُراس » وفوقَه بيانٌ بخطٍّ فارسىّ جميل : «من خطّ الخفاجى ، شارح الشفاء العياضى ، وشارح البيضاوى» ، وأنا أظنُّ ظنًّا أنه مِن خطّ بعض تلامذة الشهاب الخفاجى ، ومعنى هذا أن هذه النسخة قد كانت من كتب الشهاب الخفاجىّ ، وكانت له مكتبةٌ عظيمة ، وأظنّ ظنًّا أقرب إلى الترجيح أنها آلت بعد وفاة الشهاب ، إلى تلميذه الذى لازمه منذ سنة ١٠٥٠هـ ، لما دخل البغدادى مصر ، إلى أن مات الشهاب سنة ١٠٦٩هـ . وقد تملك البغدادى أكثر كتب الشهاب ، كما ذكرت ذلك فى هامش ص ٤٠ ، تعليق : ١

والنقص الواقع فى هذه النسخة ، هو نقص الكراسة الثانية ، وعدد أوراق الكراسة عشرون ورقة . ويبدأ هذا النقص ، كما أشرت إليه فى تعليقى ، من ص : ٥٩ ، تعليق : ٢ — إلى ص : ١١٢ ، تعليق : ٣ . ومن أجل هذا النقص ، فيما أظنُّ ، لم يقرأها الشهاب الخفاجى ولا البغدادى ، ولا علّقا عليها ، بل الذى علّق عليها فى مواضع قليلة ، هو الذى كتب بخطه الفارسى : «مِن خطّ الخفاجى ....» ، كما أشرت إليه آنفًا. ويُتمِّم نقص هذه الكراسة ، ما فى نسخة الشيخ رشيد ، ونسخة ريتر عن نسخه الثلاث الأُخَر .

* * *

أمّا النسخة المطبوعة من «كتاب أسرار البلاغة» (الطبعة الثانية كما ذكرت آنفاً) ، والتى نشرها الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، فإنه أشارَ فى صفحة مستقلة بعد مقدمته ، تحت عنوان : (تنبيهات لقرّاءِ الطبعة الثانية) إلى أنّه أدرج فيها تصحيح الشيخ محمد عبده عن قراءة الكتاب ، مع الاستعانة بإمام اللغة فى عصره الشيخ محمد محمود الشنقيطى . وقد أوقع فى قلبى الرِّيبة من هذه التصحيحات ، ما أعلمُه من تسرُّع الشيخ عبده وطُغْيانه فى التصحيح بغير دليل ، اعتمادًا على ذكائه ، وحُبِّه الظُّهورَ على أقرانِه . ولكن سكَّنَ من ريبتى استعانة رشيد رضا بالشيخ الشنقيطىِّ ، لما أعرفه عنه من التثبُّتِ ، وحُسْنِ بَصَره بلغة القوم فى عصورهم المختلفة. ولمَّا قابلتها بالمخطوطة العتيقة المكتوبة سنة ٦٦٠ ، لم أجد اختلافًا كثيراً يقدحُ فى هذه المطبوعة .

وأمَّا مطبوعة المستشرق «ريتر» ، فقد رأيتُ الرجلَ قد بذلَ غاية جُهْدِ مستشرقٍ يتلَمَّس طريقَهُ فى هذه اللغة ، ولكنه أثقلها بفروق النسخ المخطوطة التى ذكرتُها آنفًا بلا فائدة تُذكر ، مع ضعف النسخ المخطوطة الثلاث ، كما ذكرت.

وأثقلها أيضًا بمخالفته عادة المستشرقين فى طبع الكتب العربية ، بأن اتَّبع طريق ضعاف « المحققين » المُحْدَثين فى زماننا ، بالاستكثار من ذكر مراجع كثيرة لأبيات الشعر التى استشهد بها عبدالقاهر ، فى كتبٍ ألَّفها البلاغيُّون الذين جاءوا من بعده ، لأنَّهم لم يأخذوا هذه الشواهد إلا من كتاب عبدالقاهر . وعندى أن كتابَ عبدالقاهر ، مادام هو الأصل ، ينبغى أن يخلُوَ من ذكر هذه المراجع المتأخِّرة ، ويَبْقى هو المرجعَ والأصلَ لما فى هذه الكتب التى جاءتْ بعده .

وأيضًا فإنه التزم فى أكثر أبيات الشعر المفردةِ فى كتاب عبدالقاهر ، أن يذكر القصيدة التى أُخِذَ منها البيتُ ، وفى مَنْ قِيلت القصيدة ، وثرثرةً

بعدَ ذلك كثيرة ، لايستفيد منها قارىءُ هذا الكتاب فائدةً تُذكر ، فاتَّبع «ريتر» أيضًا طريقَ ضعاف «المحققين» منَّا ، الذين يتكثَّرون بمالا ينفع الكتابَ ، ولا يهدِى القارىءَ إلى شيءٍ ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب.

ومع ذلك ، فجهدُ « ريتر » جهدٌ مشكورٌ فى نشر هذا الكتاب الجليل ، مع ما فى طبعته من عيوب أُخَر ، أشرتُ إليها أحيانًا فى تعليقى على الكتاب .

* * *

وكنت قد عزمتُ على أن أنشر مقدِّمَة «ريتر» التى كتبها ، فى مقدّمتى هذه ، فالتمستُ من صديقى الدكتور عبدالمنعم تَلِّيمة ترجمتها ، ففعل ذلك متفضِّلاً علىَّ ، ولكنه قال لى : «لا تَفْعل ، فإنها لا تضيف شيئًا جديدًا ينتفع به القارىء العربىُّ» ، وصَدَق ، فشكرتُه واتَّبعتُ نصيحتَه ، وذهبَ جُهدُه فى الترجمة هَدَرًا .

أمَّا مقدِّمة الشيخ رشيد رضا لمطبوعته النفيسة ،والذى كان له فضلُ السبق إلى نشرها ، فسأثبتها لك ، قال رحمه الله ، بعد الثناء على الله والصلاة على نبيِّه . وهذا نصُّها :[1]

* * *

الإنسان يمتاز بالعلم ، وإنما العلم بالتعلم ، والتعلم باللغة ، واللغات تتفاضل فى حقيقتها وجوهرها بالبيان ، وهو تأدية المعانى التى تقوم بالنفس تامة على وجه يكون أقرب إلى القبول وأدعى إلى التأثير . وفى صورتها وأجراسِ كَلِمِها بعذوبة النطق ، وسهولة اللفظ والإلقاء ، والخِفَّة على

(١) للشيخ رشيد تعليقة واحدة ذكرت اسمه بعدها ، أمّا باقى التعليقات فهى لكاتب هذه المقدمة .

السمع . وإن للغةِ العربية من هذه المميزات الميزانَ الراجح ، والجوادَ القارح ، يعرف ذلك من أخَذَها بحق ، وجرى فيها على عِرْقٍ ، فكان من مفرداتها على علم ، وضربَ في أساليبها بسَهْم . ومن آية ذلك لغير العارف ، أنَّ أولئك الشراذم والأوزاع من أهلها قد حملوها إلى الأمم التى كان للغاتها فى العلوم قَدَمٌ ، ولم يحملوهم عليها بالإلزام ، ولا بالتعليم العام . وكان من أمرها مع هذا أن نسخت بطبيعتها لغة المصريين من مصرهم ، والرومانيين من شامهم ، واستعلت على الفارسية العَذْبة فى مَهْدها وموطنها ، وآمتد شُعاعها إلى الأندلس فى غربى أوربة بعد ماطاف ساحل أفريقية الشمالى ، وإلى جدار الصين من الشرق ـــ كل ذلك فى زمن قريب لم يعرف فى التاريخ مثلُه للغة أخرى من لغات الفاتحين الذين يتخذون كل الوسائل لنشر لغاتهم ، وتعميمها بالتعليم العام ، وضروب الترغيب والترهيب.

كانت لغة أميين وثنيّين جاهليِّين ، فظهر فيها أكمل الأديان ، فكانت له أكمل مظهر ، وتجلّى لها العلم فكانت له خير مَجْلَى . وصارت بذلك لغةَ الدين والشريعة ، وعلومِ العقل والطبيعة ، ولكن عَدَتْ على أهلها عَوادٍ كونية ، وطرأت عليهم أمراض اجتماعية ، فضعف فيهم كل مقوِّم من مقوِّمات الأمم الحية . ومن تلك المقومات الحقيقيةِ اللغةُ ، فقد فسدت ملكتها فى الألسنة ، والتوى طريق تعليمها فى المدارس ، حتى كادت تكون من اللغات الدوارس .

ظهر ضعف اللغة فى القرن الخامس ، وكانت فى ريعان شبابها ، وأَوْج عزّها وشرفها ، وكان أوّل مرض ألمَّ بها الوقوفُ عند ظواهر قوانين النحو ، ومدلول الألفاظ المفردة ، والجمل المركبة ، والانصراف عن معانى الأساليب ، ومغازى التركيب ، وعدم الاحتفال بتصريف القول ومناحيه ، وضروب التجوز والكناية فيه . وهذا ما بعث عزيمة الشيخ عبدالقاهر الجرجانى ، إمام علوم اللغة فى عصره ، إلى تدوين علم البلاغة ، ووضع

قوانين للمعانى والبيان ، كما وضعت قوانين النحو عند ظهور الخطأ فى الإعراب . فوضع هذا الكتاب فى البيان ، ومن فاتحته يتنسَّم القارىءُ أن دولة الألفاظ كانت قد تحكَّمت فى عصره ، واستبدَّت على المعانى ، وأنه يحاول بكتابه تأييد المعانى ونصرها ، وتعزيز جانبها وشدّ أَسْرِها .

كتب قبل عبدالقاهر فى مسائل من البيان بعض البلغاء ، كالجاحظ وابن دُرَيْد وقُدامة الكاتب ، ولكنهم لم يبلغوا فيما بَنوهُ أن جعلوه فناً مرفوعَ القواعد مفتَّحَ الأبواب ، كما فعل عبدالقاهر من بعدهم ، فهو واضع علم البلاغة كما صرح به بعض علمائها ، وإن لم يذكر له هذه المَنْقبَة المؤرِّخون الذين رأينا ترجمته فى كتبهم ، حتى إن ابن خلدون الذى تصدَّى دون القوم للإلمام بتاريخ الفنون أهمل ذكره ، وزعم أن الذى هذب الفن بعد أولئك الذين كتبوا فى مسائل متفرقة منه هو السكاكي ، وماكان السكاكى إلاّ عِيالاً على عبدالقاهر ، تلا تِلْوَه ، وأخذ عنه ، مع المخالفة فى شىء من الترتيب والتبويب ، ولكنه لم يسلم من التكلف فى بعض عبارته ، والتعقيد فى بعض منازعه ، فإذا جاز لنا أن نقول : إنه فاق لتأخره بالترتيب المعلوم ، وبما حرَّرَه من الحدود والرسوم ، فإننا لا ننسى من فضل المتقدم سلامةَ عبارته ، وصفاءَ ديباجته ، وغَوْصَه على أسرار الكلام ، ووضع دُرَرِها فى أبدع نظام .

كان السكاكى وسطًا بين عبدالقاهر الذى جمع فى البلاغة بين العلم والعمل وأضرابه من البلغاء العاملين ،[1] وبين المتكلفين من المتأخرين الذين سلكوا بالبيان مسلك العلوم النظرية ، وفسروا اصطلاحاته كما يفسرون

---

(١) « السكاكى » : هو « سراجُ الدين ، أبويعقوب ، يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكىُّ الخُوارَزْمىّ » ، [٥٥٤-٦٢٦هـ] . ألف كتابه « مفتاح العلوم » ، وهو مطبوع ، جمع فيه سبعة علوم ، ثلاثةً منها فى علم البلاغة . ولخَّص كلامه فيه العلامة الخطيب القزوينىّ . « محمد ابن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد العِجْلىّ ، أبوالمعالى جلال الدين قاضى القضاة الشافعى » ، [٦٦٦ - ٧٣٩هـ] ، وسمى تلخيصه : «تلخيص المفتاح » ، وهو مطبوع .

المفردات اللغوية ، ثم تنافسوا فى الاختصار والإيجاز ، حتى صارت كتب البيان أشبه بالمعمَّيات والألغاز ، فضاعت حدوده بتلك الحدود ، ودَرست رُسومه بهاتيك الرسوم. وكان من أثر فساد ذوق اللغة اختيارُ هذه الكتب التى ملكت العُجْمَة عليها أمْرَها ، على الكتب التى تهديك إلى العلم الصحيح بمعانيها ، وتُهْدِى إليك الذوقَ السليمَ بأساليبها ومناحيها ، فكادت كتب عبدالقاهر تُمْحَى وتُنْسَخ ، وصارت « حواشى السَّعد » تطبع وتنسخ ،[1] وهذا هو حظ العلم النافع إذا أُلْقِىَ إلى الأمة فى طور التدلِّى والضعف ، فمثل عبدالقاهر فى أسرار بلاغته ودلائل إعجازه ، كمثل ابن خلدون فى مقدِّمته ، والسلطان سليمان العثمانى فى قوانينه .

رُبَّ غذاء طيب نافع عافته النفس لمرض ألَمَّ بها ، حتى إذا نقهت أو أبَلَّت اشتهته وطلبته . وهذا هو مثلنا أمس واليوم ، فقد كنا متفقين على أخذ العلم من كتب علمائنا المتأخرين ، كما يختار المريض الغذاءَ الضارَّ ، فظهر فينا هُدَاة مرشدون يسعون فى إحياء ما أماته الجهل من آثار سلفنا ومصنفات أئمتنا . ويَدُلُّوننا على العلم الحى الذى تَفَجَّرَ من ينابيع النفوس الحية ، لنفرق بينه وبين الرسوم الميتة التى سماها الجهل علمًا .

ولما هاجرت إلى مصر فى سنة ١٣١٥ لإنشاء (المنار) الإسلامى ، ألفيت إمام النهضة الإسلامية الحديثة الأستاذ الحكيم الشيخ محمداً عبده رئيسَ جمعية إحياء العلوم العربية ومفتى الديار المصرية اليوم ، مشتغلاً فى بعض وقته بتصحيح كتاب دلائل الإعجاز ، للإمام عبدالقاهر الجرجانى . وقد استحضر نُسَخه من المدينة المنورة ومن بغداد ليُقابلها على النسخة التى عنده ، فسألته عن كتاب «أسرار البلاغة» للإمام المذكور فقال : إنه لايوجد فى هذه الديار .

---

(١) « السعد » هو : « سعد الدين التفتازانى » ، « مسعود بن عمر بن عبدالله » [٧١٢ – ٧٩١هـ] ، انتهت إليه معرفة علوم البلاغة فى المشرق . وله حاشيتان على «تلخيص المفتاح» للخطيب القزوينى » ، « المطوّل » و« المختصر » ، وكلاهما مطبوع .

فأخبرته بأن فى أحد بيوت العلم فى طرابلس الشام نسخة منه ، فحثنى على استحضارها وطبعها . فطلبتها من صديقى الحميم العالم الأديب عبدالقادر أفندي المغربى ، وهى مما تركه له والده ، فلبىَّ الطلب . وعَلِمنا أن نسخة أخرى من الكتاب فى إحدى دور الكتب السلطانية فى دار السلطنة السنية ، فَنَدبْنَا بعض طلاب العلم الأذكياء لمقابلة نسختنا بتلك النسخة . فخرج لنا من مجموعهما نسخة صحيحة شرعنا فى طبعها ، ووضعنا فى ذيل المطبوع شرحاً لطيفاً ضبطنا فيه الكلمات الغريبة ، وفسرنا منها ومن جمل الكتاب ما رأيناه يستحق التفسير . وأشرنا إلى الخلاف بين النسختين ، فيما يحتمل صحة الاثنتين .

أما كونُ عبدالقاهر هو واضع الفن ومؤسسه . فقد صرح به غير واحد من العلماء الأعلام ، أجلُّهم قدرًا ، وأرفعهم ذكراً ، أمير المؤمنين ، مُحْيى علوم اللغة والدين ، السيد يحيى بن حمزة الحسينى صاحب كتاب «الطراز ، فى علوم حقائق الإعجاز» ،[1] فقد قال فى فاتحة كتابه هذا ، وهو من أحسن ما كتب فى البلاغة بعد القاهر ، ما نصُّه :

« وأوَّل من أسَّس من هذا الفن قواعده وأوضح براهينه ، وأظهر فوائده ورتَّبَ أفانينه ، الشيخُ العالم النِّحرير عَلَمُ المحققين عبدالقاهر الجرجانى ، فلقد فكّ قيد الغرائب بالتقييد ، وهدّ من سور المشكلات بالتسوير المشيد ، وفتح أزاهره من أكمامها ، وفتق أزرارَه بعد استغلاقها واستبهامها ، فجزاه الله عن الإسلام أفضل الجزاء ، وجعل نصيبه من ثوابه أوفرَ النصيب والأجزاء ، وله من المصنفات فيه كتابان، أحدهما لقبه «بدلائل الإعجاز» والآخر لقبه «بأسرار البلاغة» ، ولم أقف على شيء منهما ، مع شغفى بحبهما وشدة إعجابى بهما . إلا ما نقله العلماء فى تعاليقهم منهما » .

---

(١) من أكابر أيمة الزيدية باليمن ومن أكابر علمائه (٦٦٩-٧٤٥هـ) .

وأمّا مكانة هذا الكتاب وبيان مايمتاز به على كتب البيان ، فحسبى من بيانها عرضه على الأنظار مع التنبيه على مسئلتين نافعتين :

إحداهما : أن العلم هو صورة المعلوم مأخوذة عنه بواسطة الإدراك ، كما تؤخذ الصورة الشمسية بالآلة المعروفة ، فإن كان المعنى المنتزع من الجزئيات قانونًا كليًّا يرشد إليها ، فهو القاعدة ، وإن كان صورة تناسبها وتقربها من الفهم ، فهو المثل .

والثانية : أن القاعدة الكلية هى صورة إجمالية للمعلومات الجزئية ، والأمثلةُ والشواهد صورٌ تفصيلية لها .

والتعليم النافع إنما يكون بقَرْن الصُّوَر المفصلة بالصورة المجملة ، إذ بالتفصيل تعرف المسائل ، وبالإجمال تحفظ فى العقل . وبهذه الطريقة يجمع بين العلم والعمل الذى يثبت به العلم ، وهى طريقة عبدالقاهر فى كتابه هذا وكتاب « دلائل الإعجاز » . على أن كلام الشيخ رحمه الله تعالى كله من آيات البلاغة ، فهو يعطيك علمها بمعانيه ، وعملها بمبانيه ، وبهذه المميزات يفضل هذا الكتاب جميع ما بين أيدينا من كتب الفن ، لأنها إنما تقتصر على سَرْد القواعد والأحكام بعبارات اصطلاحية ، تنكرها بلاغة الأساليب العربية ، ولا تذكر من الشواهد والأمثلة إلا القليل النادر ، الذى أدلى به السابق إلى اللاحق والأوَّل إلى الآخر .

لهذا بادر الأستاذ الإمام ، مفتى الديار المصرية فى هذه الأعوام ، إلى تدريس الكتاب فى الأزهر الشريف عَقِيب شروعنا فى طبعه ، فأقبل على حضور درسه مع أذكياء الطلاب كثيرون من العلماء والمدرسين وأساتذة المدارس الأميرية . وقد قال أحد فضلاء هؤلاء الأسْتاذين ،[1] بعد حضور

(١) هو المرحوم الشيخ محمد مهدى بك مدرس البلاغة وآداب اللغة العربية فى المدارس العليا : دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، والجامعة المصرية (رشيد رضا) .

الدرس الأول : «إننا قد اكتشفنا فى هذه الليلة معنى علم البيان» .

وقد ظهر للأستاذ فى غضون التدريس والمطالعة أغلاطٌ فى الكتاب ، بعضها من الطبع ، وبعضها من تحريف النساخ فى الأصل ، وأغلاط أخرى فى التعليقات ، فأحصيناها كلها من نسخته ، ووضعنا لها جدولاً فى آخر الكتاب إتماما للفائدة .

ومما يجب التنبيه عليه أن بعض تراجم فصول الكتاب هى من وضعنا ، فإن المصنف رحمه الله تعالى كان يكتفى فى كثير منها بكلمة (فصل)

ونختم هذه المقدّمة بملخّص ترجمة المصنِّف رحمه الله تعالى فنقول :

اتفق المؤرخون على الثناء عليه بالعلم والدين ، ولقَّبوه بالإمام واشتُهِرَ بالنحوىّ ، من قبل أن يَضَعَ علم البلاغة . على أنه كان متكلّما وفقيهًا أيضًا .

قال الحافظ الذهبى فى تاريخه «دول الإسلام» : «وفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة مات إمام النحاة أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى صاحب التصانيف» .[١]

وقال تاج الدين السبكى فى طبقات الشافعية الكبرى :[٢] «عبدالقاهر ابن عبدالرحمن الشيخ الكبير أبوبكر الجرجانى النحوىُّ المتكلم على مذهب الأشعرى ، الفقيهُ على مذهب الشافعى ، أخذ النحو بجرجان عن أبى الحسين محمد بن الحسين الفارسى ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى ،[٣] وصار الإمامَ المشهورَ المقصودَ من جميع الجهات ، مع الدين المتين ، والوَرَع والسكون .

---

(١) « دول الإسلام » للذهبى ، طبعة الهند

(٢) نشرها محمود محمد الطناحى وعبدالفتاح الحلو ، وترجمته رقم : ٤٦٧ ، ج ٥ : ١٤٩ .

(٣) كان فيما نشره الشيخ رشيد : « محمد بن الحسن » ، وهو خطأ ، والصواب : « محمد ابن الحسين بن محمد بن عبدالوارث » ، وترجمته فى إنباه الرواة ١ : ١١٦

«قال السِّلَفِيّ : كان ورعًا قانعًا ، دخل عليه لصٌّ وهو فى الصلاة ، فأخذ ما وجد وعبدالقاهر ينظر ولم يقطع صلاته» .

ثم قال السبكى : ومن مصنفاته «كتاب المغنى على شرح الإيضاح» فى نحو ثلاثين مجلداً ، و«كتاب المقتصد[1] فى شرح الإيضاح» أيضًا ، ثلاث مجلدات ، و«كتاب إعجاز القرآن الصغير» ، و«العوامل المائة» و«المفتاح» و«شرح الفاتحة» و«العُمْدة فى التصريف» ، وكتاب «الجمل» المختصر المشهور .

وفى كتاب «شذرات الذهب فى أخبار من ذهب» نحو من ذلك ،[2] وزاد فى ذكر المصنفات «شرح كتاب الجمل» . وذكر أن علىّ بن أبى زيد الفصيحى أخذ عنه .

وذكروا له شعراً : فمنه ما أورده ابن شاكر الكتبى فى «فوات الوفيات» :[3]

لا تأمنِ النَّفْثَةَ من شاعرٍ مادام حَيًّا سالمًا ناطقَا
فإنّ مَنْ يَمْدَحُكُمْ كاذبًا يُحْسِنُ أن يهجُوَكُمْ صادقَا

واتَّفقوا على أنه توفى سنة ٤٧١ ، وقال السبكى : وقيل ٤٧٤ ، رحمه الله تعالى

محمد رشيد رضا
منشىء مجلة (المنار)

* * *

---

(١) كان فيما كتبه الشيخ : « المقصد » ، وهو خطأ ، وقد طبع الكتاب فى بغداد فى جُزأين سنة ١٩٨٢

(٢) فى وفيات سنة ٤٧١هـ

(٣) فى ترجمته فى « فوات الوفيات »

ورحم الله الشيخ رشيد رضا .

فقد كنتُ فى صدر شبابى ، وفى إبّان طَلَبى العلمَ ، حين قرأتُ مقدمة الشيخ رشيد لأسرار البلاغة ، ورأيت ما فيها من الغمْز فى عمل السكّاكىّ ، ثم الطعنِ الشديد فى كتب السعد التفتازانى وحواشيه على « تلخيص المفتاح » للخطيب القزوينى ، حتى سماها «الرسومَ الميِّتة التى سمّاها الجهلُ علماً» ، أو كما قال = فراعنى يومئذٍ ما يقوله الشيخ فى السعد التفتازانى ، الذى أثنى عليه كلُّ من ترجم له،حتى قالوا : «انتهت إليه علوم البلاغة فى المشرق» ، ولكنّى حملتُ ذلك على أنّه أراد الرَّواجَ لكتابه الذى طبعه ، وهو «أسرار البلاغة» للإمام الجرجانى ، وظننتُ أنها زلَّةٌ تُغْتَفرُ للشيخ رحمه الله .

ومع ذلك ، فقد دعانى ما كتبه عن كُتُب « السعد » أن أنظُر فيها وأقرأها ، فوجدتُ أنّه قد ظلم « السعدَ » ظُلْماً بيِّناً ، لأنَّ الرجُل كان يكتُب لأهل زمانه ، وما أَلِفوا من العبارة عن علمهم ، وأنّ فيه من النّظَر الدقيق فى البلاغة ، قدرًا لايستهينُ به أحدٌ يحمل فى نفسه قدْرًا من الإنصاف .

* * *

ومضت سِنُون ، حتى دخلتُ الجامعة ، وسمعت ما يقوله الدكتور طه فى كتابه «فى الشعر الجاهلى» الذى رجَّ حياتى رجًّا شديدًا زلزلَ نفسى ، فعزمتُ على أن أعيد النظر فى كُتب السَّلَف المتقدمين ، ويومئذٍ عَرفتُ «كتاب التلخيص فى علوم البلاغة» ، الذى شرحه الأستاذ الجليل «عبدالرحمن البرقوقى» ، فرأيته فى مقدمته ، يغمزُ فى عمل السكاكىّ ، ثم يقولُ أيضًا فى الحواشى على « تلخيص المفتاح » للخطيب القزوينى مثل ما قال الشيخ رشيد ، يقول البرقوقى :

«ظهر حوالَىْ ذلك قومٌ درجوا من عُشِّ الفلسفة ، فوضعوا على الكتاب الشروح والحواشى ، وسلكوا بهذا العلم مَسْلكاً تنكره اللغة ويستهجنُه

البلغاء ، فأغمضوا عن أسرار البلاغة ، وتشبَّثوا بالفلسفة ، وحمى بينهم وطيس المناظرة ، حتى أتوْا على الذَّمَاء الباق من هذا العلم ، وحتى أضحى وقد انهالت دعائمه ، وتنكَّرت معالمه :

كأنْ لم يكُنْ بينَ الحجونِ إلى الصَّفَا
أنيسٌ ، ولم يَسْمُرْ بمكة سامِـرُ

ثم يذكر الشيخَ محمد عبده وفَضْلَه ، ويقول : « أتى على ذلك حين من الدهر ... حتى أتيح له فى هذا العصر إمامٌ تولَّى الله تأديبه ... وأوحَى إليه صالحَ العلم ، وأيَّدَهُ بآيات الحقِّ . إمامٌ أرسله الله رحمةً للّغة والدين .... يَسُوق للناسِ الرشدَ فى نوابغ الكَلِم ... فلا يلبث أن يُقَوِّمَ أَوَد المائل ، ويجتثَّ من النفوس جُذورَ الباطِل .... فما هُوَ إلاّ أن سَطَع فينا نورُ هذين الكوكبين = (يعنى كتاب أسرار البلاغة ، وكتاب دلائل الإعجاز) = حتى استبان لنا سُوءُ ما كُنّا نعتسف فيه ، ورحمنا أنفسًا أنْضبْنَاها فى غير طائل ، ومطايا من العُمر أنضَيناها فى سبيل الباطل ... » .[1]

* * *

قرأتُ هذا وأنا فى حَوْمةِ الصِّراع التى نَشِبَتْ فى نفسى ، بما أحدثه كلام الدكتور بكتابه (فى الشعر الجاهلى) وما سمعتُه منه يومئذ ، فلم أزل أسائل نفسى وأسائل الكبار الذين أدركوا ذلك الزمان قبل أن أُولَد ، فعلمت منهم أنّ ما قاله الشيخان إنما هو ترديدٌ لما كان يقوله الشيخ محمد عبده فى دروسِه ومجالسه ، فى ذمِّ الكتب التى كان طلبة العلم فى الأزهر يدرسونها ، فتلقَّفوا عنه هذا الطعْنَ بالتسليم دون فَحْصٍ أو نَظرٍ . وهذه الخَصْلَةُ وحدها ليست من خِصالِ أهلِ العلم ، إنما هى تشدُّقٌ وثرثرة ، كُلُّ امرىءٍ قادرٌ على أن يتبجَّح بها ويتباهَى ، وقبل كلِّ شىءٍ ، فهى فى حقيقتها ضِدٌّ صريحٌ

(١) اختصارٌ لثرثرة طويلة من مقدمة الشيخ البرقوقى

عن هذه الكُتُب ، يُورثُ الازدراءَ ، ويُغْرى بالانصرافِ عمّا فيها ، ويحمِلُ على تحقير أصحابها .

وفُتح هذا الباب ولم يُغْلَق إلى هذا اليومِ .

* * *

كان هذا وَمْضَة بَرْقٍ فى ظلامٍ لفَّنى فيه كلامُ الدكتور طه . فشغلتُ نفْسى فترة فى الأمرِ كيف جاء على لسان هذين الشيخين ؟ ولم ؟ وكنت يومئذ حديث التخرُّج فى القسم العلمى فى المدرسة الخديوية . فنظرت فيه على هذا الوجه :

أولاً = الشيخ محمد عبده ولد سنة ١٢٦٦هـ، وتوفى سنة ١٣٢٣هـ، (١٨٤٩ — ١٩٠٥م) ، ولمّا كان مناصرًا لثورة عرابى ، سجنه الإنجليز ثم نَفَوْه وهو فى الرابعة والثلاثين من عمره إلى بيروت سنة ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) وبعدَ ذلك عاد إلى مصر سنة ١٣٠٦هـ(١٨٨٨م) ، ويومئذٍ ذاع صيتُه وتحلَّق الناس حوله . وبعدئذ أيضًا نَشِب الخلاف بينه وبين علماء الأزهر واحتدم ، وتطايرت الكلمات على لسانه فى ذمِّهم وذمّ كتبهم ، وأظنُّ أن ذلك كان قد بدأ سنة ١٣٠٩هـ(١٨٩١م) على الأقل ، إلى أن توفى رحمه الله فى سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، أى نحو أربع عشرة سنة .

ثانياً = الشيخ محمد رشيد رضَا ولد سنة ١٢٨٢هـ وتوفى سنة ١٣٥٤هـ (١٨٦٥ — ١٩٣٥م) ، وكانت بينه وبين الشيخ عبده مراسلات قليلة أيامَ نفيه إلى بيروت ، ثم ترك الشام ونزل مصر سنة ١٣١٥هـ (١٨٩٧م) وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره ، فشهد هذه المعركة بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده نحو ثمان سنواتٍ ، وسمع منه ما سمع ، وكتب مقدمة « أسرار البلاغة » ، سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) ، أى بعد مَقْدمه إلى مصر بخمس سنوات .

ثالثاً = الشيخ عبدالرحمن البرقوقى ، ولد سنة ١٢٩٣هـ وتوفى سنة ١٣٦٣هـ (١٨٧٦ - ١٩٤٤م) ، قرأ فى الأزهر على شيخنا سيد بن على المرصفى ، ولم يتمّ دراسته فى الأزهر ، وكان حين نشبت المعركة بين الشيخ عبده وعلماء الأزهر فى السادسة عشرة من عمره ، شابًّا نابهًا محبًّا للآداب ، وكان ممن تحلَّق حول الشيخ عبده من طلبة الأزهر . فسمع ما سمع من الشيخ حتى توفى سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، وكان يومئذ فى الثلاثين من عمره . وفى سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) ، طبع كتابه «شرح التلخيص فى علوم البلاغة ، وقرَّظه الشيخ عبده فى تلك السنة ، ثم توفى الشيخ سنة ١٣٢٣هـ كما مرَّ آنفًا ، وضمَّن التقريظ غمزًا شديدًا فى شُرّاح « التلخيص » ، وفيمن يدرِّسه من علماء الأزهر فقال :

« شرحه كثير من الناظرين فى الفنّ ، وتعلَّق الأغلبُ بلفظه ، ولم ينظروا فى الغاية من وضعه ، فصرفوا الوقت فيه ، وفاتتهم البلاغة نفسها بجميع مقاصدها . فلا هم يُحْسِنُون إذا كتبوا ، ولا هم يُقْنِعُون إذا خطبوا ، ولاهم يحسنون الاستماع إذا خوطبوا ، كما هو معروف لأنفسهم ، ولكل من يَعرفهم».

* * *

فأنت ترى ، فيما أظنّ ، أن ما قاله الشيخان ما هو إلا ترديدٌ لما كان يقوله الشيخ عبده فى معركته مع الأزهر ، فى ذمّ كتبهم والغضّ منها ، والكلام المكتوب = كما تراه فى تقريظ «شرح التلخيص» للبرقوقى = غير الكلام الذى كان يدورُ فى المعركة باللسان ، وبالتجريح ، وبالانتقاص ، والصدّ عن شروح «التلخيص» ، وبخاصة حواشى «السعد التفتازانى» الذى انتهت إليه معرفة علوم البلاغة فى المشرق . كما قال مترجموه ، وأحسنوا الثناء عليه وعلى ما كتب ،

[انظر مقدمة الشيخ رشيد فيما سلف ، والتعليق عليها]

ولم يقتصر ذمُّ الشيخ عبده على كتبِ البلاغة وحدها ، بل تناول الطعنُ الجارحُ كلَّ الكتب التى كانت تدرس فى الأزهر على اختلاف أنواعها ، من بلاغة وفقه ونحوٍ وبقية علوم العربية والدين ، وذاعَ هذا الطعنُ ، وتناقلتْهُ ألسنة المحيطين به من صغار طلبة الأزهر ، وطلبة المدارس ، وغيرهم من الطوائف ، فكانَ هذا أوّلَ صَدْعٍ فى تُراثِ الأمّة العربيَّة الإسلامية ، وأوّل دَعْوة لإسقاط تاريخ طويل من التأليفِ ، وما كتبه علماءُ الأمّة المتأخّرون ، إسقاطاً كاملاً يتداوله الشبابُ بألسنتهم ، مستقرًّا فى نفوسهم وهم فى غضَارة الشبابِ ، لايُطيقون التمييز بين الخطأ والصواب ، وليس عندهم من العلم مايُعينُهم على الفصل فى المعركة التى دارت بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده ، وليس فى أيديهم سوى ما قاله الشيخ فى التجريح والطَّعنِ الذى صَدَّهم صدًّا كاملاً أيضاً عن هذه الكتب ، وأورثهم الاستهانة بهَا — والاستهانةُ داءٌ وبيلٌ يطْمِسُ الطرقَ المؤدِّية إلى العِلم والفهم .

كلماتٌ جارحةٌ ، وزلاّت لسانٍ على حين غَضبٍ ، لا يدرى الناطق بها ما عواقبها ، وقد قال الشاعر القديم :

جراحَاتُ السِّنانِ لها التئامٌ ولايلتامُ ما جَرحَ اللسَانُ

(يلتام : يلتئم) ، وقد كانَ ما قال الشاعر ، وبقى الجرحُ يتّسِعُ وينزِفُ إلى هذا اليوم .

* * *

لم تَكَدْ هذه الجراحاتُ تستشرى قليلاً قليلاً ، حتى جاءَ ما هو أدْهى وأعظمُ بلاءً . جاء من رجُلٍ نشأ فى الأزهر ، بعد أن جاء من الصعيد سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) فى الثالثة عشرة من عمره ، وذلك قبل وفاة الشيخ محمد عبده سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، فلم يسمع منه شيئاً ، بل سَمِع

ما كانت تتناقله الألسنة الطاعنة فى كُتُب الأزهر باستهانة وبلا مبالاة ، فوقَرَت الاستهانة فى أعماق نفسه . ولم تستمر دراسته فى الأزهر أكثر من أربع سنوات ، ثم فارق الأزهر قبل سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ، فالتحق بالجامعة المصرية التى كانت قد أنشئت فى هذه السنة . كان فتى ذكيًّا أديباً محبًّا للظهور والشهرة ، فنال الدكتوراه من «الجامعة المصرية» سنة ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) ، ثم سافر إلى فرنسا وحاز الدكتوراه من السربون سنة ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) ؛ وعاد إلى مصر وأقام بها حتى أنشئت « جامعة فؤاد الأول » (جامعة القاهرة) ، فعُين بها أستاذاً للأدب العربىّ سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) ، وذلك عند أول إنشاءِ هذه الجامعة ، وهو يومئذ فى السادسة والثلاثين من عمره = ذلك هو أستاذنا وأستاذ جيلنا الدكتور طه حسين .

* * *

كنّا طلبةً صغارًا ، قد جاءوا من المدارس الثانوية ، مُفَرَّغين تفريغاً كاملاً من أصول ثقافة أمتهم ، من ماضيهم كلِّه ، من علومه وآدابه وتاريخه وفنونه ، ومن الثقافة الإسلامية العربية الواضحة فى كتب أسلافهم ، لا علمَ لأحدٍ منهم بهذه الكُتب . وذلك بفضل نظام المدارس المصرية الذى تولّى وضعه القسيس المبشر العاتى « دنلوب » ، والذى لايزال سارىَ المفعول إلى هذا اليوم ، (سنة ١٩٩١م) .

فُوجئنا جميعًا بالدكتور طه ، وبصوته الجهير ، وبألفاظه العذبة ، وبحسن تعبيره عن مقاصده ، ثم بإنكاره صحةَ الشعر الجاهلىّ ، والذى لم يسمع به أكثرنا ، بل جُلُّنا ، وهو يحدثنا عن نظريته فيه ، وأن : « الكثرة المطلقة مما نسمِّيه شعراً جاهليًّا ليست من الجاهلية فى شىء ، فهى مختلقة بعد ظهور الإسلام ، فهى إسلاميةٌ تمثل حياة المسلمين وميولهم وأهواءهم أكثر مما تمثل حياة الجاهليين ، وأكادُ لا أشكُّ فى أن مابقى من الشعر الجاهلى

الصحيح قليلٌ جدًّا ، لايمثل شيئًا ولايدلّ على شيء ، ولاينبغي الاعتماد عليه في استخراج الصورة الأدبية الصحيحة لهذا العصر الجاهلي . وأنا أقدّر النتائج الخطيرة لهذه النظرية ، ولكنني مع ذلك لا أتردّدُ في إثباتها وإذاعتها ، ولا أضْعُف عن أن أعلن إليك ، وإلى غيرك من القراء ، أنَّ ما تقرؤه على أنه شعر امرىء القيس أو طرفة أو ابن كلثوم أو عنترة ليس من هؤلاء الناس في شيء ، وإنما هو انتحال الرواة ، أو اختلاق الأعراب ، أو صنعة النحاةِ ، أو تكلف القُصّاص ، أو اختراع المفسّرين والمحدِّثين والمتكلمين» (في الشعر الجاهلي : ٧)

وانتهى بنا الدكتور طه إلى قوله : « نحن مطمئنون إلى مذهبنا ، مقتنعون بأن الشعرَ الجاهلي ، أو كثرة هذا الشعر الجاهلي ، لا تمثّل شيئاً ولا تدل على شيءٍ ، إلاّ ما قدَّمنا من العبث والكذب والانتحال ...» ، (في الشعر الجاهلي : ١٨٣) . وأعِدْ قراءة هذا لكي تحسَّ بما فيه من الزهو والغرور .

وأنا وحدى ، من بين جميع زملائى ، تجرَّعْتُ الغيظَ بحْتًا ، ووقعت في ظلام يُفضى إلى ظلام ، وفي حَيْرةٍ تجرُّنى إلى حيرةٍ . وهالنى هذا الطعنُ الجازمُ في علماء أمتى ، وفي رُواتها ، وفي نُحاتها ، وفي مفسّرى القرآن ، ورواة الحديث . وبقيتُ أتلدّدُ يمينًا وشمالاً زمنًا متطاولاً ، حتى جاءت وَمْضَةَ البرقِ التى أضاءت لى الطريق ، (انظر ما سلف : ١٩) ، وحملتنى على أن أتقصَّى قضية طعنِ الشيخ عبده وتلاميذه في كُتب العلم التى تدرّس في الأزهر ، كما أسلفت آنفًا . فأيقنتُ أن الذى هوّن على الدكتور طه أن يأتى بنظريته في الطعن في الشعر الجاهلى وفي علماء الأمة ، هو ما تأثر به من سماع ما تناقلته ألسنة المحيطين بالشيخ عبده من الطعن في كتب البلاغة وعلمائها الكبار باستهانة وبلا مبالاة ، فوقرت هذه الاستهانة في أعماق قلبه ، ونَضَحت نَضْحَها في كل صفحة من صفحات كتابه : «في الشعر الجاهلى» .

ولم تمض عشرُ سنوات ، أى فى سنة ١٩٣٥ ، حتى كان الدكتور طه أوّل من فزع من أثر هذه النظرية فى أبنائه الذين خَرَّجهم فى الجامعة ، فبدأ ينشر فى جريدة الجهاد سنة ١٩٣٦ مقالات كان محصَّلها أنه قد رَجَع رجوعًا كاملاً عن نظريته فى الشعر الجاهلى ، ثم حدّثنى هو نفسه بأنّه قد رجع عن هذه الأقوال ، ولكنه على عادة الأساتذة الكبار فى ذلك الوقت ، يخطئون فى العَلَن ، ويتبرأونَ من خطئهم فى السرّ . وسقطت نظرية الشعر الجاهلى وحُسِمَ أمرُها ، ولكنّ الاستهانة ظلّت ساريةَ الأثر ، إلى هذا اليوم .

بل بقى من كتابه فى الشعر الجاهلى ، مذهبُه الذى دافع عنه فى أول كتابه ، والذى وصفه بقوله : « أما هذا المذهب (يعنى الشك) ، فيقلب العلم القديم رأسًا على عقب ، وأخشى إن لم يَمْحُ أكثره ، أن يمحوَ منه شيئًا كثيراً » ، (فى الشعر الجاهلى : ٣) ، وأن هذا المذهب له نتائج عظيمة جليلة الخطر ، وأنه أقربُ إلى الثورة ، وحَسْبُك من أصحابه : « أنهم يشكون فيما كان الناسُ يرونه يقيناً ، وقد يجحدون ما أجمع الناس على أنّه حقٌّ لاشكَّ فيه ، وليس حظُّ هذا المذهب منتهيًا عند هذا الحد ، بل هو يجاوزه إلى حدود أخرى أبعدَ منه مَدًى وأعظم أثرًا . فهم قد ينتهون إلى تغيير التاريخ ، أو ما اتفق الناسُ على أنه تاريخ » ، (فى الشعر الجاهلى : ٦) ، وهذا كُلُّه ثرثرةٌ جارفةٌ ، واستطالة وزهوٌ وطقطقة لسان ، لاغيرُ .

* * *

ذهبت نظرية الدكتور طه فى الشعر الجاهلىّ بَدَداً ، لأنّها لم تقم على أساسٍ صحيح من العلم والنظر ، ولم يبق من كتابه إلاَّ شيئان :

الأول : ما طفحَ به كتاب « فى الشعر الجاهلى » ، من الاستهزاءِ والسخرية والاستهانة بعقول القدماءِ من أسلافنا ، والحطّ من أقدارهم ، والغضّ ممّا خلَّفوه من كُتُبٍ ومن علمٍ ، ومن حصيلة جُهودهم وإخلاصهم

فى التثبُّت من المعرفة . وهذا كُلّه مُفْضٍ إلى طَرْح هذا الذى تركوه لنا وراء ظهورنا ، وإلى الإعْراض عنه بلا تبيُّن ولا نَظَرٍ . وهذا هو الداء الوبيل .

الثانى : التحريض السافر ، لشبابٍ مفرَّغين من أصولِ ثقافتهم الممتدِّ تاريخُها على مَدَى ثلاثة عشر قرنًا ، على العَبَثِ بهذه الأصولِ ، والكذب عليها بحصائد الألسنة التى لاتستمدُّ بيانها من عقل مستنيرٍ يتورَّع عن الخوضِ فى أمورٍ لايعرفها حقَّ المعرفة . وهذا أيضًا داءٌ وبيلٌ آخرُ يُسْرِع إسراعَ النار فى هشيمِ النبتِ .

وقد اكتسب الدكتور طه «الاستهانة» والاستخفاف مما سمعه من حديث جرى على الألسنة فى زمان المعركة بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده وتلامذته من بعده . وأما «التحريض» على تغيير التاريخ ، وما اتّفق الناسُ على أنه تاريخ ، ثم ما دعا إليه من مذهبٍ يؤدى إلى أن ينقلب العلم القديم رأسًا على عقب ، وأن يُمْحَى من هذا العلم القديم أكثره ، أو أن يمحى منه شيءٌ كثير = فهذا هو تجديد الدكتور طه الذى دعانا نحن الصغارَ إليه .

ومرة أخرى أقول :

جِرَاحات السِّنانِ لَها التِئامٌ ... ولايَلْتَامُ ما جَرَحَ اللسانُ

* * *

إنما قصصْتُ هذا التاريخ الطويل ، لأنه تاريخٌ لداء «الاستهانة وقلّة المبالاة» ، الذى سَرَى فى الناس ، ولأنه يكشف لنا بوضوح أسبابَ فسادِ حياتنا الأدبية التى نعيشها اليوم . وهى حياةٌ فاسدة ، لأنّ أساتذتنا الكبارَ استهانوا بما يقولون ، وتركوا ألسنتهم تطولُ وترعى فى مَرْتع وخيم . واستهانتهم هذه لم تقتصر جنايتُها على العلم أو الأدب ، أو التاريخ ، أو الدين ، بل جَنت أيضًا على الحياة السياسية التى جاءت بعد ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، بل استشرت أيضاً حتّى جنت على ما هو أعظم ، جنت على

عامة الناس فى حياتهم اليومية ، وأعمالهم التى يزاولونها بأيديهم وعقولهم ليكسبُوا بها رِزْق أيّامهم ، وقُوتَ أنفسهم وقُوتَ عيالهم . كانت الاستهانةُ شرارةً خفيّة تحت الرَّماد ، وإذا بها اليومَ نارٌ ساطعةٌ يستطير لهيبُها يميناً وشمالاً ، وصدق الشاعر الذى يقول :

* ومُعْظَم النَّار من مُسْتَصْغَرِ الشَّرَرِ *

* * *

آه ! لقد مضى على الأمة العربية الإسلامية نحوٌ من ثلاثة عشر قرنًا ، لم نسمع فى خلالها دعوةً تحرِّضُ طلبة العلم على إسقاط كُتُبٍ برُمَّتها من حسابهم ، وتحثُّهم على رفضها وتركِ النظرِ فيها . ولذلك قلتُ آنفًا : إن الذى جرى على لسان الشيخ محمد عبده (فى أوائل القرن الرابع عشر) فى حركته مع شيوخ الأزهر ، طلبًا لإصلاح التعليم فى الأزهر ، كانَ أوْلَ صَدْع فى تُراث الأمة العربية الإسلامية . ثم تلقَّف كلامَهُ تلامذتُه فردّدوه ترديدًا متواصلاً ، وجاء ذلك بيِّنًا فيما كتبه الشيخ رشيد رضا والشيخ البرقوقى فى شأن الكتب التى كانت تدرّس فى الأزهر فى علم البلاغة ، كالحواشى التى كتبها إمام عصره فى البلاغة ، السعد التفتازانى فى أواخر القرن الثامن (٧١٢ - ٧٩١هـ) ، على «تلخيص المفتاح للسكاكى» للخطيب القزوينى من أئمة علماء البلاغة فى أوائل القرن الثامن (٦٦٦ - ٧٣٩هـ) . وكان ما قالوه جميعًا ، كما رأيتَ ، يحملُ قدرًا بالغ الشناعة من « الاستهانة » بعقول الماضين من العلماء وأقدارهم . وليت شعرى ، ما يقولون إذن فى «عروس الأفراح ، شرح تلخيص المفتاح» للبهاء السبكى (٧١٩ - ٧٩٣) ، وفى ابن يعقوب المغربى فى « مواهب الفتاح ، فى شرح تلخيص المفتاح » (...) ، وفى حاشية الدسوقى على شرح السعد (... - ١٢٣٠هـ) !!

لقد كانت هذه الكتب جميعًا مُنْذ السكاكىّ إلى الدسوقى ، تقعيدًا

لبعض ما كتبه عبدالقاهر فى كتابيه فى البلاغة ، فهو أوّل من أسَّس علم البلاغة تأسيسًا بالغ الدقة ، ومَنْ طلب البلاغة منهما وَحْدهما ، فقد وقع فى بحر تتلاطم أمواجُه ، راكبُه على غَرَر الغرق . والذى يضمنُ لراكبه النجاة هم الذين قعَّدوا قواعدَ علم البلاغة ، وكتبوا الكتبَ والحواشىَ وضمنوها دررًا لايُعْرِض عنها إلاّ جاهل ، ولايذمُّها ويحثُّ الناس على الإعراض عنها ، إلاّ من استهان بالعلم وبالعلماء ، ولايُحصّل طالب العلم من ذمِّهم إلاّ «الاستهانة» دون العلم .

وكتابا عبدالقاهر : « أسرار البلاغة » و« دلائل الإعجاز » ، أصْلان جليلان فى البلاغة ، لم يسبقهما سابقٌ ممن كتب فى البلاغة ، وهما ككتاب « سيبويه » بل أشدُّ صعوبة ، فمن أرادَ اليوم أن يردّ الناسَ عن كتُب المبرد ومَنْ بعدهُ إلى ابن عقيل ، إلى ابن هشامٍ إلى الأشمونى ، ويحثُّهم على استمدادِ النحو من « سيبويه » وحدَه ، فقد أغراهم بأن يلقوا بأنفسهم فى بحرٍ لجىّ لايرَى راكبُه شاطئاً يأوى إليه ، وما هو إلاّ الغرق لاغير . كتابُ « سيبويه » لايعلِّم طالبَ العلمِ النحوَ ، إلاّ إذا مَهَّد له الطريقَ ابنُ عقيل وابن هشام والأشمونى ، وإلاّ فقد قَذَف نفسه فى المهالك .

كُلُّ من دعا طُلاَّب العلم إلى الإعراضِ عن الكتُب التى قَعَّدت القواعد ، ومَحَّصت الكتبَ التى تُعدُّ أصْلاً فى علمٍ لم يسبقْهُم إلى مثله سابقٌ ، كسيبويه وعبدالقاهر ، وحثَّهم على الرجوع إلى الأصل وحدَه ، دون استعانة بمن قعَّدوا قواعد هذا العلم ، وقتلوه بحثًا وتنقيبًا ، فقد استهانَ بعقول هؤلاء الأئمة العظام الذين خدموا العلم بإخلاص وَوَرَع جيلاً بعد جيل ، وعَوَّد طلبةَ العلم أن يستهينوا ويستخفُّوا بالعلم نفسه ، وهذا هو البلاءُ الماحقُ لكلّ فضيلةٍ فى طالب العلم ، ويخرجه من حيِّز التواضع فى طلب العلم ، إلى حيِّز الغُرور والتبجُّح والاستطالة بعلمٍ ليسوا منه فى قَبيلٍ ولا دَبيرٍ .

* * *

لم تمضِ عشرون سنة عَلَى ما ردّده الشيخ رشيد والشيخ البرقوقى من الاستهانة بالعلماء المتأخرين وكتبهم ، حتى جاء الدكتور طه حاملاً كلّ الاستهانة والاستخفاف بعلوم المتقدمين جملةً واحدة ، وحثّ طلبة صغارًا فى الجامعة على أن يأخذوا بمذهبِه الجديد ، الذى « يقلب العلم القديم رأسًا على عَقِب» ، والذى « يخشى إن لم يمحُ أكثره ، أن يمحوَ شيئاً كثيراً منه » و« أن يشكُّوا فيما كان الناسُ يرونه يقينًا ، وأن يجحدوا ما أجمع الناسُ على أنه حقٌّ لاشك فيه ، لا بل أن يجاوزوا هذا الحدّ إلى حدود أخرى أبعدَ منه مدًى وأعظم أثراً ، فهم قد ينتهون بهذا المذهب إلى تغيير التاريخ ، أو ما اتفق الناسُ على أنه تاريخ » (فى الشعر الجاهلى ص : ٦)

وقد كان ما دعا إليه الدكتور طه وأكثر منه ، وفعلت « الاستهانة » فعلها المتمادِى فى الأجيال الناشئة على يديه ، كما نشأ هو على يدى الشيخ رشيد والبرقوقى ، وإذا بنا نرى اليوم أساتذةً ، لايقفون بجرأتهم على السكاكى والسعد التفتازانى ، بل يتعدَّون هذا إلى منشىء علم البلاغة نفسِه ، فيعلِّمون اليوم طلبتهم الصغار أن بلاغة عبدالقاهر ما هى إلا عجوزٌ شمطاء ، أو أن الذى يلجأ إلى البلاغة العربية القديمة ، هو كالمريض الذى يلجأ إلى حلاّق القرية ليداويه ، مُعرضًا عن الطبيب الممارس المؤهّل لعلاج المَرضى !! ورحم الله الشيخ رشيد والشيخ البرقوقى ، فهذا جزاءُ ما حمله كلامهما من « الاستهانة » بأقدار العلماء وكتبهم .

بل كانت ثمرة «الاستهانة» أن يقف أستاذٌ فى أيامنا هذه يعلّم النحو ، ويقول للطلبة الصغارِ ، مزهوًّا بعلمه : كنتُ أحبُّ أن يجلس سيبويه بينكم ليتعلم منى النحو !! وأساتذة آخرون يقولون للصِّغار من الطلبة : إنما أفسد نحوَ العربية سيبويه وابن عقيل وابن هشام وأضرابهم بما كتبوا وبما ألّفوا !!

ويقول أساتذة آخرون : إن الذى أفسد « موسيقى الشعر العربى » ، هو الخليل بن أحمد ومن جاءَ بعده من علماء « العروض » !!

بل بلغت «الاستهانة» مبلغها فى الدين ، بعدما نشأ ما يسمُّونه بالجماعات الإسلامية ، فيتكلم متكلمهم فى القرآن وفى الحديث بألفاظٍ حفظها عن شيوخه ، لايدرى ما هى ، ولايردّ ، بل يكذّب ، أحاديث البخارى ومسلم بأنها من أحاديث الآحاد ، بجرأةٍ وغطرسة !!

بل جاء بعدهم أطفال الجماعات الإسلامية ، فيقول فى القرآن والحديث والفقه بما شاء هو ، ويرُدّ ما قاله مالك وأبوحنيفة والشافعى وابن حنبل ، ويقول : نحن رجالٌ وهم رجال !! بل تعدّى ذلك إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ نفسه ، فيقول : نحن رجالٌ وهم رجال

أىُّ بلاء حَدَث فى زماننا هذا ؟ إنما هو وباءُ « الاستهانة » بكلّ شىء . وباءٌ تفشى فى مصر بل تجاوزها ، ورحم الله أبا العلاء المعرِّى ، وذكر وباءً نزل بمصر وغيرها فقال :

ماخَصَّ مِصْرًا وَبَاٌ وَحْدَها بل كائنٌ فى كُلِّ أرضٍ وَبَا

(وَبَاٌ بالقصر ، هو الوباء بالمدّ)

انطفأ سِرَاجُ العلْم ، وسِرَاجُ الخُلُق ، وبقيت العقول فى ظلماتٍ بعضُها فوق بعض . أىُّ نكبةٍ نزلت بعلوم هذه الأمة العربية الإسلامية ، على يد الصِّغارِ فى حقيقتهم ، الكبارِ فى مراتبهم التى أنزلتهم إيّاها تصاريف الزمان ، فأطلقوا ألسنتهم فى مواريث أربعة عشر قرنًا بالاستهانة والقدح والازدراء ، وغفر الله للشريف الرضى حيث قال دفاعًا عن نفسه ، والدفاعُ عن علم أمّتنا أولى بما قال :

وإنّ مَقامَ مِثْلِى فى الأعَادِى مَقَامُ البَدْرِ تَنْبَحُه الكِلابُ
رَمَونِى بالعُيُوبِ ملفَّقاتٍ وقد علموا بأنّى لا أُعابُ
ولمَّا لم يُلاقُوا فىَّ عَيْبًا كَسَوْنى من عُيُوبهمُ وعابُوا

ولا حول ولا قوة إلاّ بالله ، وهو بعباده لطيفٌ خبيرٌ ، وهو القادِرُ

على أن يَرُدَّ من زاغَ عن الطريق إلى الجادَّة ، وأن يُعيذَه من شرور نفسه وفلتاتِ لسانه .

نَفْثَةُ مصْدور ، ولابُدَّ للمصدور أن ينفِثَ ، (المصدور : الذى يشتكى وجعًا فى صدره)

* * *

بقى بعد هذا الحديث الجالب للغمّ ، أن أحدّثك عن أمرٍ واحدٍ فى شأن كتاب الإمام عبدالقاهر « أسرارِ البلاغة » .

فإنى حين انتهيت إلى عمل فهرس الكتاب وقعتُ فى حيرةٍ ، وجدتُ أنى لا أستطيع أن أضبط ما فى الكتاب تحت أبواب جامعة ، لأن تفاصيل ما فيه كانت أوسع من أن تجمعها أبوابٌ محدّدة كسائر كتب البلاغة التى جاءت من بعده . فانتهيت أخيرًا إلى أن أجعل الفهرسَ مفصَّلاً تفصيلاً كاملاً بألفاظ الإمام نفسه . فتحت كُلِّ فقرةٍ دُرَرٌ نفيسةٌ تضيع إذا عقدتُ له أبواباً جامعة . فرأيتُ أن أجعلها مفصَّلةً ، لكى يستطيع قارىء الكتاب أن يعرف خَبْأَه ، راجيًا أن لايتفلَّتَ منه شيء بالاختصار . وهذا مُعينٌ لطالب العلم الجادّ فى عمله ، أنْ يستخرجَ منه مافات علماء البلاغة الذين قعَّدوا قواعدَ هذا العلم ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

ربِّ اغفر لى وارحمنى وتبْ علىَّ إنك أنت التواب الرحيم .

مصر الجديدة

٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

السبت : ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤١٢هـ

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩١م

أبوفهر

محمود محمد شاكر

كتاب

أسرار البلاغة

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المتوفى سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَن لَفظُهُ لؤلؤٌ ... يُبادِرُهُ اللَّقطُ إذ يُلفَظُ

وَبَعضُهُم قَولُهُ كالحَصا ... يُقالُ فيُلغَى ولا يُحفَظُ

شيخ الفترة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى رحمة الله عليه ورضوانه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد النبى وآله أجمعين .

فاتحة الكتاب وفضيلة البيان

١ – اعلم أن الكلام هو الذى يُعطى العلومَ منازلَها ، ويُبيِّن مراتبها ، ويكشفُ عن صُوَرِها ، ويجنى صنوفَ ثَمَرِها ، ويدلُّ على سرائرها ، ويُبْرِزُ مكنون ضمائرها ، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان ، ونبَّهَ فيه على عِظَم الامتنان ، فقال عز من قائل : (الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) [سورة الرحمن : ١ – ٤] ، فلولاه لم تكن لتتعدَّى فوائدُ العلمِ عالِمَه ، ولا صحَّ من العاقل أن يَفْتُق عن أزاهير العقلِ كمائمه ، ولَتعطّلتْ قُوَى الخواطر والأفكار من معانيها ، واستوَتِ القضيّةُ فى مَوْجُودها وفانيها . نَعمْ ، ولوقع الحيُّ الحسَّاس فى مرتبةِ الجماد ، ولكان الإدراك كالذى ينافيه من الأضداد ، ولبقِيتِ القلوب مُقْفَلةً تَتَصوَّنُ على ودائعها ،[1] والمعانى مَسْجونةً فى مَواضعها ، ولصارت القرائح

(١) « تتصوّن » فى المخطوطة ، وحذفها ريتر لأنه لم يحسن قراءتها ، وهى ساقطة فى مخطوطته الأخرى ، وفى طبعة رشيد رضا . و« تتصوَّنُ » ، أى تحكم الصِّيانَةَ على ودائعها .

عن تصرُّفها معقولةً ، والأذْهان عن سلطانها معزولةً ، ولما عُرف كفرٌ من إيمان ، وإساءةٌ من إحسان ، ولما ظهر فرقٌ بين مدح وتزيين ، وذَمّ وتهجين . ثم إنّ الوصفَ الخاصَّ به ، والمعنى المثبتَ لنسبه ، أنه يريك المعلومات بأوصافها التى وجدها العلم عليها ، ويقرِّر كيفياتها التى تتناولها المعرفةُ إذا سَمَتْ إليها .

وإذا كان هذا الوصفُ مقوِّمَ ذاته وأخصَّ صِفاته ، كان أشرف أنواعه ما كان فيه أجلى وأظهر ، وبه أولى وأجدر . ومن ههنا يتبيّن للمحصل ، ويتقرّر فى نفس المتأمّل ، كيف ينبغى أن يَحْكُم فى تفاضُل الأقوال إذا أراد أن يقسّم بينها حظوظها من الاستحسان ، ويعدّل القسمةَ بصائب القِسطاس والميزان .

٣ — ومن البيّن الجلىّ أن التباينَ / [1] فى هذه الفضيلة ، والتباعدَ عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرَّد اللفظ . كيف ؟ والألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلَّف ضربًا خاصًّا من التأليف ، ويُعْمَد بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التركيب والترتيب . فلو أنك عَمَدت إلى بيت شعرٍ أو فَصْل نثرٍ فعددت كلماته عَدًّا كيف جاء واتّفق ، وأبطلت نَضَدَهُ ونظامه الذى عليه بُنى ، وفيه أُفْرِغ المعنى وأجرِى ، وغيّرتَ ترتيبه الذى بخصوصيته أفاد ما أفاد ، وبنَسَقِه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول فى :

٣

البيان لا يقوم باللفظ وحده

---

(١) فى رأس هذه الصفحة من المخطوطة كتب : « ناقص كراس » ، وكتب فوقه بخط فارسىّ « خطّ الخفاجى ، شارح الشفاء العياضى ، وشارح البيضاوى » . و« الخفاجى » هو الشهاب الخفاجى ، [وهو أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين الخفاجى المصرى : (٩٧٧ — ١٠٦٩ هـ)] ، وله كتاب « نسيم الرياض ، فى شرح شفاء القاضى عياض » ، و« عناية القاضى وكفاية الراضى » وهو حاشية على تفسير البيضاوى فى ثمانى مجلدات . وله ترجمة طويلة فى « خلاصة الأثر » ١ : ٣٣١ — ٣٤٣ . وكانت للشهاب الخفاجى مكتبة عظيمة القدر ، تملَّك أكثرها تلميذه عبد القادر البغدادى صاحب « خزانة الأدب » : انظر خلاصة الأثر ٢ : ٤٥٢

. قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ . [١]

« منزل قفا ذكرى من نبك حبيب » ، أخرجته من كمال البيان ، إلى مجال الهَذَيان . نعم ، وأسقطت نسبتَه من صاحبه ، وقطعتَ الرَّحِم بينه وبين مُنْشِئِه ، بل أحَلْتَ أن يكون له أضافةٌ إلى قائل ، ونَسَبٌ يَخْتصّ بمتكلم . وفى ثبوت هذا الأصل ما تَعْلم به أنّ المعنى الذى له كانت هذه الكلم بيتَ شعرٍ أو فصلَ خطابٍ ، هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة . وهذا الحُكْمُ – أعنى الاختصاص فى الترتيب – يقع فى الألفاظ مرتَّبًا على المعانى المرتَّبة فى النفس ، المنتظمةِ فيها على قضيّة العقل . ولا يُتَصوَّر فى الألفاظ وُجُوبُ تقديمٍ وتأخيرٍ ، وتخصُّصٍ فى ترتيب وتنزيل ، [٢] وعلى ذلك وُضِعت المراتبُ والمنازلُ فى الجمل المركَّبة ، وأقسامِ الكلام المدوَّنة ، فقيل : من حقّ هذا أن يَسبقَ ذلك ، ومن حقِّ ما ههنا أن يقع هناك ، كما قيل فى المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل ، حتى حُظِر فى جنس من الكلم بعينه أن يقع إلاّ سابقًا ، وفى آخَرَ أن يوجد إلا مبنيًّا على غيره وبه لاحقًا ، كقولنا : إن الإستفهام له صدر الكلام ، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أنْ تُزالَ عن الوصفية = إلى غيرها من الأحكام .

٣ – فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعرًا / أو يستجيد نثرًا ، ثم يجعَلُ الثناءَ عليه من حيثُ اللفظ فيقول : حُلْوٌ رشيقٌ ، وحَسَنٌ أنيقٌ ، وعذبٌ سائغٌ ، وخَلُوبٌ رائع ، فاعلم أنه ليس يُنبئك عن أحوالٍ ترجعُ إلى أجْراس

---

(١) مطلع معلقة امرئ القيس .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة رشيد رضا : « ولن يتصور فى الألفاظ ... » وهو كلام غير مستقيم .

الحروف ، وإلى ظاهر الوضع اللغوىّ ، بل إلى أمرٍ يقع من المرء فى فؤاده ، وفضلٍ يَقْتدحُه العقلُ من زِناده .

نمط واحد لاستحسان اللفظ

٤ — وأمّا رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شِرْكٍ من المعنى فيه ، وكونِه من أسبابه ودواعيه ، فلا يكاد يَعْدُو نمطًا واحدًا ، وهو أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس فى استعمالهم ، ويتداولُونه فى زمانهم ، ولا يكون وَحْشيًّا غريبًا ، أو عامّيًّا سخيفًا ، سُخْفُهُ بإزالته عن موضوع اللغة ، وإخراجِه عما فرضتْه من الحكم والصفة ، كقول العامة « أشْغَلتَ » و « انفسد » . وإنما شرطتُ هذا الشرط ، فإنه ربما استُسخف اللفظ بأمر يرجعُ إلى المعنى دون مجرَّد اللفظ ، كما يحكى من قول عبيد الله بن زياد لما دُهش : « افتحوا لى سيفى » ، [1] وذلك أن « الفتح » خلاف « الإغلاق » ، فحقُّه أن يتناول شيئًا هو فى حكم المُغلَق والمسدود ، وليس السَّيف بمسدود ، وأقصى أحوالِه أن يكون كونُه فى الغِمْد بمنزلة كَوْنِ الثوب فى العِكْمِ ، والدرهمِ فى الكيس ، والمتاع فى الصندوق . و « الفتحُ » فى هذا الجنس يتعدَّى أبدًا إلى الوعاءِ المسدود على الشيء الحاوى له لا إلى ما فيه ، فلا يقال « افتح الثوبَ » ، وإنما يقال : « افتح العِكْمَ » [2] و « أخرج الثوب » و « افتح الكيس » .

* * *

مواقع استحسان اللفظ

٥ — وههنا أقسام قد يُتوهَّمُ فى بَدْءِ الفكرة ، وقبلَ إتمام العِبرة ، أنّ الحُسنَ والقُبحَ فيها لا يتعدَّى اللفظَ والجَرسَ ، إلى ما يُناجى فيه العقْلُ النفسَ ،

---

(١) انظر البديع لابن المعتز : ٢٣ ، والبيان والتبيين ٢ : ٢١ ، ونقائض جرير والأخطل : ٦ — ٨

(٢) « العِكْمُ » ، ثَوْب يُبسَط ويجعل فيه المتاع ثم يُطوَى ويُشَدُّ بحبل .

ولها إذا حُقِّق النظر مَرْجِعٌ إلى ذلك ، ومُنصرَفٌ فيما هنالك ، منها : « التجنيس » و« الحشو » . [١]

التجنيس لا يستحسن إلا مع المعنى

٦ — أما « التجنيس » فإنك لا تستحسن تجانُسَ اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعًا حميدًا ، ولم يكن مَرْمَى الجامع بينهما مَرْمًى بعيدًا ، أتراك استضعفت / تجنيس أبي تمام في قوله : [من الكامل] ٥

ذَهَبَت بِمُذْهَبِهِ السَّماحَةُ فَالْتَوَتْ ... فِيهِ الظُّنونُ أَمَذْهبٌ أم مُذْهَبُ [٢]

واستحسنتَ تجنيس القائل: [من الرجز]

« حتى نَجَا من خَوْفِهِ ومَا نجا » [٣]

وقولَ المحدَث : [من الخفيف]

ناظِراه فيما جَنَى ناظِـراه ... أوْ دَعانِي أَمُتْ بمَا أُودعَانِي [٤]

= لأمرٍ يرجع إلى اللفظ ؟ أم لأنك رأيتَ الفائدة ضَعُفت عن الأوّل وقويت في الثاني ، ورأيتَك لم يزدك « بمَذهب ومُذهب » على أن أسْمَعَكَ حروفًا مكررةً ، تروم لها فائدة فلا تجدُها إلا مجهولةً منكرةً ، ورأيتَ الآخر قد أعاد

---

(١) انظر « الحشو » فيما سيأتي (ص : ١٩) .

(٢) في ديوانه ؛ وفي شرح البيت كلام كثير . وانظر دلائل الإعجاز : ٥٢٣ .

(٣) انظر كتاب « دلائل الإعجاز » : ٥٢٣ ، وما قلته في التعليق عليه . و« نجا » الأولى من « النَّجْو » ، وهو ما يخرجُ من البطن من الغائط ، يريد أنّه من خوفه حدث ، ثم لم يَنْجُ ، من « النجاة » .

(٤) ثاني بيتين يرويان لشَمْسَويهْ البصري ، ولشداد بن إبرهيم الجزري ، وفي ثلاثة أبيات لأبي الفتح البستي ، ديوانه « أبو الفتح البستي ، ديوانه وشعره » ص : ٣٢٢ . وانظر أيضًا : « دلائل الإعجاز » : ٥٢٣ .

عليك اللفظةَ كأنه يَخدعُك عن الفائدة وقد أعطاها ، ويُوهِمك كأنه لم يَزِدْك وقد أحسن الزيادة ووفَّاها ، فبهذه السريرة صار « التجنيس » – وخصوصًا المستوفَى منه المُتَّفِق فى الصورة – من حُلَى الشعر ، ومذكورًا فى أقسام البديع .

٧ – فقد تبيّن لك أن ما يُعْطِي « التجنيسُ » من الفضيلة ، أمرٌ لم يتمّ إلا بنُصرة المعنى ، إذ لو كان باللفظ وَحْدَه لما كان فيه إلّا مستحسَنٌ ، ولما وُجِد فيه معيبٌ مُستهجَن . ولذلك ذُمَّ الاستكثار منه والوَلُوعُ به .

الألفاظ خدَم المعانى

وذلك أن المعانى لا تَدِين فى كل موضع لما يَجْذِبها التجنيس إليه ، إذ الألفاظ خَدَمُ المعانى والمُصرَّفةُ فى حكمها ، وكانت المعانى هى المالكةَ سياستَها ، المستحقَّةَ طاعتَها . فمن نَصَرَ اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جِهَته ، وأحالهُ عن طبيعته ، وذلك مظنّة الاستكراه ، [1] وفيه فَتْحُ أبواب العيب ، والتَّعرُّضُ للشَّيْن .

ترك المتقدمين العناية بالسجع

ولهذه الحالة كان كلامُ المتقدِّمين الذين تركوا فَضْل العناية بالسجع ، ولزِموا سجيَّةَ الطبع ، أمكنَ فى العقول ، وأبْعَد من القَلَق ، وأوضحَ للمراد ، وأفضلَ عند ذوى التَّحصيل ، وأسلمَ من التفاوت ، وأكْشَفَ عن الأغراض ، وأنْصَرَ للجهة التى تنحوُ نَحْوَ العقل ، وأبعدَ من التَّعمُّل الذى / هو ضربٌ من الخِدَاع بالتزويق ، [2] والرضَى بأن تَقَع النقيصةُ فى نفس الصُّورة . وإنّ الخِلْقَة ، [3]

٦

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « مظنّة من الاستكراه » ، وحذف « من » أجود وأحقُّ ببيان عبد القاهر .

(٢) فى المطبوعة : « وأبعد من التعمُّد ... » بالدال المهملة ، وتبع ريتر ، نسخة رشيد رضا ، وأثبت ما فى المخطوطة لأنّه أجود ، ومعناه : التَّعَنّى والتكلُّف . وسيأتى كثيرًا فى كلام عبد القاهر .

(٣) فى المطبوعتين : « وذات الخلقة ... » ، كأنه معطوف على قوله « فى نفس الصورة » : فهو عندئذ سياق ضعيف . وفى المخطوطة : « وداب » غير منقوطة الحرف الأخير : وهو تحريف ما أثبتُّ . =

إذا أُكثِر فيها من الوَشْمُ والنقش ، وأُثْقِل صاحِبُها بالحَلْي والوَشْي ، قياسُ الحَلْي على السيفِ الدَّدَان ، (١) والتوسُّع في الدعوى بغير بُرْهَان ، كما قال : [من الطويل]

إذَا لم تُشاهِدْ غَيْرَ حُسْنِ شِيَاتِهَا وأعْضائِها فالحُسْنُ عنك مُغَيَّبُ (٢)

المتأخرون وحطؤهم في الحرص على البديع

٨ — وقد تجد في كلام المتأخرين الآنَ كلامًا حَمَل صاحبَه فرطُ شَغَفِهِ بأمورٍ ترجع إلى ما له اسم في البديع ، إلى أن ينسى أنّه يتكلم ليُفهِم ، ويقول ليُبِين ، ويُخيَّل إليه أنه إذا جَمعَ بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عَنَاهُ في عمياء ، وأنْ يُوقِع السامعَ من طَلَبه في خَبْطِ عَشْواء ، وربّما طَمَس بكثرة ما يتكلَّفه على المعنى وأفسده ، كمن ثَقَّل العروسَ بأصناف الحَلْي حتى ينالها من ذلك مَكْرُوهٌ في نفسها .

* * *

العارفون يحرصون على سلامة المعنى

٩ — فإن أردت أن تعرف مِثالاً فيما ذكرتُ لك ، من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرِّجون على هذا الفنّ إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحَّته ، وإلا حيثُ يأمَنون جنايةً منه عليه ، وانتقاصًا له وتعويقًا دونه ، فانظر إلى خُطَب

خطب الجاحظ في أوائل كتبه

الجاحظ في أوائل كتبه / هذا — والخُطَبُ من شأنها أن يُعْتمَد فيها الأوزانُ والأسجاعُ ، فإنها تُروَى وتُتناقل تَناقُلَ الأشعار ، ومحلُّها محلُّ النسيب والتشبيب

= وسيأتي الكلام عندئذ : « وإن الخلقة ... قياسُ الحلي .. » ، فهو كلام مستقيم جيّد ، يطابق ما بعده في الاستشهاد ببيت المتنبي وما يليه . و« الخلقة » هي صورة الإنسان التي خلق عليها ، وجمعها المتنبي في قوله :

حَوْلِي بكلِّ مكانٍ مِنْهُمْ خِلَقٌ تُخْطِي إذا جئت في استفهامها بمن

جمع « خِلْقَة » . وتقول : « هو حسن الخِلْقَة » ، أي صورة الخَلْق .

(١) و« الددان » ، السيف الكليل الذى لا يَمضي في الضريبة ولا يقطع ، ولا خير فيه ، وإنما يُحلَّى ليبهر وهو كهام ، إنما هو حديد لا سيف .

(٢) للمتنبي في ديوانه .

من الشعر الذى هو كأنه لا يُرادُ منه إلاّ الاحتفالُ فى الصنعة ، والدّلالةُ على مقدار شَوْطِ القَريحة ، والإخبارُ عن فَضْل القوة ، والاقتدار على التفنُّن فى الصفة – قال فى أول كتاب الحيوان :

« جَنَّبك الله الشُّبْهة ، وعَصَمَك من الحَيْرة ، وجعل بينك وبين المعرفة سبَبًا ، وبين الصدق نَسَبًا ، وحبَّب إليك التثبُّت ، وزَيَّنَ فى عينك الإنصاف ، وأذاقك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عِزَّ الحق ، وأوْدع صدرك بَرْدَ اليقين ، وطَرَد عنك ذُلَّ اليأس ، وعرَّفك ما فى / الباطل من الذلّة ، وما فى الجهل من القِلّة » . [١] ٧

= فقد ترك أوّلًا أن يوفِّق بين « الشبهة » و« الحيرة » فى الإعراب ، ولم يَرَ أن يَقْرن « الخلافَ » إلى « الإنصاف » ، ويَشْفَعَ « الحقَّ » « بالصدق » ، ولم يُعْنَ بأن يَطْلُب « لليأس » قرينةً تصل جناحَه ، وشيئًا يكون رَدِيفًا له ، لأنه رأى التوفيقَ بين المعانى أحقَّ ، والموازنَةَ فيها أحسنَ ، ورأى العناية بها حتى تكونَ إخوةً من أبٍ وأمٍّ ؛ ويذَرَها على ذلك تَتَّفِقُ بالوداد ، على حسب اتّفاقها بالميلاد ، أَوْلى من أن يَدَعها ، لنُصْرَة السجعِ وطلبِ الوزن ، أَولادَ عَلَّة ، [٢] عسى أن لا يوجد بينها وِفاق إلا فى الظواهر ، فأما أَنْ يَتعدَّى ذلك إلى الضمائر ، ويُخْلص إلى العقائِد والسَّرائر ، ففى الأَقلِّ النادر .

* * *

(١) الحيوان ١ : ٣ ، ودلائل الإعجاز : ٩٧ .

(٢) « أولادُ عَلَّة » ، أبوهم واحدٌ ، وأمّهاتهم شتى غير متقاربين .

التجنيس والسجع لا يستحسن حتى يطلبه المعنى

١٠ – وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيسًا مقبولًا ، ولا سَجْعًا حَسَنًا ، حتى يكونَ المعنى هو الذى طلبه واستدعاه وسَاق نحوَه ، وحتى تَجِده لا تبتغى به بَدَلًا ، ولا تجد عنه حِوَلًا ، ومن ههنا كان أحْلَى تجنيسٍ تسمَعُه وأعلاه ، وأحقُّه بالحُسن وأولاهُ ، ما وقع من غير قصدٍ من المتكلم إلى اجتلابه ، وتأهُّبٍ لطلبه ، أو ما هو – لحسن مُلاءمته ، وإن كان مطلوبًا – بهذه المنزلة وفى هذه الصورة ، وذلك كما يمثّلون به أبدًا من قول الشافعى رحمه الله تعالى وقد سُئل عن النَّبيذ فقال : « أجمعَ أهلُ الحرمين على تحريمه » . ومما تجده كذلك قولُ البحترى : [من الكامل]

يَعْشَى عَن المجد الغبىُّ ولَنْ تَرى ... فى سُودَدٍ أرَبًا لغير أريبِ [1]

وقوله : [من الوافر]

فقد أصبحتَ أغْلَبَ تَغْلِبِيٍّ ... على أيدى العَشيرةِ والقلوبِ [2]

ومما هو شبيه به قوله : [من الكامل]

وهوىً هَوَى بدُموعه فتبَادَرَتْ ... نَسَقًا يَطأْنَ تجلُّدًا مغلوبَا [3]

وقوله : [من الكامل]

ما زِلْتَ تقرَعُ بابَ بابَكَ بالقَنا ... وتزوره فى غارةٍ شعواءِ [4]

---

(١) فى ديوانه .
(٢) فى ديوانه .
(٣) فى ديوانه .
(٤) فى ديوانه .

وقوله : [من الكامل]

ذَهَبُ الأعالى حيثُ تَذْهبُ مُقْلَةٌ فيه بنَاظِرِها حَديدُ الأسفلِ (١)

* * *

١١ — /ومثال ما جاء من السجع هذا المجىءَ وجرى هذا المجرى فى لين مَقَادته ، وحلَّ هذا المحلَّ من القَبُول قولُ القائل : « اللهم هَبْ لى حمدًا ، وهَبْ لى مجدًا ، فلا مجدَ إلا بفَعالٍ ، ولا فَعالَ إلاّ بمالٍ » ، (٢) وقولُ ابن العميد : « فإن الإبقاء على خَدَم السلطان عِدْلُ الإبقاء على ماله ، والإشفاق على حاشيته وحَشَمه ، عِدْلُ الإشفاق على دِيناره ودِرْهمه » .

٨ مثل السجع المستحسن

ولستَ تجد هذا الضرب يكثُر فى شيءٍ ويستمرُّ ، كَثْرتَه واستمرارَه فى كلام القدماء ، كقول خالد : (٣) « ما الإنسان ، لولا اللسان ، إلاّ صُورة ممثلة ، وبهيمة مُهْمَلة » ، وقولِ الفضل بن عيسى الرقاشى : « سَلِ الأرض فقل : مَن شقَّ أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإن لم تُجبك حِوارًا ، أجابتك آعتبارًا » (٤)

---

(١) فى ديوانه .

(٢) هو مشهور من دعاء قيس بن سعد بن عبادة الخزرجى رضى الله عنه ، صحابىٌّ . وهذا الدعاء رواه الجاحظ فى البيان والتبين ٣ : ٢٨٤ ، وهو مذكور فى ترجمته أيضًا . ولكن أصح منه أنه من دعاء أبيه سعد بن عبادة ، رواه ابن سعد قال : « أخبرنا أبو أسامة قال ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه أن سعد بن عبادة كان يدعو » وذكر الدعاء ، وتمامه عنده : « اللهم لا يصلحنى القليل ولا أصلُح عليه » طبقات ابن سعد ١٤٣/٢/٣ .

(٣) هو خالد بن صفوان الخطيب : قُتل سنه ١٣٥ هـ ، وكلمته فى البيان والتبين ١ : ١٧٠ ، ٣٥٣ .

(٤) فى البيان والتبيين ١ : ٨١ ، ٣٠٨ .

وإن أنتَ تتبَّعته من الأثر وكلام النبى ﷺ ، تثِق كلَّ الثقة بوجودك له على الصِّفة التى قدّمتُ ، وذلك كقول النبى عليه السلام : « الظُّلم ظُلُماتٌ يومَ القيامه » ، [1] وقوله صلوات الله عليه : « لا تزالُ أُمّتى بخيرٍ ما لم تَرَ الفَىءَ مَغْنَمًا ، والصدقةَ مَغْرَمًا » ، [2] وقوله : « يا أيُّها الناس ، أَفْشُوا السلام ، وأَطْعِموا الطعامَ ، وصِلُوا الأرحامَ ، وصَلُّوا بالليل والناسُ نِيامٌ ، تدخلُوا الجنَّة بسَلَام » . [3]

فأنت لا تجد فى جميع ما ذكرتُ لفظًا اجتُلِب من أجل السجع ، وتُرِك له ما هو أحقُّ بالمعنى منه وأبرُّ به ، وأهدَى إلى مَذْهبه .

ولذلك أنكر الأعرابى حين شكا إلى عامل الماء بقوله : « حُلِّئَتْ رِكَابى ، وشُقِّقَتْ ثيابى ، وضُرِبَتْ صِحَابى » ، [4] فقال له العامل : « أَوَتَسْجَع أيضًا » = [5] إنكارَ العامل السجع حتى قال : « فكيف أقول ؟ » ، وذلك أنه

---

(١) من حديث عبد الله بن عمر ، فى البخارى ، « كتاب المظالم » « باب الظلم ظلمات يوم القيامة » ، (الفتح ٥ : ٧٣) » ، وفى مسلم أيضًا : « كتاب البر » ، « باب تحريم الكلام » وأخرجه مسلم فى كتاب البر أيضًا عن طريق جابر بن عبد الله ، مطوّلًا .

(٢) هو مشهور بهذا اللفظ فى كتب الأدب ، وأما دواوين الحديث ففى الترمذى ، فى كتاب الفتن ، باب ما جاء فى علامة حلول المسخ والخسف ، من حديث على بن أبى طالب : « إذا فعلت أمّتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء ، فقيل ما هى يا رسول الله ؟ قال : إذا كان المَغْنَم دُوَلًا ، والأمانة مَغْنمًا ، والزكاة مَغْرمًا .... » وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث على بن أبى طالب إلا من هذا الوجه » . ثم ضعف رواية الفرج بن فَضالة .

(٣) رواه الترمذى من حديث عبد الله بن سلام رضى الله عنه ، فى أبواب صفة القيامة ، « باب منه » وقال : « هذا حديث صحيح » والمستدرك للحاكم ٣ : ١٣ . وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » .

(٤) فى المطبوعتين : « حَلّأْتَ رِكابى ، وشَقَقتَ ... وضربتَ » بالإسناد للفاعل المخاطب . ولكن هذا ضبط ما فى البيان والتبيين ١ : ٢٨٨ .

(٥) السياق : « أنكر الأعرابىُّ ... إنكارَ العامل السَّجعَ » .

لم يعلم أصلح لما أراد من هذه الألفاظ ولم يَرَهُ بالسجع مُخِلًّا بمعنى ، [١] أو مُحْدِثًا في الكلام استكراهًا ، أو خارجًا إلى تكلُّفٍ واستعمالٍ لما ليس بمُعْتَادٍ في غرضه . وقال الجاحظ : « لأنه لو قال « حُلِّقَتْ إبلي » أو « جمالي » أو « نُوقِي » / أو « بُعْرَاني » أو « صِرْمَتي » لكان لم يعبِّر عن حقّ معناه ، وإنما حُلِّقَتْ ركابه ، فكيف يدع « الركابَ » إلى غير الرِّكَاب ؟ وكذلك قوله : « وشُقِّقَتْ ثيابي ، وضُرِبت صحابي » .

١٢ — فقد تبيّن من هذه الجملة أن المعنى المقتضِي اختصاصَ هذا النَّحو بالقَبُولِ ، هو أنَّ المتكلم لم يَقُدِ المعنى نحوَ التجنيس والسَّجع ، بل قادَه المعنى إليهما ، وعَثَر به عليهما ، حتى إنه لو رَام تركَهُما إلى خلافهما مما لا تجنيسَ فيه ولا سجعَ ، لدخَل من عُقوق المعنى وإدخال الوَحْشة عليه ، في شبيهٍ بما يُنسَب إليه المتكلف للتَّجنيس المستكْرَهِ ، والسجع النَّافر . ولن تجد أيمنَ طائرًا ، وأحْسنَ أوَّلًا وآخرًا ، وأهدى إلى الإحسان ، وأجلبَ للاستحسان ، من أن تُرسل المعاني على سجيّتها ، وتدَعَها تطلب لأنفسها الألفاظَ ، فإنها إذا تُركت وما تريد لم تكتسِ إلا ما يليق بها ، ولم تَلْبَس من المَعَارِض إلا ما يَزِينها . [٢] فأمّا أن تَضَع في نفسك أنه لابُدَّ من أن تجنّس أو تَسْجَع بلفظين مخصوصين ، فهو الذي أنْتَ منه بِعَرَضِ الاستكراه ، [٣] وعلى خطَرٍ من الخطأ والوقوع في الذَّمّ ،

إرسال المعنى على سجيته هو الذي يحسن التجنيس والسجع

(١) وقوله : « لم يَرَهُ » ، أي : لم يَرَ نَفْسَه مُخلًّا ، وضَبطها ريتر : « يُرَهُ » وهو خطأ .
(٢) « المعارض » جمع « مِعْرَض » بكسر الميم وفتح الراء ، وهو ثوب جيِّد تُعْرَض فيه الجارية وتُجَلَّى فيه .
(٣) « العَرَض » ، الأمر الذي يجعلك عُرْضَةً لشيء بعينه ، أي معروضًا له ، أو مهيأً له .

فإنْ ساعدَكَ الجَدّ كما ساعد فى قوله : « أو دعانى أُمُت بما أودعانى » ، [١] وكما ساعد أبا تمام فى نحو قوله : [من الطويل]

وأنجدتـمُ من بَعْـد إتهامِ دَارِكمْ   فيا دمعُ أنجِدنى على سَاكِنِى نَجْدِ [٢]

وقوله : [من الكامل]

هُنَّ الحَمامُ ، فإنْ كَسَرتَ عِيافةً   من حَائهـنّ فإنهنَّ حِمـامُ [٣]

فذاك ، وإلّا أطلقت ألسنةَ العيب ، وأفضى بك طلبُ الإحسان من حيث لم يَحْسُنِ الطلب ، إلى أفحش الإساءَة وأكبر الذنب ، ووقعت فيما تَرىَ من ينصرك ، لا يرى أحسن من أن لا يَرْوِيه لك ، ويَوَدُّ لو قَدَر على نَفْيه عنك ، وذلك كما تجده لأبى تمام إذا أُسلم نفسه للتكلف ، ويرى أنه إن مرَّ على آسم موضع يحتاج إلى ذكره ، أو يتصل بقصّة يذكرها فى شعره ، مِنْ دون أن يشتقّ / منه تجنيسًا ، أو يعملَ فيه بديعًا ، فقد باءَ بإثم ، وأخلّ بفَرْضٍ حَتْمٍ ، من نحو قوله : [من البسيط]

سيف الإمامِ الذى سمّتْهُ هَبّتُهُ   لمّا تَخَرَّمَ أهلَ الكُفْرِ مُخْتَرِمَا [٤]

---

(١) مرّ منذ قليل : ص : ٧ .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى ديوانه ، ولا يَظهر لطفُ هذا التجنيس إلاّ بذكر البيتين قبله :

أتضعْضَعَتْ عَبَراتُ عَيْنِكَ أنْ دَعَتْ   وَرْقَاءُ حين تَضَعْضَعَ الإظلامُ

لا تَنْشِجَنَّ لَهَا فإنَّ بُكَاءَهـا   ضَحِكٌ ، وإن بُكاءَكَ استغرام

وقوله : « استغرام » ، أى : داع للغرام ، وهو الهلاك .

(٤) ديوانه . وفى المخطوطة والمطبوعتين .

سَيْفُ الأنامِ الذى سَمَّتْهُ هيبته   لما تخرَّم أهل الأرض مخترمَا =

إنّ الخليفةَ لمّا صَالَ كنتَ له ... خَلِيفةَ الموتِ فيمن جَارَ أوظَلَمَا
قَرَّت بقُرّانَ عينُ الدين وَٱشْتَرَت ... بالأَشتَرِين عُيونُ الشِّرْكِ فَاصطُلما [١]

وكقول بعض المتأخرين : [من الكامل]

• اِلبسْ جلابيبَ القَنَا • عةِ إنّها أوقَى رِداءْ •
• يُنْجيكَ من دَاءِ الحريصِ مَعًا ومن أَوقارِ داءْ •

وكقول أبى الفتح البُستى : [من السريع]

جَفَّوا فما فى طينِهم لِلذى ... يَعْصِرُه من بِلَّـةٍ بِلَّـةْ [٢]

وقوله : [من الوافر]

أخٌ لى لفظُـه دُرٌّ ... وكـلُّ فعالـه بِرُّ [٣]
تلقّـانى فحيّـانى ... بوجـهٍ بَشْرُهُ بِشْرُ

لم يساعدهما حُسن التوفيق كما ساعد فى نحو قوله : [من الوافر]

وكُلُّ غِنىً يَتِيهُ به غَنِـىٌّ ... فمرتجَـعٌ بموتٍ أو زوالِ [٤]
وهَبْ جَدِّى طَوَى لى الأَرض طُرًّا ... أليسَ الموتُ يَزْوِى ما زَوَى لى

= وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، وإحدى روايات الديوان : « الذى سمته همّته » ، والرواية الأخرى : « سمته هَيْبته » ، كما فى المخطوطة والمطبوعتين ، وصواب قراءتها : « سمته هَبَّته » كما أثبت . يقال : « هبَّ السيف هبًّا وهَبَّةً وهِبّة » ، إذ اهتز فقطع ، و« سيف ذو هَبَّةٍ » ، أى مَضاءٍ فى الضريبة . ويعنى بقوله : « سيف الإمام » ، إسحق بن إبرهيم المصعبى ، حين أوقع بالخُرَّمِيّة .

(١) « قُرّان » ، و« الأشتر » ، موضعان فى بلاد الخُرَّمية بين نهاوند وهمذان .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « من بلةٍ بالله » ، وهو كلام بلا معنى ، والصواب ما فى ترجمته فى يتيمة الدهر للثعالبى ، و« البِلّةُ » الأولى : البلل . و« البُلّة » الثانية : الخير والرزق وما ينتفع به .

(٣) هما لأبى الفتح البستى أيضًا : « البَشْر » فتح الباء ، أديم الوجه .

(٤) هما لأبى الفتح البستى فى ديوانه ، وأخطأ من نسبهما لأبى الفضل الميكالى : ورواية الديوان : « طوى لى الأرض طيًّا » ، وهى أجود .

ونحو : [من السريع]

منزلتى يحفظُها منزلى ... وباجتى تُكرِمُ ديباجتى [1]

* * *

التجنيس المستوفى والمرفو

١٣ – وآعلم أن النكتة التى ذكرتُها فى التجنيس ،وجعلتُها العلّةَ فى استيجابه الفضيلةَ = وهى حُسْن الإفادة ، مع أنّ الصورةَ صورةُ التكرير والإعادة = وإن كانت لا تظهر الظهورَ التامَّ الذى لا يمكن دَفْعُه ، إلا فى المستوفَى المتفق الصورة منه كقوله : [من الكامل]

ما مات من كَرَمِ الزمانِ فإنه ... يَحْيَى لدَى يَحْيى بن عبد الله [2]

= أو المرفُوِّ الجارى هذا المَجرى كقوله : « أو دَعانى أَمُتْ بما أَوْدَعانى » . [3] فقد تُتَصوَّر فى غير ذلك من أقسامه أيضًا ، فمما يظهر ذاك فيه ما كان نحو قول أبى تمام : [من الطويل]

يَمُدُّون من أيدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ ... تَصُولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ [4]

وقول البحترى : [من الطويل]

/ لَئِن صَدَفَتْ عنّا فرُبَّتَ أنفُسٍ ... صَوادٍ إلى تِلكَ الوُجُوه الصَّوادِفِ [5]

١٢

(١) لأبى الفتح البستى فى ديوانه ، وفى مطبوعة رشيد رضا : « تحفظ من زلتى » ، كما فى اليتيمة أيضًا . و« الديباجة : صفحة الوجه » ، وفسروا : « الباجة » بأنه اللون من الطعام ، وهو لا يستقيم معناه ، وأرجّح أن « الباجة » بمعنى الكيس تكون فيه الدراهم – فهى التى تحفظ على المرء ديباجة وجهه .

(٢) لأبى تمام فى ديوانه .

(٣) مضى قريبًا ص : ٧ ، وص : ١٥

(٤) فى ديوانه .

(٥) فى ديوانه .

وذلك أنك تَتوهم قبل أن يردَ عليك آخرُ الكلمة كالميم من « عواصم » والباء من « قواضب » ، أنها هي التى مَضَت ، وقد أرادتْ أن تجيئَك ثانيةً ، وتعودَ إليك مؤكِّدَةً ، حتى إذا تمكن فى نفسك تمامُها ، ووعى سمعُك آخرَها ، انصرفتَ عن ظنّك الأول ، وزُلْتَ عن الذى سبق من التخيُّل ، وفى ذلك ما ذكرتُ لك من طلوع الفائدة بعد أنْ يخالطك اليأس منها ، وحصولِ الربح بعد أن تُغالَطَ فيه حتى ترى أنه رأس المال .

التجنيس الناقص

١٤ – فأما ما يقع التجانس فيه على العكس من هذا ، وذلك أن تختلف الكلمات من أوّلها كقول البحترى : [من الخفيف]

بسيوفٍ إيماضُهـا أوجـالُ ... للأعادى ووقعُهـا آجـالُ (١)

وكذا قول المتأخر : [من الطويل]

وكم سبقَتْ منه إلَيَّ عوارفٌ ... ثنائىَ من تلك العَوارف وَارِفُ
وكم غُرَرٍ من بِرِّه ولطائـفٍ ... لَشُكرى على تلك اللَّطائف طائفُ

وذلك أنّ زيادة « عوَارف » على « وارف » بحرف اختلاف من مبدإ الكلمة فى الجملة ، فإنه لا يبعد كلَّ البعد عن اعتراضِ طرفٍ من هذا التخيُّل فيه ، وإن كان لا يقوى تلك القوةَ ، كأنك ترى أَن اللفظة أعيدت عليك مُبْدَلًا من بعض حروفها غيرُه أو محذوفًا منها . ويبقى فى تتبّع هذا الموضع كلامٌ حقُّه غير هذا الفصل وذلك حيث يوضع .

* * *

(١) فى ديوانه .

فصل فى قسمة التجنيس وتنويعه

قسمة التجنيس

١٥ – فالذى يجب عليه الاعتماد فى هذا الفنّ ، أن التوهُّم على ضربين :
ضربٍ يستحكم حتى يبلُغ أن يصيرَ اعتقادًا .

وضربٍ لا يبلغ ذلك المبلغ ، ولكنه شيءٌ يجرى فى الخاطر ، وأنت / ١٢ تعرف ذلك وتتصور وَزْنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشيئين يشتبهان الشَّبَهَ التامَّ ؛ والشيئين يُشبّه أحدُهُما بالآخر على ضرب من التقريب ، فاْعرفه .

* * *

الحشو ، متى يُكره

١٦ – وأما « الحشو » ، [١] فإنما كُرِهَ وذُمَّ وأُنْكر ورُدَّ ، لأنه خَلَا من الفائدة ، ولم تَحْلَ منه بعائدةٍ ، ولو أفاد لم يكن حشوًا ، ولم يُدْعَ لَغْوًا . وقد تراه = مع إطلاق هذا الاسم عليه = واقعًا من القَبول أحسنَ موقع ، ومُدرِكًا من الرِّضَى أجزلَ حظّ ، وذاك لإفادته إيَّاك ، [٢] على مجيئه مجيءَ ما لا معوَّل فى الإفادة عليه ، ولا طائل للسامع لديه ، فيكون مَثَلُه مَثَلَ الحَسَنَةِ تأتيك من حيث لم ترتقبها ، والنافعةِ أتتك ولم تحتسبها ، وربَّما رُزِق الطُّفَيْلىُّ ظَرْفًا يحظَى به حتى يحلَّ محلّ الأُضياف الذين وقعَ الاحتشادُ لهم ، والأحبابِ الذين وُثِقَ بالأُنس منهم وبهم .

* * *

---

(١) انظر ما سلف (ص : ٧) .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « ذاك لإفادته » بغير واو ، والسياق يقتضيها ، فأثبتُّها .

الاستعارة والتطبيق مرتبطان بالمعانى

١٧ – وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع ، فلا شبهة أنَّ الحُسن والقُبْح لا يعترض الكلامَ بهما إلا من جهة المعانى خاصّةً ، من غير أن يكون للألفاظ فى ذلك نصيبٌ ، أو يكون لها فى التحسين أو خلاف التحسين تصعيدٌ وتصويبٌ .

الاستعارة معنوية

أما « الاستعارة » ، فهى ضربٌ من التشبيه ، ونَمَطٌ من التمثيل ، والتشبيه قياس ، والقياس يجرى فيما تعيه القلوب ، وتُدركه العقول . وتُسْتَفتَى فيه الأفهامُ والأذهانُ ، لا الأسماعُ والآذان .

التطبيق معنوى

وأما « التطبيق » ، فأمره أبينُ ، وكونه معنويًّا أجْلَى وأظهر ، فهو مقابلة الشيء بضدِّه ، والتضادّ بين الألفاظ المركَّبة مُحال ، وليس لأحكام المقابلة ثَمَّ مَجَال .

بيت للفرزدق وسبب ذمه

١٨ – فخذ إليكَ الآنَ بيت الفرزدق الذى يُضرَب به المثل فى تعسُّف اللفظ : [من الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فى الناسِ إلا مُمَلَّكًا أَبُو أَمِّهِ حَىٌّ أبوه يُقَارِبه [1]

١٣

فانظر أيُتصوَّر أن يكون ذمُّك للفظِهِ من حيث أنك أنكرتَ شيئًا / من حروفه ، أو صادفتَ وحشيًّا غريبًا ، أو سُوقيًّا ضعيفًا ؟ أم ليس إلاّ لأنه لم يُرَتِّب الألفاظ فى الذكر ، على مُوجِب ترتُّب المعانى فى الفكر ، فكدَّ وكَدَّر ، ومنع السامع أن يفهم الغرضَ إلاَّ بأنْ يُقدِّم ويؤخّر ، ثم أسرفَ فى إبطال النِّظام ، وإبعاد المَرام ، وصار كمن رَمَى بأجزاءٍ تتألّف منها صورةٌ ، ولكن

---

(١) هذا البيت مشهور قديم للفرزدق ، وهو فى ديوانه (الصاوى) : ١٠٨ ، ملحقًا بقافية الباء ، وانظر ما كتبته فى طبقات فحول الشعراء رقم : ٤٨٨ .

بعد أن يُراجَع فيها بابٌ من الهندسة ، لفرط ما عَادَى بين أشكالها ، وشدّةِ ما خالف بين أوضاعها .

* * *

١٩ — وإذا وجَدْتَ ذلك أمرًا بيِّنًا لا يُعارضك فيه شكٌّ ، ولا يملكك معه آمتراءٌ ، فانظر إلى الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ، ووصفوها بالسلامة ، [1] ونسبوها إلى الدَّماثة ، [2] وقالوا : كأنَّها الماءُ جَرَيانًا ، والهواءُ لُطفًا ، والرياضُ حُسنًا ، وكأنها النَّسيم ، وكأنها الرَّحيقُ مِزاجها التَّسْنيم ، وكأنها الديباج الخُسْرُوانيّ في مَرامي الأبصار ، ووَشْيُ اليمن منشورًا على أذْرُع التُّجَار ، كقوله :

الاستعارة التي أثنوا عليها من جهة اللفظ

وَلَمَّا قَضَينا مِنْ مِنًى كُلَّ حاجةٍ ... وَمَسَّح بالأَرْكان مَنْ هو ماسحُ [3]

وشُدَّت على دُهْمِ المَهَارَى رِحالُنا ... ولم يَنْظُر الغادي الَّذي هو رائحُ

أخذْنا بأطراف الأحاديث بيْننا ... وسَالَتْ بأعناق المطيِّ الأباطحُ [4]

---

(١) في المطبوعتين : « بالسلامة » ، وأثبت ما في المخطوطة ، لأنه مطابق لما سيأتي مرارًا بعد ذلك .

(٢) في هامش المخطوطة : « دَمِثَ المكان وغيره كفرِحَ ، سَهُلَ ولان . والدماثة سهولة الخُلُق ، قاموس » .

(٣) الأبيات تروى لكثير ، وليزيد بن الطثرية ، ولعُقْبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى ، وانظر تخريجها في ديوان كثير . ثم انظر دلائل الإعجاز : ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

(٤) في هامش المخطوطة عند هذا البيت : « في لسان العرب : كل مختار طَرَفٌ ، والجمع أطراف قال ابن سيده : عنى بأطراف الأحاديث مُختارَهُ ، وما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصَّبابة المتيَّمون ، من التعريض والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحْلَى وأخفُّ وأغْزَل وأنسبُ ، من أن يكون مشافهةً وكشفًا ، ومُصارحةً وجهرًا . وطرائف الحديث : مختاره » . وهذا نص ما في لسان العرب (طرف) في شرح هذا البيت ، وكل ذلك اختطفه ابن سيده من كلام ابن جني في الخصائص ١ : ٢٢٠ . ثم انظر أيضًا شرح الأبيات في الخصائص لابن جني ١ : ٢١٧ — ٢٢١ . وهو فصل جيِّد جدًّا .

ثم راجِعْ فكرتَك ، وآشْحَذْ بصيرتَك ، وأحسِنِ التأمُّل ، ودع عنك التجوُّز فى الرأى ، ثم آنظر هل تجدُ لاستحسانهم وحَمْدهم وثنائهم ومَدْحهم مُنْصَرَفًا ، إلاّ إلى استعارةٍ وقعت موقعَها ، وأصابت غَرَضها ، أو حُسن ترتيب تكاملَ معه البيانُ حتى وصَل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع ، واستقرَّ فى الفهم مع وقوع العبارة فى الأذن ، وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد ، والفضل الذى هو / كالزيادة فى التحديد ، وشىءٍ داخَلَ المعانى المقصودَة مداخلةَ الطفيلىّ الذى يستثقل مكانهُ ، والأجنبىّ الذى يُكره حُضوره ، وسلامتهِ من التقصير الذى يَفْتَقِر معه السامِعُ إلى تَطَلُّب زيادةٍ بقيت فى نفس المتكلم ، فلم يدلَّ عليها بلفظها الخاصّ بها ، واعتمد دليلَ حالٍ غير مُفصِح ، أو نيابةَ مذكورٍ ليس لتلك النّيابة بمُسْتَصْلَح . ١٤

وذلك أن أوَّل ما يتلقَّاك من محاسن هذا الشعر أنه قال :

« ولماَّ قضينا من مِنًى كلَّ حاجة »

فعبّر عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فُروضِها وسُنَنِها ، من طريقٍ أمكنه أن يُقَصِّر معه اللفظ ، وهو طريقة العموم ، ثم نبَّه بقوله :

« ومسّح بالأركان من هو ماسحُ »

على طواف الوداع الذى هو آخر الأمر ، ودليل المسيرِ الذى هو مقصوده من الشعر . ثم قال :

« أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا »

فوصل بذكرْ مسح الأركان ، ما وليه من زَمّ الركاب وركوب الرُّكبان ، ثم دلّ بلفظة « الأطراف » على الصّفة التى يختصّ بها الرِّفاق فى السَّفر ،

من التصرف فى فنون القول وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المتظرِّفين ، [1] من الإشارة والتلويح والرَّمْز والإيماء ، وأنبأ بذلك عن طِيب النفوس ، وقُوَّة النشاط ، وفَضْل الاغتباط ، كما تُوجِبُه أُلفة الأصحاب وأُنسةُ الأحباب ، وكما يليق بحال من وُفِّق لقضاء العبادة الشريفة ورجَا حُسن الإياب ، وتنسَّمَ روائح الأحبّة والأوطان ، واستماع التهانى والتَّحايا من الخُلاَّن والإخوان .

ثم زانَ ذلك كلَّه باستعارة لطيفةٍ طَبَّق فيها مَفْصِل التشبيه ، وأفاد كثيرًا من الفوائد بلُطْف الوَحْى والتنبيه ، فصرحّ أوّلًا بما أومأ إليه فى الأخذ بأطراف / الأحاديث ، من أنهم تَنازعوا أحاديثهم على ظهور الرَّواحل ، وفى حال التوجُّه إلى المنازل ، وأخبر بعدُ بسرعة السير ، ووَطَاءة الظَّهر ، إذ جَعَل سلاسة سَيْرها بهم كالماء تسيل به الأباطح ، وكان فى ذلك مَا يؤكّد ما قبْله ، لأن الظُّهور إذا كانت وَطِيئةً وكان سيرها السَّيْرَ السهلَ السريع ، زاد ذلك فى نَشاط الرُّكبان ، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طِيبًا .

١٥

ثم قال : « بأعناق المطىّ » ، ولم يقل « بالمطىّ » ، لأن السرعةَ والبُطءَ يظهران غالبًا فى أعناقها ، ويَبين أمرهما منَ هَواديها وصدورِها ، وسائِرُ أجزائها تستند إليها فى الحركة ، وتَتبعها فى الثِّقَل والخفَّة ، وتُعبِّر عن المَرَح والنشاط ، إذا كانا فى أنفسها ، بأفاعيلَ لها خاصّة فى العنق والرأس ، وتَدُلّ عليهما بشمائل مخصوصةٍ فى المَقاديم .

---

(١) فى مطبوعة رشيد رضا : « المتطرفين » بالطاء المهملة والراء ، وفى المطبوعة : « المتطوفين » بالطاء المهملة والواو . وصواب قراءتهما بالظاء المعجمة والراء ، و« المتظرفون » ، من « الظَّرف » ، وهو البراعة وذكاء القلب ، وبلاغة اللسان ، وحُسْن العبارة .

٢٠ — فقل الآن : هل بقيتْ عليك حسنة تُحِيل فيها على لفظة من ألفاظها حتى إنّ فَضْلَ تلك الحسنة يبقى لتلك اللفظة لو ذُكرتْ على الانفراد ، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه وتأليفه وترصيفه ، وحتى تكون فى ذلك كالجوهرة التى هى ، وإن ازدادت حُسنًا بمصاحبة أخواتها ، واكتست بهاءً بمُضَامَّة أترابها ، فإنها إذا جُلِيتْ للعين فَرْدةً ، وتُركت فى الخيط فَذّةً ، لم تعدم الفضيلة الذاتية ، والبهجةَ التى هى فى نفسها مَطويَّة — والشَّذْرةِ من الذهب تراها = بصُحْبة الجواهر لها فى القلادة ، واكتنافِها لها فى عنق الغَادة ، ووَصْلها بريقَ جَمرتِها والتهابَ جَوْهرها ، [1] بأنوار تلك الدُّرَر التى تجاورها ، ولألاء اللآلِىء التى تُناظرها = [2] تزداد جمالًا فى العين ، ولُطْف موقِع من حقيقة الزين . ثم هى إن حُرِمت صُحبة تلك العقائل ، وفرَّق الدهرُ الخَؤون / بينها وبين هاتيك النفائس ، لم تَعْرَ من بَهْجتها الأصيلة ، [3] ولم تذهب عنها فضيلة الذَّهبية . كلَّا ، ليس هذا بقِياس الشعر الموصوفِ بحسن اللفظ ، وإن كان لا يبعد أن يتخيّله مَن لا يُنعم النظر ، ولا يُتمّ التدبُّر ، بل حقُّ هذا المثل أن يوضع فى نصرة بعض المعانى الحكمية والتشبيهية بعضًا ، وازدياد الحسن فيها بأن يجامِعَ شكلٌ منها شكلًا ، وأن يصل الذِّكرُ بين متدانيات فى ولادة العقول إياها ، ومتجاوراتٍ فى تنزيل الأفهام لها .

١٦

***

(١) فى المخطوطة والمطبوعتين : « وصلتها بريق جمرتها » ، وما أثبتُّ من القراءة أجود .
(٢) السياق : « والشذرة من الذهب تراها ... تزدادُ جمالًا » .
(٣) فى المطبوعتين : « الأصلية » ، والصواب ما فى المخطوطة .

ذكر المتفق عليه يبنى عليه المختلف فيه

٢١ — واعلم أن هذه الفصول التى قدَّمتها وإن كانت قضايا لا يكاد يخالف فيها مَنْ به طِرْقٌ ، [١] فإنه قد يُذكر الأمر المتفق عليه ، ليُبنَى عليه المختلَفُ فيه . هذا وربَّ وفاقٍ من مُوافقٍ قد بقيتْ عليه زياداتٌ أغفلَ النظرَ فيها ، وضروبٌ من التلخيص والتهذيب لم يبحث عن أوائلها وثوانيها ، وطريقةٌ فى العبارة عن المغزى فى تلك الموافقة لم يمهّدها ، ودقيقةٌ فى الكشف عن الحجة على مخالِفٍ = لو عرض = [٢] من المتكلفين لم يجدها ، حتى تراه يطلق فى عُرْض كلامه ما يبرز به وفاقًا فى مَعْرِض خلاف ، ويعطيك إنكارًا وقد همّ باعتراف ، وربَّ صديق والاك قلبهُ ، وعاداك فِعلُه ، فتركك مكدودًا لا تشتفى من دائك بعلاج ، وتبقى منه فى سُوء مزاج .

* * *

(١) يقال : « ما بفلان طِرْقٌ » ، بكسر الطاء وسكون الراء ، أى قوة ، وأصل « الطرق » الشحم فكنوا به عنها ، لأنها أكثر ما تكون عنه .

(٢) « لو عرض » ، جملة معترضة بين كلامين متصلين .

المقصد

غرضه من الأساس الذى وضعه بيان المعانى كيف تختلف وتتفق

٢٢ — وآعلم أن غرضى فى هذا الكلام الذى ابتدأته ، والأساسِ الذى وضعته ، [١] أن أتوصّل إلى بيان أمر المعانى كيف تختلف وتتفق ، ومن أين تجتمع وتفترق ، وأفصّل أجناسها وأنواعها ، وأتتبّع خاصّها ومُشاعها ، وأبين أحوالها فى كرم مَنْصِبها من العقل ، وتمكُّنها فى نِصَابه ، وقُرْب رَحِمِها منه ، أو بُعدها = حين تُنسب = عنه ، وكَوْنِها كالحَلِيف الجارِى مجرى النَّسَبَ ، [٢] أو الزَّنِيم الملصَق بالقوم لا يقبلونه ، / ولا يمتعضون له ولا يَذُبُّون دونه . ١٧

وإنَّ من الكلام ما هو كما هو شريف فى جوهره كالذهب الإبريز الذى تختلف عليه الصُوَر وتتعاقب عليه الصناعات ، وجُلُّ المعَوَّل فى شرفه على ذاتِه ، وإن كان التصويرُ قد يَزِيد فى قيمته ويرفع من قدره ، ومنه ما هو كالمصنوعات العجيبة من موادَّ غير شريفة ، فلها = ما دامت الصورة محفوظةً عليها لم تنتقض ، وأثَر الصنعة باقيًا معها لم يبطل = [٣] قيمةٌ تغلو ، ومنزلة تعلو ، وللرغبات إليها آنْصبابٌ ، وللنفوس بها إعجاب ، حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابَها ، وضامَت الحادثاتُ أربابها ، وفجِعَتْهم فيها بما يسلُبها حُسْنَها المكتسب بالصَّنعة ، وجمالَها المستفادَ من طريق العرَضِ ، فلم يبق إلا المادّة العارية من التصوير ،

(١) قال الشيخ رشيد رضا فى التعليق عليه : « هذا نص من المصنف بأنه هو الواضع لهذا الفن . وهو ما لم ينكره عليه أحدٌ » . وصدق الشيخ . وسيضرب عبد القاهر المثل بما كان فى كتب البلاغة قبله فى الفقرة : ٢٣ .

(٢) فى مطبوعة ريتر وحدها : « النسيب » ، والصواب ما فى المخطوطة .

(٣) السياق : « فلها .... قيمة تغلو » ، وما بينهما اعتراض .

والطِّينة الخالية من التشكيل = [١] سقطت قيمتها ، وانحطت رتبتها ، وعادت الرَّغبات التى كانت فيها زُهدًا ، وأوسعتها عيونٌ كانت تطمح إليها إعراضًا دونها وصَدًّا ، وصارت كمن أحظاه الجَدُّ بغير فضلٍ كان يرجع إليه فى نفسه ، [٢] وقدَّمه البخت من غير معنًى يقضى بتقدّمه ، ثم أفاق فيه الدهر عن رقدته ، وتنبّه لغلطته ، فأعاده إلى دِقّة أصله ، [٣] وقلّة فضله .

الأصول الممهدة لغرضه

وهذا غرضٌ لا يُنال على وجهه ، وطَلِبَةٌ لا تُدرَك كما ينبغى ، إلا بعد مقدّماتٍ تُقدَّم ، وأصولٍ تُمهَّد ، وأشياءَ هى كالأدوات فيه حقُّها أن تُجمع ، وضروبٍ من القول هى كالمسافات دونه ، يجب أن يُسَار فيها بالفكر وتُقْطَع .

* * *

القول فى التشبيه والتمثيل والاستعارة

٢٣ — وأَوَّلُ ذلك وأولاه ، وأحقهُ بأن يستوفِيَهُ النظر ويَتَقَصَّاه ، القولُ على « التشبيه » و« التمثيل » و« الاستعارة » ، فإن هذه أصولٌ كبيرة ، كأنَّ جُلَّ محاسنِ الكلامِ [٤] — إن لم نقل : كُلَّها — متفرّعةٌ عنها ، وراجعةٌ إليها ، وكأنها أقطابٌ تدور / عليها المعانى فى مُتصرَّفاتها ، وأقطارٌ تُحيط بها من جهاتها ، ولا يَقْنع طالب التحقيق أن يقتصر فيها على أمثلة تُذكر ، ونظائرَ تُعدُّ ، نحو أن يقال [٥] : « الاستعارة » مثل قولهم « الفكرة مُخُّ العمل » ، وقوله : [من الطويل]

١٨

---

(١) السياق : « حتى إذا خانت الأيامُ فيها أصحابها ... سقطت قيمتها » والجمل بينهما عطف على الأولى .

(٢) « أحظاهُ » ، أى جعل له حُظوةً من الجَدّ ، أى الحظّ .

(٣) فى المطبوعة وحدها « رقة » ، والصواب فى المخطوطة ، ومطبوعة رشيد رضا . و« الدِّقة » ، مصدر الشىء الدقيق ، أى الحقير الخسيس الدنئ .

(٤) فى المطبوعتين والمخطوطة : « كان جل » ؛ والصوابُ ما أثبت .

(٥) انظر أول الفقرة : ٢٢ ، والتعليق عليها .

« وعُرِّىَ أفراسُ الصِّبا ورَوَاحِلُهْ » [١]

وقوله : « السفَرُ ميزان القوم » ، [٢] وقول الأعرابى : « كانوا إذا اصطفُّوا سَفَرت بينهم السهام ، وإذا تصافحوا بالسيوف فَغَر الحِمَام » ، و« التمثيل » كقوله :

« فإنك كالليل الَّذِى هُو مُدْرِكِى » [٣]

ويؤتى بأمثلة = إذا حُقِّق النَّظر = [٤] كالأشياء يجمعها الاسم الأعمّ ، وينفرد كل منها بخاصّةٍ ، مَنْ لم يقف عليها كان قصيرَ الهمّة فى طلب الحقائق ، ضعيفَ المُنّة فى البَحْث عن الدقائق ، قليلَ التَّوْق إلى معرفة اللطائف ، [٥] يرضى بالجُمَل والظواهر ، ويَرى أن لا يُطيل سَفَر الخاطر . ولعمرى إنّ ذلك أروَحُ للنفس ، وأقلُّ للشُّغْل ، إلا أنّ مِنْ طلب الراحة ما يُعْقب تعبًا ، ومِنَ آختيارِ ما تقلُّ معه الكُلْفة ما يُفْضِى إلى أشدّ الكُلفة ، وذلك أن الأمور التى تلتقى عند الجُملة وتَتَباين لَدَى التفصيل ، وتجتمع فى جِذْمٍ ثم يذهب بها التشعُّب ويقسمها قَبيلًا بعدَ قبيل ، [٦] إذا لم تُعْرَف حقيقة الحال فى تلاقيها

---

(١) هو شعر زهير بن أبى سُلْمى فى ديوانه ، وصدره :

« صَحَا القلبُ عنْ سَلْمَى وأقصَرَ باطِلُهْ »

(٢) فى مجمع الأمثال : « السَّفَر ميزان السَّفْر » ، والسَّفْر ، المسافرون . أى السفر يكشف عن أخلاق المسافرين .

(٣) هو من شعر النابغة الذبيانى فى ديوانه ، وتمامه :

« وإن خِلْتُ أنّ المُنْتَأَى عَنكَ واسِعُ »

(٤) السياق : « ويؤتى بأمثلة ... كالأشياء ... » ، وما بينهما اعتراض .

(٥) « التَّوْق » ، الشوق إلى الشىء والنزوعُ إليه .

(٦) « الجِذْم » ، الأصل ، كأصل الشجرة .

حيث آلتقت ، وافتراقِها حيث افترقت ، كان قياسُ مَنْ يحكم فيها — إذا توسَّط الأمرَ — قياسَ من أراد الحكم بين رجلين في شرفهما وكرم أصلهما وذهاب عِرْقهما في الفضل ، ليعلم أيُّهما أقعد في السؤدد ، وأحقُّ بالفخر ، وأرسخ في أُرومة المجد ، وهو لا يعرف من نسبتهما أكثرَ من ولادة الأب الأعلى والجد الأكبر ، نحو أنّ كلَّ واحد منهما قُرشيٌّ أو تَميميٌّ ، فيكون = في العجز عن أن يُبْرِم قضيةً في معناهما ، ويبيّن فضلًا أو نقصًا في منتماهما / = في حكم من لا يعلم أكثر من أن كل واحدمنهما آدميٌّ ذَكَر ، أو خَلْقٌ مصوَّر .

٢٩

* * *

الأول : القول في الحقيقة والمجاز

٢٤ — واعلم أن الذي يوجبُه ظاهر الأمر ، وما يَسْبِق إلى الفكر ، أن يُبْدَأَ بجملةٍ من القولِ في « الحقيقة » و« المجاز » ، ويُتْبَعَ ذلك القولَ في « التشبيه » و« التمثيل » ، ثم يُنسَّق ذِكْرُ « الاستعارة » عليهما ، ويُؤْتَى بها في أثرهما . وذلك أن « المجاز » أعمُّ من « الاستعارة » ، والواجب في قضايا المراتب أن يُبدأ بالعامّ قبل الخاصّ ، و« التشبيه » كالأصل في « الاستعارة » ، وهي شَبِيهٌ بالفرع له ، أو صورة مقتضبة من صُوَره = إلّا أنّ ههنا أمورًا اقتضت أن تقع البِدَاية بالاستعارة ، وبيانِ صَدْرٍ منها ، والتنبيه على طريق الانقسام فيها ، حتى إذا عُرِفَ بعضُ ما يكشف عن حالها ، ويقف على سَعَة مجالها ، عُطف عِنان الشرح إلى الفصلين الآخرين ، [1] فَوُفِّيا حقوقَهما ، [2] وبُيِّنَ فروقُهما ، ثم يُنْصَرف إلى استقصاء الكلام في « الاستعارة » .

* * *

(١) « الفصلين الآخرين » ، يعني « التشبيه » و« التمثيل » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « فوفّى » ، والصواب ما أثبت .

تقسيم الاستعارة

٢٥ — اعلم أن « الاستعارة » فى الجملة أن يكون للّفظ أصلٌ فى الوضع اللغوىّ معروفٌ تدلُّ الشواهدُ على أنه اختُصَّ به حين وُضع ، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر فى غير ذلك الأصل ، وينقله إليه نقلًا غيرَ لازمٍ ، فيكون هناك كالعَارِيَّة .[١]

ثم أنها تنقسم أوّلًا قسمين :

أحدهُما : أن يكون لنقله فائدة .

والثانى : أن لا يكون له فائدة ، وأنا أبدأ بذكر غير المفيد ، فإنه قصيرُ الباع ، قليل الاتساع ، ثم أتكلم على المُفيد الذى هو المقصود .[٢]

* * *

الاستعارة غير المفيدة

٢٦ — وموضع هذا الذى لا يفيد نقله ، حيث يكون اختصاصُ الاسم بما وُضع له من طريق أريدَ به التوسُّع فى أوضاع اللغة ، والتنوُّق فى مراعاة دقائقَ فى الفروق فى المعانى المدلول عليها ، كوضعهم للعضو الواحد أسامىَ كثيرةً بحسب اختلاف أجناس الحيوان ، نحوُ وضع « الشفة » للإنسان و« المشْفَر » للبعير / و« الجحفلة » للفرس ، وما شاكل ذلك من فروقٍ ربما وُجدت فى غير لغة العرب وربما لم توجد ، فإذا استعمل الشاعر شيئًا منها فى غير الجنس الذى وُضِع له ، فقد استعاره منه ونقله عن أصله وجَازَ به موضعَه ،

٢٠

(١) « العارِيَّة » بتشديد الياء ، وجمعها « عوارىّ » بتشديد أيضًا ، كأنها منسوبة إلى « العار » ، لأن طلبها عارٌ وعيب ، ويقال لها : « العارَةُ » أيضًا ، وهو اسم من « الإعارة » ، يقال : « أعرته الشىءَ إعارةً وعارَة » ، كما قالوا : أطعته إطاعةً وطاعة » . والذى فى المخطوطة : « كالعارة » ، وهما سواءٌ .

(٢) انظر ما قاله فى « الاستعارة غير المفيدة » فى آخر الكتاب ص : ٤٠٤ .

كقول العجّاج : [من الرجز][1]

ه وفَاحِمًا ، ومَرْسِنًا مُسَرَّجاَ ه

يعنى أنْفًا يَبْرُق كالسِّراج ، و« المَرْسِنُ » فى الأصل للحيوان ، لأنه الموضع الذى يقع عليه « الرسَن » =[2] وقال آخر : يصف إبلًا : [من الرجز]

ه تسمعُ للماءِ كصوتِ المِسْحَلِ ه

ه بين وَرِيدَيها وبَين الجَحْفـلِ ه [3]

فجعل للإبل « جحافل » ، وهى لذوات الحوافر ، وقال آخر : [من الرجز]

ه وَالحَشْوُ من حَفَّانها كالحنظلِ ه [4]

فأجرى « الحَفَّان » على صغار الإبل ، وهو موضوع لصغار النعام ،

---

(١) هذا الرجز فى ديوانه ، وقوله هذا معطوف على ما قبله ، يذكر صاحبته ليلى :

ه أزمانَ أبْدت واضحًا مُفَلَّجَا ه

ه أغرَّ بَرَّاقًا ، وطرفًا أبْرَجَا ه

ه ومُقْلَةً وحاجِبًا مُزَجَّجَا ه

ه وفاحمًا ، .... ه

والفاحم : شعرها الأسود ، ثم ذكر أنفها .

(٢) و« الرَّسَن » ، حبل الزمام يوضع على الأنف .

(٣) هو لأبى النجم العجلى ، فى ديوانه ، وفى الطرائف الأدبية للراجكوتى رحمه الله فى لاميته المشهورة . و« المِسْحَلُ » حمار الوحش ، سمّى باسم سحيله وهو صوت نهاقه .

(٤) هو من لامية أبى النجم . فى صفة الإبل أيضًا : و« حَشْوُ الإبل ، وحاشيتها » صغارُها .

وقال آخر : [من المتقارب]

فبِتْنا جُلوسًا لَدَى مُهْرِنا نُنَزِّعُ من شَفَتيه الصَّفَارَا [1]

فاستعمل « الشفة » فى الفرس ، وهى موضوعة للإنسان . فهذا ونَحْوه لا يفيدك شيئًا ، لو لزمتَ الأصلىّ لم يحصل لك ، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله « من شفتيه » وقوله « من جَحْفلتيه » لو قاله ، إنما يُعطيك كِلا الاسمين العضوَ المعلومَ فحسب ، بل الاستعارة ههنا بأن تنقصك جزءًا من الفائدة أشبهُ ، وذلك أنّ الاسم فى هذا النحو ، إذا نفيتَ عن نفسك دخولَ الاشتراك عليه بالاستعارة ، دَلَّ ذكره على العضو وما هو منه ، فإذا قلت « الشفة » دلَّ على الإنسان ، أعنى يدلّ على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان دون غيره ، فإذا توهمت جَرْىَ الاستعارة فى الاسم ، زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك . فإذا قلت « الشفة » فى موضع قد جرى فيه ذكرُ الإنسان والفرس ، دخل على السامع بعض الشبهة ، لتجويزه أن تكون استعرتَ الاسم للفرس ، ولو فرضنا أن تُعلِّم هذه الاستعارة من أصلها وتُحظَر ، لَمَا كان لهذه الشُبهة طريق على المخاطب ، فاعرفه .

* * *

الاستعارة المفيدة

٢٧ — وأمَّا « المفيد » فقد بانَ لك باستعارته فائدةٌ ومعنًى من المعانى

(١) هو من شعر أبى دؤاد الإيادى يصفُ فرسًا فى ديوانه ، وفى الأصمعيات رقم : ٦٦ ، وفى المعانى الكبير لابن قتيبة : ٥٧ ، وروايتهم : « وبِتْنا عُرَاةً » وهو جمع « عارٍ » يقال : « عراه يعروه » ، إذا غشيَه ودنا منه . و« الصَّفَارُ » هنا بفتح الصاد لا غير ، وهو يبيسُ البُهْمَى ، وهو من أحرار البقول ، ترعاه الإبل ، ويخرج لها إذا يبسَتْ شوكٌ ، إذا وقع فى أنوف الإبل والخيل والغنم أنِفَتْ عنه حتى ينزعه الناس من أفواهها وأنوفها .

وغَرَضٌ من الأغراض ، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك . وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض « التشبيه » ، إلا أنَّ طُرُقه تختلف حتى تفوت النهايةَ ، ومذاهبه تتشعب حتى لا غاية ، ولا يمكن الانفصالُ منه إلا بفصول جمّة ، [1] وقسمة بعدَ قسمة . وأنا أُرى أن أُقتصر الآن على إشارة تُعرِّفُ صورته على الجملة بقدر ما تراه ، وقد قابَلَ خلافَه الذى هو « غير المفيد » ، فيتمّ تصوُّرك للغرض والمراد ، فإن الأشياء تزداد بياناً بالأضداد .

ومثاله قولنا : « رأيت أسدًا » ، وأنت تعنى رجلًا شجاعًا ، و« بحرًا » ، تريد رجلا جوادًا = و« بدرًا » و« شمسًا » ، تريد إنسانًا مضيء الوَجْه متهَلّلًا = و« سللتُ سيفًا على العدوّ » تريد رجلًا ماضيًا فى نصرتك ، أو رأيًا نافذًا وماشاكل ذلك ، فقد استعرت اسم الأسد للرجل ، ومعلومٌ أنك أفدت بهذه الاستعارة مالولاها لم يحصل لك ، وهو المبالغة فى وصف المقصود بالشجاعة ، وإيقاعُك منه فى نفس السامع صورة الأسد فى بطشه وإقدامه وبأسه وشدّته ، وسائر المعانى المركوزة فى طبيعته ، مما يعود إلى الجرأة . وهكذا أفدت باستعارة « البحر » سَعَته فى الجود وفَيْضَ الكفّ ، و« بالشمس والبدر » ما لهما من الجمال والبهاء والحسن المالىء للعيون الباهر للنواظر .

٢٨ — وإذْ قد عرفت المثالَ فى كون الاستعارة مفيدة على الجملة ، وتبيّن لك مخالفةُ هذا الضرب للضرب الأوّل الذى هو « غير المفيد » ، فإنى أذكر بقية قولٍ بقيت مما يتعلق به ، أعنى بغير المفيد ، ثم أُعطف على أقسام المفيد وأنواعه / وما يتصل به ويدخل فى جملته من فنون القول بتوفيق الله عز وجل . ٢٢

(١) فى المخطوطة وفى مطبوعة ريتر : « الانتصافُ منه » ، وكأن الصواب ما أثبت ، من إحدى نسختى رشيد رضا ، وإحدى نسختى ريتر .

وأسأله عز اسمه المعونة ، وأبرأ إليه من الحول والقوة ، وأرغب إليه فى أن يجعل كل ما نتصرّف فيه منصرفًا إلى ما يتصل برضاه ، ومصروفًا عمّا يؤدّى إلى سَخَطِه .

* * *

بقية القول فى الاستعارة غير المفيدة

٢٩ — اعلم أنه إذا ثبت أن اختصاص « المَرْسِن » بغير الآدمى لا يفيد أكثر مما يفيد الأنف فى الآدمىّ = وهو فَصْل هذا العضو من غيره = ولم تكن باستعارته للآدمىّ مفيدًا ما لا تفيده بالأنف =[1] لم يُتصوَّر أن يكون استعارة من جهة المعنى . وإذا كان مَدارُ أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون فى غير لغة العرب . بَلَى ، إن وُجد فى لغة الفُرْس مراعاةُ نحو هذه الفروق ، ثم نقلوا الشىءَ من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر ، كانوا قد سلكوا فى لُغتهم مسلكَ العَرَب فى لغتها .

الاستعارة المفيدة شركة بين البشر

وليس كذلك « المفيدُ » ، فإن الكثير منه تراه فى عِداد ما يشترك فيه أجيال الناس ، ويجرى به العُرْف فى جميع اللغات . فقولك « رأيت أسدًا » ، تريد وصفَ رجل بالشجاعةَ وتشبيهَهُ بالأسد على المبالغة ، أمرٌ يستوى فيه العربىُّ والعجمىُّ ، وتَجده فى كل جِيل ، وتسمعه من كل قبيل ، كما أن قولَنا « زيد كالأسد » على التصريح بالتشبيه كذلك . فلا يمكن أن يُدَّعَى أنّا إذا استعملنا هذا النحو من الاستعارة ، فقد عمدنا إلى طريقةٍ فى المعقولات لا يعرفها غيرُ العرب ، أو لم تتفق لمن سواهم ، لأن ذلك بمنزلة أن تقول : إن تركيبُ الكلام من الاسمين ، أو من الفعل والاسم ، يختصّ بلغة العرب ، وإنّ الحقائق التى تُذكر فى أقسام الخبر ونحوه ، مما لا نعقله إلّا من لغة العرب ، وذلك مما لا يخفَى فسادُه .

---

(١) السياق : « إذا ثبت ... لم يُتصوَّر ... » .

فإذا ذُكر المجاز ، وأُريد أن يُعَدَّ هذا النحو من الاستعارة فيه ، فالوجه أن يضاف إلى العقلاء جملةً ، ولا تُستعمل لفظةٌ / تُوهمُ أنه مِن عُرْف هذه اللغة وطُرُقها الخاصة بها ، كما تقول مثلًا فيما يختصُّ باللغة العربية من الأحكام ، نحو الإعراب بالحركات ، والصَّرْف ومنع الصَّرْف ، ووضع المصدر مثلًا موضع اسم الفاعل نحو « رجلٌ صَوْمٌ » و« ضَيْفٌ » ، وجمع الاسم على ضروب نحو جمع السلامة والتكسير وجمع الجمع ، وإعطاء الاسم الواحد فى التكسير عِدّة أمثلة نحو « فَرْخ » و« أفْرُخ » و« فِراخ » و« فُروخ » ، وكالفرق بين المذكَّر والمؤنَّث فى الخطاب وجملة الضمائر وما شاكل ذلك . ولإغفال هذا الموضع والتجوّز فى العبارة عنه ، دخل الغلط على مَنْ جَعَل الشيءَ من هذا الباب سَرِقةً وأَخْذًا حتى نُعِيَ عليه . وبيِّنٌ أنه من المعانى العاميَّة والأمور المشتركة التى لا فضل فيها للعربىِّ على العجمىِّ ، ولا اختصاص له بجيل دون جيل ، على ما ترى القول فيه ، إن شاء الله تعالى فى موضعه . وهو تعالى ولِيّ المنّ بالتوفيق له بفضله وجوده .

* * *

٣٠ — ولو أن مترجمًا ترجم قوله : [من المتقارب]

« وإلَّا النَّعـامَ وحَفَّانَـــهُ » [1]

ترجمة الاستعارة

فسَّر « الحفّان » باللفظ المشترك الذى هو كالأولاد والصغار ، لأنه لا يجد فى اللغة التى بها يترجم لفظًا خاصًّا ، لكان مصيبًا ومؤدِّيًا للكلام كما هو . ولو أنه ترجم قولنا : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شجاعًا ، فذكر ما معناه معنى

(١) هو من شعر أسامة بن الحارث الهذلىّ ، وتمامه :
« وطَغْيًا من اللَّهَق الناشِطِ »
يعنى : وتُبَذًا من البقر البيض التى تخرج من أرض إلى أرض .

قولك : « شجاعًا شديدًا » ، وترك أن يذكر الاسم الخاص في تلك اللغة بالأسد على هذه الصورة ، لم يكن مترجمًا للكلام ، بل كان مستأنِفًا من عند نفسه كلامًا .

وهذا بابٌ من الاعتبار يُحتاج إليه ، فحقُّه أن يُحفَظ ، وعسى أن يجيء له زيادةٌ بسطٍ فيما يُستقبَل .

* * *

الاستعارة اللفظية الناظرة إلى المعنوية

٣١ — فاعلم أنك قد تجد الشيءَ يُخلَط بالضَّرب الأول الذى هو استعارة من طريق اللفظ ويُعدُّ فى قبيله ، وهو إذا حقَّقت نَاظِرٌ إلى الضرب الآخر الذى هو / مستعار من جهة المعنى وجارٍ فى سبيله . فمن ذلك قولهم : « إنه لغليظُ الجَحافل ، وغليظُ المشافر » ، وذلك أنه كلام يصدر عنهم فى مواضع الذمّ ، فصار بمنزلةِ أن يقال : كأنّ شفته فى الغِلَظ مِشفَر البعير وجَحْفلة الفرس ، وعلى ذلك قول الفرزدق :

٢٤

[من الطويل]

فلو كنتَ ضَبّيًّا عرفتَ قَرابتى ولكنَّ زنجيًّا غليظَ المشافرِ [1]

فهذا يتضمّن معنى قولك : « ولكن زنجيًّا كأنه جمل لا يعرفُنى ولا يهتدى لشَرَفى » . وهكذا ينبغى أن يكون القول فى قولهم : « أنْشَبَ فيه مخالبه » ، لأنَّ المعنى على أن يجعل لهُ فى التعلُّق بالشيء والاستيلاء عليه ، حالةً كحالة الأسد مع فريسته ، والبازى مع صيده .

---

(١) هكذا يدور البيت فى كتب البلاغة والنحو ، وصوابُه :
« غليظًا مشافِرُه »
وهو أول تسعة أبيات فى هجاء أيوب بن عيسى الضبّى لما حَبسه ، ذكرها صاحب الأغانى فى « نسب الفرزدق وأخباره » ٢١ : ٣٣٢ ، وصححها كذلك عبد القادر البغدادىّ فى « شرح أبيات مغنى اللبيب » ٥ : ١٩٨ ، وليس فى ديوانه (الصاوى) سوى البيت وحده كما هنا .

٣٢ – وكذا قولُ الحُطيئة : [من الطويل]

قَرَوْا جارَكَ العَيْمانَ لمَّا جَفَوْتَهُ وقلَّصَ عن بَرْدِ الشَّرابِ مَشَافِرُهْ [1]

حَقُّه ، إذا حقّقتَ ، أن يكون فى القبيل المعنوىّ ، وذلك أنه وإن كان عَنَى نفسَهُ بالجار ، فقد يجوزُ أن يقصد إلى وصْفِ نفسه بنوع من سُوء الحال ، ويعطيها صفةً من صفات النقص ، ليزيد بذلك فى التهكم بالزِّبرقان ، ويؤكّدَ ما قصده من رميه بإضاعة الضيف واطّراحه وإسلامه للضُرّ والبؤس ، وليس ببعيد من هذه الطريقة مَن ابتدأ شعرًا فى ذمٍّ نفسه ، [2] ولم يرضَ فى وصف وجهه بالتقبيح والتشويه إلا بالتصريح الصريح دون الإشارة والتنبيه :

٣٣ – وأما قولُ مُزَرِّد : [من الطويل]

فما رَقَد الوِلْدانُ حتى رأيتُـهُ على البَكْر يَمْرِيهِ بِساقٍ وحَافِرِ [3]

---

(١) فى ديوانه : « العيمان » ، المشتهى للّبن سُقِى الماءَ فى الشتاء فقلصت شفته من شدة البرد .

(٢) يعنى قول الحطيئة فى ذم نفسه ، « ديوانه ، فى مقطعات للحطيئة من كتب الأدب » :

أَبَتْ شَفَتَايَ اليومَ إلاّ تكلّمًا بشَرٍّ ، فلا أدرى لمن أنا قائلُهْ

أَرَى لِيَ وجْهًا شَوَّه اللهُ خَلْقَهُ فقُبِّح من وَجْهٍ ، وقُبِّحَ حامِلُهْ

(٣) الشعر الآتى فى هذه الفقرة ، ليس لمزرّد بن ضرار ، بل هو لجُبيهاء الأشجعى ، (واسمه يزيد ابن خيثمة بن عبيد) ، نشأ وتوفى فى أيام بنى أمية : وإن كان الأصمعى قد نسب بعض أبياتها لمزرّد ابن ضرار (الحيوان ٥ : ٢٦٠ ، ٢٦١) .

يذكُر ضَيفًا ألمّ به ، يقول :

فأبصَرَ نارى ، وهى شقراءُ أُوقِدَتْ بليلٍ فلاحَتْ للعيونِ النواظِرِ

فما رَقَـد الوِلْـدان .....

يحث بعيرَهُ بساقه وقدمه ، ومرى البعير يَمْريه ، إذا استخرج ما عنده بسوطٍ أو غيره . وعنى بالوِلْدانَ : العبيد . وهذا الشعر نادر ، والقصيدة مذكورة فى آخر حماسة ابن الشجرى : ٩٥٣ – ٩٦٥ ؛ (تحقيق عبد المعين الملوحى ، وأسماء الحمصى ، طبعت فى دمشق) .

فقد قالوا إنه أراد أن يقول : « بساقٍ وقَدَمٍ » ، فلما لم تطاوعه القافية وضع الحافرَ موضع القدم . وهو — وإن كان قد قال بعد هذا البيت ما يدلُّ على قَصْده أن يُحسِن القولَ فى الضيف ، ويُباعده من أن يكون / قَصَدَ الزراية عليه ، أو ٢٥ يَحولَ حول الهزء به والاحتقار له ، وذلك قوله :

فقلتُ له أهلًا وسهلًا ومَرْحبًا   بهذا الشُّحيَّا من مُحَيٍّ وزائرِ [1]

= فليس بالبعيد أن يكون فيه شوبٌ مما مضى ، وأن يكون الذى أفضى به إلى ذكر الحافر ، قَصْدُه أن يصفه بسوء الحال فى مسيره ، وتقاذُفِ نواحى الأرض به ، وأن يُبالغ فى ذكره بشدّة الحرص على تحريك بَكْره ، واستفراغ مجْهودِه فى سيره ، ويُؤْنِس بذلك أن تنظر إلى قوله قبل :

وأشْعَثَ مُسترخِي العَلَابيّ طوَّحتْ   به الأرضُ من بادٍ عَرِيضٍ وحاضرِ [2]
فأبْصَرَ نارِى وهى شقراءُ أُوقِدتْ   بعَلْياءِ نَشْزٍ للعُيون النَّواظرِ

وبعده « فما رَقَد الوِلْدان » ، فإذا جعله « أشْعثَ مسترخِي العَلَابيّ » ، فقد قَرُبَت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافرًا ، ليعطيه من الصلابة وشدة الوَقع على جَنْب البكْر حظًّا وافرًا .

٣٤ — وهكذا قول الآخر : [من الطويل]

سأمنعُها أو سوف أجعَلُ أمْرَها   إلى مَلِكٍ أظْلافُهُ لم تَشَقَّقِ [3]

---

(١) هو يأتى بعد بيتين .

(٢) هو أول أبيات القصيدة ، وبعده ثلاثة أبيات ، ثم البيت الذى ذكره . و« العَلابىّ » جمع « علْباء » ، وهو عصَبُ العنق الغليظ خاصة ، واسترخاءُ العلابىّ من طول السفر وجهده .

(٣) هو لعُقْفان بن قيس بن عاصم بن عبيد اليربوعى ، جاهلى ، ويعنى بالملك : النعمان بن المنذر .

هو فى حد التشبيه والاستعارة ، لأن المعنى على أن الأظلاف لمن يُربَأُ بالمَلِك عن مشابهته ، كأنه قال : « أجعلُ أمرها إلى مالِكٍ ، لا إلى عبدٍ جافٍ مُتشقِّقِ الأظلاف » . ويدلُّ على ذلك أن أبا بكر بن دريد قال فى أول الباب الذى وضعه للاستعارة : « يقولون للرجل إذا عابوه : جاءنا حافياً مُتشقِّقَ الأظلاف » ثم أنشد البيت .[1] فإذا كان من شرط هذه الاستعارة أن يُؤتى بها فى موضع العَيب والنقص ، فلا شك فى أنها معنوية .

٣٥ — وكذا قوله : [من المنسرح]

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نَواشِرُها ... تُصْمِتُ بالماء تَوْلَبًا جَدِعا[2]

فأجرى « التولب » على ولد المرأة ، وهو لولد الحمار فى الأصل ، وذلك لأنه يصف حال ضُرٍّ وبؤس ، ويذكر امرأةً بائسةً فقيرةً ، والعادة فى مثل / ذلك الصفةُ بأوصاف البهائم ، ليكون أبلغ فى سوء الحال وشدّةِ الاختلال .

٣٦ — ومثله سواء قول الآخر : [من الكامل]

وذكرتُ أهلى بالعرا ... ءِ وحاجةَ الشُّعْثِ التَّوالبْ[3]

---

(١) هو فى الباب الذى عقده أبو بكر بن دريد فى آخر كتاب جمهرة اللغة ٢ : ٤٨٩ ، ٤٩٠ . وفيه أكثر الأبيات التى مرّت فى هذا الباب .

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه فى مرثية فضالة بن كلدة الأسدىّ ، وهو معطوف على الذى قبله :

لِيَبْكِكَ الشَّرْبُ والمُدامةُ ... والفِتْيانُ طُرًّا وطامعٌ طَمِعَا

و « الهِدْم » الخَلَق المرقَّع من الثياب . و « النواشر » ، جمع « ناشرة » ، وهى عصبُ الذراع ، وإنما بدت من جوعها وهزالها ، ما تعانى من الضر . و « الجدع » ، السيىء الغذاء لأنه ليس لها لبن من سوء حالها .

(٣) للأعلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين . و « العراء » ، الصحراء لا نبت فيها . و « الشُّعْث » ، وَلَده ، مُلْقَون بالعراء ليس دونهم حجاب .

كأنه قال : « الشُعث التى لو رأيتَها حسبتها ثوالب » ، لما بها من الغُبرة وبذاذة الهيئة .

و« الجدِع » فى البيت بالدال غير معجمة . حكى شيخنا رحمه الله قال : أنشد المفضَّل « تُصمِتُ بالماء تَولبًا جَذَعا » بالذال المعجمة ، فأنكره الأصمعي وقال : إنما هو « تصمت بالماء تولبًا جَدِعًا » وهو السيِّء الغذاء . قال : فجعل المفضَّل يصيح ، فقال الأصمعي : لو نفخت فى الشَّبُّور ما نفعك ، تَكلَّمْ بكلام الحُكْل وأصب ! [1]

وأمّا قول الأعرابى : [2] « كيف الطَّلَا وأُمُّه ؟ » فمن جنس « المفيد » أيضًا ، لأنه أشار إلى شيء من تشبيه المولود بولد الظبى ، ألا تراه قال ذاك بعد أن انصرف عن السُخط إلى الرِضَى ، وبعد أن سَكَن عنه فَورَةُ الجوع الذى دعاه إلى أن قال : « مَا أَصنع به ؟ آكُلُهُ أم أشربُه » ، حتى قالت المرأة « غَرثانُ فَارْبُكُوا له » .

٣٨ — وأمّا قوله : [من البسيط]

إذْ أشْرَفَ الدِّيكُ يَدْعُو بعضَ أسْرَتِهِ عند الصَّباح ، وهُمْ قومٌ مَعازيلُ [3]

---

(١) هذه قصة مشهورة فى كتب الأدب واللغة والتصحيف والتحريف و« الشَّبُّور » ، البوق . و« الحُكْل » من الحيوان ، ما لا يُسْتمع له صَوتٌ ، كالذّر والنمل .

(٢) هو آبن لسان الحُمَّرة ، القصة مشهورة ، فاقرأها فى لسان العرب (ربك) .

(٣) من قصيدة فاخرة قالها عَبْدةُ بن الطبيب ، حين كان فى جيش النعمان بن مقرِّن ، وهو يحاربُ الفُرْس . وهى فى المفضليات ، وشرحها لابن الأنبارى وفى المخطوطات والمطبوعتين : « إذ أصبح الدِّيك » ، وهو خطأٌ صرفٌ فطرحته . وقبله :

وقد غَدَوْتُ وقَرْنُ الشَّمْسِ منفتق ودونه من سواد الليل تجليلُ

كأنه متغطٍ بجلال من سواد الليل . وقوله : « وهم قوم معازيل » ، يعنى الدجاج ، أى أن الديك يدعو من لا يجيبُه بسلاح من الدجاج . و« المعازيلُ » جمع « مِعْزال » ، كالأعزل ، أى الذى لا سلاح معه ، يعتزل الحرب .

فاستعارةُ « القوم » ههنا ، وإن كانت فى الظاهر لا تفيد أكثر من معنى الجمع ، فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شَبَهًا مما يعقل . على أن هذا إذا حقّقنا فى غير ما نحن فيه وبصدده فى هذا الفصل ، وذلك أنه لم يجتلب الاسمَ المخصوصَ بالآدميين حتى قدَّم تنزيلها منزلتَهم فقال : « هم » ، فأتى بضمير مَن يعقل . وإذا كان الأمر كذلك ، كان « القوم » جاريًا مجرى الحقيقة . ونظيره أنك تقول : « أين الأسُود الضّارية » ؟ وأنت تعنى قومًا من الشجعان ، فيلزم فى الصفة حكم ما لا يعقل ، فتقول « الضارية » ، / ولا تقول « الضارون » ألبتة ، لأنك وضعتَ كلامك على أنك كأنك تحدِّث عن الأسود فى الحقيقة . ٢٧

٣٩ – وعلى هذه الطريقة ينبغى أن يُجْرَى بيت المتنبى : [من الكامل]

زُحَلٌ ، عَلَى أنّ الكواكبَ قومُه ... لو كان منكَ لكَان أكرمَ مَعْشَرَا [(١)]

وإن لم يكن معنا اسمٌ آخر سابقٌ يُثبِتُ حكمَ ما يعقل للكواكب ، كالضمير فى قوله « وهم قوم » ، وذلك أنّ ما يُفْصِح به الحال = من قَصْده أنْ يَدّعىَ للكواكب هذه المنزلة = يجرى مجرى التصريح بذلك . ألا ترى أنه لا يتّضح وجه المدح فيه إلا بدَعْوى أحوالِ الآدميين ومَعارفِهم للكواكب ، لأنه يفاضل بينه وبينها فى الأوصاف العقلية بدلالة قوله : « لكان أكرمَ مَعْشَرَا » ، ولن يُتحَصَّل ثبوتُ وصفٍ شَريفٍ معقولٍ لها ولا الكرمِ = على الوجه الذى يُتعارَف فى الناس = حتى تُجعَل كأنَّها تعقل وتُميِّز ، ولو كانت المفاضَلةُ فى النور والبهاء وعلوِّ المحلِّ وما شاكل ذلك ، لكان لا يلزم حينئذ ما ذكرتُ . وحقُّ القول فى هذا القبيل = أعنى ما يُدَّعَى فيه لما لا يعقل العقلُ = فصلٌ يُفرَد به ، ولعله يجىءُ فى موضعه بمشيئة الله وتوفيقه .

* * *

---

(١) فى ديوانه .

القول فى الاستعارة المفيدة

الاستعارة المفيدة

٤٠ — آعلم أنّ الاستعارة فى الحقيقة هى هذا الضرب دون الأول ، وهى أمَدُّ ميدانًا ، وأشدُّ افتنانًا ، وأكثر جريانًا ، وأعجب حسنًا وإحسانًا ، وأوسع سَعَةً وأبعد غَوْرًا ، وأذهبُ نَجْدًا فى الصِّناعة وغَوْرًا ، من أن تُجمعَ شُعَبها وشُعُوبها ، وتُحصَرَ فنونها وضروبها ، نعم ، وأسحَرُ سِحْرًا ، وأملأُ بكل ما يملأ صَدْرًا ، ويُمتع عقلًا ، ويُؤْنِس نفسًا ، ويوفر أُنْسًا ، وأهدَى إلى أن تُهدِى إليك أبدًا عَذارَى قد تُخُيِّرَ لها الجمال ، وعُنِىَ بها الكمال = وأن تُخرج لك من بَحْرها جواهرَ إن باهَتْها الجواهرُ مَدَّت فى الشرف / والفضيلة باعًا لا يَقصُر ، وأبدت من الأوصاف الجليلة محاسنَ لا تُنكَر ، وردَّت تلك بصُفْرة الخجل ، ووكَلتها إلى نِسْبتها من الحَجَر = وأن تُثير من مَعْدِنها تِبرًا لم تر مثله ، ثم تصوغ فيها صياغاتٍ تُعطِّل الحُلِيَّ ، وتُريك الحَلْىَ الحقيقى = وأن تأتيك على الجملة بعقائل يأنس إليها الدين والدنيا ، وفضائل لها من الشرف الرُّتبة العليا ، وهى أجلُّ من أن تأتىَ الصفةُ على حقيقة حالها ، وتستوفىَ جملة جمالها .

٢٨

٤١ — ومن الفضيلة الجامعة فيها أنها تُبرز هذا البيان أبدًا فى صورة مُستجدَّةٍ تزيد قدرَه نُبْلًا ، وتوجب له بعد الفضل فضلًا ، وإنّك لتجد اللفظة الواحدةَ قد اكتسبت بها فوائدَ ،[1] حتى تراها مكرّرةً فى مواضع ، ولها فى كل واحدٍ من تلك المواضع شأنٌ مفردٌ ، وشرفٌ منفردٌ ، وفضيلةٌ مرموقةٌ ، وخِلابةٌ موموقة .

---

(١) فى المطبوعتين : « فيها فوائد » ، والصوابُ ما فى المخطوطة .

خصائص الاستعارة المفيدة

٤٢ — ومن خصائصها التي تُذكر بها ، وهي عنوان مناقبها ، أنها تُعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ ، حتى تُخرجَ من الصدفة الواحدة عِدّةً من الدُرر ، وتَجْنِيَ من الغُصن الواحد أنواعًا من الثَّمر . وإذا تأمّلتَ أقسام الصَّنعة التي بها يكون الكلام في حَدِّ البلاغة ، ومعها يستحق وصف البراعة ، وجدتَها تفتقر إلى أن تُعيرها حُلاها ، وتقصُر عن أن تُنازعها مداها = وصادفتها نجومًا هي بدرها ، وروضًا هي زَهْرها ، وعرائسَ ما لم تُعِرْها حَلْيها فهي عواطل ، وكواعبَ ما لم تُحَسِّنْها فليس لها في الحُسن حظٌّ كامل .

= فإنك لترى بها الجمادَ حيًّا ناطقًا ، والأعجمَ فصيحًا ، والأجسامَ الخُرْسَ مُبينةً ، والمعانيَ الخفيَّة بادِيَةً جليَّةً ، وإذا نظرتَ في أمر المقاييس وجدتَها ولا ناصر لها أعزُّ منها ، ولا رَوْنَق لها ما لم تَزِنْها ، وتجدُ التشبيهات على الجملة غير مُعْجِبَةٍ ما لم تكُنْها . إن شئتَ / أرتك المعانيَ اللطيفةَ التي هي من خبايا العقل ، كأنها قد جُسِّمتْ حتى رأتْها العيون ، وإن شئتَ لطَّفَتِ الأوصاف الجسمانية حتى تعودَ رُوحانيةً لا تنالها إلّا الظنون .

٢٩

وهذه إشاراتٌ وتلويحات في بدائعها ، وإنما ينجلي الغرض منها ويَبِين ، إذا تُكُلِّم على التفاصيل ، وأُفرِدَ كلُّ فنٍّ بالتمثيل ، وسترى ذلك إن شاء الله ، وإليه الرغبة في أن يُوفِّق للبلوغ إليه والتوفُّر عليه .

وإذ قد عرفتَك أن لها هذا المجال الفسيح ، والشأوَ البعيد ، فإنّي أضَعُ لك فصلًا بعد فصلٍ ، وأجتهد بقدر الطاقة في الكشف والبحث .

وهذا فصلٌ قسَّمْتُها فيه قسمة عاميّة

قسمة الاستعارة المفيدة

٤٢ — ومعنى « العامية » ، أنك لا تجد فى هذه الاستعارة قسمةً إلا أخصَّ من هذه القسمة ، وأنها قسيمةُ الاستعارة من حيث المعقول المتعارف فى طبقات الناس وأصناف اللغات ، [(١)] وما تجدُ وتسمعُ أبدًا نظيرَه من عوامِّ الناس كما تسمع من خواصهم .

استعارة الاسم على قسمين

٤٣ — اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة ، فإنها لا تخلو من أن تكونَ آسما أو فعلًا ، فإذا كانت آسمًا فإنه يقع مستعارًا على قسمين :

أحدهما : أن تنقلَه عن مسمَّاه الأصلى إلى شىء آخر ثابتٍ معلومٍ فتُجرِيَه عليه ، وتجعلَه متناوِلًا له تناوُلَ الصفةِ مثلًا للموصوف ، وذلك قولك « رأيت أسدًا » وأنت تعنى « رجلًا شجاعًا » = و« عَنَّت لنا ظَبية » وأنت تعنى امرأة = و« أبديتُ نورًا » وأنت تعنى هُدًى وبيانًا وحُجّةً وماشاكل ذلك ، فالاسم فى هذا كله كما تراه متناولٌ « شيئًا معلومًا » يمكن أن يُنصَّ عليه فيقالَ : إنه عُنِىَ بالاسم وكُنِىَ به عنه ونُقل عن مسمَّاه الأصلى فجُعل آسما له على سبيل الإعارة والمبالغةِ فى التشبيه .

القسم الثانى من استعارة الاسم ٣٠

والثانى : أن يؤخذ الاسم على حقيقته ، [(٢)] ويُوضَعَ موضعًا لا / يبينُ فيه شىء يشارُ إليه فيقالَ : هذا هو المراد بالاسم والذى استعير له ، وجُعل خليفةً

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعتين : « وأنها قسمة الاستعارة ... » ، والصواب ما أثبت . يقال : « هذا قسيم هذا » ، أى يقاسمه الأمر ويشاطره .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « عن حقيقته » ، والصواب الجيد ما أثبت .

لاسمه الأصلى ونائبًا مَنَابه ، ومثالُه قول لبيد : [من الكامل]

وغدَاةَ ريحٍ قد كَشَفْتُ ، وقِرَّةٍ ... إذ أصبحَتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمَامُها [1]

وذلك أنه جعل للشمال يدًا ، ومعلوم أنه ليس هناك مُشار إليه يمكن أن تُجرَى اليد عليه ، كإجراء « الأسد » و« السيف » على الرجل فى قولك « أنبرَى لى أسدٌ يَزْئِرُ » و« سللتُ سيفا على العدوّ لا يُفَلُّ » ، =و« الظباءِ » على « النساء » فى قوله :

« الظِّباءِ الغِيدِ » [2]

---

(١) فى المخطوطة فوق : « وغداة ريح » ، كتب : « أى ربَّ ريح » ، وتحت « قِرَّةٍ » ، كتب « البرد » .

ثم كتب فى الهامش الأيمن : « قبله أبيات من معلقته المشهورة :

بصبوحِ صافيةٍ وجَذْب كَرِينةٍ ... بمُوتَّـــر تأتالُـــهُ إبهامُهـــا

بَاكرتُ حاجتها الدجاجَ بسُحْرَةٍ ... لأَعِلّ منها حين هَبَّ نيامُها

وغــــــداةَ ريح ... إلخ

وكتب تحت « بموتر » ، « عودٌ عليه أوتار » =وكتب تحت « لأعِلّ » : « من العلل ، وهو الشرب الثانى » .

وكتب إلى جوار البيت الأول منها ، الذى فيه « تأْتَالَهُ » كما ضبطها قال : « بفتح اللام من قولك : تأتيت لَهُ ، كأنها تفعل ذلك على تمهل وترَتل » .

خلّط هذا الكاتب فى رواية الشعر وتتابعه ، وزاد خلطًا فى جعله « تأتَالَهُ » بفتح اللام من « له » ، وإنما هى « تأتاله » « تفتعلُه » « آل يؤول » ، ومعناه : تُصلحُه وتهيئُه وتسوسه » .

* * *

ثم كتب أمام البيت فى الهامش الأيسر : « هذا تمثيل ، لأنه جعل للشمال يدًا ، وجعل للغداة زمامًا . وإنما المعنى أن البرد فيها شديد ، وأن الشمالَ الغالبةُ ، فكأنها بمنزلة من يقودها » .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « من الظباء الغيد » ، وزيادة « من » خطأٌ مفسد ، والصواب ماأثبت ، وهو فى قصيدة البحترى فى ديوانه ، يقول فى أول القصيدة : =

= و« النور » على الهُدَى والبيان فى قولك « أبديتُ نورًا ساطعًا » =
وكإجراء « اليد » نفسها على من يعزُّ مكانه كقولك « أتنازعنى فى يد بها أبطشُ ، وعينٍ بها أبصُر » تريد إنسانًا له حُكْم اليد وفعلها ، وغناؤها ودَفْعُها ، وخاصّةُ « العين » وفائدتُها ، وعزّة موقعها ، ولطف موضعها = لأنّ معك فى هذا كله ذاتًا يُنَصُّ عليها ، وتَرَى مكانها فى النفس ، إذا لم تجد ذكرها فى اللفظ .

وليس لك شىءٌ من ذلك فى بيت لبيد ، بل ليس أكثر من أن تُخيِّل إلى نفسك أن « الشَّمال » فى تصريف « الغَداة » على حكم طبيعتها ، كالمدبّر المصرِّف لما زمامُه بيده ، ومَقادتُه فى كفّه ، وذلك كلُّه لا يتعدَّى التخيُّل والوَهْم والتقدير فى النفس ، من غير أن يكون هناك شىء يُحَسُّ ، وذاتٌ تَتحصَّل . ولا سبيل لك أن تقول : كَنَى باليد عن كذا ، وأراد باليد هذا الشىء ، أو جَعَل الشىءَ الفُلَانىَّ « يدًا » كما تقول : « كَنَى بالأسد عن زيد ، وعَنَى به زيدًا ، وجعل زيدا أسدًا » ، وإنما غايتُك التى لا مُطَّلَعَ وراءها أن تقول : « أراد أن يُثبت للشمال فى الغداة تصرُّفًا كتصرُّف الإنسان فى الشىء يقلّبُه ، فاستعار لها « اليد » حتى يبالغ فى تحقيق الشبَه ، وحُكْمُ « الزمام » فى / استعارته للغداة حكم « اليد » فى استعارتها للشمال ، إذ ليس هناك مشارٌ إليه يكون الزمامُ كنايةً عنه ، ولكنه وفَّى المبالغةَ شرْطَها من الطرفين ، فجعل على « الغداة » « زمامًا » ، ليكون أتمَّ فى إثباتها مصرَّفةً ، كما جعل للشمال « يدًا » ، ليكون أبلغ فى تصييرها مُصَرِّفة .

٣١

= شُغُلَانِ من عَذْلٍ ومن تفنيدِ ... ورَسِيسُ حُبٍّ طارِفٍ وتليدِ
وأَمَا وَأَرْآم الظباء ، لقد نأتْ ... بهواكَ آرْآمُ الظباءِ الغيدِ
وخلط ريتر فى التعليق على مطبوعته .

الفصل بين قسمي الاستعارة

٤٤ — ويفصل بين القسمين أنك إذا رجعت فى القسم الأول إلى التشبيه الذى هو المغزَى من كل استعارة تُفيد ، وجدتَه يأتيك عفوًا ، كقولك فى « رأيت أسدًا » « رأيت رجلًا كالأسد » أو « رأيتُ مثل الأسد » أو « شبيهًا بالأسد » = وإن رُمْتَه فى القسم الثانى وجدتَه لا يؤاتيك تلك المؤاتاة ، إذ لا وجه لأن تقول : « إذ أصبح شىء مثل اليد للشمال » أو « حصل شبيه باليد للشمال » ، وإنما يتراءى لك التشبيه بعد أن تَخرِق إليه سترًا ، وتُعمل تأمّلًا وفكرًا ، وبعد أن تُغيِّر الطريقةَ ، وتخرج عن الحَذْوِ الأول ،[1] كقولك : « إذ أصبحت الشَّمال ولها فى قوة تأثيرها فى الغداة شَبَهُ المالكِ تصريفَ الشىء بيده ، وإجراءَه على موافقته ، وجَذْبَه نحو الجهة التى تقتضيها طبيعته ، وتنحوها إرادته » ، فأنت كما ترى تجدُ الشَّبه المنتَزع ههنا = إذا رجعتَ إلى الحقيقة ، ووضعتَ الاسم المستعارَ فى موضعه الأصلى = لا يلقاكَ من المستعار نَفْسه ، بل مما يضاف إليه . ألا ترى أنك لم تُرِدْ أن تجعلَ الشَّمال كاليد ومشبهةً باليد ، كما جعلتَ الرجلَ كالأسد ومشبَّهًا بالأسدُ ، ولكنك أردت أن تجعل « الشمال » كذى اليد من الأحياء ، فأنت تجعل فى هذا الضرب المستعارَ له = وهو — نحو « الشمال » — ذا شىءٍ ، وغرضُك أن تُثبت له حكم من يكون له ذلك الشىء فى فعل أو غيره ، لا نفسَ ذلك الشىء ، فاْعرفه .

٤٥ — وهكذا قول زهير : [من الطويل]

« وَعُرِّىَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ »[2]

---

(١) فى المطبوعتين « عن الحدّ الأوّل » ، وفى بعض المخطوطات منه : « عن الحذو » ، وهو أجود فأثبته .

(٢) مضى فى رقم : ٢٣ ، وفى هامش المخطوطة هنا ما نصه : « أوّله :

« صَحَا القلبُ عن سَلْمَى وأَقْصَرَ باطِلُهْ »

٣٢ لا تستطيع أن تُثبت ذواتًا أو شِبهَ / الذوات تتناولُها الأفراسُ والرَّواحل فى البيت ، على حدّ تناوُل الأسدِ الرجلَ الموصوفَ بالشجاعةَ ، والبدرِ الموصوفَ بالحسن أو البهاء ، والسحاب المذكورَ بالسخاء والسماحة ، والنورِ العلمَ ، والهُدَى والبيان ، وليس إلّا أنك أردت أن الصِّبا قد تُرِك وأُهمل ، وفُقِد نِزاعُ النفس إليه وبَطَل ، فصار كالأمر يُنْصَرَفُ عنه فتُعطَّل آلاته ، وتُطرح أداته = كالجهة من جهات المسير نحو الحج أو الغزو أو التجارة يُقضَى منها الوطَرُ ، فتُحَطُّ عن الخيل التى كانت تُركب إليها لُبودُها ، وتُلقَى عن الإبل التى كانت تُحمَّل لها قتودُها .

وقد يجىء = وإن كان كالتكلّف = أن تقول إن « الأفراس » عبارة عن دواعى النفوس وشهواتها ، وقواها فى لذَّاتها ، أو الأسبابِ التى تَفْتِل فى حَبْل الصبا ، وتنصر جانبَ الهوى ، وتُلهِب أريحيّة النشاط ، وتُحرّك مَرَح الشَّباب ، كما قال : [من الوافر]

* ونعم مَطِيَّةُ الجهلِ الشبابُ * [1]

= الأصمعى : « صحا » ، انكشف عنه ما كان من سكر الباطل . و« أقصر » : كفَّ . وتقول : قد أقصرتُ عن ذلك ، أى كففت . وعُرِّى أفراسُ ، مثل ضربه ، أى تركت الصبا فلا أركبُه ولا آتيه . و« صَبَا » ، مال إلى الشيء ، وكل مائلٍ صَابٍ . ويقال : « تَصبَّتْ فلانة إلى فلانٍ » ، أى ذهبت ... » . وباق الكلام لا يقرأ ، فتركته ، والمعنى مفهوم .

(١) هكذا جاء فى المخطوطة والمطبوعتين ، والصواب ما فى ديوان النابغة ، يقوله لعامر بن الطفيل :

فإنْ يَكُ عامِرٌ قد قال جهلًا فإنّ مَطِيَّةَ الجهلِ الشبابُ

وفيه رواية أخرى : « فإن مَظِنَّة » قال الأصمعى : « المَظِنَّةُ الذى لا تطلبُ فيه الشىءَ إلّا وجدته » .

وقال : [من الكامل]

« كان الشبابُ مَطِيّةَ الجَهْلِ »[1]

وليس من حقّك أن تتكلّف هذا فى كل موضع ، فإنه ربّما خرجَ بك إلى ما يضُرُّ المعنى وينْبو عنه طَبْعُ الشعر ، وقد يتعاطاه من يخالطه شيء من طباع التعمُّق ، فتجدُ ما يُفسد أكثر مما يُصلح .

ولو أنك تطلبت « للمطية » فى بيت الفرزدق : [من الطويل]

لَعَمْرى لئن قَيّدْتُ نفسى لطالما سَعَيتُ وأوضعتُ المطيّةَ فى الجهلِ[2]

= مِثْلَ هذا التأوّل ، تباعدتَ عن الصواب ، وعدلت عما يسبق إلى القلب ، وذلك أن المعنى على قولك : « لطالما سعيتُ فى الباطل ، وقديمًا كنت فى الإسراع إلى الجهل بصُورة من يُوضع المطيّة فى سفره » .

وسِرُّ هذا الموضع يتجلّى تمامَ التجلّى إذا تُكُلّم على الفَرْق بين التشبيه والتمثيل ، وسيأتيك ذلك إن شاء الله تعالى .

٤٦ — وكذا قولهم : « هو مُرْخَى العِنان ، ومُلْقَى الزّمام » ، لا وجهَ لأن تروم شيئًا تُجرى / العِنان عليه ويتناوله ، بل المعنى على انتزاع الشبه من الفرس فى حال ما يُرخَى عِنانُه ، وأن يُنظَر إلى الصورة التى تُوجَد من حاله تلك فى العقل ، ثم يُجاء بها فيُعَارُها الرجُل ، ويُتصوَّر بمقتضاها فى النفس ويُتمثّل ، ولو قلت : إن ٣٣

(١) هو فى ديوان أبى نواس ، وتمامه :
« ومُحَسِّنَ الضَّحِكَاتِ والهَزْلِ »

(٢) هو فى ديوان الفرزدق ونقائض جرير والفرزدق .

« العنان » ههنا بمعنى النهى ، وأن المراد أن النبى قد أبعد عنه ونحو ذلك ، دخلت فى ظاهر من التكلُّف ، وأتعبت نفسك فى غير جدوى ، وعادت زيادتك نقصانًا ، وطَلَبُك الإحسانَ إساءة .

٤٧ — واعلم أن إغفال هذا الأصل الذى عرّفتك = من أن الاستعارة تكون على هذا الوجه الثانى كما تكون على الأوّل = مما يدعو إلى مثل هذا التعمّق ، فإنه نفسَه قد يصير سببًا إلى أن يقع قوم فى التشبيه ،[1] وذلك أنهم إذا وضعوا فى أنفسهم أن كل اسم يستعار فلابد من أن يكون هناك شىء يمكن الإشارة إليه يتناوله فى حال المجاز ، كما يتناول مسمّاه فى حال الحقيقة ، ثم نظروا فى نحو قوله تعالى : (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى) [سورة طه : ٣٩] و (وَٱصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنا) [سورة هود : ٣٧] ، فلما لم يجدوا للفظة « العين » ما يتناوله على حَدِّ تناول « النُّور » مثلًا للهدى والبيان ارتبكوا فى الشك وحاموا حول الظاهر ، وحملوا أنفسهم على لزومه ، حتى يُفضى بهم إلى الضلال البعيد ، وارتكاب ما يقدح فى التوحيد ، ونعوذ بالله من الخذلان .

* * *

طريقة أخرى فى الفرق بين القسمين

٤٨ — وطريقة أخرى ، فى بيان الفرق بين القسمين ، وهو أن الشَبَه فى القسم الأول = الذى هو نحو « رأيت أسدًا » تريد رجلًا شجاعًا = وَصفٌ موجودٌ فى الشىء [الذى استعرت اسمه وهو الأسد ، وأما قولك « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » فالشبه] الذى له استعرتَ اليد ، ليس بوصف فى اليد ،[2]

---

(١) « التشبيه » ، يعنى به هنا تشبيه الخالق سبحانه على وجه التحقيق بالمخلوقات الحادثة .

(٢) ما بين القوسين من عمل ريتر فى مطبوعته ، وقد أحسن فى هذه الزيادة التى يقتضيها سياق الكلام .

ولكنه صفة تُكسبها اليدُ صاحبَها ، وتحصُل له بها ، وهي التصرف على وجه مخصوص = وكذا قولك « أفراس الصِّبا » ، ليس الشبه الذي له استعرت الأفراس / موجودًا في الأفراس ، بل هو شبه يحصل لما يضاف إليه الأفراس ، حيث يراد الحقيقة نحو قولنا : « عُرِّيَ أفراس الغزو » ، و« أجِمَّت خيل الجهاد » ، وذلك ما يوجبه الفعل الواقع على الأفراس ، نحوُ أنّ وقوع الفعل الذي هو « عُرِّيَ » على أفراس الغزو ، يوجب الإمساك عن الغزو والترك له = وعلى هذا القياس .

٣٤

* * *

استعارة الفعل

٤٩ — وإذ قد تقرر أمر الاسم في كون استعارته على هذين القسمين ، فمن حقّنا أن ننظر في « الفعل » هل يحتمل هذا الانقسام . والذي يجب العملُ عليه أن الفعل لا يُتصوَّر فيه أن يتناول ذات شيء ، كما يتصور في الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يُثبت المعنى الذي اشتُقَّ منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه . فإذا قلت : « ضَرَبَ زيدٌ » ، أثبتَّ الضرب لزيد في زمان ماضٍ ، وإذا كان كذلك ، فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل ، فإنه يُثبتُ باستعارته له وصفًا هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه .

٥٠ — بيان ذلك أن تقول : « نطقَت الحال بكذا » ، و« أخبرتني أساريرُ وجهه بما في ضميره » ، و« كلّمتني عيناه بما يحوي قلبه » ، فتجد في الحال وصفًا هو شبيه بالنطق من الإنسان ، وذلك أن « الحال » تدلّ على الأمر ويكون فيها أَمَاراتٌ يعرف بها الشيء ، كما أن النطق كذلك . وكذلك « العين » فيها وصف شبيه بالكلام ، وهو دلالتها = بالعلامات التي تظهرُ فيها وفي نظرها وخواصٌ أوصافٍ يُحْدَس بها = على ما في القلوب من الإنكار والقبول .

ألا ترى إلى حديث الجمحي ؟ حُكِيَ عن بعضهم أنه قال : أتيتُ

الجمحي أستشيره في امرأة أردت التزوج بها فقال : أقصيرة هي أم غير قصيرة ؟ قال : فلم أفهم ذلك . فقال لي : كأنك لم تفهم ما قلتُ ، إنّي لأعرف / في عين الرَّجل إذا عرف ، وأعرفُ فيها إذا أنكر ، وأعرفُ إذا لم يعرف ولم ينكر = أمّا إذا عرف ، فإنها تَخَاوَصُ ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تَسْجُو ، وإذا أنكر فإنها تجحظُ . أردت بقولي « قصيرة » ، أي هي قصيرة النسب تُعرف بأبيها أو جَدّها .

٣٥

قال الشيخ أبو الحسن : [1] وهذا من قول النسّابة البكري لرؤبة بن العجاج لما أتاه ، فقال لرؤبة : قَصُرتَ وعُرِفتَ .

قال : وعلى هذا المعنى قول رؤبة : [من الرجز]

٭ قد رَفَعَ العجّاج ذكرى ، فَادعُنى ٭ [2]

٭ باسْمِهِ إذا الأَنساب طالت يَكْفِنى ٭

وأمر « العين » أظهر من أن تحتاج فيه إلى دليل ، ولكن إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة ، كان الآنسَ للقارئ أن يقترن به ما هو شاهد فيه ، فلم يُرَ شيءٌ أحسنَ من إيصال دعوى ببرهان .

٭٭٭

استعارة الفعل ترجع إلى مصدره

٥١ — وإذا كان أمرُ الفعل في الاستعارة على هذه الجملة ، رجَع بنا التحقيق إلى أنّ وصف الفعل بأنه مستعارٌ ، حكمٌ يرجع إلى مَصْدره الذي

---

(١) هو القاضي الجرجاني ، (علي بن عبد العزيز) ، صاحب « الوساطة » ، وهو شيخ عبْد القاهر ، يتبجح بذكره والأخذ عنه .

(٢) في مطبوعة ريتر : « رفع العجاج باسمي ، فادعني باسمي » ، وهو خطأ لا معنى له ، وأثبت ما في مطبوعة رشيد رضا ، وهو مطابق لما في الوساطة ، ومطابق لما في كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة : ٤٧٨ ، ٥٠٦ ، وفي هذا الموضع الأخير ، خبر النسابة البكري .

اشْتُقَّ منه ، فإذا قلنا فى قولهم : « نطقت الحال » ، أن « نَطَقَ » مستعار ، فالحكم بمعنى أن « النُّطق » مستعار ، وإذا كانت الاستعارة تتصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مضى .

* * *

استعارته من جهة الفاعل مرة ، ومن جهة المفعول مرة

٥٢ — ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرّةً من جهة فاعله الذى رُفع به ، ومثاله ما مضى = ويكون أُخرى استعارةً من جهة مفعوله ، وذلك نحو قول ابن المعتزّ : [من المديد]

جُمِعَ الحقُّ لنا فى إمامٍ قَتَلَ البُخْلَ وأحيى السَّماحَا [1]

« فَقَتَلَ » و « أحيى » إنّما صارًا مستعارَين بأن عُدّيا إلى البخل والسماح ، ولو قال : « قتل الأعداء وأحيى » ، لم يكن « قَتَلَ » استعارةً بوجه ، [2] ولم يكن « أحيى » استعارة على هذا الوجه = وكذا قوله : [من الطويل]

* وأَقْرِى الهمومَ الطارقاتِ حَزامةً * [3]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر « الاستعارة بوجه » ، والصواب ما فى مطبوعة رشيد رضا .

(٣) هو للنهلول بن كعب العنبرى . والأبيات التى منها هذا البيت فى الحماسة ٢ : ١١٦ ، ومعجم الشعراء : ٤٩١ ، وهو فى الكامل للمبرد ١ : ٥٠ ، ٥١ (طبعة محمد أحمد الدالى — بدمشق) ، نسبها المبرّد لأعرابى من بنى سعد ابن زيد مناة بن تميم ، وقال أبو الحسن الأخفش إنه سمعها من أبى محلّم السعدى ، لهذا السعدى ، وأخطأ صاحب العقد ١ : ١٢٨ فى نسبتها لأبى محلم السعدى ، وهم . وفى الأشباه والنظائر للخالديين ٢ : ٢٦٣، ٢٦٤ ، نسب الأبيات للحارث بن بدر ، فى قصة . وفى اللسان (درع) ، نسبها ابن برى لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدى ، وتمام هذا البيت كما فى شرح الحماسة ٢ : ١١٦ .

* إذَا كَثُرت للطَّارِقَات الوساوِسُ *

و« الحزامة » ، الحزم .

هو استعارة من جهة المفعولين جميعًا . فأما من جهة الفاعل فهو محتمل / للحقيقة ، وذلك أن تقول : « أقرى الأضياف النازلين اللحمَ العبيطَ » = ومثله ٣٦ قوله : [من الطويل]

« قَرَى الهمَّ إذْ ضافَ الزَّماعَ » [(١)]

وقد يكون الذى يعطيه حكمَ الاستعارة أحدُ المفعولين دون الآخر كقوله : [من البسيط]

نقريهمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها ... ما كان خاطَ عليهم كُلُّ زَرَّادِ [(٢)]

* * *

(١) تمام هذا البيت :

قَرَى الهَمَّ إذ ضَافَ الزَّماعَ فأصبحتْ ... مَنَازِلُه تَعْتَسُّ فيها الثَّعالبُ

وهو فى شرح الحماسة ٢ : ١٠٠ للقتال الكلابىّ .

(٢) هو للقطامىّ فى ديوانه . والمفعول الثانى فى هذا البيت هو « لهذميّات » ، وسيأتى بعد قليل فى رقم : ٦٠ .

فصل

الاستعارة تعتمد على التشبيه

٥٣ — اعلم أن الاستعارة كما علمت تعتمد التشبيهَ أبدًا ، وقد قلت : إنّ طُرُقه تختلف ، ووعدتُك الكلام فيه ، وهذا الفصل يعطى بعضَ القول فى ذلك بإذن الله تعالى ، وأنا أريد أن أُدرِّجها من الضَّعف إلى القوة ، وأبدأ فى تنزيلها بالأدنى ، ثم بما يزيد فى الارتفاع ، لأنّ التقسيم إذا أُريغَ فى خارج من الأصل ،[1] فالواجب أن يُبدَأ بما كان أقلَّ خروجًا منه ، وأدنى مدًى فى مفارقته .

الاستعارة القريبة من الحقيقة

٥٤ — وإذا كان الأمر كذلك ، فالذى يستحِقُّ بحكم هذه الجملة أن يكون أوّلًا من ضروب الاستعارة ، أن يُرَى معنى الكلمة المستعارة موجودًا فى المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة ، إلا أنّ لذلك الجنس خصائصَ ومراتبَ فى الفضيلة والنقص والقوّة والضعف ، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه .

استعارة الطيران لغير ذى الجناح

ومثاله استعارةُ « الطيران » لغير ذى الجناح ، إذا أردت السرعة ، و« انقضاض الكواكب » للفرس إذا أسرع فى حركته من علوّ ، و« السباحة » له إذا عدَا عدوًا كان حاله فيه شبيهًا بحالة السابح فى الماء . ومعلومٌ أن الطيران والانقضاضَ والسباحةَ والعدوَ كلها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق ، إلا أنهم نظروا إلى خصائص الأجسام فى حركتها ، فأفردوا حركةَ كل نوع منها بأسم ، ثم إنهم إذا وجدوا فى الشىء فى بعض الأحوال شبهًا من حركةِ غير جنسه ، استعاروا / له العبارة من ذلك الجنس ، فقالوا فى غير ذى الجناح ٣٧

(١) فى الأصول كلها : « إذا ارتفع » ، وهو سقيم . و« أريغ » ، أى أريد وقُصِد .

« طار » ، كقوله : [من الوافر]

. وطِرْتُ بِمُنْصُلٍ فى يَعْمَلاتٍ . (١)

وكما جاء فى الخبر : « كُلَّما سمع هَيْعَةً طار إليها » ، (٢) وكما قال : [من الرمل]

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَـةٍ   لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ (٣)

---

(١) هو لمضرِّس بن رِبْعِىّ الأسدى ، وهو شطر بيت استشهد به سيبويه فى الكتاب ١ : ٩ / ٢ : ٢٩١ ، وهو أحد سبعة أبيات ، ذكرها البغدادى فى شرح شواهد الشافية : ٤٨١ ، وفى شرح شواهد المغنى ٤ : ٣٣٧ ، أولها :

وضَيْفٍ جاءَنَا واللَّيلُ دَاجٍ   وريحُ القُرِّ تَحْفِز منه رُوحَا

فطِرْت بمُنْصُلٍ فى يَعْمَلاتٍ   دَوامِى الأَيْدِ يَخْبِطنَ السَّرِيحَا

يقول : غشيهم الضيفُ ، وبرد الشتاءِ تدفع روحه للخروج لضعفه . فأسرع بسيفه إلى نوقٍ يعقرها ليقريَهُ . و« المُنْصُل » ، السيف . و« اليَعْملات » ، جمع يَعْملةٍ » ، وهى الناقة القوية على العمل ، و« دوامى الأيد » ، دميت أيديها من شدة السير أو العمل ووطئها الحجارة ، و« السَّريح » جمع « سريحة » ، وهى خِرَقٌ تُلَفُّ على أيدى الإبل إذا دميت وأصابها الوجع .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه ، فى كتاب الإمارة ، و« باب فضل الجهاد والرباط » ، عن أبى هريرة أنه قال ﷺ : « من خيرِ مَعاش الناس لهم ، رجلٌ مُمْسكٌ عِنانَ فرسه فى سبيل الله ، يطيرُ على مَتْنِه ، كلّما سمع هَيْعةً = أو فَزْعةً = طارَ عليه ، يبتغى القتلَ والموتَ مَظَانَّهُ » ، الحديث . و« الهيعة » الصوت يسمعه عند حضور العدو ، وقوله « مَظانَّه » ، منصوب على حذف الخافض ، يعنى : يطلبه من مواطنه التى يُرْجَى فيها ، لرغبته فى الشهادة .

(٣) لامرأة من بنى الحارث بن كعب ترثى بعض من يخصها ، فى شرح الحماسة ٣ : ٧٣ ، والخزانة ١١ : ٢٩٨ - ٣٠٣ ، وهو من ثلاثة أبيات هو ثانيها ، وأوله :

فارسٌ مّا ، غادروه مُلْحَمًا   غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلْ

وقفْ فى القراءة على « فارسٌ ما » ، و« ما » لتعظيم شأنه ، و« الملحَم » الذى ألحمته الحربُ ، فلم يتّجه له منها مخرج . و« الزُّمَّيل » الجبان الضعيف . الذى يكلُ أمره إلى غيره . و« المَيْعة » النشاط وأوّل جرى الفرس المضمر ، و« النهد » ، الجسيم المشرف . و« الخُصَل » جمع « خُصْلة » ، وهى القطعة من الشعر ، يُريد أنّ ذيله كثير الشعر .

ضروب من الاستعارة في الفعل

٥٥ – ومن ذلك أن « فاض » موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص ، وذلك أن يفارق مكانَهُ دَفْعَةً فينبسط ، ثم إنه استعير للفجر ، كقوله : [من الكامل]

« كالفَجْرِ فَاضَ على نُجُومِ الغَيْهَبِ » (١)

لأن للفجر انبساطًا وحالةً شبيهة بانبساط الماء وحركته في فَيْضِه .

فأما استعارة « فاض » بمعنى الجُود ، فنوع آخر غير ما هو المقصود ههنا ، لأن القصد الآن إلى المستعار الذي تُوجَد حقيقة معناه من حيث الجنس في المستعار له .

٥٦ – وكذلك قول أبي تمام : [من الطويل]

وَقَدْ نَثَرَتْهُمْ رَوْعَةٌ ثم أَحْدَقوا ... بِهِ مِثْلَما أَلَّفْتَ عِقْدًا مُنظَّمَا (٢)

وقول المتنبي : [من الطويل]

نَثَرْتَهُمُ فوقَ الأُحَيْدِبِ نَثْرَةً ... كما نُثِرَتْ فوق العَرُوسِ الدَّرَاهِمُ (٣)

= استعارة ، (٤) لأن « النثر » في الأصل للأجسام الصغار ، كالدراهم والدنانير والجواهر والحبوب ونحوها ، لأن لها هيئةً مخصوصةً في التفرق لا تأتي في

---

(١) للبحتري في ديوانه ، وصدرُه :

« يتراكمونَ على الأَسِنَّةِ في الوَغَى »

و« الغَيْهَبِ » ، ظلام الليل ، يتراكمون على أسنة الرماح اللامعة ، فينبسط شعاعُ دروعهم المتلألئة عليها ، فخبا لمعان الأسنة .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، و« الأُحَيْدِبُ » كانت عليه قلعة « الحَدَث » التي ذكرها في هذا الشعر . والضمير في « نثرتهم » ، لمقاتلة الرُّوم .

(٤) السياق : « وكذلك قول أبي تمام ... وقولُ المتنبي ... استعارة » .

الأجسام الكبار ، ولأن القصد « بالنثر » أن تُجمَع أشياء فى كفّ أو وِعاء ، ثم يقع فعلٌ تتفرّق معه دَفْعَةً واحدةً ، والأجسام الكبار لا يكون فيها ذلك ، لكنه لمّا اتّفق فى الحرب تساقُطُ المنهزمين على غير ترتيب ونظام ، كما يكون فى الشىء المنثور ، عبَّر عنه بالنثر ، ونسب ذلك الفعل إلى الممدوح ، إذْ كان هو سبب ذلك الانتثار ، فالتفرُّق الذى هو حقيقة « النثر » من حيث جنس المعنى وعمومه ، موجودٌ فى المستعار له بلا شبهة .

٣٨ وبيّنه أن « النّظم » فى الأصل لجمع الجواهر / وما كان مثلها فى السلوك ، ثم لمّا حصل فى الشّخصين من الرجال أن يجمعهما الحاذِق المبدعُ فى الطعن فى رُمْحٍ واحد ذلك الضربَ من الجمع ، عبَّر عنه « بالنظم » ، كقولهم : « انتظمهما برمحه » ، وكقوله : [من الكامل]

« قالوا : وينظمُ فارِسَين بطَعْنةٍ »[1]

وكان ذلك استعارةً ، لأن اللفظة وقعت فى الأصل لما يُجْمع فى السُّلوك من الحبوب والأجسام الصغار ، إذ كانت تلك الهيئةُ فى الجمع تَخُصُّها فى الغالب ، وكان حصولها فى أشخاص الرجال من النادر الذى لا يكاد يقع ،

---

(١) الشعر لبكر بن النطاح فى أبى دلف العجلى ، فى قصة ذكرها صاحب الأغانى ١٩ : ١٠٩ ، وذكر بيتين ، ورواه أبو على القالى فى الأمالى ١ : ٢٤٧ فى أربعة أبيات ، وعلق عليها أبو عبيد البكرى فى السمط : ٥٦١ . وكان فى الأصول كلها : « قالوا : أينظم » بألف الاستفهام وهو خطأ . والواو فى قوله : « قالوا وينظم فارسين » ، دالّة على التعجب . والشعر دال على ذلك ، قال :

قالوا : وينظِمُ فارِسين بِطَعْنَةٍ   يومَ اللقاءِ ! ولا يراهُ جليلاً !

لا تعجبُوا ، فَلَوَ انّ طولَ قَناتِهِ   مِيلٌ ، إذًا نظم الفوارس ميلاَ

وزعم الليثى ، فى رواية أبى عبيد البكرى ، أن الشعر لبكر بن عمرو مولى بنى تغلب ، ورواها بغير رواية القالى ، وفضل رواية الليثى ، وأخطأ أبو عبيد ، لأنه لم يَفْطُن إلى أن « الواو » دالة على التعجب .

وإلّا فلو فرضنا أن يكثرَ وجودُه فى الأشخاص الكبيرة ، لكان لفظ « النظم » أصلاً وحقيقة فيها ، كما يكون حقيقةً فى نحو الحبوب ، وهذا النحوُ لشدة الشَّبه فيه ، يكاد يلحقُ بالحقيقة .

٥٧ — ومن هذا الحدِّ قوله : [من الطويل]

وفى يَدِكَ السَّيْفُ الَّذِى امتنعَتْ به   صَفَاةُ الهُدَى من أَنْ تَرِقَّ فتُخْرَقَا [1]

وذلك أن أصل « الخَرْق » أن يكون فى الثوب ، وهو فى الصفاة استعارة ، لأنه لمّا قال « تَرِقّ » ، قربت حالها من حال الثوب . وعلى ذلك فإنّا نعلم أن « الشق » و« الصدع » حقيقة فى الصَّفاة ، ونعلم أن « الخرق » يجامعهما فى الجنس ، لأنّ الكلَّ تفريقٌ وقطعٌ . ولو لم يكن « الخرق » و« الشق » واحدًا ، لما قلت : « شققتُ الثوبَ » ، و« الشَّق عيبٌ فى الثوب » ، و« تَشَقَّق الثوبُ » قولَ من لا يستعير .

ولكن لو قلتَ : « خرق الحِشمة » ، لم يكن من الحقيقة فى شىء ، وكان خارجًا من هذا الفن الذى نحن فيه ، لأنه ليس هناك شق . ولو جاءَ « شَقَّ الحِشمةَ » أو صدَعَ » مثلًا ، كان كذلك = أعنى لا يكون له أصلٌ فى الحقيقة ولا شَبَهٌ بها .

ضرب آخر من استعارة الفعل

٥٨ — من هذا الضرب قوله تعالى : (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سورة سبأ : ١٩] جُعلَ استعارةً من حيث إن « التمزيق » للثوب فى أصل اللغة ، [2] إلا أنه على ذاك راجعٌ إلى الحقيقة ، من حيث إنه تفريق على كل حال ، وليس بجنسٍ غيره ،

(١) هو للبحترى فى ديوانه .

(٢) من هنا إلى آخر رقم : ٤٠١ ص : ١١٢ سقط من المخطوطة كراسة ، كما أشرت إليها ص : ٤ ، تعليق : ١ .

إلا أنّهم خصّوا ما كان مثل الثوب بالتمزيق ، كما خصّوه بالخرق ، وإلا فأنت تعلم أن تمزيق الثوب تفريقُ بعضه من بعض .

٥٨ — ومثله أن « القطع » إذا أطلق ، فهو لإزالة الاتصال من الأجسام التى تلتزق أجزاؤها . وإذا جاء فى تفريقِ الجماعة وإبعادِ بعضهم عن بعض ، كقوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا) [سورة الأعراف : ١٦٨] كان شِبْهَ الاستعارة ، وإن كان المعنى فى الموضعين على إزالة الاجتماع ونَفْيِه .

فإن قلت : « قطع عليه كلامَهُ » ، أو قلت : « نَقْطَع الوقت بكذا » ، كان نوعًا آخر .

ضربٌ آخر من الاستعارة القريبة من الحقيقة

٥٩ — ومن الاستعارة القريبة من الحقيقة قولهم : « أَثْرَى فلانٌ من المجد » ، وَ« أفلس من المروءة » ، وكقوله : [من الكامل]

إِنْ كانَ أَغْنَاها السلُوُّ ، فَإِنَّنِي أَمْسَيْتُ من كَبِدِى ومِنْها مُعْدِمَا [١]

وذلك أن حقيقة « الإثراء من الشيء » ، كثرته عندك . ووصفُ الرجل بأنه كثير المجْد أو قليل المروءة ، كوصفه بأنه كثير العلم أو قليل المعرفة ، فى كونه حقيقة . وكذلك إذا قلت : « أُثْرِى من الشوق » أو « الوَجْد » أو « الحُزْن » كما قال : [من الخفيف]

قَدْ وَقَفْنَا على الدِّيارِ وفى الرَّكْبِ حَرِيبٌ من الغَرامِ ومُثْرِى [٢]

---

(١) هو للمتنبىّ فى ديوانه .

(٢) هو للبحترى فى ديوانه ، وكان فى المطبوعتين هنا ، كأنه بيتٌ من المجتث .

وفى الرِّكاب حريبٌ من الغرام ومُثْرى

و« الحريب » ، الذى حُرِب ما له ، أى سُلِب ما له .

فهو كقولك : « كثُر شوقُه وحزنُه وغرامُه » ، وإذا كان كذلك ، فهو فى أنه نُقل إلى شيء جِنْسُه جِنْسُ الذى هو حقيقةٌ فيه ، بمنزلة « طار » ، أو أظهرُ أمرًا منه ، (١) وكذا معنى « أعدَم من المال » ، أنه خلَا منه ، وأن المالَ يزول عنه فإذا أُخبر أن كَبِدَه قد ذهبت عنه ، فهو فى حقيقةِ مَن ذهب ماله وعدِمَه . والعُدْم فى المال وفى غير المال بمنزلة واحدة لا تتغيَّر له فائدة ، و« المُعْدِم » موضوع لمن عَدِم ما يحتاج إليه ، فالكبد مما يحتاج إليه ، وكذلك المحبوبة ، فإنما تقع هذه العبارة فى نَفْسك موقع الغريب من حيث أن العُرف جَرَى فى « الإعدام » بأن يُطلَق على من عَدِم ما جنسُهُ جنسُ المالِ ، ويؤنّسك بما قلتُ ، أنك لو قلت : « عدم كبدَه » ، لم يكن مجازًا ، ولم تجد بينه وبين « خلَا مِن كَبده » و« زالت عنه كبده » ، كبيرَ فَرْقٍ . ألا تراك تقول : « الفَرَسُ عَادِمٌ للطِّحَال » تريد : ليس له طحال ، وهذا كلام لا استعارة فيه ، كما أنك لو قلت : « الطحال معدوم فى الفرس » كان كذلك .

مثل آخر

٦٠ — ومن اللائق بهذا الباب البَيِّنِ أمرُه ، ما أنشده أبو العباس فى الكامل من قول الشاعر : (٢)

[من البسيط]

لم تلقَ قومًا هُمُ شَرٌّ لإِخْوَتِهِمْ مِنَّا عَشِيَّةَ يَجْرِى بالدَّمِ الوادى

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها ما كَان خاط عَلَيْهِم كُلُّ زرَّادِ

قال : لأن « الخياطة » تضُمُّ خِرَقَ القميص ، والسَّرْدُ يضُمُّ حَلَقَ

---

(١) انظر القول فى « طار » فى رقم : ٥٤ .

(٢) هو للقطامىّ فى ديوانه ، وفى الكامل للمبرد ١ : ٨٢ ، ٨٣ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) ، وقد مضى البيت الثانى فى رقم : ٥٢ .

الدِّرْع » . [١] أفلا تراهُ بيّنَ أن جنسهما واحدٌ ، وأن كلًّا منهما ضمٌّ ووَصْلٌ ، وإنما يَقَعُ الفرقُ من حيث إن « الخياطة » ضمُّ أطرافِ الخِرَق بخَيْطٍ يُسْلَك فيها على الوجه المعلوم ، و« الزَّرْدُ » ضمّ حَلَقِ الدرع بمداخلةٍ توجد بينها ، إلّا أن الشِّكالَ الذى يُلزِم أحدَ طرفَى الحَلْقةِ الآخرَ بدخوله فى ثُقبتيهما ، [٢] فى صورة الخيط الذى يذهب فى منافذ الإبرة .

واستقصاءُ القَولِ فى هذا الضرب ، والبحثُ عن أسراره ، لا يمكن إلّا بعد أن تُقَرَّر الضروبُ المخالفةُ له من الاستعارة ، فأقتصر منه على القدر المذكور ، وأعود إلى القسمة . [٣]

* * *

ضربٌ ثان يشبه الذى مضى

٦١ — ضربٌ ثانٍ يُشبه هذا الضرب الذى مضى ، وإن لم يكن إياه .

وذلك أن يكون الشبهُ مأخوذًا من صِفَةٍ هى موجودةٌ فى كل واحدٍ من المستعَار له والمُستعارِ منه على الحقيقة . وذلك قولُك : « رأيت شمسًا » ، تريد إنسانًا يتهلّل وجهه كالشمس . فهذا له شَبَهٌ باستعارة « طار » لغير ذى الجناح ، [٤] وذلك أن الشبهَ مُراعًى فى التلألؤ ، وهو كما تعلم موجودٌ فى نفس

---

(١) إلى هنا انتهى كلام المبرد . و« السَّرْد » ، الثقب فى الدرع ، يضُمّ الزرّاد حلقها بالمسمار . ومنه قوله تعالى لنبيه داود : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِى السَّرْدِ) [سورة سبأ : ١١] ، والسابغات الدروع . و« قدّر فى السرد » ، أى أَحْكِمْ نسج حَلَقِ الدرع ولا تجعل مسمار الدرع رقيقًا فيقْلَق ، ولا غليظًا فيقصم الحلق . و« السرّاد » و« الزرّاد » ، سواء ، وهو صانع الدرع الذى يدخل حَلَقها بعضها فى بعض .

(٢) « الشكالُ » أصله الحبلُ الذى يشدُّ وثاق يد الدابة ورجلها ، وفى مطبوعة رشيد رضا : « الشكاك » ، بكافين ، كأنه يعنى به الذى يجمع الشيئين فى نظم واحد .

(٣) « القسمة » ، مضت فى رقم : ٥٥ .

(٤) انظر رقم : ٥٤ ، « طار » ، لغير ذى الجناح .

الإنسان المتهلل ، لأنّ رَوْنق الوجه الحسن من حيث حسّ البصر ، مجانسٌ لضوء الأجسام النيّرة . وكذلك إذا قلت : « رأيت أسدًا » تريد رجلًا ، فالوصف الجامعُ بينهما هو الشجاعة ، وهى على حقيقتها موجودة فى الإنسان ، وإنما يقع الفرقُ بينه وبين السَّبع الذى استعرتَ اسمه له فيها ، من جهة القُوّةِ والضعف والزيادة والنقصان ، وربما ادُّعى لبعض الكُماةِ والبُهَم مساواةُ الأُسد فى حقيقة الشجاعة التى عمود صورتها انتفاءُ المخافة عن القلب حتى لا تخامرَه ، وتُفرِّقَ خواطرَه وتُحَلِّل عزيمته فى الإقدام على الذى يباطشه ويريد قَهْرَه ، وربما كفّ الشُّجاع عن الإقدام على العدوّ لا لخوف يملك قلبه ويَسْلُبه قواه ، ولكن كما يكُفُّ المنهيُّ عن الفعل ، لا تخونه فى تعاطيه قوّةٌ . وذلك أن العاقل من حيث الشرع منهيٌّ عن أن يُهلك نفسه ، أتَرَى أنّ البطَل الكميَّ إذا عَدِم سلاحًا يقاتل به ، فلم ينهَض إلى العدوّ ، كان فاقدًا شجاعتَهُ وبأْسَه ، ومتبرِّئًا من النَّجْدةِ التى يُعْرَف بها .

الفرق بين الضربين من الاستعارة

٦٢ — ثم إن الفرق بين هذا الضرب وبين الأوّل أن الاشتراك ههنا فى صفة توجَد فى جنسين مختلفين ، مثلُ أنّ جنس الإنسان غير جنس الشمس ، وكذلك جنسُه غيرُ جنس الأُسد ، وليس كذلك « الطيران » و« جريُ الفرس » ، فإنهما جنس واحد بلا شبهة ، وكلاهما مُرورٌ وقطعٌ للمسافة . وإنما يقع الاختلاف بالسرعة ، وحقيقة « السرعة » قلّة تخلُّلِ السكون للحركات ، وذلك لا يوجبُ آختلافًا فى الجنس .

ردُّ اعتراض

٦٣ — فإن قلت : فإذَنْ لا فرق بين استعارة « طَار » للفرس وبين استعارة « الشَفَة » للفرس ، فهلّا عددتَ هذا فى القسم اللَّفظىّ غير المفيد ؟ ثم إنك إن اعتذرتَ بأنّ فى « طَارَ » خصوصَ وصفٍ ليس فى « عَدَا » و« جَرَى » ، فكذلك فى « الشفة » خصوصُ وصفٍ ليس فى « الجحفلة » .

= فالجواب : إنّي لم أعُدَّه في ذلك القسم ، لأجل أنّ خصوص الوصف الكائن في « طَارَ » مُراعًى في استعارته للفرس ، ألا تراك لا تقوله في كل حال ، بل في حالٍ مخصوصة . وكذا « السباحة » ، لأنك لا تستعيرها للفرس في كل أحوال جَرْيِه . نعم ، وتأبى أن تعطيَها كُلّ فرس ، فالقَطُوف البليدُ لا يوصف بأنه سابح . [1]

وأما استعارة آسمٍ لعضو نحو « الشفة » و« الأنف » فلم يُراعَ فيه خصوص الوصف . ألا ترى أن العجّاج لم يرد بقوله : « ومَرْسِنًا مُسرَّجا » ، [2] أن يشبّه أنف المرأة بأنف نوع من الحيوان ، لأن هذا العضو من غير الإنسان لا يوصف بالحسن ، كما يكون ذلك في العين والجيد . وهكذا استعارة « الفِرْسِنِ » للشاة في قول عائشة رضي الله عنها : « ولَوْ فِرْسِنَ شاةٍ » ، [3] وهو

---

(١) « الفرسُ القَطُوف » ، البطيء المتقارب الخطو ، يَقْطِفُ في عدوه .

(٢) مضى في رقم : ٢٦ .

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها ، تمامه : « يا نساءَ المؤمنين ، تهادَوْا ولو فِرْسن شاةٍ ، فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن » ، ولم أقف على من ذكره بتمامه غير الإمام ابن حجر في (فتح البارى ٥ : ١٤٥) في شرح حديث أبي هريرة الآتي بعد . وحديث عائشة هذا ذكرهُ ابن حجر أيضًا في (تلخيص الحبير ، في أول كتاب : الهبة) مختصرًا وقال : « هو من أحاديث الشهاب ، ومداره على محمد بن عبد النور ، عن أبي يوسف الأعشى ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها . والراوي له عن محمد (بن عبد النور) هو أحمد بن الحسن المقرئ ، دُبَيْس ، قال الدارقطني ، ليس بثقة . وقال ابن طاهر : « لا أصل له عن هشام » ، والحديث في الشهاب ١ : ٣٨٣ ، وقال المعلق عليه : « آفة الحديث أبو يوسف الأعشى ، واسمه يعقوب بن محمد بن عبيد الكوفي . قال أبو الفتح الأزدي : كذّابٌ ، رجل سوء » .

أما الحديث الصحيح المتفق عليه ، فهو حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « يا نساءَ المسلمات ، لا تحقرَنّ جارةٌ لجارَتِها ولو فِرْسِنَ شاة » ، رواه البخاري في أول الكتاب الهبة (الفتح ٥ : ١٤٥) ، وفي كتاب الأدب : « باب لا تحقرن جارة لجارتها » (الفتح ١٠ : ٣٧٢) ورواه مسلم في كتاب الزكاة ، « باب الحث على الصدقة ولو بالقليل » .

و« الفِرْسِنُ » عُظَيْمٌ قليل اللحم ، وهو للبعير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازًا .

للبعير فى الأصل = ليس لأن يشبَّه هذا العضو من الشاة به من البعير ، كيف ولا شَبَه هناك . وليس إذنْ فى مجىء « الفِرْسِن » بَدَلَ « الظِّلْف » أمرٌ أكثر من العضو نفسه .

* * *

الضربُ الثالث وهو صَميم — الاستعارة

٦٣ — ضرب ثالثٌ ، وهو الصَّميم الخالص من « الاستعارة » . وحدُّه أن يكون الشبَهُ مأخوذًا من الصُّور العقلية ، وذلك كاستعارة « النُّور » للبيان والحجة الكاشفة عن الحق ، المزيلة للشكّ النافية للرَّيْب ، كما جاء فى التَّنزيل من نحو قوله عز وجل : (وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ) [سورة الأعراف : ١٥٧] ، وكاستعارة « الصراط » للدِّين فى قوله تعالى : (آهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [فاتحة الكتاب : ٥] ، و(وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [سورة الشورى : ٥٢] ، فإنك لا تشُكُّ فى أنه ليس بين « النور » والحجة ما بين « طيران الطائر » و« جرى الفرس » من الاشتراك فى عموم الجنس ، لأن « النور » صفة من صفات الأجسام محسوسةٌ ، والحجة كلامٌ = وكذا ليس بينهما ما بين « الرجل » و« الأسد » من الاشتراك فى طبيعةٍ معلومةٍ تكون فى الحيوان كالشجاعة . فليس الشبه الحاصل من « النور » فى البيان والحجة ونحوهما ، إلّا أنّ القلب إذا وردت عليه الحجَّة صار فى حالة شبيهة بحال البصر إذا صادف النور ، ووُجِّهت طلائعُه نحوه ، وجال فى مَصَارفه وانتشر ، [1] وانبَثَّ فى المسافة التى يسافر طَرْفُ الإنسان فيها . وهذا كما تعلم شَبَهٌ لستَ تحصل منه على جنس ولا على طبيعة وغريزة ، ولا على هيئة وصورة تدخل فى الخِلقة ، وإنما هو صورة عقلية .

(١) فى الأصول : « جال فى معارفه » ، والأجود ما أثبت ، فهو تصحيف ، يريد : حيث ينصرف البصر .

واعلم أن هذا الضرب هو المنزلةُ التى تبلغ عندها الاستعارة غايةَ شرفها ، ويتسع لها كيف شاءت المجال فى تفنُّنها وتصرُّفها ، وههنا تَخْلُص لطيفةً روحانيةً ، فلا يبصرها إلا ذوو الأذهان الصافية ، والعقول النافذة ، والطباع السليمة ، والنفوس المستعدَّة لأن تَعِىَ الحكمةَ ، وتعرف فَصْلَ الخطاب .

٦٤ — ولَها ههنا أساليبُ كثيرة ، ومسالك دقيقة مختلفةٌ . والقول الذى يجرى مَجْرى القانون والقسمة يغمضُ فيها ، إلا أنّ ما يجب أن تعلم فى معنى التقسيم لها أنها على أصول :

أحدها : أن يؤخذ الشَّبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواسّ على الجملة للمعانى المعقولة .

والثانى : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها ، إلا أن الشَّبه مع ذلك عقلىٌّ .

والأصل الثالث : أن يؤخذ الشَّبه من المعقول للمعقول .

* * *

مثال الأصل الأول من الاستعارة

٦٥ — فمثال ما يجرى على (الأصل الأول) ما ذكرتُ لك من استعارة « النور » للبيان والحجّة ، فهذا شَبَهٌ أُخِذ من محسوس لمعقول ، ألا ترى أن « النور » مشاهَدٌ محسوس بالبصر ، والبيانُ والحجّةُ مما يؤدّيه إليك العقل من غير واسطة من العين أو غيرها من الحواس . وذلك أن الشَّبهَ ينصرف إلى المفهوم من الحروف والأصوات ، ومدلولُ الألفاظ هو الذى ينوِّر القلب لا الألفاظ . هذا و« النور » يستعار للعلم نفسه أيضًا والإيمان ، وكذلك حكم « الظلمة » ، إذا استعيرت للشُّبهة والجهل والكفر ، لأنه لا شُبْهَةَ فى أن الشُّبَهَ والشكوك من المعقول ،

ووجه التشبيه أن القلب يحصُل بالشبهة والجهل ، فى صفة البصر إذا قيّده دُجَى الليل فلم يجدْ منصرَفًا = وإن استعيرت للضلالة والكفر ، فلأنّ صاحبهما كمن يسعَى فى الظلمة فيذهَب فى غير الطريق ، وربما دُفِع إلى هُلْك وتردَّى فى أُهْوِيَّة .[1]

ومن ذلك استعارة « القِسْطاس » للعدل ونحو ذلك من المعانى المعقولة التى تُعْطِى غيرَها صِفَةَ الاستقامة والسَّداد ، كما استعارهُ الجاحظ فى فصلٍ يذكر فيه علم الكلام ،[2] فقال : « وهو العِيار على كل صِنَاعة ، والزِّمام على كل عبارة ، والقِسْطاسُ الذى به يُسْتَبان نقصان كل شىء ورُجْحَانه ، والراووق الذى به يُعرَف صفاء كل شىء وكَدَرُه » .[3]

وهكذا إذا قيل فى النَّحو : «إنه ميزانُ الكلام ومِعْياره » ، فهو أخذُ شبهٍ من شىء هو جسمٌ يُحَسُّ ويشاهَد ، لمعنًى يُعْلَم ويُعْقَل ولا يدخل فى الحاسّة ، وذلك أظهر وأبين من أن يُحتاج فيه إلى فضل بيان .

وأما تفنُّنه وسَعته وتصرُّفه من مَرْضِىٍّ ومسخوطٍ ، ومقبول ومرذُول ، فحقُّ الكلام فيه بعدَ أن يقع الفراغُ من تقرير الأصول .

* * *

مثال الأصل الثانى من الاستعارة

٦٦ — ومثال (الأصل الثانى) ، وهو أخذ الشَّبَه من المحسوس

---

(١) « الأُهْوِيّة » والمَهْواة والهُوّة والهاوية ، كُلّ فرجة بين شيئين ، كما بين أسفل البيت إلى أعلاه ، وأسفل البئر إلى أعلاها .

(٢) هو فى رسائل الجاحظ ٤ : ٢٤٤ ، بعنوان : « من كتابه فى صناعة الكلام » .

(٣) « الراوُوق » ، الذى يُرَوَّق به الشرابُ ويُصفَّى .

للمحسوس ، ثم الشبهُ عقلىٌّ ، قولُ النبى ﷺ : « إيَّاكم وخَضْراءَ الدِّمَن » ،[1] الشبه مأخوذ للمرأة من النبات كما لا يخفى وكلاهما جسمٌ ، إلا أنه لم يُقصَد بالتشبيه لونُ النبات وخُضرته ، ولا طعمه ولا رائحته ، ولا شكله وصورته ، ولا ماشاكل ذلك = ولا ما يسمَّى طبعًا كالحرارة والبرودة المنسوبتين فى العادة إلى العقاقير وغيرها مما يُسَخِّن بدن الحيوان ويُبَرِّدُ بحصوله فيه ، ولا شىءٌ من هذا الباب = بل القصدُ شبَهٌ عقلىٌّ بين المرأة الحسناءِ فى المنبت السوء ، وبين تلك النابتة على الدِّمنة ، وهو حُسْنُ الظاهر فى رأى العين مع فساد الباطن ، وطيبُ الفرع مع خبث الأصل .

وكما أنهم إذا قالوا : « هو عَسَلٌ إذا ياسرتَه ، وإن عَاسَرتَه فهو صَاب » ،[2] كما قال : [من الرمل]

عَسَلُ الأخلاقِ ما يَاسرتَـهُ فإذا عاسرتَ ذُقْتَ السَّلَعا [3]

---

(١) تمام الحديث : « قيل : وما خضراء الدِّمَن ؟ قال : المرأة الحسناء فى مَنْبِت السوء » ، وهو من حديث الواقدى ، عن يحيى بن سعيد بن دينار ، عن أبى وَجْزَة يزيد بن عبيد الشاعر ، عن عطاء بن يزيد الليثى ، عن أبى سعيد الخدرىّ ، وخرجه ناشر كتاب « أمثال الحديث للرامَهُرْمزى » : ١٨٨ ، قال : « قال السخاوى : رواه الدارقطنى فى الأفراد ، والرامهرمزى ، والعسكرى فى الأمثال ، وابن عدىّ فى الكامل ، والقضاعى فى مسند الشهاب ، والخطيب فى إيضاح الملبَس ، والديلمى ، كلهم من حديث الواقدى .... » : والحديث ضعيف جدًّا ، كما قال ناشر مسند الشهاب ٢ : ٩٦ ، رقم : ٦٢٢ .

و« الدِّمَن » جمع « دِمْنة » ، وهو بعر الماشية وما اختلط به من الطين . شبه المرأة بما ينبتُ فى الدمن من الكلأ ، يُرَى له غَضَارة ، وهو وَبِىء المرعى ، منتن الأصل .

(٢) « ياسرته » و« عاسرته » من اليُسْر والعُسْر ، و« الصاب » : عصارة شجر مُرّ ، وهو أيضًا شجرٌ إذا اعتُصِر خرج منه كهيئةَ اللبن ، وربما نزت منه نزية ، أى قطرةٌ ، فتقع فى العين ، كأنها شهابُ نارٍ ، وربما أضعف البصر ، وإذا ذقته فهو شديد المرارة .

(٣) لم أقف عليه ، و« السَّلع » كالصاب ، شجر مُرّ إذا عصرته .

فالتشبيه عقلىٌّ ، إذ ليس الغرض الحلاوةَ والمرارةَ اللتين تصفهما لك المَذاقة ويُحسُّهما الفم واللسان ، وإنما المعنى أنك تجد منه فى حالة الرِّضى والموافقة ما يملُؤُك سرورًا وبهجةً ، حسب ما يجد ذائقُ العسل من لذّة الحلاوة = ويهجُمُ عليك فى حالة السُّخط والإباء ما يشدِّد كراهتكَ ويَكْسِبك كَرْبًا ، ويجعلك فى حال مَن يذوق المُرَّ الشديد المرارة . وهذا أظهر من أن يخفى .

= ومن هذا الأصل استعارة « الشمس » للرجل تصفُه بالنباهة والرِّفعة والشَّرف والشهرة وماشاكل ذلك من الأوصاف العقلية المحضة التى لا تلابسها إلّا بغريزة العقل ، ولا تعقلها إلا بنظر القلب .

* * *

أصل آخر فى اللفظة المستعارة

٦٧ – ويظهر من ههنا (أصلٌ آخر) وهو أن اللفظة الواحدة تستعار على طريقين مختلفين ، ويُذْهَب بها فى القياس والتشبيه مذهبين ، أحدهما يُفضِى إلى ما تناله العيون ، والآخر يُومِىءُ إلى ما تُمثِّله الظنون .

ومثال ذلك قولك : « نجوم الهُدَى » ، تعنى أصحابَ رسول الله ﷺ ورضى عنهم ، فإنه استعارةٌ توجب شَبَهًا عقليًّا ، لأن المعنى أنّ الخلق بعد رسول الله ﷺ اهتدوا بهم فى الدين كما يهتدى السارون بالنجوم ، وهذا الشبه باقٍ لهم إلى يوم القيامة ، فبالرجوع إلى علومهم وآثارِهم وفِعالهم وهَدْيهم تُنال النجاة من الضلالة ، ومن لم يطلب الهُدَى من جهتهم فقد حُرِم الهدى ووقع فى الضلال ، كما أنّ من لم ينظر إلى النجوم فى ظلام الليل ولم يتلقَّ عنها دِلالتها على المسالك التى تُفضى إلى العِمارة ومعادن السلامة وخالَفَها ، وقع فى غير الطريق ، وصار بتَرْكِه الاهتداءَ بها إلى الضلال البعيد ، والهُلْك المُبيد .

فالقياس على النجوم في هذا ، ليس على حدّ تشبيه المصابيح بالنجوم ، أو النيران في الأماكن المتفرقة ، لأن الشَّبه هناك من حيث الحسُّ والمشاهدة ، لأن القصدَ إلى نفس الضوء واللَّمعان ، والشَّبه ههنا من حيث العَقْل ، لأن القصد إلى مقتضى ضَوْء النجوم وحُكْمه وعائدته ، ثم ما فيها من الدلالة على المنهاج ، والأَمْنِ من الزيغ عنه والاعوجاج ، والوصول بهذه الجُملة منها إلى دار القرار ومحل الكرامة = نسأل الله تعالى أن يرزقنا ذلك ، ويُديم توفيقنا للزوم ذلك الاهتداء ، والتصرفِ في هذا الضياء ، إنه عز وجل وليُّ ذلك والقادر عليه .

الشبه العقلي في الاستعارة

٦٨ — ومما لا يكون الشبه فيه إلا عقليًّا ، قولُنا في أصحاب رسول الله ﷺ « مِلْحُ الأنام » ، وهو مأخوذ من قوله عليه السلام : « مَثَل أصحابي كمثل الملح في الطَّعام ، لا يصْلح الطَّعام إلا بالملح » ، [1] قالوا : فكان الحسن رحمة الله عليه يقول : « فقد ذهب مِلْحُنا ، فكيف نصنع ؟ » .

فأنت تعلم أنْ لا وجه ههنا للتشبيه إلا من طريق الصُّورة العقلية ، وهو أن الناس يصلُحُون بهم كما يصلُح الطعام بالملح ، والشَّبهُ بين صلاح العامّة بالخاصّة وبين صلاح الطعام بالملح ، لا يُتصوَّر أن يكون محسوسًا . وينطوي هذا التشبيهُ على وجوب موالاةِ الصحابة رضي الله عنهم ، وأن تُمْزَج محبّتُهم بالقلوب والأرواح ، [2] كما يُمزَج الملح بالطعام ، فباتّحاده به ومداخلته لأجزائه يَطِيبُ طعمه ، وتذهب عنه وَخامته ، ويصير نافعًا مغذّيًا ، كذلك بمحبّة الصحابة رضي الله عنهم تصلُح الاعتقادات ، وتنتفي عنها الأوصاف المذمومة ، وتطيب وتغذو

---

(١) هذا الخبر في الجامع الكبير للسيوطي ، في مسند أبي يعلى ، من حديث أنس ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ : ١٨ وقال : « رواه أبو يعلى والبزار بنحوه ، وفيه إسمعيل بن مسلم ، وهو ضعيف » .

(٢) في مطبوعة ريتر : وأن تمزج الملح محبتهم ، وزيادة ، « الملح » سهوٌ .

القلوب ، وتُنمّى حياتَها ، وتُحفظ صحّتَها وسلامتَها ، وتقيها الزّيغَ والضلالَ والشكَّ والشبهةَ والحيرةَ ، وما حُكْمُه في حال القلبِ من حيثُ العقل ، حُكْمُ الفساد الذي يعرض لمزاج البدن من أكْل الطعام الذي لم يُصْلَح بالملح ، ولم تنتفِ عنه المضار التي من شأْن الملح أن يُزيلها ، وعلى ذلك جاء في صفتهم أنّ : « حُبَّهم إيمانٌ وبُغْضَهم نِفَاق » . [1] هذا ، ولا معنى لصَلاح الرَّجُل بالرجلِ ، إلّا صلاح نِيَّته واعتقاده ، ومحالٌ أن تصلُح نِيّتك واعتقادك بصاحبك وأنتَ لا تراه مَعْدِنَ الخير ومَغَانَهُ ، [2] وموضعَ الرُّشد ومكانَه ، ومن علمتَه كذلك ، مازجَتْك محبّته لا محالة ، وسيطَ وُدُّه بلحمك ودمك ، [3] وهل تحصل من المحبّة إلّا على الطاعة والموافقة في الإرادة والاعتقاد ، قياسُه قِياس الممازجة بين الأجسام ، ألا تراك تقول : « فلانٌ قريبٌ من قلبي » ، تريد الوِفاق والمحبَّة .

***

تتمة القول في الشبه العقلي

٦٩ — وعلى هذه الطريقة جرى تمثيل « النحو » في قولهم : « النحو في الكلام ، كالملح في الطعام » ، إذ المعنى أن الكلام لا يستقيمُ ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد ، إلّا بمراعاة أحكام النحو فيه ، من الإعراب

---

(١) كأنه يعني حديث أنس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « آية الإيمان حُبّ الأنصار ، وآية النفاق بُغْضُ الأنصار » رواه البخاري في كتاب الإيمان : « باب علامة الإيمان حبّ الأنصار » ، (فتح الباري ١ : ٥٩) قال ابن حجر في شرحه : « وهذا جارٍ باطرادٍ في أعيان الصحابة ، لتحقيق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء في الدين » .

(٢) « المَعْدِن » في الأصل ، هو المكان الذي يثبت فيه الناس ، لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحوَّلون عنه شتاءً ولا صيفًا . و« معدِنَ » الذهب والفضة ، سُمّي كذلك لإثبات الله فيه جوهرهما ، وإثباته إياه في الأرض ، وهو الذي نسميه اليوم « المنجم » . و« المَغَان » ، المنزل والمُستقَرّ .

(٣) « السَّوْط » ، خلط الشيء بعضه ببعض ، « ساطه يسوطه » ، خلطه ومزجه .

والترتيب الخاصّ ، كما لا يُجْدِى الطعامُ ولا تحصُل المنفعة المطلوبةُ منه ، وهى التغذية ، ما لم يُصْلح بالملح .

فأمّا ما يتخيّلونه من أن معنى ذلك : أن القليلَ من النحو يُغنى ، وأن الكثيرَ منه يُفسد الكلام كما يُفسد الملحُ الطعامَ إذا كثر فيه ، فتحريفٌ ، وقولٌ بما لا يتحصَّل على البَحْث ، وذلك أنه لا يُتَصوّر الزيادةُ والنقصانُ فى جريان أحكام النحو فى الكلام . ألا ترى أنه إذا كان من حكمه فى قولنا : « كان زيدٌ ذاهبًا » ، أن يُرفَع الاسم ويُنصَب الخبر ، لم يخلُ هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد ، فإن وُجد فقد حصل النحوُ فى الكلام ، وعَدَلَ مِزاجَهُ به ، ونُفِى عنه الفسادُ ، وأَنْ يكون كالطعام الذى لا يَغْذُو البدن = وإن لم يوجد فيه فَهُو فاسدٌ كائن بمنزلة طعام لم يُصلَح بالملح ، فسامعه لا ينتفع به بل يستضرُّ ، لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه ، كما يوجبه الكلام الفاسد العارى من الفائدة .

= وليس بين هاتين المنزلتين واسطةٌ يكون استعمالُ النحو فيها مذمومًا . وهكذا القول فى كلِّ كلام ، وذلك أن إصلاح الكلامِ الأُول بإجرائه على حكم النحو ، لا يُغنى عنه فى الكلام الثانى والثالث ، حتى يُتوَّهم أن حصولَ النحوِ فى جملة واحدة من قصيدة أو رسالة يُصلح سائر الجمل ، وحتى يكون إفراد كل جُملة بحكمها منه تكريرًا له وتكثيرًا لأجزائه ، فيكون مَثَلُهُ مَثَل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

= وكذلك لا يُتصور فى قولنا : « كان زيد منطلقًا » ، أن يتكرَّرَ هذا الحكم ويتكثّر على هذا الكلام ، فيصير النحو كذلك موصوفًا بأن لَهُ كثيرًا هو مذمومٌ ، وأن المحمودَ منه القليلُ . وإنما وِزَانه فى الكلام وِزَانُ وقوف لسان الميزان

حتى يُنبىء عن مساواة ما فى إحدى الكفّتين [ما فى] الأخرى ، [1] فكما لا يُتصور فى تلك الصفة زيادةٌ ونقصان ، حتى يكون كثيرُها مذمومًا وقليلها محمودًا ، كذلك الحكم فى الصِّفة التى تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو ووَزْنه بميزان ، فقول أبى بكر الخوارزمى : [من السريع]

« والبُغْضُ عِنْدى كثرةُ الإعرابِ » [2]

كلامٌ لا يُحصَل منه على طائل ، لأنّ الإعراب لا يقع فيه قلة وكثرة ، إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملةَ الواحدة ، وإن اعتبرنا الجُمَلَ الكثيرةَ وجعلنا إعراب هذه الجملة مضمومًا إلى إعراب تلك ، فهى الكثرة التى لابدّ منها ، ولا صلاح مع تركها ، والخليقُ بالبُغْضِ مَنْ ذَمَّها = وإن كان أراد نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُه فى النّاسِ إلّا مملَّكًا ... أبو أمِّه حيٌّ أبُوه يُقَارِبُهْ [3]

وما كان من الكلام معقَّدًا موضوعًا على التأويلات المتكلَّفة ، فليس ذلك بكثرةٍ وزيادة فى الإعراب ، بل هو بأن يكون نَقْصًا له ونقصًا أولى ، لأن « الإعراب » هو أن يُعرب المتكلم عما فى نفسه ويبيّنه ويوضِّح الغرض ويكشِفَ اللَّبْسَ ، والواضعُ كلامه على المجازفة فى التقديم والتأخير زائلٌ عن الإعراب ، زائغٌ عن الصواب ، متعرِّض للتلبيس والتعمية . فكيف يكون ذلك كثرةً فى الإعراب ؟ إنما هو كثرة عناءٍ على من رام أن يردَّه إلى الإعراب ، لا كثرة الإعراب .

---

(١) ما بين القوسين : زيادة يقتضيها السياق .

(٢) من أرجوزة له ذكر بعضها الثعالبى فى يتيمة الدهر ٤ : ٢٢٦ (مطبعة الصاوى) .

(٣) مضى فى رقم : ١٨ .

= وهذا هو كالاعتراض على طريق شجون الحديث ، ويُحتاج إليه فى أصل كبير ، وهو أن من حق العاقل أن لا يتعدَّى بالتشبيه الجهةَ المقصودةَ ، ولا سيما فى العقليات . وأرجع إلى النَّسَق .

* * *

الأصل الثالث ، أخذ الشبه من المعقول للمعقول

٧٠ — مثال (الأصل الثالث) ، وهو أخذ الشبه من المعقول للمعقول .

أوّل ذلك وأعمُّهُ تشبيهُ الوجودِ من الشيءِ مرةً بالعدم ، والعدم مرةً بالوجود .

أمّا الأوّل : فعلى معنى أنه لما قَلَّ فى المعانى التى بها يظهر للشيء قَدْرٌ ، ويصير له ذِكْرٌ ، صار وُجوده كَلَا وجود .

وأمّا الثانى : فعلى معنى أن الفانى كان موجودًا ثم فُقِدَ وعُدِم ، إلا أنه لما خلّف آثارًا جميلةً تُحيى ذكره ، وتُديم فى الناس اسمه ، صار لذلك كأنه لم يُعدَم .

وأما ما عداهما من الأوصاف فيجيءُ فيها طريقان :

أحدهما : هذا ، وذلك فى كلّ موضع كان موضوع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة ، وإن كانت موجودة ، لخلوّها مما هو ثمرتها والمقصودُ منها ، والذى إذا خلَتْ منه لم تستحق الشَّرَف والفضلَ .

تفسير هذا : أنك إذا وصفت الجاهل بأنه « ميّتٌ » ، [1] وجعلت

(١) فى مطبوعتى رشيد رضا وريتر : « أنك وصفت الجاهل » ، ولابدّ من زيادة « إذا » ليستقر مَذَبُّ السياق .

« الجهل » كأنه موتٌ ، على معنى أن فائدة الحياة والمقصود منها هو « العلم » و « الإحساس » ، فمتى عَدِمَهُما الحيُّ فكأنه قد خرج عن حُكم الحيّ ، ولذلك جُعل النّوم موتًا ، إذ كان النائم لا يشعر بما بحضرته ، كما لا يشعر الميِّت .

والدرجة الأولى فى هذا أن يقال : « فلان لا يعقل » و « هو بهيمة » و « حمار » وما أشبه ذلك ، مما يحطُّه عن معانى المعرفة الشريفة ، ثم أن يقال : « فلان لا يعلم ولا يَفْقَهُ ولا يحسّ » ، فيُنفَى عنه العلم والإحساس جملةً لضعف أمره فيه ، وغلبة الجهل عليه ، ثم يُجعَل التعريضُ تصريحًا فيقال : « هو ميِّتٌ خارجٌ من الحياة » و « هو جماد » ، توكيدًا وتناهيًا فى إبعاده عن العلم والمعرفة ، وتشدُّدًا فى الحكم بأنْ لا مطمع فى انحسار غَيَابَةِ الجهل عنه ، [1] وإفاقته مما به من سَكْرة الغَيّ والغَفْلة = وأن يؤثِّر فيه الوعظُ والتنبيهُ .

ثم لما كان هذا مستقرًّا فى العادة ، أعنى جَعْلَ الجاهِل ميِّتًا ، خرج منه أن يكون المستحقُّ لصفة الحياة هو العالِمَ المتيقظ لوَجْه الرُّشد . ثم لمّا لم يكن علمٌ أشرف وأعلى من العِلم بوحدانية الله تعالى ، وبما نزّله على النبى ﷺ ، جُعل مَن حصل له هذا العلمَ بعد أن لم يكن ، كأنه إنما وَجَد الحياة وصارت صفةً له ، مع وجود نور الإيمان فى قلبه ، وجُعل حالته السابقةُ التى خلا فيها من الإيمان كحالة الموت التى تُعدَم معه الحياة ، وذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٢] ، وأشباه ذلك .

ومن هذا الباب قولهم : « فلان حيٌّ » و « حيُّ القلب » يريدون أنه ثاقبُ الفهم جيِّد النظر ، مستعدٌّ لتمييز الحق من الباطل فيما يَرِد عليه ، بعيدٌ من الغفلة

---

(١) « الغَيابة » ، بياءين ، كُلّ شيء أظلّ الإنسان فوق رأسه ، كالسحابة والغَبَرة والظّل .

التى كالموت = ويذهبون به فى وجه آخر ، وهو أنه حَرِكٌ نافذٌ فى الأمور غيرُ بطىءِ النهوض ، [١] وذلك أن هذه الأوصاف من أمارات الصحّة واعتدالِ المزاج وتوقُّد نار الحياة ، وهذا يصلح فى الإنسان والبهيمة ، لأنه تعريض بالقدرة والقوة . والمذهب الأول إشارة إلى العلم والعقل ، وكلتا الصفتين = أعنى القدرة والعلم = مما يشرف به الحىُّ ، ومما يضادُّه الموتُ وينافيه .

ولما كان الأمْرُ كذلك صار إطلاق « الحياة » مرةً عبارةً عن العلم ، وأخرى عن القدرة ، وإطلاقُ الموت إشارةً إلى عدم القدرة وضعفها تارةً ، وإلى عَدَم العلم وضعفه أُخرى .

والقول الجامع فى هذا : أنّ تنزيلَ الوُجودِ منزلة العدَم إذا أُريد المبالغة فى حطّ الشيء والوَضْع منه وخروجه عن أن يُعتدَّ به ، كقولهم : « هو والعدم سواء » = [٢] معروفٌ متمكن فى العادات ، وربما دعاهم الإيغال وحُبُّ السَّرَف إلى أن يطلبوا بعد العدم منزلةً هى أدْوَن منه ، حتى يقعُوا فى ضرب من التهوّس ، كقول أبى تمام : [من البسيط]

* وأنت أنْزَرُ من لا شيءَ فى العددِ * [٣]

وقال أيضًا : [من الكامل]

هَبْ مَن لَهُ شيءٌ يُرِيدُ حِجَابَهُ   مَا بالُ لا شَيءٍ عَليه حِجابُ [٤]

---

(١) يقال : « غُلَامٌ حَرِكٌ » ، بفتح الحاء وكسر الراء ، خفيفٌ ذكىّ .

(٢) السياق : « أن تنزيلَ الوجود ... معروفٌ ... » .

(٣) فى ديوانه ، وصدره :

* أَفِيَّ تَنْظِمُ قولَ الزُّورِ والفَنَدِ *

(٤) هو فى ديوانه .

وقال ابن نُبَاتَةَ : [من البسيط]

ما زِلْتُ أعطِفُ أيَّامِى فتمنَحُنى نَيْلًا أَدَقَّ من المعدومِ فى العَدَمِ (١)

* * *

إثبات المزية على المبالغة وتفاوت طرقها

٧١ – ويتفرع على هذا إثبات الفضيلة للمذكور بإثبات اسم الشيء له ، ويكون ذلك على وجهين :

أحدهما : أن تريد المدحَ وإثباتَ المَزِيّة والفضلِ على غاية المبالغة ، حتى لا تحصل عليه مزيدًا . فإذا أردتَ ذلك جعلتَ الإثبات كأنه مقصور عليه لا يُشارَك فيه ، وذلك قولك : « هذا هو الشيء وما عداه فليس بشيء » ، أى : إن ما عداه إذا قيس إليه صَغُر وحَقُر حتى لا يدخل فى اعتداد ، وحتى يكونَ وِجْدَانه كفِقْدَانه ، فقد نزّلت الوجود فيمن عدا المذكور منزلةَ العدم .

= وإمّا أن يكون التفضيل على توسُّط ، ويكون القصدُ الإخبار بأنه غير ناقص على الجملة ، ولا مُلْغًى منزَّلٍ منزلةَ المعدوم ، وذلك قولك : « هذا شيءٌ » ، أى : داخل فى الاعتداد .

وفى هذه الطريقة أيضًا تفاوُتٌ ، فإنك تقول مرةً : « هذا إمَّا لا ، (٢) شيءٌ » ، تريد أن تقول : إن الآخرَ ليس بشيء ولا اعتداد به أصلًا . وتقول أخرى : « هذا شيء » ، تريد : شيءٌ له قَدْرٌ وخطَر . وتجرى لك هذه الوجوه فى أسماء الأجناس كلها تقول : « هذا هو الرجل ومَنْ عداه فليس من الرجولية فى شيء » ،

---

(١) من أبيات قالها فى صباهُ ، ذكرها الثعالبىّ فى يتيمة الدهر ٢ : ٣٥٦ .

(٢) « إمّالا » ، كلمة واحدة ، يقال : « خُذْ هذا إمّالاً » ، معناه إن لم تأخُذْ هذا ، فخذ هذا . كأن معناه : إلا يكن ذلك الأمر . وإعراب الكلام : هذا شيءٌ ، إمّالا ، وتفسير الشيخ بعد ذلك دالٌّ عليه .

و « هذا هو الشعر فحسب » ، تبالغ فى التفضيل ، وتجعل حقيقة الجنسية مقصورةً على المذكور . وتقول : « هذا رجلٌ » تريد : كاملٌ من الرجال ، لا أن مَنْ عَدَاه فليس برجل على الكمال . وقد تقول : « هذا ، إمّا لا ، رَجلٌ » ، [1] تريد : يَستحقّ أن يُعَدَّ فى الرجال ، ويكون قصدُك أن تشير إلى أنّ هناك واحدًا آخرَ لا يدخل فى الاعتداد أصلًا ، ولا يستحق آسم الرجل .

* * *

التعبير عن نقص الصفة بوجود ضدها

٧٢ — وإذا كان هذا هو الطريقَ المَهْيَع فى الوَضْع من الشيء وترك الاعتداد به ، والتفضيل له والمبالغة فى الاعتداد به ، فكل صفتين تضادّتا ، ثم أُريد نَقص الفاضلة منهما ، عبّر عن نقصها باسم ضدّها ، فجُعلت الحياة العارية من فضيلة العلم والقدرة « موتًا » ، والبصر والسمعُ = إذا لم ينتفع صاحبهما بما يَسْمعُ ويُبْصر فلم يَفْهم معنى المسموع ولم يعتبر بالمُبْصَر أو لم يعرف حقيقته = عمًى وصَمَمًا ، [2] وقيل للرجل : « هو أعمى أصمُّ » ، يراد أنه لا يستفيد شيئًا مما يسمع ويُبصر ، فكأنه لم يسمع ولم يبصر . وسواءٌ عبّرت عن نقص الصفة بوجود ضدّها ، أو وصفها بمجرَّد العدم ، وذلك أنّ فى إثبات أحد الضدّين وصفًا للشيء ، نفيًا للضدّ الآخر ، لاستحالة أنْ يوجدا معًا فيه ، فيكون الشّخص حيًّا ميّتًا معًا ، أصمَّ سميعًا فى حالة واحدة . فقولك فى الجاهل : « هو ميّت » ، بمنزلة قولك : « ليس بحيّ » ، وأن الوجود فى حياته بمنزلة العَدَم .

تقييد الإثبات

٧٣ — هذا هو ظاهر المذهب فى الأمر والحكم إذا أُطلق القولُ ، فأمّا إذا قُيِّدَ كقوله : [من السريع]

---

(١) انظر التعليق السالف ص : ٧٧ .

(٢) السياق : « فجعلت الحياة العارية ... موتاً ، والبصرُ والسمع ... عَمًى وصممًا » ، فواو « والبصر والسمع » عاطفة على « فجعلت الحياة ... » .

« أَصَمُّ عَمَّا ساءَه سَمِيعُ »(١)

فَتُثْبِتُ له الصفتان معا على الجملة ، إلّا أن مرجع ذلك إلى أن يقال إنه كان يفقد السمع فى حال ويعود إليه فى حال = أو أنه فى حقّ هذا الجنس فاقد الإدراك مسلوبه ، وفيما عداه كائن على حكم السميع . فلم يثبت له الصمم على الجملة ، إلّا للحكم بأن وجود سَمْعه كالعدم ، إلا أن ذلك فى شيء دون شيء ، وعلى التقييد دون الإطلاق .

فقد تبيَّن أن أصل هذا الباب تنزيل الموجود منزلة المعدوم ، لكونه بحيث لا يعتدُّ به وخلوّه من الفضيلة .

* * *

الطريق الثانى فى شبه المعقول من المعقول

٧٤ – والطريق الثانى فى شَبَه المعقول من المعقول : أن لا يكون على تنزيل الوُجود منزلة العدم ، ولكن على اعتبار صفة معقولةٍ يُتصوَّر وُجودها مع ضِدّ ما استعرتَ آسمه .

فمن ذلك أن يراد وَصْفُ الأمر بالشدة والصعوبة ، والبلوغ فى كونه مكروهًا إلى الغاية القُصْوى ، فيقال : « لَقِيَ الموت » ، يريدون لَقِى الأمر الأشدَّ الصعب الذى هو فى كراهة النَّفس له كالموت . ومعلومٌ أنَّ كون الشيء شديدًا صعبًا مكروهًا صفةٌ معلومةٌ لا تُنافى الحياة ، ولا يُمنَع وجودها معه ، كما يُمنَع وجود المَوت مع الحياة . ألا ترى أن كراهة الموت موجودةٌ فى الإنسان قبل

(١) هو رجزٌ موضوع فى الأمثال (جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى) وغيرها ، واللسان (صمم) ، وأمالى الشجرى ١ : ٦٤ وقال : « فوصف الممدوح بالصمم ، مع وصفه له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة فى السمع » ، قال صاحب اللسان : « يتصامم عما يسوؤه وإن سمعه ، فكان كأنه لم يسمع » .

حصوله ، كيف وأكرهُ ما يكونَ الموت إذا صَفَتْ مشاعر الحياة ، وخَصِبتْ مسارح اللذّات . فكلما كانت الحياةُ أمكن وأتمّ ، كانت الكراهة للموت أقوى وأشدّ ، ولم تخفَّ كراهته على العارفين إلا لرغبتهم فى الحياة الدائمة الصافية من الشوائب ، بعد أن تزول عنهم هذه الحياة الفانية ويُدركهم الموت فيها ، فتصوُّرُهم لذّة الأمْن منه ، قلَّل كراهتهم له ، كما أن ثقةَ العالم بما يُعْقِبه الدواءُ من الصحة ، تُهوّن عليه مَرارَته . فقد عبّرت ههنا عن شدّة الأمر بالموت ، واستعرته له من أجلها . والشّدةُ ومحصُولُها الكراهة ، موجودة فى كل واحد من المستعار له والمستعار منه = فليس التشبيه إذَنْ من طريق الحُكْم على الوجود بالعدم ، وتنزيل ما هو موجود كأنه قد خَلَعَ صفة الوجود . وذلك أن هذا الحكم إنما جرى فى تشبيه الجهل بالموتِ ، وجعل الجاهل ميّتًا من حيث كان للجهل ضدٌّ يُنافى الموت ويضادُّه وهو العلم . فلما أردتَ أن تبالغ فى نفى العلم الذى يجب مع نفيه الجهلُ ، جعلتَ الجهلَ موتًا لتُؤْيِس من حصول العلم للمذكور . وليس لك هذا فى وصف الأمر الشديد المكروه بأنه موت ، ألا ترى أن قوله : [من السريع]

لا تحسبَنَّ المَوْتَ مَوْتَ البِلَى وإنما الموتُ سُؤَالُ الرجـالْ [1]

= لا يفيد أنَّ للسُّؤَال ضدًّا ينافى الموت أو يضادّه على الحقيقة ، وأن هذا القائل قصد بجعل السؤال موتًا نَفْيَ ذلك الضدّ ، وأن يُؤْيِس من وجوده وحصوله ، بل أراد أن فى السؤال كراهة ومرارةً مثل ما فى الموت ، وأن نفس الحرّ تنفِرُ عنه كما تنفر نفوسُ الحيوان جملةً من الموت ، وتطلبُ الحياةَ ما أمكن فى الخلاص منه .

---

(١) هذا البيت والذى يليه ، فى دلائل الإعجاز : ٢٥٦ ومراجعه هناك .

فإن قلتَ : المعنى فيه أن السؤال يَكْسِب الذُّلَّ وينْفى العِزَّ ، والذليلُ كالميت لفقد القدرة والتصرّف ، فصار كتسميتهم خُمول الذكر موتًا ، والذكرَ بعد الموت حياةً ، كما قال أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « مات خُزَّان المالِ ، والعلماء باقون ما بقى الدهر ، أعيانهم مَفْقودة ، وأمثالهم فى القلوب موجودة » . [1]

= قلتُ : إنى آنَسُ أنهم لم يقصدوا هذا المعنى فى السؤال ، وإنما أرادوا الكراهة ، ولذلك قال بعد البيت الذى كتبته :

كِلَاهما موتٌ ، ولكنَّ ذَا ... أَشدُّ مِنْ ذاكَ لِذُلِّ السُّؤَالْ

٧٥ – هذا ، وليس كل ما يعبَّر عنه بالموت = لأنه يُكْرَه ويَصْعُب ولا يستسلم له العاقل إلّا بعدَ أن تُعْوِزَه الحِيَلُ = فإنه يُحْمل هذا المَحْمَل ، وينقادُ لهذا التأويل ، أترى المتنبى فى قوله : [من المتقارب]

وقـد مُتُّ أَمْسِ بها مَوْتَـةً ... ولا يَشْتَهِى الموتَ مَنْ ذاقَهُ [2]

أراد شيئًا غير أنه لَقِى شِدّةً .

فرق آخر فى تنزيل الوجود منزلة العدم

٧٦ – وأمّا العبارة عن خمول الذكر بالموت ، فإنه = وإن كان يدخل فى تنزيل الوجود منزلة العدم ، من حيث يقال : إن الخامل لمّا لم يُذكَر ولم يَبِنْ منه

---

(١) انظر شرح نهج البلاغة ٤ : ٣١١ ، وفيه : « هلك خُزَّان الأموال وهم أحياءٌ » ، وهو أجود وأصحّ معنًى .

(٢) هو فى ديوانه ، وقوله : « بها » ، أى بالخمر التى شربها ، قال قبلَ البيت :

وجَـدْتُ المُدَامـةَ غَلَّابــةً ... تُهَيِّـج للقـلبِ أشواقَـهُ

تسىءُ من المرءِ تأديبَـــهُ ... ولكن تُحسِّنُ أخلاقَـهُ

وأنْـفَسُ ما للفتـى لُبُّــهُ ... وذو اللُّبِّ يَكْرَهُ إنْفاقَهُ

ما يُتحدَّث به ، صار كالميت الذى لا يكون منه قولٌ ، بل ولا فعل يدلُّ على وجوده = فليس دخوله فيه ذلك الدخولَ . وذلك أن الجهل يُنافى العلم ويضادُّه كما لا يخفى ، والعلم إذا وُجد فقَدْ وُجدت الحياةُ حَتْمًا واجبًا ، وليس كذلك خمولُ الذكر والذكرُ ، لأنه ليس إذا وُجد الذكرُ فقد وُجدت الحياة ، لأنك تُحدِّث عن الميت بأفعاله التى كانت منه فى حال الحياة ، فيتَصَوَّر الذكرُ ولا حياة على الحقيقة ، ولا يُتصوَّر العلم ولا حياة على الحقيقة .

٧٧ — وهكذا القول فى الطرف الآخر ، وهو تسميةُ مَن لا يَعلم ميِّتًا . وذلك أن الموت ههنا عبارة عن عَدَم العلم وانتفائه ، وعدم العلم على الإطلاق ، حتى لا يوجد منه شىء أصلًا ، وحتى لا يصحّ وجوده ، يقتضى وجود الموت على الحقيقة . ولا يمكن أن يقال إنّ خمولَ الذكر يوجب الموت على الحقيقة . فأنت إذن فى هذا تُنزِّل الوجود منزلةَ العدم على وجهٍ لا ينصرف إلى الحقيقة ولا يصير إليها ، وإنما يُمثِّل ويُخيِّل . وأما فى الضرب الأوَّل = وهو جعلُ من لا يَعلم ميِّتًا ومن يَعلم هو الحىّ = فإنك تلاحظ الحقيقةَ وتشير إليها وتحطِب فى حَبْلها ، فاعرفه .

* * *

ضرب آخر فى تنزيل الوجود منزلة العدم

٧٨ — وأمَّا قولهم فى الغنىّ إذا كان بخيلًا لا ينتفع بماله : « إنّ غناه فقر » ، فهو فى الضرب الأوَّل = أعنى تنزيلَ الوجود منزلة العدم = لتعرِّى الوجود مما هو المقصود منه . وذلك أن المال لا يُرَاد لذاته ، وإنما يُراد للانتفاع به فى الوجوه التى تعُدُّها العقلاء انتفاعًا ، فإذا حُرِمَ مالكه هذه الجدوى وهذه الفائدة ، فمِلْكُه له وعدم الملك سواء . والغِنَى إذا صُرف إلى المال ، فلا معنى له سوى مِلْكِ الإنسان الشىء الكثير منه ، ألَا تراه يُذكَر مع الثروة فيقال : « غنىٌّ مُثْرٍ مُكثر » ؟ فإذا تبيَّن بالعلة التى مضت أنه لا يستفيد بمِلْكه هذا المالَ معنًى ،

وأن لا طائل له فيه ، فقد ثبت أن غِناه والفقرَ سواء ، لأن الفقر أن لا يملك المالَ الكثير . وأمّا قول اللُّؤَماء : إن انتفاعه فى اعتقاده أنّه متى شاء انتفع به ، وما يجد فى نفسه من عزّة الاستظهار ، وأنه يُهاب ويُكرم من أجله ، فمن أضاليل المُنَى ، وقد يُهان ويُذَلُّ ويُعَذَّب بسببه حتى تُنْزَع الروح دونه .

ثم إن هذا كلامٌ وضعه العقلاء الذين عرفوا ما الانتفاع ، وهذا المخالفُ لا يُنكر أن الانتفاع لو عُدم كان مِلكه الآن لمالٍ وعَدَمُ ملكه سواءً ، وإنما جاء يتطلّب عُذْرًا ، ويُرخِى دون لُؤْمه سِتْرًا .

ونظيرُ هذا أنك ترى الظالمَ المجترىء على الأفعال القبيحة ، يدّعى لنفسه الفضيلة بأنه مَدِيد الباع طويلُ اليد ، وأنه قادرٌ على أن يُلجىء غيره إلى التّطامن له ، ثم لا يزيده احتجاجُه إلا خِزْيًا وذُلًّا عند الله وعند الناس ، وترى المصدِّق له فى دعواه أذمَّ له وأهجى من المكذِّب ، لأن الذى صدّقه أَيِسَ من أن ينزع إلى الإنسانية بحالٍ ، والذى كذّب رَجا أن ينزع عند التنبيه والكشف عن صورة القبيح .

* * *

قولهم فى القناعة أنها الغنى

٧٩ – وأما قولهم فى « القناعة » إنها الغِنَى كقوله : [من البسيط]

« إنَّ القُنوعَ الغِنَى لا كثرةُ المالِ » [(١)]

---

(١) هو لمحمد بن يسير الحميرى ، والبيت فى الموشح : ٢٩٩ ، وقال : « عن محمد بن يزيد المبرد قال : أخطأ محمد بن يسير فى قوله :

ولو قَنِعتُ أتانى الرِّزقُ فى دَعَةٍ ، إنّ القُنُوعَ الِغنى ، لا كثرةُ المالِ

لأنّ القنوع إنما هو السؤال ، والقانع : السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وأَطْعِمُوا القَانِعَ والمُعْتَرَّ) [سورة الحج : ٣٦] ، فالمعترّ الذى يتعرَّض ولا يسأل . يقال : « قَنِع يقنَعُ قُنُوعًا » ، إذا سأل ، فهو قانع ، لا غير . وإذا رضى قيل : قَنِع يقنَعُ قناعَةً ، فهو قَنِعٌ وقانعٌ جميعًا » .

يريد القناعة ، وكما قال الآخر : [من الكامل]

إنّ القَنَاعةَ فَاعلمنَّ غِنَى والحِرْصُ يُورِثُ أهلَهُ الفَقْرَا [1]

وجعلُهم الكثيرَ المال ، إذا كان شَرِهًا حريصًا على الازدياد ، فقيرًا ، فمِمَّا يرجع إلى الحقيقة المحضة . وإن كان فى ظاهر الكلام كالتشبيه والتمثيل . وذلك أن حقيقة الغِنَى هو انتفاء الحاجة ، والحاجة أن تريد الشىء ولا تجدُه ، والكثير المال إذا كان الحِرْصُ عليه غالبًا ، والشَّرَهُ له أبدًا صاحبًا ، كان حاله كحال من به كَلَبُ الجوع يأكل ولا يشبع ، أو من به البَغَرُ يشرب ولا يروَى . [2] فكما إنّ إصابته من الطعام والشراب القدرَ الذى يُشبع ويُروى ، إذا كان المزاج معتدلًا والصّحة صحيحةً ، لا تنفى عنه صفة الجائع والظمآنِ لوجود الشهوة ودَوامِ مُطالبة النفس وَبَقاءِ لهيب الظمإ وجهْدِ العطش . كذلك الكثيرُ المال لا تحصل له صفة الغِنى ولا تزول عنه صفة الفقر ، مع بقاء حرصه الذى يُديم له القَرَمَ والشَّره والحاجة والطَلب والضجَر حين يفقِد الزيادة التى يريدها ، [3] وحين يفوته بعض الرِّبح من تجاراته وسائر متصرَّفاته ، وحتى لا يكاد يفصِل بين حاله وقد فاته ما طلب ، وبينها وقد أُخذ بعض مالِهِ وغُصب . ومن أين تحصُل حقيقةُ الغِنى لذى المال الكثير ؟ وقد تراه من بُخله وشُحِّه كالمقيَّد دون ما ملكه ، والمغلولِ اليدِ يموت صبرًا ويُعانى بؤسًا ، ولا تمتّد يدُه إلى ما يزعُم أنه يملكه فيُنفقُه فى لذَّة نفسٍ ، أو فيما يَكْسِبه حمدًا اليومَ وأجرًا غدًا ، ذاك لأنه عَدِم كرمًا يبسُط أناملَه ، وجُودًا ينصر أملَهُ ، وعقلًا يبصِّره ، وهمّةً تمكنّه مما لديه ، وتُسلِّطه عليه ،

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) « البَغَر » ، بالغين المعجمة محركةً ، عطشٌ يصيب الإبل فتشربُ ولا تَرْوَى .

(٣) « القَرَم » شدة شهوة أكل اللحم .

كما قال البحترى :

ووَاجِدُ مالٍ أعوزَتْهُ سَجِيَّةٌ تُسلِّطُهُ يومًا على ذلك الوُجْدِ [١]

فقولهم إذَنْ : « إن القناعة هى الغِنَى لا كثرة المال » ، إخبارٌ عن حقيقةٍ نفّذتها قضايا العقول ، وصحّحتها الخِبرة والعِبرة ، ولكن رُبَّ قضيةٍ من العقل نافذةٍ قد صارت كأنها من الأمور المتجوَّز فيها ، أو دون ذلك فى الصحّة ، لغلبة الجهل والسَفَه على الطباع ، وذهابِ من يعمل بالعقل ويُذعن له ، ويطرح الهوى ، ويصبُو إلى الجميل ، ويأنف من القبيح ، ولذهابِ الحياءِ وبُطلانه ، وخروج الناس من سُلْطانه ، ويأسِ العاقل مِن أن يُصادف عندهم ، إن نَبَّهَ أو ذَكَّر ، سمعًا يعى ، وعقلًا يراعى ، فَجَرْىُ « الغنى » على كثرة المال ، و « الفَقْرِ » على قلّته ، مما يُزيله العُرف عن حقيقته فى اللغة . ولما كان الظاهرُ من حال الكثير المال أنه لا يَعْجِز عن شيءٍ يريده من لذّاته وسائر مطالبه ، سُمّى المال الكثير « غِنًى » ، وكذلك لمَّا مَن كان قَلَّ ماله ، عَجَز عن إرادته ، سُمّى قلّة المال « فقرًا » ، فهو من جنس تسمية السبب باسم المسَبَّب ، وإلا فحقيقة « الغنى » انتفاء الاحتياج ، وحقيقة « الفقر » الاحتياج ، والله تعالى الغنىُّ على الحقيقة ، لاستحالة الاحتياج عليه جلّ وتعالى عن صفات المخلوقين .

وعلى ذاك ما جاء فى الخبر من أن رسول الله ﷺ قال : « أتَدْرُون من المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا يا رسول الله من لا دِرْهَمَ له ولا مَتَاع . قال : المفلس من أُمَّتى من يأتى يوم القيامة بصلاته وزكاته وصيامه ، فيأتى وقد شتم هذا ، وأكل مال هذا ، وقَذَف هذا ، وضرب هذا ، وسفك دَمَ هذا ، فيُعطَى هذا من

---

(١) فى ديوانه . و« الوُجْدُ » ، الغنى واليسار .

حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيتُ حسناته قبل أن يفنى ما عليه من الخطايا ، أُخذ من خطاياهم فطُرحت عليه ، ثم طُرح فى النار » . [١]

ذاك أنه ﷺ بيّن الحكم فى الآخرة . فلما كان الإنسان إنما يُعَدُّ غنيًّا فى الدنيا بماله ، لأنه يجتلب به المسرّة ويدفع المضرّة ، وكان هذا الحكم فى الآخرة للعمل الصالح ، ثبتَ لا محالة أن يكون الخالى ، نعوذ بالله ، من ذلك ، هو « المفلس » ، إذ قد عَرِىَ مما لأجله يسمّى الخالى من المال فى الدنيا « مفلسًا » ، وهو عدم ما يوصله إلى الخير والنعيم ، ويقيه الشرَّ والعذابَ ، نسأل الله التوفيق لما يُؤْمِنُ من عقابه .

وإذا كان البَحْثُ والنظر يقتضى أن « الغنى » و « الفقر » فى هذا الوجه دالّان على حقيقةِ هذا التركيب فى اللغة ، كقولك : « غَنِيتُ عن الشىء » و « آستغنيتُ عنه » ، إذا لم تحتج إليه = و « افتقرتُ إلى كذا » ، إذا احتجتَ إليه = وجب أن لا يعدواها ههنا فى المستعار والمنقول عن أصله .

* * *

(١) هو من حديث أبى هريرة فى صحيح مسلم ، كتاب البرّ والصلة والأدب ، « باب تحريم الظلم » ، وفى الصحيح : « قبل أن يُقْضَى ما عليه ، أُخذ من خطاياهم » .

فصل

تتمة القول فى تنزيل الموجود منزلة العدم

٨٠ – إن قال قائل : إنّ تنزيل الوجود منزلةَ العدم ، أو العدمِ منزلةَ الوجود ، ليس من حديث التشبيه فى شىء ، لأن التشبيه أن تُثبت لهذا معنًى من معانى ذاك ، أو حُكمًا من أحكامه ، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد ، وللحُجّة حكم النُّور ، فى أنك تفصل بها بين الحق والباطل ، كما يُفصل بالنور بين الأشياء . وإذا قلت فى الرجل القليل المعانى : « هو معدوم » ، أو قلت : « هو والعدم سواء » ، فلست تأخذ له شبهًا من شىء ، ولكنك تنفيه وتُبطل وجوده ، كما أنك إذا قلت : « ليس هو بشىء » أو « ليس برجل » ، كان كذلك . وكما لا يسمّى أحدٌ نحوَ قولنا : « ليس بشىءٍ » تشبيهًا ، كذلك ينبغى أن لا يكون قولك : = وأنت تقلّل الشىءَ أُخبرت عنه = « معدومٌ » تشبيهًا . وكذلك إذا جعلت المعدوم موجودًا كقولك مثلاً للمال يذهب ويفنَى ويُثمر صاحبُه ذكرًا جميلًا وثناءً حسنًا : « إنه باقٍ لك موجود » . لم يكن ذلك تشبيهًا ، بل إنكارًا لقول من نفى عنه الوجود ، حتى كأنك تقول : « عينهُ باقية كما كانت ، وإنما استَبْدَل بصورة صورةً فصار جمالًا ، بعد ما كان مالًا ، ومكارمَ ، بعد أن كان دراهم » .

وإذا ثبت هذا فى نفس الوُجود والعدم ، ثبت فى كل ما كان على طريق تنزيل الصفة الموجودة كأنها غير موجودة ، نحو ما ذكرت من جعل الموتِ عبارةً عن الجهل ، فلم يكن ذلك تشبيهًا ، لأنه إذا كان لا يُراد بجعل الجاهل ميّتًا إلا نَفْى الحياة عنه مبالغةً ، ونفىُ العلم والتمييز والإحساس الذى لا يكون إلا مع الحياة ، كان محصوله أنك لم تعتدَّ بحياته ، وتركُ الاعتداد بالصفة لا يكون تشبيهًا ، إنما هو نفىٌ لها وإنكارٌ لقول من أثبتها .

= فالجواب : إن الأمر كما ذكرتَ ، ولكنّى تتبّعتُ فيما وضعتُه ظاهرَ الحال ، ونظرتُ إلى قولهم : « موجود كالمعدوم » ، و« شئٌ كلا شىء » ، و« وجود شبيه بالعدم » ، فإن أبيتَ أن تعمل على هذا الظاهر لم أُضايِق فيه ، إلا أن من حَقّك أن تعلم أنه لا غِنَى بك عن حفظ الترتيب الذى رتّبتُه فى إعطاء المعقول اسم معقول آخر = أعنى لابدّ من أن تعلم أنه يجىء على طريقين : أحدهما : تنزيل الوجود منزلة العدم ، كما مضى من أنّ جعل الموت عبارةً عن الجهل ، وإيقاعُ اسمه عليه يرجع إلى تنزيل حياته الموجودة كأنها معدومة ، = والثانى : أن لايكون هذا المعنى ، ولكن على أنّ لأحد المعنيين شَبَهًا من الآخر ، نحو أن السؤال يُشبه ، فى كراهته وصُعوبته على نفس الحُرّ ، الموتَ .[1]

* * *

٨١ — واعلم أنى ذكرت لك فى تمثيل هذه الأصول الواضحَ الظاهرَ القريبَ المتناوَلِ الكائنَ من قَبيل المتعارَف فى كل لسان ، وما تجد اعترافًا به وموافقةً عليه من كل إنسان ، أو ما يشابه هذا الحدَّ ويشاكله ، ويداخل هذا الضَّربَ ويشاركه ، ولم أذكر ما يدقُّ ويغمُض ، ويلطُف ويَغْرُب ، وما هو من الأسرار التى أثارتْها الصنعة ، وغاصت عليها فكرة الأفراد من ذوى البراعة فى الشِّعر ، لأن القصد إذا كان تمهيد الأساس ، ووضع قواعد القياس ، كان الأوْلى أن يُعْمَدَ إلى ما هو أظهر وأجلى من الأمثلة ، لتكون الحجةُ بها عامّة لا يصرف وجهها بحال ، والشهادةُ تامةً لا تجد من السامعين غير قبول وإقبال ، حتى إذا تمّهدَت القواعد ، وأُحكِمت العُرَى والمَعَاقد ، أُخِذ حينئذ فى تتبُّع ما اخترعته

---

(١) السياق : « يشبه ... الموتَ » .

القرائح ، وعُمِد إلى حل المشكلات عن ثِقَةٍ بأنْ هُيِّئت المفاتح . هذا وفى الاستعارة بعدُ من جهة القوانين والأُصول ، شغلٌ للفكر ، ومذهب للقول ، وخفايَا ولطائفُ تُبْرَز من حُجُبِها بالرِّفْق والتدريج والتلطُّف والتأنِّى .

* * *

ولكنى أظنُّ أنَّ الصوابَ أن أنقُلَ الكلام إلى القول على التشبيه والتمثيل وحقيقتهما والمرادِ منهما ، خصوصًا فى كلامِ من يتكلم على الشعر ، ونتعرَّف أهما متساويان فى المعنى ، أو مختلفان ، أم جنسهما واحدٌ ، إلا أنَّ أحدَهما أخصُّ من الآخر ؟ وأنا أضع لك جملة من القول تَبِين بها هذه الأمور .

* * *

التشبيه والتمثيل [١]

التشبيه وأقسامه

التشبيه على ضربين

٨٢ — اعلم أن الشيئين إذا شُبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين :

أحدهما : أن يكون من جهة أمرٍ بيّنٍ لا يحتاج إلى تأوّل .

والآخر : أن يكون الشبه محصّلًا بضرب من التأوّل .

* * *

تشبيهُ الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل

٨٣ — فمثال الأوّل : تشبيهُ الشيء بالشيء من جهة الصُّورة والشكل ، نحوَ أن يشبَّه الشيء إذا استدار بالكرة في وجه ، وبالحلقة في وجه آخر = وكالتشبيه من جهة اللّون ، كتشبيه الخدود بالورد ، والشَعر بالليل ، والوجه بالنهار ، وتشبيهِ سِقْط النار بعين الديك ، وما جرى في هذا الطريق = أو جمع الصُّورة واللون معًا ، كَتشبيه الثُريَّا بعنقود الكَرْم المنوَّر ، [٢] والنرجس بمَدَاهن دُرٍّ حشوُهن عقيق [٣] = وكذلك التشبيه من جهة الهيئة نحو : أنه مستوٍ منتصبٌ مديدٌ ، كتشبيه قامة الرَّجل بالرمح ، والقَدِّ اللطيف بالغصن = ويدخل في الهيئةِ حالُ الحركات في أجسامها ، كتشبيه الذاهب على الاستقامة بالسَّهم السديد ، ومَنْ تأخذه الأريحيّةُ فَيهتزُّ بالغصن تحت البارح ، [٤] ونحو ذلك = وكذلك

---

(١) هذا العنوان من نسخة مطبوعة رشيد رضا .

(٢) انظر ما سيأتي رقم : ٨٨ .

(٣) انظر ما سيأتي رقم : ٨٨ .

(٤) في مطبوعة ريتر « تحركه ريح » ، وأثبت ما في إحدى نسخ ريتر ، ومطبوعة رشيد رضا ، وهو يشير إلى قول أبي الشَغْب العَبْسي في صفة ولده رباط .

وتأْخُذه عندَ المكارِم هِزَّةٌ كما اهْتَزّ تحت البارح الغُصْنُ الرَّطْبُ =

كل تشبيهٍ جَمَعَ بين شيئين فيما يدخل تحت الحواسّ ، نحو تشبيهك صوتَ بعض الأشياء بصوت غيره ، كتشبيه أَطيطِ الرحل بأصوات الفراريج ، [١] كما قال : [من البسيط]

كأنّ أصواتَ ، من إيغالهنّ بنا ، أَواخرِ المَيْسِ إنقاضُ الفَرَارِيجِ [٢]

تقدير البيت : « كأن أصوات أواخر الميسِ أصواتَ الفراريج من إيغالهن بنا » ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : « من إيغالهن » = وكتشبيه صَرِيف أنياب البعير بصياح البوازى ، [٣] كما قال : [من الطويل]

كأنَّ عَلَى أنيابها كُلَّ سُحْرَةٍ صِياحَ البَوازِى مِن صَرِيفِ اللَّوَائِكِ [٤]

وأشباه ذلك من الأصوات المشبهة له = وكتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعَسَل والسُكَّر = وتشبيهِ اللّيِّن الناعم بالخزّ ، والخشن بالمِسْح ، [٥] أو رائحةِ بعض الرياحين برائحة الكافور = أو رائحة بعضها ببعضٍ كما لا يخفَى . وهكذا التشبيه من جهة الغريزة والطباع ، كتشبيه الرجل بالأسد فى الشجاعة ، وبالذئبِ فى النُكْر . والأخلاقُ كلُّها تدخلُ فى الغريزة نحو السَّخاء والكرَم واللؤم ،

= و« البارح » الريح الحارة (انظر الكامل ١ : ٢٤٥ ، طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

(١) « أطيط الرحل » صوت الرحْل الجديد من ثِقَل ما يحمل .

(٢) هو لذى الرمة فى ديوانه . و« المَيْس » ، شجر تعمل منه الرحال ، ويعنى الرحالَ نفسها . و« أنقضت الدجاجة إنقاضًا » ، صوتت ، وصوتها هو « النقيض » .

(٣) « الصريف » صوت ناب البعير أو الناقة إذا حَرَقه ، أى صكَّ أحد نابيه بالآخر فصار له صوت . وصريف ناب الناقة يدلّ على كلالِها . وصَريف نابِ البعير على غُلْمته وشهوته الضِّراب ... و« البوازى » جمع « بازٍ » ، وهو ضربٌ من الصقور يصادُ به .

(٤) هو لذى الرمة فى ديوانه . و« السُّحرة » و« السَّحَر » من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر . و« اللوائك » جمع « لائك » و« لائكة » ، وهو أهون المضع ، أو مضع الشيء الصلب تديره فى فمك . يعنى النوق وقد كلت وتعبت وصكّت أنيابها ، فيسمَعُ لها صريفٌ .

(٥) « المِسْحُ » ، الكساء من الشَّعر الخشنُ .

وكذلك تشبيه الرجل بالرجل فى الشدة والقوة وما يتصل بهما .

فالشبه فى هذا كله بَيِّنٌ لا يجرى فيه التأوُّل ، ولا يُفتقر إليه فى تحصيله . وأىُّ تأوُّل يجرى فى مشابهة الخدّ للورد فى الحمرة ، وأنت تراها ههنا كما تراها هناك ؟ وكذلك تعلم الشَّجاعة فى الأسد كما تعلمها فى الرجل .

* * *

التشبيه الحاصل بضرب من التأوُّل

٨٤ — ومثالُ الثانى : وهو الشبه الذى يَحْصُل بضرب من التأوُّل ، كقولك : « هذه حُجّةٌ كالشمس فى الظهور » ، وقد شبّهتَ الحجةَ بالشمس من جهة ظهورها ، كما شبَّهتَ فيما مَضَى الشيءَ بالشيء من جهة ما أردت من لون أو صورة أو غيرهما . إلا أنك تعلَم أن هذا التشبيه لا يتمّ لكَ إلا بتأوُّل ، وذلك أن تقول : حقيقة ظُهور الشمس وغيرِها من الأجسام أَنْ لا يكون دونها حجابٌ ونحوُه ، مما يحول بين العين وبين رؤيتها ، ولذلك يظهر الشيءُ لك إذا لم يكن بينك وبينه حجابٌ ، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب .[1]

ثم تقول : إن الشُبهة نظير الحجاب فيما يُدرَك بالعقول ، لأنها تمنع القلب رؤيةَ ما هى شُبهة فيه ، كما يمنع الحجاب العين أن ترى ما هو من ورائه . ولذلك تُوصف الشُبهة بأنها اعترضتْ دون الذى يروم القلبُ إدراكه ، ويَصْرِف فكرَه للوصول إليه من صحّةِ حكمٍ أو فساده . فإذا ارتفعت الشبهة وحصل العلمُ بمعنى الكلام الذى هو الحجّة على صحّة ما ادُّعى من الحكم قيل : « هذا ظاهرٌ كالشمس » ، أى ليس ههنا مانعٌ عن العلم به ، ولا للتوقُّف والشكّ فيه مَسَاغٌ ، وأنَّ المنكرَ له إمَّا مدخولٌ فى عقله ، أو جاحدٌ مُباهتٌ ، ومُسرف فى

(١) فى الأصول : « ولذلك يظهر الشيء لك ، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب ، أو لم يكن بينك وبينه ذلك الحجاب » ، وهو كلام غير مستقيم ، فأصلحته كما ترى .

العناد ، كما أن الشمس الطالعة لا يَشُكُّ فيها ذو بصر ، ولا ينكرها إلا مَن لا عذر له فى إنكاره . فقد آحتجتَ فى تحصيل الشبه الذى أثبتَّه بين الحجّة والشمس إلى مثل هذا التأوّل كما ترى .

* * *

تفاوت طريقة التأويل

٨٥ — ثم إنّ ما طريقُه التأوُّل يتفاوت تفاوتًا شديدًا ، فمنه ما يقربُ مأخذُه ويسهُل الوصول إليه ، ويُعْطى المَقادةَ طوعًا ، حتى إنه يكاد يداخل الضرب الأول الذى ليس من التأوُّل فى شىء ، وهو ما ذكرته لك = ومنه ما يُحتاج فيه إلى قدر من التأمّل ، ومنه ما يدِقّ ويغمُض حتى يُحتاج فى استخراجه إلى فضل رويّةٍ ولُطْفِ فكرةٍ .

* * *

التشبيه القريب المأخذ

٨٦ — فمما يُشبه الذى بدأتُ به فى قُرب المأخذ وسهولة المأتى ، قولهم فى صفة الكلام : « ألفاظه كالماء فى السلاسة » ، و « كالنسيم فى الرِّقة » ، و « كالعسل فى الحلاوة » ، يريدون أن اللفظ لا يستغلق ولا يشتبه معناه ولا يصعُب الوُقوف عليه ، وليس هو بغريب وَحْشىّ يُستكرَه ، لكونه غيرَ مألوف ، أو ليس فى حروفه تكريرٌ وتنافرٌ يُكَدُّ اللسانُ من أجلهما ، فصارت لذلك كالماء الذى يسوغُ فى الحلق ، والنسيم الذى يسرى فى البدن ، ويتخلَّل المسالك اللطيفةَ منه ، ويُهدى إلى القلب رَوْحًا ، ويُوجد فى الصدر آنشراحًا ، ويُفيد النفس نَشاطًا ، وكالعسل الذى يَلَذُّ طعمه ، وتَهِشُّ النفس له ، ويميل الطبع إليه ، ويُحَبُّ ورودُه عليه . فهذا كله تأوّلٌ ، ورَدُّ شىء إلى شىء بضربٍ من التلطف ، وهو أدخل قليلًا فى حقيقة التأول ، وأقوى حالًا فى الحاجة إليه ، من تشبيه الحجّة بالشمس .

* * *

التشبيه البعيد المأخذ

٨٧ – وأما ما تقوى فيه الحاجة إلى التأوُّل حتى لا يُعرَف المقصود من التشبيه فيه ببديهة السماع ، فنحو قول كَعْبٍ الأشقرىّ ، وقد أوفده المهلَّب على الحجّاج ، فوصف له بنيه وذكر مكانهم من الفضل والبأس ، فسأله فى آخر القصّة قال : « فكيف كان بنو المهلب فيهم ؟ قال : كانوا حُماة السَّرْح نهارًا ، فإذا أُلْيِلُوا ففرسان البَيَات . قال : فأيُّهم كان أنجد ؟ قال : كانوا كالحَلْقَة المفرغة لا يُدرَى أين طَرَفاها » . [١]

فهذا كما ترى ظاهرُ الأمر فى فَقْره إلى فضل الرِّفق به والنظر . ألا ترى أنه لا يَفهمه حقَّ فَهْمه إلا من له ذِهن ونَظَرٌ يرتفع به عن طبقة العامّة ؟ وليس كذلك تشبيه الحجّة بالشمس ، فإنه كالمشترَكِ البيِّن الاشتراك ، حتى يستوى فى معرفته اللبيبُ اليقِظُ والمضعوفُ المغفَّل ، وهكذا تشبيه الألفاظ بما ذكرت ، قد تجده فى كلام العامى .

فأمَّا ما كان مذهبُه فى اللُّطف مذهبَ قوله : « هم كالحلقة » ، فلا تراه إلا فى الآداب والحِكَم المأثورة عن الفضلاء وذوى العقول الكاملة .

° ° °

(١) قصة كعب بن مَعْدان الأشقرى والحجاج ، فى كتاب الكامل للمبرد ٣ : ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

الفرق بين التشبيه والتمثيل (١)

التشبيه عام والتمثيل أخصُّ منه

٨٨ — وإذ قد عرفتَ الفَرْق بين الضَّربين ، فاعلم أن التشبيه عامٌّ ، والتمثيل أخصّ منه ، فكل تَمثيلٍ تشبيهٌ ، وليس كلّ تشبيهٍ تمثيلًا ، فأنت تقول فى قول قيس بن الخطيم : [من الطويل]

وقد لَاحَ فى الصُّبح الثريَّا لمن رَأَى كَعُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ حِين نَوَّرا (٢)

= « إنه تشبيه حسن » ، ولا تقول : « هو تمثيل » . وكذلك تقول : « ابنُ المعتز حَسَنُ التشبيهات بديعُها » ، لأنك تعنى تشبيهه المبصَرات بعضَها ببعض ، وكلّ ما لا يوجد الشبه فيه من طريق التأوّل ، كقوله : [من الطويل]

كأنَّ عُيونَ النَّرْجِسِ الغضِّ حَوْلها مَدَاهِنُ دُرٍّ حَشْوُهنَّ عقيقُ (٣)

وقوله : [من الكامل]

وأَرَى الثُّريَّا فى السَّماء كأنَّها قَدَمٌ تَبَدَّت من ثِيَابِ حِدَادِ (٤)

وقوله : [من مجزوء الخفيف](٥)

وتــــرومُ الثُّريـــــا فى الغُرُوب مَرَامـا (٥)
كانكبـــاب طِمِـــرٍّ كَادَ يُلقى اللِّجَامَا

(١) هذا العنوان من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

(٢) ليس لقيس بن الخطيم ، إنما هو لأبى قيس بن الأسلت ، انظر الأغانى ١٧ : ١٣٠ ، و« المُلَّاحية » ، ضربٌ من العنب الأبيض فى حبه طول ، كأنه الذى يسمونه فى مصر « بزّ العنزة » ، أى ثديها .

(٣) هو لابن المعتز فى ديوانه . و« المداهن » جمع « مُدْهُن » بضم الميم وضم الهاء . وهو وعاء يحفظ فيه الدُّهن .

(٤) هو لابن المعتز فى ديوانه أيضًا .

(٥) كتب ريتر : [من الخفيف] ، وهو خطأ .

وقوله : [من المنسرح] (١)

قد انْقَضَتْ دَوْلَةُ الصيام وَقَد بَشَّرَ سُقْم الهِلَالِ بالعِيدِ (٢)
يتلو الثريا كفاغرٍ شَرِهٍ يفتح فاه لأكلِ عنقودِ

وقوله : [من السريع]

لَمَّا تَعَرَّى أُفُقُ الضِّياءِ مثلَ ٱبتسام الشَّفَة اللَّمْياءِ (٣)
وشَمِطَتْ ذوائبُ الظَّلْماءِ قُدْنا لِعين الوَحْش والظِّباءِ
دَاهِيَةً مَحذُورَةَ اللِّقاءِ وَيَعْرِفُ الزَّجْر من الدُّعاءِ
بأُذُنٍ ساقطةِ الأَرجاءِ كوَرْدةِ السَّوْسَنة الشَّهباءِ
ذَا بُرْثُنٍ كمِثْقَبِ الحذَّاءِ ومُقْلةٍ قليلةِ الأَقْذاءِ
صافيةٍ كقطرةٍ من ماءِ

وما كان من هذا الجنس = ولا تُريد نحو قوله : [من الكامل]

اصبر على مَضَضِ الحسو دِ فإنَّ صَبْرَك قاتِلُهْ (٤)
فالنَّارُ تأكلُ نَفْسَها إن لَم تَجِدْ ما تأكُلُهْ

---

(١) كتب ريتر : [من البسيط] وهو خطأ ، ووزنه :

مستفعلن مفعُلات مفتعلن مستفعلن مفعلاتُ مفعولن

وقد ذكره التبريزى فى كتاب الكافى ، فى باب المنسرح ، وذكره الدمامينى فى الغامزة ، وقال التبريزى : و« وقد استعملوا ضربًا آخر لم يذكرهُ الخليل ، ووزنه مفعولن ... » وقال الدمامينى : « قال ابن برّى : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن اتساقه وعذوبة مَسَاقه ، حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن الرومى :

لو كنت يوم الوداع شاهدنا وهنَّ يُطْفين لوعَةَ الوجدِ

(٢) هو فى ديوان ابن المعتز .
(٣) هو فى ديوانه أيضًا ، وقد اختصر الشيخُ من سياق الشعر فراجعهُ .
(٤) هو فى ديوانه أيضًا .

= وذلك أن إحسانه فى النوع الأول أكثر ، وهو به أشهر .

التشبيه والتمثيل

وكل ما لايصحّ أن يسمَّى « تمثيلًا » فلفظ « المثل » لا يُستعمل فيه أيضًا ، فلا يقال : « ابن المعتز حسن الأمثال » ، تريد به نحو الأبيات التى قدّمتُها ، وإنما يقال : « صالح بن عبد القدُّوس كثير الأمثال فى شعره » ، يراد نحو قوله : [من السريع]

وإنَّ مَن أدَّبْتَهُ فى الصِّبا   كالعُوْدِ يُسقَى الماءَ فى غَرْسِهِ [1]

حتَّى تراهُ مُورِقًا ناضرًا   بَعْد الذى أبصرتَ مِن يُبْسِهِ

= وما أشبهه ، مما الشبه فيه من قبيل ما يجرى فيه التأوّل ، ولكن إن قلت فى قول ابن المعتز :

فالنار تأكُلُ نَفْسها   إن لم تجد ما تأكُلُهْ

= إنه « تمثيل » ، فمثل الذى قلتُ ينبغى أن يُقال ، لأن تشبيه الحسود إذا صُبِر عليه وسُكِتَ عنه ، وتُرِك غيظُه يتردّد فيه = [2] بالنار التى لا تُمَدُّ بالحطب حتى يأكُل بعضها بعضًا ، مما حاجتُه إلى التأوُّل ظاهرة بيّنة .

فقد تبيّن بهذه الجُملة وجهُ الفرق بين « التشبيه » و « التمثيل » . وفى تتبّع ما أجملتُ من أمرهما ، وسلوكِ طريقِ التحقيق فيهما ، ضربٌ من القول ينشَط له من يأنَسُ بالحقائق .

* * *

---

(١) من أبيات ذكرها ابن المعتز فى طبقات الشعراء : ٩٠ ، وبعدها :

والشيخُ لا يَتْرُكُ أخلاقَهُ   حتى يُوارى فى ثَرَى رَمْسِهِ

إذا ارْعَوَى عادَ إلى جَهْله   كذى الضَّنا عاد إلى نُكْسِهِ

(٢) السياق : « لأن تشبيه الحسود ... بالنار .. »

فصل

التشبيه وانقسامه إلى قسمين

٨٩ — اعلم أن الذى أوجب أن يكون فى التشبيه هذا الانقسام ، أنّ الاشتراك فى الصفة يقع مرّةً فى نفسها وحقيقة جنسها ، ومرةً فى حُكْمٍ لها ومقتضًى . فالخدُّ يشارك الورد فى الحمرة نفسها وتجدها فى الموضعين بحقيقتها = واللفظ يشارك العسل فى الحلاوة ، لا من حيث جنسه ، بل من جهة حكمٍ وأمرٍ يقتضيه ، وهو ما يجده الذائق فى نفسه من اللذّة ، والحالة التى تحصل فى النفس إذا صادفت بحاسّة الذّوق ما يميل إليه الطبع ويَقَعُ منه بالموافقة ، فلمّا كان كذلك ، احتيج لا محالة = إذا شُبّه اللّفظ بالعسل فى الحلاوة = أن يبيَّن أنَّ هذا التشبيه ليس من جهة الحلاوة نفسها وجنسها ، ولكن من مقتضًى لها ، وصفةٍ تتجدّد فى النفس بسببها ، وأنَّ القصد أن يُخبَر بأنَّ السامع يجد عندَ وقوع هذا اللفظ فى سمعه حالةً فى نفسه ، شبيهةً بالحالة التى يجدها الذائق للحلاوة من العسل ، حتى لو تمثّلت الحالتان للعيون ، لكانتا تُرَيان على صورة واحدة ، ولَوُجدتا من التناسب على حدّ الحمرة من الخدّ ، والحمرة من الورد .

° ° °

معنى « التأويل »

٩٠ — وليس ههنا عبارة أخصّ بهذا البيان من « التأوّل » ، لأن حقيقة قولنا : « تأوّلتُ الشيء » ، أنك تطلّبت ما يؤُول إليه من الحقيقة ، أو الموضعَ الذى يؤول إليه من العقل ، لأن « أوَّلتُ وتأوَّلتُ » فَعَّلتُ وتَفَعّلتُ من « آل الأمر إلى كذا يؤُول » ، إذا انتهى إليه ، و « المآل » ، المرجع = وليس قولُ من جعل « أوَّلتُ و تأوَّلتُ » من « أوّل » بشيء ، لأن ما فاؤه وعينه من موضع واحد « ككوكب » و « دَدَن » لا يُصرَّف منه فعلٌ ، و « أوّل » « أفعلُ » بدلالة قولنا :

« أوّلُ منه » ، كقولنا : « أسبق منه وأقدم » . فالواو الأُولى فاءٌ والثانية عينٌ . وليس هذا موضع الكلام فى ذلك فيستقصَى .

* * *

الضرب الأول من التشبيه

٩١ – وأما الضربُ الأول ، فإذا كان المُثْبَت من الشَبَه فى الفرع من جنس المُثْبَت فى الأصل ، كان أصلًا بنفسه ، وكان ظاهرُ أمره وباطنُه واحدًا ، وكان حاصل جمعك بين الورد والخدّ ، أنك وجدت فى هذا وذاك حمرةً ، والجنس لا تتغير حقيقته بأن يوجد فى شيئين ، وإنما يُتصوَّر فيه التفاوت بالكثرة والقلّة والضعف والقوة ، نحوَ أن حمرة هذا الشيء أكثر وأشدّ من حمرة ذاك .

وإذا تقرَّرتْ هذه الجملة ، حصل من العلم بها أن التشبيه الحقيقى الأصلى هو الضرب الأول ، وأن هذا الضرب فرع له ومرتَّب عليه .

ويزيد ذلك بيانًا : أنّ مَدار التشبيه على أنه يقتضى ضربًا من الاشتراك ، ومعلوم أن الاشتراكَ فى نفس الصفة ، أسبقُ فى التصوُّر من الاشتراك فى مقتضَى الصفة = كما أن الصفة نفسها مقدَّمة فى الوهم على مقتضاها ، فالحلاوة أوّلًا ، ثم إنها تقتضى اللذّةَ فى نفس الذائق لها .

وإذا تأملنا متصرَّفَ تركيبه ، وجدناه يقتضى أن يكون الشيئان من الاتفاق والاشتراك فى الوصف ، بحيث يجوز أن يُتوهَّم أن أحدَهما الآخرُ . وهكذا تراه فى العرف والمعقول ، فإنّ العقلاء يؤكّدون أبدًا أمر المشابهة بأن يقولوا : « لا يمكنك أن تفرق بينهما » ، ولو رأيت هذا بعد أنْ رأيت ذاك لم تعلم أنك رأيتَ شيئًا غير الأوّل ، حتى تستدلّ بأمر خارج عن الصُّورة . ومعلومٌ أن هذه القضية إنما توجد على الإطلاق والوجودِ الحقيقىّ فى الضرب الأوّل = وأمّا الضربُ الثانى ، فإنما يجيء فيه على سبيل التقدير والتنزيل ، فأما أن

لا تجد فصلًا بين ما يقتضيه العَسل فى نفس الذائق ، وما يحصل باللفظ المرضىّ والكلامِ المقبول فى نفس السامع ، فما لا يمكن ادّعاؤه إلّا على نوع من المُقاربة أو المجازفة ، فأمّا على التحقيق والقطع فَلَا .

فالمشابهاتُ المتأوَّلةُ التى ينتزعها العقل من الشىء للشىء ، لا تكون فى حدّ المشابهات الأصلية الظاهرة ، بل الشبه العقلى كأنَّ الشىء به يكون شبيهًا بالمشبّه .[1]

***

(١) فى مطبوعة ريتر : « مشبّها بالمشبه » ، والأجود وما فى نسخة رشيد رضا .

فصل

الشبه العقلى ينزع من عدة أمور

٩٢ - ثم إن هذا الشبه العقلى ربما انتُزِع من شىء واحد ، كما مضى من انتزاع الشَّبه للفظ من حلاوة العسل = وربما انتزع من عِدّة أمورٍ يُجْمعُ بعضها إلى بعض ، ثم يُستخرَج من مجموعها الشَّبَهُ ، فيكون سبيلهُ سبيلَ الشيئين يُمزَج أحدهما بالآخر ، حتى تحدُث صورة غير ما كان لهما فى حال الإفراد ، لا سبيل الشيئين يُجمَع بينهما وتُحفَظ صورتهما .

٩٣ - ومثالُ ذلك قوله عز وجل : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) [سورة الجمعة : ٥] ، الشبهُ منتزع من أحوال الحمار ، وهو أنه يحمل الأسفار التى هى أوعية العلوم ومستودَعُ ثَمَر العقول ، ثم لا يُحسّ بما فيها ولا يشعر بمضمونها ، ولا يفرِّق بينها وبين سائر الأحمال التى ليست من العلم فى شىء ، ولا من الدِّلالة عليه بسبيل ، فليس له مما يحمل حظٌّ سوى أنه يثقل عليه ، ويكُدُّ جنبيه = فهو كما ترى مُقْتضَى أمورٍ مجموعةٍ ، ونتيجةٌ لأشياءَ أُلِفت وقُرِن بعضها إلى بعض .

= بيانُ ذلك : أنه احتيج إلى أن يراعَى من الحمار فعلٌ مخصوص ، وهو الحمل ، وأن يكون المحمول شيئًا مخصوصًا ، وهو الأسفار التى فيها أماراتٌ تدلّ على العلوم ، وأن يُثلَّثَ ذلك بجهل الحمار ما فيها ، حتى يحصل الشبه المقصود . ثم إنه لا يحصُل من كل واحدٍ من هذه الأمور على الانفراد ، ولا يُتصوَّر أن يقال إنه تشبيه بعد تشبيه ، من غير أن يقف الأول على الثَّانى ، ويدخل الثانى فى الأول ، لأن الشَّبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار ، ثم لا يتعلق أيضًا بحَمْل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار ، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترن به جَهْل

الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره = فما لم تجعله كالخيط الممدود ، ولم يُمزَج حتى يكون القياسُ قياسَ أشياءَ يُبالَغ فى مِزاجها حتى تتحد وتخرُجَ عن أن تُعرَفَ صُورةُ كلٍّ واحد منها على الانفراد ، بل تبطُل صُوَرها المفردةُ التى كانت قبل المِزاج ، وتحدُث صورةٌ خاصةٌ غير اللواتى عهدتَ ، وتحصُل مَذاقةٌ لو فرضتَ حصولها لَك فى تلك الأشياء من غير امتزاج ، فرضتَ ما لا يكون = [1] لم يتمَّ المقصود ، ولم تحصل النتيجة المطلوبةُ ، وهى الذمُّ بالشقاء فى شيء يتعلق به غرضٌ جليلٌ وفائدةٌ شريفةٌ ، مع حِرمان ذلك الغرض وعدمِ الوصول إلى تلك الفائدة ، واستصحابِ ما يتضمن المنافع العظيمةَ والنعم الخطيرةَ ، من غير أن يكون ذلك الاستصحاب سببًا إلى نَيْل شيء من تلك المنافع والنِّعم .

* * *

التشبيه المعقود على أمرين

٩٤ — ومثال ما يجيء فيه التشبيه معقودًا على أمرين إلا أنهما لا يتشابكان هذا التشابك قولُهم : « هو يَصْفُو ويكدر » و « يَمُرُّ ويحلو » و « يشُجُّ ويأْسُو » ، [2] و « يُسرِجُ ويُلجم » ، لأنك وإن كنت أردت أن تجمع له الصِّفتين ، فليست إحداهما ممتزجة بالأخرى ، لأنك لو قلت : « هو يصفو » ، ولم تتعرض لذكر « الكدر » = أو قلت : « يحلو » ، ولم يسبق ذكر « يَمُرُّ » ، وجدت المعنى فى تشبيهك له بالماء فى الصَّفاء وبالعسل فى الحلاوة بحاله وعلى حقيقته .

---

(١) السياق : « فما لم تجعله كالخيط الممدود ... لم يتمَّ المقصود » ، وما بينهما عطف جمل على جُمل .

(٢) « شجّ يشجّ شجًّا » ، جرح ، أو أحدث شجّة فى الرأس أو الوجه . و « أسا الجرح يأسُوه » ، عالجه وداواه .

وليس كذلك الأمر في الآية ، لأنك لو قلت : « كالحِمار يَحْمِل أسفارًا » ، ولم تعتبر أن يكون جهل الحمار مقرونًا بحمله ، وأن يكون متعدِّيًا إلى ما تعدَّى إليه الحمل ، لم يتحصل لك المغزى منه .

وكذلك لو قلت : « هُمْ كالحمار في أنه يجهل الأسفار » ، ولم تشرط أن يكون حمله الأسفارَ مقرونًا بجهله لها = لكان كذلك . وكذلك لو ذكرت الحمل والجهل مطلقين ، ولم تجعل لهما المفعول المخصوص الذى هو الأسفار ، فقلتَ : « هو كالحمار في أنه يحمل ويجهل » ، وقعتَ من التشبيه المقصود في الآية بأبعد البُعد . والنكتةُ أن التشبيه بالحمل للأسفار ، إنما كان بِشَرْط أن يقترن به الجهل = ولم يكن الوصف بالصَّفاء والتشبيه بالماء فيه بشرط أن يقترن به الكدر ، ولذلك لو قلتَ : « يصفو ولا يكدر » لم تُزد في صميم التشبيه وحقيقته شيئًا ، وإنما استدمتَ الصِّفة كقولك : « يصفو أبدًا وعلى كلِّ حال » .

* * *

فصل

٩٥ – آعلم أن الشَّبه إذا انتُزع من الوصف لم يَخْلُ من وجهين :

أحدهما : أن يكون لأمرٍ يرجع إلى نفسه .

والآخر : أن يكون لأمرٍ لا يرجع إلى نفسه .

التشبيه الأوّل لأمر يرجع إلى نفسه

فالأوّل : ما مضى في نحو تشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة ، وذلك أنّ وجه التشبيه هناك = أنّ كل واحد منهما يوجب في النفس لَذَّة وحالة محمودةً ، ويصادف منها قبولًا . وهذا حُكْمٌ واجب للحلاوة من حيث هي حلاوة ، أو للعسل من حيث هو عسل .

التشبيه الثاني لأمر لا يرجع إلى نفسه

وأما الثاني : وهو ما يُنتزع منه الشبه لأمرٍ لا يرجع إلى نفسه ، فمثاله أن يتعدّى الفعلُ إلى شيءٍ مخصوص يكون له من أجله حُكمٌ خاصٌّ ، نحوَ كونه واقعًا في موقعه وعلى الصواب ، أو واقعًا غير موقعه ، كقولهم : « هو كالقابض على الماء » و « الراقم في الماء » ، [1] فالشبهُ ههنا منتزع مِمّا بين القَبْض والماء ، وليس بمنتزع من القبض نَفْسه ، وذلك أن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها ، فإذا كان الشيءُ مما لا يتماسك ، ففعلك القبضَ في اليد لغوٌ = وكذلك القصد في « الرَّقْم » أن يبقى أثرٌ في الشيء ، وإذا فعلتَه فيما لا يقبله ، كان فعلُك كلا فعلٍ = وكذلك قولهم : « يضرب في حديد باردٍ » و « ينفخ في غَيْرِ فَحَمٍ » .

٩٦ – وإذا ثبت هذا ، فكل شَبَهٍ كان هذا سبيلهُ ، فإنك لا تجد بين

---

(١) « الرَّقْمُ » ، هو الخط أوالكتابة .

المعنى المذكور وبين المشبَّه إذا افردته ، ملابسةً البتة . ألا تراك تَضْرِب الرَّقْم في الماء والقَبْضَ عليه ، لأمور لا شَبَه بينهما وبينها البتة ، من حيث هُما رَقْمٌ وقبضٌ ؟

وإذ قد عرفتَ هذا فالحمل في الآية من هذا القبيل أيضًا ، لأنه تضمّن الشَّبه من اليهود ، لا لأمرٍ يرجع إلى حقيقة الحمل ، بل لأمرين آخرين : أحدُهما تعدّيه إلى الأسفار ، والآخر اقتران الجهل للأسفار به . وإذا كان الأمر كذلك ، كان قَطْعُك الحملَ عن هذين الأمرين في البُعد من الغرض ، كقَطْعك القَبْض والرَّقْم عن الماء ، في استحالة أن يُعقَل منهما ما يُعقَل بعد تعدّيهما إلى الماء بوجه من الوجوه ، فاعرفه .

٩٧ — فإن قلت : ففي اليهود شبهٌ من الحمل ، من حيث هو حملٌ على حالٍ . وذلك أن الحافظ للشيءِ بقلبه ، يُشبه الحاملَ للشيءِ على ظهره ، وعلى ذلك يقال : « حَمَلةُ الحديث » و « حَمَلةُ العلم » كما جاء في الأثر : « يحمِلُ هذا العلمَ من كُلّ خَلَفٍ عُدولُه » ، [1] و « رُبَّ حامِل فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه » . [2]

= فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك ، فإنّ هذا الشبه لم يُقصَد ههنا ،

---

(١) تمام الحديث : « ينفُون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، وهو حديث تكلموا فيه ، وضعفه بعضهم ، وصححه أحمد بن حنبل . انظر الإصابة ، القسم الرابع ترجمة : « إبرهيم بن عبد الرحمن العذرى » ، وانظر كتاب الخطيب البغدادى : « شرف أصحاب الحديث » ، وانظر أيضًا الجامع الكبير للسيوطى .

(٢) الحديث : « نَضَّر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلّغه غيرَه ، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقهُ منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » ، وهو من حديث زيد بن ثابت ، رواه أبو داود في سننه في كتاب العلم ، « باب فضل نشر العلم » ، ورواه الترمذى في كتاب العلم ، « باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع » ، وقال : « حديث زيد بن ثابت حديث حسن » .

وإنما قُصد ما يوجبه تعدِّى الحمل إلى الأسفار ، مع اقتران الجهل بها به ، وهو العناء بلا منفعة . يُبيِّن ذلك : أنك قد تقول للرجل يحمل فى كُمّه أبدًا دفاتر علمٍ ، وهو بليد لا يفهم ، أو كسلان لا يتعلم : « إن كان يحمل كُتُب العلم فالحمار أيضًا قد يحمل » ، تريد أن تُبطل دعواه أن له فى حمله فائدة ، وأن تسوِّىَ بينه وبين الحمار فى فقد الفائدة مما يحمل . فالحمل ههنا نفسه موجود فى المشبَّه بالحمار ، ثم التشبيه لا ينصرف إليه من حيث هو حملٌ ، وإنما ينصرف إلى ما ذكرت لك من عدم الجدوى والفائدة . وإنما يُتصوَّر أن يكون الشَّبه راجعًا إلى الحمل من حيث هو حمل ، حيث يوصف الرجل مثلًا بكثرة الحفظ للوظائف ، أو جَهْد النفس فى الأشغال المتراكمة ، وذلك خارجٌ عن الغرض مما نحن فيه .

* * *

٩٨ — ومن هذا الباب قولهم : « أخذ القوسَ باريها » ، وذلك أن المعنى على وقوع الأخذِ فى موقعه ووجوده من أهله ، فلستَ تُشبّهه من حيث الأخذُ نفسُه وجنسه ، ولكن من حيث الحكمُ الحاصلُ له بوقوعه من بارى القوس على القوس .

٩٩ — وكذلك قولهم : « ما زال يَفْتِل منه فى الذِّرْوةِ والغارب » [١] الشبه مأخوذٌ ما بين الفتل وما تعدَّى إليه من الذِّروة والغارب ، [١] ولو أفردته لم تجد شبهًا بينه وبين ما يُضرَب هذا الكلام مثلًا له ، لأنه يُضرَب فى الفِعْل أو

(٢) « ذِرْوة البعير » ، أعلى سنامه ، و« الغاربُ » ، أعلى مقدم السنام . وذلك أن الرجل إذا أراد أن يؤنِّس البعير الصعب فينقاد له ، جعل يُمِرُّ يدهُ عليه ويمسحُ غاربه ، ويفتِلُ وبره ، حتى يستأنس له ويضع فيه الزمام .

القول يُصرَف به الإنسانُ عن الامتناع إلى الإجابة ، وعن الإباء عليك فى مُرادك ، إلى موافقتك والمصير إلى ما تريد منه . وهذا لا يُوجَد فى الفتل من حيث هو فتلٌ ، وإنما يوجد فى الفتل إذا وقع فى الشَّعر من ذروة البعير وغاربه .

هذا التشبه حكمه واحدٌ فى حالات

١٠٠ - وآعلم أن هذا الشبه حُكْمُهُ واحدٌ ، سواءٌ أخذته ما بين الفعل والمفعول الصريح ، أو ما يجرى مجرى المفعول .

فالمفعول كالقوس فى قولك : « أخذ القوسَ باريها » .

وما يجرى مجرى المفعول ، الجارُّ مع المجرور ، كقولك : « الرَّقم فى الماء » و « هو كمن يخطّ فى الماء » .

وكذلك الحال ، كقولهم : « كالحادِى وليسَ له بَعيرٌ » ، فقولك : « وليس له بعير » ، جملة من الحال ، وقد آحتاج الشبه إليها ، لأنه مأخوذ ما بين المعنى الذى هو « الحدو » ، وبين هذه الحال ، كما كان مأخوذًا بين الرقم والماء ، وما بين الفتل والذروة والغارب .

وقد تجد بك حاجةً إلى مفعولٍ وإلى الجارّ مع المجرور كقولك : « وهل يُجمَع السيفَان فى غِمد » ، [1] و « أنت كمن يجمع السيفين فى غِمد » ، ألا ترى أن الجمع فيه لا يُغنى بتعدّيه إلى السيفين ، حتى يُشترط كونه جمعًا لهما فى الغمد ؟ فمجموع ذلك كله يُحصِّل الغرَضَ .

وهكذا نحو قول العامّة : « هو كثير الجَوْرِ على إلْفه » ، وقولهم : « كَمُبْتَغِى

---

(١) مأخوذ من شعر أبى ذؤيب ، يقوله لصاحبته أمّ عمرو ، لما راودت ابن عمه خالدًا ، ثم أرسلت إليه تترضاه :

تُريدينَ كيما تجمعينى و خالدًا وهل يُجْمَع السَّيفَان وَيْحك ، فى غِمْدِ ؟

الصَّيدَ فى عِرِّيسَةِ الأسدِ » ،[(١)]

= لأن « الصيدَ » مفعول و « فى عِرِّيسةِ » جارٌّ مع المجرور .

***

١٠١ — فإذا ثبت هذا ، ظهر منهُ أنه لابدَّ لك فى هذا الضرب من الشَّبَه من جملة صريحة أو حكم الجملة . فالجملة الصريحة قولك : « أَخذَ القوسَ باريها » ، وحكم الجملة أن تقول : « هذا منك كالرَّقم فى الماء » و « القبضِ على الماء » ، فتأتى بالمصدر أو تقول : « كالراقم فى الماء » ، و « كالقابض على الماء » ، فتأتى باسم الفاعل . وذاك أنّ المصدر واسمَ الفاعل ليسَا بجُملتين صريحًا ، ولكن حكم الجملة قائم فيهما ، وهو أنك أعملتهما عَمَل الفعل . ألا ترى أنك عدَّيتهما على حسب ما تَعدَّى الفعل ؟ وخصائص هذا النوع من « التمثيل » أكثر من أن تضبط ، وقد وقفتك على الطريقة .

فهذا أحد الوجوه التى يكون الشَّبه العقلى بها حاصلًا لك من جملة من الكلام ، وأظنّه من أقوى الأسباب والعِلَل فيه .

التمثيل يحدث من جملة الكلام

١٠٢ — وعلى الجملة ، فينبغى أن تعلم أن المَثَل الحقيقى ، والتشبيه الذى هو الأَوْلَى بأن يسمَّى « تمثيلًا » لبُعده عن التشبيه الظاهر الصريح ، ما تجِدُه لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر ، حتى إنّ التشبيه كلما كان أوغل فى كونه عقليًّا محضًا ، كانت الحاجة إلى الجملة أكثر .

---

(١) مثل : وهو من شعر الطرمّاح ، يقوله حين هجا الفرزدق طيئًا وتوعّدهم :

يَا طيِّيءَ السهلِ والأجبالِ مُوعِدُكُم كمبتغى الصَّيد فى عِرّيَسةِ الأَسَدِ

و « عرّيسة الأسد » ، شجر ملتف يأوى إليه .

ألا ترى إلى نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [سورة يونس: ٢٤] = كيف كثُرت الجُمل فيه؟ حتى إنكَ تَرَى في هذه الآية عَشْرَ جمل إذا فُصِّلت. وهي وإن كان قد دخل بعضُها في بَعْض حتى كأنها جملةٌ واحدة، فإن ذلك لا يمنعُ من أن تكون صُور الجمل معنا حاصلةً تشير إليها واحدةً واحدة. ثم إنّ الشبَه مُنْتزَع من مجموعها، من غير أن يمكن فَصْلُ بعضها عن بعض، وإفرادُ شطر من شطر، حتى إنكَ لو حذفت منها جملةً واحدةً من أيّ موضع كان، أخلَّ ذلك بالمغزَى من التشبيه.

ولا ينبغي أن تعدَّ الجُمل في هذا النحو بِعَدِّ التشبيهات التي يُضَمّ بعضها إلى بعض، والأغراض الكثيرة التي كل واحدٍ منها منفردٌ بنفسه،[1] بل بعدّ جُمَلٍ تُنْسَق ثانيةٌ منها على أوَّلةٍ، وثالثةٌ على ثانية. وهكذا. فإنّ ما كان من هذا الجنس لم تترتّب فيه الجمل ترتيبًا مخصوصًا حتى يجب أن تكون هذه سابقةً وتلك تاليةً والثالثة بعدهما. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد كالأسَد بأسًا، والبحرِ جُودًا، والسيفِ مضاءً، والبدرِ بَهاءً»، لم يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نِظامًا مخصوصًا؟ بل لو بدأتَ بالبدر وتشبيهه به في الحسن، وأخّرتَ تشبيهه بالأسد في الشجاعة، كان المعنى بحاله، وقولُه: [من السريع]

النَّشْرُ مِسْكٌ والوجوهُ دنا نيرُ وأطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ[2]

---

(١) في المطبوعتين: «والأعراض»، بالعين المهملة، وهو خطأ.

(٢) هو للمرقّش الأكبر في المفضليات، وقوله: «وأطراف الأكف»، هي رواية أبي عمرو الشيباني. والرواية: «وأطراف البَنَان»، وهذه أجود. و«النشْر» الرائحة الطيبة. و«العَنَم»، شيء أحمر ينبتُ في شجر السمر، كأنه أطراف الأصابع.

إنما يجبُ حِفْظُ هذا الترتيب فيها لأجل الشِّعر ، فأمّا أن تكون هذه الجمل متداخلةً كتداخل الجمل فى الآية ، وواجبًا فيها أن يكون لها نَسقٌ مخصوص كالنسق فى الأشياء إذا رُتِّبت ترتيبًا مخصوصًا كان لمجموعها صُورةٌ خاصّةٌ مقرَّرة ،[1] فلا .

التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل

١٠٣ — وقد يجيءُ الشيء من هذا القَبِيل يُتوهَّم فيه أن إحدى الجملتين أو الجمل تنفرد وتُستعمَل بنفسها تشبيهًا وتمثيلًا ، ثم لا يكون كذلك عند حُسن التأمل ، مثال ذلك قوله : [من الطويل]

كما أَبرقَتْ قومًا عِطَاشًا غمامةٌ فلما رَجَوها أَقْشعَتْ وتَجَلَّتِ[2]

هذا مَثَلٌ فى أن يظهر للمضطرّ إلى الشىء ، الشديد الحاجةِ إليه ، أمارةُ وجوده ، ثم يفوته ويبقى لذلك بحسرة وزيادة تَرَح .

وقد يمكن أن يقال : « إن قولك : « أبرقت قوما عطاشًا غمامة » ، تشبيهٌ

---

(١) فى مطبوعة ريتر : « مفردة » ، ولا معنى لها هنا ، والصواب ما فى إحدى المخطوطات عندهُ ، وما فى إحدى نسخ رشيد رضا .

(٢) هذا البيت ينسبُ لكثيِّر عزة فى سبعة أبيات أُخر ، وانظر تخريج قصيدة كثيِّر فى طبعة ديوانه لإحسان عباس ، ولكن ليس فى رواية منتهى الطلب ، ولا فى رواية القالى فى الأمالى . وفى مطبوعة ريتر : « فلما رجوها » كما أثبتها ، وفى مطبوعة رشيد رضا « فلما رأوها » ، وهى روايةٌ سيئة . وأما هذا المعنى فى شعر كثيِّر ، فهو :

وإنّى وتَهْيامى بعَزَّةَ بعدمَا تخلَّيت مِمَّا بَيْنَنَا وتَخلَّتِ

لكا لمُرْتَجِى ظِلَّ الغَمَامة كُلَّما تبَوَّأ منها للمَقِيل اضمَحلَّتِ

كأنّى وإياها سَحَابَةُ مُمْحِلٍ رَجَاها ، فلمّا جاوَزَتْه استهَلَّتِ

وقال ريتر فى تعليقه : « قبله :

لقد أطمعتنى بالوصَالِ تبَسّمًا فلما سألنا أعْرضت وتَولت

قائله مجهول ، نهاية الأدب ١ : ٧٨ » . وليس هذا من نَمَط كثير .

مستقلٌّ بنفسه ، لا حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفادة المقصود الذي هو ظهور أمرٍ مُطمِع لمن هُو شديد الحاجة ، [١] إلّا أنه وإن كان كذلك ، فإن حقَّنا أن ننظر في مغزَى المتكلم في تشبيهه . ونحن نعلم أن المغزى أن يصلَ ابتداءً مُطمِعًا بانتهاءٍ مُؤْيِس ، وذلك يقتضى وُقوفَ الجملة الأُوَّلة على ما بعدها من تمام البيت .

وِوِزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان ، ولكنا نقول : إنّ حكمَهما حكمُ جملةٍ واحدة ، من حيث دخل في الكلام معنًى يربط إحداهما بالأخرى ، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفردِ في امتناع أن تحصل به الفائدة . فلو قلتَ : « إن تأتني » وسكتَّ ، لم تفدْ كما لا تفيد إذا قلتَ : « زيد » وسكتَّ ، فلم تذكر اسمًا آخرَ ولا فعلًا ، ولا كان منويًّا في النفس معلومًا من دليل الحال . ثم إن الأمرَ ، وإن كان كذلك ، فقد يجوز أن تُخرج الكلام عن الجزاء فتقول : « تأتيني » ، فتعود الجملة على الإفادة ، لإغنائك لها عن أن ترتبط بأخرى ، وإزالتك المعنى الذى أوجب فَقْرَها إلى صاحبة لها ، إلا أن الغرض الأوّل يبطُل والمعنى يتبدَّل ، فكذلك الاقتصار على الجملة التي هي : « أَبرقت قومًا عطاشًا غمامةٌ » ، يخرج عن غَرَض الشاعر .

١٠٤ — فإن قلتَ : فهذا يَلْزَمُك في قولك : « هو يصفو ويكدر » . وذلك أن الاقتصار على أحد الأمرين يُبطل غرضَ القائل ، وقَصْدَه أن يصف الرجل بأنه يجمع الصفتين ، وأن الصفاء لا يدوم . (ردّ اعتراض)

= فالجواب : أن بين الموضعين فرقًا ، وإن كان يغمُض قليلًا ، وهو أن

---

(١) السياق : « وقد يمكن أن يقال ... إلاّ أنه وإن كان كذلك ، ... » .

الغرض فى البيت أن يُثبت ابتداءً مطمعًا مُؤْنِسًا أدَّى إلى انتهاء مؤيس مُوحِش ، وكونُ الشيء ابتداءً لآخرَ هو له انتهاءٌ ، معنًى زائد على الجمع بين الأمرين ، والوصفِ بأن كلَّ واحدٍ منهما يوجد فى المقصود . وليس لك فى قولك : « يصفو ويكدر » ، أكثرُ من الجمع بين الوصفين . ونظيرُ هذا أن تقول : « هو كالصَّفو بعد الكدر » ، فى حصول معنًى يَجِبُ معه رَبْطُ أحد الوصفين بالآخر فى الذكر ويتعيَّنُ به الغَرض ، [1] حتى لو قلت : « يكدُر ثم يصفو » ، فجئت بثُمَّ التى توجب الثانى مرتَّبًا على الأوَّل ، وأنّ أحدهما مبتدأ والآخر بعده ، صرتَ بالجملة إلى حدّ ما نحن عليه من الارتباط ، ووجوبِ أن يتعلَّق الحكم بمجموعهما ، ويُوجَد الشَبه إن شَبَّهتَ ما بينهما ، على التشابُك والتداخُل ، دون التبايُن والتزايُل .

ومن الواضح فى كون الشَّبَه معلَّقًا بمجموع الجملتين ، حتى لا يقع فى الوَهْم تَميُّز إحداهما على الأخرى قولهُ : « بلغنى أنك تُقدّم رِجلًا وتؤخّر أخرى ، فإذا أتاك كتابى هذا فاعتمدْ على أيّهما شئت والسَّلام » ، [2] وذلك أن المقصود من هذا الكلام : الترَدُّدُ بين الأمرين ، وترجيحُ الرأى فيهما ، ولا يُتصوَّر التردُّد والترجيح فى الشىء الواحد ، فلو جَهَدت وَهْمَك أن تتصوّر لقولك : « تقدّم رجلًا » معنًى وفائدةً ما لم تقل : « وتؤخّر أخرى » ، أو تَنْوِهِ فى قلبك ، كلَّفت نفسَك [3] / شطَطًا .

٣٩

* * *

(١) فى مطبوعة ريتر : « يوجب ربط » ، وأثبتُّ ما فى مطبوعة رشيد رضا ، وفى إحدى مخطوطات ريتر .

(٢) خبر هذه المقالة فى البيان والتبيين ١ : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وهو فى دلائل الإعجاز ٤٤٠ رقم : ٥١٩ .

(٣) إلى هنا انتهت الكراسة المفقود فى المخطوطة ، والتى أشرتُ إليها فى رقم : ٥٧ ص : ٥٩ .

« المماثلة » عند أبي أحمد العسكري

١٠٥ — وذكر أبو أحمد العسكري أن هذا النحوَ من الكلام يُسمّى : « المماثلة » ، وهذه التسمية تُوهم أنه شيءٌ غيرُ المراد « بالمَثل » و « التمثيل » ، وليس الأمر كذلك ، كيف وأنت تقول : « مَثَلُك مَثَل مَنْ يقدّم رجلًا ويؤخّر أخرى » ؟ ووزانُ هذا أنك تقول : « زيدٌ الأسدُ » ، فيكون تشبيهًا على الحقيقة وإن كنت لم تُصرّح بحرف التشبيه = ومثله أنك تقول : « أنت ترقم في الماء » ، و « تضرب في حديد بارد » ، و « تنفخ في غير فَحَم » ، فلا تذكر ما يدُل صريحًا على أنك تشبّه ، ولكنك تعلم أن المعنى على قولك : « أنت كمن يرقم في الماء ، وكمن يَضربُ في حديدٍ بارد ، وكمن ينفخ في غير فَحَم » ، وما أشبه ذلك مما تجيء فيه بمشبَّهٍ به ظاهرٍ تقعَ هذه الأفعال في صلة آسمه أو صفته .

المثل يضرب بجمل يتقدمها مذكور مشبه به

١٠٦ — وآعلم أن « المَثَل » قد يُضرَب بجُمَلٍ لابدَّ فيها من أن يتقدّمها مذكورٌ يكون مشبَّهًا به ، ولا يمكن حذفُ المشبَّه به والاقتصار على ذكر المشبَّه ، ونقلُ الكلام إليه حتى كأنه صاحبُ الجملة ، إلا أنه مشبَّهٌ بمن صفته وحكمه مضمون تلك الجملة .

بيان هذا ، أن قول النبي ﷺ : « النَّاسُ كإبلٍ مِئة لا تكادُ تجدُ فيها راحلةً » ، (١) لابدّ فيه من المحافظة على ذكر المشبَّه به الذي هو « الإبل » ، فلو قلت : « الناس لا تجد فيهم راحلة » أو « لا تجد في الناس راحلة » ، كان ظاهرَ التعسُّف .

وههنا ما هو أشدُّ اقتضاءً للمحافظة على ذكر ما تُعلَّق الجملة به وتُسنَد

(١) هذا من حديث ابن عمر ، رواه البخاري في كتاب الرقاق ، « باب رفع الأمانة » ، (الفتح ١١ : ٢٨٦) ، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، « باب قوله ﷺ الناس كإبل مئة » ، ورواه الترمذي في كتاب الأدب ، « الأمثال عن رسول الله ﷺ » .

إليه ، وذلك مثل قوله عز وجل : (إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ) [سورة يونس : ٢٤] ، لو أردت أن تحذف « الماء » الذى هو المشبَّه به ، وتنقل الكلام إلى المشبَّه الذى هو « الحياة » ، أردتَ ما لا تَحْصُل منه على كلام يُعقَل ، لأن الأفعال المذكورة المحدَّث بها عن الماء ، لا يصحّ إجراؤها على الحياة . فاحفظ هذا / الأصل فإنك تحتاج إليه ، وخصوصًا فى الاستعارة ، على ما يجيء القول فيه إن شاء الله تعالى .

٤٠

الجملة إذا جاءت بعد المشبه به

١٠٧ — والجملة إذا جاءت بعد المشبَّه به ، لم تخلُ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون المشبَّه به معبَّرًا عنه بلفظ موصولٍ ، وتكون الجملة صلة ، كقولك : « أنت الذى من شأنه كَيْتَ وكيت » ، كقوله تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) [سورة البقرة : ١٧] .

والثانى : أن يكون المشبَّه به نكرةً تقع الجملة صفةً له ، كقولنا : « أنت كرجل من أمره كذا وكذا » ، وقول النبى ﷺ : « النَّاسُ كإبلٍ مِئةٍ لا تجد فيها رَاحلة » ، وأشباه ذلك .

والثالثُ : أن تجيء الجملة مبتدأةً ، وذلك إذا كان المشبَّه به معرفةً ، ولم يكن هناك « الذى » ، كقوله تعالى : (كَمَثَلِ العَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا) [سورة العنكبوت : ٤١] .

***

فصـل

فضيلة التمثيل إذا جاء فى أعقاب المعانى

١٠٨ – وٱعلم أنّ مما اتفق العقلاءُ عليه ، أن « التمثيل » إذا جاءَ فى أعقابِ المعانى ، أو بَرَزَتْ هى بٱختصارٍ فى مَعرِضه ، (١) ونُقلت عن صُوَرِها الأصلية إلى صورته ، كساها أُبَّهةً ، وكَسَبها مَنْقَبةً ، ورفع من أقدارها ، وشَبَّ من نارها ، وضاعف قُواها فى تحريك النُّفوس لها ، ودعا القُلوب إليها ، واستثار لها من أقاصى الأفئدة صبابةً وكَلَفًا ، وقَسَر الطِّباعَ على أن تُعطيها محبّةً وشَغَفًا .

فإن كان مدحًا ، كان أبْهَى وأفخم ، وأنبلَ فى النفوس وأعظم ، وأَهزَّ للعِطْف ، وأَسْرَع للإلف ، وأَجلَب للفَرَح ، وأَغلب على المُمْتَدَح ، وأَوجب شفاعةً للمادح ، وأقضى له بغُرِّ المواهب والمنائح ، وأَسْيَر على الألسن وأذكَر ، وأولى بأن تَعْلَقه القلوب وأجدر .

= وإن كان ذمًّا ، كان مسُّهُ أَوجعَ ، ومِيسَمُه ألذع ، ووقعُه أشدّ ، وحدُّه أحَدّ .

= وإن كان حِجاجًا ، كان بُرهانه أنور ، / وسلطانه أقهر ، وبَيَانه أبْهر . ٤١

= وإن كان افتخارًا ، كان شَأْوُه أَمدّ ، وشرَفه أَجَدّ ، ولسانه أَلَدّ .

= وإن كان اعتذارًا ، كان إلى القَبُول أَقرب ، وللقلوب أَخْلَب ، وللسَّخائم أَسلّ ، ولغَرْب الغضَب أفلّ ، وفى عُقَد العُقود أَنْفث ، وعلى حُسن الرجوع أبْعث .

---

(١) فى مطبوعة ريتر : « أو أبرزت ... » ، والجيد ما فى إحدى مخطوطاته ، وفى مطبوعة رشيد رضا .

= وإن كان وعظًا ، كان أشْفى للصدر ، وأدعى إلى الفكر ، وأبلغ فى التنبيه والزَّجر ، وأجدر بأن يُجلِّىَ الغَيَاية ، ويُبصِّر الغاية ، ويُبرِئ العليل ، ويَشْفِى الغليل .

وهكذا الحُكم إذا استقريتَ فنُونَ القول وضروبَهُ ، وتتبّعت أبوابَهُ وشُعوبَه .

* * *

مثال على التمثيل إذا جاء فى أعقاب المعانى

١٠٩ — وإن أردت أن تعرف ذلك = وإن كان تقِلّ الحاجة فيه إلى التعريف ، ويُستغنَى فى الوقوف عليه عن التوقيف = فانظر إلى نحو قول البحترى :

دانٍ على أيدِى العُفاةِ ، وشَاسِعٌ عن كل نِدٍّ فى النَّدَى وضَرِيبِ [١]

كالبدرِ أفرط فى العلوِّ وضَوْءُه للعُصْبة السَّارِينَ جِدُّ قريبِ

وفكِّر فى حالك وحالِ المعنى معك ، وأنت فى البيت الأول لم تَنْتَهِ إلى الثانى ولم تتدبّر نُصرته إيَّاه ، وتمثيله له فيما يُملى على الإنسان عيناه ، ويؤدِّى إليه ناظراه ، ثم قِسْهُما على الحال وقد وقفتَ عليه ، وتأمّلتَ طَرَفَيْه ، فإنك تعلم بُعْد ما بين حالتيك ، وشدَّةَ تَفَاوُتِهما فى تمكُّن المعنى لديك ، وتحبُّبِه إليك ، ونُبْلِه فى نفسك ، وتوفيرِه لأُنسِك ، وتحكُم لى بالصدقِ فيما قلتُ ، والحقِّ فيما ادَّعيتُ .

١١٠ — وكذلك فتعهَّدِ الفرقَ بين أن تقول : « فلان يكُدُّ نفسه فى قراءَةِ الكتبِ ولا يفهمُ منها شيئًا » وتسكت ، وبين أن تتلو الآية ، [٢] وتُنشد نحو

---

(١) هو فى ديوانه . و« الشاسع » ، البعيد المكان . و« الضريب » النظير .

(٢) يعنى قوله تعالى فى [سورة الجمعة : ٥] : (مَثَلُ الذين حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثم لم يَحْمِلُوها كمَثَلِ الحمار يَحْمِلُ أسْفَارًا) ، وقد مضى الكلام فى الآية فى رقم : ٩٣ .

قول الشاعر : [من الطويل]

زَوامِلُ للأَشْعارِ لا عِلْمَ عندهُمْ   بِجَيِّدها إلّا كَعِلْمِ الأَباعِرِ
لَعَمْرُك ما يَدْرِى البَعيرُ إذا غَدَا   بأَوْسَاقِهِ أو راحَ ، مَا فِى الغَرَائِرِ [1]

٤٢ / = والفصلَ بين أن تقول : [2] « أرى قومًا لهم بَهاء ومَنظر ، وليس هناك مَخْبَرٌ ، بل فى الأخلاق دِقّة ، وفى الكرم ضَعفٌ وقلّة » = وتقطعَ الكلامَ ، وبين أن تُتبعه نحوَ قول الحكيم : « أما البيتُ فحسنٌ ، وأما السَّاكن فردىءٌ » ، وقولَ ابن لَنكك : [من المنسرح]

فى شَجَرِ السَّرْوِ منهمْ مَثَلٌ   لَهُ رُواءٌ ومَا لَهُ ثَمَرُ [3]

= وقولَ ابن الرُّومى : [من الخفيف]

فغَدا كالخِلَافِ يُورِقُ للعَيْـ   ـنِ ويَأْبَى الإِثْمارَ كُلَّ الإباءِ [4]

---

(١) هو لمروان بن أبى حفصة ، وقد مضى فى دلائل الإعجاز : ٢٥٤ ، رقم : ٢٩٥ . و« الزوامل » جمع « زاملة » ، وهو البعير يحملُ عليه الرجل زاده ومتاعه . و« الأوساق » جمع « وَسْق » هو الحِمْل . و« الغرائر » جمع « غِرارة » ، وهو الجُوَالق .

(٢) « والفصلَ » معطوف على قوله قبل : « فتعهّد الفرقَ ... » .

(٣) هو أحد ثلاثة أبيات ذكرها الثعالبى فى يتيمة الدهر ٢ : ٣٢٣ قال :

لا تَخْدَعَنْكَ اللُّحَى ولا الصُّوَرُ   تسعةُ أعْشارِ مَنْ تَرَى بَقَرُ
تراهُمُ كالسحابِ منتشرًا   وليس فيه لطالبٍ مَطَرُ
فى شجر السَّرو ...

و« السَّرْوُ » ، شجر ، قالوا : هو معروف ، ولكنى لم أجد صفته .

(٤) هو فى ديوانه ، و« الخلاف » ، شجر الصفصاف ، وهو شجر عظامٌ وأصنافُه كثيرة ، وكُلّها خوّار ضعيف ، وقبله :

بذَلَ الوعْدَ للأخلّاء سَمْحًا   وأبَى بعدَ ذاكَ بذْلَ العَطاءِ

= وقولَ الآخر : [من الطويل]

فَإنْ طُرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانظُرْ فرُبَّما أَمَرَّ مَذَاقُ العُودِ والعُودُ أَخضَرُ [١]

وأنظر إلى المعنى فى الحالة الثانية كيف يُورق شَجرهُ ويُثمر ، ويفترُّ ثغرُه ويبسِم ، وكيف تَشْتار الأَرْىَ من مذاقته ، كما ترى الحسن فى شارته .

وأَنشِدْ قولَ ابن لنكك : [من البسيط]

إذا أخو الحُسنِ أَضْحى فِعْلُهُ سَمِجًا رأيتَ صُورَتَهُ من أَقْبح الصُّوَرِ [٢]

= وتبيَّن المعنى وأعرف مقداره ، ثم أنشِد البيت بعده :

وهَبْكَ كالشَّمْسِ فى حُسنٍ ، ألم تَرَنا نَفِرُّ منها إذا مَالَتْ إلى الضَّرَرِ ؟

= وأنظر كيف يزيد شرفه عندك ؟

= وهكذا فتأمَّلْ بيت أبى تمام : [من الكامل]

وإذا أَرادَ اللهُ نَشْرَ فَضيلــةٍ طُوِيَتْ أتاحَ لها لِسانَ حَسُودِ [٣]

= مقطوعًا عن البيت الذى يليه ، والتَّمثيل الذى يؤدّيه ، وأستقصِ فى تعرُّف قيمته ، على وضوح معناه وحُسن بِزّته ، ثم أَتبِعه إياه :

لَوْلَا آشْتِعَالُ النَّارِ فيما جاوَرَتْ مَا كانَ يُعرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

وأنظر هل نَشَر المعنى تمام حُلّته ، وأظهر المكنون من حُسنه وزينته ،

---

(١) هو فى دلائل الإعجاز : ٥٥٥ ، رقم : ٦٤٩ ، و « طُرَّة الجارية » ، أن يُقْطع لها فى مقدّم ناصيتها كالعلم ، أو كالطرة تحت التاج ، تتجمل بذلك .

(٢) البيت والذى بعده فى يتيمة الدهر ٢ : ٢٣٠ .

(٣) البيت والذى يليه فى ديوانه . و « العرف » ، الرائحة الطيبة .

وعَطَّرك بعَرْف عوده ، وأراك النضرة فى عوده ، وطلع عليك من مطلع سُعوده ، واستكمل فَضْلَه فى النفس ونُبْلَه ، واستحقّ التقديم / كُلّه ، إلا بالبيت الأخير ، وما فيه من التمثيل والتصوير ؟ ٤٣

= وكذلك فَرْوٌ فى بيت المتنبى : [من الوافر]

وَمَن يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريضٍ يَجِدْ مُرًّا به الماءَ الزُّلالَا [1]

= لو كان سلك بالمعنى الظاهر من العبارة كقولك : « إن الجاهل الفاسد الطبع يتصوّر المعنى بغير صورته ، ويُخَيَّل إليه فى الصواب أنه خطأ » ، هل كنت تجد هذه الرَوعة ، وهل كان يبلغ من وَقْم الجاهل ووَقْذه ، [2] وقمعه ورَدْعه والتهجين له والكشف عن نَقْصه ، ما بَلغ التمثيلُ فى البيت ، وينتهى إلى حيث انتهى ؟

* * *

أمثلة فى التمثيل وأسباب تأثيره

١١١ — وإن أردت اعتبارَ ذلك فى الفنّ الذى هو أكرم وأشرف ، فقابِلْ بين أن تقول : « إن الذى يَعظ ولا يَتَّعظ يُضِرُّ بنفسه من حيث ينفع غيره » ، وتقتصرَ عليه = وبَين أن تذكر المَثَل فيه على ما جاء فى الخبر من أن النبى ﷺ قال : « مَثَلُ الّذى يعلّم الخيرَ ولا يَعْمَل به ، مثلُ السِّراج الذى يضىء للناس ويُحرق نفسه » ، [3] ويروى : « مَثَلُ الفَتيلة تُضىء للناس وتُحرق

---

(١) فى ديوانه .

(٢) « الوَقْمْ » فيه معنى الردّ والإذلال والقهر . و« الوَقْذ » ، فيه معنى الضرب المفضى إلى الضعف والاسترخاء .

(٣) هو فى المعجم الكبير للطبرانى ٢ : ١٨٠ ، من حديث صفوان بن محرز المازنى ، عن جندب بن عبد الله بن سفيان البجلى ، عن رسول الله ﷺ وهو فى مجمع الزوائد ٦ : ٢٣١ . وقال : « رواه =

نفسها » .[1]

= وكذا فوازنْ بينَ قولِكَ للرجلِ وأنت تعِظُه :[2] « إنكَ لا تُجْزَى على السيئة حسنةً ، فلا تَغُرَّ نفسك » وتُمسِكُ = وبين أن تقول فى أثره : « إنكَ لا تجنى من الشَّوكِ العِنَب ، وإنما تحصُدُ ما تزرع » ، وأشباه ذلك .

= وكذا بين أن تقول : « لا تُكلِّم الجاهل بما لا يعرفه » ونحوه ، وبين أن تقول : « لا تنثُر الدُّرَّ قُدَّام الخنازير » أو : « لا تجعلِ الدُّرَّ فى أفواه الكلاب » ، وتُنشد نحو قولِ الشافعى رحمه الله :

* أأنثُر دُرًّا بين سارِحَة الغَنَمْ *[3]

= وكذا بين أن تقول : « الدنيا لا تدوم ولا تبقى » ، وبين أن تقول : « هى ظِلٌّ زائل ، وعاريَّةٌ تُستردُّ ، ووديعة تُسترجَع » ، وتذكر قول النبى ﷺ : « مَنْ فى الدنيا / ضيفٌ وما فى يديه عاريَّة ، والضيفُ مرتحِلٌ ، والعاريَّة مُؤَدَّاة » ،[4] ٤٤

= وتُنشد قولَ لبيد : [من الطويل]

= الطبرانى من طريقين ، فى إحداهما ليث بن أبى سليم وهو مدلس ، وفى الأخرى على بن سليمان الكلبى ولم أعرفه » ، وقال المناوى فى فيض القدير ٥ : ٥١٠ « رواه الطبرانى بإسناد حسن » ، وهو أيضًا فى كتاب الأمثال لأبى الشيخ الأصفهانى : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(١) رواه بهذا اللفظ ، المنذرى فى الترغيب والترهيب وقال : « رواه البزار » ، ورواه الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ : ١٨٤ ، وقال : « رواه الطبرانى فى الكبير ، وفيه محمد بن جابر السحيمى ، وهو ضعيفٌ لسوء حفظه واختلاطه » ، وكذلك نقله فى فيض القدير ٥ : ٥١٠ .

(٢) « وكذا فوازن ... » معطوف على أوّل الكلام : « ...فقابل بين ... » .

(٣) تمام البيت :

* وأنثُر منظومًا لراعية النَّعَمْ *

فى خمسة أبيات رواها السبكى فى طبقات الشافعية ١ : ٢٩٤ .

(٤) لم أقف على هذا الحديث .

وَمَا المَالُ والأَهْلُونَ إلّا وَدِيعَةٌ وَلَابُدَّ يومًا أن تُرَدَّ الوَدَائِعُ [1]

وقول الآخر : [من الرمل]

إنَّما نِعمَةُ قومٍ مُتْعَةٌ وحَياةُ المَرءِ ثَوبٌ مُسْتَعارُ [2]

* * *

أسباب تأثير التمثيل فى النفس

١١٢ – فهذه جملة من القول تُخبر عن صِيَغ « التمثيل » وتُخبر عن حال المعنى معه .

فأما القولُ فى العِلّة والسبب ، لِمَ كانَ للتمثيل هذا التأثير ؟ وبيانِ جهته ومأتاه ، وما الذى أوجبه واقتضاه ، فغيرها .

وإذا بحثنا عن ذلك ، وجدنا له أسبابًا وعِلَلًا ، كلٌّ منها يقتضى أن يَفخُمَ المعنى بالتمثيل ، وينبُلَ ويَشرُفَ ويكمل .

فأوَّلُ ذلك وأظهره ، أنّ أُنْس النفوس موقوفٌ على أن تُخرجها من خفيٍّ إلى جليٍّ ، وتأتيها بصريح بعد مكنيٍّ ، وأن تردَّها فى الشيء تُعلِّمها إياه إلى شيء آخر هى بشأنه أعلم ، وثقتُها به فى المعرفة أحكم = نحو أن تنقُلها عن العقل إلى الإحساس ، وعما يُعلَم بالفكر إلى ما يُعلَم بالاضطرار والطبع ، لأن العلم المستفادَ من طرق الحواسِّ أو المركوز فيها من جهة الطبع وعلى حدِّ الضرورة ، يفضُلُ المستفادَ من جهة النَّظر والفكر فى القوة والاستحكام ، وبلوغ الثقة فيه غاية التمام ، كما قالوا : « ليس الخَبرُ كالمُعاينة » ، [3] و « لا الظنُّ كاليقين » ،

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوان الأفوه الأودىّ ، فى الطرائف الأدبية للراجكوتى .

(٣) هو من حديث ابن عباس ، رواه أحمد فى المسند رقم : ١٨٤٢ (٣ : ٢٥٤) ، مختصراً ، ثم رواه مطولًا رقم : ٢٤٤٧ (٤ : ١٤٧) ، شرحُ أخى السيد أحمد محمد شاكر رحمه الله .

فلهذا يحصل بهذا العِلم هذا الأُنْسُ = أعنى الأُنس من جهة الاستحكام والقوة .
=وضربٌ آخر من الأُنس ، وهو ما يوجبه تقدُّمُ الإِلْف ، كما قيل : [من الكامل]

« مَا الحُبُّ إلّا للحبيب الأوَّلِ » [(١)]

ومعلومٌ أن العلم الأوّل أتى النفسَ أوّلاً من طريق الحواسّ والطباع ، ثم من / جهة النظر والرَّويَّة ، فهو إذَنْ أمسُّ بها رَحِمًا ، وأقوى لديها ذِمَمًا ، وأقدم لها صُحْبة ، وآكدُ عندها حُرمة = وإذْ نقلتَها فى الشيء بمَثَله عن المُدرَك بالعقل المحض وبالفكرة فى القلب ، إلى ما يُدرَك بالحواسّ أو يُعلَم بالطَّبع وعلى حدّ الضرورة ، فأنت كمن يتوسَّل إليها للغريب بالحميم ، وللجديد الصحبة بالحبيب القديم ، فأنت إذَن مع الشاعر وغير الشاعر = إذا وقع المعنى فى نفسك غيرَ ممثَّلٍ ثم مثَّلَه = كمن يُخبر عن شىء من وراء حجاب ، ثم يكشف عنه الحجاب ويقول : « ها هو ذا ، فأبصِر تجده على ما وصفتُ » . ٤٥

٭٭٭

المعانى التى يجيء التمثيل فى عقبها ، الضرب الأول

١١٣ — فإن قلت : إنّ الأُنْس بالمشاهدة بعد الصفة والخبر ، إنما يكون لزوال الرَّيْب والشكّ فى الأكثر ، أفتقول : إن التمثيل إنما أُنِسَ به ، لأنه يصحّح المعنى المذكور والصفةَ السابقة ، ويُثبت أن كونَها جائزٌ ووجودَها صحيحٌ غيرُ مستحيل ، حتى لا يكون تمثيلٌ إلا كذلك ؟

= فالجواب : إن المعانى التى يجيء « التمثيل » فى عَقِبها على ضربين :

---

(١) صدره :

« نَقِّلْ فُؤادَكَ حيث شِئْتَ من الهَوَى »

من أربعة أبيات لأبى تمام فى ديوانه .

الضرب الأول

غريب بديع يمكن أن يخالَف فيه ، ويُدَّعَى امتناعُه واستحالةُ وجوده ، وذلك نحو قوله : [من الوافر]

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم فَإِنَّ المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَزالِ [1]

وذلك أنه أراد أنه فاق الأنام وفاتهم إلى حدٍّ بَطَل معه أن يكون بينه وبينهم مشابهةٌ ومقاربةٌ ، بل صار كأنه أصلٌ بنفسه وجنسٌ برأسه . وهذا أمرٌ غريب ، وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس فى الفضائل الخاصّة به إلى أن يصير كأنه ليس من ذلك الجنس ، وبالمدَّعِي له حاجةٌ إلى أن يصحّح دعواه فى جواز وجوده على الجملة إلى أن يجيء إلى وجوده فى الممدوح . فإذا قال : « فإن المسك بعض دم الغزال » ، / فقد احتجّ لدعواه ، وأبان أن لما ادّعاه أصلًا فى الوجود ، وبرَّأ نفسه من ضَعَة الكذب ، وباعَدها من سَفَه المُقدِم على غير بصيرة ، والمتوسِّع فى الدعوى من غير بيِّنة . وذلك أن المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يُعَدُّ فى جنسه ، إذ لا يوجد فى الدم شيء من أوصافه الشريفة الخاصة بوجه من الوجوه ، لا ما قلّ ولا ما كثُر ، ولا فى المسك شيء من الأوصاف التى كان لها الدم دمًا البتة .

٤٦

الضرب الثانى فى التمثيل الغريب

والضربُ الثانى : أن لا يكون المعنى الممثَّل غريبًا نادرًا يُحتاج فى دعوى كونه على الجملة إلى بيّنة وحُجّة وإثبات . نظير ذلك أن تنفىَ عن فعل من الأفعال التى يفعلها الإنسان الفائدةَ ، وتدَّعِيَ أنه لا يحصل منه على طائل ، ثم تمثّله فى ذلك بالقابض على الماء والرَّاقم فيه . فالذى مثّلتَ ليس بمنكَرٍ مستبعَدٍ ، [2] إذْ لا يُنكَر خطأ الإنسان فى فعله أو ظنّه وأمله وطَلَبه . ألا ترى أن

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .

(٢) فى الأصول : « مستبدع » ، والأجود ما أثبت .

المَغْزَى من قوله : [من الطويل]

فأصبحتُ من لَيْلَى الغداةَ كقَابضٍ على الماءِ خَانَتْهُ فُروجُ الأَصَابعِ [١]

= أنّه قد خاب في ظنّه أنه يتمتّع بها ويَسْعَد بوصلها ، وليس بمنكر ولا عجيب ولا ممتنع في الوجود ، خارجٍ من المعروف المعهود ، أن يخيب ظنُّ الإنسان في أشباه هذا من الأمور ، حتى يُستشهَدَ على إمكانه ، وتُقامَ البيّنة على صدق المدَّعِي لوِجْدَانه .

سبب تأثير التمثيل في ضربيه

١١٤ — وإذا ثبت أن المعاني الممثَّلة تكون على هذين الضربين ، فإن فائدةَ « التمثيل » وسببَ الأُنس في الضرب الأول بَيّنٌ لائح ، لأنه يُفيد فيه الصِّحة وينفي الرَّيْب والشكَّ ، ويُؤْمِن صاحبه من تكذيب المخالِف ، وتهجُّم المنكرِ ، وتَهَكُّم / المعترض ، وموازنتُه بحالة كَشْف الحجاب عن الموصوف المُخبَرِ عنه حتى يُرَى ويُبصَر ، ويُعلَم كونهُ على ما أثبتته الصِّفة عليه = موازنةٌ ظاهرة صحيحة . [٢]

٤٧

وأمّا الضرب الثاني : فإن « التمثيل » وإن كان لا يفيد فيه هذا الضرب من الفائدة ، فهو يفيد أمرًا آخَرَ يجرى مَجراه . وذلك أن الوصفَ كما يحتاج إلى

---

(١) هو ملفق من بيتين ، بيت مجنون ليلى :

فأصبحتُ من ليلى الغداة كناظرٍ مع الصُّبْح في أعقاب نجمٍ مُغرّب

وقول معاذ العقيلي :

أجرتَ فلم تَمْنَعْ ، وكنتُ كقابضٍ على الماءِ خانته فروج الأصابع

انظر ديوان المجنون ، ومعجم الشعراء : ٣٠٥ .

(٢) السياق : « وموازنته بحالة ... مُوازنة ظاهرة .. » .

إقامة الحجة على صحة وجوده في نفسه ، وزيادةِ التثبيتِ والتقرير في ذاته وأصله ، فقد يحتاج إلى بيانِ المقدار فيه ، ووضع قياسٍ من غيره يكشف عن حَدّه ومبلغِه في القوة والضعفِ والزيادةِ والنقصانِ . وإذا أردت أن تعرف ذلك ، فانظر أوّلًا إلى التشبيه الصريح الذى ليس بتمثيل ، كقياس الشيء على الشيء في اللون مثلًا : « كحنَك الغراب » ، تريد أن تُعرِّف مقدار الشدة ، لا أن تُعرِّف نفس السواد على الإطلاق .

وإذا تقرر هذا الأصل ، فإن الأوصاف التى يُرَدُّ السامع فيها بالتمثيل من العقل إلى العيان والحِسّ = وهى فى أنفسها معروفةٌ مشهورة صحيحة لا تحتاج إلى الدّلالة على أنها هل هى ممكنة موجودةٌ أم لا = فإنّها وإن غَنِيَتْ من هذه الجهة عن التمثيل بالمشاهدات والمحسوسات ، فإنها تفتقر إليه من جهة المقدار ، لأن مقاديرَها فى العقل تختلف وتتفاوت . فقد يقال فى الفعل : إنه من حال الفائدة على حدودٍ مختلفة فى المبالغة والتوسط ، فإذا رجعتَ إلى ما تُبصِرُ وتُحَسّ عرفتَ ذلك بحقيقته ، وكما يوزَن بالقسطاس ، فالشاعر لمّا قال :

« كقابض على الماء خانته فروج الأصابع »

= أراك رؤيةً لا تشكُّ معها ولا ترتاب أنه بلغ فى خَيْبة ظنّه وبَوار / سَعْيه إلى أقصى المبالغ ، وانتهى فيه إلى أبعد الغايات ، حتى لم يَحْظَ لا بما قلَّ ولا ما كثر .

٤٨

* * *

١١٥ — فهذا هو الجواب . ونحن بنوعٍ من التسهُّل والتسامح ،[١] نقع على أن الأُنْس الحاصل بانتقالك فى الشيء عن الصفة والخبر إلى العيان ورؤية البصر ، ليس له سببٌ سوى زَوَال الشكّ والرَّيْب .

---

(١) فى المطبوعتين : « التسهيل والتسامح » والأجود ما أثبت .

فأما إذا رجعنا إلى التحقيق : فإنَّا نعلم أن المشاهدة تُؤَثِّر فى النفوس مع العلم بصدق الخبر ، كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام فى قوله : (قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِى) [سورة البقرة : ٢٦٠] ، والشواهد فى ذلك كثيرة ، والأمر فيه ظاهرٌ ، ولولا أن الأمر كذلك ، لما كان لنحو قول أبى تمام : [من الطويل]

وطُولُ مُقَامِ المَرْءِ فى الحَىِّ مُخْلِقٌ ... لِدِيبَاجَتَيْهِ فَٱغْتَرِبْ تتجــدَّدِ [1]

فإنِّى رَأيتُ الشَّمْسَ زِيدَتْ محبَّةً ... إلى النَّاسِ أنْ لَيْسَتْ عليهم بسَرْمَدِ

= معنًى ، وذلك أنَّ هذا التجدُّد لا معنى له ، إذ كانت الرؤية لا تفيد أُنْسًا من حيث هى رؤية ، [2] وكان الأُنس لنَفْيِها الشَّكَّ والرَّيب ، أو لوقوع العلم بأمر زائدٍ لم يُعْلَم من قبل .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأنت إذا قلت للرجل : « أنت مُضيعٌ للحَزْم فى سعيك ، ومخطِئٌ وجهَ الرشاد ، وطالبٌ لما لا تناله » ، إذا كان الطَّلب على هذه الصفة ومن هذه الجهة ، ثم عقَّبْتَهُ بقولك : « وهل يحصل فى كفِّ القابض على الماء شىء مما يقبض عليه ؟ » . فلو تركنا حديثَ تعريف المقدارِ فى الشدة والمبالغة ونَفْيِ الفائدة من أصلها جانبًا ، بقى لنا ما تَقْتضيه الرُّؤية للموصوف على ما وُصف عليه من الحالة المتجدِّدة ، مع العلم بصدق الصفة .

يُبيِّن ذلك ، أنه لو كان الرجل مثلاً على طرفِ نَهَرٍ فى وقتِ مخاطبةِ صاحبه وإخباره له بأنه لا يحصل من سعيه على شىء ، فأدْخل يده فى الماء / ٤٩ وقال : « آنظر هل حَصَل فى كفِّى من الماء شىء ؟ فكذلك أنت فى أمرك » = [3]

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعتين : « وإن كانت الرؤية ... » ، والصواب ما أثبت .

(٣) السياق : « يبيّن ذلك أنه لو كان الرجل مثلًا ... كان لذلك ضربٌ من التأثير ... » .

كان لذلك ضرب من التأثير زائدٌ على القول والنطق بذلك دون الفعل .

ولو أن رجلاً أراد أن يضرب لك مثلاً فى تنافى الشيئين فقال : « هذا وذاك هَلْ يجتمعان ؟ » ، وأشار إلى ماء ونار حاضرَين ، وجدتَ لتمثيله من التأثير ما لا تجده إذا أخبرك بالقول فقال : « هل يجتمع الماءُ والنار ؟ » . وذلك الذى تفعل المشاهدةُ من التحريك للنفس ، والذى يجب بها من تمكُّن المعنى فى القلب إذا كان مستفادهُ من العيان ، ومتصرَّفهُ حيث تتصرَّف العينان = وإلّا فلا حاجة بنا فى معرفة أن الماء والنار لا يجتمعان إلى ما يؤكّده من رجوع إلى مشاهدة واستيثاق تَجْربة .

* * *

التمثيل بالمشاهدة يزيدك أنسًا

١١٦ — ومِمّا يدلُّك على أن « التمثيل » بالمشاهدة يزيدك أنْسًا ، وإن لم يكن بك حاجةٌ إلى تصحيح المعنى ، أو بيان لمقدار المبالغة فيه ، أنك قد تعبِّر عن المعنى بالعبارة التى تؤدِّيه ، وتبالغ وتجتهد حتى لا تدع فى النفوس مَنْزَعًا ، نحو أن تقولَ وأنت تصف اليوم بالطول : « يومٌ كأطول ما يُتوهَّم » و « كأنّه لا آخرَ له » ، وما شاكل ذلك من نحو قوله : [من البسيط]

فى لَيلِ صُولٍ تَنَاهى العَرْضُ والطُّولُ كأنّما ليلُهُ باللَّيلِ مَوْصُولُ (١)

= فلا تجد له من الأُنس ما تجده لقوله : [من الطويل]

« ويَومٍ كَظِلِّ الرُّمح قَصَّر طُولَهُ » (٢)

---

(١) هو لجندج بن جُنْدُج المرى فى شرح الحماسة ٤ : ١٦٠ ، والأمالى ١ : ٩٩ ، والسمط : ٣٠٨ .

(٢) تمامه :

« دَمُ الزِّقِّ عنّا واصطفاقُ المزاهرِ » =

= على أن عبارتك الأولى أشدُّ وأقوى فى المبالغة من هذا ، فظِلّ الرُّمح على كل حال متناهٍ تُدرك العينُ نهايته ، وأنت قد أخبرت عن اليوم بأنه كأنّه لا آخرَ له ، = وكذلك تقول : « يومٌ كأقصر ما يُتصور » و « كأنّه ساعةٌ » و « كَلَمْح البَصَر » و « كَلا ولَا » ، فتجد هذا ، مع كونه تمثيلًا ، لا يُؤْنسك إيناسَ قولهم : « أيامٌ / كأباهيم القَطَا » ، [1] وقول ابن المعتزّ : [من الكامل] ٥٠

بُدِّلتُ من ليل كظِلِّ حصاةٍ لَيلًا كظلِّ الرُّمح غيرَ مُوَاتِ [2]

وقول آخر : [من الوافر]

ظَلِلْنا عند بابِ أبى نُعَيْمٍ بيومٍ مِثْلِ سَالِفةِ الذُّبابِ [3]

= وكذا تقول : « فلانٌ إذا همَّ بالشيء لم يزُل ذاك عن ذكره وقلبه ، وقَصَرَ خواطره على إمضاء عزمه ، ولم يشغَله شىء عنه » ، فتحتاط للمعنى بأبلغ ما يمكن ، ثم لا ترى فى نفسك له هِزَّةً ، ولا تُصادف لما تسمعه أرْيحيّةً ، وإنما تسمَعُ حديثًا سَاذجًا وخبرًا غُفْلًا ، حتى إذا قلت : [من الطويل]

« إذا هَمَّ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنيه عَزْمَهُ » [4]

= وهو لشبرمة بن الطفيل ، فى شرح الحماسة ٣ : ١٣٣ ، وهامش السمط : ٩٣٨ ، ورواه الجاحظ فى الحيوان ٦ : ١٧٩ ليزيد بن الطثرية ، وأبو عبيد البكرى فى السمط : ٩٣٨ .

(١) لأن إبهام القطاة قصير جدًّا ، وهو كثير فى الشعر .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو فى الأزمنة والأمكنة ٢ : ٦٣ غير منسوب ، وفى السمط : ٤٠٣ .

(٤) هو لسعد بن ناشب المازنى ، فى شرح الحماسة ١ : ٣٥ ، وانظر دلائل الإعجاز : ٢٢٠ ، وتمامه :

« ونكَّبَ عن ذِكْرِ العواقبِ جَانِبًا »

= امتلأت نفسك سرورًا وأدركتك طُـرْبَة = [١] كما يقول القاضى أبو الحسن [٢] = لا تملك دفعها عنك . ولَا تَقُلْ إن ذلك لمكان الإيجاز ، فإنه وإن كان يوجب شيئًا منه ، فليس الأَصْلَ له ، بل لأنْ أراك العزمَ واقعًا بين العينين ، وفَتَحَ إلى مكان المعقول من قلبك بَابًا من العين .

* * *

مذهبٌ آخر فى السبب المؤثر فى التشبيه

١١٧ – وههنا ، إذا تأمّلنا ، مذهبٌ آخر فى بيان السبَب المُوجِب لذلك ، هو أَلطَفُ مأخذًا ، وأمكنُ فى التحقيق ، وأولى بأن يُحيط بأطراف الباب . وهو أنَّ لتصوير الشبه من الشيء فى غير جنسه وشكله ، والتقاطِ ذلك له من غير مَحِلّته ، واجتلابه إليه من الشِّقِّ البعيد ، [٣] بابًا آخر من الظَّرف واللُّطْف ، [٤] ومذهبًا من مذاهب الإحسان لا يخفى موضعه من العقل .

وأُحْضِرُ شاهدًا لك على هذا : [٥] أن تنظر إلى تشبيه المشاهدات بعضها ببعض ، فإن التشبيهات = سواءٌ كانت عامّية مشتركَة ، أم خاصّية مقصورةً على قائلٍ دون قائلٍ = تراها لا يقع بها اعتدادٌ ، ولا يكونُ لها موقع من / السامعين ، ولا تهُزُّ ولا تُحرِّك حتى يكون الشبه مقَرَّرًا بين شيئين مختلفين فى الجنس . فتشبيه العين بالنَّرجس ، عامّيٌّ مشترَكٌ معروف فى أجيال الناس ، جارٍ فى جميع

٥١

(١) كأنَّه بضم الطاء وفتحها ، من « طِرب يَطرَبُ طَرَبًا » ، وهو نحو « فَرِح يَفْرحُ فرحًا ، وفُرحةً وفَرْحة » أى مسرةً .

(٢) هو شيخُه القاضى الجرجانى صاحب الوساطة .

(٣) « الشِّقُّ » ، هو الناحية والجانب ، وفى المطبوعتين : « من النَّيق » بالنون والياء ، وهو تصحيف لاشك فيه ، وأثبت ما فى المخطوطة ، لأنه أجود وأصحّ .

(٤) قوله « بابًا » هو اسم « أنّ » فى أول الجملة .

(٥) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « وأحضرُ شاهد » ، والصواب ما فى مطبوعة رشيد رضا .

العادات ، وأنت ترى بُعدَ ما بين العينين وبينه من حيث الجنس = وتشبيهُ الثريّا بما شُبِّهت به من عُنقود الكرم المنوِّر ، واللجام المفضَّض ، والوِشاح المفصَّل ، وأشباهِ ذلك ، خاصٌّ ، والتباين بين المشبَّه والمشبَّه به فى الجنس على ما لا يَخْفَى .

وهكذا إذا استقريت التشبيهات ، وجدتَ التباعُد بين الشيئين كلما كان أشدَّ ، كانت إلى النفوس أعجب ، وكانت النفوسُ لها أطرب ، وكان مكانُها إلى أن تُحدِث الأريحيّة أقرب . وذلك أن موضعَ الاستحسان ، ومكانَ الاستظراف ، والمُثيرَ للدفين من الارتياح ، والمتألِّف للنافر من المَسرة ، والمؤلِّف لأطراف البَهْجة = أنك ترى بها الشيئين مِثْلَين متباينين ، ومؤتلفين مختلفين ، وترى الصورة الواحدة فى السماء والأرض ، وفى خِلقة الإنسان و خِلال الروض ، وهكذا ، طرائفَ تنثالُ عليك إذا فصّلتَ هذه الجملة ، وتتبّعت هذه اللَّمحة .
ولذلك تجد تشبيهَ البَنَفْسَج فى قوله : [من البسيط]

ولازَوَرْدِيّــــةٌ تزهُــــو بزُرقتها بين الرِّياض على حُمْرِ اليواقيت [1]
كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفن بها أوائلُ النار فى أطراف كبريتِ

= أغربَ وأعجبَ وأحقَّ بالوَلُوع وأجدَر من تشبيه النرجس : « بمداهنُ دُرّ حشوهن عقيق » ، [2] لأنه أراك شبهًا لنباتٍ غضٍّ يرِفُّ ، وأوراقٍ رطبةٍ ترى

---

(١) هذان البيتان فيما أرجح ، هما للزاهى أبى القاسم على بن إسمعيل بن خلف البغدادى ، كما نسبهما إليه ابن خلكان فى ترجمته ٣ : ٣٧٢ ، وأرجح أيضًا أنهما إغارة على بيتى ابن المعتز فى ديوانه :

بَنَفْسَجٌ جُمِعت أوراقُه فحكتْ كحلاءَ تشربُ دمعًا يومَ تشتيتِ
كأنه ، وحِقاق القُضْبِ تحملهُ أوائل النار فى أطرافِ كبريت

ولا يصحُّ خلط الشعرين ، فالفرق بينهما ظاهرٌ .

(٢) انظر رقم : ٨٨ .

الماءَ منها يشفُّ ، بلَهب نارٍ فى جسمٍ مُسْتَوْلٍ عليه اليبسُ ،[١] وبَادٍ فيه الكَلَفُ ».[٢]

٥٢ ومَبْنَى الطباعِ وموضوعُ الجِبلَّة ، / على أن الشىء إذا ظهر من مكان لم يُعهَد ظهوره منه ، وخرج من موضع ليس بمعدِنٍ له ، كانت صَبَابةُ النفوسِ به أكثر ، وكان بالشَّغَف منها أجدر . فسواءٌ فى إثارة التعجُّب ، وإخراجك إلى روعة المستغربِ ، وُجودُك الشىءَ من مكانٍ ليس من أمكنته ، ووجودُ شىءٍ لم يُوجَد ولم يُعرَف من أصله فى ذاته وصفته . ولو أنه شبَّه البنفسج ببعض النبات ، أو صادف له شبهًا فى شىء من المتلوّنات ، لم تجد له هذه الغرابة ، ولم ينل من الحسن هذا الحظ .

* * *

التمثيل أخصُّ من التشبيه فى التأثير

١١٨ — وإذا ثبت هذا الأصل ، وهو أنَّ تصويرَ الشَّبهِ بين المختلفين فى الجنس ، مما يحرِّك قُوَى الاستحسان ، ويُثير الكامن من الاستظراف ، فإن « التمثيل » أخصُّ شىء بهذا الشأن ، وأسبقُ جارٍ فى هذا الرِّهان ، وهذا الصَّنيع صناعته التى هو الإمام فيها ، والبادئ لها والهادى إلى كيفيتها ، وأمره فى ذلك أنك إذا قصدت ذكر ظرائفه ، وعَدَّ محاسنه فى هذا المعنى ، والبِدَعِ التى يخترعها بحِذْقِه ، والتأليفاتِ التى يصل إليها برفقه ، آزدحمتْ عليك ، وغمرتْ جانبيك ، فلم تدرِ أيَّها تذكر ، ولا عن أيِّها تعبِّر ، كما قال : [من الرجز]

إذا أتاها طالبٌ يَسْتامُها تَكاثرتْ فى عينه كِرَامُها[٣]

(١) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « من لهب نار » ، والصواب ما فى مطبوعة رشيد رضا .
(٢) « الكَلَف » ، لون بين السواد والحمرة .
(٣) هما فى الأغانى ٥ : ٣٥٣ ، والضمير فيه للإبل .

وهل تشكُّ فى أنه يعمل عمل السحر فى تأليف المتباينين حتى يختصر لك بُعْدَ ما بين المشرق والمغرب ، ويجمع ما بين المُشئِم والمُعْرِق . وهو يُريك للمعانى الممثَّلة بالأوهام شَبَهًا فى الأشخاص الماثلة ، والأشباح القائمة ، ويُنطق لك الأخرس ، ويُعطيك البيان من الأعجم ، ويُريك الحياةَ فى الجماد ، ويريك آلتئامَ عين الأضداد ، فيأتيك بالحياة والموت مجموعين ، والماءِ والنارِ مجتمعين ، كما يقال فى الممدوح هو حياة لأوليائه ، / موت لأعدائه ، ويجعل الشىء من جهةٍ ماءً ، ومن أخرى نارًا ، كما يقال : [من الخفيف]

٥٣

أنا نارٌ فى مُرْتَقَى نَظَرِ الحا سِدِ ، ماءٌ جارٍ مع الإخوان [1]

= وكما يجعل الشىء حُلوًا مُرًّا ، وصابًا عسلًا ، وقبيحًا حَسَنًا ، كما قال : [من الخفيف]

حَسَنٌ فى وجوه أعدائه أقْـ ـبحُ من ضَيفه رأتْه السوامُ [2]

= ويجعل الشىء أسود أبيضَ فى حال ، كنحو قوله : [من الطويل]

له منظَرٌ فى العين أبيضُ ناصعٌ ولكنّه فى القلب أسودُ أسفعُ [3]

= ويجعل الشىء كالمقلوب إلى حقيقة ضدّه ، كما قال : [من الخفيف]

غُرَّةٌ بُهْمَةٌ ، ألَا إنما كُنْـ ـتُ أغَرَّ أيَّامَ كنتُ بَهيمَا [4]

= ويجعل الشىء قريبًا بعيدًا معًا ، كقوله : [من الكامل]

---

(١) لم أقف عليه الآن .

(٢) هو للمتنبى فى ديوانه .

(٣) هو لأبى تمام فى ديوانه .

(٤) هو لأبى تمام فى ديوانه ، « الغرة » يعنى الشعر الأبيض ، و« البُهْمَة » يعنى السواد المظلم .

* دانٍ على أيدى العُفاةِ وشاسِعٌ * [1]

= وحاضرًا وغائبًا ، كما قال : [من المتقارب]

أيا غائبًا حاضرًا فى الفؤادِ   سلامٌ على الحاضرِ الغائبِ [2]

= ومشرِّقًا مغرِّبًا ، كقوله : [من المنسرح]

لهُ إليكم نفسٌ مُشرِّقـــةٌ   إن غابَ عنكم مُغرِّبًا بَدَنُهْ [3]

= وسائرًا مقيمًا ، كما يجىء فى وصف الشعر الحسن الذى يتداوله الرواة وتتهاداه الألسن ، كما قال القاضى أبو الحسن : [4] [من المتقارب]

وجوّابـــةِ الأُفقِ موقوفـــةٍ   تسيرُ ولَمْ تَبرح الـحَضْرَهْ

وهل يخفى تقريبه المتباعدَين ، وتوفيقه بين المختلفين ، وأنت تجد إصابة الرجل فى الحجّة ، وحُسن تخليصه للكلام ، وقد مُثِّلت تارةً بالهناء ومعالجة الإبل الجَرْبَى به ، وأُخرى بحزّ القصّاب اللحم وإعماله السكّين فى تقطيعه وتفريقه فى قولهم : / ٥٤

* يَضَع الهِنَاء مَواضع النُقْبِ * [5]

---

(١) مضى فى رقم : ١٠٩ للبحترى .

(٢) ذكر ريتر فى استدراكه أنه على قافية الراء : « سلام على الغائب الحاضر » فى كتاب سندباد للسمرقندى : ١٨٥ مع أبيات للوأواء الدمشقى على تلك القافية ، وليس البيت فى ديوانه المطبوع .

(٣) هو للبحترى فى ديوانه .

(٤) هو شيخه على بن عبد العزيز الجرجانى ، صاحب الوساطة .

(٥) هو شطر بيت يقوله دريد بن الصمة ، وقد مرّ بالخنساءِ وهى تهنأ ذودًا لها جَرْبَى (أى وهى تطلى الإبل بالهِناء) ، فقال :

ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ به   كاليوم طَالِىَ أَيْنُـقٍ جُرْبِ

متبــذِّلًا تبــدُو محاسنُــهُ   يَضَعُ الهِناء مواضع النُّقْبِ =

= و « يصيب الحزَّ » و « ويطبِّق المَفْصِل » ، فأنظر : هل ترى مزيدًا في التناكر والتنافر على ما بين طِلَاءِ القطران ، وجنس القول والبيان ؟ ثم كرِّرِ النظر وتأمَّلْ : كيف حصل الائتلاف ، وكيف جاء من جمع أحدهما إلى الآخر ، ما يأنس إليه العقل ويحمَده الطبع ؟ حتى إنّك لربما وجدتَ لهذا المَثَل = إذا وردَ عليك في أثناء الفصول ، وحين تبيّن الفاضل في البيان من المفضول = قبولًا ، ولا ما تجدُ عند فَوْحِ المسك ونشْرِ الغَالية ،[١] وقد وقع ذكرُ « الحزّ » و « التطبيق » منك موقعَ ما ينفي الحزازات عن القلب ، ويُزيل أُطباقَ الوحشة عن النفس .

وتكلُّفُ القول في أن للتمثيل في هذا المعنى المَدَى الذي لا يُجارَى إليه ، والباعَ الذي لا يُطاوَل فيه ، كالاحتجاج للضّرورات ، وكفى دليلًا على تصرُّفه فيه باليد الصَّنَاع ،[٢] وإيفائه على غايات الابتداع ، أنّه يُريك العدمَ وجودًا والوجودَ عدمًا ، والميّت حيًّا والحيَّ ميّتًا = أعنى جَعْلَهم الرجلَ إذا بقى له ذكر جميلٌ وثناءٌ حَسَنٌ بعد موته ، كأنه لم يمت ، وجَعْلَ الذكرِ حياةً له ، كما قال :

« ذِكْرُ الفتَى عُمْرُه الثَّانِى »[٣]

= و « الهناء » ، القطران . و « النُّقْب » ، القِطع المتفرقة من الجرب من جلد البعير .

(١) « الغالية » ، نوع من الطيب مركّب من مسك وعنبر وعُودٍ ودُهْن . و « نشرها » رائحتها الطيبة .

(٢) « الصناع » ، الماهرة الحاذقة .

(٣) في مطبوعة رشيد رضا ومطبوعة ريتر : « ذِكْرة الفتى » ، مع أن في مخطوطة ريتر التى اعتمدها : « ذِكْرُ الفتى » ، فتعجّبْ !! والبيت بيت المتنبى في ديوانه :

ذِكْرُ الفتى عُمْرُه الثانى ، وحاجتُهُ ما قَاتَهُ ، وفضول العيش إشغالُ

= وحُكْمَهُم على الخامل الساقط القدر الجاهل الدنىء بالموت ، وتصييرَهُم إياه حين لم يكن ما يؤثَر عنه ويُعرَف به ، كأنه خارجٌ عن الوجود إلى العدم ، أو كأنه لم يدخل فى الوجود .

* * *

١١٩ - ولطيفةٌ أخرى له فى هذا المعنى ، هى ، إذا نظرتَ ، أعجبُ ، والتعجُّبُ بها أحقُّ ومنها أوجب ، وذلك جعلُ الموت نفسِهِ حياةً مستأنفة حتى يقال : إنه بالموت استكمل الحياة فى قولهم : « فلان عاش حين مات » ، يُراد الرجل / تحمله الأبِيَّةُ وكرم النفس والأنَفَة من العار ،[1] على أن يسخو بنفسه فى الجود والبأس ، فيفعل ما فعل كعب بن مامة فى الإيثار على نفسه ،[2] أو ما يفعله الشجاع المذكور من القتال دون حَرِيمه ، والصبرِ فى مواطن الإباء ، والتصميمِ فى قتال الأعداء ، حتى يكون له يومٌ لا يزال يُذكَر ، وحديثٌ يعاد على مَرِّ الدهور ويُشْهَر ، كما قال ابن نباتة : [من الكامل]

٥٥

بِأَبِى وأُمِّـــــى كُلُّ ذِى نَفْسٍ تَعافُ الضَّيْمَ مُرَّهْ[3]

تَرضَى بأن تَرِدَ الـــرَّدَى فَيُمِيتَها ويُعيشُ ذِكْرَهْ

* * *

(١) هكذا « الأبِيَة » فى الأصول جميعًا ، وظنى أن الصواب « العُبِّيَّةُ » بالعين وتشديد الباء المكسورة والياء المشددة المفتوحة ، وهى الكبر والفخر ، كما فى الحديث : « إن الله وضع عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية وتعظُّمَها بآبائها » ، يعنى كبر الجاهلية ، إلا أن تكون « الأبية » هى « العُبيّة » نفسها ، قلبت العين همزة كما قالوا : « العُباب » و « الأُباب » بمعنى واحد .

(٢) قصة كعب بن مامة الإيادى ، حين آثر رفيقيه على نفسه بالماء مرة بعد مرَّة ، حتى مات ظمأ ، فى الكامل للمبرّد ١ : ٣٠٠ (طبعة محمد على الدالى ، دمشق) .

(٣) أمام هذين البيتين فى هامش المخطوطة : « يمدح صمصام الدولة عند ورود القرامطة إلى الكوفة ، ويحرّضه على لقائهم ، ويهنئه بالمهرجان فى جمادى الأولى سنة ٣٧٥ » .

مجيء التمثيل بأشباه عدة من الشيء الواحد

١٢٠ - وإنّه لَيأتيك من الشيء الواحد بأشباهٍ عِدّة ، [١] ويشتقّ من الأصل الواحد أغصانًا في كل غصنٍ ثَمَرٌ على حِدَة ، نحو أن « الزَّنْد » بإيرائه يُعطيك شَبَه الجواد ، [٢] والذكيِّ الفَطِن ، وشَبَه النُّجح في الأمور والظَّفر بالمراد ، وبإصلادِه شَبَه البخيل الذي لا يعطيك شيئًا ، [٣] والبليد الذي لا يكون له خاطر يُنتج فائدةً ويُخرج معنًى ، وشَبَه من يخيب سعْيُه ، ونحو ذلك = ويعطيك من « القمر » الشهرة في الرجل والنباهة والعِزَّ والرفعة ، ويعطيك الكمال عن النقصان ، والنقصان بعد الكمال ، كقولهم : « هلال نَمَا فعاد بدرًا » ، يراد بلوغ النَّجْل الكريمِ المبلَغَ الذي يُشبه أصلَه من الفضل والعقل وسائر معاني الشرف ، كما قال أبو تمام : [من الكامل]

لَهَفِي على تلك الشواهد مِنْهُما ... لو أُمْهِلَتْ حتى تَصِيرَ شمائلا [٤]
لَغَدا سكونهما حِجًى ، وصِباهما ... كَرَمًا ، وتلك الأرْيَحيّةُ نائلا
إنّ الهلالَ إذا رأيتَ نُمُوَّهُ ... أيقنتَ أن سيصيرُ بدرًا كاملا

وعلى هذا المثل بعينه ، يُضرَب مثلًا في ارتفاع الرجل في الشرف / والعزّ من طبقة إلى أعلى منها ، كما قال البحتري : [من الكامل]

٥٦

شَرَفٌ تزيَّدَ بالعراق إلى الذى ... عهِدُوه بالبَيضاء أو بِبَلَنْجَرَا [٥]
مِثْلَ الهلال بدَا فلم يَبْرَحْ به ... صَوْغُ اللَّيالى فيه حتى أقمَرا

---

(١) « وإنه ليأتيك ... » ، يعني « التمثيل » .
(٢) « أورى الزند إيراءً » ، أخرج ناره .
(٣) « أصلدَ الزند إصلادًا » ، إذا صوَّت ولم يخرج نارًا .
(٤) هي لأبي تمام في ديوانه ، في مرثية ابنين لعبد الله بن طاهر ، ماتا صغيرين .
(٥) هما في ديوانه ، و « البيضاء » و « بَلَنْجر » ، مدينتان في بلاد الخَزَر .

= ويعطيك شَبَه الإنسان في نَشْئِه ونَمائه إلى أن يبلغ حدَّ التمام ، ثم تراجُعِه إذا انقضت مُدَّة الشباب ، كما قال : [من البسيط]

المرءُ مِثْلُ هلالٍ حين تُبصِرُهُ   يبدو ضئيلًا ضَعِيفًا ثم يَتَّسِقُ [1]
يَزدادُ حتّى إذا ما تَمَّ أعْقَبه   كَرُّ الجديدين نَقْصًا ثم يَنْمَحِقُ

= وكذلك يتفرَّع من حالتي تمامه ونُقصانه فروعٌ لطيفة ، فمن غريب ذلك قولُ ابن بابك : [من الكامل]

وأعَرْتَ شَطْرَ المُلك ثَوْبَ كماله   والبدرُ في شَطْرِ المَسافَةِ يكمُلُ

قاله في الأستاذ أبي علي ، وقد استوزره فخرُ الدولة بعد وفاة الصاحب وأبَا العباس الضبّي وخلع عليهما [2] = وقولُ أبي بكر الخوارزمي : [من الطويل]

أراك إذا أيسرتَ خَيَّمتَ عندنا   مقيمًا وإن أعسرتَ زُرتَ لِمَامَا [3]
فما أنت إلا البدرُ إن قَلَّ ضوءهُ   أغَبَّ ، وإن زادَ الضياءُ أقَامَا

المعنى لطيف ، وإن كانت العبارة لم تساعده على الوجه الذي يجب ، فإن الإغباب أن يتخلل وقتي الحضور وقتٌ يخلو منه ، وإنما يصلح لأن يراد أن القمر إذا نقص نورُه ، لم يُوالِ الطلوع كل ليلة ، بل يظهر في بعض الليالي ، ويمتنع من الظهور في بعض . وليس الأمر كذلك ، لأنه على نقصانه يطلع كل ليلة حتى يكون السِّرارُ ، وقال ابن بابك في نحوه : [من المتقارب]

كذا البدرُ يُسْفِرُ في تِمِّهِ   فإن خاف نَقْص المَحَاقِ انْتقبْ

---

(١) البيتان لمحمد بن يزداد بن سويد الكاتب المروزي وزير المأمون ، وهما في معجم الشعراء : ٤٢٤ .

(٢) « أبو علي » هو ابن حمولة . و « أبو العباس » ، هو أحمد بن إبرهيم الضبي .

(٣) هما في يتيمة الدهر ٢ : ٢٢٤ ، وزهر الآداب ٢ : ٩٩ .

٥٧ / = وهكذا يُنظَر إلى مقابلته الشَّمسَ واستمداده من نورها ، وإلى كون ذلك سببَ زيادته ونقصه وامتلائه من النور والائتلاق ، وحصوله فى المُحاق ، وتفاوُتِ حاله فى ذلك ، فتُصاغ منه أمثالٌ ، وتُبيَّن أشباهٌ ومقاييس ، فمن لطيف ذلك قول ابن نباتة : [من الخفيف]

قد سَمِعْنَا بالعِزِّ من آلِ ساسا نَ ويُونانَ فى العُصورِ الخوالى [1]

والملوكِ الأُلَى إذا ضاع ذِكْرٌ وُجِدُوا فى سوائرِ الأمثالِ

مَكْرُماتٌ إذا البليغُ تعاطَى وَصْفَها لم يجِدْهُ فى الأقوالِ

وإذا نحن لم نُصِفْها إلى مد حِك كانت نهايةً فى الكمالِ

إن جمعناهُما أضرَّ بها الجمـ ـعُ وضاعت فيه ضَياعَ المُحالِ

فهو كالشمسِ بُعْدُها يملأ البَدْ رَ ، وفى قُرْبِها مُحاقُ الهلالِ

= وغير ذلك من أحواله : كنحو ما خرج من الشَّبه من بُعده وارتفاعه ، وقُرب ضَوئِه وشُعاعه ، فى نحو ما مضى من قول البحترى :

« دانٍ على أيدى العفاة » البيتين [2]

= ومن ظهوره بكل مكان ، ورؤيته فى كل موضع ، كقوله :

كالبدرِ من حيثُ التفتَّ رأيتَه يُهْدى إلى عينيك نورًا ثاقبًا [3]

---

(١) أمام هذه الأبيات فى هامش المخطوطة ما نصه : « فى مدح عضد الدولة من قصيدته فى تاريخ اثنتين وسبعين وثلاثمئة ، مطلع القصيدة :

دَفَعَ اللهُ نائباتِ الليالى عنك ، يا حاملَ الخطوبِ الثِّقالِ

(٢) مضيا فى رقم : ١٠٩ .

(٣) فى المخطوطة والمطبوعتين « نورًا ساطعا » ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبته ، والبيت للمتنبى فى ديوانه . و « الثاقب » المضىءُ الذى يثقب ضوءُه الظلام ويبدّده .

= في أمثالٍ لذلك تكثر ، ولم أعرِضْ لما يُشبَّه به من حيث المنظر ، وما تُدركه العين ، نحو تشبيه الشيء بتقويس الهلال ودقّته ، والوجه بنوره وبَهْجته ، فإنّا في ذكر ما كان « تمثيلًا » ، وكان الشَّبه فيه معنويًّا .

أسلوب آخر في التمثيل، يطلب بالفكرة

١٢١ — وفصلٌ آخر ، وإن كان مِمَّا مَضَى ، إلا أن الأسلوب غيره ، وهو أن المعنى إذا أتاك ممثَّلًا ، فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يُحْوِجك إلى طلبه بالفكرة وتحريك الخاطرِ له والهِمَّة في طلبه .[1] / وما كان منه ألطف ، كانت امتناعه عليك أكثر ، وإباؤه أظهر ، واحتجابُه أشدّ .

٥٨

ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ، ومعاناة الحنين نحوه ، كان نَيله أحلَى ، وبالمزيَّة أولى ، فكان موقعه من النفس أجلّ وألطف ، وكانت به أَضَنَّ وأشْغَف ، ولذلك ضُرب المثل لكل ما لَطُف موقعه ببرد الماء على الظمأ ، كما قال : [من البسيط]

وهُنَّ يَنْبِذْنَ من قَوْلٍ يُصِبْنَ به   مَوَاقِعَ الماءِ مِن ذِي الغُلّةِ الصَّادِي[2]

= وأشباه ذلك مما يُنال بعد مكابدة الحاجة إليه ، وتقدُّم المطالبة من النفس به .

* * *

الفرق بين التمثيل الغامض والتمثيل المحوج إلى الفكرة

١٢٢ — فإن قلت : فيجب على هذا أن يكون التعقيد والتعمية وتعمُّد

---

(١) « في طلبه » ، ساقطة في المخطوطة .

(٢) هو للقُطَاميّ في ديوانه .

ما يَكْسِب المعنى غمُوضًا ، مشرِّفًا له وزائدًا فى فضله ،[1] وهذا خلافُ ما عليه الناس ، ألا تراهم قالوا : إن خَيْر الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك ؟

= فالجواب : إنى لم أُرِد هذا الحدَّ من الفِكْرِ والتعب ، وإنما أردت القدر الذى يحتاج إليه فى نحو قوله :

« فإن المِسْكَ بعضُ دمِ الغَزَال »[2]

وقوله : [من الوافر]

وَمَا التأنيثُ لِاسْمِ الشمسِ عَيْبٌ ... وَلا التذكيرُ فَخْــرٌ للهــلالِ[3]

وقوله :

رأيتُكَ فى الذيـن أَرَى مُلُوكًـا ... كأنَّكَ مُسْتقيـمٌ فى مُحَـالِ

وقول النابغة :

فإنَّكَ كالَّليل الَّذِى هو مُدْرِكِى ... وَإنْ خِلْتُ أنّ المُنْتَأَى عَنكَ وَاسِعُ[4]

وقوله : [من الطويل]

فإنك شمسٌ والملــوكُ كواكبٌ ... إذَا طَلَعتْ لم يَبْدُ منهنّ كَوْكبُ[5]

/ وقول البحترى : [من الطويل] ٥٩

(١) السياق : « ... أن يكون التعقيدُ ... مُشرِّفًا له ... » .

(٢) مضى فى رقم : ١١٣ ، للمتنبى .

(٣) هذا والذى بعده للمتنبى فى ديوانه .

(٤) مضى فى رقم : ٢٣ .

(٥) هو للنابغة الذبيانى فى ديوانه .

ضَحوكٌ إلى الأبطال وهو يَرُوعهم   وللسيف حدٌّ حين يَسْطُو ورَوْنَق [1]

وقول امرئ القيس : [من الطويل]

* بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ * [2]

وقوله : [من الكامل]

ثم انصرفتُ، وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ،   جَذَعَ البَصيرة قارِحَ الإقدامِ [3]

= فإنك تعلم على كلِّ حالٍ أن هذا الضرب من المعانى ، كالجوهر فى الصَدَف لا يبرز لكَ إلّا أن تشُقَّه عنه ، وكالعزيز المُحْتجب لا يُريكَ وجهه حتى تستأذِن عليه . ثم ما كُلُّ فكر يهتدى إلى وجْهِ الكَشْفِ عمَّا آشتمل عليه ، ولا كُلّ خاطر يؤذَن له فى الوصول إليه ، فما كل أحد يُفلح فى شقّ الصَدَفة ، ويكون فى ذلك من أهل المعرفة ، كما ليس كُلُّ من دنا من أبواب الملوك ، فُتحت له ، وكان : [من الطويل]

مِنَ النَّفرِ البِيضِ الَّذِينَ إذَا آعتزَوْا   وهابَ رجالٌ حَلْقةَ البَابِ قَعْقَعُوا [4]

أو كما قال : [من الطويل]

تَفَتَّحُ أبوابُ الملوكِ لِوجهه   بغير حِجابٍ دُونَهُ أو تَملُّقِ [5]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى معلقته ، وصدره :

* وقد أغتدِى والطيرُ فى وُكُنَاتِها *

(٣) هو لقَطَرِىّ بن الفُجاءَة المازنى ، من الخوارج ، وأبياته فى شرح الحماسة ١ : ٦٨ ، و « الجَذَع » من الخيل الذى بلغ عامين فلا يحتاج إلى الرياضة . و « القارح » الذى بلغ النهاية من الخيل .

(٤) انظر الاختلاف فى نسبة الأبيات التى منها هذا البيت فى الخزانة ٦ : ٧٨ - ٩٠ ، لأبى الرُّبَيْس الثعلبى أو غيره . وانظر الكامل للمبرد ١ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

(٥) البيت لجرير فى ديوانه ، فى رثاء الفرزدق .

= وأما التعقيد ، فإنما كان مذمومًا لأجل أن اللفظ لم يرتِّب الترتيبَ الذى بمثله تحصُل الدِّلالة على الغرض ، حتى احتاج السامع إلى أن يطلبَ المعنى بالحِيلة ، ويسعى إليه من غير الطريق ، كقوله : [من الكامل]

ولِذا آسمُ أغطية العيون جفونُها من أنّها عَمَلَ السيوفِ عواملُ [1]

٦٠ / وإنما ذُمَّ هذا الجنس ، لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذى يجب فى مثله ، وكَدَّكَ بسُوء الدِّلالة ، وأودع لك فى قالب غير مستوٍ ولا مُمَلَّس ، بل خشِنٍ مُضرَّس ، [2] حتى إذا رُمْتَ إخراجَه منه عَسُرَ عليك ، وإذا خرج خرج مُشوَّهَ الصُّورة ناقصَ الحُسن .

* * *

أحقّ أصناف التعقد بالذم

١٢٣ — هذا ، وإنما يزيدك الطلبُ فرحًا بالمعنى وأُنسًا به ، وسرورًا بالوقوف عليه ، إذا كان لذلك أهلًا ، فأما إذا كنتَ معه كالغائص فى البحر ، يحتمل المشقّةَ العظيمة ، ويخاطر بالروح ، ثم يُخرج الخرَزَ ، فالأمرُ بالضدّ مما بدأتُ به . ولذلك كان أحقَّ أصناف التعقُّد بالذم ما يُتعبك ، ثم لا يُجدى عليك ، ويؤرِّقك ثم لا يُورق لك ، وما سبيله سبيلُ البخيل الذى يدعوه لؤمٌ فى نفسه ، وفسادٌ فى حسّه ، إلى أن لا يرضى بضَعَته فى بُخله ، وحِرمان فضله ، حتّى يَأْبى التواضع ولين القول ، فيتيه ويشمخ بأنفه ، ويسوم المتعرِّض له بابًا ثانيًا من الاحتمال تناهيًا فى سُخفه = أو كالذى لا يُؤْيِسك من خيره فى أول الأمْر فتستريحَ إلى اليأس ، ولكنه يُطمِعُك ويَسْحَب على المواعيد الكاذبة ، حتى إذا

---

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .
(٢) « المضرس » ، الخشن الوَعْر ، فيه كالأضراس .

طال العَناء وكثر الجهد ، تكشَّف عن غير طائل ، وحصلتَ منه على نَدَمٍ لتعبك في غير حاصل . وذلك مثل ما تجده لأبي تمام من تعسُّفه في اللفظ ، وذهابه به في نحوٍ من التركيب لا يهتدِي النحو إلى إصلاحه ، وإغرابٍ في الترتيب يعمَى الإعرابُ في طريقه ، ويَضِلُّ في تعريفه ، كقوله : [من الكامل]

ثَانِيه في كَبِدِ السَّماءِ ، ولم يكن لاثنين ثانٍ إذ هُما فِي الغارِ [1]

وقوله : [من البسيط]

يَدِي لمن شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يذُق جُرَعًا مِن راحتَيْكَ دَرَى ما الصَّابُ والعَسلُ [2]

١٢٤ — / ولو كان الجنسُ الذي يوصَفُ من المعاني باللطافة ، ويُعَدّ في وسائط العُقود ، لا يُحوِجك إلى الفكر ، ولا يحرِّك من حِرصك على طلبه = بمنع جانبه وببعض الإدلال عليك وإعطائك الوصل بعد الصدّ ، والقرب بعد البُعد = [3] لكان « باقَلِّي حارّ » وبيتُ معنًى هو عين القلادة وواسطة العقد واحدًا ، ولَسقط تفاضُل السامعين في الفهم والتصوّر والتبيين ، وكان كلُّ من روى الشعر عالمًا به ، وكلُّ مَن حفِظه = إذا كان يعرف اللغة على الجملة = ناقدًا في تمييز جيّده من رديئه ، وكان قول من قال :

٦١ الكلام المتوقف على دقة الفكر

زَوَامِلُ للأشعار لا عِلْمَ عِنْدَهم بجيِّدها إلا كَعِلْـمِ الأباعـرِ [4]

---

(١) هو في ديوانه ، وفي دلائل الإعجاز : ٨٤ رقم : ٧٧ ، يعني صلب المازيار وبابك الخرميّ معًا كلّ إلى جنب صاحبه ، وهما مذمومان ، وأمّا اللذان في الغار فممدوحان ، ورواية الجرجاني في الدلائل : « كاثنين ثان » ، أي كثاني اثنين ، وبستقيم الكلام كذلك .

(٢) في ديوان أبي تمام ، وفي دلائل الإعجاز : ٨٤ ، رقم : ٧٧ .

(٣) السياق : « ولو كان الجنس الذي يوصف ... لكان ... » .

(٤) مضى البيت في رقم : ١٠٩ .

وكقول ابن الرومي : [من المنسرح]

قلتُ لمن قال لى : عرضتُ على الـ ـأخْفَش مَا قُلتَه فَمَا حَمِدَهْ [1]
قَصَّرتَ بالشعر حين تَعرِضُهُ على مُبينِ العَمَى إذا انْتَقَدَهْ
مَا قالَ شعــرًا ولا رواهُ فلا ثَعْلَبَـــهُ كان لا ولا أَسَدَهْ
فإن يَقُل : إنّنى رويتُ ، فكالدَّفْـ ـتَرِ جهلًا بكُلّ ما اعتَقدَهْ

= وما أشبه ذلك ، دعوى غير مسموعةٍ ولا مؤهَّلةٍ للقبول ، فإنما أرادوا بقولهم : « ما كان معناه إلى قلبك أسبقَ من لفظه إلى سمعك » ، أن يجتهد المتكلم فى ترتيب اللفظ وتهذيبه وصيانته من كل ما أخلّ بالدِّلالة ، وعاق دون الإبانة ، ولم يريدوا أن خير الكلام ما كان غُفْلًا مِثْلَ ما يتراجَعه الصبيانُ ويتكلّم به العامّة فى السوق .

المعانى الشريفة لا بُد فيها من بناءٍ ثانٍ على أول

١٢٤ — هذا ، وليس إذا كان الكلامُ فى غاية البيان وعلى أبلغ ما يكون من الوُضوح ، أغناك ذاك عن الفكرة إذا كان المعنى لطيفًا ، فإن المعانىَ الشريفةَ / اللطيفةَ لابُدَّ فيها من بناءٍ ثانٍ على أوّل ، وردٍّ تالٍ إلى سابق . أفلستَ تحتاج فى الوقوف على الغرض من قوله :

٦٢

« كالبَدْرِ أفْرطَ فِى العُلُوِّ » [2]

= إلى أن تعرف البيت الأول ، فتتصوَّر حقيقة المرادِ منه ووجه المجاز فى كونه دانيًا شاسعًا ، وترقم ذلك فى قلبك ، ثم تعود إلى ما يعرِضُ البيت الثانى عليك من حَالِ البدر ، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى ، وتردّ البَصَر من هذه إلى

---

(١) هو فى ديوانه ، وكان ابن الرومى كثير الهجاء للأخفش الصغير .

(٢) مضى برقم : ١٠٩ ، للبحترى .

تلك ، وتنظر إليه كيف شرَط فى العلوِّ الإفراطَ ، ليشاكل قوله : « شاسع » ، لأن الشُّسُوع هو الشديد من البُعد ، ثم قابله بما لا يشاكله من مراعاة التناهى فى القرب فقال : « جِدُّ قريب » ؟ فهذا هو الذى أردتُ بالحاجة إلى الفكر ، وبأنَّ المعنى لا يحصُل لك إلا بعد انبعاثٍ منك فى طلبه ، واجتهادٍ فى نيله .

* * *

ما لا يدرك إلاّ بالفكر فى تحصيله

١٢٥ — هذا ، وإن توقفت فى حاجتك أيها السامع للمعنى إلى الفكر فى تحصيله ، فهل تشكّ فى أن الشاعر الذى أدّاه إليك ، ونشر بَزَّه لديك ، [1] قد تحمّل فيه المشقّة الشديدة ، وقطع إليه الشُّقَّة البعيدة ، وأنه لم يصل إلى دُرِّه حتى غاص ، ولم ينل المطلوب حتي كابَدَ منه الامتناع والاعتياص ؟ ومعلومٌ أن الشيء إذا عُلم أنه لم يُنَل فى أصله إلا بعد التَّعب ، ولم يُدرَك إلا باحتمال النَّصَب ، كان للعلم بذلك من أمره من الدعاء إلى تعظيمه ، وأَخْذِ الناس بتفخيمه ، ما يكونَ لمباشرة الجهد فيه ، وملاقاةِ الكربِ دونه . وإذا عثرتَ بالهُوَيْنا على كنزٍ من الذهب ، لم تُخرجك سُهولةُ وجوده إلى أن تَنْسَى جملةً أنه الذى كدَّ الطالب ، وحمّل المتاعب ، حتى إن لم تكُنْ فيك طبيعةٌ من الجُود تتحكَّم عليك ، ومحبّةٌ للثناء تستخرج النفيس / من يديك = كان من أقوى حجج الضَّنِّ الذى يخامر الإنسان أن تقول : « إن لم يكدَّنى فقد كدَّ غيرى » ، كما يقول الوارث للمال المجموع عفوًا إذا لِيمَ على بخله به ، وفرطِ شُحّه عليه : « إن لم يكنْ كَسْبى وكدِّى ، فهو كَسْبُ أبى وجدى ، ولئن لم أَلْقَ فيه عناءً ، لقد عانَى سَلَفِى فيه الشدائد ، ولقُوا فى جَمْعِه الأمرَّين ، أفأُضيِّع ما ثَمَّرُوه ، وأفرِّق ما جمعوه ،

٦٣

(١) « البزُّ » ، الثياب الجياد التى يبيعها البزّاز .

وأكونُ كالهادمِ لما أُنفقتِ الأعمارُ فى بنائه ، والمُبيدِ لما قُصِرت الهمَمُ على إنمائه ؟ » .

* * *

صفة شعر البحترى من هذا الوجه

١٢٦ — وإنك لا تكاد تجد شاعرًا يعطيك فى المعانى الدقيقة من التسهيل والتقريب ، وردّ البعيدِ الغريب إلى المألوف القريب ، ما يُعْطى البحتريُّ ، [١] ويبلغ فى هذا الباب مبلغه ، فإنه لَيروض لك المُهْرَ الأرِنَ رِياضةَ الماهر ، [٢] حتى يُعْنِق من تحتك إعنَاقَ القارِح المذلَّل ، [٣] وينزِعَ من شِماس الصعب الجامح ، حتى يَلِين لك لِينَ المنقاد الطيِّع ، ثمَّ لا يمكن ادعاءُ أنَّ جميع شعره فى قلّة الحاجة إلى الفكر ، والغِنَى عن فضل النظر ، كقوله : [من الهزج]

فُـؤادِى مِنْـكَ مَـلآنُ وسِـرِّى فِيـكَ إِعـلانُ [٤]

وقوله : [من الكامل]

« عَنْ أيِّ ثَغْرٍ تَبْتَسِمْ » [٥]

وهل ثَقُل على المتوكل قصائدُه الجيادُ حتى قلَّ نشاطه لها واعتناؤُه بها ، إلا لأنَّه لم يفهم معانيَها كما فهم معانيَ النوع النازل الذى انحطَّ له إليه ؟ أتُراك تستجيز أن تقول : إن قوله :

---

(١) « ويبلغ فى هذا الباب » معطوف على قوله : « يعطيك فى المعانى ... » .

(٢) « المهر الأرن » ، الصعبُ من شدّة نشاطه .

(٣) « الإعناق » ، سيرٌ سهل سريعٌ ، و « القارحُ » من الخيل ، ما بلغ النهاية فى الرياضة . و « المذلّل » ، المروّض حتى يلين قيادُه .

(٤) فى ديوان البحترى .

(٥) فى ديوانه أيضًا .

* مُنَى النَّفْسِ فى أسماءَ لَو يَسْتَطِيعُها *[1]

من جنس المعقَّد الذى لا يُحمَد ، وإنّ هذه الضّعيفةَ الأَسْرِ ، الواصلةَ إلى القلوب من غير فكر ، أوْلى بالحمد ، وأحقّ بالفضل .

* * *

المعقد من الكلام والشعر

١٢٧ – هذا ، والمعقَّد من الشعر والكلام / لم يُذَمَّ لأنه مما تقعُ حاجةٌ فيه إلى الفكر على الجملة ، بل لأنّ صاحبه يُعْثِرُ فِكرَك فى متصرَّفه ، ويُشيكُ طريقك إلى المعنى ،[2] ويُوَعِّر مذهبَك نحوه ، بل رُبّما قَسَّم فكرَك ، وشعَّب ظَنَّك ، حتى لا تدرى من أين تتوصّل وكيف تطلب ؟

الملخص من الكلام وحاجته إلى الفكر

وأمّا الملخَّص ، فيفتح لفكرتك الطريقَ لمستوى ويُمهِّده ، وإن كان فيه تَعاطُفٌ أقام عليه المنار ، وأوقد فيه الأنوار ، حتى تسلكهُ سلوكَ المتبيِّن لوجهته ، وتقطعَهُ قَطْعَ الواثق بالنُّجح فى طِيَّته ،[3] فترِدَ الشريعةَ زرقاءَ ، والروْضةَ غَنّاءَ ، فتنالَ الرِّيَّ ، وتقطِف الزهرَ الجنيَّ . وهل شيءٌ أحلَى من الفكرة إذا استمرّت وصادفت نهجًا مستقيمًا ، ومذهبًا قويمًا ، وطريقةً تنقاد ، وتبيّنت لها الغاية فيما ترتاد ؟ فقد قيل : « قُرَّةُ العين ، وسَعَةُ الصدر ، ورَوْحُ القلب ، وطِيبُ النفس ، من أربعة أمور : الاستبانة للحجّة ، والأُنسِ بالأَحبّة ، والثِّقة بالعُدّة ، والمعاينة للغاية » . وقال الجاحظ فى أثناء فصل يذكر فيه ما فى الفكر والنظر من الفضيلة : « وأين تقع لذّةُ البهيمة بالعَلُوفة ، ولذّةُ السَّبُع بلَطْعِ الدَّم وأكلِ اللحم ، من سرور

---

(١) مطلع قصيدة للبحترى من جياد قصائده ، فى مدح المتوكل ، تمامه :

* بها وَجْدُها من غادَة وَوَلُوعُها *

(٢) « يشيكُ » ، أى يجعل فيه الشوك .

(٣) « الطِيَّةُ » ، الجهة التى يريد بلوغها .

الظفر بالأعداء ، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه . وبَعْدُ ، فإذا مُدّت الحَلَباتُ لجرى الجياد ، ونُصِبت الأهداف لتعرف فضل الرُّماة فى الإبعاد والسَّداد ، فرهانُ العُقول التى تستَبق ، ونِضالُها الذى تمتحِن قواها فى تعاطيه ، هو الفِكر والروِيَّةُ والقِياس والاستنباط » .

* * *

شبه الشيء مما يخالفه فى الجنس

١٢٨ — ولن يبعُد المَدَى فى ذلك ، ولا يدِقّ المرمَى إلا بما تقدّم من تقرير الشَّبه بين الأشياء المختلفة ، فإنّ الأشياءَ المشتركَةَ فى الجنس ، المتفقةَ فى النوع ، تستغنى بثبوت الشَّبه بينها ، وقيام الاتفاق فيها ، عن تعمُّلٍ وتأمل فى إيجاب / ذلك لها وتثبيته فيها ، وإنما الصّنْعة والحِذْقُ ، والنظرُ الذى يَلْطُف وَيدِقّ ، فى أن تُجمع أعناقُ المتنافرات والمتباينات فى رِبْقة ، [1] وتُعقَد بين الأجنبيّات معاقدُ نسَب وشُبْكة . وما شرُفت صنعةٌ ، ولا ذُكر بالفضيلة عملٌ ، إلا لأنهما يحتاجان من دِقّة الفكر ولُطْف النظر ونَفاذ الخاطر ، إلى ما لا يحتاج إليه غيرهما ، ويحتكمان على مَن زَاوَلَهما والطالبِ لهما من هذا المعنى ، ما لا يحتكم ما عداهما ، ولا يقتضيان ذلك إلّا من جهة إيجاد الائتلاف فى المختلفات .

٦٥

وذلك بَيّنٌ لك فيما تَراه من الصناعات وسائر الأعمال التى تُنسَب إلى الدِّقة ، فإنك تجدُ الصورة المعمولة فيها ، كلما كانت أجزاؤها أشدَّ اختلافًا فى الشكل والهيئة ، ثم كان التلاؤمُ بينها مع ذلك أتمّ ، والائتلافُ أبينَ ، كان شأْنها أعجبَ ، والحذقُ لمصوّرها أوجبَ .

قضية التمثيل

وإذا كان هذا ثابتًا موجودًا ، ومعلومًا معهودًا ، من حال الصُّوَر المصنوعة

---

(١) « الرِّبْقة » ، أصلها الحبل تشدُّ به البهيمة من عنقها وتُقْرنُ إلى أخرى .

والأشكال المؤلَّفة ، فأعلم أنها القضيّة في « التمثيل » وأعمل عليها ، وأعتقِد صحّةَ ما ذكرتُ لك من أنّ أَخْذَ الشبَهِ للشيء مما يخالفُه في الجنس وينفصل عنه من حيث ظاهر الحال ، حتى يكون هذا شخصًا يملأ المكانَ ، وذاك معنًى لا يتعدَّى الأفهام والأذهان = وحتى إن هذا إنسانٌ يعقِلُ ، وذاك جمادٌ أو مَوَات لا يتّصف بأنه يعلَم أو يجهل = وهذا نورُ شمسٍ يبدو في السماء ويطلُع ، وذاك معنى كلامٍ يُوعَى ويُسمَع = وهذا روحٌ يحيى به الجسد ، وذاك فضل ومكرمةٌ تؤثَر وتُحمَد ، كما قال : [من البسيط]

إنَّ المكارم أرواحٌ يكونُ لها ... آلُ المهلَّب دُون النَّاس أجسادَا[1]

وهذا مقالُ متعصّبٍ مُنكِرٍ للفضل حَسودٍ ، وذاك نارٌ تلتهب / في عُود ، ٦٦ وهذا مِخْلاف ، وذاك وَرَق خِلَاف ، كما قال ابن الرُّوميّ : [من الخفيف]

بَذَلَ الوعدَ للأَخِلَّاءِ سَمْحًا ... وأَبَى بَعْدَ ذَاكَ بَذْلَ العَطَاءِ[2]

فغَدَا كالخِلَافِ يُورِقُ للعَيـ ... ـنِ ، ويأبَى الإِثمارَ كلَّ الإباءِ

وهذا رجلٌ يروم العلُوُّ تصغيره والإزراءَ به ، فيأبَى فضلُه إلّا ظهورًا ، وقدرُه إلا سموًّا ، وذاك شهابٌ من نار تُصوَّبُ وهي تعلو ، وتُخْفَض وهي ترتفع ، كما قال أيضًا : [من الخفيف]

ثم حَاوَلْتَ بالمُثَيْقِيلِ تَصْغيـ ... ـرى فما زِدْتَنى سِوَى التَّعظِيمِ[3]

---

(١) من ثلاثة أبيات في شرح الحماسة ٤ : ١٤٧ ، وهما في أمالي القالي ٣ : ٤١ ، وفي ذيل السمط : ٢٢ ، ونسب الشعر في تاريخ بغداد ٢ : ٣٧٢ لعمر بن لجأ في يزيد بن المهلب ، وتنسبُ أيضًا لسليمان بن معاوية المهلبي .

(٢) مضى البيت الثاني في رقم : ١١٠ ، والتعليق عليه .

(٣) في ديوانه ، ونحلها مثقالاً الواسطي (أبو جعفر : محمد بن يعقوب) ، وخبره في معجم الشعراء : ٤٤٨ ، وقوله « مثيقيل » ، تصغير « مثقال » .

كالذى طَأْطَأَ الشِّهابَ ليخفَى وهو أدنى لهُ إلى التَّضْرِيم

وأخذ هذا المعنى من كلامٍ فى حِكَم الهند ، وهو : « إن الرجل ذا المروءة والفضل لَيكُونُ خاملَ المنزلِة غامضَ الأمر ، فما تبرح به مُروءته وعقلُه حتى يستبين ويُعرَف ، كالشعلة من النَّار التى يصوِّبها صَاحبُها وتأبَى إلّا ارتفاعًا » . [(١)]

هذا هو الموجب للفضيلة ، [(٢)] والداعى إلى الاستحسان ، والشفيع الذى أحْظَى « التمثيل » عند السامعين ، واستدعى له الشغَف والوَلوع من قلوب العقلاء الراجحين .

ولم تأتلف هذه الأجناسُ المختلفة للممثِّل ، ولم تتصادف هذه الأشياء المتعادية على حكم المشبِّه ، إلا لأنه لم يراعِ ما يَحْضُرُ العَين ، ولكن ما يستحضر العَقْلُ ، ولم يُعْنَ بما تنال الرؤية ، بل بما تعلِّق الروِّية ، ولم ينظر إلى الأشياء من حيث تُوعَى فتحويها الأمكنة ، بل من حيث تَعِيها القلوب الفَطِنة .

***

دقة المسلك إلى ما استخرج من الشبه

١٢٩ — ثم على حسَب دِقّة المَسْلَك إلى ما استُخْرِج من الشَّبه ، ولُطْفِ المذهب وبُعد التَّصَعُّد إلى ما حصل من الوِفاق ، آستحقَّ مُدرِكُ ذلك المدحَ ، واستوجب التقديمَ ، واقتضاك العَقْلُ أن تنوِّه بذكره ، وتقضى / بالحُسْنَى فى نتائج فكره . [(٣)] نَعَم ، وعلى حَسَب المراتب فى ذلك أعطيتَه فى بعض منزلة

٦٧

---

(١) هذا فى كتاب كليلة ودمنة فى أوائل باب الأسد والثور ، مع اختلاف فى اللفظ .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « — هو الموجب » بحذف « هذا » .

(٣) فى المخطوطة : « بالجناية » ، وفى مطبوعة رشيد رضا وريتر « بالجنى » وأظنه تصحيف ماأثبت .

الحاذِق الصَّنَع ، والمُلهَم المؤيَّد ، والألمعىّ المُحَدَّث ، [1] الذى سبق إلى اختراع نوعٍ من الصنعة حتى يصيرَ إمامًا ، ويكونَ مَنْ بعدَه تبعًا له وعِيالًا عليه = وحتى تُعرَف تلك الصَّنعةُ بالنسبة إليه ، فيقال : « صنعة فلان » ، و « عمل فلان » = ووضعتَهُ فى بعضٍ موضعَ المتعلِّم الذكىّ ، والمقتدى المُصيب فى اقتدائه ، الذى يُحسن التشبُّه بمن أخذ عنه ، ويُجيد حكاية العمل الذى استفادَ ، ويجتهد أن يزداد .

***

القيد فى تأليف الشىء ببعيد عنه فى الجنس

١٣٠ — وآعلم أنى لستُ أقول لك إنك متى أَلَّفتَ الشىء ببعيد عنه فى الجنس على الجملة فقد أصبت وأحسنت ، ولكن أقوله بعد تقييدٍ وبعد شرطٍ ، وهو أن تصيبَ بين المختلفين فى الجنس وفى ظاهر الأمر شبهًا صحيحًا معقولًا ، وتجد للمُلاءمة والتأليف السوىّ بينهما مذهبًا وإليهما سبيلًا = وحتى يكون ائتلافهما الذى يوجب تشبيهك ، من حيث العقل والحَدْس ، فى وضوح آختلافهما من حيث العَين والحِسّ ، فأمَّا أن تستكرِهَ الوصف وتَرومَ أن تُصوِّره حيث لا يُتصوَّر ، فَلَا ، لأنك تكون فى ذلك بمنزلة الصَّانع الأخرق ، يضع فى تأليفه وصَوْغه الشكلَ بين شكلين لا يلائمانه ولا يقبلانه ، حتى تخرج الصورة مضطربةً ، وتجىء فيها نتوٌّ ، [2] ويكون للعين عنها من تفاوتها نُبوٌّ . [3] وإنما قيل : « شبَّهت » ، ولا تعنى فى كونك مشبِّهًا أن تذكر حرف التشبيه أو تستعير ،

---

(١) « المُحَدَّث » ، وهو المُلْهم الصادق الخبر .

(٢) « نُتُوٌّ » ، أى نُتوءٌ .

(٣) « نبوٌّ » ، أى تنبو عنها العين ولا تألفها .

إنما تكون مشبِّهًا بالحقيقة بأن ترى الشَّبه وتبيِّنه ، ولا يمكنك بيانُ ما لا يكون ، وتمثيلُ ما لا تتمثّله الأوهام والظنون .

* * *

٦٨
شرط التأليف بين مختلفى الجنس

١٣١ - ولم أُرد بقولى إنّ الحذق فى إيجاد / الائتلاف بين المختلفات فى الأجناس ، أنك تقدر أن تُحدِث هناك مشابهةً ليس لها أصل فى العقل ، وإنما المعنى أنّ هناك مشابهات خَفِيّة يدقُّ المسلك إليها ، فإذا تغلغَل فكرُك فأدركها فقد استحققتَ الفضلَ . ولذلك يُشَبَّه المدقِّق فى المعانى بالغائص على الدُرّ ، ووِزان ذلك أن القِطَع التى يجىء من مجموعها صورة الشَّنْف والخاتم أو غيرهما من الصور المركَّبة من أجزاء مختلفة الشكل ، [1] لو لم يكن بينها تناسُبٌ ، أمكنَ ذلك التناسُبُ أن يلائِم بينها الملاءمة المخصوصة ، ويوصَلَ الوصلَ الخاصَّ ، لم يكُنْ ليحصل لك من تأليفها الصورةُ المقصودةُ . ألا ترى أنّك لو جئت بأجزاءٍ مخالفةٍ لها فى الشكل ، ثم أردتَها على أن تصير إلى الصورة التى كانت من تلك الأُولَى ، [2] طلبتَ ما يستحيل ؟ فإنما استحققت الأُجرة على الغَوْص وإخراج الدُرّ ، لا أن الدُرّ كان بك ، وآكتَسَى شرفَه من جهتك ، ولكن لمّا كان الوُصول إليه صعبًا وطلبُه عسيرًا ، ثم رُزقت ذلك ، وَجَبَ أن يُجْزَل لك ، ويُكثَّر صنيعُك .

ألا ترى أن التشبيهَ الصريح إذا وقع بين شيئين متباعدين فى الجنس ، ثم لَطُفَ وحسُن ، لم يكن ذلك اللُّطف وذلك الحُسن إلا لاتفاقٍ كان ثابتًا بين

(١) « الشَّنْف » ، القُرْط الأعلى يكون فى الأذن .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « الأول » ، وهو لا يستقيم .

المشبَّه والمشبَّه به من الجهة التى بها شبَّهتَ ، إلّا أنه كان خفيًّا لا ينجلى إلا بعد التأنُّق فى استحضار الصور وتذكُّرها ، وعرضِ بعضها على بعض ، وآلتقاطِ النُّكتة المقصودة منها ، وتجريدِها من سائر ما يتّصل بها ، نحو أن تُشبِّه الشىءَ بالشىء فى هيئة الحركة ، فتطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجرّدةً من الجسم وسائر ما فيه من اللون وغيره من الأوصاف ؟ كما فعل آبن المعتز فى تشبيه البَرْق / حيث قال : [من المديد]

٦٩

وكأنَّ البَرْقَ مُصحَفُ قَارٍ   فَآنطِباقًا مَرّةً وآنفِتَاحَـــا [1]

= لم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه إلا إلى الهيئة التى تجدها العين له من انبساطٍ يعقبه انقباضٌ ، وانتشارٍ يتلوه انضمامٌ ، ثم فَلَى نفسَه عن هيئات الحركات لينظر أيُّها أشبه بها ، فأصاب ذلك فيما يفعله القارئ من الحركة الخاصة فى المصحف ، إذا جعل يفتحه مرة ويُطبقه أُخرى . ولم يكن إعجابُ هذا التشبيه لك وإيناسه إياك لأن الشيئين مختلفان فى الجنس أشدَّ الاختلاف فقط ، بل لأنْ حَصَلَ بإزاء الاختلاف اتفاقٌ كأحسن ما يكون وأَتمّه ، فبمجموع الأمرين = شدّة ائتلافٍ فى شدّةِ اختلاف = حلا وحسُن ، وراَق وفَتَن .

ويدخل فى هذا الموضع الحكاية المعروفة فى حديث عَدِيّ بن الرِّقاع ، قال جرير : « أنشدنى عدىّ : [من الكامل]

« عَرَفَ الديارَ تَوَهُّمًا فآعتادَها » [2]

---

(١) هو فى ديوانه ، وقوله : « قار » تسهيل « قارئ » .

(٢) هو فى ديوانه ، ثم فى الطرائف الأدبية لأستاذنا الراجكوتى ، تمامه :

« من بَعْدِمَا درسَ البِلَى أبلادَها »

و « الروق » ، قرن الظبية .

فلما بلغ إلى قوله :

« تُزْجِي أَغَنَّ كأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ »

رحِمتُه ، وقلتُ : قد وقع ! ما عِساه يقول وهو أعرابيٌّ جِلْفٌ جافٍ ؟ فلما قال :

« قَلَمٌ أصَابَ مِن الدَّوَاةِ مِدَادَها »

استحالت الرَّحمة حسدًا » = فهل كانت الرحمة فى الأُولى ، والحسد فى الثانية ، إلا أنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضُر له = فى أوّل الفكر وبديهة الخاطر ، وفى القريب من محلّ الظنّ = شبَهٌ ، وحين أتمَّ التشبيه وأدّاه صادفه قد ظَفِر بأقرب صفةٍ من أبعد موصوف ، وعثر على خبيءٍ مكانُه غيرُ معروفٍ ؟

٧٠ وعلى ذلك استحسنوا قول الخليل / فى انقباض كفِّ البخيل :

[من المتقارب]

كفَّاكَ لم تُخْلَقَا للنَّدَى ولم يَكُ بُخْلُهما بِدْعَهْ [1]
فكفٌّ عن الخير مقبوضةٌ كما نُقِصت مِئةٌ سَبْعَهْ
وكفٌّ ثلاثةُ آلافِها وتِسْعُ مِئِيها لها شِرْعَهْ

وذلك أنه أراك شكلًا واحدًا فى اليدين ، مع اختلاف العددين ، ومع اختلاف المرتبتين فى العدد أيضًا ، لأن أحدهما من مرتبة العشرات والآحاد ،

---

(١) هى للخليل بن أحمد فى عيون الأخبار ٢ : ٣٥ ، رواها عنه الأخفش ، وهى معروفة فى غيره من الكتب .

والآخر من مرتبة المئين والألوف ، فلما حصَل الاتفاق كأشدّ ما يكون في كل اليد مع الاختلاف ، كأبلغ ما يوجد في المقدار والمرتبة من العدد ، كان التشبيه بديعًا . [1] قال المرزباني : « وهذا ما أبدع فيه الخليل ، لأنه وصف انقباض اليدين بحالين من الحسابِ مُختلفين في العدد ، متشاكلين في الصورة » ، وقوله هذا إجمالُ ما فصّلتُه .

* * *

كون الشيء من الأفعال سببًا لضده

١٣٢ – ومما ينظُرُ إلى هذا الفصل ويُداخِله ويرجع إليه حين تحصيله ، الجنْسُ الذى يُراد فيه كونُ الشيء من الأفعال سببًا لضدّه ، كقولنا : « أحسن من حيث قَصَد الإساءة » و « نفع من حيث أراد الضُرَّ » ، إذْ لم يقنع المتشاغِلُ بالعبارة الظاهرة والطريقة المعروفة ، [2] وصَوَّرَ في نفس الإساءة الإحسانَ ، وفي البخلِ الجودَ ، وفي المنع العطاءَ ، وفي موجب الذمّ موجِبَ الحمد ، وفي الحالة التى حقُّها أن تُعَدَّ على الرجل حُكمَ ما يُعتدّ له ، والفعلِ الذى هو بصفة ما يُعاب ويُنكَر ، صفةَ ما يَقْبَلُ المنّة ويُشكَر ، فيدُلُّ ذلك بما يكون فيه من الوِفاقِ الحسن مع الخِلاف البيِّن ، على حِذق شاعره ، وعلى جُودة طبعه وحِدّة خاطره ، وعلوّ مصعَده وبُعد غوصه ، / إذا لم يُفسده بسوء العبارة ، ولم يخطئه التوفيقُ في تلخيص الدلالة ، وكَشَفَ تمام الكشف عن سُرر المعنى وسِرِّه بحسن البيان وسِحْره .

٧١

مثالُ ما كان من الشعر بهذه الصِّفة قولُ أبي العتاهية : [من الكامل]

---

(١) هذا حساب اليد ، وقد شرحه رشيد رضا في التعليق على مطبوعته .

(٢) في المخطوطة : « لم يقنع الشاغل » ، وفي مطبوعة ريتر كتب « الشاعر » ، وهو لا معنى له هنا ، وفي مطبوعة رشيد رضا « التشاغل » ، وكأن الصواب ما أثبت .

جُزِىَ البخيلُ عليَّ صالحةً عنّى ، بخِفَّته على ظَهْرِى [(١)]
أُعلِى وأُكْرِم عن يديه يدِى فَعَلَتْ ، ونَزَّهَ قدرُه قَدْرِى
ورُزقتُ من جَدْواه عافيـةً أن لا يضيق بشُكْرِه صَدْرِى
وَغَنِيتُ خِلْوًا من تفضُّلِه أَحْنُو عليه بأَحْسَنِ العُذْرِ
مَا فاتنى خَيْرُ امرئٍ وَضَعَتْ عنّى يَداه مُؤُونَةَ الشُّكْرِ

ومن اللطيف مما يُشْبه هذا قول الآخر : [من المنسرح]

أَعتَقَنى سُوءُ ما صنعتَ من الـ ـرِقِّ ، فيا بَرْدَها على كَبِدى [(٢)]
فَصِرتُ عبدًا للسُّوء فيك ، وما أحسنَ سُوءٌ قَبلِى إلى أَحَدِ

* * *

(١) هو فى ديوانه طبعة بيروت ، وفى دلائل الإعجاز : ٥١٠ رقم : ٥٨٠ .
(٢) الحماسة الشجرية : ٢٩١ (طبعة عبد المعين الملوحى ، وأنساء الحمصى ، دمشق) وشرح نهج البلاغة ١٩ : ٣٣٧ ، وابن عساكر ٢ : ٩٧ .

فصل

هذا فن آخر من القول يجمع التشبيه والتمثيل جميعًا

قول جامع بين التشبيه والتمثيل

١٣٣ – آعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة ، غيرُ معرفته من طريق التفصيل . فنحن وإن كنّا لا يُشكل علينا الفَرْق بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا سمعنا بهما ، فإنّ لوضع القوانين وبيانِ التّقسيم فى كل شىء ، وتهيئةِ العبارة فى الفروق ، فائدةً لا يُنكرها المميز ، ولا يخفى أن ذلك أتَمُّ للغرض وأشفى للنفس .

والمعنى الجامعُ فى سبب الغرابة أن يكون الشَّبهُ المقصودُ من الشىء مما لا يتسرّع إليه الخاطر ، ولا يقع فى الوهم عند بديهة النظر إلى نظيره الذى يُشبَّه به ، بل بعد تثبُّتٍ وتذكُّرٍ وفَلْىٍ للنفس عن الصور التى تعرفها ، وتحريكٍ للوهم فى استعراض ذلك واستحضار ما غاب / منه . ٧٢

* * *

تفصيل القول فى غرابة التشبيه والتمثيل

١٣٤ – بيان ذلك : أنك كما ترى الشمس ويجرى فى خاطرك استداراتُها ونورُها ، تقع فى قلبك المرآة المجلوّة ، ويتراءى لك الشَّبه منها فيها .

= وكذلك إذا نظرتَ إلى الوشى منشورًا وتطلّبتَ لحسنه ونَقْشه واختلافِ الأصباغ فيه شبهًا ، حَضَرَك ذكرُ الرَّوض ممطورًا مُفْتَرًّا عن أزهاره ، متبسّمًا عن أنواره .

= وكذلك إذا نظرت إلى السيف الصَّقيل عند سَلّه وبريقِ مَتْنه ، لم يتباعد

عنك أن تذكر انعقاقَ البرق ، [(١)] وإن كان هذا أقلَّ ظهورًا من الأوّل ، وعلى هذا القياس . ولكنَّك تعلمُ أن خاطرَك لا يُسْرِعُ إلى تشبيه الشَّمس بالمرآة فى كفّ الأشلّ ، كقوله : [من الرجز]

والشَّمس كالمرآة فى كفّ الأَشَلْ [(٢)]

= هذا الإسراعَ ولا قريبًا منه .

= ولا إلى تشبيه البرق بإصْبَع السَّارقَ ، كقول كشاجم : [من الرجز]

أَرِقْتَ أم نِمْتَ لضَوءِ بارقِ ... مُؤْتَلِقًا مِثْلَ الفُؤَادِ الخَافِقِ [(٣)]

كَأَنَّه إصْبَعُ كف السَّارِقِ

وكقول ابن بابك : [من الطويل]

ونَضْنَضَ فى حِضْنَىِ سَمَائِكَ بارقٌ ... له جِذْوَةٌ من زِبْرِجِ اللَّاذِ لَامِعَهْ [(٤)]

تَعوَّجُ فى أعلى السحابِ كأنَّها ... بَنَانُ يدٍ من كِلَّةِ اللَّاذِ ضَارِعَهْ

= ولا إلى تشبيه البرق فى انبساطه وانقباضه والتماعه وائتلافه ، بانفتاح المُصْحف وانطباقه ، فيما مضى من قول ابن المعتز :

وكأنَّ البرقَ مُصحَفُ قارٍ ... فَانطباقًا مرَّةً وانفتاحًا [(٥)]

---

(١) « انعق البرق انعقاقًا » ، شَقَّ السحاب وتسرَّب فيه .

(٢) هو عبد الجبار بن جَزْء بن ضرار ، ابن أخى الشماخ ، وهو فى ديوان الشماخ .

(٣) هو فى ديوانه المطبوع ، وهو أول الرجز .

(٤) « نضنض » أى تحرَّك وقلق . و « الزِّبْرِج » الوشى الخفيفُ ، و « اللَّاذ » ، الحرير . و « الكِلّة » ، الستر الرقيق .

(٥) مضى آنفًا برقم : ١٣١ .

= ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك فى قوله : [من الوافر]

بشَكْلٍ يأخذُ الحَرْفَ المحَلَّى كأن سُطورَهُ أغصانُ شَوكِ (١)

= ولا إلى تشبيه الشَّقيق بأعلام يَاقوت على رِماح زَبَرْجَدٍ ، / كقول الصَّنَوبرىّ : [من الكامل] ٧٣

وكــأنّ مُحمــرَّ الشقيــــ ـــقِ إذا تصوَّبَ أو تصعَّدْ (٢)

أعــــلامُ ياقــــوتٍ نُشِرْ نَ على رماحٍ من زَبَرْجدْ

= ولا إلى تشبيه النجوم طالعات فى السماء مفترقات مؤتلفات فى أديمها ، وقد مازجت زُرقةُ لونها بياضَ نورها ، بدُرٍّ منثورٍ على بساط أزرق ، كقول أبى طالبٍ الرَّقّى : [من الكامل]

وكـأنّ أجرامَ النُّجـوم لَوامـعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِساطٍ أزرقِ (٣)

= ولا ما جرى فى هذا السبيل ، وكان من هذا القبيل . بل تعلم أن الذى

---

(١) هو فى ديوان ابن المعتز ، وقبله ، يصف دفترًا :

دُونَكَــهُ مُوَشًّى نَمْنَمتْــهُ وحاكتْهُ الأناملِ أىَّ حَوْكِ

وفى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « المخلّى » بالخاء المعجمة والصواب ما أثبت بالحاء المهملة . و « المحلّى » ، أى حلّاه الشكل .

(٢) ليسا فى ديوانه المطبوع ، لأنه يبدأ من الراء إلى القاف لا غير ، وهو فى تكملة الديوان ، ولكن لم يقف إحسان عباس على البيتين فى أسرار البلاغة منسوبين إلى الصنوبرى .

(٣) ذكره فى يتيمة الدهر ١ : ٢٤٤ ، وقال : « لم أجدْ ذكرَه إلا عند أبى بكر الخوارزمى ، وسمعته يقول : إنّه أحدُ المقلين المحسنين الذين يطبّقون المفصل فى أغراضهم ، وينظمون الدر المفصل فى معانيهم وألفاظهم ، ثم أنشدنى له قوله :

ولقد ذكرتُكِ فى الظلام كأنه يومُ النوى وفؤادُ من لم يَعْشَقِ

وكأن أجرامَ النجوم لوامِعًا درٌّ نثرن على زجاجٍ أزرقِ

والفجرُ فيه كأنه قَطْرُ النَّدَى ينهلُّ من سحِّ الغمَامِ المُغْدِقِ

سَبَقك إلى أشباهِ هذه التشبيهات لم يَسْبِق إلى مَدًى قريب ، بل أحرز غايةً لا ينالها غير الجواد ، وقَرْطَسَ فى هدفٍ لا يُصاب إلّا بعد الاحتفال والاجتهاد .

الجملة أبدًا أسبق إلى النفوس من التفصيل

١٣٥ — وآعلم أنك إنْ أردتَ أن تبحثَ بحثًا ثانيًا حتى تعلم لم وَجَبَ أن يكون بعضُ الشَّبه على الذكر أبدًا ، وبعضه كالغائب عنه ، وبعضُه كالبعيد عن الحضرةِ لا يُنال إلا بعد قطع مسافةٍ إليه ، وفَضْلِ تعطُّفٍ بالفكر عليه = فإنّ ههنا ضربين من العِبرة يجب أن تضبطهما أوّلًا ، ثم ترجع فى أمر التشبيه ، فإنّك حينئذ تعلم السَّببَ فى سرعة بعضه إلى الفكر ، وإباءِ بعض أن يكون له ذلك الإسراع .

فإحدَى العِبْرتين : أنّا نعلم أن الجملة أبدًا أسبق إلى النفوس من التفصيل ، وأنك تجد الرؤيةَ نفسها لا تصل بالبديهة إلى التفصيل ، ولكنك ترى بالنَّظر الأوّل الوصفَ على الجملة ، ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : « النظرة الأولى حمقاء » ، وقالوا : « لم يُنعِم النَّظر ولم يَستَقْصِ التأمّل » . وهكذا الحكم فى السمع وغيره / من الحواسّ ، فإنك تتبيَّن من تفاصيل الصَّوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرّةً ثانيةً ، ما لم تتبيّنه بالسماع الأوّل ، وتُدرك من تَفْصيل طعم المَذُوق بأن تُعيده إلى اللِّسان ما لم تعرفه فى الذَّوْقَةِ الأولى . وبإدراك التَّفْصيل يقع التفاضُل بين راءٍ وراءٍ ، وسامع وسامع ، وهكذا . فأمَّا الجُمَل فتستوى فيها الأقدام . ثُمَّ تَعلم أنّك فى إدراك تفصيل مَا تراه وتسمعه أو تذوقه ، كمن ينتقي الشيءَ من بين جُمْلَة ، وكمن يميِّز الشيء مما قد آختلط به ، فإنك حين لا يهمُّك التفصيل ، كمن يأخذ الشيء جُزافًا وجَرْفًا .[1]

٧٤

(١) « الجرف » ، أصله اجترافك الشيء عن وجه الأرض ، وأخذك إياه أخذًا كثيرا بلا تمييز .

وإذا كانت هذه العبرة ثابتةً فى المشاهدة وما يجرى مجراها مما تناله الحاسَّة ، فالأمرُ فى القلب كذلك : تجدُ الجُمل أبداً هى التى تسبق إلى الأوهام وتقع فى الخاطر أوّلاً ، وتجد التفاصيل مغمُورة فيما بينها ، وتراها لا تحضر إلا بعد إعمالٍ للرويّة وإستعانةٍ بالتذكّر .

ويتفاوت الحال فى الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حدّ الجملة وحدّ التفصيل ، وكلما كان أوغل فى التفصيل ، كانت الحاجةُ إلى التوقُّف والتذكُّر أكثر ، والفقرُ إلى التأمل والتمهُّل أشدّ .

وإذْ قد عرفتَ هذه العِبْرَة ، فالاشتراكُ فى الصفة إذا كان من جهة الجملة على الإطلاق ، بحيث لا يشوبه شىء من التفصيل = نحو أن كِلا الشيئين أسود أو أحمر = فهو يقلّ عن أن تحتاج فيه إلى قياس وتشبيهٍ . فإن دخل فى التفصيل شيئًا = نحو أن هذا السوادَ صَافٍ برَّاقٌ ، والحمرةَ رقيقةٌ ناصعةٌ = احتجتَ بقدر ذلك إلى إدارة الفكر . وذلك مثل تشبيه حمرة الخدِّ بحمرة التُّفاح والوَرْد ، فإن زاد تفصيلُه بخصوصٍ تَدِقُّ العبارة عنه ، ويُتعرَّف / بفضل تأمُّل ، ازداد الأمر قوّةً فى اقتضاء الفكر ، وذلك نَحْو تشبيه سِقْط النار بعين الديك فى قوله : ٧٥

[من الطويل]

وسِقْطٍ كَعيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتى (١)

---

(١) هو لذى الرمة فى ديوانه ، من قصيدة جيدة ، وتمام البيت :

أبَاهَا ، وهَيَّأْنا لمَوْضِعِها وَكْرَا

يصف الزند وناره . و « السقط » ، يعنى النار حين سقطت من الزند . و « عاورت صحبتى » ، يقدح هذا مرّة وهذا مرة . و « أباها » يعنى الزند الأعلى ، و « هيأنا لها وكرًا » ، أى موضعًا يوقد فيه من قماش ونحوه ، ثم يقول بعده :

مُشهَّرةٌ ، لا تُمْكِنُ الفحلَ أمُّها إذا نحنُ لم نُمْسِكْ بأطرافِها قَسْرا =

وذلك أنّ ما فى لون عينه من تفصيل وخصوص ، يزيد على كونِ الحمرةِ رقيقةً ناصعةً والسوادِ صافيًا برّاقًا . وعلى هذا تجد هذا الحدَّ من المرتبة التى لا يستوى فيها البليدُ والذكىّ ، والمهمِل نفسَه والمتيقّظ المستعدّ للفكر والتصوّر ، فقوله : [من الطويل]

كأنَّ على أنْيابِهَا كُلَّ سُحْرَةٍ صِياحَ البَوازِى من صَرِيفِ اللَّوائكِ [1]

= أرفعُ طبقةً من قوله : [من الطويل]

كأنّ صَليلَ المَرْوِ حين تُشِذُّهُ صَلِيلُ زُيوفٍ يُنْتَقَدْنَ بِعَبْقَرا [2]

= لأن التفصيلَ والخصوص فى صوت البازى ، أبْيَنُ وأظهر منه فى صَليل الزيوف .

= وكما أن قولَه يصفُ الفَرس : [من البسيط]

وللفؤاد وَجِيبٌ تَحْتَ أَبْهَرِهِ لَدْمَ الغُلام وراءَ الغَيبِ بالحَجَرِ [3]

= لا يُسوَّى بتشبيهِ وَقْعِ الحوافِر بهَزْمة الرعدِ ، وتشبيهِ الصَّوت الذى يكون لغليان القِدْر بنحو ذلك ، كقوله : [من الطويل]

= و « المشهَرة » ، النار ، و « أمُّها » الزندة السفلى ، وهى لا تستوى إذا قُدِح بها حتى تمسك إمساكًا شديدًا ، يقول : نُمسكها قهرًا .

(١) مضى فى رقم : ٨٣ .

(٢) هو لامرئ القيس فى ديوانه . و « المرو » حجارة بيض رقاق . و « الزيوف » جمع « زَيْف » ، وهو المبهرج من النقود . و « تُشِذُّهُ » ، تُنحّيه جانبًا .

(٣) هو لتميم بن أُبىّ بن مقبل فى ديوانه . و « الوجيب » شدة الخفقان . و « الأبهر » عرق متصل بالقلب . و « اللَّدْم » ، الضرب . و « الغيب » ما كان بينك وبينه حجاب . يريد أن للقلب صوتًا يسمعه ولا يراه ، كما يسمع صوت الحجر الذى يرمى به الصبىّ ولا يراه .

لها لَغَطٌ جُنْحَ الظَّلامِ كأنّه عَجَارِفُ غيثٍ رائحٍ مُتهزِّمِ [1]

= لأنّ هناك من التفصيل الحَسَن ما تراه ، وليس فى كون الصوت من جنس اللَّغط تفصيلٌ يُعتدُّ به ، وإنما هو كالزيادة والشدّة فى الوصف .

ومثالُ ذلك مِثالُ أن يكون جسمٌ أعظمَ من جسم فى أنه لا يتجاوز مرتبة الجُمَل كبيرَ تجاوُزٍ ، فإذا رأى الرجل شخصًا قد زاد على المعتاد فى العِظَم والضخامة ، لم يحتج فى تشبيهه بالفيل أو الجبل أو / الجَمَل [2] أو نحو ذلك إلى شيء من الفكر ، بل يَحْضُره ذلك حضورَ ما يُعرف بالبديهة .

٧٦

الفرق بين الجملة والتفصيل

والمقابلات التى تُريك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة ، ومن اللَّطيف فى ذلك أن تنظُر إلى قوله : [من المتقارب]

يُتابِعُ لَا يَبْتغــى غيــرَهُ بأَبيضَ كالقَبَس المُلْتَهِبْ [3]

= ثم تقابلَ به قوله :

جَمَعْتُ رُدَيْنِيًّا كأنَّ سِنَانَه سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بدُخَانِ [4]

= فإنك ترى بينهما من التفاوُت فى الفضل ما تراه ، مع أن المشبَّه به فى

---

(١) هو لعمرو بن أحمر الباهلي فى ديوانه المجموع ، والبيت أحد أربعة أبيات اختارها أبو تمام فى الحماسة (شرح الحماسة ٤ : ١٢٠) يصف القدور . و « اللغط » الأصوات المختلطة . و « جُنْح الظلام » ، بكسر الحاء وضمها ، جانب الليل . و « العجارف » شدة وقع المطر على الأرض ، و « الغيث الرائح » ، الذى يأتى بالعشى ، و « المتهزّم » ، الذى له هزيم كهزيم الرعد .

(٢) « أو الجمل » ، أسقطها ريتر فى مطبوعته اتباعًا لمطبوعة رشيد رضا ، وهى فى المخطوطة .

(٣) هو لعنترة العبسي فى ديوانه ، أحد أربعة أبيات قالها فى مقتل ورد بن حابس بن نضلة الأسدى ، والبيت فى صفة السيف ، ورواية الديوان ، تخالف ما ههنا ، والمعنى واحد .

(٤) هو لامرئ القيس فى ديوانه . و « والرُّدَيْنِيُّ » ، الرمح اللَّدْن المسوّى المستقيم .

الموضعين شيءٌ واحدٌ وهو شُعلة النارِ ، وما ذاك إلا من جهة أن الثانى قَصَدَ إلى تفصيلٍ لطيفٍ ، ومَرَّ الأوَّلُ على حكم الجمل .

ومعلومٌ أن هذا التفصيل لا يقع فى الوَهْم فى أول وهلة ، بل لابدّ فيه من أن تتثَّبت وتتوقَّف وتُرَوِّىَ وتنظر فى حال كل واحد من الفرع والأصل ، حتى يقوم حينئذ فى نفسك أن فى الأصل شيئًا يقدح فى حقيقة الشبه ، وهو الدُّخان الذى يعلو رأسَ الشعلة ، وأنه ليس فى رأس السنان ما يُشبه ذلك . وأنه إذا كان كذلك ، كان التحقيقُ وما يؤدِّى الشيءَ كما هو ، أن تستثنى الدُّخان وتنفى ، وتَقْصِر التَّشبيه على مُجرَّد السَّنا ، وتصوّر السنان فيه مقطوعًا عن الدخان . ولو فرضتَ أن يقع هذا كلُّه على حدّ البَديهة من غير أن يخطر ببالك ما ذكرتُ لك ، قدَّرتَ مُحالًا لا يتصوَّر ، كما أنك لو قدَّرت أن يكون تشبيه الثُّريا بعنقود مُلَّاحية حين نوَّر ، [1] بمنزلة تشبيهها بالنَّوْرِ على الإطلاق ، أو تفتُّح نَوْر فقط ، كما قال : [من الطويل]

كأنَّ الثُّريا فى أواخرِ لَيلِها تَفَتُّح نَوْرٍ .... [2]

= / حتى ترى حاجتَهما إلى التأمُّل على مقدار واحد ، وحتى لا يُحْوِج أحدهما من الرجوع إلى النفس وبَحْثها عن الصور التى تعرفها ، إلّا إلى مثل ما يُحْوِج إليه الآخر = [3] أسرفتَ فى المجازفة ، ونَفَضْت يدًا بالصَّواب والتحقيق . [4]

٧٧

* * *

(١) هو شعر أبى قيس بن الأسلت ، الذى مضى فى رقم : ٨٨ .

(٢) هو فى ديوان ابن المعتز ، باب الشراب ، وتمامه :

« أو لِجَامٌ مُفَضَّضُ »

(٣) السياق : « كما أنك لو قدَّرْتَ أن يكون ... أسرفتَ فى المجازفة » .

(٤) فى المخطوطة : « نفضت » ، وقرأها ريتر ، كما فى مطبوعة رشيد رضا : « نقضْت » ، وهو كلامٌ فاسد ، والصوابُ ما أثبت .

التشبيه النادر

١٣٦ - والعبرة الثانية :[1] أن مما يقتضى كونَ الشيء على الذِّكر وثبوتَ صورته فى النفس ، أن يكثُر دورانُه على العيون ، ويدوم تردُّده فى مواقع الأبصار ، وأن تُدركه الحواسُّ فى كل وقت أو فى أغلب الأوقات = وبالعكس ، وهو أنّ من سبب بُعْدَ ذلك الشيء عن أن يقع ذكره بالخاطر ، وتَعْرِض صورتُه فى النفس ، قِلّة رؤيته ،[2] وأنه مما يُحَسُّ بالفَينة بعد الفينة ، وفى الفَرْطِ بعد الفَرْط ،[3] وعلى طريق النُّدْرَة ، وذلك أن العيون هى التى تحفظُ صُوَر الأشياء على النفوس ، وتجدِّدُ عهدها بها ، وتحرسُها من أن تدْثُر ،[4] وتمنعها أن تزول ، ولذلك قالوا : « من غاب عن العين فقد غاب عن القلب » ، وعلى هذا المعنى كانت المُدارسةُ والمُناظرةُ فى العلوم وكُرُورها على الأسماع ، سَبَبَ سلامتها من النِّسيان ، والمانعَ لها من التفلُّت والذَّهاب

وإذا كان هذا أمرًا لا يُشَكُّ فيه ، بانَ منه أنّ كل شَبَهٍ رَجع إلى وصف أو صورة أو هيئةٍ من شأنها أن تُرَى وتُبصَرَ أبدًا ، فالتشبيه المعقود عليه نازل مُبتذَل ، وما كان بالضدّ من هذا وفى الغاية القُصْوَى من مخالفته ، فالتشبيه المردُود إليه غريبٌ نادرٌ بديع ، ثم تتفاضل التشبيهات التى تجيء واسطةً لهذين الطَّرَفين ، بحسب حالها منهما ، فما كان منها إلى الطَّرَف الأول أقرب ، فهو أدنى وأنزل ، وما كان إلى الطَّرَف الثانى أذهب ، فهو أعلى وأفضل ، وبوصف الغريبِ أجدر .

* * *

---

(١) انظر « العبرة الأولى » التى بدأت فى رقم : ١٣٥ .

(٢) السياق : « أن من سبب بعد ذلك ... قلّةَ ... » .

(٣) « الفَينةُ » ، الحينُ والوقتُ من الزمان ، و « الفرط » الحين ، يكون بينه وبين الآخر أيام تكثر أو تقلُّ .

(٤) « تدثر » أى تنطمس وتخفى .

٧٨
معنى « التفصيل »

١٣٧ — / واعلم أن قولَنا : « التفصيلُ » عبارةٌ جامعة ، ومحصولها على الجملة أنَّ معك وصفين أو أوصافًا ، فأنت تنظر فيها واحدًا واحدًا ، وتفْصِل بالتأمّل بعضها من بعض = وأنّ بك فى الجملة حاجةً إلى أن تنظُر فى أكثر من شيء واحد ، وأن تنظر فى الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة .

ثم إنه يقع على أَوْجُهٍ :

الوجه الأول من التفصيل

أحدها : وهو الأَوْلى والأحقّ بهذه العبارة : أن تفصّل ، بأن تأخذ بعضًا وتدع بعضًا ، كما فعل فى اللَّهب حين عزل الدخان عن السَّنا وجرَّده ، وكما فعل الآخر حين فَصَل الحدق عن الجفون ، وأثبتها مفردةً فيما شبّه ، وذلك قوله : [من الطويل]

* لها حَدَقٌ لم تتَّصِلْ بجُفُونِ * [1]

ويقع فى هذا الوجه من التفصيل لطائف ، فمنها قول ابن المعتزّ :

[من الرجز]

بطارح النظرة فى كل أُفُقْ ... ذى مِنْسَرٍ أَقْنَى إذا شكَّ خَرَقْ [2]
ومقْلةٍ تَصْدُقه إذا رَمَقْ ... كأنَّها نَرْجَسةٌ بِلَا وَرَق

وقوله : [من المنسرح]

---

(١) هو لابن المعتز فى ديوانه ، فى باب الشراب ، وصدرُه :

* فجاءَتْ بها فى كأسها ذَهَبِيَّةً *

« فجاءت » ، الضمير إلى الخمّارة ، فى أبيات قبله .

(٢) فى ديوانه ، من أرجوزة فى الطرد ، قوله : « بطارح النظرة » ، يعنى البازى الذى وصفه فى الأرجوزة .

تكتُبُ فيه أيدى المِزاجِ لَنَا ميماتِ سَطْرٍ بغَيْرِ تَعْرِيقِ [١]

* * *

الوجهُ الثانى من التفصيل

والثانى : أن تُفصّل ، بأنْ تنظر من المشبَّه فى أمورٍ لتعتبرها كُلَّها ، = وتطلبها فيما تُشبّه به ، وذلك كاعتبارك ، فى تشبيه الثريا بالعنقود ، الأنجُمَ أنفسَها ، والشكل منها واللون ، وكونها مجتمعة على مقدارٍ فى القرب والبعد . فقد نظرتَ فى هذه الأمور واحدًا واحدًا ، وجعلتها بتأمُّلك فصلًا فصلًا ، ثم جمعتها فى تشبيهك ، وطلبتَ للهيئة الحاصلة من عِدّة أشخاصِ الأنجُم ، والأوصاف التى ذكرتُ لك من الشكل واللون والتقارب على وجه مخصوص = [٢] هيئةً أخرى شبيهةً بها ، فأصبتها فى العنقود المنوِّر من المُلَّاحية / ولم يقع لك وَجه التشبيه بينهما إلا بأن فصّلت أيضًا أجزاء العنقود بالنظر ، وعلمت أنها خُصَلٌ بيضٌ ، وأن فيها شكلَ استدارةِ النجمِ ، ثم الشكل إلى الصِغَر ما هو ، كما أن شكْلَ أنجُم الثريّا كذلك = وأنَّ هذه الخُصَل لا هى مجتمعةٌ اجتماعَ النظام والتلاصقِ ،

٧٩

---

(١) هو لابن المعتز فى ديوانه ، يذكر قدح خمر : وقبله

لا شىءَ يُسْلِى هَمّى سِوَى قَدَحٍ تَنْمَى عليه أوْدَاجُ إبريقِ

و « التعريق » فى هذا البيت ، من اصطلاح أهل الخط ، وهو المدّ الزائد فى الحروف كالميم وغيرها من الحروف ، فإن الميم دائرة مجوفة ثم تليها مَدّة زائدة كالذيل ، وهذه الزائدة هو « عراقة » الميم ، والفعل من ذلك هو « التعريق » ، اقرأ صبح الأعشى ٣ : ١٥ — ١٠٣ تجد اصطلاح « العراقة والتعريق » .

وابن المعتز : يعنى أنه المزاج يحدث فى قدح الخمر ميمات غير معرّقة ، أى هى دائرة خالصة ، ويعنى بذلك الحباب ، والحَبَبُ أيضًا ، وهو نفاخات وفقاقيع مستديرة تحدث عند المزج .

وظنى أن اصطلاح « العراقة » ، و « التعريق » مأخوذٌ من « عِراق الشفرة » ، وهو خَرْزُها المحيط بها ، أو من « عراق الظُفُر » وهو ما أحاط به من اللحم ، و « عراقُ الأذنِ » أيضًا وهو كفافها الممتد المستدير . ثم انظر ما سيأتى فى رقم : ١٤٩ .

(٢) السياق : « .... وطلبت للهيئة الحاصلةِ ... هيئةً أخرى ... » .

ولا هي شديدة الافتراق ، بل لها مقادير في التقارب والتباعد في نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الأنجم .

يدُلُّك على أن التشبيه موضوعٌ على مجموع هذه الأوصاف ، أنّا لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفترق وتتباعد تباعُدًا أكثر مما هي عليه الآن ، أو قُدِّر في العنقود أن يَنْتَثِر ، لم يكن التشبيه بحاله = وكذلك الحكمُ في تشبيه الثريّا باللِّجام المفضَّض ،[1] لأنك راعيت الهيئة الخاصّةَ من وقوع تلك القِطَع والأطراف بين اتّصال وانفصال ، وعلى الشكل الذى يُوجبه موضوع اللجام ، ولو فرضتَ أن تُركَّب مثلًا على سَنَنٍ واحدٍ طولًا في سَيْرٍ واحدٍ مثلًا ويُلصَق بعضها ببعض ، بَطَل التشبيه .

= وكذا قوله : [من الطويل]

... تعرُّضَ أثناءِ الوِشاحِ المفصَّلِ [2]

= وقد اعتُبِرَ فيه هيئة التفصيل في الوِشاح ، والشكل الذى يكون عليه الخَرَزُ المنظوم في الوِشاح ، فصار اعتبار التفصيل أعجبَ تفصيل في التشبيه .

* * *

الوجه الثالث من التفصيل

١٣٩ - والوجه الثالث : أن تُفصِّل بأن تنظر إلى خاصّةٍ في بعض الجنس ، كالتي تجدها في صوت البَازِى وعين الديك ، فأنت تأبى أن تمرّ على جملة أنّ هذا صوت وذاك حمرة ، ولكن تفصّل فتقول فيهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة .

---

(١) انظر بيت ابن المعتز في آخر رقم : ١٣٥ .

(٢) لامرئ القيس في معلقته ، وصدره :

* إذا ما الثُّرَيَّا في السَّماءِ تعَرَّضَتْ *

/ وآعلم أن هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف ، ٨٠
وإلا فدقائقُه لا تكاد تُضبَط .

* * *

تشبيه مركب من شيئين ، أحدهما يقدره المشبِّه ولا يكون

١٤٠ – ومما يكثر فيه التفصيل ويقوَى معناه فيه ، ما كان من التشبيه مركَّبًا من شيئين أو أكثر ، وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون شيئًا يُقدّره المشبِّه ويَضَعه ولا يكون .

ومثال ذلك تشبيهُ النرجس بمداهن دُرٍّ حشوهنَّ عقيق ، [1] وتشبيه الشَّقيق بأعلامِ ياقوت نُشِرت على رِماح من زَبَرْجَد ، [2] لأنك فى هذا النحو تُحصّل الشبه بين شيئين تُقدّر اجتماعَهما على وجهٍ مخصوص وبشرطٍ معلوم ، فقد حصَّلته فى النرجس من شكل المَداهن والعقيق ، بشرط أن تكون المداهن من الدُرّ ، وأن يكون العقيق فى الحَشْوِ منها = وكذلك اشترطت هيئة الأعلام ، وأن تكون من الياقوت ، وأن تكون منشورَةً على رِماح من زبرجد = فبك حاجةٌ فى ذلك إلى مجموع أمورٍ ، لو أخللت بواحدٍ منها لم يحصل الشَّبه . وكذلك لو خالفتَ الوجهَ المخصوصَ فى الاجتماع والاتّصال بَطَل الغَرَض ، فكما بك حاجة إلى أن يكون الشكلُ شَكْلَ المُدْهُنِ ، وأن يكون من الدُرّ وأن يكون معه العقيق ، فبك أيضًا فَقْرٌ إلى أن يكون العقيقُ فى حَشْوِ المداهن ، وعلى هذا القياس .

* * *

(١) انظره فى قول ابن المعتز فيما سلف رقم : ٨٨ ، وآخر رقم : ١١٧ .
(٢) للصنوبرى ، فى آخر رقم : ١٣٤ .

تشبيه مركب من اقتران شيئين مما يوجد ويكون

١٤١ - والقسم الثانى : أن تعتبر فى التشبيه هيئةً تحصُل من اقتران شيئين ، وذلك الاقترانُ مما يُوجد ويكون ، ومثاله قوله : [من الوافر]

غَدَا والصبحُ تحتَ اللَّيل بادٍ كطِرْفٍ أشهبٍ مُلْقَى الجِلالِ (١)

قَصَدَ الشبه الحاصل لك إذا نظرت إلى الصبح والليل جميعًا ، وتأمّلتَ حالهما معًا ، وأراد أن يأتى بنظير للهيئة المشاهَدة من مقارنة أحدهما الآخر ، ولم يُرِدْ أن يشبّه الصبحَ على الانفراد والليلَ / على الانفراد ، كما لم يقصِد الأوّل أن يشبّه الدارة البيضاء من النرجس بمُدْهُن الدُّر ، ثم يستأنفَ تشبيهًا للثانية بالعَقيق ، بل أرادَ أن يشبّه الهيئة الحاصلة من مجموع الشكلين ، من غير أن يكون بَيْنٌ فى البَيْن . ثم إن هذا الاقتران الذى وُضع عليه التشبيه مما يُوجد ويُعْهَدُ ، إذ ليس وجود الفرس الأشهب قد ألقى الجُلَّ ، من المُعْوِز فيقالَ إنه مقصورٌ على التقدير والوهم . فأما الأوّل فلا يتعدَّى التوهُّمَ وتقديرَ أن يُصنَع ويُعمَل ، فليس فى العادة أن تُتّخذ صورةٌ أعلاها ياقوت على مقدار العَلَم ، وتحت ذلك الياقوت قِطَعٌ مطاوِلةٌ من الزبرجد كهيئة الأرماح والقامات = وكذلك لا يكون ههنا مداهنُ تُصنَع من الدُّرّ ، ثم يوضع فى أجوافها عقيق . وفى تشبيه الشَّقيق زيادة معنًى يُباعِد الصورة من الوجود ، وهو شرطه أن تكون أعلامًا منشورةً ، والنَّشر فى الياقوت وهو حجرٌ ، لا يُتَصوَّر موجودًا .

٨١

وينبغى أن تعلم أن الوجهَ فى إلقاء الجُلّ ، أن يريد أنه أداره عن ظهره ،

---

(١) لابن المعتز فى ديوانه ، والضميرُ فى « غَدَا » إلى الساق فى البيت قبله :

وسَاقٍ يجعَلُ المِنْديل منهُ مكانَ حمائل السيف الطُّوَال

و « الطرف » الفرسُ . و « الجِلال » جمع « جُلّ » ، وهو لباسُ الفرس يلْبَسُه ليصان به .

وأزاله عن مكانه ، حتى تَكشَّف أكثرُ جسده ، لا أنه رمى به جملةً حتى انفصل منه ، لأنه إذا أراد ذلك ، كان قد قصد إلى تشبيه الصُّبح وحده من غير أن يفكّر في الليل ، ولم يشاكل قولَه في أول البيت : « والصبح تحت الليل بادٍ » .

١٤٢ - وأمّا قوله : [من الرجز]

إذا تَفرَّى البرقُ فيها خِلْتَهُ   بَطْنَ شُجاعٍ فِي كَثيبٍ يضطرِبْ [1]

وتـــارةً تُبْصِرهُ كأنّـــــهُ   أبلـقُ مالَ جُلُّهُ حِين وَثَبْ

فالأشبهُ فيه أن يكون القصدُ إلى تشبيه البرق وحده ببياض / البَلَق ، دون أن يُدْخل لَون الجُلّ في التشبيه ، حتى كأنَّه يريد أن يُريَك بياضَ البرق في سواد الغَمام ، بل ينبغي أن يكونَ الغرضُ بذكر الجُلّ أن البرقَ يلمع بَغْتةً ، ويلوح للعين فَجأةً ، فصار لذلك كبياض الأبلق إذا ظَهر عند وثوبه ومَيْل جُلّه عنه .

٨٢

وقد قال ابن بابك في هذا المعنى : [من السريع]

لِلبَرْقِ فيـها لَهَـبٌ طائـشٌ   كما يُعَـرَّى الفـرَسُ الأبلـقُ

= إلّا أن لقولِ ابن المعتزّ : « حِين وَثَبْ » ، من الفائدة ما لا يخفى .

وقد عُنى المتقدِّمون أيضًا بمثل هذا الاحتياط ، ألا تراه قال : [من الخفيف]

وَتَرى البرقَ عارضًا مُسْتطيرًا   مَرَحَ البُلْقِ جُلْنَ في الأَجلالِ [2]

---

(١) لابن المعتز في ديوانه . وقوله : « تَفرَّى البرق » ، تلألأ في السحاب ، و « الشجاع » ، ضربٌ من الحيات دقيق لطيف ، و « الكثيب » ، قطعة مرتفعةٌ من الرمل تنقاد مُحْدَوْدِبَة . و « الأبلق » من الخيل ما فيه سواد وبياض . وقوله : « إذا تفرَّى البرق فيها » ، يعني السحابة .

(٢) من أبيات في ديوان كثير ، (طبعة إحسان عباس) ، وتخريجها هناك .

فجعلها تمرحُ وتجول ، ليكون قد راعَى ما به يتمّ الشَّبه ، وما هو مُعظَم الغَرَض من تشبيهه ، وهو هيئة حركته وكيفية لَمْعه .

* * *

تفاوت القسم الثانى الآنف

١٤٣ — ثم آعلم أن هذا القسم الثانى الذى يدخل فى الوُجود يتفاوت حاله ، فمنه ما يتسع وجوده ، ومنه ما يوجد فى النادر . ويَبين ذلك بالمقابلة ، فأنت إذا قابلتَ قولَه :

وكأن أجرامَ النجومِ لوامعًا دُرَرٌ نُثِرن على بساطٍ أزرقِ [1]

= بقول ذى الرّمة : [من البسيط]

« كأنَّها فِضّةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ » [2]

= علمتَ فضلَ الثانى على الأوّل فى سعة الوجود ، وتقدُّمَ الأوّل على الثانى فى عِزَّته وقلّته ، وكَوْنِه نادرَ الوجود ، فإنَّ الناس يرون أبدًا فى الصياغات فِضّةً قد أُجرى فيها ذهبٌ وطُلِيت به ، ولا يكاد يتفق أن يوجد درٌّ قد نُثِر على بساط أزرق .

* * *

ضبط التشبيه المركب

١٤٤ — وإذ قد عرفت انقسام المركّب من التشبيه إلى هذين القسمين ، فاعتبر / موضعَهما من العبرتين المذكورتين ، [3] فإنك تراهما بحسب

٨٣

(١) فى الأصول : « والنجوم كأنها دُرر » ، وانظر ما سلف آخر رقم : ١٣٤ .

(٢) فى ديوانه ، وصدرُه ، يصف صاحبته ميًّا :

« كحلاء فى بَرَجٍ ، صفراء فى نَعجٍ »

« الكحلاء » التى تراها مكحولة وإن لم تكتحل . و « البرج » ، سعة العين . و « النَّعج » ، البياض ، يعنى بياض جسمها .

(٣) العبرة الأولى مضت برقم : ١٣٥ ، والثانية برقم : ١٣٦ .

نسبتهما منهما ، وتحقُّقهما بهما ، قد أعطَتاهما لُطْفَ الغَرابة ، ونفضتا عليهما صِبْغ الحُسن ، وكَسَتاهما رَوْعة الإعجاب ، فتجدُ المقدَّر الذى لا يباشِرُ الوجود ، نحو قوله :

أَعــــلامُ ياقـــــوتٍ نُشرْ نَ على رِماحٍ من زَبَرْجَدْ [١]

وكقوله فى النيلوفر : [من الخفيف]

كُلُّنا باسطُ اليـــدِ نحو نَيْلَوْفَرٍ نَدِى [٢]

كَدبَابيسِ عَسْجــدٍ قُضْبُها من زَبَرْجَدِ

= قد اجتمع فيه العبرتان جميعًا ، وتجد العبرة الثانية قد أتت فيه على غاية القوة ، لأنه لا مزيد فى بُعد الشيء عن العيون على أن يكون وُجوده ممتنعًا أصلًا حتى لا يُتصوَّر إلا فى الوهم .

وإذا تركت هذا القسم ونظرْت إلى القسم الثانى الذى يدخل فى الوجود نحو قوله :

« دُرَرٌ نُثِرن على بِسَاط أزرقِ » [٣]

= وجدت العبرة الثانية لا تقوى فيه تلك القوة ، لأنه إذا كان مما يُعلَم أنه يوجد ويُعهَد بحالٍ = وإن كان لا يتّسع بل ينذُر ويقِلّ = فقد دنا من الوقوع فى الفكرِ والتعرُّض للذكرِ دُنوًّا لا يدنوه الأوّل الذى لا يُطمَع أن يدخل تحت الرؤية للزومه العدم ، وامتناعِه أن يجوز عليه إلّا التوهُّمَ . [٤] ولا جَرَمَ ، لمَّا كان الأمر

---

(١) للصنوبرى فيما مضى آخر رقم : ١٣٤ .

(٢) للصنوبرى فى تكملة ديوانه ، ومراجعه هناك .

(٣) انظر سلف قريبًا رقم : ١٤٣ . والتعليق عليه .

(٤) فى مطبوعة ريتر والمخطوطة : « يجوز عليه التوهم » ، والصواب ما أثبته كما فى مطبوعة رشيد رضا .

كذلك ، كان للضرب الأول من الرَّوعة والحُسن ، ولصاحبه من الفضل فى قوة الذِّهن ، ما لم يكن ذلك فى الثانى ، وقوِىَ الحكمُ بحسب قُوة العلة ، وكَثُر الوصف الذى هو الغرابة ، بحسب الجالب له .

* * *

تفاوت التشبيه

١٤٥ — وفى هذا التقرير ما تعلم به الطريق إلى التشبيه من أين تَفاوَتَ / فى كونه غريبًا ؟ ولِمَ تَفاضَلَ فى مجيئه عجيبًا ؟ وبأى سبب وجدتَ عند شىء منه من الهِزَّة ما لم تجده عند غيره ؟ = علمًا يُخرجك عن نقيصة التَّقليد ، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة ، دون البيان والإفصاح بالعبارة .

٨٤

١٤٦ — واعلم أن العبرة الثانية التى هى مرور الشىء على العيون ، هو معنى واحد لا يتكثَّر ، ولكنه يقوى ويضعف كما مضى . وأما العبرة الأُولى ، وهى التفصيل ، فإنها فى حكم الشىء يتكثر وينضمُّ فيه الشىء إلى الشىء . ألا ترى أن أحد التفصيلين يفضُل الآخر بأن تكون قد نظرتَ فى أحدهما إلى ثلاثة أشياء ، أو ثلاث جهات ، وفى الآخر إلى شيئين أو جهتين ؟ والمثال فى ذلك قول بَشَّار : [من الطويل]

كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ فوقَ رؤوسِنا وأسْيافَنا ليلٌ تَهاوَى كواكبُهْ [1]

= مع قول المتنبى : [من الطويل]

يزورُ الأعادى فى سَماءِ عَجاجةٍ أسِنَّتُه فى جانِبَيْهَا الكواكبُ [2]

= أو قولِ كُلثوم بن عمرو : [من الكامل]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه .

تَبْنِي سَنَابِكُهَا من فوق أَرْؤُسِهِم   سَقْفًا كواكبُه البِيضُ المَبَاتِيرُ [١]

التفصيلُ فى الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحدٌ ، لأن كل واحد منهم يُشَبِّه لمعان السيوف فى الغُبار بالكواكب فى الليل ، إلّا أنك تجد لبيت بشّار من الفَضل ، ومن كَرَم الموقع ولُطْف التأثير فى النفس ، ما لا يقلُّ مقداره ، ولا يمكن إنكاره ، وذلك لأنه راعَى ما لم يُراعِه غيرُه ، وهو أنْ جعل الكواكب تهاوَى ، فأتمَّ الشَّبه ، وعبّر عن هيئة السيوف وقد سُلَّت من الأغماد / وهى تعلو وترسُب ، وتجيء وتذهب ، ولم يقتصر على أن يُريك لَمَعانها فى أثناء العجاجة كما فعل الآخران ، وكان لهذه الزيادة التى زداها حظٌّ من الدقة تجعلُها فى حكم تفصيل بعد تفصيل .

٨٥

وذلك أنّا وإن قلنا إن هذه الزيادة = وهي إفادة هيئة السيوف فى حركاتها = إنما أتت فى جملةٍ لا تفصيلَ فيها ، فإنّ حقيقة تلك الهيئة لا تقوم فى النَّفْس إلا بالنظر إلى أكثرَ من جهة واحدة ، وذلك أن تعلم أنّ لها فى حال احتدام الحرب ، واختلاف الأيدى بها فى الضرب ، اضطرابًا شديدًا ، وحركاتٍ بسرعة . ثم إن لتلك الحركات جهاتٍ مختلفة ، وأحوالًا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض ، وأنّ السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتداخل ، ويقع بعضُها فى بعضٍ ويصدِم بعضُها بعضًا ، ثم أن أشكال السيوف مستطيلة . فقد نَظَم هذه الدّقائق كلها فى نفسه ، ثم أحضرك صُوَرَها بلفظةٍ واحدة ، ونبّه عليها بأحسن التنبيه وأكمله بكلمة ، وهى قوله : « تَهَاوَى » ، لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها ، وكان لها فى تهاويها تواقُعٌ وتداخلٌ . ثم إنها

---

(١) كلثوم بن عمرو ، هو العتّابى ، من ولد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة ، والبيت فى أخبار أبى تمام : ١٩ ، وغيره .

بالتهاوى تستطيل أشكالها ، فأمَّا إذا لم تَزُلْ عن أماكنها فهى على صورة الاستدارة .

* * *

استقصاء التشبيه

١٤٧ — ويشبه هذا الموضعَ فى زيادة أحد التشبيهين = مع أن جنسهما جنس واحد ، وتركيبهما على حقيقةٍ واحدةٍ = بأنّ فى أحدهما فضلَ استقصاءٍ ليس فى الآخر ، قولُ ابن المعتزّ فى الآذَرْيُون : [من الطويل]

وطَافَ بها ساقٍ أديبٌ بِمِبْزَلٍ كخِنْجرِ عَيَّارٍ صِناعتُه الفَتْكُ [1]

٨٦ / وحُمِّل آذَرْيُونَـةً فوق أُذْنِـه ككأسِ عَقِيقٍ فى قرارَتِها مِسكُ

مع قوله : [من الرجز]

مَداهِنٌ من ذَهبٍ فيها بقَايَا غالِيَهْ [2]

= الأول ينقص عن الثانى شيئًا ، وذلك أن السواد الذى فى باطن الآذرْيونة الموضوع بإزاء الغالية والمسكِ ، فيه أمران :

أحدهما : أنه ليس بشاملٍ لها ، والثانى : أن هذا السواد ليس صورتُه صورةَ الدِّرهم فى قعرها ، أعنى أنه لم يستدِرْ هناك ، بل ارتفع من قَعْر الدائرة حتى أخذ شيئًا من سمكها من كُلّ الجهات ، وله فى مُنْقَطَعه هيئةٌ تشبه آثارَ الغالية فى جوانب المُدْهُن ، إذا كانت بقيّةً بقيت عن الأصابع . وقوله : « فى قرارَتها

---

(١) هو فى ديوانه ، و « العيّار » ، وقوله : « بها » أى بالخمر ، و « العيّار » ، أصله النشيط فى المعاصى ، ويريد : الفاتك . و « الآذريون » ، وردٌ له أوراق حُمْر فى وسطه سواد . و « القرارة » يعنى أسفل جوفها .

(٢) هو فى ديوانه . و « الغالية » . أخلاط من الطيب مركب من مسك وعنبر وعودٍ ودُهن ، لونه إلى السواد ما هو .

مسكُ » يُبيّن الأمرَ الأوّلَ ، ويُؤْمِن من دخول النقص عليه ، كما كان يدخل لو قال : « ككأس عقيقٍ فيها مسك » ، ولم يشترط أنْ يكون فى القَرارة .

وأمّا الثانى من الأمرين ، فلا يدلُّ عليه كما يدلُّ قوله : « بقايا غالية » ، وذاك من شأن المِسْك والشيء اليابس إذا حصل فى شيء مستدير له قَعْرٌ ، أن يستدير فى القعر ولا يرتفع فى الجوانب الارتفاعَ الذى تراه فى سواد الآذَرْيونة . وأما الغاليةُ فهى رَطْبةٌ ، ثم هى تؤخذ بالأصابع ، وإذا كان كذلك ، فلابُدَّ فى البقيّة منها من أن تكون قد ارتفعت عن القَرَارة ، وحصلت بصفة شبيهة بذلك السواد ، ثم هى لنعومتها ترقُّ فتكون كالصبغ الذى لا جِرْم له يملك المكان ، وذلك أصدقُ للشَّبَه .

* * *

أبلغ الاستقصاء فى التشبيه

١٤٨ — ومن أبلغ الاستقصاء وعجيبه قولُ ابن المعتز : [من الطويل]

كأنّا وضَوْءُ الصُّبح يَسْتَعجلُ الدُّجى نُطيرُ غُرابًا ذَا قَوادِمَ جُونِ [(١)]

٨٧

/ شبّه ظلامَ الليل حين يظهر فيه الصبح بأشْخاص الغِربان ، ثم شرَطَ أن تكون قوادمُ ريشها بيضًا ، لأن تلك الفِرَق من الظلمة تقع فى حواشيها ، من حيث تَلى مُعظمَ الصبح وعَمُودَه لُمَعُ نُورٍ يُتخيَّل منها فى العين كشكل قوادمَ إذا كانت بيضًا .

وتمامُ التدقيق والسِّحْر فى هذا التشبيه فى شيء آخر ، وهو أن جعل ضوءَ الصبح ، لقوّةِ ظهوره ودفعه لظلام الليل ، كأنه يحفز الدُّجى ويستعجلها

(١) هو فى ديوانه . و« القوادم » فى الطير عشر ريشات فى مقدّم الجناح . « الجَوْن » ، هنا الأبيض وجمعه « جُون » بضم الجيم ، وهو الأسود المُشْرَب حمرة أيضًا ، من الأضداد .

ولا يرضى منها بأن تتمهّل فى حركتها . ثم لما بدأ بذلك أوّلًا اعتبره فى التشبيه آخِرًا فقال : « نُطيرُ غرابًا » ، ولم يقل : « غراب يطير » مثلًا ، وذلك أن الغرابَ وكلَّ طائر إذا كان واقعًا هادئًا فى مكان ، فأُزعِج وأُخيف وأُطير منه ، أو كان قد حُبِس فى يدٍ أو قَفَصٍ فأُرسِل ، كان ذلك لا محالة أسرعَ لطيرانه وأعجلَ وأمدَّ له وأبعدَ لأَمَدِه ، فإنَّ تلك الفَزْعةَ التى تعرِضُ له من تنفيره ، أو الفرحةَ التى تُدركه وتَحْدُثُ فيه من خلاصه وانفلاته ، ربما دعته إلى أن يستمرَّ حتى يغيب عن الأُفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون ، وليس كذلك إذا طار عن اختيار ، لأنه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأوّل ، وأن لا يُسْرِع فى طيرانه ، بل يمضى على هِينَتِه ، ويتحرك حركةَ غير المستعجِل ، فاْعرفه .

* * *

مثال آخر فى استقصاء التشبيه

١٤٩ — ومما حقُّه أنْ يكون على فَرْط الاستقصاء فى التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما يُبدىء به ، قولُ أبى نواس فى صِفة البازى : [من الرجز]

كأنَّ عَيْنَيْهِ إذَا مَا أَثْأَرَا ... فَصَّانِ قِيضَا من عَقِيقٍ أحْمَرا [٢]

فى هَامَةٍ غَلْباءَ تَهْدِى مِنْسَرَا ... كَعَطْفَةِ الجيم بِكَفِّ أعْسَرَا

٨٨

/ أراد أن يشبّه المِنقار بالجيم ، والجيمُ خطَّان : الأوّل : الذى هو مبدأُه وهو الأعلى ، والثانى : وهو الذى يذهب إلى اليسار ، وإذا لم توصل فلها تعريقٌ كما لا يخفى ، [٣] والمنقار إنّما يُشبه الخطَّ الأعلى فقط . فلما كان كذلك قال :

---

(١) « مضى على هِينَته » ، بكسر الهاء ، أى على عادته فى الرفق والسكون .

(٢) هو فى ديوانه : « باب الطرد » . يقال : « أثْأَرَ إليه النظر » : أى أحدَّه إليه وحققه وأتبعه البصر . وقوله : « قِيضا » ، أى صُيِّرا قَيْضَين ، أى مِثلين . و « الغلباء » : الغليظة ، و « المِنْسَرُ » ، المنقار و « الأعسر » والذى يعملُ بشماله . وقوله : « فى هامة غلباءَ تهدى مِنْسَرا » ، يقول : لا يعمل المِنْسَرُ ، وهو المنقار ، حتى تهديه الهامة وتُريه ، لأن فيها العين ، والنظر أوّلًا ثم الصيد .

(٣) « التعريق » ، سلف القول فيه فى ص : ١٦٧ ، تعليق : ١ .

« كعَطْفة الجيم » ولم يقل : « كالجيم » ، ثم دَقَّق بأن جعلها بكف أعسر ، لأن جيمَ الأعسر = قالوا = أشبهُ بالمنقار من جيم الأيمن . ثم إنه أراد أن يؤكّد أنّ الشبهَ مقصورٌ على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال :

يقولُ مَنْ فيها بعَقْلٍ فكَّرا لو زادها عينًا إلى فاءٍ ورَا [١]

فاتَّصلتْ بالجيم صارت جَعْفَرَا

فأراك عيانًا أنه عَمَد فى التشبيه إلى الخط الأوّل من الجيم دون تعريقها ، ودون الخط الأسفل . أمّا أمر « التعريق » وإخراجُه من التشبيه فواضحٌ ، لأن الوصل يُسقط التَّعريق أصلًا ، وأما الخطّ الثانى فهو ، وإن كان لابُدَّ منه مع الوصل ، فإنه إذْ قال : « لو زادها عينًا إلى فاء ورَا » ثم قال : « فاتصلت بالجيم » ، فقد بيَّن أن هذا الخط الثانى خارجٌ أيضًا من قصده فى التشبيه ، من حيث كانت زيادةُ هذه الحروف ووصلُها هى السببَ فى حدوثه . وينبغى أن يكون قوله : « بالجيم » ، يعنى بالعطفة المذكورة من الجيم . ولأجل هذه الدقة قال : « يقول مَنْ فيها بعقل فكَّرا » ، فمهّد لِما أراد أن يقول ، ونبّه على أنّ بالمشبِّه حاجةً إلى فضل فكرٍ ، وأن يكون فكره فكرَ من يراجع عقلَه ويستعينه على تمام البيان . [٢]

* * *

١٥٠ — وجملة القول أنكَ متى زدتَ فى التشبيه على مراعاة وصفٍ واحد أو جهة واحدة ، فقد دخلت فى التفصيل والتركيب ، وفتحت / باب التفاضُل ، [٣] ثم تختلف المنازل فى الفضل ، بحسب الصُّورة فى استنفادِك قوَّةَ الاستقصاء ، أو رِضاك بالعَفْوِ دون الجَهْدِ .

٨٩

---

(١) هو فى ديوانه أيضًا من تمام الأرجوزة .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « أن يكون فكره فكرة » ، والصواب المحض ما أثبت .

(٣) فى المطبوعتين : « باب التفاصيل » وفى المخطوطة كتب : « باب التفاضُيل » ، ووضع ضمة على الضاد المعجمة ، والذى أثبتُّه هو الصواب المحض .

فصــل

التشبيه فى الهيئات التى تقع عليها الحركات

١٥١ – اعلم أن مما يزدادُ به التشبيهُ دقّةً وسِحْرًا ، أن يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركات . والهيئةُ المقصودة فى التّشبيه على وجهين :

أحدهما : أن تقترن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما .

والثانى : أن تُجرَّدَ هيئةُ الحركة حتى لا يُراد غيرها .

فمن الأوّل قوله :

« والشمسُ كالمرآةِ فى كفِّ الأشلّْ »[1]

أراد أن يُريكَ مع الشَّكل الذى هو الاستدارة ، ومع الإشراق والتلألؤ على الجملة ، الحركةَ التى تراها للشمس إذا أنعمتَ التأمُّل ، ثم ما يحصُل فى نُورها من أجل تلك الحركة . وذلك أن للشمس حركةً متصلةً دائمةً فى غاية السرعة ، ولنُورها بسبب تلك الحركة تموُّجٌ واضطرابٌ عَجَبٌ ، ولا يتحصل هذا الشبهُ إلا بأن تكون المرآة فى يد الأشَلِّ ، لأن حركتها تدور وتتصل ويكون فيها سرعة وقلقٌ شديد ، حتى ترى المرآةَ لا تقِرّ فى العين . وبدوام الحركةِ وشدَّةِ القلق فيها ، يتموَّج نور المرآة ، ويقع الاضطراب الذى كأنه يَسْحَرُ الطَّرْف ، وتلك حال الشمس بعينها حين تُحِدُّ النظر وتُنفذ البصر ، حتى تتبيّن الحركةَ العجيبةَ فى جِرْمها وضوئها ، فإنك ترى شُعاعها كأنه يهُمُّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها ، ثم يبدو له فيرجع فى الانبساط الذى بدأه ، إلى انقباضٍ كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط ، وحقيقة حالِها فى ذلك مما لايكمُل البصرُ

(١) مضى فى رقم : ١٣٤ .

٩٠ لتقريره وتصويره فى النفس ، فضلًا عن أن تكمل العبارة لتأديته ، ويبلغ البيانُ / كُنْهَ صورته .

ومثلُ هذا التشبيه ، وإن صُوِّر فى غير المرآة ، قولُ المهلّبى الوزير : [من السريع]

الشمس من مشرقها قدْ بدتْ مُشْرِقةً ليسَ لها حاجبُ
كأنَّها بُوتَقَــةٌ أُحْمِــيتْ يَجُــولُ فيها ذَهَبٌ ذائبُ

وذلكَ أن الذهبَ الذائب يتشكل بأشكال البوتقة ، فيستدير إذا كانت البوتقة على النار ، فإنه يتحرّك فيها حركةً على الحدِّ الذى وصفتُ لك ، وما فى طَبْع الذهبِ من النُّعومة ، وفى أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم ، يمنعه أن يقع فيه غليان على الصفة التى تكون فى الماء ونحوه ، مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعًا شديدًا ، ولكن جُمْلته كأنها تتحرك بحركة واحدة ، ويكون فيها ما ذكرتُ من انبساط إلى الجوانب ، ثم انقباض إلى الوسط ، فأعرفه .

عجيب ما جمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة

١٥٢ – ومن عجيب ما جُمِع فيه بينَ الشكل وهيئة الحركة ، قول الصنوبرى : [من الرجز]

كــأنَّ فى غُــدْرَانِهــا حَواجبًا ظلَّــتْ تُمَــطّْ[1]

أراد ما يبدو فى صَفْحة الماء من أشكال كأنصاف دوائرَ صغار ، ثم إنك تراها تمتدّ امتدادًا يَنْقُص من انحنائها وتَحَدُّبها ، كما تُباعد بين طرفَى القوس وتثنيهما إلى ناحية الظهر ، كأنك تُقرِّبها من الاستواءِ وتسلُبُها بعض شكل التقوُّس ، الذى هو إقبال طرفيها على الآخر . ومتى حدثتْ هذه الصفة فى تلك

(١) هو فى ديوانه من قصيدة طويلة .

الأشكال الظاهرة على متون الغُدران ، كانت أشبه شيء بالحواجب إذا مُدَّتْ ، لأن الحاجب لا يخفى تقويسُه ، ومدُّه ينقُص من تقويسه .

٩١ ١٥٣ — ومن لطيف ذلك أيضًا : أعنى الجمع بين / الشكل وهيئةِ الحركة ، قولُ ابن المعتزّ يصف وُقوع القَطْر على الأرض : [من الكامل]

بكَرَتْ تُعِيرُ الأَرْضَ ثوبَ شبابِ   رَجَبِيّةٌ محمودةُ الإسكابِ[1]

نَثَرتْ أوائلُها حَيًا فكأنّه   نَقْطٌ على عَجَلٍ ببَطْن كتابِ

هيئة الحركة مجردة من كل وصف يكون فى الجسم

١٥٤ — [2] وأمَّا هيئةُ الحركة مجرَّدةً من كل وصف يكون فى الجسم ، فيقع فيها نوع من التركيب ، بأن يكون للجسم حركاتٌ فى جهاتٍ مختلفةٍ ، نحو أنَّ بعضها يتحرك إلى يمين والبعض إلى شمال ، وبعضٌ إلى فوق وبعض إلى قُدّام ونحو ذلك . وكلما كان التفاوُتُ فى الجهات التى تتحرك أبعاضُ الجسم إليها أشدَّ ، كان التركيب فى هيئة المتحرِّك أكثر ، فحركةُ الرَّحا والدُّولاب وحركة السهم لا تركيب فيها ، لأن الجهة واحدةٌ ، ولكن فى حركة المُصْحف فى قوله :

« فآنطباقًا مرَّةً وآنفتاحا » [3]

= تركيبٌ ، لأنه فى إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته فى الحالة الأخرى .

---

(١) هما فى ديوانه . « رجَبِيّة » ، يعنى مطر شهر رجب ، و « الحَيَا » ، المطر .

(٢) انظر الوجهُ الثانى فى رقم : ١٥١ .

(٣) مضى برقم : ١٣١ .

١٥٥ – فمما جاء فى التشبيه معقودًا على تجريد هيئة الحركة ، ثم لَطُفَ وغَرُبَ لما فيه من التفصيل والتركيب ، قولُ الأعشى يصف السفينةَ فى البحر وتقاذُفَ الأمواج بها : [من الكامل]

يَقِصُ السفينُ بجانبيه كما يَنْزو الرُّبَاحُ خلا لَه كَرَعُ[١]

« الرُّبَاح » الفصيل ، وقيل : القِرد . و « الكَرَعُ » ماء السماء . شبَّه السفينة فى انحدارها وارتفاعها بحركات الفَصِيل فى نَزْوه . وذلك أن الفصيل إذا نَزَا ، ولا سيما فى الماء ، وحين يعتريه ما يعترى المُهْرَ ونحوه من الحيوانات التى هى فى أوّل النَّشْء ، كانت له حركات متفاوتة تصيرُ لها أعضاؤه فى جهات مختلفة ، ويكون هناك تسفُّلٌ وتصعُّدٌ على غير ترتيب ، وبحيث تكاد تدخل إحدى / الحركتين فى الأخرى ، فلا يتبيّنه الطَّرْفُ مرتفعًا حتى يراه منحطًّا متسفِّلًا ، ويَهْوِى مرّةً نحو الرأس ومرّةً نحو الذنب ، وذلك أشبهُ شيء بحال السَّفينةِ وهيئة حركاتها حين يتدافعها الموجُ .

١٥٦ – ونظيره قولُ الآخر ، يصف الفصيل وهو يثِبُ على الناقة ويعلوها ويُلقى نفسه عليها ، لأنّها قد بركت فلا يتمكن من أن يرتضع ، فهو يفعل ذلك لِتَثُور الناقة : [من الرجز]

يقتاعُها كلُّ فَصِيلٍ مُكْرَمِ كَالحَبشِيِّ يرتقى فى السُلَّمِ[٢]

« يقتاعها » « يفتعل » من قولهم : « قاع البعير الناقة ، إذا ضربها ، يَقُوعها

(١) ليس فى ديوانه المطبوع ، ولا فى ديوانه المخطوط عندى . و « تقص » ، يقال : « وقصَتْ به راحلته » ، إذا نَزَت ووثبت .

(٢) هو فى اللسان (قوع) ، عن ثعلب ، وقال : « يقتاعُها ، يقعُ عليها » ، وقال : هذه ناقة طويلة ، وقد طال عليها فصلانها فركبوها » .

قَوْعًا » ، أراد يعلوها وَيثبتُ عليها ، وشبّه بالحبشي فى هذه الحالة المخصوصة ، لما يكون له عند ارتقائه فى السُلَّم من تَصَعُّدِ بعضِ أعضائه وتسفُّل بعضٍ ، على اضطراب مفرطٍ وغَيْثَرة شديدة ، [1] وذلك كما ترى فى أنه اختلافٌ فى جهات أبعاض الجسم على غير نظام مضبوطٍ ، كحركات الفصيل فى الماء وقد خلا له .

وقد عرَّفتُك أن الاختلاف فى جهات الحركات الواقعة فى أبعاض الجسم ، كالتركيب بين أوصاف مختلفة ، ليحصُل من مجموعها شبه خاصّ .

* * *

هيئات الحركة

١٥٧ — وآعلم أنّ هذه الهيئات يغلبُ عليها الحكم المستفادُ من العبرة الثانية . [2] وذلك أن كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته إذا لم يتحرك فى جهة واحدة ، فمن شأنها أن تقِلَّ وتعزّ فى الوجود ، فيُباعدها ذلك أيضًا من أن تقع فى الفكر بسرعة ، زيادةَ مباعدةٍ مضمومة إلى ما يوجب حديثُ التركيب والتفصيل فيها . ألَا ترى أن الهيئة التى اعتمدها فى تشبيه البَرْق بالمصحف ، ليست تكون إلّا فى النّادر من الأحوال ، وبعد عَمْدٍ من الإنسان ، وخروجٍ عن / العادة ، وبقصدٍ خاصّ أو عَبَثٍ غالبٍ على النفس غير معتاد ؟ وهكذا حال الفصيل فى وثوبه على أمّه ليثيرها واستنانِهِ فى الماء ونَزْوِهِ ، [3] كما توجبه رؤيتُه الماءَ خاليًا .

٩٣

---

(١) فى المخطوطة ومطبوعة رشيد رضا « وغثارة » وكتبها ريتر « وغيثرة » ، وأصاب . قال الأصمعى : « تركت القوم فى غيثرة وغيثمة » : أى فى قتالٍ واضطراب ، وقال فى اللسان : « وقولهم : كانت بين القوم غَيْثَرة شديدة ، قال ابن الأعرابى : هى مداوسة القوم بعضهم بعضًا فى القتال » . ولا أستبعد أن يكون عبد القاهر قد كتب « غثارة » ، وهو يعنى الاضطراب . وإن لم تكن كتب اللغة قد نصّت عليه .

(٢) « العبرة الثانية » ، مضت فى رقم : ١٣٦ .

(٣) « استنانه » ، يقال : « استنّ الفرس استنانًا » ، أى قمص ونزا ووثب من نشاطه .

وطِباعُ الصِّغَر والفَصِيلِيةُ مما لا يُرَى إلا نادرًا . وليس الأمر فى هذا النحو كالأمر فى حركة الدُّولاب والرَّحا والسهم ونحو ذلك من الحركات المعتادة التى تقع فى مَصارِفِ العيونِ كثيرًا .

ومما يقوَى فيه أن يكون سببُ غرابته قلّةَ رؤية العيون له ، ما مضى من تشبيه الشمس بالمرآة فى كفِّ الأشلّ ، وذلك أن الهيئةَ التى تراها فى حركة المرآة إذا كانت فى كفّ الأشلّ ، مما يُرَى نادرًا وفى الأقلّ ، فربما قضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآةً فى يد مرتعش . هذا ، وليس موضع الغرابة من التشبيه دوام حركة المرآة فى يد الأشلّ فقط ، بل النكتةُ والمقصودُ فيما يتولَّدُ من دوام تلك الحركة من الائتماع وتموُّج الشعاع ، وكونِه فى صورةِ حركاتٍ من جوانب الدائرة إلى وسَطها . وهذه صفةٌ لا تقوم فى نفس الرائى المرآةَ الدائمةَ الاضطراب ، إلّا أن يستأنفَ تأمّلًا ، وينظر متثبّتًا فى نظره متمهّلًا . فكأن هٰهنا هيئتين كلتاهما من هيئات الحركة : إحداهما : حركة المرآة على الخصوص الذى يوجبه ارتعاش اليد = والثانية : حركةُ الشعاع واضطرابُه الحادث من تلك الحركة . وإذا كان كونِ المرآة فى يد الأشلّ مما يُرَى نادرًا ، ثم كانت هذه الصفة التى هى كائنةٌ فى الشُّعاع ، إنما تُرَى وتُدرَك فى حال رؤية حركة المرآة بجَهْدٍ وبعد استئنافِ / إعمالٍ للبصر ، فقد بعُدت عن حدّ ما تُعْتاد رؤيته مرّتين ، ودخلت فى النادرِ الذى لا تألفه العيون من جهتين ، فاْعرفه . ٩٤

* * *

هيئة السكون فى التشبيه

١٥٤ — واْعلم أنه كما تُعْتَبر هيئة الحركة فى التشبيه ، فكذلك تُعْتَبَر هيئةُ السكون على الجملة وبحسب اختلافه ، نحو هَيْئَة المضطجع وهيئة الجالس ونحو ذلك . فإذا وَقَع فى شيء من هيئات الجسم فى سكونه تركيبٌ وتفصيلٌ ،

لَطُفَ التشبيه وحَسُن . فمن ذلك قول ابن المعتزّ يصف سَيْلًا : [من المتقارب]

فلما طَغَا ماؤُه فى البِلادِ وغَصَّ به كُلُّ وادٍ صَدِى [1]

تَرَى الثورَ فى مَتْنِه طافيًا كضَجْعَةِ ذِى التاجِ فى المَرْقَدِ

وكقول المتنبى فى صفة الكلب : [من الرجز]

يُقْعِى جُلوسَ البَدَوِىِّ المُصْطَلِى [2]

= فقد اختصَّ هيئة البدوىّ المصطلى ، فى تشبيه هيئة سكونِ أعضاء الكلب ومواقعها فيها . ولم يَنَل التشبيهُ حظًّا من الحسن ، إلا بأنّ فيه تفصيلًا من حيث كان لكل عُضْوٍ من الكلب فى إقعائه موقعٌ خاصّ ، وكان مجموع تلك الجهات فى حكم أشكال مختلفة تؤلّف فتجىء منها صُورة خاصّة .

مثال منه

١٥٥ — ومن لطيف هذا الجنس قوله : فى صفة المصلوب :

[من البسيط]

كأنه عاشقٌ قد مَدَّ صفحتَهُ يومَ الوداع إلى توديع مرتحِلِ [3]

أو قائمٌ من نُعاسٍ فيه لُوثَتُه مُواصِلٌ تمطِّيهِ من الكَسَلِ

ولم يلطف إلا لكثرة ما فيه من التفصيل ، ولو قال : « كأنه متمطٌّ من نعاس » واقتصر عليه ، كان قريبَ المتناوَل ، لأن الشَّبَه إلى هذا القدر يقع فى

---

(١) هو فى ديوانه ، وبين البيتين قوله :

وسالَ بأكدَرَ طافِى الغُثاءِ عَمِيقِ الثَّرَى ، صَخِبٍ مُزْبِدِ

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هما للأُخَيْطِل ، محمد بن عبد الله بن شعيب ، مولى بنى مخزوم ، ويلقب : « بِرْقُوقَا » والشعر فى طبقات الشعراء لابن المعتز : ٤١٣ ، والكامل للمبرّد : ٩٤٤ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) ، وسمط اللآلى : ٥٩٥ ، ومعجم الشعراء : ٤٣٢ . و « اللُّوثة » ، بضم اللام ، الاسترخاء والضعف .

نفس الرائى المصلوبَ ، لكونه من حَدِّ الجملة . فأمّا بهذا الشرط وعلى هذا التقييد الذى يفيد به استدامةَ تلك / الهيئة ، فلا يحضر إلا مع سَفَرٍ من الخاطر ، وقوّةٍ من التأمل ، وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول : « هو كالمتمطّى » ، ثم يقول : المتمطِّى يمدّ ظهره ويديه مدّةً ، ثم يعود إلى حالته ، فيزيد فيه أنه مُواصلٌ لذلك ، ثم إذا أراد ذلك طلب عِلّته ، وهى قيام اللُّوثة والكَسل فى القائم من النعاس .

٩٥

وهذا أصلٌ فيما يزيد به التفصيل ، وهو أن يُثبَت فى الوصف أمرٌ زائدٌ على المعلوم المتعارَف ، ثم يُطْلب له علّةٌ وسببٌ .

= ويُشبه التشبيهَ فى البيت قولُ الآخر ، وهو مذكور معه فى الكتب :

[من السريع]

لم أرَ صفًّا مثلَ صفِّ الزُّطِّ تِسْعِين منهم صُلِبوا فى خطِّ [1]

مِنْ كُلِّ عالٍ جِذْعُه بالشطِّ كأنّه فى جِذْعِه المُشْتَطِّ

أخو نُعاسٍ جَدَّ فى التمطّى قد خامر النومَ ولم يَغِطِّ

فقوله : « جدّ فى التمطى » ، شرطٌ يُتمّ التشبيه ، كما أن قوله : « مواصلٌ » كذلك ، إلا أن فى اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس فى هذا ، وذلك أنه يجوز أن يبالغ ويجتهد ويَجِدَّ فى تمطّيه ، ثم يدع ذلك فى الوقت ، ويعود إلى الحالة التى يكون عليها فى السلامة مما يدعو إلى التمدُّد . وإذا كان كذلك ، كان المستفاد من هذه العبارة صورةُ التمطى وهيئتُه الخاصّة ، وزيادةُ معنًى ، وهو بلوغُ الصفة

---

(١) هو لدعبل بن على الخزاعى فى ديوانه ، وهو مذكور مع البيتين السالفين فى كتاب الكامل للمبرّد ٢ : ٩٤٣ (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) « خامر النوم » ، خالطه ، « ولم يَغطّ » ، من غطيط النائم ، وهو صوت شخيره .

غايةَ ما يمكن أن يكون عليها . وهذا كلُّه مستفاد من الأوّل . ثم فيه زيادة أخرى ، وهو أخصُّ ما يُقصَد من صفة المصلوب ، وهى الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها . فأمّا قوله بعدُ : « قد خامر النومَ ولم يَغِطَّ » ، فهو = وإن كان كأنه يحاول أن يُرِيَنا هذه الزيادةَ من حيث يُقال : إنه إذا أخذه النعاسُ / فتمطَّى ثم خامرَ النومَ ، فإن الهيئةَ الحاصلةَ له من جِدّه فى التمطّى تبقى له = فليس ببالغ مبلغَ قوله : « مواصلٌ لتمطِّيه » . وتقييده من بعدُ بأنه « من الكسل » ، واحتياطِه قبل بقوله : « فيه لُوثَتُه » .

٩٦

= وشبيه بالأوّل فى الاستقصاء قول ابن الرومى : [من الطويل]

كَأَنَّ له فى الجَوِّ حَبْلًا يَبُوعُه إذا ما آنقضى حَبْلٌ أُتِيحَ لَهُ حَبْلُ [1]

يُعانِقُ أنفاسَ الرِّياح مُودِّعًا وداعَ رَحِيلٍ لا يُحَطُّ له رَحْلُ

= فاشتراطُه أن يكون له بعد الحبل الذى ينتهى ذَرْعُه حبلٌ آخر يخرج من بَوْع الأوّل إليه ، كقوله : « مواصل لتمطِّيه من الكسل » ، فى استيفاء الشَّبه ، والتنبيه على استدامته ، لأنه إذا كان لا يزال يبُوع حبلًا لم يقبِض باعَه ولم يُرسل يَدَه ، وفى ذلك بقاءَ شبه المصلوب على الاتِّصال ، فآعرفه .

الموازنة تبين التشبيهين فى الحاجة إلى التأمل

١٥٦ — وآعلم أنّ من حقِّك أن لا تضع الموازنة بين التشبيهين فى حاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ، ولكن تنظر إلى حالهما فى قُوَى العقل ولم تسمع بواحد منهما ، فتعلم أنْ لو أرادهما مريدٌ ، أو آتفقا له جميعًا ولم يكن قد سمع بواحدٍ منهما أيُّهما كان يكون أسهلَ عليه ، وأسرعَ إليه ،

(١) بيتان مفردان فى ديوانه . « باع الحبل يبُوعه » ، مدّ يديه معه حتى صار باعًا .

وأعطى بيديه ، وأيّهما تجده أدلَّ على ذكاء مَنْ تسمعه منه ، وأرجى لتخرُّج مَن يقوله . وذلك أن تقابل بين تشبيه النُّجوم بالمصابيح والمصابيح بها ، وبين تشبيه سَلِّ السيوف بعقائق البرق وتشبيهها بسَلّ السيوف ، فإنك تعلم أن الأوّل يقع فى نفس الصبىّ أوّل ما يُحسّ بنفسه ، وأن الثانى لا يُجيب إجابته ، ولا يَبْذُل طاعته = وكذلك تعلم أنّ تشبيه الثريا / بنَوْر العنقود ، لا يكون فى قُرْب تشبيهها بتفتّح النَّور = وأنّ تشبيه الشمس بالمرآة المجلوَّة كما مضى ، يقع فى نفس الغِرِّ العامىّ والصبىّ ، ولا يقع تشبيهها بالمرآة فى كفّ الأشلّ إلا فى قلب المميّز الحصيف ، وتشبيهُها فى حركتها تلك بمرآةٍ تضطربُ على الجملة ، من غير أن تُجعَل فى كفّ الأشلّ ، قد يقع لمن لا يقع له بهذا التقييد ، وذلك لِما مضى من حاجته إلى الفكرة فى حال الشمس ، وأنّ حركتها دائمةٌ متصلة ، ثم طَلَبِ متحرّكٍ حركةً غيرَ اختيارية ، وجعلِ حركةِ المرآة صادرةً عن تلك الحركة ومأسورةً فى حكمها دائمًا .[1]

97

* * *

شيوع التشبيه وابتذاله

١٥٧ – وإنما اشترطتُ عليك هذا الشرط لأنه لا يمتنع أن يسبق الأوّل إلى تشبيه لطيف بحسن تأمّله وحِدّة خاطره ، ثم يَشيع ويتّسع ، ويُذكَر ويُشْهَر حتى يخرج إلى حد المبتذَل ، وإلى المشترَك فى أصله ، وحتى يجرى مع دقة تفصيل فيه مجرى المجمل الذى تقوله الوليدة الصغيرة والعجوزة الوَرْهاء ،[2] فإنك تعلم أن قولنا : « لا يُشَقُّ غُباره » الآنَ فى الابتذال كقولنا : « لا يُلْحَق ولا يُدرَك » ، و« هو كالبرق » ونحو ذلك ، إلّا أنّا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه

---

(١) أسقط ريتر قوله : « دائما » ، وهى ثابتة فى مطبوعة رشيد رضا .

(٢) « الورهاء » ، الحمقاء .

لم يكن كذلك من أصله ، وأن هذا الابتذال أتاه بعد أن قضى زمانًا بطراءة الشباب وجِدّة الفتاء وبعزّة المنيع ، ولو قد مَنَعك جانبه وطوى عنك نفسَهُ ، لعرفتَ كيف يَشُقُّ مطلَبُهُ ويصعُب تناوله .

ومثلُ هذا وأظهر منه أمرًا أنَّ قولنا : « أمّا بَعْدُ » ، منسوبٍ فى الأصل إلى واحد بعينه ، وإن كان الآن فى البِذْلة كقولنا : « هذا بعد ذاك » ، مثلًا .

٩٨ وهكذا الحكمُ فى الطرق التى ابتدأها الأوَّلون ، والعبارات / التى لخّصها المتقدمون ، والقوانين التى وَضعوها حتى صارت فى الاشتراك كالشىء المشترَك من أوّله ، والمبتذَلِ الذى لم يكن الصَّوْنُ من شأنه ، والمبذول الذى لم يعترض دونه المَنع فى شىء من زمانه . ورُبَّ نفيس جُلبَ إليك من الأمكنة الشاسعة ، ورُكِبَ فيه النَّوَى الشَطُونُ ، [1] وقُطِع به عرضُ الفيافى ، ثم أخفَى عنك فَضْلَه حتى جَهِلتَ قدره أنْ سهُل مَرامُه ، واتسع وجوده ، ولو انقطع مَدَده عنك حتى تحتاج إلى طلبه من مظِنَّته ، لعلمت إحسان الجالِى به إليك ، والجالبِ المقرِّبِ نَيلَه عليك ، ولأكثرتَ من شكره بعد أن أقللت ، وأخذتَ نفسك بتَلافى ما أهملت .

وكذلك رُبَّ شىء نال فوق ما يستحقّه من شَغف النفوس به ، وأكثرَ مما توجبه المنافع الراجعة إليه ، لأنه لا يتسع اتّساعَ الأوّل الذى فوائده أعمُّ وأكثر ، ووجودُ العِوَض عنه عند الفقد أعسر ، فكَسَبَتْ عِزّةُ الوجود هذا عِزًّا لم يستحقّه بفضله ، كما منعتْ سَعَتُه الآخرَ فضلًا هو ثابت له فى أصله .

***

(١) « الشَّطُون » ، البعيدة .

خبر عبد الرحمن بن حسان

١٥٨ — ويتصل بهذا الموضع حديث عبد الرحمن بن حسّان ، وذلك أنه رجع إلى أبيه حسَّان وهو صبىّ ، يبكى ويقول : « لَسَعَنِى طائر » ، فقال حسان : « صِفْه يا بُنىَّ » ، فقال : « كأنه مُلْتَفٌّ فى بُرْدَىْ حِبرَة » ، وكان لسعَهُ زُنْبُور ، فقال حسّان : « قال آبنى الشّعر وربِّ الكعبة ! » = أفلا تراه جعل هذا التشبيه مما يُستدَلُّ به على مقدار قُوّة الطبع ، ويُجعَل عِيارًا فى الفَرْق بين الذهن المستعدّ للشعر وغير المستعدّ له ، وسَرَّه ذلك من ابنه كما سرّه نفس الشعر حين قال فى وقت آخر : [من البسيط]

/ اللّهُ يَعْلَمُ أَنّى كنتُ مُنْتَبِذًا فى دار حَسّانَ أَصْطَادُ اليَعَاسِيبَا [1]

٩٩

فإن قلتَ : إن التشبيه يُتصوَّر فى مكان الصِّبْغ والنَّقْش العجيب ، ولم يُعْجِب حسّانَ هذا ، وإنما أعجبه قولُه : « ملتفّ » ، وحُسنُ هذه العبارة ، إذ لو قال : « طائر فيه كوَشْى الحِبَرة » ، لم يكن له هذا الموقع ، فهو أن يكون مشبهًا ما أنت فيه ، فمن حيث دلالته على الفطنة فى الجملة .

قيل : مُسلَّمٌ لك أن نكتة الحسن فى قوله : « ملتفّ » ، ولكن لا يسلَّمُ أنه خارج من الغَرَض ، بل هو عينُ المراد من التَّشبيه وتمامُه فيه ، وذلك أنه يفيد الهيئةَ الخاصّةَ فى ذلك الوشى والصِّبغ وصورةَ الزنبور فى اكتسائه لهما ، ويُؤدّى الشَّبه كما مضى من طريق التفصيل دون الجملة ، فما ظننتَ أنّه يُبعده عما نحن بصدده ، هو الذى يُدنيه منه ، ولقد نفيتَ العيبَ من حيث أردت إثباته .

* * *

(١) الخبر والشعر فى الكامل للمبرد ١ : ٣٤٢ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) و « الحِبَرةُ » من البرود والثياب ما كان مُوَشيًّا مُخطَّطًا .

فصل

في التشبيه المتعدِّد والفَرق بينه وبين المركَّب [1]

الفرق بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب

١٥٩ — اعلم أنّي قد قدّمتُ بيانَ المركَّب من التشبيه ، وههنا ما يُذكَر مع الذى عرَّفتك أنه مركَّب ويُقرَنُ إليه في الكُتب ، وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التركيب ، ولا يشارك الذى مَضَى ذكرُه في الوصف الذى له كان تشبيهًا مركَّبًا . وذلك أن يكون الكلام معقودًا على تشبيه شيئين بشيئين ضربةً واحدةً ، إلّا أن أحدهما لا يداخل الآخر في الشَّبه ، ومثاله قول امرئ القيس : [من الطويل]

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ ، رَطْبًا ويابسًا ، لَدَى وَكْرِها العُنّابُ والحشَفُ البَالى [2]

وذلك أنه لم يقصِد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالًا ، وإنما أراد اجتماعًا في مكانٍ فقط . كيفَ ؟ ولا يكون لمضامَّة الرَّطْب من القلوب اليابسَ / هيئةٌ يُقصَد ذِكْرُها ، أو يُعنَى بأمرها ، كما يكون ذلك لتباشيرِ الصُّبح في أثناء الظلماء ، وكونِ الشَّقيقة على قَامتها الخضراء ، فيؤدِّيَ ذلك الشبهَ الحاصلَ من مُداخلة أحد المذكورين الآخرَ واتّصاله به ، اجتماعُ الحشَف البالي والعُنّاب . كيف ؟ ولا فائدة لأن ترى العُنّاب مع الحشَف ، أكثر من كونهما في مكانٍ واحد ، ولو أن اليابسة من القُلوب كانت مجموعةً ناحيةً ، والرطبة كذلك في ناحية أخرى ، لكان التشبيه بحاله . وكذلك لو فرَّقت التشبيه فقلت : « كأنّ الرَّطب من القلوب عُنّابٌ ، وكأنّ اليابس حَشَفٌ بالٍ » ، لم تر أحدَ التشبيهين

١٠٠

---

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو لامرئ القيس في ديوانه في قصيدته البالغة الجودة . و « الحشف » ، من التمر ما لم يُنْوِ ، فإذا يبس صَلُب وفسدَ ، لا طعم له ولا لِحاءَ ولا حلاوة .

موقوفًا في الفائدة على الآخر، وليس كذلك الحكم في المركّبات التي تقدّمتْ.

١٦٠ — وقد يكون في التشبيه المركّب ما إذا فضضتَ تركيبه وجدت أحد طرفيه يخرُج عن أن يصلح تشبيهًا لِما كان جاء في مقابلته مع التركيب. بيانُ ذلك أن « الجلال » في قوله:

« كَطِرْفٍ أشهبٍ مُلْقَى الجِلالِ »[1]

= في مقابلةِ الليل، وأنت لو قلتَ: « كأنّ الليلَ جِلال » وسكتَّ لم يكن شيئًا.

وقد يكون الشيء منه إذا فُضَّ تركيبه استوى التشبيه في طَرَفيه، إلا أن الحال تتغير، ومثال ذلك قوله:

وكأن أجرامَ النُّجومِ لوامعًا   دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أزرقِ[2]

فأنت وإن كنت إذا قلت: « كأنّ النجوم دُرَرٌ، وكأن السماء بساطٌ أزرق »، وجدت التشبيه مقبولًا معتادًا مع التفريق، فإنك تعلم بُعد ما بين الحالتين، ومقدارَ الإحسان الذى يذهب من البين. وذلك أن المقصودَ من التشبيه أن يُرِيَك الهيئةَ التي تملأ النواظر عَجبًا وتستوقف / العيون وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى من طُلوع النجوم مؤتلفةً مُفْتَرِقةً في أديم السماء وهي زرقاءُ زُرْقَتها الصافية التي تخدعُ العينَ، والنجوم تتلألأ وتبرُق في أثناء تلك الزرقة، ومَنْ لك بهذه الصورة إذا فرَّقت التشبيه، وأزلت عنه الجمع والتركيب؟ وهذا أظهر من أن يَخْفَى.

١٠١

* * *

(١) مضى في رقم: ١٤١.
(٢) مضى في آخر رقم: ١٣٤.

أسباب فضيلة التركيب

١٦١ - وإذْ قد عرفتَ هذه التفاصيل ، فاعلم أن ما كان من التركيب فى صورة بيت امرىء القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيثُ اختصار اللفظ وحُسن الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدةً فى عين التشبيه . ونظيرُه أنَّ للجمع بين عِدّة تشبيهاتٍ فى بيتٍ كقوله : [من الوافر]

بَدَت قمرًا ، ومَاسَت خُوطَ بانٍ ، وفَاحت عنبرًا ، ورَنَتْ غزالَا [1]

= مكانًا من الفضيلة مرموقًا ، وشأوًا ترى فيه سابقًا ومسبوقًا = لا أنّ حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع ، أو أن الصُوَر تتداخل وتتركّب وتأتلف ائتلافَ الشكلين يصيران إلى شكل ثالث . فكونُ قدِّها كخُوط البان ، لا يزيد ولا ينقص فى شبه الغزال حين ترنُو منه العينان . وهكذا الحكم فى أنها تفوح فَوْحَ العنبر ، ويلوح وَجهها كالقمر . وليس كذلك بيتُ بشار : « كأنّ مثار النقع » ، [2] لأنّ التشبيه هناك كما مضى مركّب وموضوع على أن يُرِيَك الهيئة التى ترى عليها النَّقْع المظلم ، والسيوفَ فى أثنائه تبرُق وتُومِض وتعلو وتنخفض ، وترى لها حركات من جهات مختلفة كما يوجبه الحال حين يحمَى الجِلَاد ، [3] وترتكض بفرسانها الجياد .

= كما أن قول رؤبة مثلًا : [من الرجز]

فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وبَلَقْ كأنّها فى الجِلْد تَوْلِيعُ البَهَقْ [4]

---

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .

(٢) مضى فى رقم : ١٤٦ .

(٣) « الجلاد » ، التضارُب بالسيوف .

(٤) هو فى ديوانه . و « البَلَق » ، يعنى هنا البياض ، وأصله سواد وبياض . و « البَهَق » بياض يعترى الجسم بخلاف لونه ، وهو دون البَرَص ، و « التوليع » ، أن يكون فى بياض بلقه استطالة وتفرُّق .

١٠٢ / ليس القَصْدُ فيه أن يُرِيَكَ كل لونٍ على الانفراد ، وإنما القصدُ أن يُرِيَ الشَّبه من اجتماع اللونين .

= وقول البحترى : [من الوافر]

ترى أحْجَالَهُ يَصْعَدْنَ فيه صُعُودَ البَرْقِ فى الغَيْمِ الجَهَامِ [1]

= لا يريد به تشبيه بياض الحُجُول على الانفراد بالبَرْق ، بل المقصودُ الهيئةُ الخاصّةُ الحاصلةُ من مخالطة أحد اللونين الآخر .

= كذلك المقصود فى بيت بشّار بتشبيه النَّقع والسيوفِ فيه ، بالليل المتهاوى كواكبه ، [2] لا تشبيهُ الليلِ بالنَّقْع من جانب ، والسيوفِ بالكواكب من جانب . ولذلك وجب الحكم ، كما كنت ذكرت فى موضع ، بأنّ الكلام إلى قوله : « وأسيافنا » فى حكم الصِّلة للمصدر ، وجارٍ مجرى الاسم الواحد ، لئلا يقع فى التشبيه تفريق وُيتوهَّم أنه كقولنا : « كأنّ مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب » ، ونصبُ « الأسياف » لا يمنع من تقدير الاتصال ، ولا يوجب أن يكون فى تقدير الاستئناف ، لأن الواو فيها معنى « مع » ، كقوله : [من الطويل]

« فإنّى وقَيّارًا بهَا لَغَرِيبُ » [3]

= وقوله : « كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه » ، [4] وهى إذا كانت بمعنى « مع » ،

---

(١) هو فى ديوانه ، و « الجهام » ، السحاب الذى فرغ ماؤه .

(٢) مضى فى رقم : ١٤٦ .

(٣) هو لضابئ بن الحارث البُرْجمى ، من شعر له فى الأصمعيات رقم : ٦٤ ، وصدره :

« من يَكُ أمْسَى بالمدينة رَحْلُه »

وهو بيتٌ تداولته النحاة .

(٤) هو فى سيبويه ١ : ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٩٧ .

لم يكن فى معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام فى حكم جملتين . ألا ترى أن قولهم : « لو تُرِكت النَّاقةُ وفصيلَها لَرضِعَها » ، [١] لا يكون بمنزلة أن تقول : « لو تُركت الناقة ولو تُرك فصيلها » ، فتجعل الكلام جملتين = وكذا لا يمكنك أن تقول : « كل رجل كذا وضيعَتُهُ كذا » ، فتفرّق الخبر عنهما = كما يجوز فى قولك : « زيد وعمرو كريمان » ، أن تقول : « زيد كريم وعمرو كريم » ، وهذا موضع غامض ، وللكلام فيه موضع آخر .

* * *

التشبيه المعقود على الجمع ، إذا فُرّق لم يصلح للتشبيه

١٦٢ — وإن أردت أن تزداد تبيينًا ، لأن التشبيه إذا كان معقودًا على الجمع دون التفريق ، كان حالُ / أحد الشيئين مع الآخر حالَ الشَّيء فى صلة الشيء وتابعًا له ومبنيًّا عليه ، حتى لا يُتصوَّر إفراده بالذكر ، فالذى يُفضى بك إلى معرفة ذلك أنك تجد فى هذا الباب ما إذا فُرّق لم يَصْلُح للتشبيه بوجْهٍ ، كقوله : [من السريع]

١٠٣

كأنَّما المِرِّيخُ والمُشْتَرِى قُدّامَهُ ، فى شَامِخ الرِّفعَهْ [٢]
مُنصرفٌ بالليل عن دعوةٍ قد أُسْرِجَت قُدَّامَهُ شَمْعَهْ

= لو قلت : « كأنّ المريخ منصرفٌ بالليل عن دعوة » ، وتركت حديث المشترى والشَّمعة ، كان خَلْفًا من القول ، [٣] وذاك أن التشبيه لم يكن للمِرِّيخ من حيث هو نفسه ، ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشترِى أمامه . وأنت وإن كنت تقول : « المشترِى شمعة » ، على التشبيه العامىّ الساذج فى قولهم :

---

(١) هو فى سيبويه ١ : ١٥٠ .
(٢) هو للقاضى التنوخى ، علىّ بن محمد بن داود بن فهم ، والبيتان فى يتيمة الدهر ٢ : ٣١٠ .
(٣) « الخَلْفُ » ، الردىء من القول ، بفتح الخاء وسكون اللام .

« كأن النُّجوم مصابيح وشموع » ، فإنه لم يضع التشبيه على هذا ، وإنما قصد إلى الهيئة التى يكتسبها المِرِّيخ من كون المُشْتري أَمامه .

= وهكذا قولُ ابن المعتزّ :

كأنَّهُ وكأنَّ الكأسَ فى فَمِهِ   هلالُ أوَّل شهرٍ غاب فى شَفَقِ [1]

= لم يقصد أنْ يشبه الكأسَ على الانفراد بالهلال ، والشَّفة بالشفق على الاستئناف ، بل أراد أن يشبّه مجموع الصُّورتين ، ألا ترى أنك لو فرّقت لم تَحْلَ من التشبيه بطائل ، إذ لا معنى لأن تقول : « كأن الشفة شفق » وتسكت .

أترى أن قولَه : [من الوافر]

بَيَـاضٌ فى جَوانِبِـه آحْمِرارٌ   كَما آحْمَرَّتْ من الخجَل الخُدودُ [2]

= استوجبت الفضل والخروج من التشبيه العامىّ ، وأن يقال : « قد زاد زيادةً لم يُسبَق إليها » إلا بالتركيب والجمع ، وبأن ترك أن يُراعَى الحمرةَ / وَحْدها ؟ ١٠٤

وقال القاضى أبو الحسن رحمه الله : [3] « لو اتفق له أنْ يقول : « احمرار فى جوانبه بياض ، لكان قد استوفى الحسن » = وذلك لأن خَدَّ الخَجِل هكذا ، يُحْدِقُ البياضُ فيه بالحمرة لا الحمرة بالبياض ، إلّا أنه لعله وجد الأمر كذلك فى الوَرْدة ، فشبّه على طريق العكس فقال : « هذا البياضُ حوله الحمرة

---

(١) هى ثلاثة أبيات فى ديوانه ، هذا آخرها يقول قبل البيت :

أباحَ عينى لطُول الليل والأَرَقِ   وصاح إنسانُها فى الدمع بالغَرَقِ
ظَبْىٌ مُخَلًّى من الأحزان أَوْدَعَنِى   ما يعلمُ الله من حُزْنٍ ومن قَلَقِ

(٢) هو لابن المعتز فى ديوانه .

(٣) هو القاضى الجرجانى صاحب الوساطة ، وهذا الذى ذكره فى الوساطة : ١٤٧ ، مع بعض التصرف .

ههنا ، كالحمرة حولها البياض هناك » . فانظر الآن ، إن فرّقت ، كيف يتفرّق عنك الحسن والإحسان ، ويحضُر العِيُّ ويذهب البيان ؟ لأن تشبيه البياض على الانفراد لا معنى له ، وأما تشبيهُ الحمرة ، وإن كانت تصحّ على الطريقة الساذجة = أعني تشبيه الورد الأحمر بالخد = فإنه يَفْسُد من حيث إن القصد إلى جنس من الورد مخصوصٌ ، هو ما فيه بياضٌ تُحدِق به حمرةٌ ، فيجب أن يكون وصف المشبَّه به على هذا الشرط أيضًا .

ضروب التشبيه المركب

١٦٣ = وبهذا الاختصاص ولما ذكرت لك ، تجد أحد المشبَّهين فى الأمر الأعمّ الأكثر وقد ذُكِر فى صلة الآخر ، ولم يُعطَف عليه كقوله : [من الكامل]

* والشَّيْبُ ينهضُ فى الشَّبابِ * [١]

* بَيَاض فِي جَوانبه آحمرارُ * [٢]

= وأشباه ذلك . فإن جاءت « الواو » كانت واو حال كقوله :

* كأنَّما المِرِّيخَ والمُشْتَرِى قُدّامه * [٣]

وهى إذا كانت حاليّة ، فهى كالصفة فى كونها تابعة ، وبحيث لا ينفرد بالذكر ، بل يُذكر فى ضمن الأول ، وعلى أنه من تَبَعه وحاشيته .

وهكذا الحكم فى الطرف الآخر ، ألا ترى قوله :

* ليــــل تهاوَى كواكبــــه * [٤]

---

(١) هو للفرزدق فى ديوانه ، وفى النقائض أيضًا ، تمامه :

والشيبُ يَنْهضُ فى الشَّبابِ كأنَّه ... ليلٌ يَصيحُ بجانِبَيْهِ نهارُ

(٢) سلف لابن المعتز فى رقم : ١٦٢ .

(٣) مضى فى رقم : ١٦٢ .

(٤) مضى فى رقم : ١٤٦ .

« فتهاوى كواكبه » ، جملة من الصِّفة لليل ، وإذا كان كذلك ، فالكواكب مذكورة على سبيل التَّبع لليل ، ولو / كانت مستبِدّةً بشأنها لقُلتَ : « ليل وكواكب » . وكذلك قوله : ١٠٥

ليْلٌ يَصِيحُ بجَانِبيه نَهارُ

***

ضروب من التشبيه المركب

١٦٤ — وأشدُّ من ذلك أن يجيء « كما » في الطَّرف الثاني كقوله :

كما احمرَّت من الخَجَلِ الخُدودُ [1]

وبيتُ امرىء القيس على خلاف هذه الطريقة ، لأن أحد الشيئين فيه في الطرفين معطوف على الآخر ، أما في طَرَف الخبرِ ، وهو طرف المشبَّه به ، فبيِّنٌ وهو قوله :

العُنّاب والحَشَفُ البالِي [2]

وأما في طرف المُخْبَرِ عنه ، وهو المشبَّه ، فإنك وإن كنت ترى اسمًا واحدًا ، هو « القلوب » ، فإن الجمع الذي تفيده الصيغةُ في المتفق يجري مجرى العطف في المختلف ، فاجتماعُ شيئين أو أشياء في لفظ تثنيةٍ أو جمعٍ ، لا يوجب أن أحدهما في حكم التابع للآخر ، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما شابه ذلك . هذا ، وقد صرّح بالعطف في البدل ، وهو المقصود فقال : « رطبًا ويابسًا » .

***

(١) مضى في رقم : ١٦٢ .

(٢) مضى في رقم : ١٥٩ .

ضرب آخر من التشبيه المركب

١٦٥ — واعلم أنه قد يجيء في هذا الباب شيء له حدٌّ آخر ، وهو نحو قوله : [من الكامل]

إني وتزييني بمَدحِيَ معشرًا كمُعلِّقٍ دُرًّا على خِنْزيرِ [١]

هو على الجملة جمعٌ بين شيئين في عَقْد تشبيه ، إلّا أن التشبيه في الحقيقة لأحدهما . ألا ترى أن المعنى على أنَّ فِعْلَه في التزيين بالمدح ، كفِعل الآخر في محاولته أن يزيّن الخنزير بتعليق الدُّرّ عليه ؟ ووجه الجمع أنّ كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثرٌ ، لأن الشيء غير قابل للتحسين . ومتى كان المشبَّه به « كمعلّق » في البيت ، فلا شكّ أن التشبيه لا يرجع إلى ذات الشيء ، بل إلى المعنى / المشتقّ منه الصفة . وإذا رجع إليه مقرونًا بصلته على ما مضى في نحو « مَا زَال يَفْتِل في الذِّروة والغارب » ، [٢] فقد شبّه تزيينَه بالمدح مَن ليس من أهله ، بتعليق الدُّرّ على الخنزير هكذا بجملته ، لا بالتعليق غير معدًّى إلى الدُّرّ والخنزير ، فالشبهُ مأخوذ من مجموع المَصْدر وما في صلته . ولابُدّ للواو في هذا النحو أن تكون بمعنى « مع » ، وأمرها فيه أبين ، إذ لا يمكن أن يقال : « إنّي كذا وإنّ تزييني كذا » ، لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدُهما خبرًا عن ضمير المتكلم في « إني » الذي هو المعطوف عليه ، والآخرُ عن « تزييني » المعطوف ، كما يكون في نحو بيت بشّارٍ شيئان يمكن في ظاهر اللفظ أن يُجعَل أحدهما خبرًا عن النَّقع ، والآخر عن الأسياف ، [٣] إلى أن تجيء إلى فسادة من جهة المعنى . فأنت في نحو « إني وتزييني » مُلْجَأٌ إلى جعل « الواو » بمعنى « مع » من كل وجه ، حتى

١٠٦

---

(١) لم أعرف قائله .

(٢) مضى في رقم : ٩٩ .

(٣) مضى بيت بشار في رقم : ١٤٦ .

لا تقدرُ على إخراج الكلام إلى صورةٍ تكون فيها « الواو » عارية من معنى « مع » ، ويكون تشبيهًا بعد تشبيه .

فإن قلتَ : إنّ فى « مُعلّق » معنى الذات والصفةِ معًا ، فيمكن أن يكون أراد أن يشبّه نفسه بذات الفاعل ، وتزيينه بالفعل نفسه .

أقول : لو أُريد إنّى « كمعلّق دُرًّا على خنزير ، وإن تزيينى بمدحى معشرًا كتعليق دُرّ على خنزير » ، كان قولا ظاهر السقوط ، لما ذكرتُ من أنه لا يُتصوّر أن يشبّه المتكلم نفسَه ، من حيث هو زيدٌ مثلًا ، بمعلّق الدُرّ على الخنزير من حيث هو عَمْرٌو ، وإنما يشبّه الفعل بالفِعْلِ ، فاْعرفه .

* * *

بيان دقائق التشبيه المركب

١٦٦ — فإن قلت : فما تقول فى قوله : [من الطويل]

وحتى حسبتُ الليلَ والصبحَ إذ بدَا حِصانَين مُخْتالَين جَوْنًا وأشْقَرَا [1]

= فإن ظاهره أنه من جنس المفرّق ؟

أقول : نعم ، إلا أن ثَمَّةَ شيئًا كالجمع ، وهو أنّ لاقتران الحصانين الجون والأشقر فى الاختيال ضربًا من الخُصوصية / فى الهيئة ، لكنه لا يبلغ مبلغَ « ليلٍ تَهاوَى كواكبُه » ، ولا مبلَغَ قوله : [من الرجز]

١٠٧

* وَالصُّبحُ مثل غُرّةٍ فى أدْهَمِ * [2]

= كما أنّ قولَه : [من الكامل]

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أقف عليه .

دُونَ التَّعانُقِ ناحِلَينِ كَشَكْلَتَى نَصْبٍ أَدَقَّهُما وضَمَّ الشاكِلُ (١)

= لا يكون كقوله : [من البسيط]

إِنِّى رَأَيْتُكَ فى نَوْمِى تُعانِقُنِى كما تُعانِقُ لامُ الكَاتِبِ الأَلِفَا (٢)

= فإن هذا قد أدّى إليك شكلًا مخصوصًا لا يُتصوَّر فى كل واحد من المذكورَيْن على الانفراد بوجه ، وصُورةً لا تكون مع التفريق = وأما المتنبى فأراك الشيئين فى مكان واحد وشدّد فى القُرب بينهما ، وذاك أنه لم يعرض لهيئة العِناق ومخالفتها صورة الافتراق ، وإنما عَمَدَ إلى المبالغة فى فرط النُّحول ، واقتصر من بيان حال المُعانقة على ذكر الضَّمِّ مطلقًا = والأوّل لم يُعْنَ بحديث الدقّة والنحول ، وإنما عُنى بأمر الهيئة التى تحصل فى العناق خاصّةً ، من انعطاف أحد الشكلين على صاحبه ، والتفاف الحبيب بمُحِبّه ، كما قال : [من المتقارب]

« لَفَّ الصَّبا بقَضِيبٍ قضيبَا » (٣)

= وأجاد وأصاب الشبه أحسن إصابةٍ ، لأن خَطَّى اللامِ والألف فى « لا » ترى رأسيهما فى جهتين ، وتراهما قد تماسَّا من الوسط ، وهذه هيئة المعتنقَيْن على الأمر المعروف ، فأما قصد المتنبى فليس بصفة عِناق على الحقيقة ، وإنما هو تضامٌّ وتلاصقٌ ، وهو بنحو قوله : [من البسيط]

---

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .

(٢) مختلف فى نسبته لبكر بن النطاح فى الأغانى ١٩ : ١١٠ ، ولأبى نواس فى التشبيهات لابن عون : ٢٣٨ ، ولأبى بكر الموسوس فى العقد الفريد ٦ : ١٧٣ ، ولبكر بن خارجة فى السمط : ٥١٨ ، وهذا البيت فى الأمالى : ٢٢٦ .

(٣) هو للبحترى فى ديوانه ، وتمامه :

ولم أنس ليلتنا فى العِناق لفّ الصَّبَا بقَضِيبٍ قضيبَا

ضَمَمْتُه ضَمَّةً عُدْنا بها جَسَدًا فَلَوْ رَأَتْنا عُيُونٌ ما خَشِينَاها [(١)]

= أشبهُ ، لأن القصد فى مثله شدّة الالتصاق ، من غير تعريج على هيئة الاعتناق .

١٠٨ وذهب القاضى فى بيت المتنبى إلى أنه كأنه معنى مُفْرد / غير مأخوذ من قوله : [(٢)]

« كما تُعانِقُ لامُ الكَاتِبِ الألفا »

وقال : « ولئن كان أخذه ، كما يقولون ، فليس عليه مَعْتَب ، لأنّ التعب فى نقله ليس بأقلّ من التعب فى ابتدائه » . [(٣)]

وهذا التفضيل والتفصيل من قول القاضى ليس قادحًا فى غرضى ، لأنّنى أردتُ أن أُرِيَكَ مثالًا فى وضع التشبيه على الجمع والتفريق ، وأجعل البيتين مِعيارًا فيما أردت . ولئن كان المتنبى قد زاد على الأوّل ، فليس تلك الزيادة من حيث وضع الشبه على تركيب شكلين ، ولكن من جهة أخرى ، وهى الإغراق فى الوصف بالنحول وجَمْع ذلك للخِلَّين معًا ، ثم إصابة مثالٍ له ونظيرٍ من الخطّ . فاعرف ذلك ، ولا تظنّ أن قصدى المفاضلة بين البيتين من حيث القول فى السابق والمسبوق ، والأخذ والسرقة ، فتحسبَ أنى خالفت القاضى فيما حكم به .

* * *

(١) لم أعرف قائله ، وإن ناشر الوساطة قد نسبه لأبى إسحق الفارسى ، ولا أدرى من أين جاء بهذه النسبة ؟

(٢) هو القاضى الجرجانى صاحب الوساطة ، وهو فى كتابه : ١٨٤ .

(٣) هذه مقالة الجرجانى فى الوساطة : ١٨٤ .

فصل

هذا فنٌّ غير ما تقدَّم في الموازنة بين التشبيه والتمثيل

فصل في الموازنة بين التشبيه والتمثيل

١٦٧ – آعلم أنّي قد عرّفتُك أن كل تمثيل تشبيهٌ، وليس كل تشبيه تمثيلًا، وثبَّتُّ وجهَ الفرق بينهما.

وهذا أصلٌ إذا اعتبرتَه وعرَضت كلَّ واحدٍ منهما عليه فوجدته يجيء في التشبيه مجيئًا حسنًا، وينقاد القياس فيه انقيادًا لا تَعسُّفَ فيه، ثم صادفته لا يطاوعك في التمثيل تلك المطاوعة، ولا يجرى في عِنان مرادك ذلك الجرى = [1] ظهر لك نوعٌ من الفرق والفَصل بينهما غير ما عرفتَ، وآنفتح منه بابٌ إلى دقائق وحقائق، وذلك جَعْلُ الفرعِ أصلًا والأصل فرعًا، وهو إذا استقريت التشبيهات الصريحة وجدته يكثُر فيها. وذلك نحوُ أنهم يشبّهون / الشيء فيها بالشيء في حال، ثم يعطفون على الثاني فيشبّهونه بالأول، فترى الشيء مُشبَّهًا مرّةً، ومشبَّهًا به أخرى.

١٠٩

قلب التشبيه

١٦٨ – فمن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم: «كأنها مصابيح»، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح: «كأنها نجوم» = ومثلُه في الظهور والكثرة تشبيهُ الخدّ بالورد، والورد بالخدّ = وتشبيه الرَّوض المنوَّر بالوَشْي المُنَمْنَم ونحو ذلك، ثم يُشبَّه النقش والوَشْيُ في الحُلَل بأنوار الرياض = وتُشبَّه العيون بالنرجس، ثم يُشبَّه النرجس بالعيون، كقول أبي نواس: [من الطويل]

لَدَى نَرْجِسٍ غَضِّ القِطافِ كأَنه ... إذَا مَا مَنحْنَاهُ العُيونَ عُيونُ [2]

(١) السياق: «وهذا أصل إذ اعتبرته ... ظهر على ...».

(٢) هو في ديوانه.

= وكذلك تشبيه الثَّغر بالأقاحى ، ثم تشبيهُها بالثغر ، كقول ابن المعتز :

[من السريع]

والأُقحوانُ كالثَّنايا الغُــرِّ قد صُقِلَتْ أنوارُه بالقَطْرِ [1]

وقول التَّنُوخى : [من الخفيف]

أقْحوانٌ مُعانقٌ لشقيــقٍ كثُغورٍ تَعَضُّ وردَ الخدودِ [2]

وبعدهُ ، وهو تشبيه النرجس بالعيون :

وعُيُونٌ من نَرْجِسٍ تَتراءَى كعُيونٍ مَوْصُولةِ التَّسهيدِ [3]

١٦٩ — = وكما يشبّهون السيوف عند الانتضاء بعَقائق البُروق ، كما قال : [من الوافر]

وسَيْفِى كالعَقِيقة وهو كِمْعِى سِلاحِى ، لا أفلّ ولا فُطارَا [4]

ثم يعودون فيشبّهون البَرق بالسيوف المُنْتضاة ، كما قال ابن المتعز يصف سحابة : [من المتقارب]

وساريةٍ لا تَمَلُّ البكـــا جَرَى دَمْعها فى خُدُود الثَّرَى [5]

سَرَت تقدَحُ الصُّبحَ فى ليلها ببــرْقٍ كَهِنْدِيــةٍ تُنضَى

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو له من أبيات فى يتيمة الدهر ٢ : ٣١٣ ، فى صفة الروض .

(٣) هو للتنوخى فى أبياته السالفة الذكر .

(٤) هو لعنترة العبسى فى ديوانه : « العقيقة » ، السحابة تنشق عن البرق . و « الكِمْعُ » ، الضجيع . و « الأفل » من السيوف الذى فيه فلول ، وهى الكسور فى حدّه . و « سيف فُطار » ، فيه صدوع وشقوق لا يقطع .

(٥) هما فى ديوانه ، من أول قصيدة فى الفخر .

وكقول الآخر يصف نار السَّذَق : [من المتقارب]

وما زال يعلو عَجاجُ الدُّخانِ ... إلى أن تَلوَّنَ منه زُحَلْ [1]
وكنّا نرى الموجَ من فِضّةٍ ... فذَهَّبَهُ النُّورُ حتى اشتعلْ
/ شِرارًا يُحاكى انقضاضَ النجومِ ، ... وبَرْقًا كإيماضِ بِيضٍ تُسَلّْ ١١٠

ومن لطيفه قول على بن محمد بن جعفر : [من الكامل]

دِمَنٌ كأنَّ رياضَها ... يُكْسَيْنَ أعلامَ المَطارِفْ [2]
وكأنّما غُدْرانُها ... فيها عُشورٌ من مَصاحِفْ
وكأنّما أنوارُها ... تهتزُّ فى نَكْباءِ عاصِفْ
طُرَرُ الوَصائفِ يلْتَقِـ ... ـين بها إلى طُرَرِ الوَصائِفْ
وكأنّ لَمْعَ بُروقِها ... فى الجوّ أسيافُ المُثاقِفْ

المقصود البيت الأخير ، ولكن البيت إذا قُطع عن القطعة كان كالكَعاب تُفرَد عن الأتراب ، فيظهر فيها ذُلُّ الاغتراب ، والجوهرة الثمينة مع أخواتها فى العقد أبهى فى العين ، وأملأُ بالزين ، منها إذا أفردتْ عن النظائر ، وبَدَت فذَّةً للناظر .

* * *

---

(١) لأبى الحسن السلامى ، محمد بن عبد الله ، فى اليتيمة ٢ : ٣٨٧ ، وليس فيها البيت الثالث . و « السذق » ، هو ليلة وقود النار عند الفرس المجوس .

(٢) « على بن محمد بن جعفر » ، هو أبو الحسن العلوى الحمانى ، والشعر فى أمالى القالى ١ : ١٧٧ ، والسمط : ٤٣٩ ، ٤٤٠ . « المطارف » جمع « مُطْرَف » ، وهو رداء من الخز فيه أعلام . و « الطرر » جمع « طُرّة » ، وهو أن يُقطع للجارية من مقدَّم ناصيتها كالطرّة تحت التاج ، لا تبلغ حاجبيها و « المثاقف » ، هو الذى يحسن المثاقفة بالسيف فى الخصام والجلاد ، أى العمل به .

عكس التشبيه

١٧٠ – ويشبّهون الجواشن والدروع بالغدير يضرب الريح متنَه فيتكسَّر ، ويقع فيه ذلك الشنَج المعلوم ، (١) كقوله : [من الطويل]

وبيضاءَ زَغْفٍ نَثْلةٍ سُلَمِيَّةٍ لها رَفْرَفٌ فوق الأنامِلِ من عَلُ (٢)
وأَشْبَرَنيها الهالكيُّ ، كأنها غَديرٌ جَرَت فى متنه الرِّيحُ سَلسَلُ

وقال : [من المتقارب]

وسابغةً من جيادِ الدُّروع تَسْمَعُ للسيف فيها صَليلَا (٣)
كَمتْنِ الغَديرِ زَفَتْهُ الدَّبورُ يجُرُّ المُدَجَّجُ منها فُضُولَا

وقال البحترى : [من الكامل]

يَمْشون فى زَغْفٍ كأنَّ مُتونَها فى كل مَعْرَكةٍ مُتونُ نِهاءِ (٤)

وهو من الشهرة بحيث لا يخفى .

١١١

ثم إنهم يعكسون هذا التشبيه فيشبّهون / الغُدران والبِرَك بالدروع والجواشن ، كقول البحترى يصف البِرْكة : [من البسيط]

---

(١) « الجواشن » جمع « جوشن » ، درع من الزرد ، يُلبَسُه الصدرُ والحيزوم . و « الشنَجُ » التقبُّض .

(٢) هو لأوس بن حجر فى ديوانه المجموع . و « بيضاء » يعنى الدرع . « زَغْف » ، درع محكمة واسعةٌ طويلة حسنة السلاسل . و « نَثْلة » ، الدرع السابغة . و « سُلَمِية » منسوبة إلى سليمان عليه السلام ، وهو صانع الدروع . و « الرَّفْرف » ، ما تدلَّى من زرد الدرع على جوانبها . و « أشْبَرنيها » أعطانيها . و « الهالكيُّ » ، هو الحداد ، وهو هنا الصَّيْقل .

(٣) هو لعبد قيس بن خُفاف البرجمى ، من قصيدته فى المفضليات . و « الصليل » ، صوت قرع السيف فى الدرع . و « زفته الريح » ، طردته واستخفّته .

(٤) هو فى ديوانه . و « النِّهاء » جمع « نِـهْي » ، وهو الغدير حيث ينتهى ماء السيل ويتحيَّر ويضطرب بعصف الرياح .

إذا عَلَتْها الصَّبا أبدت لها حُبُكًا   مِثْلَ الجَواشِنِ مصقولًا حواشيها [١]

ومن فاتن ذلك وفاخره ، لاستواء أوّله فى الحسن وآخره ، قول أبى فراس الحمدانى :   [من الكامل]

أُنظُــر إلى زَهْــرِ الربيــع   والماءِ فى بِرَك البديــــع [٢]

وإذا الريــاحُ جرَتْ عليــ   ــهِ فى الذَّهاب وفى الرجُوع

نَثَــرَتْ على بيضِ الصَّفَــا   ئح بيننــا حَلَــقَ الــدروع

* * *

١٧١ – وتُشبَّه أنوارُ الرياض بالنجوم ، كقوله :   [من الكامل]

بَكَتِ السماءُ بها رَذَاذَ دُموعِها   فغَـدت تَبسَّمُ عن نجومِ سماءِ [٣]

ثم تُشبَّه النجوم بالنَّوْر كقوله :   [من البسيط]

قد أَقذِفُ العيسَ فى ليلٍ كأنّ به   وَشيًا من النَّوْر أو رَوْضًا من العُشُبِ [٤]

وكقول ابن المعتزّ :   [من الطويل]

كأنّ الثُّريَّا فى أواخرِ ليلها   تَفَتُّحُ نَوْرٍ أو لجامٌ مُفَضَّضُ [٥]

وقال :   [من الكامل]

---

(١) هو للبحترى فى ديوانه . و « الحُبُك » ، الطرائق فى الماء وغيره .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو للبحترى فى ديوانه .

(٤) هو للبحترى أيضًا فى ديوانه .

(٥) مضى فى آخر رقم : ١٣٥ .

وتوقَّد المِرِّيخُ بين نُجومها كبَهارَةٍ فى رَوْضَةٍ من نرجسِ [(١)]

* * *

وكذلك تُشبَّه غُرَّة الفرس الأدهم بالنَّجم أو الصبح ، ويجعل جسمه كالليل ، كما قال ابن المعتزّ : [من الرجز]

جاء سَليلًا من أبٍ وأمِّ أدهمَ مصقولَ ظَلامِ الجِسْمِ [(٢)]

« قد سُمِّرت جَبْهَتُه بنَجْمِ »

وكما قال كاتب المأمون يصف فرسًا : [من الرمل]

قَدْ بَعثْنَـا بجَـوَادٍ مِثْلُـه لَيْس يُرامُ [(٣)]
فَرسٌ يُزهَى به للحُـ ـسْنِ سَرْجٌ ولِجامُ
وَجْهُه صبحٌ ، ولكن سائر الجِسْم ظَلامُ
/ وَالذى يصلح للمَوْ لَى ، على العبدِ حَرَامُ

١١٢

وقال ابن نُباتة : [من الوافر]

وأُدْهَمَ يستمدُّ الليلُ منه وتطلُع بين عَيْنَيه الثُرَيَّا [(٤)]

ثم يُعكَس فيشبَّه النجمُ أو الصبح بالغرّة فى الفرس ، كقول ابن المعتزّ :

[من الرجز]

---

(١) فى ديوان المعتز ، و « البهارة » واحدة « البَهار » ، وهو نبت طيب الرائحة ينبت فى الربيع ، وهو النرجسُ البرّى .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو عمرو بن مسعدة الصولى ، كاتب المأمون ، والشعر فى ترجمته فى معجم الأدباء .

(٤) من ثلاثة أبيات له فى يتيمة الدهر ٢ : ٣٦٢ .

والصُّبح في طُرَّة ليلٍ مُسْفِرِ كأنه غُرَّةُ مُهْرٍ أشقَرِ [١]

* * *

أمثلة لعكس التشبيه

١٧٣ — وتُشبَّهُ الجوارى فى قدودهن بالسَّرْوِ تشبيهًا عامّيًّا مُبْتَذَلًا ، ثم إنهم قد جعلوا فيه الفَرْعَ أصلًا ، فشبّهوا السَّرْوَ بهنّ ، [٢] كقوله : [من الكامل]

حُفَّتْ بسَرْوٍ كالقِيانِ تَلَحّفتْ خُضْرَ الحريرِ على قَوامٍ مُعْتَدِلْ [٣]
فكأنّها والرِّيحَ حين تُمِيلُها تَبْغِى التعانُقَ ثم يَمْنَعُها الخَجَلْ

= المقصود من البيت الأول ظاهرٌ ، وفى البيت الثانى تشبيه من جنس الهيئة المجرَّدة من هيئات الحركة ، وفيه تفصيلٌ طريفٌ فاتنٌ ، فقد رَاعَى الحركتين حركة التهيُّؤ للدنوّ والعناق ، وحركة الرُّجوع إلى أصل الافتراق ، وأدَّى ما يكون فى الحركة الثانية من سرعةٍ زائدةٍ تأديةً تَحْسَبُ معها السَّمْعَ بصرًا ، تبيينًا للتشبيه كما هو وتصوُّرًا ، لأن حركة الشجرة المعتدلة فى حال رجوعها إلى اعتدالها أسرعُ لا محالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال ، وكذلك حركةُ مَنْ يُدركه الخَجَلُ فيرتدع ، أسرعُ أبدًا من حركته إذا همَّ بالدنوّ ، فإزعاج الخوف والوَجَل أبدًا أقوى من إزعاج الرجاء والأمل ، فمع الأوّل تمهُّلُ الاختبار ، وسعة الحِوار ، ومع الثانى حَفْزُ الاضطرار ، وسلطان الوُجوب .

= وأعود إلى الغرض .

ومن تشبيه السَّرو بالنساء قولُ ابن المعتزّ : [من الطويل]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) « السَّرْوُ » ، شجر من كبار الشجر ينبت فى الجبال .

(٣) فى وصف روضة ، نسبها ياقوت فى معجم الأدباء لأحمد بن سليمان بن وهب فى ترجمته ، وقال : « ربما نسبوه إلى غيره » ، كأنه يعنى نسبتهما إلى سعيد بن حميد ، كما فى التشبيهات لابن عون : ١٩٧ ، وحماسة ابن الشجرىّ : ٧٦٢

١١٣ / ظَلِلْتُ بمَلْهَى خيرِ يومٍ وليلةٍ تَدُورُ علينا الكأسُ فى فِتيةٍ زُهْرِ (١)

بكَفِّ غزالٍ ذى عِذارٍ وطُرّةٍ وصُدْغَينِ كالقافَيْن فى طَرَفَىْ سَطْرِ

لَدَى نرجسٍ غَضٍّ وسَرْوٍ كأنه قُدودُ جَوارٍ مِلْنَ فى أُزُرٍ خُضْرِ

* * *

١٧٤ - وتُشبَّهُ ثُدِىُّ الكواعب بالرُّمّان كقوله : [من الكامل]

وَبِمَا تَبِيتُ أَنامِلى يَجْنِينَ رُمّانَ النُّحورِ (٢)

وقول المتنبى : [من الطويل]

وقابَلنى رُمّانتا غُصنِ بانةٍ يَميل به بدرٌ ويُمسكه حِقْفُ (٣)

وقوله : [من الطويل]

يخطّطن بالعيدان فى كُلّ منزلٍ وَيَخْبَأْنَ رُمّانَ الثُدِىِّ النواهدِ (٤)

ثم يُقلَب فيُشبَّه الرمّان بالثُدِىّ ، كقول القائل : [من الطويل]

ورُمّانةٍ شَبَّهتُها إذ رأيتُها بثَدْىِ كَعابٍ أو بحُقّةِ مَرْمرِ (٥)

مُنمنَمةٍ صفراءَ نُضِّد حولها يواقيتُ حُمْرٌ فى مُلاءٍ مُعصفَرِ

* * *

---

(١) هى فى ديوانه .

(٢) آخر ثلاثة أبيات للنميرى ، محمد بن عبيد الله ، فى ديوان المعانى ١ : ٢٥٣ .

(٣) هو فى ديوانه ، يريد بالبدر وجهها ، وبالحقف رِدْفها ، وأصلُ « الحقف » كل ما طال واعوَجَّ من الرمل .

(٤) هو للنابغة الذبيانى فى ديوانه .

(٥) من ثلاثة أبيات فى محاضرات الأدباء ١ : ٣٨٤ ، لابن شاه ، (أبو نصر سعيد بن الشاه) .

١٧٥ – وتُشبَّه الجداول والأنهار بالسيوف ، يراد بياض الماء الصَّافى وبصيصُه ، مع شكل الاستطالة الذى هو شكل السيف ، كقول ابن المعتز : [من السريع]

أعددتُ للجارِ وللعُفـاة كُومَ الأعالى مُتَساميات (١)

رَوازِقًا فى المَحْلِ مُطعِمَاتِ

يعنى نخلًا ، ثم قال بعد أبيات :

تُسقَى بأنْهارٍ مُفَجَّـراتِ على حَصَى الكافورِ فائضاتِ

بَرِيئةِ الصَّفْوِ من القَذَاةِ مثلِ السُّيـوفِ المتعرِّيـاتِ

ابن بابك : [من الوافر]

فما سَيْلٌ تُخلّصهُ المَحَانى كما سُلّت من الخِلَلِ المَناصِلُ (٢)

أبو فراس : [من الكامل]

والماءُ يفصِلُ بين زَهْـ ـرِ الرَّوْض فى الشَّطَّين فَصْلًا (٣)

/ كَبِساطِ وَشْيٍ جَرَّدت أيدى القُيُونِ عليه نَصْلًا ١١٤

كشاجم : [من الكامل]

وتَـرَى الجداوِلَ كالسُّيـو فِ لَها سَوَاقٍ كالمبارِدْ (٤)

---

(١) هى فى ديوانه ، وقوله : « كُوم الأعالى » أصلهُ ضخامة سنامها ، وهى النوق وعنى بها هنا النخل .

(٢) « المحانى » ، حيث تنعطف الأودية وتنحنى ، واحدها « مَحْنَى » . ، و « الخِلَل » جمع « خِلّة » وهى غمد السيف الموشَّى .

(٣) هو فى ديوانه .

(٤) هو فى ديوانه .

آخر : [من البسيط]

وفى الجداول أسيافٌ مُحادَثَةٌ والطير تَسْجع أهْزاجًا وأرمالًا [١]

وقال ذو الرمّة : [من الطويل]

فما انشقَّ ضَوْءُ الصبح حتى تَبيَّنت جَداولُ أمثالُ السُّيوفِ القواطِعِ [٢]

ابن الرومى : [من الرجز]

عَلَى حِفافَىْ جَدْوَلٍ مَسْجورِ أبيضَ مثلِ المُهْرَقِ المَنشورِ [٣]
أو مثلِ متنِ الصَّارمِ المشهورِ

ثم يَقْلبونَ أحدَ طرفى التشبيه على الآخر ، فيشبّهون السيوفَ بالجداول ، كقوله : [من الكامل]

وتخالُ ما ضربوا بهنّ جداولًا وتخالُ ما طَعَنُوا به أشْطَانا [٤]

ابن بابك : [من الطويل]

وأهدِى إلى الغارات عَزْمًا مشيَّعًا وبأسًا وباعًا فى اللِّقاءِ ومِقْصَلا
سَفِيهَ مُقَطَّ الطُّرَّتين أشيمهُ فيُوحى إلى الأعضاء أن تَتزيَّلَا
أغَرَّ كأنى حين أخْضِبُ حَدَّه خرقتُ به فى مُلْتقَى الرَّوض جَدْوَلَا

---

(١) لم أقف على قائله : و « الأسياف المحادثة » ، هى المصقولة ، و « الأهزاج » جمع « هَزَج » و « الأرمال » جمع « رمل » ، وهما من أوزان الشعر وأوزان الغناء أيضًا .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو فى ديوانه .

(٤) هو محمد بن الحارث التميمىّ المصرى ، وهو فى معجم الشعراء : ٤٢٢ .

السَّرِّى : [من الوافر]

وكم خَرَقَ الحجابَ إلى مَقَامٍ تَوارَى الشمسُ فيه بالحجابِ [1]
كأنَّ سُيوفَه بينَ العَوالى جَداولُ يطَّرِدْنَ خِلالَ غابِ

وله أيضًا : [من الطويل]

كأنَّ سيوفَ الهِندِ بين رِماحه جداولُ فى غابٍ سَمَا فتأشَّبا [2]

* * *

١٧٦ — وتُشبَّه الأسنّة ، كما لا يخفى ، بالنجوم ، كما قال : [من الكامل]

« وأسِنّةً زُرقًا تُخالُ نجومًا » [3]

وقال البحترى : [من الكامل]

/ وتراه فى ظُلَم الوَغَى فتخالُه قمرًا يكُرُّ على الرِّجال بِكَوْكَبِ [4] ١١٥

يعنى السنانَ ، وقال ابن المُعتزّ : [من الكامل]

وتَراه يُصغِى فى القناة بكَفِّه نَجْمًا ونجمًا فى القناة يَجُرُّه [5]

ومثله سواءً قوله : [من السريع]

كأنما الحَرْبةُ فى كفِّه نجمُ دُجًى شيَّعه البَدْرُ [6]

---

(١) هو فى ديوانه .
(٢) هو فى ديوان السرى الرفاء أيضًا .
(٣) هو لليلى الأخيلية فى ديوانها المجموع ، من أبيات ، والمراجع هناك ، وصدره :
قوم رباطُ الخيل وسط بيوتهم وأسنةً زرقً ....
(٤) هو فى ديوانه .
(٥) هو فى ديوانه .
(٦) فى ديوان البحترىّ .

ثم قد شبّهوا الكواكب بالسِّنان ، كقول الصنوبرى : [من المنسرح]

بشَّر بالصُّبح كوكبُ الصُّبحِ فاضَ وجنحُ الدُّجى كَلا جنحِ [1]
فَهْوَ على الفَجْرِ كالسِّنان هَوَى للعين لَمَّا هَوَى على زُمْحِ

ابن المعتزّ : [من السريع]

شربتُها والـديكُ لم يَنْتَبِـهْ سَكْرَانُ مِن نَوْمَتِه طافِحُ [2]
ولَاحت الشِّعرَى وجَوْزَاؤهـا كمثـل زُجٍّ جَرَّهُ رامـحُ

وهذه إن أردت الحقّ ، قضيّةٌ قد سبقت وقُدِّمت ، فقد قالوا : « السماك الرامح » ، على معنى أن كوكبًا يتقدّمه وهو رمحه ، ولاشكّ أن جُلّ الغرض فى جعل ذلك الكوكب رمحًا أن يقدّروه سنانًا ، فالرمح زُمْحٌ بالسنان ، وإذا لم يكن السنان فهو قناة ، ولذلك قال : [من المتقارب]

ورمحًا طويلَ القَناةِ عَسُولًا [3]

* * *

١٧٧ — ومن ذلك أن الدموع تُشبَّه إذا قَطَرت على خدود النساء — عكس التشبيه

---

(١) ليس فى تتمة ديوانه التى صنعها إحسان عباس ، وفى المطبوعتين : « كما هوى » ، والصواب ما فى المخطوطة ، وبه يستقيم الميزان .

(٢) هو فى ديوانه . و « الزُّجّ » ، الحديدة تركب فى أسفل الرمح ، والسنان يركّب فى عاليته .

(٣) هو لعبد قيس بن خفاف فى المفضليات رقم : ١١٧ ، وهو فى الشعر :

وأصبحتُ أعْددتُ للنائبـاتِ عِرْضًا بريئًا وعَضْبًا صقيلَا
ووَقْـعَ لِسانٍ كحـدِّ السِّنـان ورمحًا طويلَ القنـاةِ عَسُولَا

و « العضب » السيف القاطع . و « الصقيل » المصقول . و « الرمح العَسُول » ، الذى يضطرب للينه .

بالطَّلّ والقَطْر على ما يُشْبِهُ الخدودَ من الرياحين ، كقول الناشئ : [من المتقارب]

بَكَتْ للفراق وقَدْ راعَها بُكاءُ الحبيب لبُعْدِ الدِّيارِ [1]
كأنَّ الدُّموعَ على خدّها بقيّةُ طَلٍّ على جُلّنارِ

وشبيه به قول ابن الرومى : [من المنسرح]

/ لو كنتَ يوم الوَداع حاضِرَنا وهُنَّ يُطفِئن غُلّةَ الوجدِ [2]
لم ترَ إلا الدموعَ ساكبةً تَقْطُر من مُقْلةٍ على خدِّ
كأنَّ تلك الدموعَ قَطْرُ نَدًى يقطُر من نَرْجس على وَرْدِ

١١٦

ثم يُعكَس ، كقول البحترى : [من الطويل]

شقائقُ يَحْمِلن النَدَى فكأنّه دُمُوعُ التصابى فى خُدود الخَرائدِ [3]

وشبيهٌ به قولُ ابن المعتزّ ، بعد قوله فى النرجس : [من الطويل]

كأن عيون النرجس الغضّ حولها مداهنُ دُرٍّ حشْوُهنّ عقيقُ [4]
إذا بلَّهنّ القَطْرُ خِلْتَ دُموعَها بُكاءَ عُيونٍ كُحْلُهنَّ خَلُوقُ

* * *

١٧٨ — وفى فنّ آخر منه خارج عن جنس ما مضى ، يُشبَّه الشيخ إذا أفناه الهَرَم ، وحناه القِدَم ، حتى يدخل رأسه فى منكبيه ، بالفرخ ، كما قال : [من الطويل]

---

(١) هما للناشئ الأكبر ، كما فى زهر الآداب ٢ : ٢١٦ .
(٢) هو فى ديوانه .
(٣) هو فى ديوانه .
(٤) هو فى ديوانه ، وقد مضى البيت الأول فى رقم : ٨٨ .

ثلاثُ مِئِينَ قَدْ مَضَيْنَ كواملًا ... وهَا أنا هذا أرتجي مرَّ أربعِ[1]
فأصبحتُ مِثْلَ الفَرْخِ فى العُشِّ ثاويًا ... إذا رَامَ تَطْيارًا يقالُ له قَعِ

= وهو كثير ، ثم يُعكس فيُشبَّه بالشيخ ، كما قال أبو نواس يرثى خَلَفًا الأحمر : [من الرجز]

لو كان حَىٌّ وَائلًا من التَّلَفْ ... لَوَأَلَتْ شَغْوَاءُ فى أعلَى شَعَفْ[2]
أُمُّ فُرَيخٍ أحرزَتْه فى لَجَفْ ... مُزَغَّبِ الأَلْغَادِ لم يأكُل بكَفّْ
كأنّه مُسْتَقْعَدٌ من الخَرَفْ

وأعاده فى قصيدة أخرى فى مرثيته أيضًا : [من المنسرح]

لَا يَحِلُ العُصْمُ فى الهِضابِ ، ولا ... شَغْواءُ تَغْذُو فَرْخَين فى لَجَفِ[3]
تَحْنُو بجُؤْشُوشِها على ضَرِمٍ ... كقِعدة المُنْحَنى من الخَرَفِ

* * *

---

(١) هو لكعب ، أو عمرو ، بن حُمَمَة الدوسى من المعمّرين ، وشعره مذكور فى كتاب المعمرين : ٢٢ ، وحماسة البحترى : ٢٠٥ ، ومعجم الشعراء ٢٠٩ والبيت الثانى فى تفسير الطبرى ٢ : ٥٤٦ ، والشطر الأول من البيت الثانى رواه فى المعمرين ، وفى تفسير الطبرى ، وحماسة البحترى :

* وأصبحت مثل النَّسْر طارت فراخُهُ *

ولا شاهد فيه ، وفى معجم الشعراء :

* فأصبحت بين الفخّ فى العُشّ ثاويًا *

وهو مصحف ، وفى أصول أسرار البلاغة : « مثل الفرج فى العين » ، وهو تصحيف أيضًا ، صوابه ما أثبت ، بدلالة كلام الشيخ رحمه الله .

(٢) فى ديوانه ، وقوله : « وائلًا » ، أى ناجيًا . « الشَّغْواء » ، العقاب ، وسميت بذلك لشغا منقارها ، أى انعطاف المنقار الأعلى على الأسفل . و « الشَّعَفُ » رأس الجبل . و « اللجَف » شبه لَحْد فى قعر البئر ، وقوله : « مُزغب » ، أى عليه الزَّغَب ، وهو ريش الفرخ أول ما يبدو . و « الألغاد » ، جمع « لُغْد » ، وهو ما بين الحنك وجانب العنق . « لم يأكل بكف » ، أى لم يمسك صيدًا يأكله ، ولم يطر ، وإنما هو فى عش أبويه يزُقانه . و « مستقعدٌ » ، مُقْعَد زَمِنٌ .

(٣) هو فى ديوانه أيضًا . و « الجؤشوش » ، الصدر . وقوله : « ضَرِم » ، أى على فرخ جائع ، =

عكس التشبيه

١٧٩ — ويُشبَّه الظَّليم في حركة جناحيه ، مع إرسالٍ لهما ، بالخِباء المُقوَّض ، أنشد أبو العباس لعلقمة : [من البسيط]

١١٧ / صَعْلٌ كأنَّ جناحَيه وجُؤجُؤَه بيتٌ أطافت به خَرْقاءُ مهجومُ [1]

اشترط أن تتعاطى تقويضَه خَرْقاءُ ، ليكون أشدَّ لتفاوت حركاته ، وخروج اضطرابه عن الوزن ، وقال ذو الرمة : [من الطويل]

وبَيْضٍ رفعنا بالضُّحَى عَنْ مُتُونِها سَماوةَ جَوْنٍ كالخِبَاء المُقوَّضِ [2]
هَجُومٍ عَلَيها نفسَهُ غَيْرَ أَنَّه متى يُرْمَ فِي عينيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

= قالوا في تفسيره : يعنى بالبَيْض بَيضَ النعام ، و « رَفَعنا » ، أى : أثرنا عن ظهورها . و « سَمَاوة جون » أى : شخص نَعام جون ، و « سماوة الشيء » ، شخصه . و « الجون » الأسود ههنا ، لأنه قابل بين البياض والسواد . ثم شبّه النَّعام في حال إثارته عن البَيض بالخباء المقوَّض ، وهو الذي نُزعت أطنابه للتحويل . والبيت الثاني من أبيات الكِتاب ، [3] أنشده شاهدًا على إعمال « فَعول » عملَ الفعل ، وذلك قوله : « هَجومٍ عليها نَفْسَهُ » ، فنفسُه منصوب بهَجوم ، على أنه من « هَجم » متعدّيًا نحو : « هجم عليها نفسه » ، أى : طرحها عليها ، كأنه أراد أن يصف الظَّليمَ في خوفه بأمرين متضادّين ، بأن يبالغ في الانكباب على البَيض

= اشتد حَرُّ جوفه من الجوع . و « العصم » جمع « أعصم » ، وهو الوَعِل يسكن أعالي الجبال .

(١) « أبو العباس » يعني المبرّد في الكامل ٢ : ٩٢٦ . (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) وهو لعلقمة بن عَبَدة الفحل في ديوانه . وقال أبو العباس : « الصَّعْل » ، الصغير الرأس . و « الخرقاء » التي لا تحسنُ شيئًا ، فهي تُفسد ما صنعت وما عرضت له . و « مهجوم » ، مهدوم .

(٢) هو في ديوانه . و « الشَّبْح » بسكون الباء ، كالشَّبَح بفتحها ، وهو الشخص .

(٣) هو في كتاب سيبويه ١ : ٥٦ .

فِعْلَ مَن شأنُهُ اللزوم والثبات = وأن يُثيرَ عنها الشيءَ اليسير ، نحوُ أن يقع بصرُه على الشخص من بُعدٍ ، فِعْلَ مَنْ كان مستوفِزًا فى مكانه غير مطمئنٍّ ولا موطِّنٍ نفْسَهُ على السُّكون ، وقوله : « يُرْمَ فى عينيه بالشَّبْح » ، كلام ليس لحسنه نهاية .

= وقد قال ابن المعتزّ ، فعكس هذا التشبيه ، فشبَّه حَركة الخباء بالطائر ، إلا أنه رَاعَى أن يكون هناك صفةٌ مخصوصةٌ ، فشَرَطَ فى الطائر أن يكون مقصوصًا ، وذلك قوله : [من الخفيف]

ورفعنا خباءَنا تَضْرِبُ الريـ ـحُ حَشَاهُ كالجادِفِ المَقْصُوصِ [1]

١١٨ / وأخرجه إلى هذا الشرط : أنه أراد حَركة خِباءٍ ثابتٍ غير مُقوَّض ، إلا أن الريحَ تقع فى جوفه فيتحرك جانباه على تَوَالٍ ، كما يفعل المقصوص إذا جدف ، [2] وذلك أن يردّ جناحيه إلى خلفه . فحصل له أمران : أحدهما أن الموفور الجناح يَبْسُط جناحيه فى الأكثر ، وذلك إذا صفَّ فى طيرانه ، فلا يلومُ ضربه بجناحيه ، والمقصوص لقصوره عن البسط يُديم ضَرْبهما = والثانى تحريكُ الجناحين إلى خلفٍ .

وهذا كثير جدًّا ، وتَتَبُّعُه فى كل باب ونوعٍ من التشبيه يَشْغَل عن الغرض من هذه الموازنة .

* * *

ما يمنع عكس التشبيه

١٨٠ — وإنما يمتنع هذا القلبُ فى طرفى التشبيه ، لسببٍ يعرض فى

---

(١) هو فى ديوانه . و « الجادف » بالدال المهملة ، من قولهم : « جدفَ الطائر يَجْدِف جُدُوفًا » ، إذا كان مقصوص الجناحين ، فرأيته إذا طار كأنه يردُّهما إلى خلفه . وفى المطبوعتين : « الجاذف » بالذال المعجمة ، وهو تصحيف ، والصواب ما فى المخطوطة .

(٢) فى المطبوعتين : « إذا جذف » بالذال المعجمة ، والصواب ما فى المخطوطة كما أسلفْتُ .

البين فيمتنعُ منه ، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين الشيئين المشبَّهِ أحدُهما بالآخر .

فمن ذلك ، وهو أقواه فيما أظنُّ ،أن يكون بين الشيئين تفاوتٌ شديد فى الوصف الذى لأجله تُشبِّه ، ثم قصدتَ أن تُلحق الناقصَ منهما بالزائد ، مبالغةً ودلالةً على أنه يفضُل أمثاله فيه .

بيانُ هذا : أن ههنا أشياءَ هى أصولٌ فى شدة السَّواد كخافية الغراب ، والقارِ ، ونحو ذلك ، فإذا شبّهتَ شيئًا بها كان طلبُ العكس فى ذاك عكسًا لما يُوجبه العقل ونقضًا للعادة ، لأنّ الواجب أن يُثبَت المشكوك فيه بالقياس على المعروف ، لا أن يُتكلَّف فى المعروف تعريفٌ بقياسه على المجهول وما ليس بموجود على الحقيقة . فأنت إذا قلت فى شيء : « هو كخافية الغراب » ، فقد أردتَ أن تُثبت له سوادًا زائدًا على ما يُعهَد فى جنسه ، وأن تصحِّح زيادةً هى مجهولة له ، وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب فى السواد ، فليت شعرى ما الذى / تريد من قياسه على غيره فيه ، ولهذا المعنى ضَعُف بيت البحترى : [من الطويل]

١١٩

على باب قِنَّسرينَ والليلُ لَاطِخٌ   جَوانبَه من ظُلمـةٍ بمدادِ [1]

وذاك أن « المداد » ليس من الأشياء التى لا مزيد عليها فى السواد ، كيف ؟ ورُبَّ مِدَادٍ فاقد اللون ، والليلُ بالسواد وشدّته أحقُّ وأحرى أن يكون مثلًا ، ألا ترى إلى ابن الرومى حيث قال : [من السريع]

حِبْرُ أبى حفصٍ لُعَابُ الليلِ   يَسيلُ للإخوان أىَّ سَيْلِ [2]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه ، فى خبر أبى حفص الوراق .

فبالغ فى وصف الحبر بالسواد حين شبّهه بالليل ، وكأن البحترى نظر إلى قول العامّة فى الشىء الأسود « هو كالنِّقسِ » ، ثم تركه للقافية إلى « المداد » .

***

ردّ اعتراض

١٨١ — فإن قلت : فينبغى على هذا أن لا يجوز تشبيه الصُّبح بغرّة الفرس ، لأجل أنّ الصبح بالوصف الذى لأجله شُبّه الغرّة به أخصُّ ، وهو فيه أظهر وأبلغ ، والتفاوت بينهما كالتفاوت بين خافية الغراب والقار وبين ما يشبَّه بهما .

= فالجواب : أن الأمر ، وإن كان كذلك ، فإنّ تشبيه غُرّةِ الفرس بالصبح حيث ذُكرتْ ، لم يقع من جهة المبالغة فى وَصْفها بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ، وإنما قُصد أمرٌ آخر : وهو وقوعُ مُنيرٍ فى مُظلمٍ ، وحصولُ بياضٍ فى سوادٍ ، ثم البياضُ صغيرٌ قليل بالإضافة إلى السواد ، وأنت تجد هذا الشَّبه على هذا الحدّ فى الأصل ، فإذا عكستَ فقلت : « كأنّ الصُّبحَ عند ظهور أوّله فى الليل غُرّةٌ فى فرس أدهم » ، لم تقع فى مناقضة ، كما أنك لو شبّهت الصُّبح فى الظلام بعَلَم بياضٍ على ديباج أسود ، لم تخرج عن الصواب ، وعلى نحوٍ من ذلك قول / ابن المعتزّ : [من الطويل] ١٢٠

فخلتُ الدُّجَى والفَجْرُ قد مدَّ خَيْطَهُ رِداءً مُوشًّى بالكواكب مُعْلَمَا [1]

فالعَلَم فى هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة . وله ، وهو صريح ما أردتُ : [من البسيط]

والليلُ كالحُلّة السَّوداءِ لَاح بهِ من الصَّباح طِرازٌ غيرُ مرقُومِ [2]

---

(١) ليس فى ديوانه ، وهو له فى ديوان المعانى ١ : ٣٤٤ .

(٢) ليس فى ديوانه . و « المرقوم » ، الذى عليه الرَّقْم ، وهو الوَشْى .

= وإن كان التفاوت فى المقدار بين الصُّبح والطِّراز فى الامتداد والانبساط شديدًا.

وكذلك تشبيه الشَّمس بالمرآة المجلوَّة، وبالدينار الخارج من السِّكَّة، كما قال ابن المعتز: [من الخفيف]

وكأنَّ الشَّمسَ المُنيرةَ دِينا رٌ جَلَته حَذائدُ الضُّرَّابِ [(١)]

= حَسَنٌ مقبول، وإن عظُم التفاوتُ بين نُورِ الشمس ونور المرآة والدِّينارِ أو الجِرْم والجرم، لأنك لم تضع التشبيه على مجرَّد النُّور والائتلاق، وإنما قصدت إلى مستديرٍ يتلألأ ويلمع، ثم خصوصٍ فى جنس اللون يوجَد فى المرآة المجلوَّة والدينار المُتَخلِّص من حَمْي السِّكَّة، كما يوجد فى الشمس. فأما مقدار النور، وأنه زائد أو ناقص ومتناهٍ، أو متقاصر، والجرمُ: أعَظِيمٌ هو أم صغير؟ فلم تتعرَّض له، ويستقيم لك العكس فى هذا كله، نحوُ أن تشبّه المرآة بالشمس، وكذلك لو قلت فى الدينار: «كأنه شمس»، أو قلت: «كأن الدنانير المنثورة شموسٌ صغار» = لم تتعدَّ.

* * *

متى يستقيم عكس التشبيه

١٨٢ — وجملةُ القول أنه متى لم يُقصَد ضَرْبٌ من المبالغة فى إثبات الصفة للشيء، والقصدِ إلى إيهامٍ فى الناقص أنه كالزائد، واقتُصِر على الجمْع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمعِ وصفين على وجهٍ يوجد فى الفَرْع على حدّه أو قريبٍ منه فى الأصل، فإنّ العكسَ يستقيم / فى التشبيه، ومتى أُريد شيء من ذلك لم يستقم. ١٢١

* * *

(١) هو فى ديوانه، و«الضُّرَّاب»: الذين يضربون الدراهم والدنانير.

جعل الفرع أصلًا للمبالغة

١٨٣ – وقد يَقصِدُ الشاعر ، على عادة التخييل ، أنْ يُوهِمَ فى الشيء هو قاصرٌ عن نظيره فى الصفة أنه زائد عليه فى استحقاقها ، واستيجاب أن يُجعَل أصلًا فيها ، فيصحُّ = على موجَب دعواه وسَرَفه = أن يجعل الفرعَ أصلًا ، وإن كُنّا إذا رجعنا إلى التحقيق ، لم نجد الأمرَ يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه ، ومثاله قول محمد بن وُهيب : [من الكامل]

وبَدَا الصَّباحُ كأنَّ غُرَّتَـهُ وَجْهُ الخليفةِ حِين يُمتدَحُ [1]

فهذا على أنه جعل وَجْه الخليفة كأنه أعرفُ وأشهرُ وأتمُّ وأكملُ فى النور والضياء من الصَّباح ، فاستقام له بحكم هذه النِّيَّة أن يجعل الصباحَ فرعًا ، ووجهَ الخليفة أصلًا .

واعلم أن هذه الدعوى = وإن كنت تراها تُشبه قولهم : « لا يُدرَى أَوَجْهُه أنورُ أم الصُّبح ، وغُرَّته أضوأُ أم البدر » ، وقولهم إذا أفرطوا : « نور الصباح يَخْفَى فى ضوء وجهه » ، أو « نور الشمس مسروقٌ من جبينه » ، وما جرى فى هذا الأسلوب من وُجوه الإغراق والمبالغة = فإن فى الطريقةِ الأولى خِلابةً وشيئًا من السحر ، وهو أنه كأنه يستكثِر للصَّباح أن يُشبَّه بوجه الخليفة ، ويوهم أنه قد احتشَد له ، واجتهد فى طلب تشبيه يُفخِّمُ به أمره ، وجهتُه الساحرة أنه يُوقع المبالغةَ فى نفسك من حيث لا تشعر ، ويُفيدُكَها من غير أن يَظهر ادِّعاؤه لها ، لأنه وضع كلامَه وَضْعَ مَنْ يقيس على أصل متَّفَقٍ عليه ، ويُزَجِّي الخبر عن أمرٍ مسلَّم لا حاجة فيه إلى دعوى ، ولا إشفاقَ من خلافِ مخالفٍ وإنكارِ منكرٍ ، وتجهُّمِ / معترضٍ ، وتهكُّم قائلٍ : « لِمَ ؟ » ، و « من أين لكَ ذلكَ ؟ » . والمعانى إذا

١٢٢

(١) هو له فى ترجمته فى الأغانى ١٩ : ٨٩ ، يقوله فى المأمون ، ومعجم الشعراء : ٤٢١ .

وردت على النَّفس هذا الموردَ ، كان لها ضربٌ من السُّرور خاصٌ ، وحَدَث بها من الفَرح عجيبٌ ، فكانت كالنعمةِ لم تُكدرها المِنَّة ، والصَّنيعةِ لم يُنَغِّصها اعتداد المُصْطَنِع لها .

وفى هذا الموضع شَبيهٌ بالنكتة التى ذكرتها فى التجنيس ، [1] لأنك فى الموضعين تنال الربحَ فى صورة رأس المال ، وترى الفائدة قد ملأت يدك من حيث حَسِبْتَها قد جازتْك وأخلَتْك ، وتَجِد على الجملة الوجودَ من حيث توهَّمت العدمَ .

ولطيفةٌ أخرى ، وهى أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن يَقِفَه بين أمرين يصعب الجمع بينهما وتوفية حقّهما : معرفةِ حقّ المادح على ما احتشد له من تزيينه ، وقصدِه من تفخيم شأنه فى عيون الناس بالإصغاء إليه والارتياح له ، والدِّلالة بالبشر والطلاقة على حُسن موقعه عنده = [2] ومَلْكِ النفس حتى لا يغلبها السرور عليه ، ويخرج بها إلى العُجْب المذموم وإلى أن يقول : « أنا » ، فيقعَ فى ضَعَة الكِبْر من حيث لا يشعُر ، ويَظهر عليه من أَمارته ما يُذَمُّ لأجله ويُحَقَّر ، فما كبُر أحد فى نفسه إلّا غان الكِبْرُ عَلى عقله ، [3] وفَسخَ عُقْدةً من حلمه . وهذا موقفٌ تزلُّ فيه الأقدام ، بل تخِفُّ عندهُ الحلوم ، حتى لا يسلم من خُدَع النفس هناك إلا أَفرادُ الرجال ، وإلا مَنْ أدام التوفيقُ صُحْبتَه ، ومن أين

---

(١) انظر آخر رقم : ٦ .

(٢) هو ثانى الأمرين ، وسياق الكلام « ... معرفةِ حقّ المادح ... ومَلْكِ النفس ... » .

(٣) فى المطبوعتين « أغان الكبرُ عقله » ، وفى المخطوطة « أعان الكبر على عقله » وكلاهما لا يصح ، وإنما الصواب ما أثبت . يقال : « غِينَ على قلبه » . بالبناء للمجهول ، أى غُطّى عليه وتغشّتْهُ الشهوة ، وفعلها الثلاثى « غان » مبنيًّا للمعلوم ، وفى الحديث : « إنه لَيُغَانُ على قلبى ، وإنى لأَستغفِر الله فى اليوم مئة مرَّة » ، رواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء ، « باب استحباب الاستغفار والإكثار منه » .

ذلك وأنَّى ! فإذا كان المدح على صورة قوله : « وجه الخليفة حين يمتدح » ، خَفَّ عنه الشطرُ من تكاليف هذه الخصلة .

* * *

التمثيل ، وجعل الفرع أصلًا والأصل فرعًا

١٨٤ – وإذ قد تبيّن كيف يكون جعلُ الفَرْع أصلًا ، والأصْلِ فرعًا فى التشبيه الصريح ، فَارجعْ إلى « التمثيل » ، وانظر هل تجيء فيه هذه / الطريقة على هذه السَّعة والقوة ؟ ثم تأمَّل ما حُمل من « التمثيل » عليها كيف حكمه ؟ وهل هو مُسَاوٍ لما رأيتَ فى التشبيه الصريح ، وحاذٍ حَذْوَه على التحقيق ، أم الحال على خلاف ذلك ؟

١٢٣

والمثال فيما جاء من التمثيل مردودًا فيه الفرعُ إلى موضع الأصل ، والأصل إلى محلِّ الفرع ، قوله : [من الخفيف]

وكأنَّ النُّجومَ بين دُجَاهُ سُنَنٌ لَاح بَيْنَهنَّ آبتداعُ [1]

وذلك أن تشبيه السُّنن بالنجوم ، تمثيلٌ ، والشبه عقليٌّ ، وكذلك تشبيه خِلافِها من البِدْعة والضلالةِ بالظُّلمة . ثم إنه عكس فشبّه النجوم بالسُّنن ، كما يُفعَل فيما مضى من المشاهدات ، إلا أنَّا نعلم أنه لا يجرى مَجْرَى قولنا : « كأن النجوم مصابيح » تارةً « وكأن المصابيح نجوم » أخرى ، ولا مجرى قولك : « كأنّ السيوف بُرُوق تَنْعَقّ » ، و « كأنّ البروق سيوف تُسلُّ من أغمادها فَتَبْرُق » ، ونظائر ذلك مما مضى . وذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة ، وتجدُه العينُ فى الموضعين ، وليس هو فى هذا مشاهدًا محسوسًا ، وفى الآخر معقولًا متصوَّرًا بالقلب ممتنعًا فيه الإحساس . فأنت تجد

---

(١) من أبيات للقاضي التنوخى فى يتيمة الدهر ٢ : ٣١٠ ، وانظر تمام الشعر فيما سيأتى فى آخر رقم : ١٨٥ .

في السيوف لَمَعانًا على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة ، تجده بعينه أو قريبًا منه في البُروق ، وكذلك تجد في المَدَاهِن من الدُّرِّ حَشْوُهن عَقِيقٌ ، [1] من الشكل واللون والصورة ما تجده في النرجس ، حتى يُتصوَّر أن يشتبه الحال في الشيء من ذلك ، فيُظَنّ أن أحدَهما الآخرُ : فلو أن رجلًا رأى من بعيد بريقَ سيوفٍ تُنْتضَى من الغُمود ، لم يَبْعُد أن يغلَطَ فيحسب أن بروقًا انعقّت ، وما لم يقع فيه الغلط كان حاله قريبًا مما يجوز وقوع / الغلط فيه . ومحالٌ أن يكون الأمر كذلك في التمثيل ، لأن « السُّنَن » ليست بشيء يتراءى في العين فيشتبهَ بالنجوم ، ولا ههنا وصفٌ من الأوْصاف المشاهَدة يجمع السنن والنجوم ، وإنّما يُقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدّم من الأحكام المتأوَّلة من طريق المقتضَى . فلمَّا كانت « الضلالة والبدعة » وكل ما هو جهلٌ ، تجعل صاحبَها في حكم من يمشي في الظُّلمة فلا يهتدي إلى الطريق ، ولا يفصل الشيءَ من غيره حتى يتردَّى في مَهْواةٍ ، ويعثُرَ على عدوّ قاتلٍ وآفةٍ مهلكة ، لَزِم من ذلك أن تُشبَّه بالظلمة ، ولزم على عكس ذلك أن تشبَّه « السُّنَّةُ والهُدَى والشريعةُ وكُلُّ ما هو عِلْمٌ » بالنُّور .

١٢٤

* * *

العكس في التمثيل غير العكس في التشبيه وعلاقته بالتأويل

١٨٥ — وإذا كان الأمر كذلك ، علمتَ أن طريقة العكس لا تجيء في « التمثيل » على حدّها في التشبيه الصريح ، وأنها إذا سُلِكَتْ فيه كان مبنيًّا على ضرب من التأوّل والتخيُّل يخرج عن الظاهر خروجًا ظاهرًا ، ويبعُدُ عنه بُعدًا شديدًا .

= فالتأويل في البيت : أنه لما شاع وتُعُورف وشُهِر وصفُ « السُّنّة »

(١) انظر ما مضى رقم : ٨٨ .

ونحوها بالبياض والإشراق ، و « البدعة » بخلاف ذلك ، كما قال النبي ﷺ : « أتيتكم بالحنيفيّة البيْضاء ليلُها كنهارِها » ،[1] وقيل : « هذه حُجَّة بيضاء » ، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحق : « إنه مُظْلم » ، وقيل « سواد الكفر » و « وظلمة الجهل » ، يُخيَّل أن « السنن » كلها جنسٌ من الأجناس التى لها إشراقٌ ونورٌ وابْيضاض فى العين ، وأن « البدعة » نوع من الأنواع التى لها فَضْلُ اختصاص بسواد اللون ، فصار تشبيه النُّجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع / ، على قياس تشبيههم النجوم فى الظلام ببياض الشيب فى سواد الشباب ، أو بالأنوار وائتلاقها بين النَّبات الشديد الخضرة ، فهذا كلُّه ههنا ، كأنه ينظر إلى طريقة قوله :

١٢٥

وبَدا الصباح كأنّ غُرّته .[2]

= فى بناء التشبيه على تأويلٍ هو غير الظَّاهر ، إلا أنّ التأويل هناك أنه جعل فى وجه الخليفة زيادةً من النور والضياء يبلغُ بها حالَ الصباح أو يزيد = والتأويل ههنا أنه خَيَّل ما ليس بمتلوِّن كأنه متلوِّن ، ثم بنى على ذلك .

ومن هذا الباب قول الآخر : [من الكامل]

ولقد ذكرتُكِ والظَّلامُ كأنه يَومُ النَّوَى وفُؤادُ من لم يعشَقِ[3]

لما كانت الأوقات التى تحدث فيها المكارهُ توصف بالسواد فيقال : « آسوَدَّ النهار فى عينى » ، و « أظْلمت الدنيَا علىَّ » ، جعل يوم النوى كأنه أعرفُ وأشهر بالسواد من الظلام ، فشبَّه به ، ثم عطف عليه « فؤاد من لم يعشق » ،

---

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ .

(٢) مضى بيت محمد بن وُهَيْب فى رقم : ١٨٣ .

(٣) هو من شعر أبى طالب الرقّى فى يتيمة الدهر ١ : ٢٤٤ .

تظرُّفًا وإتمامًا للصنعة . وذلك أن الغَزِل يدَّعى القَسْوة على من لم يعرف العشقَ ، والقلبُ القاسى يُوصف بشدّةِ السواد ، فصار هذا القلب عنده أصلًا فى الكُدرة والسواد فقاس عليه . وعلى ذلك قول العامّة : « ليلٌ كقلب المنافق » أو « الكافر » ، إلا أنّ فى هذا شَوْبًا من الحقيقة ، من حيث يُتصوَّر فى القلب أصل السواد ، ثم يُدَّعَى الإفراط ، ولا يُدَّعى فى « البدعة » نفسُ السواد ، لأنها ليس مما يتلوّن ، لأن اللون من صفات الجسم . فالذى يساويه فى الشبه المساواةَ التامّة قولهم : « أظلمُ من الكفر » ، كما قال آبن العميد فى كتاب يُدَاعبُ فيه ، ويُظهر التظلّم من هلال الصوم ، ويدعو على القمر فقال : « وآرغب إلى الله تعالى فى أن يقرِّب على القمر دَوْرَه ، وينقص / مسافة فَلَكه » ، ثم قال بعد فصل : « ويُسمعنى النُّعرة فى قَفَا شهر رمضان ، ويعرض علىَّ هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر » . [1] ١٢٦

وإن تأوّلت فى قوله :

* سُنَنٌ لاح بينهنّ آبتداعُ * [2]

= أنه أراد معنى قولهم : إن سوادَ الظلام يزيد النجوم حُسنًا وبهاءً ، كان له مذهبٌ ، وذلك أنه لما كان وقوفُ العاقل على بطلان الباطل ، وآطّلاعُه على عَوَار البدعة ، وخَرْقُه الستر عن فضيحة الشُّبهة ، يزيد الحق نُبلًا فى نفسه ، وحُسنًا فى مرآة عقله ، جعل هذا الأصل من المعقول مثالًا للمُشاهَد المُبصَرِ هناك ، إلا أنه على ذلك لا يخرج من أن يكون خارجا عن الظاهر ، لأن الظاهر أن يُمثَّل المعقولُ فى ذلك بالمحسوس ، كما فعل البحترى فى قوله : [من الطويل]

---

(١) كلام ابن العميد فى يتيمة الدهر ٣ : ١٤٤ من رسالة فى شهر رمضان .

(٢) مضى فى رقم : ١٨٤ .

وقد زَادَها إفراطُ حُسنِ جِوارُها خلائقَ أَصْفارٍ من المجد خُيَّبِ (١)
وحُسْنُ دَرارىّ النجوم بأن تُرَى طوالعَ فى داجٍ من اللَّيل غَيْهَبِ

فبكَ مع هذا الوجه حاجةٌ إلى مثل مَا مَضَى من تنزيل السُّنّة والبدعة منزلةَ ما يَقْبَل اللون ، ويكون له فى رَأْىِ العين مَنظرُ المُشرِقِ المتبسّم ، والأَسْوَدِ الأَقتم ، حتى يُرَاد أنّ لَوْنَ هذا يزيد فى بريق ذاك وبهائه وحسنه وجماله ، وفى القطعة التى هذا البيت منها غيرُها مما مَذْهبُه المذهب الأول ، وهو :

رُبَّ لَيْـلٍ قَطعتُــه كصُدُودٍ أو فراقٍ مَا كَان فيه وَداعُ (٢)
مُوحشٍ كالثَّقيل تقذَى به العيـ ـنُ وتَأبَى حَدِيثَهُ الأسماعُ

وكأنّ النجومَ = البيت ، وبعده :

مُشرِقاتٌ كأنّهــنّ حِجــاجٌ يَقْطَع الخَصْمَ والظَّلامَ آنقطاعُ

* * *

١٨٦ – / ومما حقُّه أن يُعَدَّ فى هذا الباب قولُ القائل : [من الطويل] ١٢٧

كأنَّ آنتضاءَ البَدْرِ من تحت غَيْمةٍ نَجَاءٌ من البأساءِ بعد وُقوعِ (٣)

وذلك أن العادة أن يُشبَّه المتخلص من البأساء بالبدرِ الذى ينحسر عنه الغمام ، والشَّبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل ، لا من طريق الحسّ .

وأوضح منه فى هذا قول ابن طباطبا : [من الرجز]

(١) هو فى ديوانه .
(٢) انظر ما سلف رقم : ١٨٤ ، والتعليق عليه هناك .
(٣) فى كتب البلاغة أنه لابن طباطبا نقيب الأشراف بمصر .

صَحوٌ وغَيْمٌ وضِياءٌ وظُلَمْ مثل سُرورٍ شابَه عارضُ غَمّ [1]

* * *

ضرب من تشبيه المحسوس بالمعقول

١٨٧ — ومن جيّد ما يقع فى هذا الباب قولُ التنوخىّ فى قطعة ، وهى قوله : [من البسيط]

أما ترى البردَ قد وَافَت عساكرُه وعسكرُ الحرِّ كيف انصاعَ مُنْطلقَا [2]

فالأرضُ تحت ضَريبِ الثلج تَحْسِبُها قد أُلبست حُبُكًا أو غُشِّيت وَرِقَا

فانهضْ بنارٍ إلى فَحْمٍ كأنهما فى العين ظُلْمٌ وإنصافٌ قد اتّفقَا

جاءت ونحن كقلبِ الصَّبِّ حين سلا بردًا فصِرْنا كقلب الصبِّ إذْ عَشِقَا

المقصود : « فانهض بنار إلى فحم » ، فإنه لما كان يقال فى « الحقّ » : « إنّه منير واضح لائح » ، فتستعار له أوصاف الأجسام المنيرة ، وفى « الظلم » خلافُ ذلك ، تخيّلَهما شيئين لهما ابيضاضٌ واسودادٌ ، وإنارةٌ وإظلامٌ ، فشبّه النّارَ والفحم بهما .

١٨٨ — ومن الباب قول ابن بابك : [من الطويل]

وأرضٍ كأخلاق الكريم قَطَعْتُها وقد كَحَلَ الليلُ السِّماكَ فأبصرَا [3]

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق ، وكثر ذلك واستمرّ ، توهّمه حقيقةً ، فقابَلَ بين سعة الأرض التى هى سعة حقيقية وأخلاق الكريم .

---

(١) هو لابن طباطبا العلوى الأصفهانى فى ديوان المعانى ١ : ٣٥١ من أبيات كثيرة .

(٢) هو للقاضى التنوخى فى يتيمة الدهر ٢ : ٣١٣ . وقوله : « انصاع » ، أى انفتل راجعًا ومرّ مسرعًا . و « الضريب » ، الصقيع الذى يقع على الأرض . و « الحبك » ، تكسُّر كل شيء ، كالرملة إذا مرّت عليها الريح الساكنة ، فتجعّد وظهرت فيه طرائق . و « الوَرِق » الفضة ، بكسر الراء .

(٣) لم أقف عليه .

ومثله قول أبى طالب المأمونى : [من الكامل]

وفَلًا كآمالٍ يَضيقُ بها الفَتَى ... لَا تصْدُقُ الأوهامُ فيها قِيلَا [١]

أقريتُهـا بشِمِلَّـةٍ تَقْـرِى الفـلا ... عَنَقًا ، وتَقْرِيها الفلاةُ نُحولَا [٢]

١٢٨ / قاسَ الفلا فى السعة وهى حقيقة فيها ، على الآمال ، وهى إذا وُصفت بالسعة كان مجازًا بلا شبهة ، ولكن لما كان يقال : « آمالٌ طِوالٌ » و « وآمالٌ لا نهاية لها » و « واتسعت آماله » ، وأشباه ذلك ، صارت هذه الأوصاف كأنها موجودةٌ فيها من طريق الحسّ والعيان .

***

ضرب آخر منه

١٨٩ — وعلى ذكر « الأمل » ، فمن لطيف ما جاء فى التشبيه به على هذا الحدّ ، إن لم يكن فى معنى السعة والامتداد ، ولكن فى الظُّلمة والاسوداد ، قول ابن طباطبا : [من الخفيف]

رُبَّ ليــلٍ كأنَّــه أَمَلى فِيــ ... ـكَ وقد رُحْتُ عنك بالحِرمانِ [٣]

جُبْتُه والنُّجـوم تَنْـعسُ فى الأُفْـ ... ـقِ ويَطرِفْـنَ كالعيـون الرَّوانى

هاربًـا من ظلامِ فِعلك بى نحـ ... ـوَ ضياءِ الفَتَى الأغرّ الهِجانِ

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) فى المطبوعتين : « أقريتُها » ، كما هو ثابت هنا ، وفى المخطوطة « أفرشتها » ، وكلاهما لا معنى له فيما أعلم ، والمعنى على كل حال يراد به قطعتها ، أى الفلاة . و « الشِّمِلّة » ، الناقة السريعة و « العَنَق » ، سير فسيحٌ واسع . و « تقرى » أى يكون قِرى الفلاةِ عنقًا ، ويكون قِرَى الفلاة للإبل نُحولًا ، مما تقاسيه ولو قرئت : « قَرَّبتُها بشملة » ، أى قربت مسافتها البعيدة ، لكان جيدًا .

(٣) لم أقف على شعر ابن طباطبا . وقوله : « كالعيون الرَّوانى » ، جمع « رانية » ، من « رنا إلى الشيء يرنو » ، أى أدام النظر ، وفى المطبوعتين : « الزوانى » ، بالزاى المعجمة ، وهو فى المخطوطة كما أثبته ، وعلى الرَّاء علامة الإهمال . و « طرفت العين » ، تحركَتْ .

لما كان يقال فى الأمر لا يُرجَى له نجاح : « قد أظلم علينا هذا الأمر » ، و « هذا أمر فيه ظلمة » ، ثم أراد أن يبالغ فى آلتباس وجه النُّجح عليه فى أمله ، تخيَّل كأنّ أمله شخصٌ شديد السواد فقاس ليله به ، كأنه يقول : « تفكّرتُ فيما أعلمه من الأشياء السود ، فرأيتُ صورةَ أَمَلى فيك زائدةً على جميعها فى شدّة السَّواد ، فجعلته قياسًا فى ظلمة ليلى الذى جُبْته » .

ضرب آخر منه

١٩٠ — ومن الباب ، وهو حَسَنٌ ، قولُ ابن المعتزّ : [من الكامل]

لَا تَخْلِطوا الدُّوشابَ فى قَدَحٍ   بصَفَاءِ ماءٍ طيِّبِ البَــرْدِ (١)
لا تجمعُــوا بِاللهِ وَيْحَكُــمُ   غِلَـظَ الوَعيدِ ورِقَّةَ الوَعْـدِ

لما كان يقال : « أغلظ له القول » ، ويوصف الجافى وكل من أساء وقال ما يُكْرَهُ بالغِلَظ ، ويوصَف كلامُ المحسن ومن يَعْمِد إلى الجميل باللطافة ، جَعَلَ الوَعيد والوعد أصلًا فى الصفتين ، وقاس عليهما .

١٩١ — فأما قول الآخر : [من الوافر]

شَرِبْتُ على سَلامةِ أفْتكيـنٍ   شَرابًا صَفْوُه صَفْـوُ اليقيـنِ (٢)

١٢٩

/ فهو على الحقيقة لا يدخل فى تشبيه الحقيقة بالمجاز ، لأن الصفاء خُلوص الشيء وخلوّه من شيء يغيّره عن صفته ، إلا أنه من حيث يقع فى الأكثر لِمَا له بَرِيقٌ وبَصيصٌ ، كان كأنه حقيقةٌ فى المحسوسات ، ومجازٌ فى المعقولات .

١٩٢ — وأما قولهم : « هواءٌ أرقُّ من تشاكى الأحباب » ، فمن

---

(١) هو فى ديوانه : و « الدُّوشاب » ، نبيذ التمر .
(٢) لم أجده .

الباب ، لأن الرقّة فى الهواء حقيقة وفى التشاكى مجاز . وهكذا قول أبى نواس فى خلاعته : [من الرمل]

* حَتّى هِيَ فى رِقّةِ دِينى * (١)

لأن الرقّة من صفات الأجسام ، فهى فى الدِّين مجاز .

١٩٣ — ومما كأنه يدخل فى هذا الجنس قولُ المتنبى : [من الخفيف]

يترشَّفْنَ من فَمِى رَشَفاتٍ هُنَّ فيهِ أَحْلَى من التَّوحيدِ (٢)

والنفس تنبو عن زيادة القولِ عليه . وقد اقتدى به بعض المتأخرين فى هذه الإساءة فقال : [من البسيط]

سواد صُدْغَين من كفرٍ يُقابله بياض خدَّين من عَدْلٍ وتوحيدِ

وأبعدُ ما يكون الشاعر من التوفيق ، إذا دعته شهوة الإغراب إلى أن يستعير للهزل والعَبث من الجِدّ ، ويتغزل بهذا الجنس .

١٩٤ — ومما هو حسنٌ جميلٌ من هذا البابِ ، قول الصاحب كَتَبَ به إلى القاضى أبى الحسن : رُوِى عن القاضى أنه قال : آنصرفت عن دار الصاحب قُبيل العيد ، فجاءنى رسوله بعطر الفطر ، ومعه رُقْعة فيها هذان البيتان : [من الكامل]

يَا أَيُّها القاضى الذى نفسى لَهُ مَعَ قُرْبِ عهد لِقائه مُشتاقَهْ (٣)
أهديتُ عِطرًا مثلَ طِيب ثَنائه ، فكـأنما أُهـدِى له أَخلاقَـهْ

---

(١) هو فى ديوانه ، والبيت بتمامه : يعنى الخمر :

عُتِّقَتْ فى الدَّنِّ حتى هى فى رِقّة دِينى

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) القاضى هو الجرجانى صاحب الوساطة ، والقصة فى يتيمة الدهر ١ : ١٧٨ ، ١٧٩ .

وكَوْنُ هذا التشبيه مما نحن فيه من أوضح ما يكون ، فليس بخافٍ أنّ العادة أن يشبَّه الثّناء بالعطر ونحوه ويُشتقّ منه ، وقد عَكَس / كما ترى ، وذلك على ١٢٠ آدِّعاء أن ثناءه أحقُّ بصفة العطر وطيبه من العطر وأخصُّ به ، وأنه قد صار أصلًا حتى إذا قيس نوعٌ من العطر عليه ، فقد بُولغ فى صفته بالطيب ، وجُعِل له فى الشرف والفضل على جنسه أوفرُ نصيب .

* * *

مقابلة بين جعل الفرع أصلًا فى التمثيل ، وبين التشبيه الظاهر

١٩٥ – وإذ قد عرفتَ الطريقة فى جعل الفرع أصلًا فى « التمثيل » فارجع وقابِلْ بينه وبينَ التشبيه الظاهر ، تَعْلَمْ أنّ حاله فى الحقيقة مخالفةٌ للحال ثَمَّ . وذلك أنك لا تحتاج فى تشبيه البرق بالسيوف والسيوف بالبرق إلى تأويل أكثر من أنَّ العين تؤدّى إليك من حيث الشكل واللون وكيفية اللمعان ، صورةً خاصّةً تجدها فى كل واحد من الشيئين على الحقيقة . ولا يُمكننا أن نقول إن الثريا شُبّهت باللجام المفضَّض ، [1] وبعنقود الكرم المنوّر ، [2] وبالوشاح المفصَّل ، [3] لتأويل كذا ، بل ليس بأكثر من أنّ أَنْجُم الثريا لونها لون الفِضَّة ، ثم إن أجْرَامها فى الصِغَر قريبة من تلك الأطراف المركَّبة على سُيُور اللِّجام ، ثم إنها فى الاجتماع والافتراق على مقدارٍ قريبٍ من مواقع تلك الأطراف = وكذا القول فى : « العنقود » ، فإن تلك الأنوار مشاكلةٌ لها فى البياض ، وفى أنها ليست متضامّة تضامَّ التلاصق ، ولا هى شديدة التباين ، حتى يبعد الفصل بين بعضها وبعض ، بل مَقاديرُها فى القُرب والبُعد على صفةٍ قريبةٍ مما يتراءى فى العين من مواقع تلك الأنجم .

---

(١) يعنى فى شعر ابن المعتز ، مضى فى آخر رقم : ١٣٥ .

(٢) يعنى فى شعر أبى قيس بن الأسلت ، مضى فى رقم : ٨٨ .

(٣) يعنى قول امرىء القيس ، مضى فى رقم : ١٣٨ .

وإذا كان مَدارُ الأمر على أن العين تصف من هذا ما تصف من ذاك ، لم يكن تشبيه اللجام المفضّض بالثريا إلا كتشبيه الثريا به ، والحكم على أحدهما بأنه فرعٌ أو أصلٌ ، يتعلق بقصد المتكلم ، فما بدأ به في الذكر فقد جعله فرعًا وجعل الآخر / أصلًا . ١٣١

وليس كذلك قولنا : « له خُلق كالمسك » ، و « هو في دُنوِّه بعطائه ، وبُعده بعزّه وعلائه ، كالبدر في ارتفاعه ، مع نزول شُعاعه » ، [1] لأن كون الخُلق فرعًا والمِسك أصلًا ، أمرٌ واجب من حيث كان المعلوم من طريق الإحساس والعيان متقدمًا على المعلوم من طريق الرويّة وهاجس الفكر .

* * *

الفرع لا يخرج عن كونه فرعًا على الحقيقة

١٩٦ — وحُكْم هذا في أنّ الفرع لا يخرج عن كونه فرْعًا على الحقيقة ، حكمُ ما طريق التشبيه فيه المبالغةُ من المشاهدات والمحسوسات ، كقولك : « هو كحنك الغراب في السواد » ، [2] لما هو دونه فيه ، وقولك في الشيء من الفواكه مثلا : « هو كالعسل » . فكما لا يصحّ أن يُعكَس فيُشبَّه حَنَك الغراب بما هو دونه في السواد ، والعسلُ بما لا يساويه في صِدق الحلاوة ، كذلك لا يصحّ أن تقول : « هذا مسك كخُلق فلان » ، إلّا على ما قدّمت من التخييل . ألا ترى أنه كلامٌ لا يقوله إلّا مَن يُريد مَدْحَ المذكور ؟ فأمّا أن يكون القصدُ بيانُ حال المِسْك ، على حدِّ قَصْدِك أن تبيّن حالَ الشيء المشبَّه بحنك الغراب

---

(١) يعني قول البحترى في رقم : ١٠٩ .

(٢) في المطبوعتين والمخطوطة : « كحلك الغراب » ، وهو صواب ، لأن « الحلك » السواد . و « الحنك » منقار الغراب ، وهو الأشهر في التشبيه ، وسيأتي أيضًا في الأسطر الآتية « حلك الغراب » فغيرتها جميعًا .

فى السواد والمشبَّه بالعسل فى الحلاوة ، فما لا يكون . كيف ؟ ولولا سَبْقُ المعرفة من طريق الحسّ بحال المسك ، ثم جريان العُرف بما جرى من تشبيه الأخلاق به ، واستعارةِ الطِّيب لها منه ، لم يُتصوَّر هذا الذى تريد تخييله من أنّا نبالغ فى وصف المسك بالطيب بتشبيهنا له بخُلق الممدوح . وعلى ذلك قولهم : « كأنما سَرق المسكُ عَرْفَهُ من خلُقك ، والعسلُ حلاوتَه من لفظك » ، هو مبنيٌّ على العُرف السابق ، من تشبيه الخُلق بالمسك واللفظ بالعسل . ولو لم يتقدم ذلك ولم يُتعارف ولم يستقرّ فى العادات ، لم يُعقَل لهذا النحو / من الكلام معنًى ، لأنّ كل مبالغة ومجاز فلابدّ من أن يكون له استنادٌ إلى حقيقة .

١٣٢

* * *

الفرق بين التمثيل والتشبيه

١٩٧ — وإذا ثبتت هذه الفروق والمقابلات بين التشبيه الصريح الواقع فى العيان وما يُدركه الحسّ ، وبين التمثيل الذى هو تشبيهٌ من طريق العقل والمقاييس التى تجمع بين الشيئين فى حكمٍ تقتضيه الصِّفةُ المحسوسة لا فى نفس الصفة = كما بيّنتُ لك فى أول قولٍ ابتدأتُه فى الفرق بين التشبيه الصريح وبين التمثيل ، من أنك تشبّه اللَّفظ بالعَسل على أنك تجمع بينهما فى حكمٍ توجبه الحلاوةُ دون الحلاوة نفسها . [1]

= فههنا لطيفةٌ أخرى تعطيك للتمثيل مَثَلًا من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل فى حكم مَن يرى صورةً واحدةً ، إلّا أنه يراها تارة فى المرآة ، وتارة على ظاهر الأمر ، وأما فى التشبيه الصريح ، فإنك ترى صورتين على الحقيقة .

يبيّن ذلك : أنّا لو فرضنا أن تزول عن أوهامنا ونفوسنا صُوَرُ الأجسام

---

(١) مضى ذلك فى رقم : ٩٥ .

من القرب والبعد وغيرهما من الأوصاف الخاصّة بالأشياءِ المحسوسة ، لم يمكنّا تخيّلُ شيءٍ من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة . فلا يُتصوَّر مَعنَى كونِ الرجل بعيدًا من حيث العزّة والسلطان ، قريبًا من حيث الجُود والإحسان ، حتى يخطر ببالك وتطمح بفكرك إلى صورة البدر وبُعدِ جِرْمه عنك ، وقُرب نوره منك . وليس كذلك الحال في الشيئين يُشبه أحدهما الآخر من جهة اللون والصورة والقدر ، فإنك لا تفتقر في معرفة كونِ النَّرجس وخَرْطه واستدارته وتوسُّط أحمره لأبيضه إلى تشبيهه بَمَداهن دُرٍّ حشوُهن عقيق ، [1] كيف ؟ وهو شيء تعرضه عليك العينُ ، وتضعه في قلبك المشاهدة ، وإنما يزيدك / التشبيهُ صورةً ثانيةً مثل هذه التي معك ، ويجتلبها لك من مكان بعيد حتي تراهما معًا وتجدهما جميعًا . وأما في الأول ، فإنك لا تجد في الفَرْع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه وحقيقته ، ولا يُحضِرك التمثيلُ أوصافَ الأصل على التعيين والتحقيق ، وإنما يُخيّل إليك أنه يحضرك ذلك ، فإنه يُعطيك من الممدوح بدرًا ثانيًا ، فصار وِزانُ ذلك وزانَ أن المرآة تُخيّل إليك أنّ فيها شخصًا ثانيًا صورتُه صورة ما هي مقابِلةٌ له ، ومتى ارتفعت المقابلة ، ذهب عنك ما كنت تتخيّله ، فلا تجد إلى وجوده سبيلًا ، ولا تستطيع له تحصيلًا ، لا جملةً ولا تفصيلًا .

١٣٣

° ° °

(١) في شعر ابن المعتز رقم : ٨٨ .

فصـل

فى الفرق بين الاستعارة والتمثيل[1]

الفرق بين الاستعارة والتمثيل

١٩٨ – اعلم أن من المقاصد التى تقع العناية بها أن نُبيِّن حالَ « الاستعارةِ » مع « التمثيل » ، أهى هو على الإطلاق حتى لا فرق بين العبارتين ، أم حدُّها غيرُ حدِّه إلا أنها تتضمّنه وتتّصل به ؟ فيجب أن نُفرِد جملةً من القول فى حالها مع التّمثيل .

قد مضى فى « الاستعارة » أن حدّها يكون للّفظ اللُّغوى أصلٌ ، ثم يُنقَل عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم .[2] وهذا الحدّ لا يجىء فى الذى تقدَّم فى معنى التمثيل ، من أنه الأصل فى كونه مَثَلًا وتمثيلًا ، وهو التشبيه المنتزَع من مجموع أمور ، والذى لا يُحصّله لك إلا جملةٌ من الكلام أو أكثر ،[3] لأنك قد تجد الألفاظَ فى الجمل التى يُعقَد منها جاريةً على أصولها وحقائقها فى اللغة .

وإذا كان الأمر كذلك ، بانَ أنَّ « الاستعارة » يجب أن تُفيد حكمًا زائدًا على المراد بالتمثيل ، إذ لو كان مرادُنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل ، لوجب أن يصحّ إطلاقُها فى كل شىء يقال فيه / إنه تمثيلٌ ومَثَل .

١٣٤

والقول فيها أنّها دِلالة على حكمٍ يثبت للّفظ ، وهو نقلُه عن الأصل اللغوىّ وإجراؤه على ما لم يوضع له . ثم إن هذا النقل يكون فى الغالب من أجل شَبَهٍ بين ما نُقِلَ إليه وما نُقِلَ عنه .

---

(١) زيادة فى مطبوعة رشيد رضا وحدها .

(٢) انظر ما تقدم فى رقم : ٢٥ .

(٣) انظر ما تقدم فى رقم : ١٠٢ .

وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول :[1] « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شبيهًا به فى الشجاعة = و « ظبيةً » تريد امرأة شبيهة بالظبية . فالتشبيه ليس هو « الاستعارة » ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه ، وهو كالغرض فيها ، وكالعلّة والسبب فى فِعْلها .

التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه المبالغة والاختصار والإيجاز

١٩٩ — فإن قلت : كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه ، والتشبيه يكون ولا استعارةَ ؟ وذلك إذا جئتَ بحرفه الظاهر فقلت : « زيد كالأسد ؟ » .

فالجواب : أن الأمر كما قلتَ ، ولكنّ التشبيه يحصُل بالاستعارة على وجه خاصٍّ وهو المبالغة . فقولى : « من أجل التشبيه » ، أردتُ به من أجل التشبيه على هذا الشرط ، وكما أن التشبيه الكائنَ على وجه المبالغة غَرَضٌ فيها وعِلّة ، كذلك الاختصار والإيجاز غَرَضٌ من أغراضها . ألا ترى أنك تُفيد بالاسم الواحدِ الموصوفَ والصفةَ والتشبيهَ والمبالغةَ ، لأنك تُفيد بقولك : « رأيت أسدًا » ، أنك رأيت شجاعًا شبيهًا بالأسد ، وأنّ شَبَهه به فى الشجاعة على أتمّ ما يكون وأبلغِه ، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها . وإذا ثبت ذلك ، فكما لا يصحّ أن يقال : « إن الاستعارة هى الاختصار والإيجاز على الحقيقة ، وأنّ حقيقتها وحقيقتهما واحدة » ، ولكن يقال : إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها ، أو هما غرضان فيها ، ومن جملة ما دعا إلى فِعْلِها ، كذلك حكمُ التشبيه معها . فإذا ثبت أنها ليست التشبيهَ على الحقيقة ، كذلك لا تكون التمثيلَ / على الحقيقة ، لأن التمثيلَ تشبيهٌ إلا أنه تشبيهٌ خاصٌّ ، فكلُّ تمثيلٍ تشبيهٌ ، وليس كلُّ تشبيهٍ تمثيلًا .

١٣٥

(١) انظر ما سلف فى رقم : ٤٢ ، ٤٣ .

وإذ قد تقرَّرتْ هذه الجملة ، فإذا كان الشَّبَه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس والغرائز والطِّباع وما يجرى مجرَاها من الأوصاف المعروفة ، كان حقّها أن يقال إنها تتضمّن التشبيه ، ولا يقال إنّ فيها تمثيلًا وضَرْبَ مَثَل . وإذا كان الشَّبَه عقليًّا جاز إطلاق التمثيل فيها ، وأن يقال : ضُرِبَ الاسمُ مَثَلًا لكذا ، كقولنا : « ضُرب النور مثلًا للقرآن » ، و « الحياةُ مَثَلًا للعلم » .

المستعير ينقل اللفظ عن أصله فى اللغة ، للتشبيه والمبالغة والاختصار ، وضارب المثل يقصد إلى تقرير الشبه بين الشيئين

٢٠٠ — فقد حصلنا من هذه الجملة على أن المستعير يَعْمِد إلى نقل اللفظ عن أصله فى اللغة إلى غيره ، ويجوز به مكانَه الأصليَّ إلى مكان آخر ، لأجل الأغراض التى ذكرنا من التشبيه والمبالغة والاختصار ، والضَّارب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصِده ، ولكنه يقصِد إلى تقرير الشَّبه بين الشيئين من الوجه الذى مضى . ثم إنْ وقع فى أثناء ما يُعْقَد به المثلُ من الجملة والجملتين والثلاث لفظةٌ منقولةٌ عن أصلها فى اللغة ، فذاك شىءٌ لم يعتمده من جهة المَثَل الذى هو ضاربه . وهكذا كل متعاطٍ لتشبيهٍ صريح ، لا يكون نَقْل اللفظ من شأنه ولا مِن مُقْتَضَى غرضه . فإذا قلت : « زيد كالأسد » ، و « هذا الخبر كالشمس فى الشهرة » ، و « له رأىٌ كالسَّيف فى المضاء » ، لم يكن منك نقلٌ للفظٍ عن موضوعه . ولو كان الأمر على خلاف ذلك ، لوجب أن لا يكون فى الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز ، وهذا مُحالٌ ، لأنّ التشبيه معنًى من المعانى وله حروف وأسماءٌ تدلّ عليه ، فإذا صُرِّح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه ، كان الكلام حقيقةً كالحكم فى سائر المعانى ، فاْعرفه .

* * *

الاستعارة تكون اسمًا أو فعلًا وبيان ذلك

١٣٦

٢٠١ — وآعلم أن اللفظة المستعارة / لا تخلو من أن تكون اسمًا أو فعلًا ، فإذا كانت آسمًا كان اسمَ جنس أو صفةً . فإذا كان اسمَ جنسٍ فإنك

تراه فى أكثر الأحوال التى تُنقَل فيها محتملًا مُتَكَفِّئًا بين أن يكون للأصل ، وبين أن يكون للفرع الذى من شأنه أن يُنقَل إليه . فإذا قلتَ : « رأيت أسدًا » ، صَلَحَ هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيتَ واحدًا من جنس السَّبُع المعلوم ، وجاز أن تريد أنك رأيتَ شجاعًا باسلًا شديد الجُرأة ، وإنما يُفْصِل لك أحدَ الغَرَضين من الآخر شاهدُ الحال ، وما يتَّصل به من الكلام من قبل وبعد .

وإن كان فعلًا أو صفةً ، كان فيهما هذا الاحتمال فى بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندتَ الفعلَ وأجريتَ الصفة على آسم مُبهَم يقعُ على ما يكون أصلًا فى تلك الصفة وذاك الفعل ، وما يكون فرعًا فيهما ، نحو أن تقول : « أنار لى شيءٌ » و « هذا شيءٌ مُنِير » . فهذا الكلام يحتمل أن يكون « أنار » و « مُنِير » فيه واقعَين على الحقيقة ، بأن تعنى بالشيء بعضَ الأجسام ذوات النور = وأن يكونا واقعَين على المجاز ، بأن تريد بالشيء نوعًا من العلم والرأى وما أشبه ذلك من المعانى التى لا يَصِحُّ وجود النور فيها حقيقةً ، وإنما توصف به على سبيل التشبيه .

= وفى الفعل والصفة شيء آخرُ ، وهو أنك كأنك تدَّعى معنى اللَّفظ المستعار للمستعار له ، فإذا قلتَ : « قد أنارت حُجّتُه » ، و « هذه حجّةٌ منيرة » ، فقد ادّعيتَ للحُجّة النور ، ولذلك تجيء فتُضيفه إليه ، كما تضاف المعانى التى يُشتقّ منها الفعلُ والصفةُ إلى الفاعل والموصوف فتقول : « نُورُ هذه الحجّة جَلَا بَصَرِى ، وشرح صَدْرِى » ، كما تقول : « ظهر نُورُ الشمس » . والمثل لا يوجب شيئًا من هذه الأحكام ، فلا هو يقتضى تردُّدَ اللفظ بين احتمال شيئين ولا أن / يُدَّعى معناه للشيء ، ولكنه يدَعُ اللفظَ مستقرًّا على أصله .

* * *

الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبّه

٢٠٢ - وإذ قد ثبت هذا الأصل ، فاعلم أن ههنا أصلًا آخر يُبنَى عليه ، وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيهَ والتمثيلَ = وكان التشبيهُ يقتضى شيئين مشبَّهًا ومشبَّهًا به ، وكذلك التمثيل ، لأنه كما عرفت تشبيهٌ إلا أنه عقلىٌّ = فإن الاستعارة من شأنها أن تُسقِطَ ذكرَ المشبَّه من البَيْنِ وتطرحه ، وتدَّعِيَ له الاسمَ الموضوعَ للمشبَّه به ، كما مضى من قولك : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شجاعًا = و « وردتُ بحرًا زاخرًا » ، تريد رجلًا كثير الجُود فائضَ الكفِّ = و « أبديتُ نورًا » ، تريد علمًا وما شاكل ذلك . فاسم الَّذى هو المشبَّه غير مذكورٍ بوجه من الوجوه كما ترى ، وقد نقلتَ الحديثَ إلى آسم المشبَّه به ، لقَصْدك أن تبالغ ، فتضع اللَّفظ بحيث يُخيِّل أنَّ معك نَفْسَ الأسد والبحر والنور ، كى تُقوِّى أمرَ المشابهة وتشدِّده ، ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم المستعار فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا بحرف الجرّ أو مضافًا إليه ، فالفاعل كقولك : « بدا لى أسدٌ » و « آنبرى لى لَيْثٌ » و « بدا نُورٌ » و « ظهرت شمسٌ ساطعة » و « فاض لى بالمواهبِ بحرٌ » ، كقوله : [من الطويل]

وَفِى الحِيرةِ الغَادِين من بَطن وَجْرةٍ غزالٌ كَحِيلُ المُقلتَيْن رَبِيبُ [1]

والمفعولُ كما ذكرت من قولك : « رأيت أسدًا » ، والمجرور نحو قولك : « لا عَارَ إن فَرّ من أَسدٍ يَزْأَر » ، والمضاف إليه كقوله : [من الكامل]

يَا آبنَ الكواكبِ من أَئِمّة هاشمٍ والرُجَّح الأحسابِ والأَحْلامِ [2]

---

(١) هو لابن الدمينة فى سمط اللآلى لأبى عبيد البكرى : ٤٥٨ ، وفى الأمالى ١ : ١٨٧ لأعرابى ، وفى شرح الحماسة ٣ : ١٥٧ غير معزو ، وهو فى ديوان ابن الدمينة فى القسم الرابع « صلة الديوان : الزيادات » : ٢٠٠ (تحقيق أحمد راتب النفاخ) وبعد البيت :

ولا تَحْسَبِى أنّ الغريبَ الذى نَأَى ولكنَّ مَنْ تَنْأَيْنَ عنهُ غريبُ

و « بطن وَجْرة » ، اسم مكان تكثر فيه الغزلان . و « ربيبٌ » مُربًّى .

(٢) هو لأبى تمام فى ديوانه .

١٣٨

٢٠٣ - وإذا جاوزتَ هذه الأحوال ، كان آسم المشبَّه مذكورًا وكان / مبتدأ ، واسمُ المشبَّه به واقعًا فى موضع الخبر ، كقولك : « زيد أسد » ، أو على هذا الحد ، وهل يستحقّ الاسم فى هذه الحالة أن يوصف بالاستعارة أم لا ؟ فيه شبهة وكلامٌ سيأتيك إن شاء الله تعالى .[1]

* * *

ليس كل مشبَّه به يجوز تسليط الاستعارة عليه

٢٠٤ - وإذْ قد عرفتَ هذه الجملةَ ، فينبغى أن تعلم أنه ليس كل شىء يجىء مشبَّهًا به بكافٍ أو بإضافة « مِثْل » إليه ، يجوز أن تسلَّط عليه الاستعارة ، وتُنفِذ حكمَها فيه ، حتى تنقله عن صاحبه وتدّعيه للمشبَّه على حدّ قولك : « أبديتُ نورًا » تريد علمًا ، و « سللتُ سيفًا صارمًا » ، تريد رأيًا نافذًا = وإنما يجوز ذلك إذا كان الشَّبه بين الشيئين مما يقرُب مأخذه ويَسْهُل متناوَله ، ويكونُ فى الحالِ دليلٌ عليه ، وفى العُرف شاهدٌ له ، حتى يُمكن المخاطَبَ إذا أطلقت له الاسم أن يعرف الغَرَضَ ويعلم ما أردت .

فكلّ شىء كان من الضَّرب الأوّل الذى ذكرتُ أنك تكتفى فيه بإطلاق الاسم داخلًا عليه حرف التشبيه نحو قولهم : « هو كالأسد » ، فإنك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت فى دليل الحال ، وفى العرف ما يُبيِّن غرضك ، إذ يُعْلَم إذا قلت : « رأيت أسدًا » ، وأنت تريد الممدوح ، أنّك قصدت وصفه بالشجاعة = وإذا قلت : « طلعت شمسٌ » ، وأنت تريد امرأة ، عُلِم أنك تريد وَصْفها بالحسن ، وإن أردت الممدوح عُلِم أنك تقصِد وصفَه بالنَّباهة والشرف .

فأما إذا كان من الضرب الثانى الذى لا سبيل إلى معرفة المقصود من الشبه فيه إلا بعد ذكر الجمل التى يعقد بها التمثيل ، فإن الاستعارة لا تدخله ،

---

(١) انظر ما سيأتى رقم : ٢٧١ .

١٣٩ لأن وجه الشبه إذا كان غامضًا لم يَجُز أن تقتسر الاسمَ وتَغْصِب / عليه موضعه ، وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهدٌ يُنبئُ عن الشَّبه .

من مثال ذلك بيت النابغة

٢٠٥ — فلو حاولتَ فى قوله :

« فإنّك كالليلِ الَّذِى هو مُدْرِكِى »[1]

= أن تُعامِلَ الليلَ معاملةَ الأسد فى قولك : « رأيت أسدًا » ، أعنى أن تُسقِط ذِكر الممدوح من البَيْن ، لم تجد له مذهبًا فى الكلام ، ولا صادفت طريقةً تُوَصِّلك إليه ، لأنك لا تخلُو من أحد أمرين : إمّا أن تحذفَ الصفةَ وتقتصر على ذكر الليل مجرّدًا فتقول : « إن فررتُ أظلّنى اللّيل » ، وهذا محال ، لأنه ليس فى الليل دليل على النكتة التى قصدها من أنه لا يفوتُه وإن أبعد فى الهرب ، وصار إلى أقصى الأرض ، لسعة مُلكه وطول يده ، وأنّ له فى جميع الآفاق عاملًا وصاحبَ جيش ومُطيعًا لأوامره يردُّ الهارب عليه ويسوقه إليه = وغايةُ ما يتأتّى فى ذلك أن يريد أنه إن هرب عنه أظلمت عليه الدنيا ، وتحيَّر ولم يهتد ، فصار كمن يحصُل فى ظُلمة الليل . وهذا شىء خارج عن الغَرَض ، وكلامنا على أن تستعير الاسم ليؤدِّى به التشبيه الذى قُصِد فى البيت = ولم أُرِد أنه لا تُمكن استعارته على معنًى مّا ، ولا يَصْلُح فى غرض من الأغراض .

وإن لم تحذف الصفة ، وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدّى إلى تعسّف ، إذ لو قلت : « إن فررتُ منك وجدتُ ليلًا يُدْركنى ، وإن ظننتُ أنّ المنتأَى واسعٌ والمهرَبَ بعيدٌ » = قلتَ ما لا تقبله الطِّباع ، وسلكتَ طريقةً مجهولةً ، لأن العُرف لم يَجْرِ بأنْ يُجعَل الممدوحُ ليلًا هكذا .

(١) مضى للنابغة فى رقم : ٢٣ .

٢٠٦ — فأمّا قولهم : إن التشبيه بالليل يتضمّن الدّلالة على سُخطه ، فإنه لا يُفسح فى أن يجرى آسم الليل على الممدوح جَرْىَ / الأسدِ والشمس ونحوهما ، وإنما تصلُح استعارة الليل لمن يُقصَد وصفُه بالسَّواد والظلمة ، كما قال ابن طباطبا : ١٤٠

[من الطويل]

« بَعثْتَ معى قِطْعًا من الليل مُظلمًا » [1]

يعنى زِنْجيًّا قد أنفذه المخاطَبُ معه حين انصرف عنه إلى منزله . هذا ، وربّما — بل كلما — وجدتَ ما إن رُمْتَ فيه طريقةَ الاستعارة ، لم تجد فيه هذا القدر من التمحُّل والتكلُّف أيضًا ، وهو كقولِ النبيّ ﷺ : « الناسُ كإبلٍ مئة لا تجدُ فيها راحلة » ، [2] قُل الآن من أىّ جهة تصِلُ إلى الاستعارة ههنا ، وبأىّ ذريعة تَتذرَّع إليها ؟ هل تقدر أن تقول : « رأيت إبلًا مئة لا تجد فيها راحلة » فى معنى : « رأيت ناسًا » أو « الإبل المئة التى لا تجد فيها راحلةً » ، تريد الناس ، كما قلت : « رأيت أسدًا » على معنى « رجلا كالأسد » أو « الأسد » ، على معنى : « الذى هو كالأسدُ ؟ » وكذا قول النبى ﷺ : « مَثَلُ المُؤْمِن كمثل النَّخلة = أو مثل الخامة » ، [3] لا تستطيع أن تتعاطى الاستعارة فى شىء منه فتقولَ :

---

(١) ليس لابن طباطبا ديوانٌ ولا شعرٌ مجموع ، ولم أعرف تمام البيت .

(٢) سلف تخريج الحديث فى رقم : ١٠٦ .

(٣) حديث « مثل المؤمن كمثل النخلة » بالخاء المعجمة . تمامهُ : « ما أخذت منها من شىء نفعك » ، ذكره فى فتح التقدير ، عن الطبرانى عن ابن عمر : وأشار إلى أنه حسن .

وحديث « إن مثل المؤمن لكمثل النّحلة ، أكلت طيبًا ، ووضعت طيبًا ، ووقعتْ فلم تُكْسَر ولم تفسُد » ، بالحاء المهملة ، رواه أحمد فى المسند ، عن عبد الله بن عمرو ، برقم : ٦٨٧٢ ، (طبعة أخى أحمد محمد شاكر رحمه الله) ، وهو حديث طويل ، وقال : « إسناده صحيح » .

وأما حديث الخامة ، فهو : « مثل المؤمن كمثل الخَامة من الزرع ، من حيث أتتها الرِّيح كفأتها ، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء » ، رواه البخارى فى كتاب المرضى فى أوله ، عن أبى هريرة ، ثم رواه فى كتاب التوحيد ، فى « باب فى المشيئة والإرادة » . =

« رأيت نخلة » أو « خامة » على معنى « رأيت مؤمنًا » . إنَّ من رام مثل هذا كان كما قال صاحب الكتاب : « مُلغِزًا تاركًا لكلام الناس الذى يَسْبِق إلى أفئدتهم » ، [١] وقد قدّمتُ طرفًا من هذا الفصل فيما مضى ، [٢] ولكننى أعدته ههنا لاتصاله بما أريد ذكره .

فقد ظهر أنه ليس كل شيء يجيء فيه التشبيه الصريح بذكر الكاف ونحوها ، يستقيم نَقْلُ الكلام فيه إلى طريقة الاستعارة ، وإسقاطِ ذكر المشبَّه جملةً ، والاقتصار على المشبَّه به .

* * *

التشبيه الصريح يكون المشبّه به معرفة لا نكرة

٢٠٧ — وبقى أن نتعرّف الحكمَ فى الحالة الأخرى ، وهى التى يكون كل واحدٍ / من المشبَّه والمشبَّه به مذكورًا فيه ، نحو : « زيدٌ أسدٌ » و « وجدته أسدًا » ، هل تُساوِقُ صريحَ التشبيه حتى يجوز فى كل شيئين قُصِدَ تشبيهُ أحدهما بالآخر أن تحذف الكافَ ونحوها من الثانى ، وتجعله خبرًا عن الأول أو بمنزلة الخبر ؟ والقولُ فى ذلك أن التشبيه إذا كان صريحًا بالكاف و « مثل » ، كان الأعرفُ الأشهر فى المشبَّه به أن يكون معرفةً ، كقولك : « هو كالأسد » و « هو كالشمس » و « هو كالبحر » و « كليث العرين » و « كالصبح »

١٤١

= ورواه مسلم فى كتاب صفات المنافقين ، « باب مثل المؤمن كالزرع » ، من حديث أبى هريرة ، ومن حديث كعب بن مالك .

ثم راجع فتح القدير ٥ : ٥١١ ، ٥١٢ .

وفى مطبوعة ريتر « النحلة » بالحاء المهملة ، وهى فى المخطوطة وفى مطبوعة رشيد رضا ، بالخاء المعجمة .

(١) هو فى كتاب سيبويه ١ : ١٥٦ (بولاق) /١ : ٣٠٨ (تحقيق عبد السلام هارون) فى : « هذا بابٌ منه ، يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِل آخرُه على أوّله » .

(٢) سلف فى رقم : ١٠٦ .

و « كالنجم » وما شاكل ذلك ، ولا يكاد يجيء نكرةً مجيئًا يُرتضَى نحو : « هو كأسد » و « كبحر » و « كغَيْث » ، إلا أن يُخَصَّص بصفة نحو « كبحرٍ زاخر » ، فإذا جعلت الاسمَ المجرور بالكاف مُعْرَبًا بالإعراب الذى يستحقّه الخبر من الرفع أو النصب ، كان كلا الأمرين = التعريف والتنكير = فيه حسنًا جميلًا ، تقول : « زيدٌ الأسد » و « الشمس » و « البحرُ » و « زيد أسدٌ » و « شمس » و « بدر » و « بحر » .

٢٠٨ — وإذْ قد عرفت هذا ، فَارجع إلى نحو :

« فإنّك كالليل الذى هو مدركى »[1]

وآعلم أنه قد يجوز فيه أن تحذف الكاف وتجعل المجرور كان به ، خبرًا ، فتقول : « فإنك الليل الذى هو مدركى » ، أو « أنت الليل الذى هو مدركى » ، وتقول فى قول النبى ﷺ : « مَثَلُ المؤمن مَثَل الخامة من الزرع » =[2] « المؤمنُ الخامة من الزرع » ، وفى قوله عليه السلام : « الناس كإبلٍ مئة » :[3] « الناس إبل مئة » ، ويكون تقديره على أنك قدّرت مضافًا محذوفًا على حدّ : (وَٱسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ) ، [سورة يوسف : ٨٢] .

تجعل الأصل : « فإنك مثلُ الليل » ثم تحذف « مِثْلًا » .

حذف أداة التشبيه وحدودها ١٤٢

٢٠٩ — والنكتةُ فى الفرق بين هذا الضرب الذى لابُدّ للمجرور بالكاف ونحوِها من وَصْفه بجملة من الكلام أو نحوها ، وبين الضرب / الأول

(١) سلف فى رقم : ٢٣ .
(٢) انظر ما سلف رقم : ٢٠٧ .
(٣) انظر ما سلف رقم : ٢٠٦ ، والتعليق عليه .

الذى هو نحو « زيد كالأسد » = أنك إذا حذفتَ الكاف هناك فقلت : « زيدٌ الأسد » ، فالقصد أن تبالغ فى التشبيه فتجعل المذكورَ كأنه الأسد ، وتشير إلى مثل ما يَحصُلُ لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبَّه أصلًا فقلت : « رأيت أسدًا » أو « الأسَد » ، فأمّا فى نحو : « فإنك كالليل الذى هو مدركى » ، فلا يجوز أن تقصِد جعلَ الممدوح الليلَ ، ولكنك تنوى أنك أردت أن تقول : « فإنك مِثل الليل » ، ثم حذفت المضاف من اللفظ ، وأبْقَيت المعنى على حاله إذا لم تحذف . وأمَّا هناك ، فإنه = وإن كان يقال أيضًا إن الأصل « زيد مثل أسد » ثم تحذف = فليس الحذفُ فيه على هذا الحدّ ، بل على أنه جُعل كأنْ لم يكن لقصد المبالغة . ألا تراهم يقولون : « جعله الأسد » ؟ وبعيدٌ أن تقول : « جعله الليل » ، لأن القصد لم يقع إلى وصفٍ فى الليل كالظلمة ونحوها ، وإنّما قُصد الحكمُ الذى له ، من تعميمه الآفاق ، وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يُدركه الليلُ فيه .

***

ما يصلح فيه التشبيه الظاهر ولا تصلح فيه المبالغة والاستعارة

٢١٠ — وإن أردت أن تزداد علمًا بأن الأمر كذلك = أعنى أن ههنا ما يصلح فيه التشبيه الظاهر ولا تصلح فيه المُبالغة وجَعلُ الأولِ الثانىَ = فاْعمد إلى ما تجد الاسم الذى افتُتح به المَثَل فيه غيرَ محتمل لضربٍ من التشبيه إذا أُفرِد وقُطع عن الكلام بعده ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [سورة يونس : ٣٤] ، لو قلت : « إنما الحياة الدنيا ماءٌ أنزلناه من السماء » أو « الماء ينزل من السماء فتخضرّ منه الأرض » ، لم يكن للكلام وجهٌ غيرُ أن تقدّر حذف مِثْل نحو : « إنما الحياة الدنيا مِثْلُ ماء ينزل من السماء

١٤٣

فيكون كيت وكيت » ، (١) إذ لا يُتصوَّر بين الحياة الدنيا والماء شبَهٌ يصحُّ قصدُه وقد أُفْرِد ، كما قد يُتخيَّل في البيت أنه قصد تشبيه الممدوح بالليل في السُّخط .

وهذا موضعٌ في الجملة مُشْكِلٌ ، ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل ، ولكن لا سبيل إلى جَحْد أنك تجد الاسم في الكثير وقد وُضِع موضعًا في التشبيه بالكاف ، لو حاولتَ أن تُخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حدّ الاستعارة والمبالغة ، وجَعْلِ هذا ذاك ، لم يَنْقَدْ لك ، كالنكرة التي هي « ماء » في الآية وفي الآي الأُخَر نحو قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) [سورة البقرة : ١٩] ، ولو قلت : « هم صَيِّبٌ » ، ولا تُضمر « مِثْلًا » ألبتَّةَ ، على حدّ « هو أسد » لم يجز ، لأنه لا معنى لجعلهم صيِّبًا في هذا الموضع ، وإن كان لا يمتنعُ أن يقعَ « صيِّب » = في موضع آخرَ ليس من هذا الغرض في شيء = استعارةً ومبالغةً ، كقولك : « فاضَ صَيِّبٌ منه » ، تريد جوده ، و « هو صَيِّب يَفيض » ، تريد مندفق في الجود . فلسنا نقول إن ههنا اسمَ جنسٍ واسمًا صفةً لا يصلحُ للاستعارة في حالٍ من الأحوال . وهذا شِعب من القولِ يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه مسائل ، ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض .

* * *

ما يصلح أن يصرف إلى الاستعارة وما لا يصلح

٢١١ — فإن قلت : فلابدّ من أصلٍ يُرجع إليه في الفرق بين ما يَحسُن أن يُصرَف وَجْهُه إلى الاستعارة والمبالغة ، وما لا يحسن ذلك فيه ، ولا يُجيبك المعنى إليه ، بل يصدُّ بوجهه عنك متى أردته عليه .

---

(١) انظر ما سلف رقم : ١٠٢ .

= فالجواب : إنه لا يمكن أن يقال فيه قولٌ قاطع . ولكن ههنا نكتة يجب الاعتماد عليها والنظر إليها ، وهي أن الشَّبه إذا كان وصفًا معروفًا في الشيء قد جرى العُرف بأن يُشبَّه من أجله / به ، وتُعُورف كونه أصلًا فيه يقاسُ عليه = كالنور والحُسن في الشمس ، أو الاشتهار والظهور ، وأنّها لا تَخْفى فيها أيضًا = وكالطيب في المسك ، والحلاوة في العسل ، والمرارة في الصاب ، والشجاعة في الأسد ، والفيض في البحر والغيث ، والمَضاء والقَطْع والحِدَّة في السيف ، والنفاذِ في السِّنان ، وسرعة المرور في السَّهم ، وسرعة الحركةِ في شعلةِ النار ، وما شاكل ذلك من الأوصاف التي لكلِ وَصْف منها جنسٌ هو أصل فيه ، ومُقدَّم في معانيه = فاستعارةُ الاسم للشيء على معنى ذلك الشَّبه تجيء سهلةً مُنْقادة، وتقع مألوفةً معتادة . وذلك أنّ هذه الأوصافَ من هذه الأسماء قد تعورف كونها أصولًا فيها ، وأنها أخصُّ ما توجد فيه بها ، فكل أحد يعلم أن أخصَّ المنيرات بالنور الشمسُ ، فإذا أُطلقَتْ ودلَّت الحال على التشبيه ، لم يخفَ المرادُ . ولو أنك أردت من الشمس الاستدارة ، لم يَجُزْ أن تدلّ عليه بالاستعارة ، ولكن إن أردتها من الفَلَك جاز ، فإن قصدتها من الكُرة كان أبْين ، لأن الاستدارة من الكُرة أشهر وصفٍ فيها . ومتى صَلَحت الاستعارةُ في شيء ، فالمبالغة فيه أصلح ، وطريقها أوضح ، ولسان الحال فيها أفصح ، أعنى أنك إذا قُلتَ :

١٤٤

* يا آبن الكواكبِ من أئمّة هاشمِ * [١]

* وَ : يا ابنَ الليوثِ الغُرِّ * [٢]

= فأجريت الاسمَ على المشبَّه إجراءَه على أصله الذى وُضع له وادّعيتَه

---

(١) سلف في رقم : ٢٠٢ .

(٢) لم أقف عليه ، وإن كان يحيك في صدرى أنى قرأته .

له ، كان قولك : « هم الكواكب » و « هم الليوث » أو « هم كواكب وليوث » ، أحْرَى أن تقوله ، وأخفَّ مؤونةً على السامع فى وقوع العلم له به .

* * *

الاستعارة والمبالغة وتفسيرهما

١٤٥

٢١٢ — واعلم أن المعنى فى المبالغة وتفسيرنا / لها بقولنا : « جَعَلَ هذا ذاك » ، و « جعله الأسد » و « ادّعى أنه الأسد حقيقةً » ، أنّ المشبِّه الشيءَ بالشيء من شأنه أن ينظرَ إلى الوصف الذى به يجمع بين الشيئين ، وينفىَ عن نفسه الفكر فيما سواه جملةً ، فإذا شبَّه بالأسد ، ألقى صورة الشجاعة بين عينيه ، وألقى ما عداها فلم ينظر إليه . فإنْ هو قال : « زيد كالأسد » ، كان قد أثبت له حظًّا ظاهرًا فى الشجاعة ، ولم يخرج عن الاقتصاد . وإذا قال : « هو الأسد » ، تناهَى فى الدعوى ، إمَّا قريبًا من المحقِّ لفرط بسالة الرجل ، وإما متجوِّزًا فى القول ، فجعله بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يَعْدَمُ منها شيئًا . وإذا كان = بحكم التشبيه ، وبأنه مقصودُه من ذكر الأسد = فى حكم مَن يعتقدُ أنّ الاسمَ لم يوضع على ذلك السَّبُعُ إلا للشجاعة التى فيه ، وأنّ ما عداها من صورته وسائر صفاته عِيالٌ عليها وتَبَعٌ لها فى استحقاقه هذا الاسمَ ، ثم أثبتَ لهذا الذى يشبِّهه به تلك الشجاعةَ بعينها حتى لا اختلافَ ولا تفاوتَ ، فقد جعلَهُ الأسدَ لا محالة ، لأن قولنا : « هو هو » على معنيين :

أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطَبُ بأحدهما دون الآخر ، فإذا ذُكر باسمه الآخر توهَّم أن معك شيئين ، فإذا قلت : « زيد هو أبو عبد الله » ، عرّفته أن هذا الذى تذكر الآن بزيد هو الذى عَرَفه بأبى عبد الله .

والثانى : أن يراد تحقيقُ التشابُه بين الشيئين ، وتكميلُه لهما ، ونَفْىُ الاختلاف والتفاوت عنهما ، فيقال : « هو هو » ، أى : لا يمكن الفرقُ بينهما ،

لأن الفرق يقع إذا آختُصَّ أحدهما بصفةٍ لا تكون فى الآخر . وهذا المعنى الثانى فرعٌ / على الأوّل ، وذلك أن المتشابهين التشابُهَ التامَّ ، لمَّا كان يُحِسَبُ أحدهما الآخرَ ، ويتوهَّم الرائى لهما فى حالين أنه رأى شيئًا واحدًا ، صاروا إذا حققوا التشابُهَ بين الشيئين يقولون : « هو هو » . والمشبِّهِ إذا وقف وَهْمَه كما عرّفتُك على الشجاعة دون سائر الأمور ، ثم لم يُثبت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقًا ، فقد صار إلى معنى قولنا : « هو هو » بلا شبهة .

١٤٦

بيت النابغة وغيره فى باب الاستعارة والمبالغة

٢١٣ — وإذا تقررت هذه الجملة فقوله :

« فإنك كالليل الذى هو مدركى »

= إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت : « فإنك الليل الذى هو مدركى » ، لزمك لا محالة أن تعْمِد إلى صفةٍ من أجلها تجعله الليل ، كالشجاعة التى من أجلها جعلت الرجلَ الأسدَ .

فإن قلت : تلك الصفةُ الظُّلمةُ ، وإنّه قصد شدّةَ سخطِه ، وراعى حال المسخوط عليه ، وتوهّم أن الدنيا تُظلم فى عينيه حسَب الحال فى المُسْتَوْحِش الشديد الوَحْشَة ، كما قال : [من الطويل]

« أُعيدوا صَباحِى فَهْوَ عند الكَواعبِ »[1]

= قيل لك : هذا التقدير ، إن استجزناه وعملنا عليه ، فإنا نحتمله ، والكلامُ على ظاهره ، وحرف التشبيه مذكورٌ داخلٌ على الليل كما تراه فى البيت .

---

(١) هو للمتنبى فى ديوانه ، مطلع قصيدة ، وتمامه :
« ورُدُّوا رُقَادِى فَهْو لَحْظُ الحَبائبِ »

فأمّا وأنت تريد المبالغة ، فلا يجيء لك ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يُواجَه بها الممدوحون ، ولا تُستعار الأسماء الدالّة عليها لهم إلا بعد أن يُتدارك وتُقرَن إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة ، كقوله : [من البسيط]

* أنت الصَّابُ والعَسَلُ * (١)

ولا تقول وأنت مادح : « أنت الصابُ » وتسكت ، وحتى إن الحاذقَ لا يرضى بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويحتال في دفع ما يَغْشَى النفسَ من الكراهة بإطلاق الصفة التى / ليست من الصفات المحبوبة ، فيصل بالكلام ما يخرُج به إلى نوع من المدح ، كقول المتنبىء : [من الخفيف]

حَسَنٌ ، فى وُجوهِ أعدائِهِ أقْـ ـبَحُ من ضَيْفه ، رَأَته السَّوَامُ (٢)

١٤٧

بدأ فجعله حسنًا على الإطلاق ، ثم أراد أن يجعله قبيحًا فى عيون أعدائه ، على العادة فى مدح الرجل بأن عدوّه يكرهه ، فلم يُقنعه ما سبق من تمهيده وتقدّم من احترازه فى تلافى ما يجنيه إطلاق صفة القُبح ، حتى وصل به هذه الزيادةَ من المدح ، وهي كراهةُ سَوامِهِ لرؤية أضيافه ، وحتى حصل ذكرُ القبح مغمورًا بين حُسنين ، فصار كما يقول المنجّمون : « يقع النَّحس مضغوطًا بين سَعْدين ، فيبطل فعله وينمحق أثره » .

خطأ أبى تمام وعدم مبالاته بتحسين ظاهر اللفظ

وقد عرفتَ ما جَناه التهاوُنُ بهذا النحو من الاحتراز على أبى تمّام ، حتى صار ما يُنعَى عليه منه أبلغَ شيء فى بسط لسان القادح فيه والمُنْكِر لفضله ، وأحْضَر حُجّةً للمتعصّب عليه . وذلك أنه لم يُبالِ فى كثير من مخاطبات

---

(١) لا أدرى أهو شعر أم نثر .

(٢) مضى فى رقم : ١١٨ .

الممدوح بتحسين ظاهر اللفظ ، واقتصر على صميم التشبيه ، وأطلق اسم الجنس الخسيس كإطلاق الشريف النّبيه ، كقوله : [من الخفيف]

وإذا ما أردتُ كنتَ رِشاءً وإذا ما أردتُ كنتَ قَليبَا [1]

فصَكَّ وجهَ الممدوح كما ترى بأنه رشاءٌ وقليبٌ ، ولم يحتشم أن قال :

[من الكامل]

ما زَالَ يهْذِى بالمكارِمِ والعُلَى حتى ظَنَنّا أنّـه مَحْمُـومُ [2]

فجعله يهذى وجعل عليه الحُمَّى ، وظنّ أنه إذا حصلَ له المبالغة فى إثبات المكارم له ، وجعلها مستبدّة بأفكاره وخواطره ، حتى لا يصدر عنه غيرُها ، فلا ضير أن يتلقَّاه بمثل هذا الخطاب الجافى ، والمدح المتنافى .

١٤٨ فكذلك أنت ، هذه قِصّتك ، وهذه قضيّتك ، فى اقتراحك / علينا أن نسلك بالليل فى البيت طريق المبالغة على تأويل السُّخط . [3]

عودة إلى بيت النابغة ٢١٤ — فإن قلت : أفَتَرى أن تأبَى هذا التقدير فى البيت أيضًا حتى يُقْصَرَ التشبيهُ على ما تُفيده الجملة الجارية فى صلة « الذى ؟ » .

قلتُ : إنّ ذلك الوجهُ فيما أظنُّه ، فقد جاء فى الخبر عن النبى ﷺ : « لَيدخُلنَّ هذا الدينُ ما دَخل عليه الليلُ » ، [4] فكما تجرَّد المعنى ههنا للحكم

---

(١) هو فى ديوانه . و « الرشاء » حبل الدلو ، جعله واسطة لنيل المعروف . و « القليب » ، البئر ، يغترف منه المعروف .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) يعنى بيت النابغة :

« فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكِى »

(٤) لم أعرف هذا الخبر .

الذى هو لليل من الوصول إلى كل مكان ، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شبه ظلمته وجهٌ ، كذلك يجوزَ أن يتجرّد فى البيت له ، ويكون ما ادَّعوه من الإشارة بظُلْمة الليل إلى إدراكه له ساخطًا ، ضربًا من التعمّق والتطلُّب لما لعلّ الشاعر لم يقصده . وأحسنُ ما يمكن أن يُنتصَر به لهذا التقدير أن يقال : إن النهارَ بمنزلة الليل فى وصوله إلى كل مكان ، فما مِنْ موضعٍ من الأرض إلا ويُدركه كلُّ واحد منهما ، فكما أن الكائن فى النهارِ لا يُمكنه أن يصير إلى مكان لا يكون به ليل ، كذلك الكائن فى الليل لا يجد موضعًا لا يلحقه فيه نهار ، فاختصاصُه الليلَ دليلٌ على أنه قد روَّى فى نفسه ، فلما علم أن حالةَ إدراكه وقد هربَ منه حالةُ سُخْطٍ ، رأى التمثيل بالليل أولَى ، ويُمكن أن يزاد فى نصرته بقوله : [من الرمل]

نِعمةٌ كالشَّمْسِ لمَّا طَلعَتْ بثَّتِ الإشراقَ فى كلِّ بَلَدْ[1]

وذاك أنه قصد ههنا نفس ما قصده النابغة فى تعميم الأقطار ، والوصول إلى كل مكان ، إلّا أن النعمة لما كانت تَسُرُّ وتُؤنِس ، أخذ المثَل لها من الشمس . ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصى البلاد ، وانتشارها فى العباد ، بالليل ووصوله إلى كل بَلَدٍ ، وبُلوغه / كلَّ أحد ، لكان قد أخطأ خطأً فاحشًا ، إلّا أن هذا وإن كان يجيء مستويًا فى الموازنة ، ففرقٌ بين ما يُكرَهُ من الشَّبه وما يُحَبُّ ، لأن الصفةَ المحبوبة إذا اتصلت بالغَرَض من التشبيه ، نالت من العناية بها والمحافظة عليها قريبًا مما يناله الغَرَض نفسه . وأمّا ما ليس بمحبوب ، فيَحْسُن أن يُعْرِض عنها صفحًا ، ويدَع الفكر فيها .

٤٩

(١) هو فى زيادات ديوان العباس بن الأحنف ، وهو فى الوساطة : ٢٠١ منسوبًا إليه ، وفى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « ثبت الإشراق » وفى مطبوعة رشيد رضا والوساطة ما أثبت .

وأما تركُه أن يمثّل بالنهار ، وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده ، فيمكن أن يُجاب عنه بأنّ هذا الخطابَ من النابغة كان بالنهار لا محالة ، وإذا كان يكلّمه وهو في النهار ، بَعُدَ أن يضرب المثل بإدراك النهار له ، وكان الظاهر أن يمثّل بإدراك الليل الذى إقباله منتظَر ، وطَرَيانه على النهار متوقَّع ، [١] فكأنّه قال وهو فى صدر النهار أو آخره : « لو سِرتُ عنك لم أجد مكانًا يقينى الطلبَ منك ، ولكان إدراكُك لى وإن بعُدت واجبًا ، كإدراك هذا الليل المقبل فى عَقِب نهارى هذا إيّاى ، ووصوله إلى أيِّ موضع بلغتُ من الأرض » .

٢١٥ — وههنا شىء آخر : وهو أنّ تشبيه « النعمة » فى البيت بالشمس ، [٢] وإن كان من حيثُ الغرضُ الخاصُّ ، وهو الدِّلالة على العموم ، فكان الشَّبه الآخرُ من كونها مُؤْنسةً للقلوب ، ومُلبِسَةً العالَمِ البهجةَ والبهاءَ كما تفعل الشمس ، حاصلًا على سبيل العَرَض ، وبضَرْبٍ من التطفُّل . فإنّ تجريدَ التشبيه لهذا الوجه الذى هو الآن تابعٌ ، وجَعْلَهُ أصلًا ومقصودًا على الانفراد ، مألوفٌ معروفٌ كقولنا : « نعمتك شمسٌ طالعة » ، وليس كذلك الحكم فى « الليل » ، لأن تجريدَه لوصف الممدوح بالسُّخط مُسْتكرَهٌ ، حتى لو قلت : « أنت فى حال السخط ليلٌ وفى الرِّضى نهارٌ » ، فكافحتَ هكذا تجعله ليلًا لسخطه ، [٣] / لم يحسُن ، وإنما الواجب أن تقول : « النهار ليلٌ على من تغضَبُ عليه ، والليل نهارٌ على من ترضى عنه ، وزمانُ عدوِّك ليلٌ كله ، وأوقاتُ وَلِيِّك نهارٌ ١٥٠

---

(١) قوله : « وطَرَيانه » يعنى طُرُوَّه ، فهو المصدر الثابت فى المعاجم « طرأ عليهم طروءًا » و « طرا عليهم طُرُوًّا » ، وأصله الهمز ، أتى من مكان بعيد ، أو أتى فجأةً .

(٢) انظر بيت العباس بن الأحنف فى رقم : ٢١٤ .

(٣) قوله : « فكافحت » كأنه يعنى تعملت وتكلفت . وفى مطبوعة رشيد رضا : « فطفقتا » وهى أيضًا تحتاج إلى تأويل كالذى سلف .

كلها » ، كما قال : [من الكامل]

أَيَّامُنَا مَصْقولَةٌ أطرافُهـــا بِكَ ، واللَّيالى كُلُّها أَسْحَارُ [1]

وقد يقول الرجل لمحبوبه : « أنت ليلي ونهارى » ، أى : بك تُضىء لى الدنيا وتُظلم ، فإذا رضيتَ فدهرى نهارٌ ، وإذا غضِبت فليلٌ = كما تقول : « أنت دَائى ودَوائى ، وبُرْئِى وسَقامى » ، ولا تكاد تجد أحدًا يقول : « أنت ليل » ، على معنى أن سخطك تُظلم به الدنيا ، لأن هذه العبارة بالذمِّ ، وبالوصف بالظُلمة وسواد الجلد ، وتَجهُّم الوجه ، أخصُّ ، وبأن يُرَاد بها أخلق ، وهذا المعنى منها إلى القلب أسبق ، فاعرفه .

* * *

(١) هو لأبى تمام فى ديوانه .

فصل

الفرق بين التمثيل والاستعارة

٢١٦ — اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام المَوْقعَ الذى يقتضى كونَهُ مستعارًا ، ثم لا يكونُ مستعارًا . وذاك لأن التشبيهَ المقصودَ مَنُوطٌ به مع غيرِه ، وليس له شَبَهٌ ينفرِدُ به ، على ما قدّمتُ لك من أن الشبه يجيء مُنْتَزَعًا من مجموعِ جملة من الكلام ، فمن ذلك قول داود بن علىّ حين خطب فقال :

« شُكرًا شكرًا ، إنّا والله ما خرجنا لِنَحْفِر فيكم نَهَرًا ، ولا لِنَبْنِىَ فيكم قَصْرًا ، أَظَنَّ عدوُّ الله أن لن يُظفَر به ، أُرخِىَ له فى زِمامه ، حتى عَثَر فى فضل خِطَامه ، فالآن عاد الأمرُ فى نِصابه ، وطلعت الشمس من مَطْلعها ، والآن قد أَخذ القوسَ باريها ، وعاد النَّبْلُ إلى النَزَعة ، ورجع الأمر إلى مستقَرّه فى أهلِ بيت نبيّكم ، أهلِ بيت الرَّأْفة والرَّحْمة » . (١)

١٥١

فقوله : « الآن أخذَ القَوْسَ بَارِيها » ، وإن كان / القوس تقع كنايةً عن الخلافة ، والبَارى عن المستحقّ لها ، فإنه لا يجوز أن يقال إن القوس مستعارٌ للخِلافة على حدِّ استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصوَّر أن يَخرج للخلافة شَبَهٌ من القوس على الانفراد ، وأن يقال : « هى قوس » ، كما يقال : « هى نور » و « شمس » ، وإنما الشَّبَهُ مؤلَّفٌ لحال الخِلافة مع القائم بها ، من حال القَوْس مع الذى بَرَاهَا ، وهو أن البَارى للقوس أعرفُ بخيرها وشرّها ، وأهدَى إلى توتيرها وتصريفها ، إذ كان العاملَ لها = فكذلك الكائنُ على الأوصاف المعتبرَة فى الإمامة والجامعُ لها ، يكون أهدى إلى توفية الخلافة حقَّها ،

---

(١) خطبة داود بن على فى تاريخ الطبرى بغير هذا اللفظ ٩ : ١٢٦ ، ومثل ذلك فى شرح نهج البلاغة ٢ : ٢١٣ .

وأعْرَفَ بما يحفظ مَصارفها عن الخَلَل ، وأن يراعىَ فى سياسة الخلق بالأمر والنَّهى التى هى المقصودُ منها ترتيبًا ووزنًا تقع به الأفعالُ مواقعَها من الصواب ، كما أنّ العارفَ بالقوس يراعى فى تسوية جوانبها ، وإقامة وَتَرِها ، وكيفيةِ نَزْعها ووَضْعِ السهمِ الموضعَ الخاصَّ منها ، ما يوجب فى سهامه أن تصيبَ الأغراض ، وتُقرطس فى الأهداف ، وتقع فى المَقاتل ، وتُصيب شاكلة الرَّمِىّ . (٢)

٢١٧ — وهكذا قول القائل وقد سمع كلامًا حسنًا من رجلٍ دَميم : « عَسَلٌ طيِّبٌ فى ظَرْفِ سَوْءٍ » ، ليس « عَسَلٌ » ههنا على حدِّه فى قولك : « ألفاظه عسل » ، لأجل أنه لم يقصد إلى بيانِ حال اللَّفظ الحسن وتشبيهه بالعسل فى هذا الكلام ، وإن كان ذلك أمرًا معتادًا ، وإنما قصد إلى بيان حال الكلام الحَسَن من المتكلم المَشْنُوء فى منظره ، وقياسِ اجتماع فَضْلِ المخبر مع نَقْصِ المنظر ، بالشبه المؤلَّف من العَسَل والظَّرْف . ألا ترى أن الذى يقابل الرجلَ هو « ظَرْف سَوْءٍ » ؟ وظرفُ سَوْءٍ لا يصلح تشبيهُ الرجل به / على الانفراد ، لأن الدَّمامةَ لا تُعطيه صفة الظَّرف من حيث هى دمامةٌ ، ما لم يتقدم شيءٌ يُشبه مَا فِى الظرف من الكلام الحسنِ أو الخُلُقِ الجميلِ ، أو سائر المعانى التى تُجعَل الأشخاصُ أوعيةً لها .

١٥٢

* * *

٢١٨ — فمن حقك أن تحافظ على هذا الأصل ، وهو أن الشَّبَه إذا كان موجودًا فى الشيء على الانفراد = من غير أن يكون نتيجةً بينه وبين شيء

---

(١) « قرطس الرامى » ، أصاب الهدف . و « الشاكلة » ، الخاصرة يكون فيها المقتل . و « الرمىّ » هى الطريدة التى يرميها الصائد بسهمه .

آخر = فالاسمُ مستعارٌ لما أخذ له الشَّبه منه ، كالنور للعلم ، والظلمة للجهل ، والشمس للوجه الجميل ، أو الرجل النبيه الجليل . وإذا لم تمكن نسبةُ الشَّبه إلى الشيء على الانفراد ، وكان مركَّبًا من حاله مع غيره ، فليس الاسم بمستعار ، ولكن مجموع الكلام مَثَل .

* * *

بيان آخر فى الفرق بين التمثيل والاستعارة

٢١٩ — واعلم أن هذه الأمور التى قصدتُ البحث عنها أمورٌ كأنّها معروفة مجهولة ، وذلك أنها معروفة على الجملة ، لا ينكر قيامَها فى نفوس العارفين ذَوْقَ الكلام ، والمتمهِّرين فى فصل جيده من رديئه = ومجهولةٌ من حيث لم يتفق فيها أوضاعٌ تجرى مجرى القوانين التى يُرجَع إليها ، فتُستخرج منها العِلَل فى حُسن ما استُحْسِن وقُبح ما استُهْجِن ، حتى تُعْلَم عِلْمَ اليقين غيرَ الموهوم ، وتُضبَط ضبطَ المَزْموم المَخْطوم . ولعلَّ المَلال إن عرض لك ، أو النشاط إن فَتَر عنك ، قلتَ : « ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة ؟ وإنما يكفى أن يقال : الاستعارة مثل كذا ، فتُعَدُّ كلمات ، وتُنْشَدُ أبيات ، وهكذا يكفينا المَؤُونةَ فى التشبيه والتمثيل يَسيرٌ من القول » .

= فإنك تعلم أن قائلًا لو قال : « الخبر مثل قولنا : زيد منطلق » ، ورضى به وقَنِع ، ولم تطالبه نفسُه بأن يعرف حدًّا للخبر ، إذا عرفه تَميَّز فى نفسه من سائر الكلام ، حتى يمكنهُ أن يعلم ههنا كلامًا / لفظُه لفظُ الخبر ، وليس هو بخبرٍ ، ولكنه دعاءٌ كقولنا : « رحمةُ الله عليه » و « غفر الله له » = ولم يجد فى نفسه طلبًا لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم ، وأنّ أوّل أمره فى القسمة أنه ينقسم إلى جملةٍ من الفعل والفاعل ، وجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ ، وأنَّ ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف .

١٥٣

نعم ، ولم يُحبَّ أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروفٌ بعضها يؤكّد كونها خبرًا ، وبعضها يُحدِث فيها معانى تخرُج بها عن الخَبَرية وآحتمال الصدق والكذب .

وهكذا يقول إذا قيل له : « الاسم مثل زيد وعمرو » ، اكتفيتُ ولا أحتاج إلى وصفٍ أو حدٍّ يُميّزه من الفعل والحرف أو حدٍّ لهما ، إذا عرفتهما عرفتُ أن ما خالفهما هو الاسم ، على طريقة الكُتّاب ، ويقول : « لا أحتاج إلى أن أعرف أنَّ الاسم ينقسم فيكون متمكّنًا أو غير متمكّن ، والمتمكن يكون منصرفًا وغير منصرف ، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف ، والأسباب التسعة التى يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرُّر سببٍ فى الاسم = ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والنكرة ، وأن « النكرة » ما عَمَّ شيئين فأكثر ، وما أُريدَ به واحدٌ من جنس لا بعينه ، و « المعرفة » ما أريد به واحدٌ بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق = ولا إلى أن أعلم شيئًا من الانقسامات التى تجىء فى الاسم = [1] كان قد أساء الاختيار ، وأسرف فى دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم .

٢٢٠ — ولئن كان الذى نتكلّف شرحَه لا يزيد على مؤدَّى ثلاثةِ أسماء ، وهى « التمثيل » و « التشبيه » و « الاستعارة » ، فإن ذلك يستدعى جُملًا من القول يَصْعُبُ استقصاؤها ، وشُعَبًا من الكلام لا يستبين لأول النظر أنحاؤها ، إذ قولُنا : [2] « شىء » ، يحتوى على ثلاثة أحرف ، ولكنك إذا مددت يدًا إلى

---

(١) سياق الكلام من حيث قال قديمًا : « فإنك تعلم أنَّ قائلًا لو قال : الخبر مثل قولنا .... كان قد أساء الاختيار ... » .

(٢) من أول قوله : « فإن ذلك يستدعى » إلى قوله « أنحاؤها » ، ساقط فى المخطوطة ومطبوعة ريتر ، وهو ثابت فى إحدى نسخه ، ومطبوعة رشيد رضا .

١٥٤ القِسْمة / وأخذت فى بيان ما تحويه هذه اللفظة ، احتجت إلى أن تقرأ أوراقًا لا تُحصَى ، وتتجشّمَ من المَشقَّة والنَظرِ والتفكير ما ليس بالقليل النزر . و « الجزء الذى لا يتجزّأ » ، يفوت العين ، ويدِقّ عن البَصَر ، والكلام عليه يملأ أجلادًا عظيمة الحجم . فهذا مَثَلك إن أنكرت ما عُنيتُ به من هذا التَتَبُّع ، ورأيتَه من البحث ، وآثرتَه من تجشُّم الفكرة وسَوْمِها أن تدخل فى جوانب هذه المسائل وزواياها ، وتستثير كوامنَها وخفاياها ، فإن كنتَ ممن يرضى لنفسه أن يكون هذا مَثَله ، وههنا محلُّه ، فعِبْ كيف شئتَ ، وقل ما هَويتَ ، وثِقْ بأن الزمان عونُك على ما ابتغيت ، وشاهدُك فيما ادّعيت ، وأنك واجدٌ من يصوّب رأيك ويُحسِّن مذهبك ، ويخاصم عنك ، ويُعادِى المخالف لك .

* * *

فصل

فى الأخذ والسرقة وما فى ذلك من التعليل ، وضروب الحقيقة والتخييل

القسم العقلى [1]

المعانى تنقسم إلى عقلى وتخييلى ، والأخذ والسرقة

٢٢١ — اعلم أن الحُكْم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسَرَق ، واقتدى بمن تقدَّم وسبق ، لا يخلو من أن يكون فى المعنى صريحًا ، أو فى صيغة تتعلق بالعبارة . ويجب أن نتكلم أوّلا على المعانى ، وهى تنقسم أوَّلًا قسمين : عقلىّ وتخييلىّ ، وكل واحدٍ منهما يتنوّع .

فالذى هو « العقلى » على أنواع :

أوّلها : عقلىٌّ صحيحٌ مَجراه فى الشعر والكتابةِ والبيانِ والخطابة ، مَجْرَى الأدلّة التى تستنبطها العقلاء ، والفوائد التى تُثيرها الحكماء ، ولذلك تجدُ الأكثر من هذا الجنس مُنْتَزَعًا من أحاديث النبى ﷺ وكلام الصحابة رضى الله عنهم ، ومنقولًا من آثار السلف الذين شأنُهم الصدق ، وقصدُهم الحقُّ = أو ترى له أصلًا فى / الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء ، فقوله : [من الطويل] ١٥٥

وَمَا الحسَبُ الموروثُ لا دَرَّ دَرُّه ... بمُحْتَسَبٍ إلّا بآخَرَ مُكْتَسَبْ [2]

ونظائرُه ، كقوله : [من الطويل]

إنّى وإن كنتُ ابنَ سيِّد عامرٍ ... وفى السِّرِّ منها والصَّرِيح المهذَّبِ [3]

لَمَا سوَّدتْنى عامرٌ عن وِراثةٍ ... أَبَى الله أن أسمُو بأُمٍّ ولا أبِ

---

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا ، ثم انظر ما سيأتى ص : ٣٣٨ .

(٢) هو لابن الرومىّ فى ديوانه .

(٣) هو لعامر بن الطفيل فى ديوانه .

= معنًى صريحٌ محضٌ يشهد له العقل بالصحة ، ويُعطيه من نفسه أكرم النِّسبة ، وتتفق العقلاء على الأخذ به ، والحكم بموجَبه ، فى كل جيل وأمّة ، ويوجد له أصل فى كل لسَان ولُغة ، وأعلى مَناسبه وأنورُها ، وأجلُّها وأفخرها ، قول الله تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [سورة الحجرات : ١٣] ، وقول النبى ﷺ : « من أَبْطأَ به عملُه لم يُسْرِع به نسبُه » ، [١] وقوله عليه السلام : « يا بنى هاشم ، لا تجيئنى الناسُ بالأعمال وتجيئونى بالأنساب » . [٢]

وذلك أنه لو كانت القضيّة على ظاهرٍ يَغْترُّ به الجاهل ، ويعتمدُه المنقوصُ ، لأدَّى ذلك إلى إبطال النَّسب أيضًا ، وإحالة التكثّر به ، والرجوع إلى شَرَفه ، فإن الأوّل لو عَدِمَ الفضائلَ المكتسَبة ، والمساعىَ الشريفة ، ولم يَبِنْ من أهل زمانه بأفعالٍ تُؤْثَر ، ومناقب تُدَوَّن وتُسَطَّر ، لما كان أَوَّلًا ، ولكان المَعْلَم من أمره مَجْهلًا ، ولما تُصُوِّر آفتخار الثانى بالانتماء إليه ، وتعويلُه فى المفاضلة عليه ، ولكان لا يُتصوَّر فَرْقٌ بين أن يقول : « هذا أبى ، ومنه نسبى » ، وبين أن يُنسَب إلى الطين ، الذى هو أصل الخلق أجمعين ، ولذلك قال ﷺ : « كلُّكم لآدم ، وآدمُ من التراب » ، [٣] وقال محمد بن الربيع المَوْصِلى : [من البسيط]

---

(١) رواه أبو داود فى كتاب العلم « باب الحث على طلب العلم » ، عن أبى هريرة ، ورواه الترمذى عنه أيضًا فى أبواب القرآن عن رسول الله ﷺ « باب » وهو العاشر منها .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، ولكن مثله فى الجامع الكبير للسيوطى : « يا بنى عبد مناف ، يا بنى عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد ، يا صفية بنت عبد المطلب ... لا يأتينى الناس بالأعمال ، وتأتونى بالدنيا تحملونها ... » عن أبى هريرة ، رواه الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول .

(٣) رواه الترمذى فى تفسير سورة الحجرات عن ابن عمر أنه خطب الناس يوم فتح مكة ، فمن قوله : (... والناس بنو آدم ، وخلق الله آدم من تراب) . ورواه أبو داود فى كتاب الأدب : « باب فى التفاخر بالأنساب » عن أبى هريرة بلفظ : « أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب » ، ورواه ابن إسحق فى سيرته ، فى فتح مكة لما قام رسول الله ﷺ على باب الكعبة ، فكان فيما قال : « ... الناس من آدم ، وآدم من تراب » ، وهو خبر مرسل ، السيرة ٤ : ٥٤ .

الناس فى صورة التشبيه أكفاءُ ... أبوهُـــــمُ آدمٌ والأُمُّ حوّاءُ (١)

/ فإن يكن لهمُ فى أصلهم شرَفٌ ... يفاخـرون به فالطِّيـنُ والماءُ ١٥٦

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهمُ ... على الهُدَى لمن استهدَى أدِلّاءُ

ووَزْنُ كل آمرىءٍ ما كان يُحسنه ... والجاهلون لأهل العلم أعداءُ

فهذا كما ترى باب من المعانى التى تُجمَع فيها النظائر ، وتُذكَر الأبيات الدالّة عليها ، فإنها تتلاقى وتتناظر ، وتتشابه وتتشاكل ، ومكانُه من العقل ما ظَهَر لك واستبان ، ووضح وآستنار .

٢٢٢ – وكذلك قوله : [من الطويل]

• وكل آمرىءٍ يُولِى الجميلَ مُحبَّبٌ • (٢)

صريحُ معنًى ليس للشعر فى جوهره وذاته نصيب ، وإنما له ما يُلْبِسه من اللفظ ، ويكسوه من العبارة ، وكيفيةِ التأدية من الاختصار وخلافه ، والكشفِ أو ضدّه ، وأصله قول النبى ﷺ : « جُبلت القلوبُ على حُبِّ من أحسن إليها » ، (٣) بَل قول الله عز وجل : (آدْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِىٌّ حَمِيمٌ) [سورة فصلت : ٣٤] .

٢٢٣ – وكذا قوله : [من الكامل]

لَا يَسْلَم الشَّرفُ الرَّفيع من الأَذَى ... حتَّى يُراقَ على جَوانِبِهِ الدَّمُ (٤)

---

(١) هذا فى الشعر الذى ينسب إلى علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) هو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ، وتمامُهُ :

• وكُلُّ مكانٍ ينبتُ العزَّ طيبُ •

(٣) ذكره فى فتح القدير ، ونسبه لحلية أبى نعيم ، وشعب الإيمان للبيهقى وابن عدى فى الكامل ، وهو حديثٌ باطل .

(٤) هو للمتنبى فى ديوانه .

= معنًى معقولٌ لم يزل العُقلاء يَقْضون بصحّته ، ويرى العارفون بالسياسة الأخذَ بسُنّته ، وبه جاءت أوامِرُ الله سبحانه ، وعليه جَرَت الأحكام الشرعية والسُّنَن النبوية ، وبه استقام لأهل الدِّين دينهم ، وانتفى عنهم أذَى مَن يَفْتِنهم ويَضِيرُهم . إذ كان موضوع الجِبلّة على أن لا تخلو الدنيا من الطُغاة المارِدين ، والغُواة المعاندين ، الذين لا يَعُونَ الحكمة فتَرْدَعَهم ، ولا يَتصوَّرون الرشدَ فيكُفَّهم النُّصْحُ ويمنعهم ، ولا يُحسّون بنقائص الغَيّ والضلال ، وما فى الجَوْر والظلم من الضَّعة والخَبال ، فيجِدوا لذلك مَسَّ ألَم يحبِسُهم على الأمر ، / ويقف بهم عند الزجر ، بل كانوا كالبهائم والسِّباع ، لا يوجعهم إلّا ما يَخْرِق الأبشار من حَدّ الحديد ، وسَطْو البأس الشديد ، فلو لم تُطبَع لأمثالهم السيوف ، ولم تُطلَق فيهم الحتوف ، لما استقام دينٌ ولا دنيَا ، ولا نال أهلُ الشرف ما نالوه من الرتبة العليا ، فلا يطيب الشُرب من مَنْهلٍ لم تُنفَ عنه الأقذاء ، ولا تَقَرُّ الروح فى بدنٍ لم تُدفَع عنه الأدواء .

١٥٧

٢٢٤ — وكذلك قوله : [من الطويل]

إذا أنت أكرمت الكريم مَلَكْتَه وَإن أنت أكرمْت اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا [1]

وَوَضْعُ النَدَى فى مَوْضِع السيف بالعُلَى مُضِرٌّ ، كَوضْعِ السَّيف فى مَوْضِع النَدَى

* * *

---

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .

القسم التخييلى (١)

القسم التخييلى من المعانى

٢٢٥ - وأما القسم التخييلى ، فهو الذى لا يمكن أن يقال إنه صدقٌ ، وإن ما أثبته ثابت وما نفاه منفىّ . وهو مفتنُّ المذاهب ، كثير المسالك ، لا يكاد يُحصَر إلّا تقريبًا ، ولا يُحاط به تقسيمًا وتبويبًا . ثم إنه يجىء طبقاتٍ ، ويأتى على درجاتٍ ، فمنه ما يجىء مصنوعًا قد تُلُطِّف فيه ، واستعين عليه بالرِفق والحِذق ، حتى أُعطِىَ شَبَهًا من الحقّ ، وغُشِّىَ رَوْنَقًا من الصِّدق ، باحتجاج تُمُحِّل ، وقياسٍ تُصنِّع فيه وتُعُمِّلَ ، ومثالُه قول أبى تمام : [من الكامل]

لا تُنكرِى عَطَلَ الكريمِ من الغِنَى ... فالسَّيْلُ حَرْبٌ للمكانِ العالِى (٢)

فهذا قد خَيَّل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفًا بالعلوّ ، والرِّفعة فى قدره ، وكان الغِنَى كالغَيْث فى حاجة الخلق إليه وعِظَم نَفْعه ، وجب بالقياس أن يزِلَّ عن الكريم ، زَلِيلَ السَّيل عن الطَّوْد العظيم . ومعلومٌ أنه قياسُ تخييلٍ وإيهامٍ ، لا تحصيلٍ وإحكام ، فالعلّة فى أن السيل لا يستقرّ على الأمكنة العالية ، أن الماء سيَّال لا يثبت / إلا إذا حصل فى موضع له جوانبُ تَدْفعه عن الانصباب ، وتمنعه عن الانسياب ، وليس فى الكريم والمال ، شىء من هذه الخلال .

١٥٨

٢٢٦ - وأقوى من هذا فى أن يُظَنّ حقًّا وصدقًا ، وهو على التخيُّل قوله : [من البسيط]

الشيبُ كُرْهٌ ، وكُرْهٌ أن يفارِقَنى ... أَعْجِبْ بشىءٍ على البَغْضاءِ مَوْدودِ (٣)

---

(١) هذه زيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها ، وانظر ما سلف أول رقم : ٢٢١ .

(٢) هو لأبى تمام فى ديوانه .

(٣) هو فى ديوان ابن المعتز ، باب الزهد والشيب ، وينسب أيضًا لمسلم بن الوليد فى ذيل ديوانه ، ومراجعه هناك ، ونسبته لمسلم أكثر .

= هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة ، لأن الإنسان لا يُعجبه أن يُدركه الشيب ، فإذا هو أدركه كره أن يفارقه ، فتراه لذلك يُنكره ويتكرَّهه على إرادته أن يدومَ له ، إلا أنك إذا رجعت إلى التحقيق ، كانت الكراهةُ والبغضاءُ لاحقةً للشيب على الحقيقة ، فأما كونه مُرادًا ومودودًا ، فمتخيَّلٌ فيه ، وليس بالحقّ والصدق ، بل المودود الحياةُ والبقاءُ ، إلا أنه لما كانت العادةُ جاريةً بأنّ في زوال رؤية الإنسان للشيب ، زوالَه عن الدنيا وخروجه منها ، وكان العيش فيها محبَّبًا إلى النفوس ، صارت محبّته لما لا يَبْقَى له حتى يبقى الشيب ، كأنّها محبّة للشيب .

٢٢٧ – ومن ذلك صَنِيعهم إذا أرادوا تفضيلَ شيء أو نَقْصَه ، ومدحه أو ذمَّه ، فتعلّقوا ببعض ما يشارِكُه في أوصافٍ ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة ، وظواهرِ أُمورٍ لا تُصحِّح ما قصدوه من التهجين والتزيين على الحقيقة ، كما تراه في باب الشيب والشباب ، كقول البحتري : [من الخفيف]

وبَيَاضُ البازيّ أصدقُ حُسنًا إنْ تأمّلتَ من سَواد الغُرابِ [1]

وليس إذا كان البياضُ في البازي آنَقَ في العين وأخلق بالحسن من السواد في الغراب ، وجب لذلك أن لا يُذَمَّ الشيبُ ولا تنفِرُ منه طباع ذوي الألباب ، لأنه ليس الذنب كلُّه لتحوُّل / الصِّبْغ وتبدُّل اللون ، ولا أَتَت الغواني ما أتت من الصدّ والإعراض لمجرَّد البياض ، فإنّهن يرينه في قُباطيّ مصر فيأنسن ، [2] وفي أنوار الرَّوض وأوراق النرجس الغضّ فلا يعبسْن ، فما أنكرن ابيضاض شَعَر الفتى

١٥٩

---

(١) هو في ديوانه ، وقبله :

عَيَّرتني المشيبَ وهي بدَتْهُ في عذاري بالصدّ والاجتناب

لا تَرَيْهِ عَارًا ، فما هو بالشـ ـيبِ ، ولكنّهُ جلاءُ الشبابِ

(٢) « القُباطي » ، ثياب كانت تُصنع بمصر ، هي إلى الرقة والدقّة والبياض .

لنفس اللون وذاته ، بل لذهاب بَهجاته ، وإدباره فى حياته . وإنك لترى الصُّفرة الخالصةَ فى أوراق الأشجار المتناثرة عند الخريف وإقبال الشتاء وهبوب الشَّمال ، فتكرهها وتنفرُ منها ، وتراها بعينها فى إقبال الربيع فى الزَّهر المتفتِّق ، وفيما يُنْشيِه ويَشِيه من الديباج المُونِّق ، فتجد نفسَك على خِلاف تلك القضيّة ، وتمتلىء من الأريحيّة ، ذاك لأنك رأيت اللونَ حيثُ النَّماءُ والزيادة ، والحياةُ المستفادة ، وحيث أبشرتْ أرواح الرياحين ، وبشّرت أنواع التحاسين ، ورأيته فى الوقت الآخَر حين ولَّت السعود ، واقشعرَّ العُود ، وذهبت البَشَاشة والبِشْر ، وجاء العُبوس والعُسْر .

هذا ، ولو عدِم البازى فضيلةَ أنه جارح ، وأنه من عَتِيق الطير ، لم تجد لبياضه الحسنَ الذى تراه ، ولم يكن للمحتجِّ به على من يُنكر الشيب ويذُمُّه ما تراه من الاستظهار ، كما أنه لولا ما يُهدِى إليك المسك من ريَّاه التى تتطلع إليها الأرواح ، وتَهَشُّ لها النفوس وترتاح ، لضَعُفَت حُجّة المتعلق به فى تفضيل الشَّباب . وكما لم تكن العلّةُ فى كراهةِ الشيب بياضُهُ ، ولم يكن هو الذى غَضَّ عنه الأبصار ، ومنحه العيبَ والإنكار ، كذلك لم يَحْسُن سواد الشَعَر فى العيون لكونه سوادًا فقط ، بل لأنك رأيتَ رَوْنق الشباب ونضارتَه ، وبَهْجته وطُلَاوتَه / ورأيت بريقَه وبصيصَه يَعِدانك الإقبال ، ويُريانك الاقتبال ، ويُحْضِرانك الثقةَ بالبقاء ، ويُبْعِدان عنك الخوفَ من الفناء . وإنّك لترى الرَّجُل وقد طَعَن فى السنّ وشَعَرُه لم يبيضّ ، وشيبه لم ينقضّ ، ولكنه على ذاك قد عدِم إبهاجه الذى كان ، وعاد لا يزينُ كما زان ، وظهر فيه من الكمود والجمود ، ما يُريكَه غيرَ محمود .

١٦٠

وهكذا قوله : [من الكامل]

والصَّارمُ المَصْقولُ أحسنُ حالةً يومَ الوغَى من صَارِمٍ لم يُصْقَل (١)

= احتجاجٌ على فضيلة الشيب ، وأنه أحسن منظرًا من جهة التعلق باللون ، وإشارةٌ إلى أن السواد كالصَّدَإ على صفحة السيف ، فكما أن السيف إذا صُقل وجُلِي وأزيل عنه الصَّدأ ونُقِّيَ كان أبهى وأحسن ، وأعجبَ إلى الرائي وفي عينه أزين ، كذلك يجب أن يكون حُكْمُ الشَّعَر في انجلاء صدإ السواد عنه ، وظهور بياض الصِّقَالِ فيه ، وقد ترك أن يفكِّر فيما عدا ذلك من المعاني التي لها يُكرَه الشيب ، ويُنَاط به العيب .

بناء الشعر والخطابة على التخييل لا المعقول

٢٢٨ — وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة ، أن يجعلوا اجتماعَ الشيئين في وصفٍ عِلّةً لحكمٍ يريدونه ، وإن لم يكن كذلك في المعقول ومُقْتَضَيات العقول ، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحِّح كونَ ما جعله أصلًا وعلّة كما ادَّعاهُ فيما يُبْرِم أو يَنْقُض من قضيّة ، وأن يأتي على ما صَيَّره قاعدةً وأساسًا بيّنة عقلية ، بل تُسلَّم مقدّمتُه التي اعتمدها بيّنةً ، كتسليمنا أنّ عائبَ الشيب لم يُنكر منه إلّا لونَه ، وتناسينا سائر المعاني التي لها كُره ، ومن أجلها عِيب .

وكذلك قول البحتري : [من المنسرح]

كَلَّفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُم في الشِّعر ، يَكْفِي عن صِدْقِهِ كَذِبُهْ (٢)

١٦١

/ أراد كلَّفتمونا أن نُجري مقاييس الشعر على حدود المنطق ، ونأخذ نفوسَنا فيه بالقول المحقَّق ، حتى لَا نَدَّعيَ إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع به ، ويُلجِيء إلى موجَبه . ولاشكَّ أنه إلى هذا النحو قَصَد ، وإيّاه عَمَد ،

---

(١) هو للبحتري في ديوانه ، من خمسة أبيات في مدح الشيب .

(٢) هو في ديوانه .

إذ يبعُد أن يريد بالكذب إعطاءَ الممدوح حظًّا من الفضل والسُّودد ليس له ، ويُبلّغه بالصفة حظًّا من التعظيم ليس هو أهلَه ، وأن يجاوز به من الإكثار محلَّه ، لأن هذا الكذبَ لا يُبين بالحجج المنطقية ، والقوانين العقلية ، وإنما يكذِّب فيه القائل بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وُصف به ، والكشفِ عن قدره وخسّته ، ورفعته أو ضَعَته ، ومعرفة محلّه ومرتبته .

***

تفسير قولهم : « خير الشعر أكذبه »

٢٢٩ — وكذلك قول من قال : « خير الشعر أكذبه » ، فهذا مرادهُ ، لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعرٌ فضلًا ونقصًا ، وانحطاطًا وارتفاعًا ، بأن يَنحَل الوضيعَ صفةً من الرفعة هو منها عارٍ ، أو يصفَ الشريفَ بنقص وعار ، فكم جواد بخّله الشعر وبخيلٍ سخّاه ؛ وشُجاعٍ وسمه بالجُبن وجبانٍ ساوَى به الليثَ ؛ ودَنِيٍّ أوطأه قِمّة العيُّوق ، وغبيٍّ قضى له بالفَهم ، وطائشٍ ادَّعى له طبيعةَ الحُكْم ، ثم لم يُعتَبر ذلك فى الشعر نفسه حيث تُنتقَدُ دنانيره وتُنشَر ديابيجه ، ويُفتَق مسكه فيضوعُ أريجُهُ .

= وأما من قال فى معارضة هذا القول : « خير الشعر أصدقه » ، كما قال : [من البسيط]

وإنَّ أَحْسَنَ بيتٍ أنتَ قائلهُ   بَيْتٌ يقالُ إذا أنشدتَه صَدَقَا [1]

فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دلَّ على حِكْمة يقبلها العقلُ ، وأدبٍ يجب به الفضل ، وموعظةٍ تُروِّض جِماح الهوى / وتبعث على التقوى ، ١٦٢

(١) ينسب إلى حسان بن ثابت فى ديوانه ، وإلى زهير ، وإلى بقيلة الأشجعى فى الإصابة فى ترجمته ، وفى المؤتلف والمختلف للآمدى : ٦٣ .

وتُبيّن موضع القُبح والحُسن فى الأفعال ، وتَفْصِل بين المحمود والمذموم من الخصال ، وقد يُنحَى بها نحو الصدق فى مدح الرجال ، كما قيل : « كان زهير لا يمدح الرجل إلا بما فيه » ، والأول أولى ، لأنهما قولان يتعارضان فى اختيار نوعى الشعر .

فمن قال : « خيره أصدقه » كان تركُ الإغراق والمبالغة والتجوُّز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتمادُ ما يجرى من العقل على أصل صحيح ، أحبَّ إليه وآثرَ عنده ، إذ كان ثمره أحلى ، وأثره أبقى ، وفائدته أظهر ، وحاصله أكثر = ومن قال : « أكذبُه » ، ذهب إلى أن الصنعة إنما تَمُدُّ باعها ، وتنشر شُعَاعها ، ويتّسع مَيْدانها ، وتتفرّع أفنانها ، حيث يعتمد الاتّساع والتخييل ، ويُدَّعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتمثيل ، وحيث يُقصَد التلطُّف والتأويل ، ويُذهَب بالقول مذهب المبالغة والإغراق فى المدح والذمّ والوصف والنعت والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض ، وهناك يجد الشاعرُ سبيلًا إلى أن يُبدع ويزيد ، ويُبدى فى اختراع الصُّور ويُعيد ، ويصادف مضطربًا كيف شاء واسعًا ، ومَدَدًا من المعانى متتابعًا ، ويكون كالمغترف من عِدٍّ لا ينقطع ، [١] والمُستَخرِج من مَعْدِنٍ لا ينتهى .

وأما القبيل الأوّل فهو فيه كالمقصور المُدانَى قَيْدُه ، [٢] والذى لا تتّسع كيف شاء يَدُه وأَيْدُه ، [٣] ثم هو فى الأكثر يسرد على السامعين معانىَ معروفةً وصورًا مشهورة ، ويتصرّف فى أصول هى وإن كانت شريفةً ، فإنها

---

(١) « العِدُّ » ، الماء الدائم الذى له مادّة لا انقطاع لها .

(٢) « دانى قيدَ الدابة » ، ضيقه .

(٣) « الأيد » ، القوة .

كالجواهر تُحفَظ أعدادها ، ولا يُرْجَى ازديادها ، وكالأعيان الجامدة التى لا تَنْمِى ولا تزيد ، (١) ولا تربح ولا تُفيد ، وكالحسناء / العقيم ، والشجرة الرّائقة لا تُمتّع بجَنًى كريم .

١٦٣

* * *

نصرة التخييل وتفضيله

٢٣٠ – هذا ونحوه يمكن أن يُتعلَّق به فى نصرة التخييل وتفضيله ، والعقل بعدُ على تفضيل القبيل الأول وتقديمه ، وتفخيم قدره وتعظيمه ، وما كان العقلُ ناصرَهُ ، والتحقيقُ شاهدَه ، فهو العزيز جانبه ، المنيع مَناكبُه ، وقد قيل : « الباطل مخصوم وإن قُضِى له ، والحقّ مُفْلِجٌ وإن قُضِى عليه » . هذا ، ومَنْ سلَّم أنّ المعانى المُعرِقة فى الصدق ، المستخرَجة من مَعْدِن الحقّ ، فى حكم الجامد الذى لا يَنْمِى ، والمحصور الذى لا يزيد ؟ وإن أردت أن تعرف بُطْلان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبى فراس : [من الوافر]

وكُنّا كالسهامِ إذَا أصابَتْ مَرَامِيَها فَرامِيهَا أُصَابَا (٢)

ألستَ تراه عقليًّا عريقًا فى نسبه ، معترَفًا بقوّة سببه ، وهو على ذلك من فوائد أبى فِراسٍ التى هو أبو عُذْرِها ، والسابقُ إلى إثارة سِرّها .

* * *

الاستعارة ليست من التخييل

٢٣١ – واعلم أن « الاستعارة » لا تدخل فى قبيل « التخييل » ، لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظةِ المستعارة ، وإنما يعمد إلى إثبات شَبَهٍ هناك ، فلا يكون مَخْبَرُهُ على خلاف خَبَره . وكيف يعرض الشكُّ فى أنْ

---

(١) « تَنْمِى » تزدادُ .

(٢) هو فى ديوانه .

لا مدخل للاستعارة فى هذا الفنّ ، وهى كثيرة فى التنزيل على ما لا يخفى ، كقوله عز وجل : (وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤] ؟ ثم لا شبهةَ فى أنْ ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرًا ، وإنما المراد إثبات شَبهه . وكذلك قول النبى ﷺ : « المؤمن مرآة المؤمن » ، [1] ليس على إثباته مِرآةً من حيث الجسم الصَّقيل ، لكن من حيث الشَّبه المعقول ، وهو كونها سببًا للعلم بما لولاها / لم يُعْلَم ، لأن ذلك العلم طريقُه الرؤية ، ولا سَبيل إلى أن يرى الإنسان وجهَه إلا بالمرآة وما جرى مجراها من الأجسام الصَّقيلة ، فقد جمع بين المؤمن والمرآة فى صفة معقولة ، وهى أن المؤمن ينصَح أخاه ويُريه الحسَن من القبيح ، كما تُرِى المرآةُ الناظرَ فيها ما يكون بوجهه من الحسن وخلافه . وكذا قوله ﷺ : « إياكم وخَضْراءَ الدِّمَن » ، [2] معلوم أن ليس القصدُ إثباتَ معنى ظاهر اللفظين ، ولكن الشَّبهُ الحاصل من مجموعهما ، وذلك حُسن الظَّاهر مع خُبْثِ الأصل .

١٦٤

٢٣٢ — وإذا كان هذا كذلك ، بانَ منه أيضًا أنّ لك مع لُزوم الصدق ، والثبوت على محض الحقّ ، الميدانَ الفسيحَ والمجالَ الواسع ، وأنْ ليس الأمر على ما ظنَّه ناصر الإغراق والتخييل الخارج إلى أن يكون الخَبَر على خلاف المَخْبَر ، من أنه إنما يتّسع المقال ويَفْتَنّ ، وتكثُر موارد الصنعة ويغزُر يَنْبُوعها ، وتكثر أغصانها وتتشعّب فروعها ، إذا بُسِط من عنان الدعوى ، فادَّعى ما لا يَصِحّ دعواه ، وأثبت ما ينفيه العقل ويَأباه .

* * *

---

(١) رواه أبو داود فى كتاب الأدب ، فى « باب فى النصيحة والحياطة » ، من حديث أبى هريرة ، ورواه الترمذى فى كتاب البر ، « باب ما جاء فى شفقة المسلم على المسلم » من حديث أبى هريرة ، بلفظ : « إن أحدكم مرآة أخيه » . وراجع فتح القدير .

(٢) مضى فى رقم : ٦٦ .

مُرَادُه بالتخييل

٢٣٣ – وجملةُ الحديث أن الذى أُريده بالتخييل ههنا ، ما يُثبت فيه الشاعر أمرًا هو غير ثابتٍ أصلًا ، ويدّعى دعوَى لا طريقَ إلى تحصيلها ، ويقولُ قولًا يخدع فيه نفسه ويُريها ما لا ترى .

فأمَّا الاستعارة ، فإن سبيلَها سبيلُ الكلام المحذوف ، فى أنك إذا رجعت إلى أصله ، وجدتَ قائله وهو يُثبت أمرًا عقليًا صحيحًا ، ويدّعى دعوَى لها سِنْخٌ فى العقل . وستمرُّ بك ضروبٌ من « التخييل » هى أظهرُ أمرًا فى البُعد عن الحقيقة ، وأكشفُ وجهًا فى أنه خداعٌ للعقل ، وضربٌ من التزويق ، فتزداد استبانةً للغَرَض / بهذا الفصل ، وأَزيدُك حينئذ إن شاء الله ، كلامًا فى الفرق بين ما يدخل فى حيّز قولهم : « خير الشعر أكذبه » ، وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه فى أنه اتّساع وتجوّزٌ ، فاْعرفه .

١٦٥

وكيف دار الأمرُ ، فإنهم لم يقولوا : « خير الشعر أكذبه » ، وهم يريدون كلامًا غُفْلًا ساذجًا يكذب فيه صاحبُه ويُفْرِط ، نحو أن يصف الحارسَ بأوصاف الخليفة ، ويقول للبائس المسكين : « إنّك أمير العِرَاقَيْن » ، ولكن ما فيه صنعةٌ يتعمَّل لها ، وتدقيقٌ فى المعانى يحتاج معه إلى فطنة لطيفةٍ وفهمٍ ثاقبٍ وغوصٍ شديد ، والله الموافق للصواب .

* * *

الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى

٢٣٤ – وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى .

واْعلم أن ما شأنه « التخييل » ، أَمْرُه فى عِظَم شجرته إذا تُؤُمِّلَ نَسَبُه ، وعُرفت شُعُوبه وشُعَبُه ، على ما أشرت إليه قُبَيلُ ، لا يكاد تجىء فيه قِسْمةٌ تستوعبه ، وتفصيل يَستغرقه ، وإنما الطريق فيه أن يُتَّبَعَ الشىء بعد الشىء ، ويُجمع ما يحصُره الاستقراء .

فالذى بدأتُ به من دعوى أصلٍ وعلّةٍ فى حُكمٍ من الأحكام ، هما كذلك ما تُرِكَتْ المضايقة ، وأُخذ بالمسامحة ، ونُظر إلى الظاهر ، ولم يُنقَّر عن السرائر ، وهو النَمَطُ العَدْل والنُمْرُقة الوُسطَى ، وهو شىءٌ تراه كثيرًا بالآداب والحِكَم البريئة من الكذب .

ومن الأمثلة فيه قول أبى تمام : [من الخفيف]

إنّ رَيْبَ الزمانِ يُحْسِنُ أن يُهـ ـدِى الرَّزايا إلى ذَوِى الأحسابِ [1]
فَلِهـذَا يَجِـفُّ بَعْـدَ ٱخضِرارٍ قَبْلَ رَوْضِ الوِهادِ رَوْضُ الرَّوابِى

وكذا قولُه يذكر أنّ الممدوح قد زاده ، مَع بُعده عنه وغيبته ، فى العطايا على الحاضرين عنده اللّازمين خِدْمَته : [من الخفيف]

١٦٦ /لَزِمُوا مَرْكَزَ النَّـــدَى وذَراهُ وعَدَتْنا عَنْ مِثْلِ ذاك العَوَادِى [2]
غيرَ أنَّ الرُّبَى إلى سَبَلِ الأنـ ـواءِ أدنَى ، والحظُّ حَظُّ الوِهَادِ

لم يقصِد من الربى ههنا إلى العلوّ ، ولكن إلى الدنوّ فقط ، وكذلك لم يُرِدْ بذكر الوِهاد الضَّعةَ والتَّسفُّل والهُبوط ، كما أشار إليه فى قوله :

« والسَّيْلُ حَرْبٌ للمكان العالى » [3]

وإنما أراد أن الوهاد ليس لها قُرْبُ الرُّبَى من فيض الأنواءِ ، ثم إنها تتجاوزُ الرُّبَى التى هى دانية قريبة إليها ، إلى الوِهاد التى ليس لها ذلك القُرْب .

ومن هذا النَّمط ، فى أنه تخييل شبيهٌ بالحقيقة لاعتدال أمره ، وأنّ ما تعلّق

---

(١) هو فى ديوانه .
(٢) هو فى ديوانه .
(٣) مضى فى رقم : ٢٢٥ .

به من العِلَّة موجود على ظاهرِ مَا ادَّعى ، قولُه : [من البسيط]

لَيْسَ الحجابُ بمُقْصٍ عنك لى أمَلًا إنَّ السماءَ تُرَجَّى حِين تَحْتَجِبُ (١)

فاستتارُ السماء بالغيم هو سبب رجاءِ الغَيْث الذى يُعَدُّ فى مجرى العادة جُودًا منها ، ونِعْمةً صادرةً عنها ، كما قال ابن المعتز : [من الخفيف]

مَا تَرَى نِعْمةَ السماءِ على الأَرْ ضِ وشُكْرَ الرِّياضِ للأَمْطارِ (٢)

* * *

التخييل الشبيه بالحقيقة مما أصله التشبيه

٢٣٥ – وهذا نوعٌ آخرُ ، وهو دعواهم فى الوصف هو خِلقةٌ فى الشىء وطبيعةٌ ، أو واجبٌ على الجملة ، من حيث هو أنّ ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه استفادَهُ . وأصل هذا التشبيهُ ، ثم يتزايد فيبلُغ هذا الحدَّ ، ولهم فيه عباراتٌ منها قولهم : « إن الشمس تستعير منه النور وتستفيد ، أو تتعلّم منه الإشراق وتكتسب منه الإضاءة » . وألطفُ ذلك أن يقال : « تَسْرِقُ » ، و « أن نورها مسروق من الممدوح » . وكذلك يقال : « المِسْكُ يَسْرِق مِنْ عَرْفِه ، وأنّ طيبه مُسْتَرَقٌ منه ومن أخلاقه » ، قال ابن بابك : [من الطويل]

أَلَا يا رياضَ الحَزْنِ مِن أبرقِ الحِمَى نَسِيمُك مسروقٌ ووَصفُكِ مُنْتَحَلْ

/ حكيتِ أبا سَعْدٍ ، فنَشْرُكِ نَشْرُهُ ولكنْ له صِدْقُ الهوَى ، ولكِ المَلَلْ   ١٦٧

* * *

وجه آخر من التخييل

٢٣٦ – ونوع آخر ، وهو أن يدَّعىَ فى الصفة الثابتة للشىء أنه إنّما كان لِعلّةٍ يضعها الشاعر ويختلقُها ، إمّا لأمرٍ يرجع إلى تعظيم الممدوح ، أو تعظيم

---

(١) هو فى ديوان أبى تمام .

(٢) هو فى ديوانه .

أمرٍ من الأمور ، فمن الغريب فى ذلك معنى بيت فارسيٍّ ترجَمتُهُ : [من البسيط]

لَوْ لَم تكن نِيَّةُ الجوزاءِ خِدْمتَهُ لَمَا رأيتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ

فهذا ليس من جنس ما مضى ، أعنى ما أصله التشبيه ، ثم أريد التناهى فى المبالغة والإغراق والإغراب .

ويدخل فى هذا الفن قول المتنبى : [من الكامل]

لم تَحْكِ نائلَكَ السَّحابُ ، وإنّما حُمَّتْ به فصَبِيبُها الرُّحَضاءُ (١)

= لأنه وإن كان أصله التشبيه ، من حيث يشبّه الجَوَاد بالغَيْث ، فإنه وَضَعَ المعنى وضعًا وصَوَّره فى صورةٍ خرج معها إلى ما لا أصل له فى التشبيه ، فهو كالواقع بين الضَرْبَين . وقريبٌ منه فى أن أصله التشبيه ثم باعده بالصنعة فى تشبيهه وخلع عنه صورته خلعًا ، قولُهُ : [من الوافر]

ومَا رِيحُ الرِّياض لَها ، ولكن كَسَاها دَفْنُهُمْ فى التُّرْبِ طِيبَا (٢)

ومن لطيف هذا النوع قولُ أبى العباس الضبّى : [من الكامل]

لا تركنــنَّ إلى الفــرا قِ وإن سَكَنْتَ إلى العِنَاقِ (٣)
فالشمسُ عِنْــدَ غروبها تصفَرُّ من فَرَقِ الفِــراقِ

= ادَّعَى لتعظيم شأن الفراق أنّ ما يُرَى من الصُفرة فى الشمس حين يرقُّ نورها بدنوِّها من الأرض ، إنما هو لأنها تُفارقُ الأُفُق الذى كانت فيه ،

---

(١) هو فى ديوانه . « الصبيب » المصبوب . و « الرُّحَضاء » ، عرق الحمَّى .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو له فى اليتيمة ٣ : ٢٦٥ .

أو الناسَ الذين طلعتْ عليهم وأنِسَتْ بهم وأنِسوا بها وسَرَّتْهم رُؤيتُها .

***

٢٣٧ – ونوع منه قولُ الآخر : [من الوافر]

/ قضيبُ الكَرْمِ نَقْطَعه فيَبْكِى ولا تَبْكى وقد قَطَعَ الحبيبُ [(١)]

١٦٨

وهو منسوب إلى إنشاد الشِّبلى ، ويقال أيضًا أن أبا العباس أخذ معناه فى بيته من قول بعض الصُّوفية وقيل له : « لِمَ تصفرُّ الشمس عند الغروب ؟ فقال من حَذَر الفراق » .

***

٢٣٨ – ومن لطيف هذا الجنس قول الصُّولى : [من الكامل]

الــرِّيح تَحْسُدُنى عليــ ــكِ ، ولم أخلْهَا فى العِدَا [(٢)]

لَمَّــا هَمَــمْتُ بقُبْلــةٍ رَدَّت على الوَجْهِ الرِّدَا

وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوَجْه ، فواجب فى طِباعها أن تردّ الرداء عليه ، وأن تلُفّ من طرفيه ، وقد ادّعى أن ذلك منها لحسدٍ بها وغَيْرَةٍ على المحبوبة ، وهى من أجل ما فى نفسها تَحُول بينه وبين أن ينال من وجهها .

وفى هذه الطريقة قوله : [من المتقارب]

وحَارَبَنى فيـه رَيْبُ الزَّمـانِ كأنَّ الزَّمـانَ لهُ عاشقُ [(٣)]

---

(١) لم أقف عليه فى كثير مما أنشده الشبلى . وهو صوفى كبير من الطبقة الرابعة .

(٢) ليس فيما نشرهُ أستاذ الراجكوتى من شعر الصولىّ ، ولا فى زياداته هو .

(٣) هو لمحمد بن وهيب من أربعة أبيات فى ترجمته فى الأغانى ١٩ : ٧٧ .

= إلّا أنه لم يضع عِلّة ومعلولًا من طريق النصّ على شىء ، بل أثبت محاربةً من الزمان فى معنى الحبيب ، ثم جعل دليلًا على عِلّتها جوازَ أن يكون شريكًا له فى عشقه . وإذا حقّقْنا لم يجب = لأجل أن جَعَلَ العِشقَ عِلّة للمحاربة ، وجَمَعَ بين الزمان والريح ، فى آدعاء العداوةِ لَهُما = أن يتناسب البيتان من طريق الخصوص والتفصيل .

وذاك أن الكلام فى وضع الشاعر للأمر الواجب علّةً غيرَ معقولٍ كونُها علّةً لذلك الأمر .[1] وكونُ العشق علّةً للمعاداة فى المحبوب معقولٌ معروف غير بِدْعٍ ولا مُنكَر . فإذا بدأ فادّعى أن الزمان يعاديه ويحاربه فيه ، فقد أعطاك أنّ ذلك لمثل هذه العلّة = وليس إذا ردّت الريح الرِّداء ، فقد وَجب أن يكون ذلك لعلّة الحسد أو لغيرها ، لأن ردَّ الرداء / شأنُها ، فآعرفه ، فإن مِنْ شَأن حكم المُحصِّل أن لا ينظر فى تلاقى المعانى وتناظُرها إلى جُمَل الأمور ، وإلى الإطلاق والعموم ، بل ينبغى أن يدقّق النظر فى ذلك ، ويراعىَ التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل . فأنت فى نحو بيت آبن وُهيب تدّعى صفةً غير ثابتة ، هى إذا ثبتت اقتضت مثل العِلّة التى ذكرها ، وفى نحو بيت الريح ، تذكر صفةً غير ثابتة حاصلةً على الحقيقة ، ثم تدّعى لها علة من عند نفسك وضعًا وآختراعًا ، فآفهمه .

١٦٩

= وهكذا قول المتنبى : [من الطويل]

مَلامِىَ النَّوَى فى ظُلْمها غايةُ الظُّلْمِ ... لعلَّ بها مِثْلَ الَّذِى بِى مِن السُّقمِ[2]

فَلَوْ لم تَغَرْ لم تَزْوِ عَنِّى لِقاءَكُم ... ولو لم تُرِدْكُمْ لم تكنْ فِيكُمُ خَصْمِى

---

(١) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « وذاك أنّا فى وضع ... » ، والذى أثبتّه فى أحد مخطوطاته ، وفى مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو فى ديوانه .

= الدعوى في إثبات الخصومة ، وجَعْل النَّوى كالشيء الذى يعقل ويميّز ويريد ويختار ، وحديثُ الغَيرةِ والمشاركةِ في هوى الحبيب ، يثبُتُ بثبوت ذلك من غير أن يفتقر مِنك إلى وَضْعٍ واَختراع .

***

٢٣٩ — ومما يلحق بالفنّ الذى بدأتُ به قولُه : [من الطويل]

بِنَفسِيَ ما يشكوهُ مَن راح طَرْفُهُ ونَرْجِسُهُ مِمّا دَهَى حُسنَه وَردُ [1]
أراقَتْ دَمِي عَمْدًا مَحاسنُ وجهه فأضْحَى وفى عَيْنَيه آثارُه تَبْدُو

= لأنه قد أتى لحمرة العين = وهى عارض يَعْرِض لها من حيث هى عينٌ = بعلّةٍ يعلم أنها مخترعَة موضوعة ، فليس ثَمَّ إراقة دم . وأَصْلُ هذا قول ابن المعتزّ : [من المنسرح]

قَالُوا آشتكتْ عَيْنُه فقُلْتُ لَهُم مِن كَثْرةِ القَتْلِ نَالَها الوَصَبُ [2]
حُمْرتُها مِن دِماءِ مَن قتلَتْ والدَّمُ فى النَّصْلِ شاهدٌ عَجَبُ

= وبين هذا الجنس وبين نحو : « الرّيح تحسدنى » ، فرقٌ ، وذلك أن لك هناك / فِعْلًا هو ثابت واجب فى الريح ، وهو ردُّ الرداء على الوجه ، ثم أحببت أن تتطرّف ، [3] فادَّعيت لذلك الفعل علّةً من عند نفسك . وأما ههنا فنظرتَ إلى صفةٍ موجودة ، فتأوّلتَ فيها أنها صارت إلى العين من غيرها ، وليست هى التى من شأنها أن تكونَ فى العين ، فليس معك هنا إلا معنًى واحدٌ ، وأما هناك

١٧٠

---

(١) لأبى الفرج الببغاء ، من أربعة أبيات فى يتيمة الدهر ١ : ٢٢٣ .

(٢) هما لابن الرومىّ فى ديوانه ، وفى حماسة ابن الشجرى : ٨٨٤ ، وينسبان أحيانًا لابن المعتز ، وليسا فى ديوانه .

(٣) فى المخطوطة : « تتطرق » ، بالقاف .

فمعك معنيان : أحدُهما موجودٌ معلومٌ ، والآخرُ مُدَّعًى موهومٌ ، فاعرفه .

* * *

التعليل التخييلى والتأوّل فى الصفة

٢٤٠ — وممّا يشبه هذا الفَنَّ الذى هو تأوُّلٌ فى الصفة فقط ، من غير أن يكون معلولٌ وعلّةٌ ، ما تراه من تأوُّلهم فى الأمراض والحمِّيات أنها ليست بأمراض ، ولكنها فِطَنٌ ثاقبة وأذهانٌ متوقّدة وعَزَمات ، كقوله : [من الطويل]

وحُوشِيتَ أن تَضْرَى بجسمك عِلّةٌ ألَا إنَّها تلك العُزُوم الثَّواقبُ [1]

وقال ابن بابك : [من الوافر]

فترتَ وما وجدتَ أبا العلاءِ سِوَى فَرْط التوقُّد والذَّكاءِ

ولكشاجم ، يقوله فى على بن سليمان الأخفش : [من الرمل]

ولقد أخطأ قومٌ زعموا أنها من فَضْل بَرْدٍ فى العَصَبْ [2]

هُو ذاك الذِّهن أذكى نارَهُ والمِزَاجُ المُفْرِطُ الحَرِّ آلتهبْ

= ولا يكون قول المتنبى : [من الكامل]

وَمَنازِلُ الحُمَّى الجُسومُ ، فقُلْ لنا : مَا عُذْرُها فى تَرْكِها خيراتِها [3]

أعجبتَها شرَفًا فطَالَ وُقُوفُها لتأمُّلِ الأعضاءِ لَا لأذاتِها

= من هذا فى شىء ، بأكثر من أن كلا القولين فى ذكر الحُمَّى ، وفى تطييب النفس عنها ، فهو اشتراك فى الغَرض والجنس ، [4] فأما فى عمود المعنى

---

(١) بيت من قصيدة طويلة ، لأبى إبرهيم إسمعيل بن أحمد الشاشى العامرى ، ذكر فيها مرضًا ألمّ بالصاحب بن عباد ، يتيمة الدهر ٣ : ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٢) البيت الأول فى ديوانه المطبوع ، ولس فيه البيت الثانى .

(٣) هما فى ديوانه .

(٤) فى النسخ جميعًا : « العرض » بالعين المهملة ، وكأن الصواب ما أثبت .

١٧١

وصورته الخاصة فلا ، لأن المتنبى لم ينكر أنّ ما يجده الممدوح / حُمَّى كما أنكره الآخر ، ولكنّه كأنه سأل نفسه : كيف اجترأت الحمَّى على الممدوح ، مع جلالته وهيبته ، أم كيف جاز أن يقصد شئٌ إلى أذاه مع كَرَمه ونُبله ، وأن المحبّة من النفوس مقصورة عليه ؟ فتمحَّلَ لذلك جوابًا ، ووضع للحُمَّى فيما فعلته من الأذى عُذْرًا، وهو تصريحُ ما اقتصر فيه على التعجُّب فى قوله : [من الوافر]

أَيَدْرِى مَا أَرابَكَ مَن يُرِيبُ ؟ وَهلْ تَرْقَى إلى الفَلَكِ الخطوبُ ؟ [١]
وجسمُكَ فَوْقَ هِمَّةِ كُلِّ داءٍ فقُـرْبُ أقلِّهـا منه عجيبُ !

= إلا أن ذلك الإيهام أحسن من هذا البيان ، وذلك التعجُّبُ موقوفًا غيرَ مجاب ، أولَى بالإعجاب ، وليس كل زيادة تُفلح ، وكل استقصاء يَمْلُح .

* * *

أمثلة فى التعليل التخييلى والتأوّل فى الصفة

٢٤١ — ومن واضح هذا النوع وجيّده قولُ ابن المعتزّ : [من الكامل]

صدَّت شُرَيْرُ وأزمعت هَجْرِى وَصَغَت ضَمائرُها إلى الغَدْرِ [٢]
قالت : كَبِرتَ وشِبتَ ! قلتُ لها : هذا غُبَـارُ وَقَائـعِ الدَّهْـرِ

= ألا تراه أنكر أن يكون الذى بدا به شيبًا ، ورأى الاعتصام بالجَحْد أخصرَ طريقًا إلى نَفْى العيب وقطع الخصومة ، ولم يسلك الطريقة العامّية فيُثبِتَ المشيب ، ثم يمنَع العائبَ أن يعيب ، ويُرِيَه الخطأَ فى عَيْبه به ، ويُلزِمَه المناقضةَ فى مذهبه ، كنحو ما مضى ، أعنى كقول البحترى : « وبياضُ البازىّ » . [٣]

---

(١) هو فى ديوان المتنبى .
(٢) هو فى ديوانه . « شُرَيْر » ، تصغير اسم صاحبته . و « صَغَتْ » ، مالت .
(٣) انظر بيت البحترى فى رقم : ٢٢٧ .

وهكذا إذا تأوَّلوا فى الشيب أنه ليس بابيضاض الشعر الكائن فى مجرى العادة وموضوع الخِلْقة ، ولكنه نُور العقل والأدبِ قد انتشر ، وبان من وَجْهه وظهر ، كقول الطائى الكبير : [من البسيط]

ولا يُرَوِّعْكَ إيماضُ القَتِير بهِ ... فَإِنَّ ذاكَ ابتسامُ الرَّأْى والأدبِ [١]

* * *

١٧٢ ٢٤٢ – / وينبغى أن تعلمَ أنّ باب التشبيهات قد حظِى من هذه الطريقة بضرب من السِّحْر ، لا تأتى الصفة على غَرابته ، ولا يبلُغ البيان كُنهَ ما ناله من اللُّطف والظَّرف ، فإنه قد بلغ حدًّا يرُدُّ المعروفَ فى طِباع الغَزِل ، [٢] ويُلْهى الثَّكْلانَ عن الثُّكْل ، ويَنْفُث فى عُقَد الوَحشة ، وينشُد ما ضلَّ عنك من المَسَرَّة ، ويشهد لِلشِّعر بما يُطيل لِسَانه فى الفخر ، ويُبين جُمْلة ما للبيان من القُدرة والقَدْر .

فمن ذلك قول ابن الرومى : [من الكامل]

خجلتْ خدودُ الورد من تفضيله ... خَجَلًا تورُّدُها عليه شاهدُ [٣]

لم يَخْجَلِ الوردُ المورَّدُ لونُه ... إلَّا وناحلُه الفضيلةَ عاندُ

للنرجس الفضلُ المُبينُ وإن أبَى ... آبٍ وحادَ عن الطريقة حائدُ

فَصْلُ القضيةِ أنّ هذا قائدٌ ... زَهَرَ الرياضِ وأنّ هذا طاردُ

---

(١) هو فى ديوانه ، ورواية الديوان : « ولا يُؤرِّقك » ، من الأرق . و « إيماضُ القتير » ، لمعان أول الشيب فى رأسه .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « يرد العُزُوف » ، وهى قليلة المعنى ، وفى مطبوعة رشيد رضا : « يبزُّ المعروف » ، ولا بأس بها ، والأجود ما أثبت .

(٣) هى فى ديوانه ، أربعة عشر بيتا بزيادة أربعة أبيات ، ومع اختلاف يسير فى الترتيب .

شَتَّانَ بين ٱثنين : هذا مُوعِدٌ ... بِتَسلُّبِ الدُّنيا ، وهـٰـذا واعـدُ
يَنْهَى النديمَ عن القبيح بلحظِه ، ... وَعَلَى المُدامةِ والسماعِ مُساعدُ
اُطلبْ بِعَفْوِك فى المِلاحِ سَمِيَّه ... أبدًا ، فإنك لا مَحَالةَ واجدُ
والوَرْدُ إن فكَّرتَ فَرْدٌ فى ٱسمه ... ما فى المِلاحِ لـه سَمِيٌّ واحـدُ [1]
هذِى النجومُ هى التى رَبَّتْهُما ... بِحَيَا السحابِ كما يُربِّى الوالـدُ
فٱنظر إلى الأَخَوَينِ مَن أدناهما ... شَبَهًا بوالدِه ، فذاكَ الماجـدُ [2]
أين الخدودُ من العيون نَفاسةً ... ورِئاسةً ، لولا القياسُ الفاسـدُ [3]

وترتيبُ الصنعة فى هذه القطعة ، أنه عمل أوَّلًا على قلب طرفَى التشبيه ، كما مضى فى فصل التشبيهات ، فشبّه حُمرةَ الورد بحمرة الخجل ، ثم تناسَى ذلك وخدعَ عنه نفسه ، وحملها على أن تعتقد أنه خَجِلٌ على الحقيقة . ثم لما اطمأنَّ ذلك فى قلبه واستحكمت صورته ، طَلَبَ لذلك الخجل عِلَّةً ، فجعل / عِلّته أنْ فُضِّلَ على النرجس ، ووُضِع فى منزلةٍ ليس يرى نفسَهُ أهْلًا لها ، فصار يتشوَّر من ذلك ، [4] ويتخوّف عيبَ العائب ، وغميزةَ المستهزِئ . ويجدُ ما يجد مَنْ مُدِح مِدْحةً يَظْهر الكذب فيها ويُفْرِط ، حتى تصير كالهُزء بمن قُصِد بها . ثم زادته الفِطْنة الثاقبةُ والطبعُ المُثْمر فى سحر البيان ، ما رأيت من وضع حِجاج فى شأن النرجس ، وجهةِ استحقاقه الفضلَ على الورد ، فجاء بحُسنٍ وإحسانٍ لا تكاد تجد مثله إلّا له .

١٧٣

(١) فى الديوان : « والورد لو فَتَّشْتَ » .
(٢) فى الديوان : « فتأمَّل الإثنين ... » .
(٣) فى الديوان : « أين العيون من الخدود » .
(٤) « يتشوَّر » ، أى يخجل ، وفى مطبوعة رشيد رضا « يتوب » وشرحها بأنه يعنى يرجع إلى نفسه ، والأولى أجود .

٢٤٣ – ومما هو خليقٌ أن يوضع فى منزلة هذه القطعة، ويلحق بها فى لطف الصنعة، قولُ أبى هِلالٍ العسكرى: [من الكامل]

زَعَم البَنَفْسَجُ أنّه كعِذَارِهِ حُسْنًا، فسَلُّوا مِن قَفَاه لسانَهُ [1]
لَم يَظْلِموا فى الحكم إذْ مَثَلوا به، فلشَدَّمَا رفع البَنَفْسَجُ شانَهُ

٢٤٤ – وقد اتفق للمتأخرين من المُحْدَثين فى هذا الفن نُكَتٌ ولطائف، وبِدَعٌ وظرائف، لا يُستكثر لها الكثير من الثّناء، ولا يضيق مكانُها من الفَضْل عن سَعَة الإطراء، فمن ذلك قول ابن نباتة فى صفة الفرس: [من الوافر]

وأدهمُ يستمدُّ الليلُ منه وتَطلُع بين عَيْنَيه الثُّرَيَّا [2]
سَرَى خَلْفَ الصَّباحِ يطير مَشْيًا ويَطْوِى خَلْفَه الأفلاكَ طَيًّا
فلَمّا خاف وَشْكَ الفَوْتِ منه تَشَبَّثَ بالقوائمِ والمُحَيَّا

وأحسن من هذا وأحكم صنعةً قولُه فى قطعة أخرى: [من الكامل]

فكأنما لَطَمَ الصباحُ جبينَهُ فاقتصَّ منه وخَاضَ فى أحشائهِ [3]

وأول القطعة:

قد جاءَنا الطِّرْفُ الذى أهْدَيْتَهُ هَادِيه يَعْقِد أرضَه بسمائهِ
أوَلايةً وَلَّيتنا فبَعَثْتَهُ رُمحًا سَبِيبُ العُرفِ عَقْدُ لِوائِه
/ نختال منه على أغَرَّ محجَّلٍ ماءُ الدَّياجى قطرةٌ من مائهِ
وكأنما لَطَمَ الصَّباحُ جبينَهُ فاقتصَّ منه وخَاضَ فى أحشائِه

١٧٤

---

(١) هما فى ديوانه المجموع: ١٥٧، ومراجعه هناك: (جمع محسن غياض، بغداد)، وقدم أبو هلال لشعره هذا بقوله: «وقلتُ فى الهَنَة النادرة تحت ورقة البنفسج، ولم أسمع فيها من الشعر العربىّ شيئًا». وقوله: «مثلوا به»، أى نكلوا به.

(٢) مضى البيت الأول فى رقم: ١٧٢.

(٣) هو فى اليتيمة ٢: ٣٦١، وفى مختارات البارودى ٤: ١٣٦ بزيادة بيت.

متمهِّلًا والبرقُ من أسمائه ، مُتبرقِعًا والحُسْنُ من أكفائِهِ
مَا كانت النِّيران يَكْمُنُ حَرُّها لَوْ كان للنِّيرانِ بعضُ ذَكائِهِ
لا تَعْلَقُ الألحاظُ فى أعطافِه إلّا إذا كفكفتَ من غُلوائِهِ
لَا يُكمِلُ الطرْفُ المحاسنَ كُلَّها حتَّى يكونَ الطَّرْفُ من أُسَرائِهِ

٢٤٥ – ومما له فى التفضيلِ الفَضْلُ الظاهرُ لحسنِ الإبداع ، مع السلامة من التكلُّف ، قوله : [من الطويل]

وماءٍ عَلى الرَّضْرَاض يَجْرى كأنَّهُ صحائفُ تِبْرٍ قد سُبِكْنَ جَداوِلَا [1]
كأنّ بِها من شدَّة الجَرْىِ جِنّةً وقَدْ ألبستهُنَّ الرِّياحُ سَلَاسِلَا

وإنما ساعده التوفيقُ ، من حيث وُطِّىء له من قبلُ الطريقُ ، فسبق العُرْفُ بتشبيه الحُبُك على صفحات الغُدْران بحلَق الدروع ، فتدرَّج من ذلك إلى أن جعلها سلاسل ، كما فعل ابن المعتزّ فى قوله : [من الطويل]

وأنهارِ ماءٍ كالسلاسل فُجِّرَت لتُرضِعَ أولادَ الرياحين والزَّهْرِ [2]

ثم أتمّ الحِذْق بأن جعل للماء صفة تَقْتَضى أن يُسَلْسَل ، وقَرَّبَ مأخذَ ما حاول عليه ، فإن شدة الحركة وفرط سرعتها من صفات الجنون ، كما أن التمهُّل فيها والتأنّى من أوصاف العقل .

٢٤٦ – ومن هذا الجنس قولُ ابن المعتزّ فى السيف ، فى أبيات قالها فى الموفَّق ، وهى : [من السريع]

---

(١) هو لأبى سعيد الرستمى ، من قصيدة له طويلة ذكرها صاحب يتيمة الدهر ٣ : ١٨٥ – ١٨٧ . وكان البيت الأول فى المخطوطة والمطبوعتين ناقصًا هكذا :

* وماء على الرضراض يجرى .... *

(٢) هو فى ديوانه .

وفارسٍ أغْمَدَ فى جُنَّةٍ تُقطِّع السيفَ إذا ما وَرَدْ [١]
كأنها ماءٌ عليه جَرَى حتى إذا ما غاب فيه جَمَدْ
فى كفّهِ عَضْبٌ إذا هَزَّهُ حَسِبْتَهُ من خَوْفِه يَرْتَعِدْ

فقد أراد أن يخترع لهِزّةِ السيف عِلّةً ، فجعلها رِعْدة تناله من خوف الممدوح / وهَيْبَته . ١٧٥

ويُشبه أن يكون ابن بابك نظر إلى هذا البيت وعلَّق منه الرّعدة فى قوله : [من المتقارب]

فإن عَجَمَتْنى نُيوبُ الخطوبِ وأَوْهَى الزمانُ قُوَى مُنَّتِى
فَمَا اضطرب السيفُ من خِيفةٍ ، ولا أُرعِدَ الرمحُ من قِرّةِ

= إلا أنه ذهب بها فى أسلوب آخر ، وقصد إلى أن يقول : إنّ كون حركات الرمح فى ظاهر حركة المرتعد ، لا يوجبُ أن يكون ذلك من آفة وعارض ، وكأنه عكس القضيّة فأبَى أن تكون صفة المرتعد فى الرمح للعلل التى لمثلها تكون فى الحيوان .

وأمَّا ابن المعتزّ فحقّق كونها فى السيف على حقيقة العلّةِ التى لها تكون فى الحيوان ، فاعرفه .

وقد أعاد هذا الارتعادَ على الجملة التى وصفتُ لك ، فقال : [من السريع]

قالُوا : طواهُ حُزنُهُ فانحَنَى فقلتُ ، والشكُّ عدُوُّ اليقين [٢]
ما هَيَفُ النَّرجس من صَبْوَةٍ ولا الضَّنَى فى صُفرة الياسمينْ
ولا ارتعادُ السَّيفِ من قِرَّةٍ ولا انعطافُ الرمح من فَرْطِ لينْ

---

(١) هو فى ديوانه .
(٢) كأنه يعنى أنه من شعر ابن بابك .

٢٤٧ – ومما حقُّه أن يكون طرازًا فى هذا النوع قولُ البحترى :

[من الخفيف]

يَتعثَّرْنَ فى النُّحور وفى الأوْ جُهِ سُكْرًا لمَّا شَرِبْنَ الدمَّاءَ (١)

جعل فِعْلَ الطاعنِ بالرماح تعثُّرًا منها ، كما جعل ابن المعتزّ تحريكه للسيف وهزَّه له ارتعادًا ، ثم طلب للتعثُّر عِلّةً ، كما طلب هو للارتعاد ، فاعرفه .

٢٤٨ – ومن هذا الباب قول عُلبة : (٢) [من الخفيف]

وكأنِ السَّماءَ صاهَرَت الأرْ ضَ فصَار النِّثارُ من كافورِ

وقول أبى تمام : [من الطويل]

كأنّ السحاب الغُرَّ غَيَّبن تَحْتَها حَبِيبًا فما تَرْقَا لهنّ مَدامِعُ (٣)

/وقول السرىّ يصف الهلال : [من المنسرح] ١٧٦

جاءك شَهْرُ السُّرورِ شوَّالُ وغال شَهْر الصِّيامِ مغتالُ (٤)

ثم قال :

---

(١) من قصيدة للبحترى فى ديوانه .

(٢) قوله : « قول علبة » ، خطأ لاشك فيه وتصحيف ، والبيت للصاحب بن عباد ، كما فى يتيمة الدهر ٣ : ٢٣٧ ، فى ثلاثة أبيات ، وجاء البيت مفردًا فيها أيضًا ٣ : ٢٥٠ .

(٣) هو فى ديوانه ، وقبله :

ألا إنّ صَدْرى من بلائى بلاقِعُ عشية شاقتنى الديارُ البلاقع

و « تحتها » ، أى تحت الديار البلاقع .

(٤) هو فى ديوانه ، ثلاثة أبيات ، منها التالى ، وقبلهُ :

أما رأيتَ الهلالَ يلحَظه قومٌ لهم ما رأوهُ إهلالُ

وقوله : « كأنه قيدُ فضةٍ » ، يعنى الهلال ، و « الحَرَج » ، الضيق .

كأنه قَيْـــدُ فضةٍ حَرِجٌ فُضَّ عن الصائمين فاختالوا

كل واحد من هؤلاء قد خدع نفسه عن التشبيه وغالطها ، وأوْهَمَ أن الذى جرى العُرْف بأن يؤخذ منه الشَّبه قد حضر وحصل بحضرتهم على الحقيقة ، ولم يقتصر على دعوى حُصوله حتى نصب له عِلّة ، وأقام عليه شاهدًا . فأثبت عُلبة زفافًا بين السماء والأرض ، [1] وجعل أبو تمام للسحاب حبيبًا قد غُيّب فى التراب ، وآدّعى السرىُّ أن الصائمين كانوا فى قَيْدٍ ، وأنه كان حَرِجًا ، فلما فُضَّ عنهم انكسر بنصفين ، أو اتسع فصار على شكل الهلال . والفرق بين بيت السرىّ وبيتى الطائيين ، [2] أن تشبيه الثلج بالكافور معتاد عامّىٌّ جارٍ على الألْسُن ، وجعلُ القَطْرِ الذى ينزل من السحاب دموعًا ، ووَصْفُ السحابِ والسماءِ بأنها تبكى ، كذلك . فأمّا تشبيه الهلال بالقَيْد فغير معتاد نفسه إلّا أنَّ نظيرَه معتاد ، ومعناه من حيث الصورة موجود ، وأعنى بالنظير ما مضى من تشبيه الهلال بالسِّوار المنفصم ، كما قال : [من الرمل]

حاكيًــــا نِصفَ سِوارٍ مِنْ نُضارٍ يتوقَّـــدْ [3]

وكما قال السرى نفسه : [من الوافر]

ولاح لنا الهلال كشطر طَوْقٍ على لَبَّاتِ زَرقاءِ اللباسِ [4]

إلا أنه سَاذَجٌ لا تعليل فيه يجب من أجله أن يَكونَ سِوَارًا أو طَوْقًا ، فآعرفه .

---

(١) ذكر « علبة » ، خطأ لما رأيتَ فى ص ٢٨٩ ، تعليق : ٢ .

(٢) قوله « وبيتى الطائيين » — كأنه سهو ، والصواب : « وبيت الطائى » .

(٣) لم أهتد إلى قائله .

(٤) هو فى ديوانه .

ورأيت بعضهم ذكر بيتَ السريّ الذى هو :

كأنّه قَيْد فِضّة حَرِجٌ

مع أبيات شعر جمعه إليها ، أنشدَ قطعةَ ابن الحجاج : [من الكامل]

١٧٧ / ياصَاحِبَ البَيْتِ الَّذِى قد مَاتَ ضَيْفَاه جَمِيعًا [1]

مَالِىَ أرى فَلَكَ الرَّغيـــ ــفِ الدَيك مُشْتَرفًا رَفِيعًا

كالبــدرِ لا نرجـو إلى وَقْت المَسَاءِ له طُلوعَا

ثم قال : إنّه شبَّه الرغيف بالبدر ، لعِلَّتين : إحداهما : الاستدارة ، والثانيةُ : طلوعه مَساءً ، قال : وخيرُ التشبيه ما جمع مَعْنيين ، كقول ابن الرومى : [من الرمل]

يا شبيه البدْرِ فى الحُسـ ـنِ وفى بُعد المَنَالِ [2]

جُدْ فقد تنفجرُ الصَّـ ـخرةُ بالماءِ الزُّلالِ

وأنشد أيضًا لإبراهيم بن المهدى : [من الكامل]

ورحمتَ أطفالًا كأفْراخ القَطَا وحنينَ وَالِهةٍ كقَوْسِ النَّازِعِ [3]

ثم قال : ومثله قولُ السَّرى :

كأنه قَيْدُ فِضَّةٍ حَرِجٌ

وهو لا يشبه ما ذكره ، إلّا أنْ يَذهبَ إلى حديثِ أنه أفاد شكلَ الهلال بالقيد المفضوض ، ولونَه بالفضة ، فأمَّا إن قصد النكتة التى هى موضع

(١) هو فى يتيمة الدهر ٣ : ٦٨ .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) من قصيدة له فى ترجمته فى الأغانى ١٠ : ١١٧ ، وروايته : « وحنين عانسةٍ » .

الإغراب ، فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشد ، لأن شيئًا من تلك الأبيات لا يتضمَّنُ تعليلًا ، وليس فيها أكثر من ضمّ شَبَهٍ إلى شبه ، كالحنين والانحناء من القوس ، والاستدارة والطلوع مساءً من البَدْر ، وليس أحد المعنيين بِعِلّة للآخر ، كيف ؟ ولا حاجة بواحد من الشبهين المذكورين إلى تصحيح غيره له .

٢٤٩ – ومما هو نظيرٌ لبيت السريّ وعلى طريقة قول ابن المعتزّ :

[من المتقارب]

سَقَانى وقد سُلَّ سَيفُ الصبا ح ، والليلُ من خَوْفه قَدْ هَرَبْ [1]

لم يقنع ههنا بالتشبيه الظَّاهر والقولِ المرسَل ، كما اقتصر فى قوله :

[من السريع]

حتى بدا الصباحُ من نقابِ كما بدا المُنْصلُ من قِرابِ [2]

وقوله : [من الكامل]

١٧٨ / أمّا الظلامُ فحِينَ رَقَّ قَمِيصُهُ وأَتَى بياضُ الصُّبْحِ كالسَّيفِ الصَّدِى [3]

= ولكنه أحبَّ أن يحقِّق دعواه أنّ هناك سيفًا مسلولًا ، ويجعل نفسه كأنها لا تعلم أن ههنا تشبيهًا ، وأنّ القصد إلى لونِ البياضِ فى الشكل المستطيل ، فتوصَّل إلى ذلك بأن جعل الظَّلام كالعدوّ المنهزم الذى سُلّ السَّيف فى قَفَاه ، فهو يهرب مخافةَ أن يُضْرَب به .

ومثل هذا فى أن جعل الليلَ يخافُ الصُّبحَ ، لا فى الصنعة التى أنا فى

(١) هو فى ديوانه ، باب المديح والتهانى .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو فى ديوانه ، وروايته ، و « وأرى بياضَ الفَجْر » .

سياقها ، قولُه : [من الطويل]

سَبقنا إليها الصُّبْحَ وهو مُقنَّعٌ كَمِينٌ ، وقلبُ اللَّيلِ منه على حَذَرْ (١)

وقد أخذ الخالديُّ بيته الأوّل أخْذًا ، فقال : [من المنسرح]

والصُّبحُ قد جُرِّدت صَوارِمُه والليلُ قد همَّ منه بالهَرَبِ (٢)

* * *

٢٥٠ — وهذه قطعة لابن المعتزّ ، بيتٌ منها هو المقصود : [من الكامل]

وٱنظُر إلى دُنْيا رَبيعٍ أقبلتْ مِثْلَ البَغيِّ تبرَّجتْ لِزُناةِ (٣)

جاءَتكَ زائرةٌ كعامٍ أوّلٍ وتَلبَّستْ وتعطَّرتْ بنَباتِ (٤)

وَإذا تعرَّى الصُّبحُ من كافورهِ نَطَقَتْ صُنوفُ طُيورِها بلُغاتِ

والوَرْدُ يضحَكُ من نَواظر نَرْجسٍ قَذِيَت ، وآذَنَ حَيُّها بمَماتِ

هذا البيت الأخير هو المراد ، وذلك أن الضَحِك فى الوَرْد وكلِّ ريحان ونَوْرٍ يَتَفتّح ، مشهور معروف ، وقد علّله فى هذا البيت ، وجعل الوَرْد كأنه يعقل ويميّز ، فهو يَشْمَت بالنرجس لانقضاء مُدّته وإدبار دَوْلته ، وبُدُوِّ أمارات الفناء فيه ، وأعاد هذا الضحك من الورد فقال : [من الخفيف]

ضَحِكَ الوَرْدُ فى قَفَا المَنْثُورِ وٱسْتَرحْنا من رِعْدَةِ المَقْرُورِ (٥)

---

(١) هو لابن المعتز أيضًا فى ديوانه .

(٢) أحد خمسة أبيات له فى يتيمة الدهر ٢ : ١٨٠ .

(٣) من قصيدة له فى ديوانه ، مرّ مطلعها فى رقم : ٩١٦ .

(٤) « بنَبات » ، هكذا فى الديوان ، ولا معنى له ، والصواب المحض إن شاء الله : « لِبَيَاتٍ » ، يعنى للمبيت عنده .

(٥) هو فى ديوان ابن المعتز .

١٧٩ / أراد إقبال الصيف وحَرّ الهواء ، ألا تراه قال بعده :

وَآستَطَبْنا المَقِيلَ فى بَرْدِ ظِلٍّ ... وَشَمِمْنا الرَّيحانَ بالكافورِ

فالرحيلَ الرحيلَ يا عَسْكَرَاللـ ... ـذّاتِ عن كُلِّ رَوْضةٍ وغَدِيرِ

فهذا من شأنِ الورد الذى عابَه به ابن الرومى فى قوله :

فَصْلُ القضية أن هذا قائد ... زَهَرَ الرياض وأن هذا طاردُ [1]

وقد جعله ابن المعتز لهذا الطَّرْدِ ضاحكًا ضحكَ مَن آستولى وظفر وابتَزَّ غيرَه على وِلاية الزّمان واستبدَّ بها .

ومما يشوب الضحِكَ فيه شيءٌ من التَّعليل قوله أيضًا : [من الكامل]

مَات الهوَى مِنّى وضاع شَبَابِى ... وقَضَيْتُ من لَذَّاتـــه آرَابِى [2]

وإذا أردتُ تَصَابِيًا فى مجلسٍ ... فالشَّيْبُ يضحَكُ بِى مَعَ الأحبابِ

لاشكّ أنّ لهذا الضحك زيادةَ معنًى ليست للضحك فى نحو قول دعبل : [من الكامل]

ضَحِكَ المَشِيبُ بِرأْسِه فبَكَى [3]

وما تلك الزيادة إلا أنه جعل المشيبَ يضحك ضَحِكَ المتعجِّبِ من تعاطى الرجل ما لا يليق به ، وتكلُّفه الشيءَ ليس هو من أهله ، وفى ذلك ما ذكرتُ من إخفاءِ صُورة التشبيه ، وأَخْذِ النفس بتناسيه ، وهكذا قوله : [من الرجز]

---

(١) مضى فى أبياته فى رقم : ٢٤٢ .

(٢) فى ديوانه ، والذى فى الديوان : « مع الأصحاب » .

(٣) فى المجموع من شعر دعبل ، وصدر البيت :

لا تَعْجَبِى يا سَلْمَ مِنْ رجُلٍ

لَمَّا رأونا فى خَمِيسٍ يلتهبْ فى شارِقٍ يَضْحَكُ مِنْ غَيرِ عجبْ [1]
كَأنَّهُ صَبٌّ على الأرضِ ذَهبْ وقد بَدَت أسيافُنا من القُرُبْ
حَتَّى تكونَ لِمناياهُمْ سَبَبْ نرفُلُ فى الحَديدِ والأرضُ تجِبْ
وحَنَّ شِريانٌ ونَبْعٌ فاصطَخبْ تَتَرَّسُوا مِنَ القتالِ بالهَرَبْ

المقصودُ قولُه : « يضحك من غير عَجَبْ » ، وذاك أنّ نفيه العلّة إشارةٌ إلى أنه من جنس ما يُعَلَّل ، وأنّه ضَحِكٌ قَطْعًا وحقيقةً . ألا ترى أنّك لو / رجعتَ إلى صريح التشبيه فقلت : « هيئتُه فى تلألؤه كهيئة الضاحك » ، ثم قلت : « من غير عجب » ، قلت قولًا غير مَقْبُولٍ . وٱعلم أنك إن عددتَ قولَ بعضِ العرب : [من الرجز]

وَنَثْـرَةٍ تهزأُ بالنِّصالِ كأنَّها من خِلَعِ الهلالِ [2]

= الهِلال الحيّة ههنا ، واللام للجنس = فى هذا القبيل ، [3] لم يكن لك ذلك .

١٨٠

* * *

(١) فى ديوان ابن المعتز ، باب الفخر .

(٢) هو فى اللسان (هلل) ، والمعانى الكبير : ٦٧٣ ، ورواية اللسان : « فى نثلةٍ » ، و « النَّثرةُ » و « النَّثلة » ، الدرع الواسعة السلسة ، وهُزْؤها بالنصال ، رَدُّها إياها . و « الهلال » الذكر من الحيات ، أو الحيّة إذا سَلَخت . يصف درعًا ، شبهها فى صفائها بِسِلْخِ الحيّة ، وهو جلدها الذى انسلخت عنه .

(٣) السياق : « واعلم أنك إنْ عَدَدتَ ..... فى هذا القبيل .... » .

فصل

نوع آخر فى التعليل

نفى علة مشهورة وادعاء علة أخرى

٢٥١ - وهذا نوع آخر فى التعليل

وهو أن يكون للمعنى من المعانى والفعل من الأفعال علّةٌ مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يجىءُ الشاعر فيمنع أن تكون لتلك المعروفة ، ويضع له عِلّةً أخرى . مثاله قول المتنبى : [من الرمل]

مَا بِهِ قتلُ أعاديه ولكن يتّقى إخلافَ ما تَرْجُو الذئابُ [1]

= الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أعاديه فلإرادته هلاكَهم ، وأن يدفع مضارَّهم عن نفسه ، وليسلَم مُلكه ويصفُوَ من منازَعاتهم ، وقد ادّعى المتنبى كما ترى أن العِلَّةَ فى قتل هذا الممدوح لأعدائه غير ذلك .

وٱعلم أن هذا لا يكون حتى يكون فى استئناف هذه العِلّة المدَّعاةِ فائدة شريفة فيما يتصل بالممدوح ، أو يكون لها تأثير فى الذمّ ، كقصد المتنبى ههنا فى أن يبالغ فى وصفه بالسَّخاء والجود ، وأنّ طبيعةَ الكرمِ قد غلبت عليه ، ومحبَّته أن يُصدِّق رجاء الراجين ، وأن يجنِّبهم الخيبة فى آمالهم ، قد بلغت به هذا الحدَّ . فلما علم أنه إذا غدا للحرب غَدَت الذئاب تتوقّع أن يتسع عليها الرزق ، ويُخْصِب لها الوقت من قَتْلَى عِداه ، كَرِهَ أن يُخْلِفها ، وأن يُخيِّبَ رجاءَها ولا يُسعِفَها . وفيه نوع آخر من المدح / ، وهو أنه يهزم العِدَى ويكسِرهم كسرًا لا يطمَعون بعده فى المعاوَدة ، فيستغنى بذلك عن قَتْلهم وإراقة دمائهم ، وأنه

١٨١

(١) هو فى ديوانه .

ليس ممن يُسْرِف فى القتل طاعةً للغَيْظ والحَنَق ، ولا يعفو إذا قَدَر ، وما يُشبه هذه الأوصاف الحَميدة ، فاعرفه .

* * *

التعمق فى ادعاء العلة ثم إخلاله بالمعنى

٢٥٢ – ومن الغريب فى هذا الجنس على تَعَمُّق فيه ، قول أبى طالب المأمونى فى قصيدة يمدح بها بعض الوزراء بِبُخارى : [من الخفيف]

مُغرَمٌ بالثناءِ ، صَبٌّ بكسب الـ   مَجْدِ ، يهتزُّ للسَّماح آرتياحَـا [1]

لا يَذُوق الإغفـاءَ إلّا رجـاءً   أن يَرَى طيفَ مُسْتَمِيحٍ رَوَاحَا

وكأنه شَرَطَ الرَّواح على معنى أن العُفاة والرَّاجين إنّما يَحْضُرونه فى صَدْر النهار على عادة السلاطين . فإذا كان الرواح ونحوه من الأوقات التى ليست من أوقاتِ الإذن قَلُّوا ، فهو يشتاق إليهم فينام ليأنس برُؤْية طيفهم . والإفراط فى التعمّق ربما أخلَّ بالمعنى من حيث يُراد تأكيدُه به ، ألا تَرى أن هذا الكلام قد يُوهم أنه يحتجّ له أنه ممن لا يرغب كل واحد فى أخْذ عطائه ، وأنه ليس فى طبقة من قيل فيه : [من الطويل]

عَطاؤُك زَينٌ لأمرئٍ إن أَصَبْتَه   بخَيرٍ ، وما كُلّ العَطاءِ يَزِينُ [2]

وممّا يدفع عنه الاعتراض ويُوجب قلّةَ الاحتفال به ، أن الشاعر يُهمُّه أبدًا إثبات ممدوحه جوادًا أو توّاقًا إلى السُّؤَّال فرِحًا بهم ، وأن يُبرِّئه من عبوس البخيل وقطوب المتكلِّف فى البذل ، الذى يقاتل نفسه عن ماله حتى يُقال : « جوادٌ » ، ومَنْ يهوى الثَّناء والثَّراء معًا ، ولا يتمكَّن فى نفسه معنى قولِ أبى تمام : [من الطويل]

---

(١) من قصيدة له طويلة فى يتيمة الدهر ٤ : ١٥٧ – ١٥٩ .

(٢) من أبيات لأميّة بن أبى الصلت فى ديوانه .

١٨٢ / وَلَمْ يجتمعْ شَرقٌ وغربٌ لقاصدٍ ولا المجدُ فى كفِّ امرئٍ والدراهمُ [١]

فهو يُسرع إلى استماع المدائح ، ويُبطىءُ عن صِلَة المادح . نعم ، فإذا سُلِّم للشاعر هذا الغرض ، لم يفكر فى خَطَرات الظنون .

٢٥٣ — وقد يجوز شىءٌ من الوَهْم الذى ذكرتُه على قولِ المتنبى :

[من البسيط]

يُعطى المُبشِّرَ بالقُصَّاد قَبْلَهُم كمن يُبشِّره بالماء عطشانا

وهذا شىءٌ عَرَضَ ، ولاستقصائه موضعٌ آخرُ ، إن وفَّق الله .

وأصل بيت « الطيف المستميح » ، من نحو قوله : [من الطويل]

وَإنّى لأَسْتَغْشِى وما بِىَ نَعْسةٌ لعلَّ خيالًا منكِ يَلْقَى خياليَا [٢]

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضًا من باب ما استُؤنف له علّةٌ غير معروفة ، إلّا أنه لايبلغ فى القوة ذلك المبلغ فى الغرابة والبعد من العادة ، وذلك أنه قد يُتصوَّر أن يُريد المُغْرَمُ المتيَّم ، إذا بَعُدَ عهده بحبيبه ، أن يراه فى المنام ، وإذا أراد ذلك جاز أن يريد النوم له خاصّةً ، فاعرفه .

* * *

٢٥٤ — ومما يلحق بهذا الفصْل قوله : [من الكامل]

رَحَل العزاءُ برحْلَتى فكأننى أَتبعتُه الأَنفاسَ للتشييعِ [٣]

---

(١) فى ديوانه .

(٢) هو للمجنون فى ديوانه .

(٣) هو للمتنبى فى ديوانه .

وذلك أنه علّل تصعُّد الأنفاس من صدره بهذه العلة الغريبة ، وترك ما هو المعلوم المشهور من السبب والعلة فيه ، وهو التحسّر والتأسّف . والمعنى : رحل عنّى العزاء بارتحالى عنكم ، أى : عنده ومعه أو به وبسببه ، فكأنه لما كان محلّ الصبر الصَّدْر ، وكانت الأنفاس تتصعّد منه أيضًا ، صار العزاءُ وتنفُّس الصُّعَداء كأنهما نزيلان ورفيقان ، فلما رحل ذاك ، كان حقّ هذا أن يشيّعه قضاءً لحقّ الصُّحبة .

٢٥٥ — ومما يلاحِظُ هذا النوع ، ويجرى فى مسلكه وينتظم فى / سِلْكه ، قولُ ابن المعتز : [من المنسرح]

أنواع من التعليل ١٨٣

عاقبتُ عَيْنى بالدَّمع والسَّهَر إذْ غار قلبى عَلَيك من بَصَرى [1]
وَٱحتملتْ ذاكَ وهى رَابحةٌ فيكَ ، وفازت بلذّة النّظرِ

وذاك أن العادة فى دمع العين وسَهرها أن يكون السببَ فيه إعراضُ الحبيب ، أو اعتراض الرقيب ، ونحو ذلك من الأسباب المُوجِبة للاكتئاب . وقد ترك ذلك كله كما ترى ، وآدّعى أن العلة ما ذكره من غَيْرة القلب منها على الحبيب وإيثارِه أن يتفرَّد برؤيته ، وأنه بطاعة القلب وامتثال رَسْمه ، رامَ للعين عقوبةً ، فجعل ذاك أن أبكاها ، ومَنَعها النوم وحماها .

وله أيضًا فى عقوبة العين بالدّمع والسهر ، من قصيدة أوّلها : [من الخفيف]

قُلْ لأَحلى العباد شِكلًا وقدًّا أبجِدٌ ذَا الهجرُ أَمْ ليس جِدًّا [2]

---

(١) ليسا فى ديوان ابن المعتز .
(٢) هو فى ديوانه . و « الشِّكْل » بكسر الشين ، الدَّلّ .

ما بِذَا كانت المُنَى حدَّثَتْنى لَهْفَ نفسى أراك قد خُنتَ وُدًّا
ما تَرَى فى مُتَيَّمٍ بكَ صَبٍّ خاضعٍ لا يرى من الذُّلِّ بُدًّا
إن زَنَتْ عينُه بغيرك فَاضرِبْـ ـها بطُول السُّهاد والدَّمْع حَدًّا

قد جعل البكاءَ والسهاد عقوبةً على ذنبٍ أثبته للعين ، كما فعل فى البيت الأول ، إلا أنّ صورة الذنب ههنا غير صورته هناك . فالذنب ههنا نَظَرُها إلى غير الحبيب ، واستجازتُها من ذلك ما هو محرَّم محظور = والذنب هناك نظَرُها إلى الحبيب نفسه ، ومزاحمتها القلب فى رؤيته ، وغَيْرةُ القلب من العين سببُ العقوبة هناك ، فأمّا ههنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخصٍ آخر ، فاعرفه .

ولا شُبْهة فى قصور البيت الثانى عن الأول ، وأنّ للأوّل عليه فضلًا كبيرًا ، وذلك بأن جعل بعضَه يغار من بعض ، وجعل الخصومة فى / الحبيب بين عينيه وقلبه ، وهو تمام الظَّرْف واللطف . فأمّا الغيرة فى البيت الآخر ، فعلى ما يكون أبدًا . هذا ، ولفظ « زَنَتْ » ، وإن كان ما يتلوها من أحكام الصنعة يُحَسِّنها ، وورودُها فى الخبر « العينُ تزنى » ،[1] يؤنس بها ، فليست تَدَعُ ما هو حكمها من إدخال نُفْرةٍ على النفس .

١٨٤

وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة فى أعجب صورة وأظرفها ، فانظر إلى قول القائل : [من المتقارب]

أتتنى تُؤَنِّبنى بالبكا فأهلًا بهَا وبتأنيبهَا[2]
تقولُ ، وفى قولها حِشْمةٌ : أتبكى بعَيْنٍ ترانى بها ؟
فقلت : إذا استحسنتُ غيرَكمْ أمرتُ الدُّموع بتأديبها

---

(١) جزء من حديث أنس بن مالك ، رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح ، غير واحد ، وهو ثقة ، ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٦ : ٢٥٦ .

(٢) هى فى معاهد التنصيص : ٣٧٦ ، لبعضهم ، بلا نسبة .

= أعطاك بلفظة التأديب ، حُسْنَ أدب اللبيب ، فى صيانة اللَّفظ عما يُحوج إلى الاعتذار ، ويؤدّى إلى النِّفار ، إلا أن الأُستاذية بعدُ ظاهرةٌ فى بيت ابن المعتز .[1] وليس كل فضيلة تبدُو مع البديهة ، بل بعَقِب النَّظرِ والرويَّة ، وبأن يفكرَّ فى أول الحديث وآخره . وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ فى الذى أراد من تعظيم شأن الذنب ، من ذكر الحدّ ، وأنّ ذلك لا يتمّ له إلّا بلفظة « زنت » ، ومن هذه الجهة يلحَقُ الضَّيْمُ كثيرًا مَن شأنُه وطريقُه طريقُ أبى تمام ، ولم يكن من المطبوعين .

وموضعُ البَسْط فى ذلك غير هذا ، فَغَرضى الآن أن أُرِيَك أنواعًا من التخييل ، وأضَعَ شِبْهَ القوانين ليُستعان بها على ما يُراد بعدُ من التفصيل والتبيين .

* * *

(١) فى رقم : ٢٥٥

فصـل

في تخييل بغير تعليل

التخييل بغير تعليل ٢٥٧ — وهذا نوع آخر من التخييل ، وهو يرجع إلى ما مضى من تناسى التشبيه وصرف النفس عن / توهُّمه ، إلا أنَّ ما مضى مُعلَّل ، وهذا غير معلّل . ٢٨٥

بيان ذلك أنهم يستعيرون الصِّفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة ، ثم تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها ، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها ، وكأنَّ حديث الاستعارة والقياس لم يجرِ منهم على بال ، ولم يَرَوْه ولا طيفَ خيالٍ .

تناسى التشبيه ومثالُه استعارتُهم « العلوَّ » لزيادة الرجل على غيره فى الفضل والقدر والسلطان ، ثم وَضْعُهم الكلامَ وضعَ من يذكر علوًّا من طريق المكان . ألا ترى إلى قول أبى تمام : [من المتقارب]

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهولُ   بأنَّ لَهُ حاجةً فى السماءِ [1]

فلولا قصدُه أن يُنْسِىَ التشبيه ويرفعَهُ بجهده ، ويُصمِّم على إنكاره وجَحْده ، فيجعله صاعدًا فى السماء من حيث المسافة المكانية ، لَمَا كان لهذا الكلام وجهٌ .

ومن أبلغ ما يكون فى هذا المعنى قول ابن الرومى : [من الخفيف]

---

(١) هو فى ديوانه .

أَعْلَمُ الناسِ بالنجومِ بَنُو نُو بَخْتَ عِلْمًا لم يَأْتِهم بالحِساب [١]
بَلْ بأنْ شاهدُوا السَّماءَ سُمُوًّا بِتَرَقٍّ في المكرماتِ الصِّعاب
مبلغٌ لم يكُنْ ليبلُغَه الطا لِبُ إلاّ بِتلكُمُ الأسْباب

وأعاده في موضعٍ آخر ، فزاد الدعوى قُوَّةً ، ومرّ فيها مرورَ من يقول صِدقًا ، ويذكر حقًّا : [من المنسرح]

يا آل نُوبَخْتَ لا عَدِمتُكُمُ ولا تَبَدَّلْتُ بعدكم بَدَلا [٢]
إن صَحّ علمُ النجوم ، كان لكم حقًّا ، إذا ما سواكُمُ انتحلا
كَمْ عالمٍ فيكُمُ وَلَيْس بأنْ قاس ، ولكن بأن رَقِى فَعَلا
أعلاكُمُ في السماءِ مَجدُكمُ فلستمُ تَجْهلُون ما جُهِلا
/ شافَهْتمُ البدرَ بالسُّؤال عن الـ أمْرِ إلى أن بلغتُمُ زُحَلا

١٨٦

تناسي التشبيه والاستعارة

وهكذا الحكم إذا استعاروا اسمَ الشيء بعينه من نحو شمس أوبدر أو بحر أو أسد ، فإنهم يبلغون به هذا الحدّ ، ويصوغون الكلام صياغاتٍ تقضى بأن لا تشبيه هناك ولا استعارة ، ومثاله قوله : [من الكامل]

قامت تظلّلني من الشمسِ نفسٌ أعزُّ عليَّ من نَفْسِي [٣]
قامت تُظلِّلني ومن عَجَبٍ شمسٌ تُظلِّلني من الشَّمسِ

فلولا أنه أنْسَى نفسَهُ أن ههنا استعارةً ومجازًا من القول ، وعَمِلَ على دعوى شمسٍ على الحقيقة ، لما كان لهذا التعجّب معنًى ، فليس ببِدْعٍ ولا مُنكَر أن يظلّل إنسانٌ حسن الوجه إنسانًا ويَقِيه وَهَجًا بشخصه .

---

(١) هو في ديوانه .

(٢) من أبياتٍ في ديوانه .

(٣) هما لابن العميد في يتيمة الدهر ٣ : ١٦٠ ، مع اختلاف في اللفظ ، وهي أربعة أبيات في معاهد التنصيص : ٢٣١ .

= وهكذا قول البحترى : [من الطويل]

طَلَعْتَ لهم وَقْتَ الشُّروق فعَايَنُوا سَنَاالشّمسِ من أُفْقٍ ووَجْهَكَ من أُفْقِ [1]

وما عَايَنُوا شَمسين قبلهما ٱلْتَقَى ضياؤُهما وَفْقًا ، من الغَرْب والشَّرْقِ

معلوم أن القصد أن يُخرج السامعين إلى التعجّب لرؤية ما لم يروه قط ، ولم تَجْرِ العادة به . ولم يتمَّ للتعجُّب معناه الذى عناه ، ولا تظهر صورته على وصفها الخاصّ ، حتى يجترىء على الدَّعوى جُرْأَةَ من لا يتوقف ولا يَخشى إنكارَ مُنْكِرٍ ، ولا يَحْفِل بتكذيب الظاهر له ، ويسُوم النفس ، شاءَت أَمْ أَبَتْ ، تصوُّرَ شَمْسٍ ثانية طلعت من حيث تغرب الشمس ، فالتقتا وَفْقًا ، وصار غرْب تلك القديمة لهذه المتجددةِ شرقًا .

ومدارُ هذا النوع فى الغالب على التعجُّب ، وهو والى أمره ، وصانع سِحْره ، وصاحب سرّه ، وتراه أبدًا وقد أفضى بك إلى خِلابةٍ لم تكن عندك ، وبرز لك فى صورة ما حسبتها تظهر لك ، ألا ترى أن صورة قوله : « شمس / تظللنى من الشمس » ، غيرَ صورة قوله : « وما عاينوا شمسين » ، وإن اتَّفق الشعران فى أنهما يتعجّبان من وجود الشىء على خلاف ما يُعقَل ويُعرَف .

١٨٧

وهكذا قول المتنبى : [من الكامل]

كَبَّرتُ حَوْلَ دِيارهم لمّا بَدَت منها الشُّموسُ وليسَ فيها المشرقُ [2]

= له صورةٌ غير صورة الأوَّلين .

= وكذا قوله : [من الطويل]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه .

ولم أر قبلى مَنْ مَشَى البدرُ نحوهُ ولا رَجُلًا قَامَت تُعانقُهُ الأُسْدُ [١]

= يعرض صورة غير تلك الصُّور كلها ، والاشتراك بينها عامّى لا يدخل فى السَّرِقة ، إذ لا اتّفاق بأكثر من أن أثبت الشيء فى جميع ذلك على خلاف ما يعرفه الناس . فأمّا إذا جئت إلى خصوصٍ ما يخرج به عن المتعارف ، فلا اتفاق ولا تناسُب ، لأن مكان الأعجوبة مرّةً أن تظلل شمسٌ من الشمس ، وأخرى أن يُرَى للشمس مِثْلٌ لها يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق ، وثالثةً أن تُرَى الشموس طالعةً من ديارهم . وعلى هذا الحد قوله : « ولم أرَ قبلى مَن مَشَى البدر نحوه » ، العجب من أن يمشىَ البدر إلى آدمىٍّ ، وتُعانِقَ الأسْد رجُلًا .

* * *

عكس مذهب التعجب فى تناسى التشبيه

٢٥٩ – وٱعلم أن فى هذا النوع مذهبًا هو كأنه عكس مذهب التعجب ونقيضُه ، وهو لطيف جدًّا . وذلك أن يُنظر إلى خاصيَّة ومعنًى دقيق يكون فى المشبَّه به ، ثم يُثْبِّت تلك الخاصيّة وذلك المعنى للمشبَّه ، ويُتوصَّل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البَيْن ، وزال عن الوَهْم والعين = أحسنَ توصُّلٍ وألطفَه ، ويقام منه شِبهُ الحجّة على أنْ لا تشبيهَ ولا مجازَ ، ومثاله قوله : [من المنسرح]

لَا تَعْجَبُوا من بِلَى غِلَالته قد زرَّ أَزْرَارَه على القَمَرِ [٢]

١٨٨

/ = قد عمد ، كما ترى ، إلى شيء هو خاصية فى طبيعةِ القمر ، وأمرٌ غريب من تأثيره ، ثم جَعَل يُرِى أن قومًا أنكروا بِلَى الكتَّان بسُرعة ، وأنه قد أخذ

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) نسبه صاحب معاهد التنصيص : ٢٣٧ ، لأبى الحسن بن طباطبا العلوى ، أحد ثلاثة أبيات .

ينهاهم عن التعجُّب من ذلك ويقول : « أما ترونه قد زرَّ أزرارَه على القمر ، والقمرُ من شأنه أن يُسْرِع بِلَى الكتان » ، وغرضه بهذا كله أن يُعلِم أن لاشكَّ ولا مِريَة فى أن المعاملة مع القمر نفسِهِ ، وأن الحديث عنه بعينه ، وليس فى البَين شىءٌ غيره ، وأن التشبيهَ قد نُسى وأُنْسِىَ ، وصار كما يقول الشيخ أبو علىّ فيما يتعلق به الظرف : [1] « إنّه شريعَةٌ منسوخة » .

وهذا موضعٌ فى غاية اللُّطْفِ ، لا يَبِين إلا إذا كان المتصفِّح للكلام حسَّاسًا ، يعرف وَحْى طَبْع الشعر ، وخفىَّ حركته التى هى كالخَلْسِ ، وكَمَسْرَى النَّفَسِ فى النَّفْسِ .

وإن أردت أن تظهرَ لك صحّةُ عزيمتهم فى هذا النحو على إخفاءِ التشبيه ومَحْوِ صورته من الوهم ، فأبرزْ صفحة التَّشبيه ، واكشفْ عن وجهه ، وقُلْ : « لا تعجبوا مِن بِلى غِلَالته ، فقد زَرَّ أزرارَهُ على مَنْ حُسْنُه حسنُ القمر » ، ثم انظر هل ترى إلّا كلامًا فاترًا ومعنًى نازلًا ، واخبُرْ نفسك هل تجد ما كنت تجده من الأريحيّة ؟ وانظر فى أعين السامعين هل ترى ما كنت تراه من ترجمةٍ عن المسرَّة ، ودِلَالةٍ على الإعجاب ؟ ومن أين ذلك وأنّى وأنت بإظهار التشبيه تُبطل على نفسك ما له وُضِعَ البيتُ من الاحتجاج على وُجوب البِلَى فى الغلالة ، والمَنْعِ من العجب فيه بتقرير الدِّلالة ؟

وقد قال آخر فى هذا المعنى بعينه ، إلّا أن لفظه لا يُنبىء عن القوة التى لهذا البيت فى دعوى القمر ، وهو قوله : [من البسيط]

تَرَى الثِّياب من الكتَّان يلمَحُها … نُورٌ من البدر أحيانًا فيُبْليهَا [2]

---

(١) هو أبو على الفارسى ، ولم أهتد إلى قوله هذا فى شىء من كتبه .

(٢) هو فى يتيمة الدهر ١ : ٧٤ ، لأبى المطاع ذى القرنين بن ناصر الدولة الحمدانى . =

/ فكيف تُنكر أن تَبْلَى مَعَاجِرُها ، والبدرُ فى كل وقتٍ طَالِعٌ فيها ١٨٩

إخفاء التشبيه وادعاء الحقيقة فى المجاز

٢٩٠ — ومما ينظر إلى قوله : « قد زرَّ أزراره على القمر » ، فى أنه بلغ بدعواه فى المجاز حقيقةً ، مبلغَ الاحتجاج به كما يُحتجُّ بالحقيقة ، قولُ العبّاس بن الأحنف : [من المتقارب]

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُها فى السماءِ فَعَزِّ الفؤادَ عَزاءً جميـلَا [1]
فلن تَسْتَطيعَ إليهَا الصُّعودَ ولن تستطيعَ إليكَ النُّزولَا

صورة هذا الكلام ونِصْبَته والقالب الذى فيه أُفْرِغ ، يقتضى أن التشبيه لم يَجْرِ فى خَلَده ، وأنه معه كما يقال : « لستُ منه وليسَ مِنّى » ، وأن الأمر فى ذلك قد بلغ مبلغًا لا حاجة معه إلى إقامةِ دليل وتصحيح دعوى ، بل هو فى الصِّحّة والصدق بحيث تُصحَّح به دعوى ثانيةٌ . ألا تراه كأنه يقول للنفس : « ما وَجْهُ الطمع فى الوصول وقد علمت أن حديثك مع الشمس ، ومَسْكَنُ الشمس السماء ؟ » أفلا تراه قد جعل كونها الشَّمس حُجَّةً له على نفسه ، يصرفها بها عن أن ترجو الوصول إليها ، ويُلْجِئُها إلى العزاء ، وردَّها فى ذلك إلى ما لا تشكُّ فيه ، وهو مستقرٌّ ثابت ، كما تقول : « أوَما علمت ذلك ؟ » و « أليس قد علمت ؟ » ، ويُبيِّن لك هذا التفسيرَ والتقريرَ فضلَ بيانٍ بأن تُقابل هذا البيت بقول الآخر : [من الطويل]

فقلتُ لأصْحابي : هي الشَّمسُ ضَوْءُها قريبٌ ، ولكن فى تَنَاوُلِها بُعْدُ [2]

= و « المعاجر » جمع « مِعْجَر » ، وهو ثوبٌ تلفه المرأة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ، ثم تجلبَبُ فوقه بجلبابها .

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو لمحمد بن أبى عيينة بن المهلب بن أبى صفرة ، والبيت من أبيات له فى الأغانى ٢٠ : ٩٣ ، فى ترجمته .

وتأمَّلْ أمر التشبيه فيه ، فإنك تجده على خلاف ما وصفتُ لك . وذلك أنه فى قوله : « فقلت لأصحابى هى الشمس » ، غيرُ قاصد أن يجعل كَوْنَها الشمسَ حُجَّةً على ما ذكر بعدُ ، من قرب شخصها ومثالها فى العين ، مع بُعد منالها بل قال : « هى الشمس » ، هكذا قولًا مرسلًا يُومِىءُ فيه بل / يُفْصِح بالتشبيه ، ولم يُرد أن يقول : « لا تعجبوا أن تَقْرُب وتَبْعُد بعد أن علمتم أنها الشمس » ، حتى كأنه يقول : « ما وَجْهُ شكِّكم فى ذلك ؟ » ، ولم يشكَّ عاقلٌ فى أن الشمس كذلك ، كما أراد العباس أن يقول : كيف الطمع فى الوُصول إليها مع عِلْمِك بأنها الشمس ، وأن الشمسَ مَسْكَنُها السماءُ . فبيت ابن أبى عيينة فى أنْ لم ينصرف عن التشبيه جملةً ، ولم يَبْرُز فى صورة الجاحد له والمتبرّىء منه ، كبيت بشّار الذى صرَّح فيه بالتشبيه ، وهو : [من الخفيف]

أو كبَدْر السَّماءِ ، غيرُ قريبٍ حِينَ يُوفِى ، والضوءُ فيه آقترابُ [١]

وكبيت المتنبى : [من البسيط]

كأنَّها الشمس يُعيى كفَّ قابضِهِ شُعاعُها ويَراه الطَّرْفُ مُقْتربَا [٢]

اعتراض والردّ عليه

٢٦١ — فإن قلت : فهذا من قولك يؤدِّى إلى أن يكون الغَرَض من ذكر الشمس ، بيانَ حال المرأة فى القُرب من وجهٍ ، والبعدِ من وجهٍ آخر ، دون المبالغة فى وصفها بالحسن وإشراق الوجه . وهو خلافُ المعتاد ، لأن الذى يَسْبق إلى القلوب ، أن يُقْصدَ من نحو قولنا : « هى كالشمس أو هى شمسٌ » ، الجمالُ والحُسْن والبهاء .

---

(١) هو فى ديوانه ، فى قصيدة أولها :

طرقتنا بالزّابِيَيْن الربابُ رُبَّ زَوْر عليك منه اكتئابُ

ورواية الديوان : « حين أوْفَى » .

(٢) هو فى ديوانه .

= فالجواب : إنّ الأمرَ وإن كان على ما قلتَ ، فإنه فى نحو هذه الأحوال التى يُقصَد فيها إلى بيانِ أمرٍ غير الحُسن ، يصير كالشىء الذى يُعقَل من طريق العُرْف ، وعلى سبيل التَّبع ، فأما أن يكون الغرضُ الذى له وُضع الكلام ، فلا .

وإذا تأمّلتَ قوله : « فقلت لأصحابى هى الشمس ضوءُها قريبٌ » ، وقولَ بشار : « أو كبدر السماء » ، وقولَ المتنبى : « كأنها الشَّمسُ » ، علمتَ أنهم جعلوا جُلَّ غَرَضِهم أن / يُصيبوا لها شبهًا فى كونها قريبةً بعيدةً . فأما حديثُ الحُسن ، فدخل فى القصد على الحدِّ الذى مضى فى قوله ، وهو للعباس أيضًا : ١٩٠

[من الرمل]

نِعْمةٌ كالشَّمس لمَّا طَلَعت بَثَّت الإشراقَ فى كُلِّ بَلَدْ [1]

فكما أن هذا لم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس فى الضِّياء والإشراق ، ولكن عَمَّت كما تعمُّ الشمس بإشراقها = كذلك لم يضع هؤلاء أبياتهم على أن يجعلوا المرأة كالشمس والبدرِ فى الحسن ونورِ الوجه ، بل أمُّوا نحو المعنى الآخر ، ثم حَصَل هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تجشُّمٍ . وإذا كان الأمر كذلك ، فلم يقُل إن النعمة إنّما عمّت لأنها شمس ، ولكن أراك لعمومها وشمولها قياسًا ، وتحرَّى أن يكون ذلك القياس من شىء شريف له بالنعمة شبهٌ من جهة أوصافه الخاصّة ، فاختار الشمس . وكذلك لم يُرِد ابن أبى عيينة أن يقول إنها إنما دَنت ونأت لأنها شمس ، أو لأنها الشمس ، بل قاس أمرها فى ذلك كما عرّفتُك .

وأمّا العبّاس فإنه قال : إنها إنما كانت بحيث لا تُنال ، ووجب اليأس من الوصول إليها ، لأجل أنها الشمس ، فاعرفه فرقًا واضحًا .

---

(١) مضى البيت فى رقم : ٢١٤ ، وانظر التعليق عليه ، وهو هنا على الصواب .

أنواع من ادعاء الحقيقة فى المجاز

٢٦٢ — ومما هو على طريقة بيت العبّاس فى الاحتجاج ، وإن خالفه فيما أذكره لك ، قول الصابئ فى بعض الوزراء يهنّئه بالتخلّص من الاستتار : [١] [من الخفيف]

صَحّ أنّ الوزيرَ بدرٌ مُنيـرٌ ... إذ تَوارَى كما تَوارَى البـدورُ
غَاب ، لا غَابَ ، ثُمَّ عاد كما كا ... نَ على الأُفْقِ طالعًا يستنيرُ
لا تسَلْنى عن الوزير فقد بَيَّـ ... نْتُ بالوصف أنه سَابـورُ
لا خَلَا منه صدرُ دَسْتٍ ، إذا ما ... قَرّ فيه تَقِرُّ منه الصدورُ

١٩٢ / فهو كما نراه يحتجّ أن لا مجازَ فى البين ، وأنّ ذكر البدر وتسميةَ الممدوح به حقيقة ، واحتجاجُه صريحٌ لقوله : « صح » أنه كذلك . وأما احتجاج العبّاس وصاحبه فى قوله : « قد زَرَّ أزرارَهُ على القَمر » ، فعلى طريق الفَحْوى . [٢] فهذا وَجهُ الموافقة ، وأما وَجْهُ المخالفة ، فهو أنّهما ادّعيا الشّمس والقَمَر بأنفسهما ، وادَّعى الصابئ بدرًا ، لا البدر على الإطلاق .

ومن ادّعاه الشّمس على الإطلاق قولُ بشّار : [من الوافر]

بَعَثْتُ بِذِكْرِهـا شِعـرى ... وقَـدَّمتُ الهوَى شَرَكـا [٣]
فلمّـا شاقَهـا قَولى ... وشَبَّ الحبُّ فاحْتَنَكـا
أتتنـى الشمسُ زائـرةً ... ولم تكُ تبرَحُ الفَلَكـا
وَجَدتُ العيش فى سُعدَى ... وكان العَيْشُ قد هَلَكـا

---

(١) الوزير ، هو أبو نصر سابور بن أردشير ، انظر اليتيمة ٣ : ١٠٩ — ١١٦ ، ولم أقف على أبيات الصابى .

(٢) مضى فى رقم : ٢٥٩ .

(٣) هو فى ملحقات ديوان بشار خمسة أبيات ، ومراجعه هناك .

فقوله : « ولم تك تبرَحُ الفَلَكا » ، يريك أنه ادَّعى الشمس نفسها .

٢٦٢ – وقال أشجع يرثى الرشيد ، فبدأ بالتعريف ، ثم نكّر فخلَط إحدى الطريقتين بالأخرى ، وذلك قوله : [من الرمل]

غَرَبَتْ بالمشرق الشمـــــسُ فقُلْ للعين تدمعْ [1]
ما رَأَيْنــــا قطُّ شَمسًا غَرَبت من حَيْثُ تطلعْ

فقوله : « غربت بالمشْرق الشمسُ » على حدّ قول بشار : « أتتنى الشمس زائرةً » ، فى أنه خيّل إليك شمس السماء . وقوله بعد : « ما رأينا قطّ شمسًا » ، يُفتِّر أمرَ هذا التخييل ، ويميل بك إلى أن تكون الشمس فى قوله : « غربت بالمشرق الشمس » ، غير شمس السماءِ ، أعنى غير مدَّعًى أنها هى ، وذلك مما يضطرب عليه المعنى وَيقْلَق ، لأنه إذا لم يدَّعِ الشمسَ نفسها ، لم يجب أن تكون جهة خراسان مَشْرِقًا لها ، وإذا لم يجب / ذلك ، لم يحصل ما أراده من الغرابة فى غروبها من حيث تطلع . وأظُنُّ الوجهَ فيه أن يُتأوّل تنكيره للشمس فى الثانى على قولهم : « خرجنا فى شمس حارّة » ، يريدون فى يوم كانَ للشمس فيه حرارة وفضلُ توقُّد ، فيصير كأنه قال : « ما عهدنا يوما غَرَبت فيه الشمس من حيث تطلع ، وهوت فى جانب المشرق » . وكثيرًا ما يتفق فى كلام الناس ما يُوهم ضربًا من التنكير فى الشمس كقولهم : « شَمْسٌ صيفية » ، وكقوله : [من البسيط]

* والله لا طَلَعت شمسٌ ولا غربت * [2]

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنبى : [من السريع]

١٩٣

---

(١) هما لأبى الشيص ، يرثى هارون الرشيد ، فى ديوانه المجموع ، والمراجع هناك .

(٢) كأنى أعرفه ، لكن نسيته ونسيت تمامه ، ولم أعرف صاحبه .

لم يُرَ قَرْنُ الشَّمْسِ فى شَرْقِهِ فشكَّتِ الأنفسُ فى غَرْبِهِ [(١)]

ويجيءُ التنكير فى القمر والهلال على هذا الحدّ ، فمنه قول بشّار : [من المديد]

أَمَلِى لا تأْتِ فى قَمَرٍ بحديثٍ واتَّقِ الدُّرَعَا [(٢)]
وتَوَقَّ الطيبَ لَيْلَتَنَا إنّه واشٍ إذا سَطَعَا

فهذا بمعنى : لا تأت فى وقت قد طلع فيه القمر . وهكذا قولُ عمر بن أبى ربيعة : [من الطويل]

وَغَابَ قُمَيْرٌ كنتُ أرجُو غُيُوبَهُ وَرَوَّحَ رُعْيَانٌ وَنَوَّمَ سُمَّرُ [(٣)]

= ظاهره يوهم أنه كقولك : « جاءنى رجل » ، وليس كذلك فى الحقيقة ، لأن الاسم لا يكون نكرة حتى يعمَّ شيئين وأكثر ، وليس هنا شيئان يَعُمّهما اسم القمر .

وهكذا قول أبى العتاهية : [من الوافر]

تُسَرُّ إذا نظرتَ إلى هلالٍ ونَقْصُكَ إذْ نظرتَ إلى الهلالِ [(٤)]

= ليس المنكَّر غير المعرَّف ، على أنّ للهلال فى هذا التنكير فضلَ تمكُّنٍ ليس للقمر ، ألا تراه قد جُمع فى قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ) / [سورة البقرة : ١٨٩] ، ولم يجمع القمر على هذا الحدّ . ١٩٤

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ملحقات ديوانه ، ومراجعه هناك . و « الليالى الدُّرَع » ، هى السود الصدور البيض الأعجاز من آخر الشهر ، والليالى البيض الصدور السود الأعجاز من أول الشهر .

(٣) هو فى ديوانه فى قصيدته البارعة .

(٤) هو من قصيدة فى ديوانه ، (نشره شكرى فيصل ، دمشق) .

ومن لطيف هذا التنكير قول البحترى : [من الطويل]

وبَدْرَين أَنْضيْنَاهما بعد ثَالثٍ   أكلْناه بالإيجاف حتى تَمَحَّقَا [١]

٢٦٣ - ومما أتى مستكرهًا نابيًا يتظلم منه المعنى وينكره ، قولُ أبى تمام : [من الطويل]

قَرِيبُ النَّدَى نائِى المَحَلِّ كأنّه   هِلالٌ قريبُ النُّورِ ناءٍ مَنازِلُهْ [٢]

سببُ الاستكراه ، وأنّ المعنى ينبو عنه : أنه يُوهم بظاهره أنّ ههنا أهِلَّةً ليس لها هذا الحكم ، أعنى أنه ينأَى مكانهُ ويدنو نورُه . وذلكَ مُحالٌ = فالذى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرَّفًا على حدّه فى بيت البحترى : [من الكامل]

كالبَدْرِ أفرطَ فى العُلوِّ وضوءُه   للعُصْبَة السَّارين جِدُّ قريب [٣]

فإن قلت : أَقْطَعُ وأستأنف فأقولُ : « كأنه هلال » وأسكتُ ، ثم أبتدئُ وآخُذ فى الحديث عن شأنِ الهلال بقولى : « قريب النور ناءٍ منازله » = [٤] أمكنك ، ولكنك تعلم ما يشكوه إليه المعنى من نبوّ اللفظ به وسوء ملاءَمة العبارة . واستقصاءُ هذا الموضع يَقْطع عن الغرض ، وحقُّه أن يُفرَد له فصل .

***

٢٦٤ - وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ، ودعوى الحقيقة وحمل النفس على تخيُّلها .

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) ليس فيما بين أيدينا من ديوان أبى تمام .

(٣) مضى فى رقم : ١٠٩ .

(٤) السياق : « فإن قلت : أقطع .... أمكنك » ، أى أمكنك ذلك .

فممّا يدخل فى هذا الفنّ ويجب أنْ يُوازَن بينه وبين ما مضى ، قولُ سعيد ابن حميد : [من الخفيف]

وَعدَ البدْرُ بالزيارة لَيْلًا فإذَا مَا وَفَى قَضَيْتُ نُذُوري [1]

قلتُ : ياسيّدى ، ولِمْ تُؤْثِر الليـ ـلَ على بَهْجَة النهار المُنيرِ

قال لى : لا أحِبُّ تغيير رَسْمى هكذا الرَّسْمُ فى طلوع البُدورِ

قالوا : وله فى ضدّه : [من الخفيف]

قلتُ زُورى ، فأرسلت أنـا آتيك سُحـرَهْ [2]

/ قلتُ : فالليل كان أخْـ ـفَى وأدنَى مسَرَّهْ

فأجابت بحُجَّـةٍ زَادت القلبَ حَسْرَهْ

أنـا شمسٌ ، وإنما تَطْلُع الشَّمسُ بُكْـرَهْ

١٩٥

وينبغى أن تعلم أنَّ هذه القطعة ضدُّ الأولى ، من حيث اختار النهارَ وقتًا للزيارة فى تلك ، والليل فى هذه ، فأمّا من حيث يختلف جوهر الشعر ويتّفق ، وخصوصًا من حيث نَنْظر الآن ، فمثلٌ وشبيهٌ ، وليس بضدٍّ ولا نقيض .

ادعاء الحقيقة فى المجاز فى عقد التثنية

٢٦٥ — ثم اعلم أنّا إن وازنَّا بين هاتين القطعتين وبين ما تقدَّم من بيت العباس : « هى الشَّمس مسكنها فى السماء » ، [3] وما هو فى صورته ، وجدنا أمرًا بَيْن أمرين : بين ادّعاء البدر والشمس أنْفُسهما ، وبين إثبات بدرٍ ثانٍ وشمسٍ ثانية ، ورأينا الشاعر قد شاب فى ذلك الإنكارَ بالاعتراف ،

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) مضى فى رقم : ٢٦٠ .

وصادَفْتَ صورة المجاز تُعرِضُ عنك مرّةً ، وتَعرِضُ لك أخرى . فقوله : « البدرُ » بالتعريف مع قوله : « لا أحبّ تغيير رسمى » ، وتركه أن يقول : « رَسْمَ مِثْلى » ، يُخيِّل إليك البدر نَفْسَه . وقوله : « فى طلوع البدور » بالجمع دون أن يفرد فيقول : « هكذا الرسم فى طلوع البدور » يلتفت بك إلى بدر ثانٍ ، ويُعطيك الاعتراف بالمجاز على وجه . وهكذا القول فى القطعة الثانية لأنّ قوله : « أنا شمس » بالتنكير ، اعترافٌ بشمس ثانية أو كالاعتراف .

٢٦٦ — ومما يدُلُّ دِلالةً واضحةً على دعوى الحقيقة ، ولا يستقيم إلا عليها قولُ المتنبى : [من الكامل]

وٱستقبلَتْ قَمَرَ السماءِ بوَجْهها   فأَرَتْنِىَ القَمَرين فى وقتٍ معًا [1]

أراد : فأرتنى الشمسَ والقمرَ ، ثم غَلَّب اسمَ القمر كقول الفرزدق : [من الطويل]

أخذنا بآفاقِ السَّماء عليكُمُ   لَنا قَمَراها والنُّجوم الطوالِعُ [2]

/ لولا أنه يُخيِّل الشمسَ نفسَها ، لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف بالألف واللام مَعْنًى . وكذلك لولا ضبطُه نفسَه حتى لا يُجرِىَ المجازَ والتشبيه فى وَهْمه ، لكان قوله : « فى وقت معًا » ، لغوًا من القول ، فليس بعجيبٍ أن يتراءَى لك وَجْهُ غادةٍ حَسناءَ فى وقت طلوع القمر وتوسُّطه السماء ، وهذا أظهر من أن يخفَى .

١٩٦

وأمَّا تشبيه أبى الفتح لهذا البيت بقول القائل : [3] [من الكامل]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه ، وفى النقائض .

(٣) أبو الفتح ، يعنى ابن جنّى ، عند تفسير هذا البيت .

وإذا الغزالةُ في السماء ترفَّعتْ وبَدَا النهارُ لوَقْتِه يترجَّــلُ (1)
أبْدَتْ لوجه الشمسِ وجهًا مثلَهُ تلقى السماءَ بمثل ما تستقبلُ

= فتشبيهٌ على الجملة ، ومن حيث أصل المعنى وصورته في المعقول ، فأما الصُّورة الخاصّة التي تحدُث له بالصنعة ، فلم يَعْرِض لها .

ومما له طبقة عالية في هذا القبيل وشكلٌ يدلُّ على شدّة الشكيمة وعلوّ المأخذ ، قولُ الفرزدق : [من الطويل]

أبى أحمدُ الغَيْثَين صَعْصَعَةُ الذى مَتَى تُخْلِفِ الجوزَاءُ والدَّلْوُ يُمطرِ (2)
أجارَ بناتِ الوائدين ومن يُجِرْ على المَوْتِ يُعلَمْ أنه غير مُخْفِرِ

أفلا تراه كيف ادّعى لأبيه اسم الغيث ادّعاءَ من سُلّم له ذلك ، ومن لا يَخْطُر ببالِهِ أنه مجازٌ فيه ، ومتناوِلٌ له من طريق التشبيه ، وحتى كأنَّ الأمر في هذه الشهرة بحيث يقال : « أيّ الغيثين أجود ؟ » فيقال : « صعصعة » ، أو يقال : « الغيثان » ، فيُعْلم أنّ أحدهما صعصعة ، وحتى بلغ تمكُّنُ ذلك في العُرف إلى أن يتوقّف السامع عند إطلاق الاسم ، فإذا قيل : « أتاك الغيث ! » ، لم يعلم أيُراد صعصعة أم المطر .

وإن أردت أن تعرف مقدارَ ما له من القُوّة في هذا التخييل ، وأن مصدرَه / مَصْدَرُ الشيء المُتعارَف الذى لا حاجة به إلى مقدِّمة يُبنَى عليها = نحوَ أن تبدأ فتقول : « أبى نظيرُ الغيث وثانٍ له ، وغيثٌ ثانٍ » ، ثم تقول : « وهو خير ١٩٧

---

(1) لم أعرف قائل البيتين ، وهما في شرح الواحدى لديوان المتنبى : ١٨٣ ، وقوله : « يترجّل » ، ترجّل النهار ، ارتفع .

(2) هو في ديوانه : « أبى أحَدُ الغيثَين » ، ورواية الديوان أيضًا : « ومن يُجِرْ على الفقر » و « أخفَر ذمته يُخْفرها » ، نقضَ عهده ولم يفِ بالذمة .

الغيثين » لأنه لا يُخْلِف إذا أُخلفت الأَنواءُ = (١) فانظر إلى موقع الاسم ، فإنك تراه واقعًا موقعًا لا سبيل لك فيه إلى حلّ عَقْدِ التثنية ، (٢) وتفريق المذكورَين بالاسم . وذلك أن « أفعل » لا تصحّ إضافته إلى اسمين معطوفٍ أحدُهما على الآخر ، فلا يقال : « جاءَنى أفضل زيد وعمرو » ، ولا : « إنَّ أعلمَ بكرٍ وخالدٍ عندى » ، بل ليس إلا أن تُضيف إلى اسم مثنًّى أو مجموع فى نفسه ، نحو : « أفضل الرَّجلين » ، و « أفضل الرجال » . وذلك أنّ أفعل التفضيل بعضُ ما يضاف إليه أبدًا ، فحقّه أن يُضاف إلى اسمٍ يحويه وغيرَه . وإذا كان الأمر كذلك ، علمتَ أنّ اللَّفظ بالتشبيه ، والخروجَ عن صريح جَعْلِ اللَّفظ للحقيقة متعذرٌ عليك ، إذ لا يمكنك أن تقول : « أبى أحمَدُ الغيثِ والثانى له والشبيه به » ، ولا شيئًا من هذا النحو ، لأنك تقع بذلك فى إضافة « أفعل » إلى اسمين معطوفٍ أحدهما على الآخر .

٢٦٧ — وإذ قد عرفتَ هذا ، فانظر إلى قول الآخر : [من المنسرح]

قد أَقْحَطَ الناسُ فى زمانِهِمُ حتى إذا جئتَ جئتَ بالدِّرَرِ (٣)
غَيْثَانِ فى ساعةٍ لنا اتّفقا ، فمرحبًا بالأمير والمَطَرِ

= فإنك تَرَاهُ لا يبلغ هذه المنزلة ، وذلك أنه كلامُ مَن يُثبته الآنَ غيثًا ولا يدَّعى فيه عُرْفًا جاريًا ، وأمرًا مشهورًا مُتعارفًا ، يعلم كل واحدٍ منه ما يعلمه ،

---

(١) السياق : « فإذا أردتُ أن تعرف ..... فانظر ... » .

(٢) فى إحدى نسخ الشيخ رشيد : « عُقَدِ البِنْيَة » ، وهى كلا شىء ، وانظر ما سيأتى فى رقم : ٢٦٨ .

(٣) لم أعرف قائلهما . و « الدِّرَر » ، يعنى المطر يدُرّ . وكان فى المخطوطة والمطبوعتين : « قُحِط الناس » والثلاثى منه يقال : قَحِط المطر ، أى احتبس ، و « أقحطَ الناس » ، لم يمطروا .

وليس بمتعذّر أن تقول : « غيثٌ وثانٍ للغيث اتفقا » ، أو تقول : « الأميرُ ثانى الغيثِ والغيثُ اتّفقَا » .

فقد حصل من هذا الباب : أن الاسم المستعارَ كلما كان قَدَمُه أثبتَ فى مكانه ، وكان / موضعه من الكلام أضَنَّ به ، وأشدَّ محاماةً عليه ، وأمنعَ لك من أن تتركه وترجعَ إلى الظاهر وتصرِّح بالتشبيه ، فأمرُ التخييل فيه أقوى ، ودعوى المتكلم له أظهر وأتَمُّ .

١٨٨

٢٦٨ – وآعلم أن نحوَ قول البحترى : [من الكامل]

غَيْثانِ إنْ جَدْبٌ تتابعَ أَقبلا ... وهما رَبيعُ مُؤَمِّلٍ وخَرِيفُهْ [١]

= لا يكون مما نحن بصدده فى شيء ، لأنّ كلَّ واحدٍ من الغيثين فى هذا البيت مجازٌ ، لأنه أراد أن يشبِّه كل واحد من الممدوحَين بالغيث ، والذى نحن بصَدَده هو أن يُضَمَّ المجاز إلى الحقيقة فى عَقْد التثنية ، [٢] ولكن إن ضممتَ إليه قوله : [من الطويل]

فلم أرَ ضِرغامَين أَصْدَقَ منكما ... عِراكًا ، إذا الهَيَّابَةُ النِكْسُ كَذَّبا [٣]

= كان لك ذلك ، لأن أحدَ الضرغامين حقيقةٌ والآخرُ مجازٌ .

٢٦٩ – فإن قلت : فههنا شيءٌ يردُّك إلى ما أبَيْتَهُ من بقاءِ حُكم التشبيه فى جعله أباه الغيث ، وذلك أن تقدير الحقيقة فى المجاز إنما يُتصوَّر فى نحو بيت البحترى :

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٢٦٦ ، ص : ٣١٧ ، تعليق : ٢ .

(٣) هو للبحترى فى ديوانه .

* فلم أرَ ضِرْغَامَين *

من حيث عَمَد إلى واحدٍ من الأسودِ ، ثم جعل الممدوحَ أسدًا على الحقيقة قد قَارَنَهُ وضامَّهُ . ولا سبيل للفرزدق إلى ذلك ، لأن الذى يَقْرِنه إلى أبيه هو الغيث على الإطلاق ، وإذا كان الغيثَ على الإطلاق ، لم يبق شئٌ يستحقّ هذا الاسم إلا ويدخل تحته . وإذا كان كذلك ، حصل منه أن لا يكون أبو الفرزدق غيثًا على الحقيقة .

= فالجواب أن مذهب ذلك ليس على ما تتوهّمه ، ولكن على أصلٍ فى التشبيه ، وهو أن يقصدَ إلى المعنى الذى من أجله يشبَّه الفرع بالأصل كالشجاعة فى الأسد ، والمضاء فى السيف ، وينحّى سائرَ الأوصاف جانبًا . وذلك المعنى فى الغَيْث / هو النَّفْع العامّ ، وإذا قُدِّر هذا التقدير ، صار جنس الغيث كأنه عينٌ واحدة وشئٌ واحد . وإذا عاد بك الأمر إلى أن تتصوَّرَهُ تَصوُّرَ العين الواحدة دون الجنس ، كان ضَمُّ أبى الفرزدق إليه بمنزلة ضمِّك إلى الشمس رجلًا أو امرأةً تريد أن تبالغ فى وصفهما بأوصاف الشمس ، وتنزيلهما منزلتها ، كما تجده فى نحو قوله : [من البسيط]

١٩٩

فَلَيْتَ طالعةَ الشَّمسين غَائِبةٌ   وَلَيْتَ غَائبةَ الشَّمسينِ لم تَغِبِ [1]

* * *

(١) هو للمتنبى فى ديوانه .

فصل

في الفرق بين التشبيه والاستعارة (١)

الفروق بين التشبيه والاستعارة
الفرق الأول

٢٧٠ – اعلم أن الاسم إذا قُصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما ، كان ذلك على ما مضى من الوجهين :

أحدهما : أن تُسقط ذكر المشبَّه من البَيْن ، حتى لا يُعلَم من ظاهر الحال أنك أردته ، وذلك أن تقول : « عنَّت لنا ظبية » ، وأنت تريد امرأة ، و « وردنا بحرًا » ، وأنت تريد الممدوح . فأنت في هذا النحو من الكلام إنّما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسمُ موضوعٌ له في أصل اللغة ، بدليل الحال ، أو إفصاح المقال بعد السؤال ، أو بفحوَى الكلام وما يتلوه من الأوصاف .

مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله : [من البسيط]

تَرَنَّحَ الشَّرْبُ وَاغْتَالَتْ حُلومَهمُ شَمْسٌ تَرَجَّلُ فِيهم ثم ترتحلُ (٢)

= استدللتَ بذكر الشَّرْب ، واغتيال الحلوم ، والارتحال ، أنه أراد قَيْنَةً . ولو قال : « ترجلت شمس » ، ولم يذكر شيئًا غيره من أحوال الآدميين ، لم يُعقَل قطُّ أنه أراد امرأة إلا بإخبارٍ مُسْتَأْنِفٍ ، أو شاهدٍ آخرَ من الشواهد .

ولذلك تجد الشيءَ يلتبس منه حَتَّى على أهل المعرفة ، كما روى أن عديَّ ابن حاتم اشتَبَه عليه المُراد بلفظ الخَيْط في قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ / الخَيْطِ الأَسْوَدِ) [سورة البقرة : ١٨٧] وحمله على ظاهره . فقد ٢٠٠

---

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو للبحتريّ في ديوانه .

رُوى أنه قال لما نزلت هذه الآية : « أخذت عِقالًا أسودَ وعِقالًا أبيض ، فوضعتهما تحت وسادتى ، فنظرت فلم أتبيّن ، فذكرت ذلك للنبى ﷺ فقال : إن وِسَادك لطويل عَرِيضٌ ، إنما هو الليل والنهار » . [1]

الفرق الثانى

٢٧١ – والوجه الثانى : أن تذكر كلَّ واحِدٍ من المشبَّه والمشبَّه به فتقول : « زيدٌ أسد » ، و « هندٌ بدر » ، و « هذا الرجل الذى تراه سيفٌ صارمٌ على أعدائك » . وقد كنتُ ذكرتُ فيما تقدّم ، أن فى إطلاق الاستعارة على هذا الضَّرب الثانى بعضُ الشبهة ، ووعدتُك كلامًا يجىء فى ذلك ، وهذا موضُعه . [2]

اعلم أنّ الوجهَ الذى يقتضيه القياسُ ، وعليه يدلّ كلام القاضى فى الوساطة ، [3] أن لا تُطْلَق الاستعارة على نحو قولنا : « زيد أسَدٌ » و « هند بدرٌ » ، ولكن تقول : هو تشبيه ، وإذا قال : « هو أسدٌ » ، لم تقُلْ : « استعار له اسم

---

(١) خبر عدى بن حاتم ، رواه عنه الشعبى . رواه البخارىّ فى كتاب الصيام ، « باب فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » (الفتح ٤ : ١١٣) ، ثم فى كتاب التفسير عند تفسير الآية (الفتح ٨ : ١٣٧) ، ورواه أحمد فى المسند : ٣٧٧ (حلبى) ، وانظر تفسير الطبرى ٣ : ٥١١ ، والتعليق رقم : ١ ، ثم انظر رقم : ٢٩٨٦ – ٢٩٨٩ من التفسير (طبع المعارف) .

(٢) انظر ما سلف آخر رقم : ٢٠٣ .

(٣) هو إشارة إلى قول القاضى الجرجانى فى الوساطة : ٤٠ ، « وربّما جاء من هذا الباب ما يظنُّه الناس استعارة ، وهو تشبيهٌ أو مَثَل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعًا من الاستعارة ، عدّ فيها قول أبى نواس :

وَالحُبُّ ظَهْرٌ أنتَ راكِبُهُ فإذا صَرَفْتَ عِنَانَه انْصَرفَا

ولسْتُ أرى هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت : أن الحبّ مثل ظَهْر ، أو الحبّ كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضَرْبُ مثل ، أو تشبيه شىء بشىء ، وإنما الاستعارة ما اكتُفِى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونُقلتْ العبارة فجعلتْ فى مكان غيرها . ومِلاكُها تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار له للمستعار منه ، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى حتى لا يوجَد بينهما منافرةٌ ، ولا يتبين فى أحدهما إعراضٌ عن الآخر » ، انتهى كلام القاضى ، ثم انظر دلائل الإعجاز رقم : ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

الأسد » ، ولكن تقول : « شبَّهه بالأسد » وتقول فى الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاشى البتّةَ . وإن قلت فى القسم الأول : إنه تشبيه كنتَ مصيبًا ، من حيث تُخبر عمّا فى نفس المتكلم وعن أصل الغرض ، وإن أردت تمام البيان قلت : أراد أن يشبّه المرأةَ بالظبية فاستعار لها اسمها مبالغةً .

رد اعتراض

٢٧٢ — فإن قلت : فكذلك فقل فى قولك : « زيد أسد » ، إنه أراد تشبيهه بالأسد ، فأجرَى اسمه عليه ، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التّنكير فقلت : « زيد أسد » ، كما تقول : « زيد واحد من الأسود » ، فما الفرْقُ بين الحالين ، وقد جرى الاسم فى كل واحد منهما على المشبَّه ؟

= فالجواب أن الفرق بيّنٌ ، وهو أنك عزلت فى القسم الأول الاسمَ الأصليَّ عنه واطّرحته ، وجعلته كأن ليس هو باسم له ، وجعلت الثانيَ هو الواقعَ عليه والمتناوِلَ / له ، فصار قصدُك التشبيهَ أمرًا مطويًّا فى نفسك مكنونًا فى ضميرك ، وصار فى ظاهر الحال وصورة الكلام ونِصْبَته ، كأنه الشيء الذى وُضع له الاسم فى اللغة وتُصُوّر — إن تَعَلَّقَهُ الوهمُ — كذلك . وليس كذلك القسم الثانى ، لأنك قد صرّحت فيه بذكر المشبَّه ، وذكرُك له صريحًا يأبَى أن تَتوهَّم كونَهُ من جنس المشبَّه به . وإذا سمع السامع قولك : « زيد أسد » و « هذا الرجل سيف صارمٌ على الأعداء » ، استحال أن يظنّ = وقد صرَّحتَ له بذكر زيدٍ = أنك قصدت أسدًا وسيفًا ، وأكثر ما يمكن أن يُدَّعى تخيُّلُه فى هذا : أن يقع فى نفسه من قولك : « زيد أسد » ، حالُ الأسد فى جراءته وإقدامه وبَطْشه ، فأمّا أنْ يقع فى وهمه أنه رجل وأَسَدٌ معًا بالصورة والشخص ، فمحالٌ .

٢٠١

٢٧٣ — ولمّا كان كذلك ، كان قصدُ التشبيه من هذا النحو بيِّنًا لائحًا ، وكائنًا من مقتضى الكلام ، وواجبًا من حيث موضوعه ، حتى إن لم

يُحمَلْ عليه كان مُحالًا . فالشيء الواحدُ لا يكون رجلًا وأسدًا ، وإنما يكون رجلًا وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق ، أو خصوص فى الهيئة كالكراهة فى الوجه . وليس كذلك الأول ، لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة ، فلست بممنوع من أن تقول : « عَنَّت لنا ظبيةٌ » ، وأنت تريد الحيوان = و « طلعت شمس » ، وأنت تريد الشَّمسَ ، كقولك : « طلعتِ اليوم شمسٌ حارّة » = وكذلك تقول : « هززتُ على الأعداء سيفًا » وأنت تريد السيف ، كما تقوله وأنت تريد رجلًا باسلًا استعنت به ، أو رأيا ماضيًا وُفّقت فيه ، وأصبت به من العدوِّ فأرهبته وأثَّرتَ فيه .

الفصل بين التشبيه والاستعارة ٢٠٢

٢٧٤ — وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يُفصَل بين القسمين ، فيسمَّى / الأول : « استعارةً » على الإطلاق ، ويقال فى الثانى إنه : « تشبيه » . فأما تسميةُ الأول تشبيهًا فغير ممنوع ولا غريب ، إلّا أنه على أنك تُخبر عن الغرض وتُنبىء عن مضمون الحال ، فأمّا أن يكون موضوعُ الكلام وظاهره موجبًا له صريحًا ، فلا .

فإن قلت : فكذلك قولك : « هو أسد » ، ليس فى ظاهره تشبيه ، لأن التشبيه يحصُل بذكر الكاف أو « مِثْل » أو نحوهما .

= فالجواب أن الأمر وإن كان كذلك ، فإنّ موضوعَه من حيث الصُّورة يوجب قصدك التشبيه ، لاستحالة أن يكون له معنًى وهو على ظاهره .

مثال آخر فى الفصل بين التشبيه والاستعارة

٢٧٥ — وله مثالٌ من طريق العادة ، وهو أنّ مَثَل الاسم مَثَل الهيئة التى يُستدَلّ بها على الأجناس ، كزِيِّ الملوك وزِيّ السُّوقة ، فكما أنك لو خلعْتَ من الرجل أثواب السوقة ، ونَفَيْتَ عنه كل شىء يختصُّ بالسوقة ، وألبستَهُ زِيَّ الملوك ، فأبديتَه للناس فى صورة الملوك حتى يتوهّموه مَلِكًا ، وحتى لا يَصِلوا إلى

معرفة حاله إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر ، كنتَ قد أعرتَهُ هيئةَ المَلِك وزيَّه على الحقيقة . ولو أنك ألقيت عليه بعض ما يلبسه المَلِك من غير أن تُعَرِّيَهُ من المعانى التى تدل على كونه سُوقَةً ، لم تكن قد أعرتَهُ بالحقيقة هيئة الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصُل بها المَهابةُ فى النفس ، وأن يُتوهَّم العظمة ، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالّة على أن الرجل سُوقة .

افرضْ هذه الموازنة فى الشيء الواحد ، كالثوب الواحد يُعارُه الرجُل فيلبَسُهُ على ثوبه أو منفردًا ، وإنما آعتبِرِ الهيئةَ وهى تحصلُ بمجموع أشياء ، وذلك أن الهيئة هى التى يُشبه حالها حالَ الاسم ، لأن الهيئة تخصُّ جنسًا دون جنس ، كما أن الاسم كذلك ، والثوب على الإطلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تَقْترن به وتُراعَى معه ، فإذا كان السامع قولَكَ : « زيد أسدٌ » لا يتوهَّم / أنك قصدت أسدًا على الحقيقة ، لم يكن الاسم قد لحقه ، ولم تكن قد أعرته إياه إعارةً صحيحةً ، كما أنك لم تُعِر الرجل هيئةَ المِلِك حين لم تُزِلْ عنه ما يُعلَم به أنه ليس بملك .

٢٠٣

* * *

حقيقة الاستعارة فى اللغة والعادة

٢٧٦ — هذا ، وإذا تأمّلنا حقيقةَ الاستعارة فى اللغة والعادة ، كان فى ذلك أيضًا بيانٌ لصحة هذه الطريقة ، ووجوبِ الفرقِ بين القسمين . وذاك أن من شرط المستعار أن يَحْصُل للمستعير منافعهُ على الحدّ الذى يحصل للمالك ، فإن كان ثوبا لَبِسَه كما لبسه ، وإن كان أداةً استعملها فى الشيء تصلح له ، حتى إنّ الرائى إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو مِلْكٌ يدٍ ليس بعاريّةٍ ، وإنما يفْضُلُهُ المالك فى أنّ له أن يُتلف الشيء جملةً ، أو يُدخِل التلف على بعض أجزائه قصدًا ، وليس للمستعير ذلك . ومعلومٌ أنّ ما هو كالمنفعة من الاسم أنْ

يوجب ذكرُه القصدَ إلى الشيء فى نفسه . فإذا قلت : « زيد » ، عُلم أنك أردت أن تُخبر عن الشخص المعلوم ، وإذا قلت : « لقيت أسدًا » ، عُلم أنك علّقت اللقاءَ بواحد من هذا الجنس .

وإذا كان الأمر كذلك ، ثم وجدنا الاسم فى قولك : « عنّت ظبية » ، يُعقَل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يُعلَم أنك قصدت امرأةً ، فقد وقع من المرأة فى هذا الكلام موقعَه من ذلك الحيوان على الصحة ، فكان ذلك بمنزلةِ أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاعَ مالكه ، فيلبَسُه لُبْسَهُ ، ويتجمَّل به تجمُّلَه ، ويكون مكانه عنده مكانَ الشيء المملوك ، حتى يعتقد من يَنْظُر إلى الظاهر أنه له .

ولما وجدنا الاسم فى قولك : « زيد أسد » ، لا يقع من زيد ذلك الموقع ، من حيث إنّ ذكرَه باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقًا عليه ، ومتناوِلًا له على حدّ تناوُله / ما وُضع له ، كان وِزانُ ذلك وِزانَ أن تضعَ عند الرجل ثوبًا وتمنعَه أن يلبسه ، أو بمنزلة أن تطرَحَ عليه طَرَفَ ثوبٍ كان عليك ، [1] فلا يكون ذلك عاريَّةً صحيحةً ، لأنك لم تُدخلْه فى جملته ، ولم تُعْطِه صورةً ما يَخْتَص به ويصير إليه ، ويخفَى كونُه لكَ دونه . فاعرفه .

٢٠٤

* * *

٢٧٧ — وههنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام ، يُبيِّن وجوب الفرق بين القسمين :

فصل آخر فى الفرق بين التشبيه والاستعارة

(١) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر : « كافته عليه » ، وهو غير واضح ، وأثبت ما فى مطبوعة رشيد رضا .

وهو أن الحالة التى يُخْتَلف فى الاسم إذا وقع فيها ، أيُسمَّى استعارة أم لا يسمَّى ؟ هى الحالة التى يكون الاسم فيها خبرَ مبتدإ أو منزَّلًا منزلتَه ، أعنى أن يكون خبرَ « كان » ، أو مفعولًا ثانيًا لباب « علمت » ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر = أو يكون « حالًا » ، لأن الحال عندهم زيادةٌ فى الخبر . فحكمها حكم الخبر فيما قصدته ههنا خصوصًا ، والاسم إذا وقع فى هذه المواضع ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات معناه ، وإن أدخلت النَّفى على كلامك تَعلَّق النفى بمعناه .

تفسير هذه الجملة : أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد وضعت كلامَك لإثبات الانطلاق لزيد . ولو نفيت فقلتَ : « ما زيد منطلقًا » ، كنت نفيتَ الانطلاق عن زيد . وكذلك : « أكان زيد منطلقًا » ، و « علمتُ زيدًا منطلقًا » ، و « رأيت زيدًا منطلقًا » ، أنت فى ذلك كلّه واضعٌ كلامك ومُزْجٍ له لتُثبت الانطلاق لزيد ، ولو خُولفت فيه انصرف الخلافُ إلى ثبوته له . وإذا كان الأمر كذلك ، فأنت إذا قلت : « زيد أسدٌ » و « رأيتُه أسدًا » ، فقد جعلت اسم المشبَّه به خبرًا عن المشبَّه . والاسم إذا كان خبرًا عن الشيء كان خبرًا عنه ، إمّا لإثبات وَصْفٍ هو مشتقٌّ منه لذلك الشيء ، كالانطلاق فى قولك : « زيد منطلقٌ » ، أو إثباتِ / جنسيةٍ هو موضوعٌ لها كقولك : « هذا رجل » . فإذا امتنع فى قولنا : « زيد أسدٌ » أن تُثبت الجنسية لزيد على الحقيقة ، كان لإثبات شَبَهٍ من الجنس له . وإذا كنّا إنما نُثبت شَبَه الجنس ، فقد اجتلبْنا الاسم لنُحْدِثَ به التشبيه الآن ، ونقرِّرَه فى حيِّز الحصول والثبوت . وإذا كان كذلك ، كان خليقًا بأن تسمّيه تشبيهًا ، إذ كان إنما جاءَ ليُفيدَه ويُوجبَه .

٢٠٥

٢٧٨ — وأمّا الحالة الأخرى التى قُلنا : « إن الاسم فيها يكون استعارةً

من غير خلاف » ، فهى حالةٌ إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلبًا لإثبات معناه للشىء ، ولا الكلامُ موضوعًا لذلك ، لأن هذا حكمٌ لا يكون إلا إذا كان الاسم فى منزلة الخبر من المبتدأ . فأمّا إذا لم يكن كذلك ، وكان مبتدأً بنفسه ، أو فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات أمرٍ آخرَ غيرِ ما هو معنى الاسم .

بيان ذلك : أنك إذا قلت : « جاءنى أسدٌ » و « رأيت أسدًا » و « مررت بأسدٍ » ، فقد وضعت الكلام لإثبات المجىء واقعًا من الأسد ، والرؤية والمرور واقعَين منك عليه . وكذلك إن قلت : « الأسدُ مُقبِل » ، فالكلام موضوعٌ لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد . وإذا كان الأمر كذلك ، ثم قلت : « عنّتْ لنا ظبيةٌ » ، و « هززت سيفًا صارمًا على الأعداء » = وأنت تعنى بالظبية امرأةً ، وبالسيف رجلًا = لم يكن ذكرُك للاسمين فى كلامك هذا لإثبات الشَّبه المقصودِ الآن . وكيف يُتصوَّر أن تقصد إلى إثبات الشبه منهما بشىءٍ ، وأنت لم تذكر قبلهما شيئًا ينصرف إثبات الشبه إليه ، وإنما تُثبتُ / الشَّبه من طريق الرجوع إلى الحال ، والبحثِ عن خَبِىءٍ فى نفس المتكلم ؟ ٢٠٦

وإذا كان كذلك ، بان أن الاسم فى قولك : « زيد أسدٌ » ، مقصودٌ به إيقاع التشبيه فى الحال وإيجابه = وأما فى قولك : « عنّت لنا ظبيةٌ » و « سللتُ سيفًا على العدوّ » ، فوُضعَ الاسم هكذا انتهازًا واقتضابًا على المقصود ، وادّعاءَ أنه من الجنس الذى وُضع له الاسم فى أصل اللغة .

وجوب الفرق بين التشبيه والاستعارة فى الاصطلاح

٢٧٩ — وإذا افترقا هذا الافتراقَ ، وجب أن نفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة ، كما أنّا نفصل بين الخبر والصفة فى العبارة ، لاختلاف الحكم فيهما ، بأنّ الخبر إثباتٌ فى الوقت للمعنى ، والصفة تبيينٌ وتوضيحٌ

وتخصيصٌ بأمرٍ قد ثبت واستقرَّ وعُرِفَ . فكما لم نرضَ لاتفاق الغَرَض فى الخبر والصِّفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت : « زيد ظريفٌ » و « جاءنى زيد الظَّريف » ، فى التباس زيد فى الظرف واكتسائه له ، أنْ نجعلهما فى الوضع الاصطلاحىّ شيئًا واحدًا ، ولا نفرِّق بتسميتنا هذا خبرًا وذاك صفةً = كذلك ينبغى أن لا يدعونا اتفاق قولنا : « جاءنى أسد » و « هززت سيفًا صارمًا » وقولنا : « زيد أسد » و « سيف صارم » ، فى مطلق التشبيه =[1] إلى التسوية بينهما ، وترْكِ الفَرْق من طريق العبارة ، بل وجبَ أن نفرِّق ، فنسمِّى ذاك « استعارةً » وهذا « تشبيهًا » .

إطلاق الاستعارة لا يجوز فى كل موضع

٢٨٠ — فإن أبيتَ إلا أن تُطلق الاستعارة على هذا القسم الثانى ، فينبغى أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز فى كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه فيه بسهولة ، وذلك نحو قولك : « هو الأسد » و « هو شمسُ النهار » و « هو البدر حسنًا وبهجةً ، والقضيبُ عطفًا » ، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبَّه به بلفظ التعريف . فإن قلت : « هو بحر » و « هو ليثٌ » و « وجدته / بحرًا » ، وأردت أن تقول إنه استعارة ، كنت أعذَرَ وأشبه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبِّثًا بطرَفٍ من الصواب . وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : « هو كأسد » و « هو كبحر » ، كان كلامًا نازلًا غير مقبول ، كما يكون قولك : « هو كالأسد » ، إلا أنَّه وإن كان لا يحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه « كأنّ » كقولك : « كأنه أسد » ، أو ما يجرى مجرى « كأنّ » فى نحو « تحسبُه أسدًا » و « تَخَالُه سيفًا » .

٢٠٧

---

(١) السياق : « كذلك ينبغى أن لا يدعونا ... إلى التسوية ... » .

٢٨١ — فإن غَمَض مكانُ الكاف و « كأن » ، بأن يوصف الاسم الذى فيه التشبيهُ بصفةٍ لا تكون فى ذلك الجنس ، وأمرٍ خاصٍّ غريبٍ فقيل : « هو بحر من البلاغة » ، و « هو بدر يسكن الأرض » ، و « هو شمس لا تغيب » ، وكقوله : [من الكامل]

شَمْسٌ تألَّقُ والفِرَاقُ غُروبُها عَنَّا ، وبَدْرٌ والصُّدُودُ كُسوفُهُ [1]

فهو أقرب إلى أن نسمّيه استعارةً ، لأنه قد غمضَ تقدير حرف التشبيه فيه ، إذ لا تصلُ إلى الكاف حتى تُبطل بِنْيَةَ الكلام وتُبدِّل صورته فتقول : « هو كالشمس المتألِّقة ، إلا أن فراقَها هو الغروب ، وكالبدرِ إلا أن صدودَه الكسوف » .

ما تجوز تسميته استعارة وما لا تجوز

٢٨٢ — وقد يكون فى الصفات التى تجيء فى هذا النحو ، والصِّلات التى تُوصلَ بها ، ما يختلّ به تقدير [حرف] التشبيه ، [2] فيقرب حينئذٍ من القبيل الذى تُطلَق عليه « الاستعارة » من بعض الوجوه ، وذلك مِثْل قوله : [من الكامل]

أسدٌ دمُ الأسَدِ الهِزَبْرِ خِضابُهُ مَوْتٌ فَرِيصُ الموتِ منه تُرْعَدُ [3]

= لا سبيل لك إلى أن تقول : « هو كالأسد » و « هو كالموت » ، لما يكون فى ذلك من التناقض ، لأنك إذا قلت : « هو كالأسد » فقد شبّهته بجنس / ٢٠٨ السبعُ المعروف ، ومُحالٌ أن تجعله محمولًا فى الشَّبه على هذا الجنس أوَّلًا ،

(١) هو للبحترى فى ديوانه .
(٢) ما بين القوسين ، زاده ريتر فى مطبوعته ، وقد أصاب ، لأنه أوضح .
(٣) هو للمتنبى فى ديوانه .

ثم تجعل دَمَ الهِزَبْر الذى هو أقوى الجنس ، خضابَ يده ، لأنّ حملك له عليه فى الشَّبه دليل على أنه دونه ، وقولك بَعْدُ « دمُ الهزبر من الأسود خضابه » ، دليل على أنه فوقها . وكذلك محالٌ أن تشبّهه بالموت المعروف ، ثم تجعله يخافه ، وترتعد منه أكتافه .

مثال آخر

٢٨٣ — وكذا قوله : [من الطويل]

سَحَابٌ عَدَانى سَيْلُه وهو مُسبِلٌ ... وبَحْرٌ عَدَانى فَيْضُه وَهْو مُفْعَمُ [1]

وبدرٌ أضاءَ الأَرضَ شرقًا ومغربًا ... ومَوْضعُ رَحْلِى منه أسْوَدُ مُظلِمُ

= إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذَج فقلت : « هو كالبدر » ، ثم جئت تقول : « أضاء الأَرض شرقًا ومغربًا ومَوْضِع رحلى مظلمٌ لم يضىء به » ، كنتَ كأنك تجعل البدر المعروف يُلبس الأرضَ الضياءَ ويمنعه رحلَك ، وذلك مُحَالٌ ، وإنما أردت أن تُثبت من الممدوح بدرًا مفردًا له هذه الخاصّة العجيبة التى لم تُعرَف للبدر . وهذا إنما يَتَأتَّى بكلام بعيدٍ من هذا النظم ، وهو أن يقال : « هل سمعت بأن البَدْر يطلع فى أُفُقٍ ، ثم يمنع ضوءه موضعًا من المواضع التى هى مُعرَّضة له وكائنة فى مقابلته ، حتى ترى الأرض الفضاء قد أضاءَت بنوره وفيما بَينهما قدرُ رَحْلٍ مظلمٍ يتجافَى عنه ضوءُه ؟ » . ومعلومٌ بُعْدُ هذا من طريقة البيت ، فهذا النحو موضوع على تخييلٍ أنه زاد فى جنس البدر واحدٌ له حُكمٌ وخاصّةٌ لم تُعرَف .

وإذا كان الأمر كذلك ، صار كلامُك موضوعًا لا لإثبات الشبه بينه وبين / البدر ، ولكن لإثبات الصِّفة فى واحد متجدّدٍ حادثٍ من جنس البدر ، ٢٠٩

(١) هو للبحترى فى ديوانه .

لم تُعرَف تلك الصفة للبدر ، فيصير بمنزلة قولك : « زيد رجل يقرى الضيوفَ ويفعل كيت وكيت » ، فلا يكون قصدك إثباتَ زيدٍ رجلًا ، ولكن إثباتُ الصفة التى ذكرتَها له . فإذا خرج الاسم الذى يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصودًا بالإثبات ، تبيَّن أنه خارج عن الأصل الذى تقدّم ، من كون الاسم لإثبات الشبيه . فالبحترى فى قوله :

وَبَدْرٌ أضاءَ الأرْضَ

= قد بَنَى كلامه على أن كونَ الممدوح بدرًا ، أمرٌ قد استقرَّ وثَبتَ ، وإنما يعمل فى إثبات الصِّفة الغريبة ، والحالةِ التى هى موضع التعجّب . وكما يمتنع دخول « الكاف » فى هذا النحو ، كذلك يمتنعُ دخولُ « كأن » و « تحسب » و « تخال » . فلو قلت : « كأنه بدر أضاء الأرض شرقًا ومغربًا وموضع رحلى منه مظلم » ، كان خَلْفًا من القول .

وكذلك إن قلت : « تحسبه بدرًا أضاء الأرض ورحلى منه مظلم » ، كان كالأوّل فى الضعف . ووجه بُعده من القبول بيِّنٌ ، وهو أنّ « كأن » و « حسبت » و « خلت » و « ظننت » تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثانى أمراً معقولًا ثابتًا فى الجملة ، إلا أنه فى كونه متعلقًا بما هو اسم « كأن » أو المفعول الأول من « حسبت » مشكوك فيه ، كقولنا : « كأن زيدًا منطلق » ، أو مجازٌ يُقصد به خلاف ظاهره ، نحو : « كأنّ زيدًا أسَدٌ » ، فالأسد على الجملة ثابت معروف ، والغريب هو كون زيدٍ إياه ومن جنسه . والنكرة فى نحو هذه الأبيات موصوفةٌ بأوصاف تدلُّ على أنك تُخبر بظهور شىءٍ لا يُعرَف ولا يُتصوَّر . وإذا كان كذلك ، كان إدخال « كأن » و « حسبت » عليه ، كالقياس / على المجهول . ٢١٠

٢٨٤ — وتأمّلْ هذه النكتة فإنه يَضْعُفُ ثانيًا إطلاق « الاستعارة »

على هذا النحو أيضًا ، لأن موضوع الاستعارة = كيف دارت القضيةُ = على التشبيه . وإذا بانَ بما ذكرتُ أن هذا الجنس إذا فَلَيتَهُ عن سِرِّه ،[1] ونقَّرتَ عن خبيئه ،[2] فمحصوله أنك تدّعي حدوثَ شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختُصَّ بصفة غريبة وخاصية بديعة ، لم يكن يُتوهَّم جوازُها على ذلك الجنس ، كأنك تقول : « ما كنّا نعلم أن ههنا بدرًا هذه صفته » =[3] كان تقدير التشبيه فيه نقضًا لهذا الغرض ، لأنه لا معنى لقولك : « أشبّهه ببدرٍ حَدَثٍ خلافِ البدور ما كان يُعرَف » .

وهذا موضع لطيف جدًّا لا تنتصف منه إلّا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكن توفيةُ الكشف فيه حقَّه بالعبارة ، لدقّة مسلكه .

* * *

الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه

٢٨٥ — ويتصل به أن في « الاستعارة » الصحيحة : ما لا يحسن دخول كَلِمِ التشبيه عليه . وذلك إذا قوى الشَّبَهُ بين الأصل والفرع ، حتى يتمكن الفرعُ في النفس بمداخلة ذلك الأصل والاتحاد به ، وكونه إياه . وذلك في نحو « النور » إذا استعير للعلم والإيمان ، و « الظلمة » للكفر والجهل . فهذا النحو لتمكُّنه وقوّةِ شَبَهه ومَتانة سببه ، قد صار كأنه حقيقة ، ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم : « كأنه نور » ، وفي الجهل : « كأنه ظلمة » ، ولا تكاد تقول

---

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : « قلبته » ، بالقاف والباء ، وهو تصحيف لا معنى له . يقال : « فَلَيتِ الشِّعرَ » ، إذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه ، وكذلك كلّ أمر تتأمله وتنظر في وجوهه وعواقبه .

(٢) « نقّر عن خبيئه » : فتّش وبحث .

(٣) السياق : « وإذا بأن بما ذكرت أن هذا الجنس .... كان تقدير التشبيه ... » .

للرجل فى هذا الجنس : « كأنَّك قد أوقعتنى فى ظلمة » بل تقول : « أوقعتنى فى ظلمة » . وكذلك الأكثرُ على الألسُن والأسبقُ إلى القلوب أن تقول : « فهمت المسألة فانشرح صدرى وحصل فى قلبى نور » ، ولا تقول : « كأنّ نُورًا حصل فى قلبى » .

٢١١ ولكن إذا تجاوزتَ هذا النوع إلى نحو قولك : / « سللتُ منه سيفًا على الأعداء » ، وجدتَ « كأن » حسنةً هناك كثيرةً ، كقولك : « بعثته إلى العدوّ فكأنى سللت سيفًا » وكذلك فى نحو : « زيدٌ أسد » و « كأن زيدًا أسد » . وهكذا يتدرج الحُكْمُ فيه ، حتى كلَّما كان مكان الشَّبَه بين الشيئين أخفى وأغمضَ وأبعدَ من العُرْف ، كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسنَ وأكثرَ فى الاستعمال .

***

فرق شاف بين التشبيه والاستعارة

٢٨٦ — ومما يجب أن تجعله على ذكر منك أبدًا ، وفيه البيان الشافى : أنّ بين القسمين تباينًا شديدًا = أعنى بين قولك : « زيد أسد » وقولك : « رأيت أسدًا » وهو ما قدّمته لك = من أنك قد تجدُ الشىءَ يصلح فى نحو : « زيد أسدٌ » حيث تذكُرُ المشبَّه باسمه أوّلًا ، ثم تُجرى اسم المشبَّه به عليه ، ولا يصلح فى القسم الآخر الذى لا تذكر فيه المشبَّه أصلًا وتطْرحُه .

ومن الأمثلة البيِّنة فى ذلك قولُ أبى تمام : [من الوافر]

وكَانَ المَطْلُ فى بَدْءٍ وعَوْدٍ دُخانًا للصَّنِيعةِ وهى نارُ [1]

= قد شبَّه المطل بالدُّخان ، والصنيعة بالنار ، ولكنه صرّح بذكر المشبَّه ، وأوقع المشبَّه به خبرًا عنه ، وهو كلام مستقيم .

---

(١) هو فى ديوانه .

ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبَّه فقلت مثلًا : « أقبَسْتَنى نارًا لها دخان » ، كان ساقطًا . ولو قلتَ : « أقبستَنى نورًا أضاء أُفقى به » ، تريد علمًا ، كان حَسَنًا ، حُسْنَهُ إذا قلت : « عِلْمُكَ نور فى أُفقى » . والسبب فى ذلك أنّ اطِّراحَ ذكر المشبَّه والاقتصارَ على اسم المشبَّه به ، وتنزيلَهُ منزلته ، وإعطاءَه الخلافة على المقصود ، إنما يصحّ إذا تقرّر الشَّبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له ، وتستبينه فى الدّلالة . وقد تقرَّر فى العُرف الشبه بين النور والعلم وظهرَ واشْتُهِرَ / ، كما تقرر الشَّبه بين المرأة والظبية ، وبينها وبين الشمس = ولم يتقرر فى العُرْف شَبَهٌ بين الصَّنيعة والنار ، وإنما هو شيءٌ يضعه الآن أبو تمام ويتمحّله ، ويعمل فى تصويره ، فلابُدّ له من ذكر المشبَّه والمشبَّه به جميعًا حتى يُعقَلَ عنه ما يريده ، ويَبِينَ الغرض الذى يقصده ، وإلّا كان بمنزلة من يريد فى إعلام السامع أنّ عنده رجلًا هو مثل زيد فى العلم مثلًا ، فيقول له : « عندى زيد » ، ويَسُومه أن يَعْقِل من كلامه أنه أراد أن يقول : « عندى رجل مثل زيد » ، أو غيره من المعانى . وذلك تكليفُ علم الغيب .

٢١٢

فاعرف هذا الأصل وتبيَّنْه ، فإنك تزداد به بصيرةً فى وجوب الفَرْق بين الضربين ، وذلك أنهما لو كانا يَجْريان مجرًى واحدًا فى حقيقة الاستعارة ، لوجب أن يَسْتَوِيَا فى القضيّة ، حتى إذا استقامَ وَضْعُ الاسم فى أحدهما استقام وَضْعُه فى الآخر ، فاعْرِفْه .

* * *

بيان آخر

٢٨٧ — فإن قلت : فما تقول فى نحو قولهم : « لقيتُ به أسدًا » و « رأيت منه ليثًا » .

= (١) فإنه مما لا وجه لتسميته استعارةً ، ألا تراهم قالوا : « لئن لقيتُ فلانًا ليلْقَيَنّكَ منه الأسَدُ » ، فأتوا به معرفةً على حدّه إذا قالوا : « احذر الأسد ! » ، وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يُتصوَّر فيه التشبيه ، فيُظَنّ أنّه استعارة ، وهو قوله عز وجل : (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الخُلْدِ) [سورة فصلت : ٢٨] ، والمعنى : — والله أعلم — أنّ النّار هي دار الخلد ، وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يقال : « إن النار شُبّهت بدار الخلد » ، إذ ليس المعنى على تشبيه النّار بشيء يسمَّى « دار الخلد » ، كما تقول في زيد : « إنه مثل الأسد » ، ثم تقول : « هو الأسد » ، وإنما هو كقولك : « النار منزلهم ومسكنهم » ، نعوذ بالله منها .

= وكذا قوله :

٢١٣ / يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ (٢)

المعنى على أنه « النّوفل الزُّفر » ، وليس الزفر باسمٍ لجنس غير جنس الممدوح كالأسد ، فيقالَ إنه شبّه الممدوح به ، وإنما هو صفة كقولك : « هو الشجاع » و « هو السيِّد » و « هو النهَّاض بأعباء السيادة » .

= وكذا قولُه : [من المنسرح]

يَا خَيْرَ مَن يَرْكَبُ المطيَّ وَلَا ... يَشْرَبُ كأسًا بكَفِّ مَن بَخِلا (٣)

= لا يتصور فيه التشبيه ، وإنما المعنى : أنه ليس ببخيل .

---

(١) قوله : « فإنه مما لا وجه لتسميته استعارة » ، هو جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) هو عجز بيت لأعشى باهلة ، (في ديوان الأعشين) ومراجعه هناك ، وصدره :

أخو رَغائبَ يُعْطِيها ويُسْألُها

و « الرغائب » ، العطايا الكثيرة . و « الظُّلامة » ، هو ما تطلبه عند الظالم ، وهو اسم ما أُخِذ منك . و « النّوفَل » ، العزيز الذى يدفع الضيم . و « الزُّفَر » هو السيد ، لأنه يَزْدَفِر ، أى يتحمّل بالأموال في الحَمالاتِ من دين ودية .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه .

ما لا يجوز أن يسمّى استعارة

٢٨٨ — هذا ، وإنما يُتصوَّر الحكمُ على الاسم بالاستعارة ، إذا جرى بوجهٍ على ما يُدَّعَى أنه مستعارٌ له ، والاسمُ في قولك : « لقيتُ به أسدًا » أو « لقيني منه الأسد » ، لا يُتصوَّر جَرْيه على المذكور بوجه ، لأنه ليس بخبرٍ عنه ، ولا صفةٍ له ، ولا حالٍ ، وإنما هو بنفسه مفعولُ « لقيتُ » وفاعلُ « لقيني » .

ولو جاز أن يجرى الاسم ، ههنا مجرى المستعارِ المتناوِل المستعارَ له ، لوجب أن نقول في قوله : [من الرجز]

حتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ وَٱختلطْ جاءُوا بمَذْقٍ هل رَأَيتَ الذئبَ قَطُّ (١)

= إنه استعار ٱسم الذئب للمَذْق ، وذلك بَيِّنُ الفساد .

= وكذا نحو قوله : [من البسيط]

نُبِّئْتُ أنّ أبا قَابُوسَ أَوْعَدَنى ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأَسَدِ (٢)

= لا يكون استعارة ، وإن كنت تجد من يفهم البيت قد يقول : أراد بالأسد النُّعمان ، أو شبَّهه بالأسد ، لأن ذلك بيانٌ للغَرَض . فأمَّا القضية

---

(١) البيت يدور في كتب النحاة ، وينسبُ للعجاج ولا يصح . وأنشده المبَرد في الكامل لأحَد الرجاز ، أربعة أبيات . وقال : « والعرب تختصر التشبيه ، وربّما أومأت إليه إيماءً ، قال أحد الرجاز :

بِتْنَا بحَسَّان ومِعْزاهُ تَئِطُّ مازِلْتُ أسْعَى بينهم وأَلْتَبِطْ
حتى إذا كادَ الظلام ....

(الكامل : ١٠٥٤ ، طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) . و « حسّان » ، اسم رجل . و « المعزَى » من الغنم . و « تئطّ » ، يصوت جوفها من الجوع . و « ألتبطُ » ، أسْعَى هنا وهناك . و « المَذْق » ، اللبن الممزوج ، قال المبرد : « يقول : في لون الغُبْرة ، واللبن إذا جُهِدَ (أى إذا أخرج زبده) وخُلِطِ بالماء ، ضرب إلى الغبرة » ، وقوله : « هل رأيت الذئب قط » صفة المذق ، والذئب يضربُ لونه إلى الغبرة .

(٢) هو للنابغة الذبياني في ديوانه ، و « أبو قابوس » ، هو النعمان بن المنذر .

الصحيحةُ وما يقع فى نفس العارف ، ويوجبه نقد الصَّيْرَف ، فإنّ الأسد واقع على حقيقته حتى كأنه قال : « ولا قرار على زَأْرِ هذا الأسد » ، وأشار إلى الأسد خارجًا من عَرِينه مُهدِّدًا مُوعدًا بزئيره . وأىُّ / وجْهٍ للشكِّ فى ذلك ، وهو يؤدِّى إلى أن يكون الكلام على حدّ قولك : « ولا قرار على زَأْرِ مَنْ هُو كالأسد » ؟ وفيه من العِىِّ والفَجَاجة شىءٌ غير قليل .

٢١٤

هذا ، ومن حقِّ غالطٍ غلِطَ فى نحو ما ذكرتُ = على قلّة عُذْرِه = أن لا يغلط فى قول الفرزدق : [من الوافر]

قِيَامًا يَنْظُرون إلى سَعِيدٍ كأنَّهُمُ يَرَون به هِلالَا [1]

ولا يُتَوهَّم أن « هلالًا » استعارة لسعيد ، لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح ، محالٌ جارٍ مجرى أن يكون كُلّ اسم دخل عليه كافُ التشبيه مستعارًا . وإذا لم يغلط فى هذا فالباقى بمنزلته ، فاعرفه .

(١) هو له فى ديوانه . و « قيامًا » مفعول « ترى » فى بيتين قبله ، هما :

تَرَى الشُّمَّ الجَحَاجِحَ من قُرَيْشٍ إذا ما الأمرُ فى الحَدَثَانِ عالَا

بنى عَمِّ الرَّسُول ورهطَ عَمْرٍو وعُثْمانَ الذين عَلَوْا فَعَالَا

فصل

« فى الاتّفاق فى الأَخْذ والسَّرِقة والاستمداد والاستعانة » [١]

الأخذ والسرقة وبيان أمرهما

٢٨٩ — اعلم أنّ الشاعرين إذَا اتفقَا ، لم يخلُ ذلكَ من أن يكون فى الغَرَض على الجملة والعموم ، أو فى وجه الدلالة على ذلك الغَرض .

والاشتراك فى الغَرَض على العموم : أن يقصد كُلُّ واحد منهما وصفَ ممدوحه بالشجاعة والسخاء ، أو حُسن الوجه والبهاء ، أو وصفَ فرسه بالسرعة ، أو ما جرى هذا المجرى .

وأمّا وجه الدِّلَالة على الغرض ، فهو أن يَذْكر ما يُستدَلّ به على إثباته له الشجاعةَ والسخاء مثلًا . وذلك ينقسم أقسامًا :

= منها التشبيهُ بما يوجَد هذا الوصف فيه على الوجهِ البليغ والغاية البعيدةِ ، كالتشبيه بالأسد ، وبالبحر فى البأس والجود ، والبَدْر والشَّمسِ فى الحسن والبهاء والإنارة والإشراق .

= ومنها ذكر هَيْئاتٍ تدلّ على الصِّفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصِّفة ، كوصف الرَّجل فى حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلّة الفكر ، كقوله : [من الطويل]

٢١٥ / كأنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسِماتِهم وإنْ كان قَدْ شفَّ الوُجُوهَ لِقاءُ [٢]

---

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها ، وانظر ما سلف ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٢) هو محرز بن المُكَعْبر الضبى ، جاهلى ، من أبيات رواها أبو تمام فى شرح الحماسة ٤ : ١٥ ، ١٦ ، ورواها أبو العباس المبرد فى الكامل ١ : ١٠٧ ، ١٠٨ (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) . و « القَسِمَات » ، هى مجارى الدموع فى أعلى الوجه . « شفَّ الوجوه » ، أذهب نضرتها ، و « اللقاء » ، لقاء الأعداء فى الحرب .

= وكذلك الجوادُ يوصف بالتَّهلُّل عند وُرود العُفاة ، والارتياح لرؤية المُجتَدِين ، [1] والبخيلُ بالعبوس والقُطوب وقلّة البِشر ، مع سَعَة ذات اليد ومُساعدة الدهر .

٢٩٠ — فأما الاتفاق فى عموم الغَرَض ، فما لا يكون الاشتراك فيه داخلًا فى الأَخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة ، لا ترى مَنْ به حِسٌّ يدَّعى ذلك ، ويأبَى الحكمَ بأنه لا يدخل فى باب الأخذ ، وإنما يقع الغلط من بعض مَن لا يُحسن التحصيل ، ولا يُنعِم التأمُّل ، فيما يؤدِّى إلى ذلك ، حتى يُدّعَى عليه فى المُحاجّة أنه بما قاله قد دخل فى حكم من يجعل أحد الشاعرَين عِيالًا على الآخر فى تصوُّر معنى الشجاعة ، وأنّها مما يُمدَح به ، وأن الجهل مما يُذَمُّ به ، فأمّا أن يقوله صريحًا ، ويرتكبه قَصْدًا ، فلا .

اتفاق وجه الدلالة فى الأخذ والسرقة

٢٩١ — وأمَّا الاتفاق فى وجه الدِّلالة على الغرض ، فيجب أنْ يُنظَر ، فإن كان مما اشترك الناس فى معرفته ، وكان مستقرًّا فى العقول والعادات ، فإنَّ حُكْمَ ذلك ، وإن كان خصوصًا فى المعنى ، حُكْمُ العمومِ الذى تقدَّم ذكره .

من ذلك التشبيه بالأسد فى الشجاعة ، وبالبحر فى السخاء ، وبالبدر فى النور والبهاء ، وبالصبح فى الظهور والجلاء ونَفْى الالتباس عنه والخفاء . وكذلك قياس الواحدِ فى خَصْلة من/الخِصال على المذكور بذلك والمشهورِ به والمشارِ إليه ، سواءٌ كان ذلك ممن حضرك فى زمانك ، أو كان ممن سَبق فى الأزمنة الماضية والقرون الخالية ، لأن هذا مما لا يُختَصّ بمعرفته قومٌ دون قوم ، ولا يحتاج فى العلم به إلى رَوِيّةٍ واستنباط وتدبُّر وتأمُّل ، وإنما هو فى حكم الغرائز المركوزَةِ فى النفوس ، والقضايا التى وُضع العلم / بها فى القلوب .

٢١٦

(١) « المجتدى » ، طالب المعروف .

وإنْ كان مما ينتهى إليه المُتكلِّم بنظرٍ وتدبُّر ، ويَنالُه بطلبٍ واجتهاد ، ولم يكن كالأوّل فى حضوره إياه ، وكونِه فى حكم ما يقابله الذى لا معاناةَ عليه فيه ، ولا حاجةَ به إلى المحاولة والمزاولةِ والقياس والمباحثة والاستنباط والاستثارة ، بل كانَ مِن دُونه حجابٌ يحتاج إلى خَرْقِه بالنظر ، وعليه كِمٌّ يفتقر إلى شَقِّه بالتفكر ،[1] وكان دُرًّا فى قعر بحرٍ لابدّ لهُ من تكلّف الغَوْص عليه ، وممتنعًا فى شاهقٍ لا ينالُه إلّا بتجشّم الصعود إليه ، وكامنًا كالنار فى الزّند ، لا يظهر حتى تقتدحه ، ومُشابكًا لغيره كعُرُوق الذهب التى لا تُبدِى صَفْحتها بالهُوَيْنَا ، بل تُنال بالحَفْرِ عنها وتعريقِ الجبين فى طلب التمكن منها .

نعم ، إذا كان هذا شأنُه ، وههنا مكانه ، وبهذا الشرط يكون إمكانه ، فهو الذى يجوز أن يُدَّعى فيه الاختصاصُ والسَّبق والتقدُّم والأوَّلية ، وأن يُجعَل فيه سَلَفٌ وخَلَفٌ ، ومُفيد ومستفيد ، وأن يُقضَى بين القائلَين فيه بالتفاضُل والتبايُن ، وأنّ أحدَهما فيه أكملُ من الآخر ، وأنّ الثانى زاد على الأوّل أو نَقَص عنه ،[2] وترقَّى إلى غايةٍ أبعدَ من غايته ، أو انحطّ إلى منزلةٍ هى دون منزلته .

الصنعة الساحرة فى التشبيه الساذج

٢٩٢ — واعلم أن ذلك الأوّل الذى هو المشترَك العامىّ ، والظاهر الجلىّ ، والذى قلتُ إنّ التفاضلَ لا يدخله ، والتفاوتَ لا يصحّ فيه ، إنما يكون كذلك ما كان صريحًا ظاهرًا لم تلحقه صنعة ، وساذجًا لم يُعمَل فيه نقش . فأمّا إذا رُكِّب عليه معنًى ، ووُصل به لطيفة ، ودُخل إليه من باب الكناية والتعريض ، والرَّمز والتلويح ، فقد صار بما غُيِّر من طريقته ، واستُؤْنِف من صورته ،

---

(١) « الكِمُّ » بكسر الكاف ، هو غلاف الثَّمر والحَبِّ قبل أن يظهر أو يتفتح ، وجمعه « أكمام » .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعتين : « ونقص عنه » بالواو ، والصواب ما أثبت .

٢١٧ واستُجِدَّ له من المِعرَض،[١] وكُسِي من دَلّ التعرض، / داخلًا فى قبيل الخاصّ الذى يُتملَّك بالفكرة والتعمُّل، ويُتوصَّل إليه بالتدبُّر والتأمُّل. وذلك كقولهم، وهم يريدون التشبيه: «سلبْن الظِّباء العيونَ»، كقول بعض العَرَب: [من الوافر]

سَلَبْنَ ظِباءَ ذِى نَفرٍ طُلاها ونُجْلَ الأعيُنِ البَقَرَ الصِّوارا[٢]

وكقوله: [من البسيط]

إنَّ السحابَ لَتستَحْيِى إذا نَظَرتْ إلى نَداكَ، فقاسته بما فِيها[٣]

وكقوله: [من الكامل]

لم تَلْقَ هذا الوَجْهَ شمسُ نهارنا إلّا بوَجْهٍ ليس فيه حَيَاءُ[٤]

وكقوله: [من الكامل]

وَاهتَزَّ فى وَرَقِ النَّدَى فتحيَّرتْ حَرَكاتُ غُصْنِ البَانَةِ المُتأوِّدِ[٥]

وكقوله: [من الطويل]

فَأَفْضيتُ من قُرْبٍ إلى ذِى مَهابةٍ أُقابِلُ بَدْرَ الأُفْقِ حِين أقابِلُهْ[٦]
إلى مُسْرِفٍ فى الجود، لو أنّ حاتمًا لَدَيْه، لأَمْسَى حاتمٌ وهو عاذِلُهْ

---

(١) «المِعْرَض»، بكسر الميم، الثوبُ تعرض فيه الجاريةُ وتُجَلَّى فيه.

(٢) رأيت من نسبه إلى الراعى، وهو لا يكاد يدخل فى قصيدته الرائية من الوافر. و «ذو نفر»، اسم مكان، و «الطُّلَى»، الأعناق. و «الأعين النُّجل»، الواسعة. و «الصِّوار»، القطيع من بقر الوحش، وهى نجل العيون.

(٣) هو لأبى نواس فى ديوانه.

(٤) هو للمتنبى فى ديوانه.

(٥) هو للبحترى فى ديوانه. «ورقَ النَّدَى»، أى عطاؤه الحسن. و «المتأوِّد»، الذى يتثنَّى من لينه.

(٦) هو للبحترى فى ديوانه.

فهذا كله فى أصله ومغزاه وحقيقة معناه تشبيهٌ ، ولكن كَنَى لك عنه ، وخُودِعتَ فيه ، وأُتِيتَ به من طريق الخِلابة فى مَسلك السحر ومذهب التَّخييل ، فصار لذلك غريبَ الشكل ، بديعَ الفن ، منيعَ الجانب ، لا يدينُ لكل أحد ، وأَبِىَّ العِطْفِ لا يدين به إلّا للمُروِّى المجتهد .[1] وإذا حقّقت النظر ، فالخصوصُ الذى تراه ، والحالةُ التى تراها ، تنفى الاشتراك وتأباه ، إنما هُما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولًا عليه بأمرٍ آخرَ ليس هو من قبيل الظاهر المعروف ، بل هو فى حدِّ لحن القول والتعمية اللَّذَين / يُتعمَّد فيهما إلى إخفاء المقصود حتى يصير المعلومُ اضطرارًا ، يُعرف امتحانًا واختبارًا ، كقوله : [من الوافر]

٢١٨

مررتُ بباب هِنْدَ فَكَلَّمَتْنِى فلا والله ما نَطَقَتْ بحَرْفِ [2]

فكما يوهمك بإتقان اللفظ أنه أراد الكلام ، وأن الميم موصولةٌ باللام ، كذلك المشبِّه إذا قال : « سرقن الظباءَ العيونَ » ، فقد أوهم أن ثَمَّ سرقةً وأنّ العيون منقولةٌ إليها من الظباء ، وإن كنت تعلم إذا نظرتَ أنّه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء فى الحسن والهيئة وفَتْرةِ النظر . وكذلك يوهمك بقوله : « إن السحاب لتستَحيى » ، أن السحاب حىٌّ يعرف ويعقل ، وأنه يقيس فيضه بفيض كفّ الممدوح فَيَخْزَى ويخجل .

فالاحتفال والصَّنعة فى التصويرات التى تروق السامعين وتَرُوعهم ، والتخييلات التى تهزُّ الممدوحين وتُحرِّكهم ، وتفعل فعلًا شبيهًا بما يقع فى نفس النّاظر إلى التصاوير التى يشكِّلها الحُذّاق بالتّخطيط والنقش ، أو بالنّحت

---

(١) الأجود أن يقال : « وأبِىّ العِطْف لا يلين به ... » .
(٢) لم أعرف قائله .

والنقر . فكما أن تلك تُعجب وتَخْلب ، وتروقُ وتُؤْنِق ، وتَدْخُل النفسَ من مشاهدتها حالةٌ غريبة لم تكن قَبْل رؤيتها ، ويغشاها ضربٌ من الفتنة لا يُنكَر مكانه ، ولا يخفى شأنه .

صنعة الشعر الساحرة

٢٩٣ — فقد عرَفْت قضيّةَ الأصنام وما عليه أصحابها من الافتتان بها والإعظام لها . كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصُوَر ، ويُشكّله من البِدَع ، ويوقعه فى النفوس من المعانى التى يُتوهَّم بها الجمادُ الصامتُ فى صورة الحىّ الناطق ، والمواتُ الأخرس فى قضية الفصيح المُعرب والمُبيّن المميِّز ، والمعدومُ المفقود فى حكم الموجود المشاهَد ، كما قدّمتُ القول / علیه فى باب التمثيل ، [1] حتى يكسب الدنىُّ رفعةً ، والغامضُ القدرِ نباهةً . وعلى العكس يغضُّ من شرف الشريف ، ويطأُ من قَدْرِ ذى العِزَّة المُنيف ، ويظلم الفضل ويتهضَّمه ، ويَخْدِش وجه الجمال ويتخوَّنه ، ويُعطى الشبهةَ سُلطانَ الحجّة ، ويردُّ الحجَّة إلى صيغة الشبهة ، ويصنع من المادة الخسيسة بِدَعًا تغلو فى القيمة وتَعْلو ، ويفعل من قلب الجواهر وتبديل الطبائع ما ترى به الكيمياء وقد صَحَّت ، ودعوى الإكْسير وقد وَضَحت ، إلّا أنها روحانية تتلبّس بالأوهام والأفهام ، دون الأجسام والأجرام ، ولذلك قال :

٢١٩

[من الطويل]

يُرى حِكْمةً ما فيه وَهْوَ فُكاهةٌ   ويَقْضى بما يَقْضِى به وهو ظالمُ [2]

وقال : [من الطويل]

عَليمٌ بإبْدالِ الحروف وقامعٌ   لكلِّ خطيبٍ يَقْمَع الحقَّ باطلُهْ [3]

---

(١) انظر رقم : ٨٠ وما بعدها .

(٢) البيت لأبى تمام فى ديوانه .

(٣) هو لأبى الطُروق الضبىّ من شعراء المعتزلة ، يقوله فى واصل بن عطاء ، البيان والتبيين ١ : ١٥ .

وقال ابن سُكَّرة فأحسن : [من مخلع البسيط]

والشعر نارٌ بلا دُخانٍ وللقوافي رُقًى لطيفهْ (١)
لو هُجِيَ المِسْكُ ، وهْو أَهْلٌ لكل مدحٍ ، لصار جِيفَهْ
كَمْ من ثقيلِ المحلِّ سامٍ هَوت به أحْرُفٌ خفيفهْ

وقد عرفتَ ما كان من أمر القبيلة الَّذين كانوا يعيَّرون بأنف الناقة ، حتى قال الحطيئة : [من البسيط]

قومٌ هُم الأَنْفُ والأذْنابُ غيرُهُمُ ، ومَن يُسَوِّى بأَنْفِ النَّاقة الذَّنَبا (٢)

فنفَى العار ، وصحّح الافتخار ، وجعل ما كان نَقْصًا وشَيْنًا ، فضلًا وزَيْنًا ، وما كان لقبًا ونَبْزًا يسوءُ السمع ، شَرَفًا وعزًّا يرفع الطرف ، وما ذاك إلا بحسن الانتزاع ، ولُطف القريحة الصَّناع ، والذِّهن / الناقد فى دقائق الإحسان والإبداع ، كما كساهم الجمالَ من حيث كانوا عَرُوا منه ، وأثبتهم فى نِصَاب الفضل من حيث نُفُوا عنه ، فلَرُبَّ أنفِ سَليم قد وَضع الشعرُ عليه حَدَّه فجدَعَه ، واسمٍ رفيعٍ قَلَب معناه حتى حطَّ به صاحبَه ووَضَعه ، كما قال : [من الكامل]

٢٢٠

يا حاجبَ الوزراء ! إنّك عندهم سَعْدٌ ، ولكن أنتَ سَعْدُ الذابحُ (٣)

---

(١) هو له فى الهجاء ، فى يتيمة الدهر ٣ : ١٣ .

(٢) هو له فى ديوانه .

(٣) يُنْسب فى المختار من شعر بشار : ٧٦ ، ونسبه ياقوت فى معجم الأدباء ١ : ٣٩٢ فى ترجمة جحظة (أحمد بن جعفر) ، ولا يكاد يُفْهم معنى البيت حتى تسمع ما قبله ؛ يقول :

يا سَعْد إنّك قد حجبتَ ثلاثة كُلًّا قتلتَ وفيكَ وسْمٌ واضحُ
وأتيتَ تحْجُبُ رابعاً لِتُبيرَه فارفُقْ به ، فالشيخ شيخٌ صالحُ

و « سعد » ، المذكور هنا هو حاجب الوزير الخاقانى . و « سعد الذابح » فيه يقول ابن قتيبة =

ومن العجيب فى ذلك قول القائل فى كثير بن أحمد : [1] [من مخلع البسيط]

لَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا ما قال : « لا خَيْرَ فى كَثير » [2]

فانظر من أى مدخل دخل عليه ، وكيف بالهوينا هَدَى البلاءَ إليه ؟ وكثير هذا هو الذى يقول فيه الصاحب : [من الطويل]

« ومِثْلُ كَثِيرٍ فى الزَّمَانِ قَلِيلُ » [3]

فقد صار الاسم الواحد وسيلةً إلى الهَدْم والبناء ، والمدح والهجاء ، وذريعةً إلى التزيين والتَّهجين .

* * *

فن ابن المعتز فى ذم القمر

٢٩٤ — ومن عجيب ما اتفق فى هذا الباب قولُ ابن المعتزّ فى ذمّ القمر ، واجتراؤه بقدرة البيان على تقبيحه ، وهو الأصْل والمثل ، وعليه الاعتماد والمعوَّل فى تحسين كل حَسَن ، وتزيين كلِّ مزيَّن ، وأوَّل ما يقع فى النفوس إذا أريد المبالغة فى الوصف بالجمال ، والبلوغُ فيه غايةَ الكمال ، فيقال :

= فى الأنواء : ٧٦ ، « سعد الذابح . وهو كوكبان غير نيِّرين ، بينهما فى رأى العين قدر ذراع ، وأحدهما مرتفع للشمال ، والآخر هابط فى الجنوب ، وبقرب الأعلى منهما كوكب صغير يكاد يلزق به . وتقول الأعراب : هو شاته التى يذبحها » ، وهو أحد منازل القمر .

(١) هو أبو منصور ، كثير بن أحمد .

(٢) اقتباس سيىء من آية سورة النساء : ١١٤ ، (لاَ خَيْرَ فى كَثِيرٍ مِن نَّجْواهُمْ) ، ولا أدرى كيف استساغه الشيخ رحمه الله ؟

(٣) هو فى اليتيمة ٣ : ٢٤٨ ، يقول الصاحب يرثى كثيرا :

يقولون لى : أَوْدَى كثيرُ بن أحمد وذلك رُزْءٌ فى الأنامِ جليلُ

فقلتُ : دَعُونى والعُلَى نَبْكِه معًا فمِثْلُ كثيرٍ فى الرجال قليلُ

« وجهٌ كأنه القمر » ، و « كأنه فِلْقَةُ قمرٍ » ، ذلك لثقته بأنّ هذا القول إذا شاء سَحَرَ ، [1] وقلَبَ الصُوَرَ ، وأنه لا يَهاب أن يخرق الإجماع ، ويسحَر العقولَ ويَقْتَسِر الطباع ، وهو : [من الكامل]

يا سارِقَ الأَنوار من شَمْس الضُّحَى يا مُثْكِلِي طِيبَ الكَرَى ومُنَغِّصِي [2]
أَمّا ضياءُ الشمسِ فيك فناقِصٌ وأَرَى حَرَارَةَ نارِهـا لم تَنْـقُصِ
/ لم يَظْفَرِ التشبيهُ منك بطائِلٍ ، مُتَسَلِّخٌ بَهَقًـا كلَـوْنِ الأَبْرصِ

٢٢١

٢٩٥ — وقد عُلِم أنْ ليس في الدنيا مُثْلَةٌ أخزَى وأشنعُ ، ونكالٌ أبلغ وأفظع ، ومَنْظَرٌ أحقُّ بأن يملأَ النفوس إنكارًا ، ويُزْعِج القلوبَ آستفظاعًا له واستنكارًا ، ويُغْرِي الألسنةَ بالاستعاذة من سُوء القضاء ، ودَرَكِ الشقاء ، من أن يُصلَبَ المقتول ويشبَّح في الجِذْع ، ثم قَدْ تَرَى مَرْثِيَةَ أبي الحسن الأنباري لابن بقيّة حين صُلِب ، وما صَنَع فيها من السِّحر ، حتى قَلَبَ جُملةَ ما يُستنكر من أحوال المصلوب إلى خِلافها ، وتأَوّل فيها تأويلات أراك فيها وبها ما تقضي منْهُ العجَبَ : [من الوافر]

عُلوٌّ في الحياةِ وفي المماتِ بحَقٍّ أَنت إحدى المعجزاتِ [3]
كأنّ الناسَ حَوْلَكَ حينَ قاموا وُفودُ نداك أيّـامَ الصِّلاتِ
كأنك قائـمٌ فيهم خطيبًـا وكلُّهُـمُ قيـامٌ للصّلاةِ

---

(١) « ذلك لثقته » ، يعني ثقة ابن المعتز بسحر القول .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) ذكرها صاحب يتيمة الدهر في ترجمة أبي بكر محمد بن أبي القاسم ، المعروف بالأنباري ٢ : ٣٤٤ ، وذكر بعضها صاحب الوافي بالوفيات في ترجمة وزير عز الدولة بن بختيار ، محمد بن محمد ابن بقية ١ : ١٠ — ١٠٣ ، حين ظفر به عضد الدولة فرماهُ تحت أرجل الفيلة ؛ ثم صلبه ، وفي تاريخ ابن خلكان ٥ : ١٢٠ ، وغيرها من الكتب .

مددتَ يَدَيْك نحوهُمُ آحتفاءً كمدِّهما إليهم بالهِبَاتِ

ولما ضاق بطنُ الأرضِ عن أنْ يَضُمَّ عُلاكَ من بعدِ المماتِ

أصاروا الجوَّ قبرَك واستنَابُوا عن الأكفانِ ثوبَ السَّافياتِ

لِعُظْمك في النفوسِ تبيتُ تُرعَى بحُرَّاسٍ وحُفَّاظٍ ثِقاتِ

وتُشعَلُ عندك النيرانُ ليلًا كذلك كنتَ أيامَ الحياةِ

ركبتَ مَطِيَّةً ، من قَبلُ زيدٌ عَلَاها في السِّنين الماضياتِ [1]

وتلك فضيلةٌ فيها تَأَسٍّ تُباعِد عنك تَعيِيرَ العُداةِ

أسأتَ إلى الحوادث فاستثارت ، فأنت قتيلُ ثأرِ النائباتِ

ولَوْ أنّى قَدَرتُ على قِيامى بفَرْضك والحقوقِ الواجباتِ

مَلَأْتُ الأرض من نَظْم القوافى ، ونُحْتُ بها خِلال النائحاتِ [2]

/ ولكنّى أُصبِّر عنك نفسى مخافةَ أن أُعَدَّ من الجُنَاةِ ٢٢٢

وما لك تُرْبةٌ فأقول تُسْقَى ، لأنّك نُصْبُ هَطْلِ الهاطلاتِ

عليك تحيّةُ الرّحمن تَتْرَى برَحْمَاتٍ غوادٍ رائحاتِ

٢٩٦ — ومما هو من هذا الباب ، إلّا أنه مع ذلك احتجاج عَقْلى صحيح ، قولُ المتنبى : تفسير بيت للمتنبى

وَمَا التأنيثُ لآسم الشمسِ عَيْبٌ ولا التذكيرُ فخرٌ للهلالِ [3]

فحقّ هذا أن يكون عنوانَ هذا الجنس ، وفى صدر صحيفته ، وطِرازًا

---

(١) « زيد » ، هو زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، انظر خبر مقتله ، ثم صلبه فى مقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصفهانى : ١٢٧ – ١٥١ .

(٢) فى المطبوعتين والمخطوطة : « خلالَ النائحات » ، وما فى يتيمة الدهر أجود : « خِلافَ النائحات » ، أى بعدهن .

(٣) هو فى ديوانه .

لديباجته ، لأنه دفعٌ للنقص ، وإبطالٌ له ، من حيث يَشْهَدُ العقل للحجّة التى نَطق بها بالصحّة . وذلك أن الصِّفات الشريفةَ شريفةٌ بأنفُسها ، وليس شرفُها من حيث الموصوف . وكيف ؟ والأوصاف سبب التفاضُل بين الموصوفات ، فكان الموصوفُ شريفًا أو غيرَ شريف من حيث الصفة ، ولم تكن الصفة شريفةً أو خسيسةً من حيث الموصوف . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن لا يعترض على الصفات الشريفة بشيء إن كان نقصًا ، فهو فى خارج منها ، وفيما لا يرجع إليها أنفُسِها ولا حقيقتِها . وذلك الخارج ههنا هو كونُ الشخص على صورةٍ دون صورة . وإذا كان كذلك ، كان الأمر : مقدارُ ضَرَر التأنيث إذا وُجد فى الخِلقة على الأوصاف الشريفة ، مقدارُه إذا وُجد فى الاسم الموضوع للشيء الشريف ، لأنه فى أنْ لا تأثير له من طريق العقل فى تلك الأوصاف فى الحالين على صورة واحدة ، لأن الفضائل التى بها فُضِّل الرجل على المرأة ، لم تكن فضائلَ لأنها قارنت صورة التذكير وخِلْقته ، ولا أوجبَت ما أوجبت من التعظيم لاقترانها بهذه الخلقة دون تلك ، بل إنما أوجبته لأنفُسِها ومن حيث هى ، كما أنّ الشيء / لم يكن شريفًا أو غير شريف من حيث أُنِّث اسمُهُ أو ذُكِّر ، بل يثْبُت الشرفُ وغيرُ الشرف للمسمَّيات من حيث أنفُسها وأوصافُها ، لا من حيث أسماؤها ، لاستحالة أن يتعدّى من لفظ ، هو صوتٌ مسموع ، نقصٌ أو فضلٌ إلى ما جُعل علامةً له ، فاعرفه . ٢٢٣

واعلم أن هذا هو الصحيح فى تفسير هذا البيت ، والطريقة المستقيمة فى الموازنة بين تأنيث الخِلقة وتأنيث الاسم ، لا أن يقال إنّ المعنى أن المرأة إذا كانت فى كمال الرجل من حيث العقل والفضل وسائر الخلال الممدوحة ، كانت من حيث المعنى رجلًا ، وإن عُدَّت فى الظاهر امرأةً ، لأجل أنه يفسُد من وجهين :

أحدهما أنه قال : « ولا التذكير فخر للهلال » ، ومعلومٌ أنه لا يريد أن يقول : إن الهلال وإن ذُكِّر فى لفظه فهو مؤنَّث فى المعنى ، لفساد ذلك .

= ولأجل أنه إن كان يريد أن يضربَ تأنيث اسم الشمس مثلًا لتأنيث المرأة ، على معنى أنها فى المعنى رجلٌ ، وأن يُثبت لها تذكيرًا ، فأىُّ معنًى لأن يعود فَيَنْحِيَ على التذكير ، ويغُضَّ منه ويقول : « ليس هو بفخر للهلال » = هذا بيِّن التناقض .

فصل

« فى حَدّى الحقيقة والمجاز »(١)

حدُّ الحقيقة والمجاز وما فيه من الشروط

٢٩٧ — وآعلم أن حدَّ كل واحد من وصفى المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد ، غيرُ حدّه إذا كان الموصوف به الجملة ، وأنا أبدأ بحدّهما فى المفرد .

= كلُّ كلمة أريد بها ما وقعتْ له فى وَضْع واضع = وإن شئت قلت : فى مُواضعة = وقوعًا لا تستند فيه إلى غيرِه فهى « حقيقة » . وهذه عبارةٌ تنتظم الوضعَ الأوّل وما تأخَّر عنه ، كلُغةٍ تحدث فى قبيلة من العرب ، أو فى جميع العرب ، أو فى جميع الناس مثلًا ، أو تحدُثُ اليوم ، ويدخل / فيها الأعلام منقولةً كانت كزيد وعمرو ، أو مرتجلَةً كغَطَفان = وكلُّ كلمة استُؤْنِف لها على الجملة مواضعةٌ ، أو ادُّعِيَ الاستئناف فيها .

٢٢٤

٢٩٨ — وإنما اشترطتُ هذا كلَّه ، لأنّ وصف اللَّفظة بأنها حقيقة أو مجازٌ ، حُكمٌ فيها من حيث إنّ لها دِلالةً على الجملة ، لا من حيث هى عربية أو فارسية ، أو سابقة فى الوضع ، أو مُحدَثة مولَّدة . فمن حقّ الحدِّ أن يكون بحيث يجرى فى جميع الألفاظ الدالَّةِ .

ونظيرُ هذا نظيرُ أن تضع حدًّا للاسم والصفة ، فى أنك تضعه بحيث لو اعتبرتَ به لغةً غير لغة العرب ، وجدته يجرى فيها جَرَيانه فى العربية ، لأنك تَحُدُّ من جهةٍ لا اختصاصَ لها بلُغةٍ دون لغة . ألا تَرى أن حدَّك « الخبر » بأنه

---

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

« ما احتمل الصدق والكذب » مما لا يخُصُّ لسانًا دون لسان ؟ ونظائر ذلك كثيرةٌ ، وهو أحدُ ما غَفَل عنه الناس ، ودخل عليهم اللبس فيه ، حتى ظنُّوا أنه ليس لهذا العلم قوانينُ عقليةٌ ، وأنَّ مسائلَه مُشبَّهة باللغة ، فى كونها اصطلاحًا يُتوهَّم عليه النقل والتبديل . ولقد فَحُش غلَطُهم فيه ، وليس هذا موضعُ القولِ فى ذلك .

٢٩٩ — وإن أردت أن تمتحن هذا الحدَّ ، فانظر إلى قولك : « الأسد » ، تريد به السَّبُعَ ، فإنك تراه يؤدِّى جميعَ شرائطه ، لأنَّك قد أردت به ما تَعلم أنّه وقع له فى وضع واضع اللغة . وكذلك تعلم أنه غير مستند فى هذا الوقوع إلى شىء غير السَّبُع ، أى : لا يحتاج أن يُتصوَّر له أصلٌ أدّاه إلى السبع من أجل التباس بينهما وملاحظة . وهذا الحكمُ إذا كانت الكلمة حادثةً ، ولو وُضعت اليوم ، متى كان وضعُها كذلك ، وكذلك الأعلام . وذلك أنّى قلت : « ما وقعتْ / له فى وضع واضعٍ أو مواضعةٍ » على التنكير ، ولم أقل : « فى وَضْع الواضع الذى ابتدأ اللغة » ، أو « فى المواضعة اللغوية » ، فيُتوهَّمَ أن الأعلام أو غيرها مما تأخّر وَضْعُه عن أصل اللغة يخرج عنه . ومعلومٌ أن الرجل يُواضِع قومَه فى آسم آبنه ، فإذا سمّاه « زيدًا » ، فحاله الآن فيه كحال واضع اللغة حين جعله مصدرًا « لزاد يزيدُ » ، وسَبْقُ واضع اللغة له فى وضعه للمصدر المعلوم ، لا يقدَحُ فى آعتبارنا ، لأنه يقع عند تسميته به ابنه وقوعًا باتًّا ، ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه .

٢٢٥

* * *

٣٠٠ — وأمّا المجاز ، فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ ما وقعت له فى وَضْع واضعها ، لملاحظةٍ بين الثانى والأوّل ، فهى مجاز = وإن شئت قلت :

« كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ له فى وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له ، من غير أن تستأنف فيها وضعًا ، لملاحظةٍ بين ما تُجُوِّز بها إليه ، وبين أصلها الذى وُضعتْ له فى وضع واضعها ، فهى « مجاز » .

ومعنى « الملاحظة » : هو أنها تستند فى الجملة إلى غير هذا الذى تريده بها الآن ، إلّا أنّ هذا الاستنادَ يَقْوَى ويَضْعُف . بَيانُه ما مضى من أنّك إذا قلت : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شبيهًا بالأسد ، لم يشتبه عليك الأمر فى حاجة الثانى إلى الأوّل . إذ لا يُتَصَوَّر أن يقع الأسدُ للرجل = على هذا المعنى الذى أردته على التشبيه على حدّ المبالغة ، وإيهامِ أنّ معنًى من الأسد حصل فيه = إلا بعد أن تجعل كونَهُ آسمًا للسبع إزاء عينيك . فهذا استنادٌ تعلمه ضرورةً ، ولو حاولتَ دَفْعَه عن وَهْمك حاولت محالًا . فمتى عُقِل فرعٌ من غير أصل ، ومشبَّهٌ من غير مشبَّه به ؟ وكلُّ ما طريقه التشبيه فهذا سبيله / = أعنى : كل آسم جرى على الشىء للاستعارة ، فالاستناد فيه قائمٌ ضرورةً :

٢٢٦

٣٠١ — وأما ما عدَا ذلك ، فلا يَقْوَى استنادُه هذه القوةَ ، حتى لو حاول محاولٌ أن ينكره أمكنه فى ظاهر الحال ، ولم يلزمه به خروجٌ إلى المحال . وذلك كاليد للنعمة : لو تكلَّفَ متكلّفٌ فزعم أنه وضعٌ مستأنَفٌ أو فى حُكم لغةٍ مفردةٍ ، لم يمكن دفعُه إلا برفقٍ وباعتبارٍ خفيٍّ ، وهو ما قدّمتُ من أنّا رأيناهم لا يوقعون هذه اللفظة على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباسٌ واختصاصٌ .

اليد مجازًا للنعمة

٣٠٢ — ودليل آخر ، وهو أن « اليد » لا تكاد تقع للنعمة إلا وفى الكلام إشارةٌ إلى مَصْدَر تلك النعمة ، وإلى المُولِى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجرَّدةً من إضافةٍ لها إلى المُنعِم أو تلويحٌ به .

بيان ذلك : أنك تقول : « اتسعت النعمةُ فى البلد » ، ولا تقول :

« اتّسعت اليد فى البلد » ، وتقول : « أقْتَنى نعمةً » ، ولا تقول : « اقتنى يدًا » ، وأمثال ذلك تكثر إذا تأمّلت = وإنما يقال : « جلَّت يدُه عندى » ، و « كثُرت أياديه لدَىَّ » ، فتعلم أن الأصل صنائعُ يده وفوائدُه الصادرةُ عن يده وآثارِ يده . ومحالٌ أن تكون « اليد » آسمًا للنعمة هكذا على الإطلاق ، ثم لا تقع موقع النعمة . لو جاز ذلك ، لجاز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها فى لغة أخرى ، واضعًا آسمَها من تلك اللغة فى مواضعَ لا تقع النعمة فيها من لغة العرب ، وذلك محالٌ .

* * *

مجازات أخرى « الإصبع » و « العصا »

٣٠٣ — ونظير هذا قولهم فى صفة راعى الإبل : « إنّ له عليها إِصْبعًا » ، أى : أثرًا حَسَنًا ، وأنشدوا : [من الطويل]

ضَعِيفُ العَصَا ، بادِى العروقِ ، ترى له عليها إذا ما أجدبَ الناسُ إِصْبَعًا [1]

وأنشد شيخنا رحمه الله مع هذا البيت قولَ الآخر : [2] [من الرجز]

٢٢٧

« / صُلْبُ العَصا بالضَّرب قد دَمَّاها » [3]

أى : جعلها كالدُّمَى فى الحُسن . وكأن قولَهُ : « صُلْب العَصا » ، وإن كان ضِدَّ قول الآخر : « ضَعيفُ العَصا » ، فإنهما يرجعان إلى غرض واحد ، وهو حُسن الرِّعْية ، والعملُ بما يُصلحها ويحسُنُ أثره عليها . فأراد الأول بجعله « ضَعيف العصا » أنه رفيقٌ بها مُشفقٌ عليها ، لا يقصِد من حمل العصا أن يُوجِعَها

---

(١) هو للراعى فى ديوانه المجموع ، مع أبياتٍ .

(٢) لا أدرى أى شيخيه يريد ، القاضى الجرجانى ، أم ابن أخت أبى على الفارسىّ .

(٣) هو فى اللسان (دمى) و (فنى) وغيرهما من كتب اللغة .

بالضرب من غير فائدة ، فهو يتخيَّر ما لانَ من العِصِىّ ، وأراد الثانى أنه جيّد الضَّبط لها عارفٌ بسياستها فى الرَّعى ، يزجُرها عن المراعى التى لا تُحمَد ، ويتوخَّى بها ما تسمَنُ عليه ، ويتضمّن أيضًا أنه يمنعها عن التشرُّد والتبدُّد = وأنها ، لِمَا عَرَفت من شدّة شكيمته وقوة عزيمته ، تنساق وتَستوسق فى الجهة التى يريدها ، من غير أن يجلّد لها فى كل حال ضربًا .

وقال آخر : [من الرجز]

* صُلْبُ العَصَا جَافٍ عن التَّغَزُّلِ * (١)

فهذا لم يبيّن ما بيّنه الآخر = وأعود إلى الغرض .

٣٠٤ – فأنت الآن لا تشكُّ أن « الإصبع » مشارٌ بها إلى إصبع اليد ، وأن وقوعها بمعنى الأثر الحسن ، ليس على أنه وضعٌ مستأنَفٌ فى إحدى اللغتين . (٢) ألا تراهم لا يقولون : « رأيت أَصَابع الدار » ، بمعنى : آثارَ الدار = و « له إصبع حسنة » ، و « إصبع قبيحة » ، على معنى : أثرٍ حسن وأَثَرٍ قبيح ونحو ذلك ، وإنّما أرادوا أن يقولوا : « له عليها أَثَرُ حِذْقٍ » ، فدلُّوا عليه بالإصبع ، لأن الأعمال الدقيقة لها اختصاص بالأَصابع ، وما من حِذْقٍ فى عمل يَدٍ إلا وهو مستفاد من حسن تصريف / الأصابع ، واللُّطْف فى رفعها ٢٢٨ ووضعها ، كما تعلم فى الخطّ والنقش وكُلِّ عمل دقيق . وعلى ذلك قالوا فى تفسير قوله عزَّ وجل : (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [سورة القيامة : ٤] ، أى : نجعلَها كخُفِّ البعير فلا تتمكّن من الأعمال اللَّطِيفة .

---

(١) هو لأبى النجم فى ديوانه المجموع . وفى الطرائف الأدبية لأستاذنا الراجكوتى رحمه الله .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة ريتر « فى حدّ اللغتين » ، وأثبت ما فى إحدى مخطوطات ريتر ، وما فى مطبوعة رشيد رضا ، لأنه أوضح .

فكما علمتَ ملاحظةَ « الإصبع » لأصلها ، وامتناعَ أن تكون مستأنفةً بأنك رأيتها لا يصحُّ استعمالها حيث يراد الأثر على الإطلاق ، ولا يُقصد الإشارة إلى حِذْقٍ في الصنعة ، وأن يُجعل أثر الإصبع إصبعًا = كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في « اليد » لقيام هذه العلّة فيها ، أعني : أن لم يُجْعَل أثرُ اليد يدًا ، لم تقع للنعمة مجرَّدةً من هذه الإشارات ، وحيثُ لا يُتَصوَّر ذلك كقولنا : « أقتني نعمة » ، فاعرفه .

***

مجاز « الخاتم »

٣٠٥ — ويُشبه هذا في أن عُبِّر عن أثر اليد والإصبع باسمهما ، وضعُهم الخاتَم موضع الخَتْم كقولهم : « عليه خاتمُ الملك » ، و « عليه طابَعٌ من الكرم » ، والمحصول أثر الخاتَم والطابَع ، قال : [من الطويل]

وقُلْنَ حَرَامٌ قد أُحِلَّ بربِّنا وتُتْرَكُ أمْوالٌ عليها الخواتِمُ [(١)]

وكذا قولُ الآخر : [من الوافر]

إذا فُضَّت خَواتِمُها وفُكَّت يقال لها دمُ الوَدَجِ الذبيحُ [(٢)]

وأما تقدير الشيخ أبي عليٍّ في هذين البيتين حَذْفَ المضاف ، [(٣)] وتأويلَه على معنى : « وتترك أموالٌ عليها نقشُ الخواتم » و « إذا فُضَّ خَتْمُ خواتمها » ، فبيانٌ لما يقتضيه الكلام من أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرتُ

---

(١) لم أعرف قائله . وفي المخطوطة والمطبوعتين : « قد أحل بربنا » بالحاء المهملة ، وهو خطأ : يقال : « خَلّ الرَّجُل ، وأُخِلَّ به » ، إذا افتقر وذهب ماله واحتاج .

(٢) هو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (شرح أشعار الهذليين) ، ومراجعه هناك . و « الذبيحُ » ، مرفوع ، ومعناه المشقوق ، وإنما الذبيح هو الودج ، والبيت في صفة الخمر حين يفضّ دنُّها عنها .

(٣) « أبو علي » ، هو أبو عليّ الفارسيّ .

من جعلِ أثر الخاتم خاتَمًا . وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصّة به ، وذُقته بالحاسّة المهيَّأة لمعرفة طَعْمه ، لم تشكَّ فى أن الأمر على ما أشرتُ لك إليه . ويدلّ / على أن المضاف قد وقع فى المَنْسَأة ، [1] وصار كالشَّريعة المنسوخة ، تأنيثُ الفعل فى قوله : « إذا فُضَّتْ خواتمها » ، ولو كان حكمه باقيًا لذكَّرت الفعل كما تُذكِّره مع الإظهار ، ولاستقصاء هذا موضع آخر .

٢٢٩

* * *

مجاز « السوط »

٣٠٦ — وينظُر إلى هذا المكان قولهم : « ضربتُه سوطًا » ، لأنهم عَبَّروا عن الضربة التى هى واقعة بالسَّوط بآسمه ، وجعلوا أثر السَّوط سوطًا . وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم : إن المعنى : « ضربته ضربةً بسوطٍ » ، بيانٌ لما كان عليه الكلام فى أصله ، وأنّ ذلك قد نُسى ونُسخ ، وجُعل كأن لم يَكُن ، فآعرفه .

* * *

عودة إلى مجاز « اليد »

٣٠٧ — وأمَّا إذا أريد باليد القدرة ، فهى إذَنْ أحَنُّ إلى موضعها الذى بُدئت منه ، وأَصَبُّ بأصلها ، [2] لأنك لا تكاد تجدها تُراد معها القدرةُ ، إلا والكلام مَثَلٌ صريحٌ ، ومعنى القدرة منتزعٌ من « اليد » مع غيرها ، أو هناك تلويحٌ بالمَثَل .

فمن الصريح قولهم : « فلان طويلُ اليَد » ، يراد : فَضْلُ القُدْرة ، فأنت لو وضعتَ القدرة ههنا فى موضع اليد أحَلْتَ ، كما أنك لو حاولت = فى قول النبى ﷺ وقد قالت له نساؤه ﷺ : « أَيَّتُنا أسرعُ لحاقًا بك يا رسول الله ؟

---

(١) « المَنْسَأة » ، « مَفْعلة » من « النسيان » ، إن لم يكن محرَّفًا عن « النساوة » وهو مصدر كالنسيان ، ويدل على صواب ذلك ما فى الفقرة التالية فى قوله : « وأن ذلك قد نُسى ونسخ » .

(٢) « أصبُّ » ، أشدُّ صَبابةً وميلًا وشوقًا .

فقال : « أَطْوَلكُنَّ يدًا » ، [1] يريد السخاءَ والجُود وبَسْط اليَد بالبَذْل = [2] أن تضع موضع « اليد » شيئًا مما أريد بهذا الكلام ، خرجتَ عن المعقول . وذلك أن الشَّبه مأخوذٌ من مجموع الطولِ واليَدِ مضافًا ذاك إلى هذه ، فطلبُه من « اليد » وحدها طلبُ الشيء على غير وجهه .

٣٠٨ — ومن الظاهر فى كون الشبه مأخوذًا ما بين « اليد » وغيرها قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىِ اللهِ وَرَسُولِهِ) [سورة الحجرات : ١] ، المعنى : على أنهم أُمِروا باتِّباع الأمر ، فلما كان المتقدِّم بين يدى الرَّجُل خارجًا / عن صفة المتابع له ، ضَرَب جملة هذا الكلام مَثَلًا للاتباع فى الأمر ، فصار النَّهىُ عن التقدُّم متعلّقًا باليد نهيًا عن تَرْكِ الاتباع . فهذا مما لا يخفى على ذى عقل أنه لا تكون فيه « اليد » بانفرادها عبارة عن شىء ، كما قد يُتوهَّم أنها عبارة عن النعمة ومتناولةٌ لها ، كالوضع المسْتأنَف ، حتى كأنْ لم تكن قَطُّ اسم جارحة .

٢٣٠

٣٠٩ — وهكذا قول النبى ﷺ : « المؤمنون تَتَكافأُ دِماؤُهم ، ويَسْعَى بذِمَّتهم أدناهم ، وهم يدٌ على من سواهم » ، [3] المعنى : وإن كان على قولك : « وهُم عونٌ على من سواهم » ، فلا تقول : إن « اليد » بمعنى : العون حقيقةً ،

---

(١) رواه البخارى فى كتاب الزكاة ، « باب » (الفتح ٣ : ٢٢٦) ، ومسلم فى كتاب فضائل الصحابة ، « باب فضل زينب أم المؤمنين » ، والنسائى فى كتاب الزكاة « باب فضل الصدقة » ، جميعًا من طريق عائشة أم المؤمنين .

(٢) السياق : « كما أنك لو حاولت ... أن تضعَ » .

(٣) رواه أبو داود فى كتاب الجهاد ، « باب فى السرية ترد على أهل العسكر » ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص . ورواه فى كتاب الديات « باب أيُقاد المسلم بالكافر » ، من حديث علىّ رضى الله عنه ، ورواه النسائى فى كتاب القسامة ، « باب سقوط القود من المسلم والكافر » ، من حديث علىّ أيضًا .

بل المعنى : أن مَثَلَهم مع كثرتهم فى وجوب الاتّفاق بينهم ، مَثَلُ اليد الواحدة ، فكما لا يُتصوَّر أن يخذل بعضُ أجزاء اليد بعضًا ، وأن تختلف بها الجهة فى التصرف ، كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضُدهم على المشركين ، لأن كلمةَ التوحيد جامعةٌ لهم ، فلذلك كانوا كنفس واحدة . فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه ، بأنّ « اليد » على انفرادها لا تقع على شيء ، فيُتوهَّمُ لها نقلٌ من معنى إلى معنى على حدِّ وضع الاسم واستئنافه .

* * *

مجاز « اليمين » و « اليد »

٣١٠ – فأمَّا ما تكون « اليد » فيه للقدرة على سبيل التلويح بالمثَل دون التصريح ، [1] حتى ترى كثيرًا من الناس يُطلق القول : إنها بمعنى القدرة ، ويُجريها مَجرَى اللفظ يقع لمعنيين ، فكقوله تعالى : (وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [سورة الزمر : ٦٧] ، تراهم يُطلقون « اليمين » بمعنى : القدرة ، ويصِلون إليه قولَ الشمّاخ : [من الوافر]

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِاليَمِينِ [2]

كما فعل أبو العباس فى الكامل ، [3] فإنه أنشد البيت ثم قال : « قال أصحاب المعانى : معناه : بالقوة » ، وقالُوا مِثْل ذلك فى قوله تعالى : / (وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) .

٢٣١

وهذا منهم تفسيرٌ على الجملة ، وقصدٌ إلى نَفْى الجارحة بسرعةٍ ، خوفًا

---

(١) انظر أول الفقرة : ٣٠٧ .
(٢) هو له فى ديوانه .
(٣) فى الكامل ١ : ١٦٧ . (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

على السامع من خطَراتٍ تقع للجُهَّال وأهلِ التشبيه جلّ الله وتعالى عن شبه المخلوقين = ولم يقصدوا إلى بيان الطَّريقة والجهة التى منها يُحصَل على القُدرة والقوة . وإذا تأمّلت علمت أنه على طريقة المَثَل .

= وكما أنّا نعلم فى صَدْر هذه الآية وهو قوله عز وجل : (وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَة) [الزمر : ٦٧] ، أن محصول المعنى على القدرة ، ثم لا نستجيز أن نجعل القبضةَ اسمًا للقدرة ، بل نَصير إلى القدرة من طريق التأويل والمَثَل ، فنقول : إنّ المعنى = والله أعلم = أن مَثَل الأرض فى تصرُّفها تحت أمر الله وقدرته ، وأنه لا يشذّ شىءٌ مما فيها عن سلطانه عزّ وجلّ ، مَثَل الشىء يكون فى قبضةِ الآخذِ له مِنّا والجامعِ يده عليه .

= كذلك حقُّنا أن نسلك بقوله تعالى : (مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) هذا المسلَك ، فكأنّ المعنى = والله أعلم = أنه عزّ وجلّ يخلق فيها صفةَ الطىّ حتى تُرَى كالكتاب المطوىّ بيمين الواحد منكم ، وخصَّ « اليمين » لتكون أعلى وأفخمَ للمثل .

وإذا كنت تقول : « الأمْرُ كُلُّه لله » ، فتعلم أنه على سبيل أنْ لا سلطان لأحد دونه ولا استبداد = وكذلك إذا قلت للمخلوق : « الأمر بيدك » ، أردت المَثَل ، وأنّ الأمر كالشىء يَحْصُل فى يده من حيث لا يمتنع عليه .

= فما معنى التوقُّف فى أن « اليمين » مَثَلٌ ، وليست باسم للقُدْرة ، وكاللغة المستأنَفة ؟ ومن أين يُتصوَّر ذلك وأنت لا تراها تصلُح حيث لا وجه للمَثَل والتشبيه ؟ فلا يقال : « هو عظيم اليمين » ، بمعنى عَظِيم القدرة ، و « قد عرفتُ يمينَك على هذا » ، كما تقول : « عرفتُ قدرتك » .

وهكذا شأن البَيْت ، [1] إذا أحسنت النَّظر وجدتَه = إذا لم تأخذه من طريق المثل ، ولم تأخذ المعنى من مجموع التلقّى / واليمين على حدِّ قولهم : « تقبَّلته بكلتا اليدين » ، وكقوله : ٢٣٢

[من الطويل]

ولكن تَلَقَّت باليَدَيْنِ ضَمَانَتى   ومَلَّ بفَلْجٍ فالقنافذِ عُوَّدى [2]

وقبل هذا البيت :

لَعَمْرُكَ مَا مَلَّت ثَواءَ ثَوِيِّها   حَلِيمةُ ، إذْ ألقَى مَراسِىَ مُقْعَدِ

= [3] وهو يشكوك إلى طبع الشعر ، ورأيت المعنى يتألَّم وَيَتظلَّم .

وإن أردت أن تختبرَ ذلك فقل :

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجد   تلقّاها عَرابةُ باقتدارِ

ثم انظر ، هل تَجِدُ ما كنت تجد ، إن كنت ممَّن يعرف طعمَ الشعر ، ويُفَرِّق بين التَّفِه الذى لا يكون له طعمٌ وبين الحلو اللذيذ ؟

وممّا يبيّن ذلك من جهة العِبارة : أنّ الشعر كما تعلم لمدح الرَّجل بالجود والسخاء ، لأنه سأَلَ الشمّاخَ عمَّا أَقدَمه ؟ فقال : « جئتُ لأمْتَار » ، [4] فأوْقَرَ

(١) يعنى بيت الشماخ السالف .

(٢) هو لأوس بن حجر فى ديوانه ، يذكر فضل حليمة بنت فضالة بن كلدة ، ويدها عليه حين صرعته ناقته . وشرح البيتين على ترتيبهما . « الثواء » الإقامة . و « الثوىّ » الضيف المقيم . و « ألقى مراسى مقعد » ، يريد حين استقرّ عندها لا يقدر على الحركة . و « الضمانة » العاهة والداء . و « فلج » و « القنافذ » موضعان . و «العوّد » جمع « عائد » ، وهو الذى يعود المريض .

(٣) السياق : « وهكذا شأن البيت إذا أحسنت النظر ، وجدته = إذا لم تأخذه من طريق المثل ... = وهو يشكوك ... » .

(٤) « امتار » خرج يجلبُ الميرة لأهله ، و « المِيرَة » ، الطعام .

رواحله تمرًا وبُرًّا وأتحفه بغير ذلك .[1] وإذا كان كذلك ، كان المجدُ الذى تطاوَل له ومدَّ إليه يده ، من المجد الذى أراده أبو تمام بقوله : [من الوافر]

تَوَجَّعُ أَن رَأَتْ جِسْمى نحيفًا كأَنَّ المَجْدَ يُدرَكُ بالصِّراعِ [2]

ولو كان فى ذكر البأس والبطش وحيث تراد القوة والشدة ، لكان حَمْلُ اليمين على صريح القُوّة أشبه ، وبأن يقع منه فى القلب معنًى يتماسَكُ أجدر . فإن قال : أراد تلقّاها بجدّ وقوّةِ رغبةٍ = قيل فينبغى أن يضع اليمين فى مثل هذه المواضع . ومن التزم ذلك فالسكوت عنه أحسن . وما زال الناسُ يقولون للرجل إذا أرادوا حثَّه على الأمر ، وأن يأخذ فيه بالجِدّ : « أخرج يدك اليُمْنى ! » ، وذاك أنها أشرف اليدين وأقواهما ، والتى لا غناء للأخرى دونها ، فلا غُنى / إنسان بشيء إلا بدأ بيمينه فهيّأها لنَيْله . ومتى ما قصدوا جعل الشيء فى جهة العناية ، جعلوه فى اليد اليمنى ، وعلى ذلك قول البحترى : [من الوافر]

٢٣٣

وإنَّ يدى ، وَقَدْ أسْنَدتَ أمرى إليه اليومَ ، فى يَدِك اليمينِ [3]

= « إليه » ، يعنى إلى يونس بن بُغا ، وكان حَظِيًّا عند الممدوح ، وهو المعتز بالله . ولو أن قائلًا قال :

إذَا ما رايةٌ رُفعت لمَجدٍ ومَكْرُمةٍ مددتُ لها اليَمِينا

= لم تره عادلًا باليمين عن الموضع الذى وَضَعها الشمّاخ فيه .

ولو أن هذا التأويل منهم كان فى قول سُلَيْمان بن قَتّة العَدَوِىّ : [من الوافر]

---

(١) « أوقر الراحلة » أى حمَّلها وِقْرًا ، أى حِمْلًا ثقيلًا .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو فى ديوانه .

بَنى تَيْمِ بن مُرّةَ إنّ ربّى كَفَانى أمْرَكم وكَفاكُمُونى (١)
فحَيُّوا ما بَدَا لكمُ ، فإنِّى شديدُ الفَرْسِ للضَغِنِ الحَرُونِ (٢)
يُعانى فَقْدَكُمْ أَسَدٌ مُدِلٌّ شديدُ الأَسر يَضْبِثُ باليمينِ (٣)

= لكان أعذرَ فيه ، لأن المدح مدحٌ بالقوة والشدة . وعلى ذلك فإنّ اعتبار الأصل الذى قدّمتُ ، وهو أنك لا ترى « اليمين » حيث لا معنى لليد ، يقف بنا على الظاهر ، كأنه قال : إذا ضَبَثَ ضَبَثَ باليمين .

ومما يبيّن موضوعَ بيت الشمّاخ ، إذا اعتبرتَ به ، قولُ الخنساء :

[من المتقارب]

إذَا القومُ مَدُّوا بأَيْديهِمُ إلى المَجْدِ مَدَّ إليه يَدَا (٤)
فنالَ الذى فَوْقَ أَيْديهمُ من المجد ، ثم مَضَى مُصعِدَا

إذا رجعت إلى نفسك ، لم تجد فرقًا بين أن يمُدَّ إلى المجد يدًا ، وبين أن يتلقّى رايته باليمين . وهذا = إن أردت الحقَّ = أبينُ من أن تحتاج فيه إلى فَضْلِ قَوْلٍ . إلّا أنّ هذا الضرب من الغلط ، كالداء الدَّوِىّ ، حقُّه أن يُستقصَى فى الكَىِّ عليه والعلاج منه ، فجنايته على معانى / ما شَرُف من الكلام عظيمة ، وهو مادّةٌ للمتكلفين فى التأويلات البعيدة والأقوال الشَّنيعة . ٢٣٤

* * *

(١) غابت عنى هذه الأبيات ، وسليمان بن قتة العدوى ، مولى « تيم قريش » تيم بن مرة بن كعب بن لؤى .

(٢) « الفرس » مصدر « فرس الأسد الفريسة » ، دق عنقها . و « الضغن » ، المنطوى على الضِّغْن ، وهو الحقد . و « الحرون » ، الصعب لا ينقاد .

(٣) « أسدٌ مُدِلّ » ، جرىءٌ يُدِلّ بجرأته . و « الأسر » ، شدّة الخلق . و « يضبث » من « ضَبَثَ بالشىء » ، إذا أخذه وقبض عليه بقوة .

(٤) هو فى ديوانها .

مجاز « القلب »

٣١١ – ومَثَلُ من توقَّف فى التفات هذه الأسامى إلى معانيها الأُوَل ، وظَنَّ أنها مقطوعةٌ عنها قطعًا يرفع الصلةَ بينها وبين ما جازت إليه ، مَثَلُ مَنْ إذا نَظر فى قوله تعالى : (إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [سورة ق : ٣٧] ، فرأى المعنى على الفهم والعقل = (١) أخذه ساذجًا وقَبِله غُفْلًا ، وقال : « القلب ، ههنا بمعنى : العقل » = وترك أن يأخُذه من جهته ، ويدخُلَ إلى المعنى من طريق المَثَل فيقولَ : « إنّه حين لم ينتفع بقلبه ، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم ، جُعِلَ كأنه قد عدِم القلبَ جملةً وخُلع من صدره خَلْعًا ، كما جُعل الذى لا يَعِى الحكمة ولا يُعمل الفِكْر فيما تُدركه عَيْنه وتسمَعُه أُذُنه ، كأنه عادمٌ للسمع والبصر ، وداخلٌ فى العَمَى والصمم » = (٢) ويذهبُ عن أنّ الرجل إذا قال : « قد غاب عنى قلبى » ، و « ليس يحضُرنى قلبى » فإنه يريد أن يُخيِّل إلى السامع أنه قد فقد قلبه ، دون أن يقول : « غابَ عنى علمى وعَزَب عقلى » ، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك ، كما أنه إذا قال : « لم أكن ههنا » ، يريد شدّة غفلته عن الشىء ، فهو يضع كلامه على تخييل أنه كان غاب هكذا بجملته وبذاته ، دون أن يريد الإخبار بأنّ علمه لم يكن هناك .

* * *

بيان عن دخول الشبهة على الإنسان

٣١٢ – وغرضى بهذا أنْ أُعْلِمك أنّ مَن عَدَل عن الطريقة فى الخَفِىِّ ، أفضى به الأمرُ إلى أن يُنكر الجلىّ ، وصار من دَقيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحرافات إلى ترك السبيل . والذى جلب التَّخليط والخَبْطَ الذى تراه فى هذا الفنّ ، أنَّ الفَرْق بين أن يكون الشَّبَهُ مأخوذًا من الشىء وحده ، وبين أن / ٢٣٥

(١) السياق : « مَثَل مَنْ إذا نظر فى قوله تعالى ... أخذه ساذجًا ... » .

(٢) السياق : « وقال القلب ههنا بمعنى العقل .... ، ويذهب عن أنّ الرجل ... » ، عطف جملة على جملة .

يُؤْخذ ما بين شيئين ، ويُنْتَزع من مجموع كلام ، هو كما عرّفتُك = فى الفرق بين الاستعارة والتمثيل = [١] بابٌ من القول تدخل فيه الشُّبهة على الإنسان من حيث لا يعلم ، وهو من السَّهل الممتنع ، يُريك أن قد انقاد وبه إباءٌ ، ويُوهمك أَنْ قد أثَّرتْ فيه رياضتُك وبه بَقيّة شِمَاسٍ . [٢]

التخليط فى التأويل

٣١٣ — ومن خاصّيته أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف ، والمعترفِ به والمُنكِرِ له ، فإنك ترى الرجل يُوافقك فى الشىء منه ، ويُقِرُّ بأنه مَثَلٌ ، حتى إذا صار إلى نظيرٍ له خَلَّط : إمَّا فى أصل المعنى ، وإمَّا فى العبارة .

= فالتخليط فى المعنى كما مضى ، من تأوُّل اليمين على القوة ، وكذِكْرهم أن القلب فى الآية بمعنى العقل ، ثم عَدِّهم ذلك وجهًا ثانيًا .

= والتخليط فى العبارة ، كنحو ما ذكره بعضهم فى قوله : [من المتقارب]

هوِّن عليكَ فإنّ الأُمورَ بكفِّ الإلٰهِ مقاديرُها [٣]

فإنه استشهد به فى تأويل خبرٍ جاء فى عِظَم الثواب على الزكاة إذا كانت

(١) مضى ذلك فى رقم : ١٩٨ وما بعدها .

(٢) « الشِّماس » ، مصدر : « شَمَسَت الدابة » ، شردتْ وجمحت ومنعت ظهرها .

(٣) هذا أحد بيتين ، ثانيهما :

فليْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصِرٌ عَنك مأمُورُها

وهما للأعور الشنّىّ (تابعىّ مسنّ ، أو مخضرم) ، ذكرهما سيبويه له ١ : ٣١ ، والحماسة البصرية رقم : ٦٢٥ ، وهما فى شرح شواهد المغنى للبغدادى ٣ : ٢٦٩ – ٢٧٥ ، والسيوطى أيضًا : ١٤٦ ، ٢٩٥ ، واستشهد بالأول فى الخزانة ١٠ : ١٤٨ ، وبالثانى فيها ٤ : ١٣٦ ، وكتاب العمدة ، نسبهما لعمر بن الخطاب ، ثم قال : « يقال هما للأعور الشنى » ، ونقل البغدادى عن البيهقى فى الأسماء والصفات بإسناده أن عمر كان يكثر إنشادهما على المنبر ، دون نسبة ، وفى أنساب الأشراف (٥ : ٣٦٢) أن عبد الله بن الزبير حين كان المنجنيق يجيئه ، فيقال له : تَنَحَّ ، فينشد البيتين . ونسبهما صاحب العقد (٣ : ٢٠٧) لابن أبى حازم ، ولا أعلم من هو الآنَ . وذكر البيت الأول الجاحظ فى رسالة النصارى (رسائل الجاحظ ٣ : ٣٣٧) ، فظنّ الأستاذ عبد السلام هرون أن ما فى العقد خطأ ، وأن الشعر لمحمد ابن حازم بن عمرو الباهلىّ ، وهو متأخر فى الدولة العباسية . فمحالٌ أن ينشدهما عمر بن الخطاب وعبد الله بن الزبير ، وأن يستشهد بهما سيبويه فى كتابه . وقال البغدادى فى شرح شواهد المغنى : « رأيتهما فى ديوان أمير المؤمنين على بن أبى طالب » . والصواب هو الأول ، للأعور الشنّىّ .

من الطيّب ثم قال : (١) « الكفُّ ههنا بمعنى : السلطان والمُلك والقدرة ، قال : وقيل الكف ههنا بمعنى : النعمة » اهـ . والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن النبى ﷺ : « إنّ أحدكم إذا تصدّق بالتمرة من الطيِّب – ولا يقبل الله إلّا الطيب – جعل الله ذلك فى كفّه ، فيُربّيها كما يربّى أحدُكم فَلُوَّه حتى يبلغ بالتمرة مثل أُحُد » ، (٢) . ما يُظَنُّ بمن نَظَر فى العربية يومًا أن يَتوهَّم أن « الكفّ » يكون على هذا الإطلاق ، وعلى الانفراد ، بمعنى السلطان والقدرة والنعمة ، ولكنه أراد المثَل فأساء العبارة ، إلّا أنّ من سُوء العبارة ما أَثَرُ التقصير فيه أظهر ، وضررُه / ٢٣٦ على الكلام أبين .

وآستقصاءُ هذا الباب لا يتمّ حتى يُفرَد بكلام ، والوجهُ الرجوع إلى الغرض . ويجب أن تَعلم قبل ذلك أنّ خِلاف مَن خالف فى « اليد » و « اليمين » ، وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل ، لا يقدح فيما قدّمتُ من حدِّ الحقيقة والمجاز ، لأنه لا يخرج فى خِلافه عن واحدٍ من الاعتبارين ، فمتى جَعَل « اليمين » على انفرادها تُفيد القوة ، فقد جعلها حقيقةً ، وأغناها عن أن تستند فى دلالتها إلى شيء = وإن آعترف بضَربٍ من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها ، فقد وافق فى أنها مجاز . وكذا القياس فى الباب كلِّه ، فآعرفه .

* * *

(١) لم أعرف قائله .

(٢) حديث أبى هريرة بنحو ما هو هنا فى البخارى ، كتاب الزكاة ، « باب الصدقة من الكسب الطيب » ، (الفتح ٣ : ٢٢٠ – ٢٢٢) وفى كتاب التوحيد ، « قوله تعالى تعرجُ الملائكة والروح إليه » ، (الفتح ١٣ : ٣٥٢ ، ورواه مسلم فى كتاب الزكاة ، « باب قبول الصدقة من الكسب الطيب) ، ثم كثير من دواوين السنة . و « الفِلْوُ » و « الفَلُوُّ » ، المهر إذا فطم .

فصل

« فى المجاز العقلى والمجاز اللغوى والفرق بينهما »(١)

حد الجملة فى الحقيقة والمجاز

٣١٤ – والذى ينبغى أن يُذكر الآن : حدُّ الجملة فى الحقيقة والمجاز ، إلَّا أنك تحتاج أن تعرف فى صدر القول عليها ومقدّمته أصلًا ، وهو المعنى الذى من أجله اختُصّت الفائدة بالجملة ، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة ، كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يُضَمّ إليه . والعلّة فى ذلك أن مَدَارَ الفائدة فى الحقيقة على الإثبات والنفى ، ألا ترى أن « الخبر » أوّل معانى الكلام وأقدمُها ، والذى تستند سائر المعانى إليه وتترتّب عليه ؟ وهو ينقسم إلى هذين الحكمين . وإذا ثبت ذلك ، فإن الإثبات يقتضى مُثبتًا ومُثبَتًا له ، نحو أنك إذا قلت : « ضَرَبَ زيدٌ » أو « زيدٌ ضاربٌ » ، فقد أثبتَّ الضرب فعلًا أو وصفًا لزيد = وكذلك النفى يقتضى مَنْفيًّا ومنفيًّا عنه ، فإذا قلت : « ما ضربَ زيدٌ » و « ما زيدٌ ضاربٌ » ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلًا له . فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين / يتعلّق الإثباتُ والنفى بهما ، فيكون أحدهما مُثبتًا والآخر مثبتًا له = وكذلك يكون أحدهما منفيًّا والآخر منفيًّا عنه . فكان ذانك الشيئان : المتبدأ والخبر ، والفعل والفاعل . وقيل للمثبَت وللمنفى « مُسنَدٌ » و « حديثٌ » ، وللمثبَت له والمنفىِّ عنه « مُسنَدٌ إليه » و « محدَّثٌ عنه » . وإذا رُمْتَ الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده ، صرت كأنّك تطلُب أن يكون الشيء الواحد مُثْبتًا ومثبَتًا له ، ومنفيًّا ومنفيًّا عنه ، وذلك محال .

٢٣٧

---

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

حاجة حكم الإثبات والنفى إلى قيدين

٣١٥ — فقد حصل من هذا أنّ لكل واحدٍ من حكمى الإثبات والنفى حاجةً إلى أن تُقيِّده مرّتين ، وتُعلّقه بشيئين .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ضربَ زيدٌ » ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد . فقولك : « إثباتُ الضربِ » ، تقييدٌ للإثبات بإضافته إلى الضرب = ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تُقيّده مرّةً أخرى فتقول : « إثبات الضرب لزيد » ، فقولك : « لزيد » ، تقييدٌ ثانٍ وفى حكم إضافة ثانية . وكما لا يُتصوَّر أن يكون ههنا إثباتٌ مطلقٌ غيرُ مقيَّد بوجه = أعنى أن يكون إثباتٌ ولا مُثْبَتٌ له ولا شىءٌ يُقصَد بذلك الإثبات إليه ، لا صفةٌ ولا حكمٌ ولا موهومٌ بوجه من الوجوه = كذلك لا يُتصوَّر أن يكون ههنا إثباتٌ مقيَّدٌ تقييدًا واحدًا ، نحوُ إثبات شىء فقط ، دون أن تقول : « إثبات شىءٍ لشىء » ، كما مضى من إثبات الضرب لزيد . والنفىُ بهذه المنزلة ، فلا يتصوَّر نفىٌ مطلقٌ ، ولا نَفْىُ شىءٍ فقط ، بل تحتاج إلى قيدين كقولك : « نفىُ شىءٍ عَنْ شىء » .

فهذه هى القضية المُبْرمة الثابتةُ التى تزول الرَّاسيات ولا تزول . ولا تنظر إلى قولهم : « فلان يُثْبت كذا » ، أى : يدَّعى أنه موجود ، و « ينفى كذا » ، أى : يقضى بعَدَمه / كقولنا : « أبو الحسن يثبت مِثَال جُخْدَب بفتح الدال ، وصاحب الكتاب ينفيه » ، لأنّ الذى قصدتَهُ هو الإثباتُ والنفىُ فى الكلام . ٢٣٨

* * *

إثبات الشىء للشىء فعلًا أو وصفًا

٣١٦ — ثم اعلم أن فى الإثبات والنفى بعد هذين التقييدين حكمًا آخر : هو كتقييد ثالث ، وذلك أنّ للإثبات جهةً ، وكذلك النفى . ومعنى ذلك : أنك تُثبت الشىء للشىء مرّةً من جهة ، وأخرى من جهة غير تلك الأولى .

وتفسيره : أنك تقول : « ضرب زيد » ، فتُثبت الضرب فعلًا لزيد . وتقول : « مَرِضَ زيد » ، فتُثبت المَرَض وصفًا له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، وذلك فى الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، نحو : كَرُم وظَرُف وحَسُن وقَبُح وطَال وقَصُر . وقد يُتصوَّر فى الشىء الواحد أن تُثبته من الجهتين جميعًا ، وذلك فى كل فعلٍ دَلَّ على معنًى يفعله الإنسان فى نفسه نحو : « قام » و « قعد » . إذا قلت : « قام زيد » ، فقد أثبتَّ القيام فعلًا له من حيث تقول : « فَعَلَ القيام » و « أمرتُه بأن يفعل القيام » ، وأثبتَّه أيضًا وصفًا له من حيث أن تلك الهيئة موجودة فيه ، وهو فى اكتسابه لها كالشخص المنتصب ، والشجرة القائمة على ساقها التى توصف بالقِيام ، لا من حيث كانت فاعلةً له ، بل من حيث كان وصفًا موجودًا فيها .

* * *

المتعدى وغير المتعدى من الأفعال

٣١٧ — وإذ قد عرفتَ هذا الأصل ، فههنا أصل آخر يدخل فى غرضنا : وهو أن الأفعال على ضربين : « متعدّ » و « غير متعدّ » ، فالمتعدّى على ضربين :

ضربٌ يتعدّى إلى شىءٍ هو مفعول به ، كقولك : « ضربتُ زيدًا » ، « زيدًا » مفعولٌ به ، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه .

وضربٌ يتعدّى إلى شىءٍ هو مفعول على الإطلاق ، وهو فى الحقيقة « كفَعَلَ » وكلٌّ ما كان مِثْلَه فى كونه عامًّا غيرَ مشتقّ من معنًى خاصّ « كصَنَعَ ، وعَمِلَ / ، وأَوْجَدَ ، وأَنْشَأَ » . ومعنى قولى : « من معنًى خاصٍّ » ، أنه ليس « كضَرَبَ » الذى هو مشتقّ من « الضرب » أو « أَعلَمَ » الذى هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما له مصدرٌ ، ذلك المصدرُ فى حُكم جنس من المعانى .

٢٣٩

فهذا الضَّربُ إذا أُسند إلى شيء كان المنصوبُ له مفعولًا لذلك الشيء على الإطلاق ، كقولك : « فعل زيدٌ القيامَ » ، فالقيام مفعولٌ فى نفسه وليس بمفعول به .

وأحقُّ من ذلك أن تقول : « خَلق الله الأَناسِيَّ ، وأنشأ العالم ، وخلق الموتَ والحياة » ، والمنصوب فى هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه ، إذ من المحال أن يكون معنى : « خلق العالم » « فَعَلَ الخلق به » ، كما تقول فى « ضربت زيدًا » « فعلتُ الضرب بزيد » ، لأن « الخَلْق » من « خَلَق » « كالفعل » من « فَعَلَ » ، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب ، لجاز أن يكون المفعول فى نفسه كذلك ، حتى يكون معنى : « فَعَلَ القيام » « فعل شيئًا بالقيام » ، وذلك من شنيع المُحال .

* * *

الإثبات فيما منصوبه مفعول وليس مفعولا به

٣٢٠ — وإذ قد عرفت هذا ، فاعلم أن الإثبات فى جميع هذا الضرب = أعنى فيما منصوبُه مفعولٌ ، وليس مفعولًا به يتعلق بنفس المفعول . فإذا قلت : « فعل زيدٌ الضرب » ، كنت أثبتَّ الضرب فعلًا لزيد ، وكذلك تُثبت « العالم » فى قولك : « خلق الله العالم » ، خَلْقًا لله تعالى . ولا يصحُّ فى شيء من هذا الباب أن تُثبت المفعول وصفًا ألبتة ، وتوهُّم ذلك خطأٌ عظيم وجهلٌ نعوذُ بالله منه .

وأما الضرب الآخر : وهو الذى منصوبه مفعولٌ به ، فإنك تُثبت فيه المعنى الذى اشتُقّ منه فَعَلَ فعلًا للشيء ، كإثباتك الضرب لنفسك فى قولك : « ضربتُ زيدًا » ، فلا يُتصَوَّر أن يلحَق الإثبات مفعولَه ، لأنه إذا كان مفعولًا به ، ولم يكن فعلًا لك ، / استحال أن تُثبته فِعْلًا ، وإثباتُهُ وصفًا أبعدُ فى الإحالة . ٢٤٠

فأما قولُنا فى نحو : « ضربتُ زيدًا » ، إنك أثبتَّ زيدًا مضروبًا ، فإنّ ذلك يرجع إلى أنك تُثبت الضربَ واقعًا به منك ، فأمّا أن تُثبت ذاتَ زيد لك ،

فلا يُتصَوَّر ، لأن الإثبات كما مضى لابدّ له من جهة ، ولا جهةَ ههنا . وهكذا إذا قلت : « أحْيَا الله زيدًا » ، كنت فى هذا الكلام مُثبتًا الحياةَ فِعلًا لله تعالى فى زيد ، فأما ذات زَيد ، فلم تُثبتها فعِلًا لله بهذا الكلام ، وإنما يتأتّى لك ذلك بكلام آخر ، نحو أن تقول : « خلق الله زيدًا » و « وأوجده » وما شاكله ، مما لا يُشتقّ من معنًى خاصّ كالحياة والموت ونحوهما من المعانى .

* * *

المجاز ودخوله من طريق الإثبات أو المثبت

٣١٨ — وإذ قد تقرّرَتْ هذه المسائل ، فينبغى أن تعلم أن من حقك إذا أردت أن تقضى فى الجملة بمجاز أو حقيقة ، أن تنظر إليها من جهتين :

إحداهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات ، أهو فى حقه وموضعه ، أم قد زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه ؟

والثانية : أن تنظر إلى المعنى المُثْبَت = أعنى : ما وقع عليه الإثبات ، كالحياة فى قولك : « أحيا لله زيدًا » ، والشيب فى قولك : « أشابَ الله رأسى » ، = أثابتٌ هو على الحقيقة ، أم قد عُدِل به عنها ؟

وإذا مُثِّل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقين ، عرفت ثَبَاتَها على الحقيقة منهما .

* * *

مثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت

٣١٩ — فمثالُ ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المُثْبَت قوله :

[من الطويل]

وَشَيَّبَ أَيَّامُ الفِرَاقِ مَفارِقِى ... وأَنْشَزْنَ نَفْسى فوقَ حَيْثُ تكونُ [1]

---

(١) هو لجميل فى ديوانه المجموع ، ومراجعه هناك . و « أنشزنَ نفسى » ، أى بلغت زوحه الحلقوم . وروايته فى الديوان : « وشيب رَوْعات الفراق » .

وقوله : [من المتقارب]

أَشَابَ الصغيرَ وأَفْنَى الكبيـ ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ ومَرُّ العَشِى (١)

/ المجاز واقعٌ فى إثبات الشيب فعلًا للأيام ولكرّ الليالى ، وهو الذى أُزيل عن موضعه الذى ينبغى أن يكون فيه ، لأن من حقّ هذا الإثبات = أعنى إثبات الشَّيب فعلًا = أن لا يكون إلا مع أسماء الله تعالى ، فليس يصحّ وجود الشيب فعلًا لغير القديم سبحانه . وقد وُجِّه فى البيتين كما ترى إلى الأيام وكرّ الليالى ، وذلك ما لا يُثبَت له فعلٌ بوجهٍ ، لا الشيبُ ولا غيرُ الشيب . وأما المُثْبَت فلم يقع فيه مجاز ، لأنه الشيب وهو موجود كما ترى . ٢٤١

وهكذا إذا قلت : « سرَّنى الخبر » و « سرَّنى لقاؤك » ، فالمجاز فى الإثبات دون المثبَت ، لأن المثبَت هو « السرور » ، وهو حاصل على حقيقته .

* * *

مثال ما دخل المجاز فى مثبته دون إثباته

٣٢١ – ومثالُ ما دخل المجازُ فى مُثبَته دون إثباته ، قوله عز وجل : (أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِى بِهِ فِى النَّاسِ) [سورة الأنعام : ١٢٢] ، وذلك أن المعنى – والله أعلم – على أن جُعل العلمُ والهُدَى والحكمة حياةً للقلوب ، على حدِّ قوله عز وجل : (وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا) [سورة الشورى : ٥٢] ، فالمجاز فى المُثْبَت وهو « الحياة » ، فأما الإثبات فواقع على حقيقته ، لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فَضْلٌ من الله وكائنٌ من عنده .

---

(١) هو للصلتان العبدى ، وشعره فى شرح الحماسة ٣ : ١١١ ، والكامل ٣ : ١١٠١ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) ، وغيرهما .

ومن الواضح فى ذلك قوله عز وجل : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [سورة فاطر : ٩] ، وقوله : (إنَّ الَّذِى أَحْيَاهَا لَمُحْيِى المَوْتَى) [سورة فصلت : ٣٩] ، جعل خُضرة الأرض ونَضْرتها وبَهْجتها بما يُظهره الله تعالى فيها من النَّبات والأَنْوار والأَزْهار وعجائب الصنع ، حياةً لها ، فكان ذلك مجازًا فى المُثْبَت ، من حيث جعل ما ليس بحياةٍ حياةً على التشبيه ، فأما نفس الإثبات فمحضُ الحقيقة ، لأنه إثباتٌ لما ضرب الحياة مثلًا له فعلًا لله تعالى ، لا حقيقةَ أحقّ من ذلك .

* * *

٢٤٢ دخول المجاز الجملة من الطريقين

٣٢٢ — / وقد يُتصوَّر أن يدخل المجاز الجملةَ من الطريقين جميعًا . وذلك أنْ يُشبَّه معنًى بمعنًى وصفةٌ بصفةٍ ، فيستعار لهذه اسمُ تلك ، ثم تُثْبَت فعلًا لما لا يصحّ الفِعْل منه ، أو فعلُ تلك الصفة ، فيكون أيضًا فى كل واحد من الإثبات والمثبَت مجازٌ ، كقول الرجل لصاحبه : « أحيَتْنى رؤيتُك » ، يريد : آنستْنى وسَرَّتْنِى ونحوه ، فقد جعل الأُنس والمسرَّة الحاصلةَ بالرؤية حياةً أوَّلًا ، ثم جعل الرؤية فاعلةً لتلك الحياة .

وشبيهٌ به قول المتنبى : [من الطويل]

وتُحيى لَهُ المالَ الصَّوارِمُ والقَنَا ويقتلُ ما تُحيِى التَّبسُّمُ والجَدَا

جعل الزيادة والوفور حياةً فى المال ، وتفريقه فى العطاء قتلًا ، ثم أثبتَ الحياة فعلًا للصوارم ، والقتل فعلًا للتبسم ، مع العلم بأنَّ الفعل لا يصحُّ منهما .

ونوع منه : « أهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدرهمُ » ، جعل الفتنة هلاكًا على المجاز ، ثم أثبت الهلاك فعلًا للدينار والدرهم ، وليسا مما يفعلان ، فاعرفه .

* * *

المجاز فى الإثبات عقلى وفى المثبت لغوى

٣٢٣ – وإذ قد تبيّن لك المنهاج فى الفرق بين دخول المجاز فى الإثبات ، وبين دخوله فى المُثبَت ، وبين أن ينتظمهما = وعرفتَ الصورة فى الجميع ، فاْعلم أنه إذا وقع فى الإثبات فهو متلقًّى من العقل ، وإذا عرض فى المُثْبَت فهو متلقًّى من اللغة ، فإن طلبتَ الحجّةَ على صحة هذه الدَّعوى ، فإنَّ فيما قدّمتُ من القول ما يُبيّنها لك ، ويختصر لك الطريق إلى معرفتها .

وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يُقيَّد مرّتين كقولك : « إثبات شيء لشيء » ، ولزم من ذلك أن لا يحصل إلا بالجملة التى هى تأليف بين حديث ومحدَّث عنه ، ومسنَد ومُسنَد إليه ، علمتَ / أن مأخذَه العقل ، وأنه القاضى فيه دون اللغة ، لأن اللغة لم تأت لتحكُمَ بحُكم أو لتُثْبت وتنفى ، وتَنْقُض وتُبرِم . فالحكم بأن الضَّرب فعل لزيد ، أو ليس بفعل له ، وأن المرضَ صفةٌ له ، أو ليس بصفة له ، شيءٌ يضعه المتكلم ودَعْوى يدَّعيها . ومَا يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب ، واعتراف أو إنكار ، وتصحيح أو إفساد ، فهو اعتراض على المتكلِّم ، وليس اللغة من ذلك بسبيل ، ولا منه فى قليلٍ ولا كثيرٍ .

٢٤٣

وإذا كان كذلك ، كان كُلُّ وصف يستحقُّه هذا الحكمُ من صحة وفَساد ، وحقيقة ومجاز ، واحتمال واستحالة ، فالمرجع فيه والوجهُ إلى العقل المحض وليس للغة فيه حظٌّ ، فلا تُحْلى ولا تُمِرُّ ، والعربىّ فيه كالعجمىّ ، والعجمىّ كالتركىّ ، لأن قضايا العقول هى القواعدُ والأُسُس التى يُبنى غيرها عليها ، والأصولُ التى يُرَدُّ ما سواها إليها .

فأما إذا كان المجاز فى المُثْبَت كنحو قوله تعالى : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ) [سورة فاطر : ٩] ، فإنما كان مأخذُه اللغة ، لأجل أنّ طريقةَ المجاز بأنْ أُجْرِىَ آسمُ الحياة

على ما ليس بحياة ، تشبيهًا وتمثيلًا ، ثم اشتُقّ منها = وهي في هذا التقدير = الفِعْلُ الذى هو « أحيا » ، واللغة هى التى اقتضتْ أن تكون الحياة اسمًا للصِّفة التى هى ضدُّ الموت ، فإذا تُجُوّز في الاسم فأُجرى على غيرها ، فالحديثُ مع اللغة ، فاْعرفه .

* * *

رد اعتراض فى هذه المسألة

٣٢٤ — إن قال قائلٌ = فى أصل الكلام الذى وضعتُه على أن المجاز يقع تارة فى الإثبات ، وتارة فى المُثْبَت ، وأنه إذا وقع فى الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل ، وبادٍ لك من أُفُقِهِ = وإذا عرض فى المُثْبَت فهو آتيك من ناحية اللغة = :

٢٤٤

ما / قولكم إن سَوَّيتُ بين المسألتين ، وآدّعيت أن المجاز بينهما جميعًا فى المثبَت وأُنزِّل هكذا فأقول : « الفِعْل » الذى هو مصدر « فَعَلَ » قد وُضع فى اللغة للتأثير فى وجود الحادث ، كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومة ، فإذا قيل : « فَعَلَ الرَّبيع النَّوْرَ » ، جُعِلَ تعلُّقُ النَّور فى الوجود بالربيع من طريق السَّبب والعادة « فعلًا » ، كما تُجعَل خُضرة الأرض وبهجتها حياةً ، والعلم فى قلب المؤمن نُورًا وحياة . وإذا كان كذلك ، كان المجاز فى أن جعل ما ليس بفعل فعلًا ، وأُطلق اسم الفعل على غير ما وُضع له فى اللغة ، كما جعل ما ليس بحياة حياةً وأجرى اسمها عليه ، فإذا كان ذلك مجازًا لغويًّا ، فينبغى أن يكون هذا كذلك .

= فالجواب إنّ الذى يدفع هذه الشبهة ، أن تنظر إلى مدخل المجاز فى المسألتين . فإن كان مدخلهما من جانب واحدٍ ، فالأمر كما ظننتَ ، وإن لم يكن كذلك ، استبان لك الخطأُ فى ظنّك .

والذى يبيّن اختلاف دخوله فيهما ، أنك تحصُل على المجاز فى مسألة « الفعل » بالإضافة لا بنفس الاسم ، فلو قلت : « أثبتُّ النَّوْرَ فعلًا » لم تقع فى مجاز ، لأنه فعلٌ لله تعالى ، وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت : « أثبتُّ النَّوْرَ فعلًا للربيع » .

وأما فى مسألة « الحياة » ، فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم فحَسْبُ من غير إضافة ، وذلك قولك : « أثبتَ بهجةَ الأرض حياةً » أو « جعلها حياةً » ، أفلا ترى المجاز قد ظهر لك فى « الحياة » من غير أن أضفتها إلى شىء ، أى : من غير أن قلت : « لكذا » ؟

وهكذا إذا عبَّرت بالنفى ، تقول فى مسألة الفعل : « جعل ما ليس بفعلٍ للربيع فعلًا له » ، وتقول فى هذه : « جعل ما ليس بحياة حياةً » / وتسكت ، ولا تحتاج أن تقول : « جعل ما ليس بحياةٍ للأرض حياة للأرض » ، بل لا معنى لهذا الكلام ، لأنه يقتضى أنك أضفت حياةً حقيقةً إلى الأرض ، وجعلتها مثلًا تحيا بحياة غيرها ، وذلك بيّنُ الإحالة .

٢٤٥

ومن حقِّ المسائل الدقيقة أن تُتأمَّل فيها العباراتُ التى تجرى بين السائل والمجيب ، وتُحقَّق ، فإنّ ذلك يكشف عن الغرض ، ويبيّن جهة الغلط . وقولك : « جعل ما ليس بفعل فعلًا » احتذاءً لقولنا : « جعل ما ليس بحياة حياة » لا يصحّ = لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشَبَهٍ يُدَّعَى أو شىءٍ كالشبه ، لا أن يعطَّل الاسم من الفائدة ، فيُرَاد بها ما ليس بمعقول .

فنحن إذا تجوّزنا فى « الحياة » ، فأردنا بها العلم ، فقد أُوْدَعْنا الاسم معنًى ، وأردنا به صفةً معقولةً كالحياة نفسها = ولا يمكنك أن تشير فى قولك : « فعل الربيع النَّوْرَ » ، إلى معنًى تزعُم أن لفظ « الفعل » يُنقَل عن معناه إليه ، فيرادُ به ،

حتى يكون ذلك المعنى معقولًا منه ، كما عُقل التأثير في الوجود ، وحتى تقول : « لم أرد به التأثير في الوجود ، ولكن أردت المعنى الفلانيّ الذي هو شبيهٌ به أو كالشبيه ، أو ليس بشبيه مثلًا ، إلا أنه معنًى خَلَف معنًى آخر على الاسم » ؛ إذ ليس وجود النَّور بعقب المطر ، أو في زمان دون زمان ، مما يعطيك معنًى في المطر أو في الزمان ، فتُريدُه بلفظ « الفعل » ، فليس إلا أن تقول : « لما كان النَّوْر لا يوجد إلا بوجود الربيع ، تُوُهّم للربيع تأثيرٌ في وجوده ، فأثبتُّ له ذلك » ، وإثبات الحكم أو الوصف لما ليس له قضيّةٌ عقلية ، لا تعلُّق لها في صحّةٍ وفسادٍ باللغة ، فاعرفه .

* * *

إضافة الحكم العقلي إلى دلالة اللغة محال

٣٢٥ — ومما يجب ضبطُه في هذا الباب : أن كل حكم يجب في العقل / وجوبًا حتى لا يجوز خلافه ، فإضافتُه إلى دِلالة اللغة وجعلُه مشروطًا فيها ، محالٌ = لأن اللغة تجرى مجرى العلامات والسِّمات ، ولا معنى للعلامة والسِّمة حتى يحتمل الشيءُ ما جُعلت العلامةُ دليلًا عليه وخلافَه ، فإنما كانت « ما » مثلا عَلمًا للنفي ، لأن ههنا نقيضًا له وهو الإثبات . وهكذا إنما كانت « مَنْ » لما يعقل ، لأن ههنا ما لا يعقل ، فمن ذهب يدَّعي أن في قولنا : « فَعَلَ » و « صَنَعَ » ونحوه دلالةً من جهة اللغة على القادر ، فقد أساء من حيث قصد الإحسان ، لأنه = والعياذُ بالله = يقتضي جوازَ أن يكون ههنا تأثيرٌ في وجود الحادث لغير القادر ، حتى يُحتاج إلى تضمين اللفظِ الدلالةَ على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأٌ عظيم .

٢٤٦

= فالواجب أن يقال : « الفعل » موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة ، والعقلُ قد قضى وبَتَّ الحكم بأنْ لا حظَّ في هذا التأثير لغير القادر .

وما يقوله أهلُ النظر من أنّ من لم يعلم الحادث موجودًا من جهة القادر عليه ، فهو لم يعلمه فعلًا لا يخالف هذه الجملة ، بل لا يصحّ حَقَّ صحّتِه إلا مع اعتبارها . وذلك أن « الفعل » إذا كان موضوعًا للتأثير فى وجود الحادث ، وكان العقل قد بيّن بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة استحالةَ أن يكون لغير القادر تأثير فى وجود الحادث ، وأن يقع شىء مما ليس له صفة القادر ، فمن ظَنَّ الشىء واقعًا من غير القادر ، فهو لم يعلمه فعلًا ، لأنه لا يكون مستحقًّا هذا الاسم حتى يكون واقعًا من غيره . ومَن نَسَبَ وقوعَه إلى ما لا يصح وقوعه منه ، ولا يُتَصوَّر أن يكون له تأثير فى وجوده وخروجه من العدم ، / فلم يعلمه واقعًا من شىء ألبتة . وإذا لم يعلمه واقعًا من شىء ، لم يعلمه فعلًا ، كما أنه إذا لم يعلمه كائنًا بعد أن لم يكن ، لم يعلمه واقعًا ولا حادثًا ، فاْعرفه .

٢٤٧

* * *

المجاز الواقع فى نفس الفعل والخلق

٣٢٦ – واْعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع فى نفس الفعل والخلق ، ولحقهما من حيثُ هما لا إثباتُهما ، وإضافتُهما ، فالمثال فى ذلك قولهم فى الرجل يُشْفِى على هلَكة ثم يتخلّص منها : « هو إنما خُلِق الآن » و « إنما أُنشِىء اليوم » و « قد عُدِم ثم أُنشِىء نشأةً ثانية » ، وذلك أنك تُثبت ههنا خلقًا وإنشاءً ، من غير أن يُعقَل ثابتًا على الحقيقة ، بل على تأويل وتنزيل ، وهو أنْ جعلتَ حالة إشفائه على الهلكة عدمًا وفناءً وخروجًا من الوجود ، حتى أنتج هذا التقديرُ أن يكون خلاصه منها ابتداءَ وجودٍ وخلقًا وإنشاءً .

أفيمكنك أن تقول فى نحو : « فعل الربيع النَّوْر » بمثل هذا التأويل ، فتزعُمَ أنك أثبتَّ فعلًا وقع على النَّوْر من غير أن كان ثَمَّ فعلٌ ، ومن غير أن يكون النَّور مفعولًا ؟ = أو هو مما يُتَعَوَّذ بالله منه ، وتقول : الفعل واقعٌ على النَّور حقيقةً ،

وهو مفعولٌ مجهولٍ على الصِّحة ، إلا أن حقّ الفعل فيه أن يُثْبَتَ لله تعالى ، وقد تُجُوِّزَ بإثباته للربيع ؟ أفليس قد بان أن التجوُّز ههنا فى إثبات الفعل للربيع لا فى الفعل نفسه ، فإن التجوُّز فى مسألة المتخلِّص من الهلكة حيث قلت : « إنه خُلق مرةً ثانية » فى الفعل نفسه ، لا فى إثباته ؟ فلك كيف نظرتَ فرقٌ بين المجاز فى الإثبات ، وبينه فى المثبَت .

وينبغى أن تعلم أن قولى : « فى المثبَت مجازٌ » ، ليس مرادى أن فيه مجازًا من حيث هو مُثبَت ، ولكن المعنى أن المجاز فى نفس الشىء الذى / تناوَله الإثبات نحو أنك أثبتَّ الحياة صفةً للأرض فى قوله تعالى : (يُحْيِى الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [سورة الحديد : ١٧] ، والمراد غيرها ، فكان المجازُ فى نفس الحياة لا فى إثباتها = هذا ، وإذا كان لا يُتصوَّر إثبات شىء لا لشىء ، استحال أن يوصف المُثْبَت من حيث هو مُثْبَت بأنه مجاز أو حقيقة .

٢٤٨

* * *

المجاز فى قولهم « نسج الربيع » وما أشبهه

٣٢٧ — ومما ينتهى فى البيان إلى الغاية أن يقال للسائل : هَبْكَ تُغالطنا بأن مصدر « فَعَلَ » نُقل أوّلًا عن موضعه فى اللغة ، ثم اشتُقَّ منه ، فقلْ لنا ما نصنع بالأفعال المشتقَّة من معانٍ خاصّة ، كَنَسَجَ ، وصَاغَ ، ووَشَّى ، ونَقَشَ ؟ أتقول إذا قيل « نَسَجَ الربيعُ » و « صاغ الربيعُ » و « وَشَّى » : إن المجاز فى مصادر هذه الأفعال التى هى النَّسج والوَشْى والصَّوْغ ، أم تعترف أنه فى إثباتها فعلًا للربيع ؟ وكيف تقول : « إن فى أنفُسِها مجازًا » ، وهى موجودةٌ بحقيقتها ؟ بل ماذا يُغنى عنك دَعوى المجاز فيها ، لو أمكنك ، ولا يمكنك أن تقتصر عليها فى كونِ الكلام مجازًا = أعنى لا يمكنك أن تقول : « إن الكلام مجازٌ من حيث لم يكن ائتلاف تلك الأنوار نسجًا ووشيًا » ، وتدَعَ حديثَ نسبتها إلى الربيع جانبًا ؟

هذا ، وههنا ما لا وجه لك لدعوى المجاز فى مصدر الفعل منه كقولك : « سَرَّنى الخبر » ، فإن السرور بحقيقته موجود ، والكلام مع ذلك مجازٌ . وإذا كان كذلك ، علمتَ ضرورةً ليس المجاز إلّا فى إثبات السرور فعلًا للخبر ، وإيهامِ أنه أثّر فى حدوثه وحصوله . ويَعلم كلّ عاقلٍ أن المجاز لو كانَ من طريق اللغة ، لجُعِل ما ليس بالسرور سرورًا ، فأمّا الحكم بأنه فعل للخبر ، فلا يجرى فى وَهْمٍ أنه يكون من اللغة بسبيل ، فاْعرفه .

* * *

٣٢٨ — فإن قال : « النسجُ فعلُ / معنًى ، وهو المضامّة بين أشياء ، وكذلك الصَّوْغُ فعلُ الصورة فى الفضّة ونحوها ، وإذا كان كذلك ، قدّرتُ أن لفظ الصَّوغ مجازٌ من حيث دلَّ على الفعل والتأثير فى الوجود ، حقيقةٌ من حيث دلَّ على الصُّورة ، كما قدّرتَ أنت فى « أحيا الله الأرض » ، أنّ « أحيا » من حيث دلّ على معنى فَعَلَ حقيقةٌ ، ومن حيث دلّ على الحياة مجازٌ » .

٢٤٩ رد اعتراض

قيل : ليس لك أن تجيء إلى لفظِ أمرين ، فتفرِّق دلالته وتجعله منقولًا عن أصله فى أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول فى اللطم الذى هو ضرب باليد ، أنه يُجعلُ مجازًا من حيث هو ضربٌ ، وحقيقةً من حيث هو باليد ، وذلك محالٌ = لأن كونَ الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب ، فكذلك كون الفعل فعلًا للصورة لا ينفصل عن الصورة . وليس الأمر كذلك فى قولنا : « أحيا الله الأرض » ، لأن معنا هنا لفظين : أحدهما مشتقّ وهو « أحيا » = والآخر : مشتقّ منه وهو « الحياة » ، فنحن نقدّر فى المشتقّ منه أنه نُقل عن معناه الأصلى فى اللغة إلى معنى آخر ، ثم اشتُقّ منه « أُحيا » بعد هذا التقدير ومعه ، وهو مثل

أنّ لفظ اليد يُنقَل إلى النعمة ، ثم يُشتقّ منه « يَدَيْتُ » ، [١] فاْعرفه .

* * *

الإضافة فى الاسم كالإسناد فى الفعل

٣٢٩ — ومما يجب أن تعلم فى هذا الباب : أن الإضافة فى الاسم كالإسناد فى الفعل . فكلُّ حكم يجبُ فى إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز ، فهو واجب فى إسناد الفعل . فانظر الآن إلى قولك : « أعجبنى وَشْىُ الربيع الرياضَ ، وصَوْغُه تِبْرَها ، وحَوْكُه دِيباجَها » ، هل تعلم لك سبيلًا فى هذ الإضافات إلى التعلق باللغة ، وأخذِ / الحكم عليها منها ، أم تعلم امتناع ذلك عليك ؟ ٢٥٠

وكيف ، والإضافة لا تكون حَتىَ تستقرّ اللغة ، ويستحيل أن يكون للغة حكمٌ فى الإضافة ورسمٌ ، حتى يُعلم أنّ حقّ الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك ؟

وإذا عرفتَ ذلك فى هذه المصادر التى هى « الصوغ » و « الوَشْى » و « الحوك » فضَعْ مصدر فَعَلَ = الذى هو عُمدتك فى سؤالك ، وأصْلُ شبهتك = [٢] موضعَها وقل : « أما ترى إلى فعل الربيع لهذه المحاسن » ، ثم تأمّل هل تجد فصلًا بين إضافته وإضافة تلك ؟ فإذا لم تجد الفصلَ ألبتة ، فاْعلم صحة قضيّتنا ، وانفض يدك بمَسْئلتك ، ودَع النّزاع عنك ، وإلى الله تعالى الرغبة فى التوفيق .

* * *

---

(١) « يَدَيت » ، لغةٌ فى « أيديتُ » ، ومنه قول بعض بنى أسد :

يَدَيْتُ على ٱبن حَسْحاس بن وَهبٍ بأسفلَ ذى الجَذَاة يَدَ الكريمِ

أى : اتّخذتُ عنده يدًا .

(٢) السياق : « فضع مصدر فعل ... موضعَها » .

فصل

٣٣٠ – قال أبو القاسم الآمدى فى قول البحترى : [من البسيط]

فَصَاغَ ما صاغ من تِبْرٍ ومن وَرِقٍ وحَاكَ ما حاكَ من وَشْيٍ وديباجِ [1]

بيان على فصل لأبى القاسم الآمدى

صوغُ الغيثِ [النبتَ] وحَوْكُه النباتَ ، ليسَ باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغ » ولا « كأنه صائغ » وكذلك لا يقال : « حائك » و « كأنه حائك » ، على أن لفظة « حائك » خاصةً فى غاية الركاكة ، إذا أُخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام فى قوله : [من الطويل]

إذا الغَيْثُ غَادَى نَسْجَهُ خِلْتَ أنّه خَلَتْ حِقَبٌ حَرْسٌ له وهو حائكُ [2]

= وهذا قبيح جدًّا ، والذى قاله البحترى : « وحاك ما حاك » ، حَسَنٌ مستعمل ، فآنظر ما بين الكلامين لتعلمَ ما بين الرَّجُلين .

قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه منعُه أن تُطلَق الاستعارة على « الصوغ » و « الحوك » ، وقد جُعلا فعلًا للربيع ، واستدلالُه على / ذلك بامتناع أن يقال : « كأنه صائغ » و « كأنه حائك » .

٢٥١

آعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون ، إلا أن الفائدة تَتِمُّ بأن تُبيَّن جهته ، ومن أين كان كذلك ؟ والقول فيه : إن التشبيه كما لا يخفى يقتضى شيئين مشبَّهًا ومشبَّهًا به . ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح ، فالصريح أن

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه ، وكلام أبى القاسم الآمدى ينتهى هنا ، وهو فى كتابه الموازنة ١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ (المعارف) ، ونقله الشيخ أيضًا فى دلائل الإعجاز ، رقم ٦٤٧ ، ص : ٥٥٣ .

تقول : « كأنّ زيدًا الأسد » ، فتذكر كل واحد من المشبَّه والمشبَّه به باسمه = وغيرُ الصريح أن تُسقطَ المشبَّه به من الذكر ، وتُجرِىَ آسمه على المشبَّه كقولك : « رأيتُ أسدًا » ، تريد رجلًا شبيهًا بالأسد ، إلا أنك تُعيره آسمه مبالغةً وإيهامًا أنْ لا فصلَ بينه وبين الأسد ، وأنه قد استحال إلى الأسدية .

فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبّه شخصًا بشخص ، فإنك إذا شبّهت فعلًا بفعل كان هذا حكمه ، فأنت تقول مرة : « كأن تزيينَه لِكلامه نظْمُ درّ » ، فتصرّح بالمشبَّه والمشبَّه به ، وتقول أخرى : « إنما يَنْظِم دُرًّا » ، تجعله كأنه ناظمٌ دُرًّا على الحقيقة .

وتقول فى وصف الفرس : « كأن سيرَهُ سِباحة » ، و « كأن جريه طيرانُ طائر » ، هذا إذا صرّحتَ ، وإذا أخفيتَ واستعرتَ قلت : « يسبح براكبه » ، و « يطير بفارسه » ، فتجعل حركته سباحةً وطيرانًا .

بغلة أبى دُلامة

ومن لَطيف ذلك ما كان كقول أبى دُلامة يصف بغلته : [من الوافر]

أرَى الشهباءَ تَعْجِنُ إذْ غَدْونا ... برِجلَيها ، وتَخبِـزُ باليَميـنِ [1]

شبّه حركة رجليها حين لم تُثبتهما على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتَا ذاهبتين نحو يديها ، بحركة يدى العاجن ، فإنه لا يُثبت اليد فى موضع ، بل يُزِلّها إلى قُدّام ، وتَزِلّ من عند نفسها لرَخاوة العجين = وشبّه حركة يديها بحركة يد الخابز ، من حيث كان الخابزُ يثنى يدَه نحو بَطْنه / ، ويُحدث فيها ضربًا من التقويس ، كما تجد فى يد الدابّة إذا اضطربت فى سيرها ، ولم تَقِفْ على ضبط

٢٥٢

---

(١) لم أقف عليه فى شعر أبى دلامة فى بغلته ، وهى التى سماها « الشهباء » . والذى فى المخطوطة والمطبوعتين : « وتخبز باليمين » ، وكلام الشيخ يدلّ على أنه : « وتخبز باليَدين » .

يديها ، ولن ترمى بها إلى قُدّام ، ولن تشدَّ اعتمادها ، حتى تثبُت فى الموضع الذى تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثنى — وأعود إلى المقصود .

فإذا كان لا تشبيهَ حتى يكون معك شيئان ، وكان معنى الاستعارة أن تُعير المشبَّه لفظ المشبَّه به ، ولم يكن معنا فى « صاغَ الربيعُ » أو « حاكَ الربيعُ » إلا شىء واحدٌ ، وهو الصَّوْغ أو الحَوْك ، كان تقدير الاستعارة فيه محالًا جاريًا مجرى أن تشبّه الشىء بنفسه ، وتجعل اسمَهُ عاريَّة فيه ، وذلك بيّنُ الفساد .

* * *

بيان آخر ورد اعتراض

٣٣١ — فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقودًا على تشبيهِ الربيع بالقادر ، فى تعلُّق وجود الصوغ والنسج به ؟ فكيف لم يَجُزْ دخول « كأنّ » فى الكلام من هذه الجهة ؟

= [1] فإن هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذى يُعقَد فى الكلام ويُفادُ بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين أُعْطَى الربيع حكم القادر فى إسناد الفعل إليه . وِزَانُه وِزَانُ قولنا : إنهم يشبّهون « ما » بليس ، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون : « ما زيدٌ منطلقًا » ، كما يقولون : « ليس زيد منطلقًا » ، فتُخبر عن تقديرٍ قدّروه فى نفوسهم ، وجهةٍ راعَوْها فى إعطاء « ما » حكم « ليس » فى العمل . فكما لا يُتصوَّر أن يكون قولنا : « ما زيد منطلقًا » ، تشبيهًا على حدّ « كأنَّ زيدًا الأسد » ، كذلك لا يكون « صاغ الربيعُ » من التشبيه . فكلامنا إذَن فى تشبيه مَقُولٍ منطوقٍ به ، وأنت فى تشبيه معقولٍ غيرِ داخلٍ فى النطق . هذا ، وإن يكن ههنا تشبيهٌ ، فهو فى الربيع

---

(١) قوله : « فإن التشبيه ... » ، جواب « فإن قلت : .... » .

٢٥٣ لا فى الفعل المُسْنَد إليه / ، واختلافنا فى « صاغ » و « حاك » هل يكون تشبيهًا واستعارة أم لا ؟ فلا يلتقى التشبيهان ، أو يلتقى المُشئِم والمُعرِقُ .[1]

* * *

٣٣٢ - وهذا هو القولُ على الجملة إذا كانت حقيقةً أو مجازًا ، وكيف وَجْهُ الحدِّ فيها ؟ فكلُّ جملة وضعتَها على أن الحكمَ المُفادَ بها على ما هو عليه فى العقل ، وواقعٌ موقعَه منه ، فهى حقيقةٌ . ولن تكون كذلك حتى تَعْرَى من التأوُّل ، ولا فصل بين أن تكون مصيبًا فيما أفدتَ بها من الحكم أو مخطئًا ، وصادقًا أو غير صادقٍ .

وقوع الحكم موقعه من العقل على الصحة

٣٣٣ - فمثال وقوع الحكم المفادِ موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا : « خلق الله تعالى الخلق ، وأنشأ العالم ، وأوجدَ كل موجودٍ سواه » . فهذه من أحقّ الحقائق وأرسخها فى العقول ، وأقعدِها نسبًا فى المعقول ، والتى إن رُمْتَ أن تغيب عنها غِبْتَ عن عقلك ، ومتى هَمَمْتَ بالتوقُّف فى ثبوتها استولى النَّفْى على معقولك ، ووَجَدْتَك كالمرميِّ به من حالق إلى حيث لا مقرّ لقَدَم ، ولا مساغ لتأخُّر وتقدُّم ، كما قال أصدق القائلين جَلَّت أسماؤه ، وعظمت كبرياؤه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ الرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ [سورة الحج : ٣١] .

وأمَّا مثالُ أن توضع الجملة على أن الحكم المُفَاد بها واقعٌ موقعَه من العقل ، وليس كذلك ، إلا أنه صادِرٌ عن اعتقادٍ فاسدٍ وظنّ كاذب ، فمثل

---

(١) « المشئم » ، المتجهُ إلى الشأم ، و « المُعْرِقُ » ، المتجه إلى العراق ، وهما لا يلتقيان لاختلاف الجهتين .

ما يجىء فى التنزيل من الحكاية عن الكفار نحو : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) [سورة الجاثية : ٢٤] ، فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنّه متأوّل ، بل أطلقه بجهله وعماه إطلاقَ مَنْ يضع الصِّفة فى موضعها ، لا يُوصف بالمجاز ، ولكن يقال : « عند قائله أنه حقيقة » ، / وهو كذبٌ وباطلٌ ، وإثباتٌ لما ليس بثابت ، أو نَفْىٌ لما ليس بمنتفٍ ، وحكمٌ لا يصحّحه العقل فى الجملة ، بل يردُّه ويدفعُه ، إلّا أن قائله جَهِلَ مكان الكذبِ والبطلانِ فيه ، أو جَحَد وباهَتَ . ٢٥٤

* * *

حد المجاز العقلى ومثاله

٣٣٤ — ولا يتخلَّص لك الفصلُ بين الباطل وبين المجاز ، حتى تعرف حدَّ المجاز ، وحدُّه : أنّ كلّ جملة أُخرجتَ الحكم المُفَادَ بها عن موضعه من العقل لضربٍ من التأوُّل ، فهى مجاز .

٣٣٥ — ومثاله ما مضى من قولهم : « فَعَلَ الربيع » ، وكما جاء فى الخبر « إنّ ممّا يُنبِتُ الربيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ » ، [1] قد أثبت الإنبات للربيع ، وذلك خارج عن موضعه من العقل ، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحُّ فى قضايا العقول ، إلّا أن ذلك على سبيل التأوُّل ، وعلى العُرْف الجارى بين الناس ، أن يجعلوا الشىء ، إذا كان سببًا أو كالسبب فى وجود الفعل من فاعله ، كأنه فاعل . فلما أجرى الله سبحانه العادةَ وأنفذَ القضيَّة أن تُورق الأشجارُ ،

(١) هو حديث أبى سعيد الخدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو حديث طويل ، رواه البخارى فى كتاب الجهاد ، « باب فضل النفقة فى سبيل الله » (الفتح ٦ : ٣٦) ، وفى كتاب الرقاق ، « باب ما يحذر من زهرة الدنيا التنافس فيها » (الفتح ١١ : ٢٠٨ ، ٢١٠) ، ورواه مسلم أيضًا فى كتاب الزكاة ، « باب تخوّف ما يخرج من زهرة الدنيا » . و « الحَبَطُ » ، أن تأكل الماشية فتكثِرُ حتى تنتفخ لذلك بطونها ، ولا يخرج عنها ما فيها . واقرأ تفسير الخبر كله فى اللسان (حبط) .

وتظهر الأنوار ، وتلبس الأرض ثوب شَبَابِها فى زمان الربيع ، صار يُتوهَّم فى ظاهر الأمرِ ومجرى العادة ، كأنّ لوجود هذه الأشياء حاجةً إلى الربيع ، فأسند الفعلَ إليه على هذا التأوُّل والتنزيل .

٣٣٦ — وهذا الضرب من المجاز كثير فى القرآن ، فمنه قوله تعالى : (تُؤْتِى أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا) [سورة إبراهيم : ٢٥] ، وقوله عزَّ اسمه : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [سورة الأنفال : ٢] ، وفى الأخرى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هٰذِهِ إِيمَانًا) [سورة التوبة : ١٢٤] ، وقوله : (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [سورة الزلزلة : ٢] ، وقوله عز وجل : (حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ) [سورة الأعراف : ٥٧] = أثبتَ الفعلَ فى جميع ذلك لما لا يثبُت له فعلٌ إذا رجعْنَا إلى المعقول ، على مَعْنى / السَّبب . وإلّا فمعلومٌ أن النخلة ليست تُحدث الأُكُل ، ولا الآياتُ تُوجد العلم فى قلب السامع لها ، ولا الأرضُ تُخرج الكامن فى بطنها من الأثقال ، ولكن إذا حَدَثت فيها الحركةُ بقدرة الله ، ظهر ما كُنِز فيها وأُودِع جوفَها .

٢٥٥

وإذا ثبتَ ذلك ، فالمبطِلُ والكاذبُ لا يتأوَّل فى إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق ، ولا يشبِّه كونَ المقصود سببًا بكَوْن الفاعل فاعلًا ، بل يُثبت القضيَّةَ من غير أن ينظرَ فيها من شيءٍ إلى شيءٍ ، ويردَّ فرعًا إلى أصل ، وتراه أعمى أكمهَ يظنّ ما لا يصحُّ صحيحًا ، وما لا يثبُتُ ثابتًا ، وما ليس فى موضعه من الحكم موضوعًا موضعه . وهكذا المتعمِّد للكذب يدّعى أن الأمر على ما وضعه تلبيسًا وتمويهًا ، وليس هو من التأوُّل فى شيء .

* * *

بيان آخر فى حد المجاز العقلى

٣٣٧ — والنكتةُ أن المجاز لم يكن مجازًا لأنه إثبات الحكم لغير

مستحقّه ، بل لأنه أثبت لما لا يستحق ، تشبيهًا وردًّا له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذاك ، وإثباتُه ما أثبت للفرع الذى ليس بمستحق ، يتضمّن الإثباتَ للأصل الذى هو المستحقّ ، فلا يُتَصوَّر الجمع بين شيئين فى وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل ، حتى يُبْدَأ بالأصل فى إثبات ذلك الوصف والحكم له . ألا تراك لا تقدِرُ على أن تشبّهَ الرجل بالأسد فى الشجاعة ، ما لم تجعل كونَها من أخصّ أوصاف الأسد وأغلبها عليه نُصْبَ عينيك ؟ وكذلك لا يُتصوَّر أن يُثبت المثبتُ الفعلَ للشىء على أنه سببٌ ، ما لم ينظر إلى ما هو راسخ فى العَقْل من أن لا فِعْل على الحقيقة إلا للقادر ، لأنه لو كان نَسَبَ الفعلَ إلى هذا السبب نسبةً مطلقةً = لا يرجع فيها إلى الحكم القادر ، والجمع بينهما من / حيث تعلّق وجوده بهذا السبب من طريق العادة ، كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب = [1] لما اعترف بأنه سببٌ ، ولادّعى أنه أصلٌ بنفسه ، مؤثّر فى وجود الحادث كالقادر . وإن تَجاهَلَ متجاهلٌ فقال بذلك = على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدَّعيه = كان الكلام عنده حقيقةً ، ولم يكن من مسئلتنا فى شىء ، ولحقَ بنحو قول الكُفّار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) [سورة الجاثية : ٢٤] . [2] وليس ذلك المقصودَ فى مسئلتنا ، لأن الغرض ههنا ما وَضَعَ فيه الحكمَ واضعُه على طريق التأوُّل ، فاعرفه .

٢٥٦

***

إسناد الأفعال إلى الآلات كالسكين وغيره

٣٣٨ – ومن أوضح ما يدلّ على أنّ إثبات الفعل للشىء على أنه سببٌ يتضمّن إثباته للمسبِّب ، من حيث لا يُتصوَّر دون تصوُّره ، أن تنظر إلى

---

(١) السياق : « لأنه لو كان نسَبَ الفعل إلى هذا السبب .... لما اعترف ... » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٣٣ .

الأفعال المسنَدة إلى الأدوات والآلات ، كقولك : « قطع السكِّين » و « قَتَل السيف » ، فإنك تعلم أنه لا يقع فى النفس من هذا الإثبات صورةٌ ، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمُعْمِل الأدَاة والفاعِل بها . فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكِّين ومصرِّفٌ لها ، أعياك أن تعقل من قولك : « قطع السكين » معنًى بوجه من الوجوه . وهذا من الوضوح ، بحيث لا يشكُّ عاقل فيه .

وهذه الأفعال المسنَدة إلى مَن تقع تلك الأفعال بأمره ، كقولك : « ضَرَبَ الأمير الدرهم » و « بَنَى السُّور » ، لا تقوم فى نفسك صورةٌ لإثبات الضَّرْب والبِناء فعلًا للأمير ، بمعنى الأمرِ به ، حتى تنظر إلى ثبوتهما للمباشر لهما على الحقيقة . والأمثلة فى هذا المعنى كثيرة تتلقَّاك من كل جهة ، وتجدها أنَّى شئتَ .

* * *

المجاز واعتقاد المتكلم

٣٣٩ — واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجازٌ إلا بأحدِ أمرين :

= فإمَّا أن يكون الشيء الذى أُثبت له الفعل مما لا يدّعى أحدٌ من المحقِّين والمبطلين أنه مما يصحّ أن / يكون له تأثيرٌ فى وجود المعنى الذى أُثبت له ، وذلك نحو قول الرجل : « محبّتُك جاءَتْ بى إليك » ، وكقول عمرو بن العاص فى ذكر الكلمات التى استحسنها : « هُنَّ مُخْرِجاتى من الشأم » ، [1] فهذا ما لا يشتبه على أحد أنّه مجاز .

٢٥٧

---

(١) قال أبو العباس المبرد : « وحُدِّثت أن أبا بكر رحمه الله ولّى يزيد بن أبى سفيان رُبْعًا من أرباع الشأم ، فرَقِى المنبر فتكلم فأُرْتِجَ عليه ، فاستأنف فأُرْتِجَ عليه ، فقطع الخطبة فقال : =

= وإمَّا أنه يكون قد عُلم من اعتقاد المتكلِّم أنه لا يُثبت الفعل إلا للقادر ، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة ، كنحو ما قاله المشركون وظنّوه من ثُبوت الهلاكِ فعلًا للدهر ، فإذا سمعنا نحو قوله : [من المتقارب]

أشاب الصغيرَ وأَفْنى الكبيـ ـرَ كرُّ الغَداة ومرُّ العَشِى (١)

وقولِ ذى الإصبع : [من المنسرح]

أَهْلَكَنَا الليلُ والنهارُ معًا والدَّهرُ يَعْدُو مُصمِّمًا جَذَعَا (٢)

كان طريق الحكم عليه بالمجاز ، أن تعلم اعتقادَهم التوحيدَ ، إما بمعرفة أحوالهم السابقة ، أو بأن تجد فى كلامهم من بَعْدِ إطلاق هذا النحو ، ما يكشف عن قصد المجاز فيه ، كنحو ما صَنَع أبو النجم ، فإنه قال أوّلًا : [من الرجز]

قَدْ أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى علىَّ ذَنْبًا كلُّه لم أصْنعِ (٣)
مِنْ أنْ رأت رأسِى كرأسِ الأصْلعِ مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ
جذبُ الليالى : أبْطِئِى أو أسرِعِى

= « سيجعلُ الله بعد عُسْرٍ يُسْرًا ، وبعد عِىّ بيانًا ، وأنتم إلى أمير فعّال ، أحوج منكم إلى أمير قوّال » .

فبلغ كلامه عمرو بن العاص فقال : « هُنّ مُخْرِجَاتى مِنَ الشأم » ، استحسانًا لكلامه الكامل ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ ، (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

(١) مضى فى رقم : ٣١٩ .

(٢) البيت من قصيدة له فى ديوانه ، وفى الأغانى ٣ : ٩٦ ، ٩٧ ، وفى منتهى الطلب . و « الجذع » ، الشاب الحدَث ، يعنى قوته .

(٣) الرجز فى ديوانه ، وانظر خزانة الأدب ١ : ٣٥٩ — ٣٦٦ ، والرجز من شواهد النحاة . و « أم الخيار » هى زوجته ، و « القُنْزُع » ، هى الخُصلة من الشعر على رأس الصبى ، أو هى ما ارتفع من الشعر وطال . « فى هامش المخطوطة « فى الأساس : جذب الشهر ، مضت عامته » .

فهذا على المجاز وجعلِ الفعل للّيالي ومرورها ، إلّا أنه خفيٌّ غير بادي الصفحة ، ثم فَسّر وكشَف عن وجه التأوُّل وأفاد أنه بنى أول كلامه على التخيُّل فقال :

أَفْنَاه قِيلُ الله للشمس اطلُعى حَتَّى إذا واراكِ أُفْقٌ فَارجِعى

٢٥٨ فبيَّن أن الفعل لله تعالى ، وأنه المعيد والمبدى ، والمنشىء والمفنى ، لأنّ / المعنى فى « قِيل الله » ، أمر الله ، وإذا جعل الفناءَ بأمره فقد صرّح بالحقيقة ، وبيّن ما كان عليه من الطريقة .

* * *

ما لا يجوز أن يكون من باب التأويل والمجاز

٣٤٠ — واعلم أنه لا يصحّ أن يكون قول الكُفّار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهرُ) ،[1] من باب التأويل والمجاز ، وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، وأنّ فيه إيهامًا للخطإ . كيف ؟ وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [سورة الجاثية : ٢٤] ، والمتجوِّز أو المخطىء فى العبارة لا يوصف بالظن ، إنّما الظانّ من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجبه ظاهر كلامه . وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلًا للهلاك ، وأنت ترى فى نصّ القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاكِ إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلةً ، وذلك قوله عز وجل : « مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ) [سورة آل عمران : ١١٧] ، وأمثال ذلك كثير ؟

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٣٣ .

وَمَن قدح في المجاز ، وهمَّ أن يصفَه بغير الصدق ، فقد خَبَط خَبْطًا عظيمًا ، وَيَهْرِفُ بما لا يخفَى . (١)

* * *

العناية بالمجاز تعصم المرء من الإفراط والتفريط في تأويل القرآن

٣٤١ - ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به ، حتى تُحصَّل ضروبه ، وتُضبَط أقسامه ، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص ممَّا نحا نحوَ هذه الشُّبهة ، لكان من حقّ العاقل أن يَتوفَّر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطالبِ الدِّين حاجةٌ مَاسَّةٌ إليه من جهات يطول عدُّها ، وللشَّيطان من جانب الجهلِ به مداخلُ خفيَّةٌ يأتيهم منها ، فيسرق دِينَهُم من حيث لا يشعرون ، ويُلقيهم في الضلالة من حيث ظنّوا أنهم يهتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاءُ فيه / من جانبي الإفراط والتفريط ، فمن مغرورٍ مُغرًى بنَفْيِه دَفعة ، والبراءة منه جملة ، يشمئزُّ من ذكره ، وينبُو عن اسمه ، يرى أن لزوم الظواهر فرضٌ لازمٌ ، وضرب الخيام حولَها حَتْمٌ واجب = وآخرُ يغلُو فيه ويُفرط ، ويتجاوز حدَّه ويَخبط ، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويَسُوم نفسه التعمُّق في التأويل ولا سببَ يدعو إليه .

٢٥٩

* * *

مثال التفريط

٣٤٢ - أمَّا التفريطُ ، فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ) [سورة البقرة : ٢١٠] ، وقوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ) [سورة الفجر : ٢٢] ، و : (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) [سورة طه : ٥] ، وأشباهِ ذلك من النَّبْوِّ

---

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : « ويهدف لما لا يخفى » ، ولا معنى له ، و « الهَرْف » ، شبه الهذيان ، يقال : هرَفت أهرِفُ هَرْفًا » ، إذا هَذَى .

عن أقوال أهل التحقيق . فإذا قيل لهم : « الإتيان » و « المجىء » انتقال من مكان إلى مكان ، وصفةٌ من صفات الأجسام ، وأن « الاستواء » إن حُمل على ظاهره لم يصحّ إلّا فى جسم يشغَل حيِّزًا ويأخذُ مكانًا ، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشىء كل ما تصحّ عليه الحركة والنُّقلة ، والتمكن والسكون ، والانفصال والاتصال ، والمماسّةُ والمحاذَاة = وأن المعنى على : « إلّا أن يأتيهم أمرُ الله » و « جاءَ أمْرُ ربك » ، وأنّ حقَّه أن يعبَّر بقوله تعالى : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [سورة الحشر : ٢] ، وقول الرجل : « آتيك من حيث لا تشعرُ » ، يريد أُنزِلُ بك المكروه ، وأفعلُ ما يكون جزاءً لسوء صنيعِك ، فى حال غَفْلةٍ منك ، ومن حيث تأمن حُلولَه بك. وعلى ذلك قوله : [من الطويل]

أَتَيْنَاهُم مِن أَيْمَنِ الشِّقِّ عندهُم ... ويَأْتِى الشقىَّ الحَيْنُ من حَيْثُ لا يَدْرِى [1]

٢٦٠ نعم ، إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه / ، فبين جنبيه قلبٌ يتردّدُ فى الحيرة ويتقلّب ، ونفسٌ تَفِرُّ من الصواب وتَهْرُب ، وفكرٌ واقف لا يجىء ولا يذهب ، يُحْضِره الطبيبُ بما يُبرئه من دائه ، ويُريه المرشدُ وجه الخلاص من عميائه ، ويأبى إلا نِفارًا عن العقل ، ورجوعًا إلى الجهل ، لا يحضره التوفيق بقَدْر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجرى فى قوله تعالى : ﴿ وَٱسْئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف : ٨٢] على الظاهر ، لأجل علمه أن الجماد لا يُسأَل = مع أنه لو تجاهل متجاهلٌ فآدّعى أن الله تعالى خلق الحياة فى تلك القرية حتى عَقَلت السؤال ، وأجابت عنه ونطقت ، لم يكن قال قولًا يكفر به ، ولم يزِد على شىء يُعلَم كذبه فيه = [2] فمن حقّه أن لا يَجْشَمَ ههنا على الظاهر ، ولا يضرب

---

(١) غاب عنى موضعه وقائله .

(٢) السياق : « ... إذا كان لا يجرى فى قوله تعالى ... فمن حقه ... » .

الحجاب دون سمعه وبصره حتى لا يعى ولا يُراعى ، مع ما فيه ، إذا أُخذ على ظاهره ، من التعرض للهلاك والوقوع فى الشرك .

* * *

القول فى الإفراط

٣٤٣ - فأمّا الإفراطُ ، فما يتعاطاه قوم يُحبُّون الإغراب فى التأويل ، ويَحْرِصون على تكثير الوجوه ، وينسَوْن أن احتمال اللفظ شرطٌ فى كل ما يُعدَل به عن الظاهر ، فهم يستكرهون الألفاظ على ما لا تُقِلُّه من المعانى ، [١] يَدَعون السليم من المعنى إلى السقيم ، ويرون الفائدة حاضرةً قد أبدت صفحتَها وكشفت قِناعَها ، فيُعرضون عنها حُبًّا للتشوُّف ، [٢] أو قصدًا إلى التمويه وذهابًا فى الضلالة .

وليس القصد ههنا بيانُ ذلك فأذكر أمثلته ، على أن كثيرًا من هذا الفنّ مما يُرغَب عن ذكره لسخفه ، وإنما غرضى بما ذكرتُ أن أُرِيَكَ عِظَم الآفة فى الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله ، وأن الخطأ فيه مُورِّطٌ صاحبَه ، وفاضحٌ له ، ومُسقطٌ قَدْرَه ، وجاعله ضُحْكةً يُتفَكَّهُ / به ، وكاسِيه عارًا يبقى على وجه الدهر ، وفى مثل هذا قال رسول الله ﷺ : « يَحْمِلُ هذا العلمَ من كل خَلَف عُدُولُه ، يَنفون عنه تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، [٣] وليس حَمْلُه روايتَه وسَرْدَ ألفاظه ، بل العلمُ بمعانيه ومخارجه ، وطرقِه ومناهجه ، والفرق بين الجائز منه والممتنع ، والمنقاد المُصْحِب ، [٤] والنّابى النافر . [٥]

٢٦١

* * *

(١) فى مطبوعة رشيد رضا : « على الأمثلة من المعانى » ، وهو لا شىء .

(٢) « التشوُّف » ، من قولهم : « تشوّفت الجارية للخطاب » ، طمحت وتشرّفت لينتبهوا إليها .

(٣) مضى الكلام فى هذا الخبر فى رقم : ٩٧ .

(٤) فيقال : « أصحَبت الدابة » ، أى انقادت سهلة غيرَ جامحة .

(٥) فى المطبوعتين : و « النافى » ، ولا وجه لها . و « النابى » ، الجافى المتباعد الذى لا ينقاد .

ما ينبغي أن يعرفه المفرط المنكر للمجاز

٣٤٤ — وأقلُّ ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفةُ الأولى ، وهم المنكرون للمجاز ، أن التنزيل كما لم يقلب اللغة فى أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يُخرج الألفاظ عن دلالتها ، وأنَّ شيئًا من ذلك إن زيد إليه = ما لم يكن قبل الشرع يدلُّ عليه ، أو ضُمِّن ما لم يتضمّنه = أُتبعْ ببيانٍ من عند النبي ﷺ ، وذلك كبيانه للصلاة والحج والزكاة والصوم . كذلك لم يقضِ بتبديل عاداتِ أهلها ، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع .

ما ينبغي أن يعرفه أصحاب الإفراط

٣٤٥ — وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى أن تعلم ، أنه عزّ وجلّ لم يرضَ لنظم كتابه = الذى سمّاه هُدًى وشفاء ، ونورًا وضياءً ، وحياةً تحيا بها القلوب ، ورُوحًا تنشرح عنه الصدور = ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلافُ البيان ، وفى حدّ الإغلاق والبُعد من التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليُعْجِزَ بكتابه من طريق الإلباس والتعمية ، كما يتعاطاه المُلغز من الشعراء والمُحاجى من الناس ، كيف وقد وصفه بأنه عربىٌّ مبينٌ ؟

هذا ، وليس التعسُّف الذى يرتكبه بعض من يجهل التأويلَ من جنس ما يقصده أولو الألغاز وأصحاب / الأحاجى ، بل هو شىء يخرج عن كلِّ طريق ، ويُباين كلَّ مذهب ، وإنما هو سوء نظرٍ منهم ، ووضعٌ للشىء فى غيرِ موضعه ،[1] وإخلالٌ بالشريطة ، وخروجٌ عن القانون ، وتوهُّمُ أن المعنى إذا دار فى نفوسهم ، وعُقِل من تفسيرهم ، فقد فُهِم من لفظ المفسَّر ، وحتى كأنّ الألفاظ تنقلب عن سجيّتها ، وتزول عن موضوعها ، فتحتمل ما ليس من شأنها أن تحتمله ، وتؤدِّى ما لا يوجب حكمها أن تؤدِّيَهُ .

٢٦٢

* * *

(١) فى المطبوعتين : « ووضع الشىء » ، والجيد ما فى المخطوطة .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كلام فى ذكر المجاز وفى بيان معناه وحقيقته

بيان معنى « المجاز » وحقيقته

٣٤٦ — « المجاز » « مَفْعَل » من « جازَ الشيءَ يَجُوزه » ، إذا تعدّاه . وإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة ، وُصف بأنه « مجاز » ، على معنى أنهم جازوا به موضعَه الأصليَّ ، أو جاز هو مكانه الذى وُضع فيه أوّلًا .

ثُمَّ آعلم بَعْدُ أنَّ فى إطلاق « المجاز » على اللفظ المنقول عن أصله شرطًا ، وهو أن يقع نَقْلُه على وجهٍ لا يَعْرَى معه من ملاحظة الأصل . ومعنى « الملاحظة » ، أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه ، بسببٍ بينه وبين الذى تجعله حقيقةً فيه ، نحو أن « اليد » تقع للنعمة ، وأصلها الجارحة ، لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوالَ المخلوقين وعاداتهم ، وما يقتضيه ظاهر البِنْيَة وموضوع الجِبِلّة ، ومن شأن النعمة أن تصدُر عن « اليد » ، ومنها تصل إلى المقصودِ بها . [وفى ذكر « اليد » إشارةٌ إلى مَصْدَرِ تلك النعمةِ الواصلةِ إلى المقصود بها] ، والموهوبةِ هى منه .[1]

٢٦٣

وكذلك الحكم إذا أُريد باليد القوة والقدرة / ، لأن القدرة أكثر ما يظهر سُلطانها فى اليد ، وبها يكون البطش والأَخذُ والدفعُ والمنعُ والجذبُ والضربُ والقطعُ ، وغيرِ ذلك من الأفاعيل التى تُخبر فَضْلَ إخبارٍ عن وجوه القُدْرة ، وتُنبىء عن مكانها ، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئًا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة بوجهٍ .

---

(١) ما بين القوسين زيادة منى يستقيم بها الكلام ، وانظر ما سلف فى أول ص : ٣٠٢ ، ص : ٣٥٢ .

لا يصح وصف المشترك بأنه مجاز

٣٤٧ — ولوجوب اعتبار هذه النكتة فى وصف اللَّفظ بأنه « مجاز » ، لم يَجُز استعماله فى الألفاظ التى يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشترِكَيْن ، كبعض الأسماء المجموعة فى المَلاحن ، [1] مِثْلُ أن « الثَّوْرَ » يكون اسما للقطعة الكبيرة من الأَقِط ، [2] و « النهار » اسمٌ لفرخ الحُبَارَى ، و « الليل » ، لولد الكَرَوان ، كما قال : [من المتقارب]

أَكَلْتُ النَّهارَ بِنِصْفِ النَّهارِ ... ولَيْلًا أَكلتُ بلَيْلٍ بَهِيمِ [3]

وذلك أن اسم « الثور » لم يقع على الأقط لأمرٍ بينه وبين الحيوان المعلوم ، ولا « النهار » على الفرخ لأمْرٍ بينه وبين ضوءِ الشمس ، أدّاه إليه وساقه نحوه .

* * *

المنقول لا يوصف بأنه مجاز

٣٤٨ — والغرضُ المقصود بهذه العبارة = أعنى قولَنا : « المجازُ » = أن نبيّن أن للَّفظ أَصلًا مبدوءًا به فى الوضع ومقصودًا ، وأنَّ جريَه على الثانى إنما هو على سبيل الحُكْم يتأدَّى إلى الشىء من غيره ، وكما يعبَق الشىءُ برائحةِ ما يجاورُه ، وينْصَبِغ بلونِ ما يدانيه . ولذلك لم ترهم يُطلقون « المجاز » فى الأعلام ، إطلاقَهم لفظ النَّقل فيها حيث قالوا : « العَلَمُ على ضربين : منقولٌ ومرتجلٌ ، وأن المنقول منها يكون منقولًا عن اسم جنسٍ ، كأسد وثور وزيد وعمرو = أو صفةٍ ، كعاصم وحارث ، أو فعلٍ ، كيزيد ويشكر = / أو صَوْتٍ كبَبَّة » ، فأثبتوا لهذا كله النَّقل من غير العَلَمية إلى العلمية ، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلًا :

٢٦٤

(١) « الملاحن » ، قال أبو بكر بن دريد فى أول كتابه « الملاحن » : « وقد اشتققنا له هذا الاسم من اللغة العربية الفصيحة التى لا يشوبها كدر » ثم قال : « ومعنى قولنا الملاحِن ، لأن اللَّحَن عند العرب الفطنة » ، يعنى ما فيه من الإيماء والتعريض والاشتراك أيضًا .

(٢) « الأقط » ، الجبن المتخذ من اللبن الحامض .

(٣) البيت فى اللسان (ليل) ، غير منسوب .

إن « يشكر » حقيقة فى مضارع « شَكَرَ » ، ومجاز فى كونه آسم رجل = وأن « حَجَرًا » حقيقة فى الجماد ، ومجازٌ فى آسم الرجل . وذلك أن « الحجر » لم يقع اسمًا للرجل لالتباسٍ كان بينه وبين الصخر ، على حسب ما كان بين اليد والنعمة ، وبينها وبين القدرة = ولا كما كان بين الظَّهر الحامل وبين المحمول فى نحو تسميتهم المزادة « راوية » ، وهى اسم للبعير الذى يحملها فى الأصل = وكتسميتهم البعير « حَفَضًا » ، وهو آسم لمتاع البيت الذى يُحمَل عليه = ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص ، كتسميتهم الرجل « عَيْنًا » ، إذا كان ربيئةً ، والناقة « نابًا » = ولا كما بين النَّبت والغيث ، وبين السماء والمطر ، حيث قالوا : « رعينا الغيثَ » ، يريدون النبتَ الذى الغيث سببٌ فى كونه = وقالوا : « أصابنا السماء » ، يريدون المطر . وقال : [من الرجز]

* تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِىُّ * [1]

= وذلك أن فى هذا كله تأوُّلًا ، وهو الذى أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه = « فالعين » لما كانت المقصودة فى كون الرجل ربيئةً ، صارت كأنها الشخص كلُّه ، إذْ كان ما عداها لا يُغنى شيئًا مع فقدها = و « الغيث » ، لمَّا كان النبت يكون عنه ، صار كأنه هو = و « المطر » لما كان ينزل من السماء ، عبروا عنه بآسمها .

* * *

الأسباب بين المنقول والمنقول عنه تختلف قوة وضعفًا

٣٤٩ – وآعلم أن هذه الأسباب الكائنةَ بين المنقول والمنقول عنه ، تختلف فى القوة والضعف والظهور وخلافه . فهذه / الأسماء التى ذكرتها ، ٢٦٥

(١) للعجاج فى ديوانه ، من يائيته المشهورة ، والبيت فى صفة ثور الوحش وقد غمره المطر . و « السُّمِىّ » ، الأمطار ، جمع « سماء » .

إذا نظرتَ إلى المعانى التى وصلت بين ما هى له ، وبين ما رُدَّت إليه ، وجدتها أقوى من نحو ما تراه فى تسميتهم الشاةَ التى تُذبح عن الصبيِّ إذا حُلِقَتْ عقيقتُه ، عقيقةً = [1] وتجد حالها بعدُ أقوى من حال « العَقِيرة » ، [2] فى وقوعها للصوت فى قولهم : « رَفع عَقِيرته » ، وذلك أنّه شيء جرى آتفاقًا ، ولا معنى يصل بين الصَّوت وبين الرِّجْل المعقورة .

= على أن القياس يقتضى أن لا يسمَّى « مجازًا » ، ولكن يُجرَى مُجْرَى الشيء يُحكَى بعد وقوعه ، كالمَثَل إذا حُكِى فيه كلامٌ صَدَر عن قائله من غير قَصْدٍ إلى قياس وتشبيه ، بل للإخبار عن أمر مَن قصَده بالخطاب كقولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبن » ، [3] ولهذا الموضع تحقيق لا يتمّ إلّا بأن يوضع له فصل مُفْرَدٌ .

المجاز أعم من الاستعارة

والمقصود الآن غير ذلك ، لأن قصدى فى هذا الفَصْل أن أبيّن أن « المجازَ » أعمُّ من « الاستعارة » ، وأن الصحيح من القضيّة فى ذلك : أن كلَّ استعارةٍ مجازٌ ، وليس كلُّ مجازٍ استعارة . وذلك أنّا نرى كلامَ العارفين بهذا الشأن = أعنى علم الخطابة ونَقْدِ الشعر = والذين وضعوا الكتب فى أقسام البديع ، يجرى على أن « الاستعارة » نقلُ الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حدِّ المبالغة .

* * *

---

(١) « عقيقة المولود » ، هى الشعر الذى يكون على رأسه حين يولد .

(٢) « العقيرة » ، الرِّجل المعقورة ، وأصل ذلك أنّ رجلًا عُقِرت رجله ، فوضع العقيرة على الصحيحة ، وبكى عليها بأعلى صوته ، فقيل : « رفع عقيرته » .

(٣) هو مثل فى جميع كتب الأمثال . ويضربُ مثلًا للرجُل يضيِّع الأمر ، ثم يريد استدراكه ، وهو لا يقال إلّا بكسر التاء هى « ضيّعْتِ » وإن خاطبت مذكرًا ، لا يغيّر عن صيغته ، وأصله خطابٌ لامرأة فى خبر هذا المثل .

الاستعارة لحقة فى أقسام البديع ٢٦٥

٣٥٠ — قال القاضى أبو الحسن فى أثناء فَصْلٍ يذكرها فيه : « وملاكُ الاستعارة ، تقريب الشَّبه ، ومناسبة المستعار / للمستعار منه » . [1] وهكذا تراهم يعدّونها فى أقسام البديع ، حيث يُذكر « التجنيس » و « التطبيق » و « التوشيح » و « ردُّ العجز على الصدر » وغير ذلك ، من غير أن يشترطوا شرطًا ، ويُعقِبُوا ذِكرَها بتقييد فيقولوا : « ومن البديع الاستعارةُ التى من شأنها كذا » . فلولا أنها عندهم لنَقْل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة ، إمَّا قَطْعًا وإمَّا قريبًا من المقطوع عليه ، لما استجازوا ذكرها مطلقةً غير مقيّدة .

يبيِّن ذلك أنها إن كانت تُساوِقُ المجازَ وتجرى مَجْراه حتى تصلح لكل ما يصلح له ، فذِكْرُها فى أقسام البديع يقتضى أن كل موصوف بأنه مجازٌ ، فهو بديع عندهم ، حتى يكون إجراءُ « اليد » على النعمة بديعًا ، وتسمية البعير « حَفَضًا » ، والناقةِ « نابًا » ، والربيئةِ « عينًا » ، والشاةِ « عقيقةً » ، بديعًا كله ، [2] وذلك بيّن الفساد .

* * *

إدخال أهل اللغة المنقول فى الاستعارة وهى طريقة علمية

٣٥١ — وأمَّا ما تجده فى كتب اللغة من إدخال ما ليس طريقُ نقله التشبيه فى الاستعارة ، كما صنع أبو بكر بن دريد فى الجمهرة ، [3] فإنه ابتدأ بَابًا فقال : « باب الاستعارات » ثم ذكر فيه : أن « الوغَى » اختلاط الأصوات فى الحرب ، ثم كثُر وصارت الحرب « وَغًى » ، وأنشد : [من السريع]

---

(١) انظر دلائل الإعجاز رقم : ٥١١ ، والتعليق عليه ص ٤٣٤ ، رقم : ٤ ، وهذا النص هنا هو فى الوساطة ص : ٤٠ (طبعة صيدا) .

(٢) انظر رقم : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) انظر الجمهرة لابن دريد ٣ : ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

إضْمَامَةٌ مِن ذَوْدِها الثَّلاثينْ لَهَا وغًى مِثْل وَغَى الثَّمانينْ[1]

يعنى اختلاط أصواتها = وذكر قولهم : « رعَيْنَا الغيثَ والسَّماء » ، يعنى المطر = وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال : « الخُرْس » ، ما تُطْعَمُه النُّفَساء ، ثم صارت الدَّعوة للولادة « خُرْسًا » = و « الإعذار » الختان ، وسُمّى الطعام للختان إعْذَارًا = وأن « الظعينة » أصلها المرأة فى / الهَوْدَج ، ثم صار البعير والهودج ظَعِينَةً = و « الخَطْرُ » ضرب البعير بذنبه جانبى وَرِكيه ، ثم صار ما لصِق من البول بالوركين خَطْرًا = وذكر أيضا « الرَّاوية » بمعنى المزادة ، و « العقيقة » .

٢٦٧

وذكر فيما بين ذِكْرِه لهذه الكلم أشياءَ هى استعارةٌ على الحقيقة ، على طريقة أهل الخطابة ونقد الشعر ، لأنه قال : « الظمأ » ، العطشُ وشهوةُ الماء ، ثم كثر ذلك حتى قالوا : « ظمِئتُ إلى لقائك » = وقال : « الوَجُورُ » ما أوجرته الإنسان من دَواءٍ أو غيره ، ثم قالوا : « أوْجَره الرمحَ » ، إذا طعنه فى فيه .

الاستعارة مقصورة على ما كان نقله نقل التشبيه للمبالغة

فالوجه فى هذا الذى رأوه من إطلاق « الاستعارة » على ما هو تشبيه ، كما هو شرط أهل العلم بالشعر ، وعلى ما ليس من التشبيه فى شىءٍ ، ولكنه نقلُ اللفظ عن الشىء إلى الشىء بسبب اختصاصٍ وضربٍ من الملابسة بينهما ، وخَلْطِ أحدهما بالآخر =[2] أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس فى معنى العاريَّة ، وأنها شىءٌ حُوِّل عن مالكه ونُقل عن مقرّه الذى هو أصلٌ فى استحقاقه ، إلى ما ليس بأصل ، ولم يُراعوا عُرْف القوم . ووِزانُهم فى ذلك وِزَانُ من يترك عُرف النحويين فى « التمييز » ، واختصاصهم له بما احتمل أجناسًا مختلفةً كالمقادير

---

(١) « الإضمامة » ، الجماعة ينضم بعضهم إلى بعض .

(٢) السياق : « فالوجْهُ فى هذا ... أنهم كانوا نظروا .... » .

والأعداد وما شاركهما ، فى أن الإبهام الذى يراد كشْفُه منه هو احتماله الأجناس ، فيُسمَّى الحالَ مثلًا تمييزًا ، من حيث أنك إذا قلت : « راكبًا » ، فقد ميَّزت المقصود وبيّنته ، كما فعلت ذلك فى قولك : « عشرون درهمًا » و « مَنَوَانِ سمنًا » و « قَفِيزان بُرًّا » و « لى مثلُهُ رجلًا » و « لله درُّه رجلًا » .

٢٦٨ / وليس هذا المذهب بالمذهب المرضىّ ، بل الصواب أن تُقصَر « الاستعارة » على ما نقْلُه نَقْلُ التشبيه للمبالغة ، لأن هذا نقلٌ يَطّرد على حدٍّ واحد ، وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة ، فالتطفُّلُ به على غيره فى الذكر ، وتركُه مغمورًا فيما بين أشياءَ ليس لها فى نقلها مِثْلُ نظامه ولا أمثالُ فوائده ، ضعفٌ من الرأى وتقصيرٌ فى النظر .

* * *

وقوع الاستعارة فى كلام العلماء على الطريقة العامية

٣٥٢ — وربما وَقع فى كلام العلماء بهذا الشأن « الاستعارةُ » على تلك الطريقة العامّية ، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تُقَرَّرُ الأصول . ومثاله أن أبا القاسم الآمدى قال فى أثناء فصل يُجيب فيه عن شيءٍ اعْتُرِض به على البحترى فى قوله : [من الكامل]

فكأنَّ مَجْلِسَهُ المُحجَّبَ مَحْفِلٌ   وكأنَّ خَلْوَته الخفيَّةَ مَشْهَدُ [(١)]

= أن المكانَ لا يسمَّى مجلسًا إلّا وفيه قوم . ثم قال : « ألا ترى إلى قول مُهَلْهِل : [من الكامل]

« وآستَبَّ بَعْدَك يا كُلَيْبُ المجلس » [(٢)]

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو من شعره فى رثاء أخيه كليب ، وكان قتله سبب حرب البسوس ، وصدر البيت :

« نُبِّئت أنّ النارَ بعدك أُوقدتْ »

وأبياته فى شرح الحماسة ٢ : ١٩٧ وغيره .

على الاستعارة » ،[١] فأطلق لفظ « الاستعارة » على وقوع « المجلس » هنا ، بمعنى القوم الذين يجتمعون فى الأمور ، وليس « المجلس » إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على حدِّ وقوع الشيء على ما يتَّصلُ به ، وتكثُر ملابَستُه إياه . وأيُّ شبه يكون بين القوم ومكانهم الذى يجتمعون فيه ؟ إلّا أنه لا يُعتدُّ بمثل هذا ، فإنّ ذلك قد يتّفق حيث تُرسَل العبارة .

تفسير قولهم : الاستعارة من البديع ٢٦٩

وقال الآمدىُّ نفسه : « ثم قد يأتى فى الشعر ثلاثة أنواع أُخَر ، يكتسى المعنى العامّ بها بهاءً / وحسنًا ، حتى يخرج بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصًا = ثم قال : وهذه الأنواع هى التى وقع عليها آسم البَديع ، وهى الاستعارة والطباق والتجنيس » .[٢]

فهذا نصٌّ فى موضع القوانين على أن « الاستعارة » من أقسام البديع ، ولن يكون النَّقلُ بديعًا حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بيَّنتُ لك . وإذا كان كذلك ، ثم جعل « الاستعارة » على الإطلاق بديعًا ، فقد أعلمك أنها آسم للضرب المخصوص من النَّقل دون كُلِّ نَقْل ، فآعرفه .

* * *

المنقول من أجل التشبيه على المبالغة هو الاستعارة

٣٥٣ — وآعلم أنَّا إذا أنعمنا النظر ، وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة ، أحقَّ بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى .

---

(١) نصّ كلام أبى القاسم الآمدى فى الموازنة ١ : ٣٧٢ .

(٢) هذا الأخير لم أوَفق الآن إلى الوقوف عليه بتمامه فى الأجزاء الثلاثة من الموازنة ، ولكنى رأيت فى الجزء الأوّل : ١٤ ، وهو يذكر مسلم بن الوليد ومذهبه فقال : « ولكنه رأى هذه الأنواع التى وقع عليها اسم البديع ، وهى الاستعارة والطباق والتجنيس ، منثورة متفرقة فى أشعار المتقدمين ، فقصدها ، وأكثر فى شعره منها » .

بيان ذلك : أن مِلك المُعِير لا يزول عن المستعار ، واستحقاقُه إيّاه لا يرتفع . فالعاريّة إنما كانت عاريّةً ، لأن يَدَ المستعير يدٌ عليها ، ما دامت يدُ المعير باقية ، ومِلْكه غيرُ زائل ، فلا يُتصوَّر أن يكون للمستعير تصرُّفٌ لم يستفده من المالك الذى أعاره ، ولا أنْ تستقرّ يدُه مع زوالِ اليد المنقول عنها ، وهذه جملةٌ لا تراها إلّا فى المنقول نقلَ التشبيه ، لأنك لا تستطيع أن تتصوَّر جَرْيَ الاسم على الفَرْع من غير أن تُحوِجَه إلى الأصل . كيف ؟ ولا يُعقَل تشبيهٌ حتى يكون ههنا مشبَّه ومشبَّه به . هذا ، والتشبيه ساذَجٌ مُرْسَل ، فكيف إذا كان على معنى المبالغة ، وعلى أن يُجعل الثانى كأنه انقلب مثلًا إلى جنس الأوَّل ، فصار الرجلُ أسدًا وبَحرًا وبدرًا ، / والعلم نُورًا ، والجهلُ ظلمةً ، لأنّه إذا كان على هذا الوجه ، كانت حاجتُك إلى أن تنظر به إلى الأصل أَمَسَّ ، لأنه إذا لم يُتَصوَّر أنْ يكون ههنا سبعٌ من شأنه الجرأة العظيمةُ والبطشُ الشديد ، كان تقديرك شيئًا آخر تَحوَّلَ إلى صفته وصار فى حكمه ، من أبعد المُحال . ٢٧٠

* * *

ما هو منقول لا لأجل التشبيه ، كاليد للنعمة ، فليس استعارة

٣٥٤ — وأمّا ما كان منقولًا لا لأجل التشبيه ، كاليد فى نقلها إلى النعمة ، فلا يوجد ذلك فيه ، لأنك لا تُثبت للنعمة بإجراء اسم « اليد » عليها شيئًا من صفات الجارحة المعلومة ، ولا تروم تشبيهًا بها ألبتة ، لا مبالغًا ولا غير مبالغ . فلو فرضنا أن تكون « اليد » اسمًا وضع للنعمة ابتداءً ، ثم نُقلت إلى الجارحة ، لم يكن ذلك مستحيلًا . وكذلك لو ادّعَى مدَّعٍ أنّ جَرْيَ اليدِ على النعمة أصلٌ ولغةٌ على حِدَتها ، وليست مجازًا ، لم يكن مدَّعيًا شيئًا يحيله العقلُ . ولو حاول مُحاولٌ أن يقول فى مسئلتنا قولًا شبيهًا بهذا ، فرام تقدير شيءٍ يجرى عليه اسم الأسد على المعنى الذى يريده بالاستعارة ، مع فقد السَّبُع المعلوم ،

ومن غير أن يسبقَ استحقاقه لهذا الاسم فى وضع اللغة ، رام شيئًا فى غاية البعد .

* * *

عبارة أخرى فى بيان الاستعارة

٣٥٥ – وعبارةٌ أخرى : العاريّة من شأنها أن تكون عند المستعير على صفةٍ شبيهةٍ بصفتها وهى عند المالك ، ولسنا نجد هذه الصورة إلا فيما نُقل نَقْلَ التشبيه للمبالغة دون ما سواه . ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعارَ له ، ليدلَّ على مشاركته المستعار / منه فى صفةٍ هى أخصُّ الصفات التى من أجلها وُضع الاسم الأول ؟ = أعنى أن الشجاعة أقوى المعانى التى من أجلها سُمّى الأسد أسدًا ، وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدّها فى الأسد .

٢٧١

فأما « اليد » ونقلُها إلى النعمة ، فليست من هذا فى شيءٍ ، لأنها لم تتناول النعمةَ لتدلَّ على صفة من صفات اليد بحال . ويحرِّر ذلك نكتةٌ : وهى أنك تريد بقولك : « رأيت أسدًا » ، أن تُثبتَ للرجل الأسدية ، ولست تريد بقولك : « له عندى يَدٌ » ، أن تُثبت للنعمة اليديّة ، وهذا واضحٌ جدًّا .

* * *

الاستعارة غير المفيدة

٣٥٦ – وآعلم أنَّ الواجب كان أن لا أُعُدَّ وضع « الشفةِ » موضع « الجحفلة » ، و « الجحفلة » فى مكان « المِشْفَر » ، ونظائره التى قدّمتُ ذكرها فى الاستعارة ، [1] وأضَنَّ باسمها أن يقع عليه ، ولكنى رأيتُهم قد خَلَطوه بالاستعارات وعَدُّوه مَعَدَّها ، فكرِهتُ التشدّد فى الخلاف ، واعتددت به فى الجملة ، ونبَّهت على ضعف أمره بأن سمّيتُه « استعارةً غير مُفيدة » . وكان وزان

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩ ، ٣٠ .

ذلك وِزان أن يقال : « المفعول على ضربين مفعول صحيح ، ومشبَّه بالمفعول » . فيُتجوَّز باعتداد المشبَّه بالمفعول فى الجملة ، ثم يفصل بالوصف . ووجهُ شَبَهِ هذا النحو الذى هو نَقْلُ « الشفة » إلى موضع « الجحفلة » بالاستعارة الحقيقية ، لأنك تنقل الاسم إلى مجانسٍ له . ألا ترى أنّ المراد بالشفة والجحفلة عضوٌ واحد ، وإنما الفرق أنّ هذا من الفَرَس ، وذاك من الإنسان ، والمجانسة / والمشابهة من وادٍ واحد ؟ فأنت تقول : أعير الشيءُ اسمَه الموضوعَ له هنالك = أى فى الإنسان = ههنا = أى فى الفرس = ، لأن أحدهما مثل صاحبه وشريكه فى جنسه ، كما أعرت الرجلَ اسم الأسد ، لأنه شاركه فى صفته الخاصّة به ، وهى الشجاعة البليغة . وليس لليد مع النعمة هذا الشبه ، إذ لا مجانسة بين الجارحة وبين النعمة ، وكذا لا شَبَهَ ولا جنسيةَ بين البعير ومَتاعِ البيت ، وبين المزادة وبين البعير ، ولا بين العين وبين جملة الشخص =[1] فإطلاق اسم « الاستعارة » عليه بعيدٌ .

٢٧٢

* * *

اللفظ لا يستحق الوصف بالاستعارة لمجرد النقل

٣٥٧ — ولو كان اللفظ يستحقّ الوَصْف بالاستعارة بمجرَّد النقل ، لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة ، فيقال : « حَجَرٌ » ، مستعار فى اسم الرجل ، ولزم كذلك فى الفعل المنقول نحو : « يزيد ويشكر » وفى الصوت نحو : « بَبَّة »[2] فى قوله : [من الرجز]

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّهْ[3]
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تجُبُّ أَهْلَ الكعبَهْ

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٤٨ .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٤٨ أيضًا .

(٣) الرجز فى النقائض : ١١٣ ، واللسان (ببب) (خدب) : « ببة » لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، وكانت أمّه هند بنت أبى سفيان ترقصه بهذه الأبيات ، فلزمه اسم « ببّة » و « جارية خدبّة » ، ممتلئة سمينة . « تجب أهل الكعبة » ، تغلب نساء قريش فى حسنها و تفضلهم .

وذلك ارتكابٌ قبيح ، وفَرْطُ تعصُّبٍ على الصواب .

* * *

٣٥٨ — ويلوح ههنا شيء . وهو أنّا وإنْ جعلنا « الاستعارة » من صفة اللفظ فقلنا : « اسم مستعارٌ » ، و « هذا اللفظ استعارةٌ ههنا وحقيقةٌ هناك » ، فإنّا على ذلك نُشير بها إلى المعنى ، من حيث قصدنا باستعارة الاسم ، أنْ نُثبتَ أخصَّ معانيه للمستعار / له .

٢٧٣

تفسير قولهم فى الاستعارة « جعله أسداً » مثلاً

يدلّك على ذلك قولنا : « جعله أسدًا » و « جعله بدرًا » و « جعل للشمال يدًا » ، فلولا أنّ آستعارةَ الاسم للشيء تتضمّن استعارةَ معناه له ، لما كان لهذا الكلام معنًى . لأن « جَعَلَ » ، لا يصلح إلا حيث يُرَاد إثبات صفة للشيء ، كقولنا : « جعله أميراً ، وجعله لِصًّا » ، نريد أنه أثبت له الإمارة واللصوصية . وحكمُ « جَعَلَ » إذا تعدّى إلى مفعولين ، حكم « صَيَّرَ » ، فكما لا تقول : « صيّرتُه أميرًا » إلا على معنى أنك أثبتَّ له صفة الإمارة ، كذلك لم تقل : « جعله أسدًا » إلا على أنه أثبت له معنًى من معاني الأسود = ولا يقال : « جعلته زيدًا » ، بمعنى سمّيته زيدًا ، ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيدًا » بمعنى سَمِّهِ ، ولا يقال : « وُلد لفلانٍ ابنٌ فجعله زيدًا » أى : سمّاه زيدًا .[1] وإنما يدخل الغلط فى ذلك على من لا يُحصِّل هذا الشأن .

* * *

تمام تفسير « الجعل »

٣٥٩ — فأما قوله تعالى : (وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإنما جاء على الحقيقة التى وصفتُها ، وذلك أنهم أثبتوا

---

(١) انظر دلائل الإعجاز من رقم : ٤٣٨ — ٤٤٠ ، ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ / ثم رقم : ٥١٥ ، ٥١٦ / ص : ٤٣٧ — ٤٣٩ .

للملائكة صفة الإناث ، واعتقدوا وجودها فيهم . وعن هذا الاعتقاد صَدَر عنهم ما صدَر من الاسم = أعنى إطلاقَ اسم البنات ، وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظَ الإناث ، أو لفظَ البناتِ ، آسما من غير اعتقادِ معنًى ، وإثباتِ صفةٍ ، هذا محالٌ لا يقوله عاقل = أوَ ما يسمعون قول الله عز وجل : (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْئَلُون) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإن كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنًى ، فأىُّ معنى لأن يقال : « أشهدوا خلقهم » ؟ هذا ، ولو كانوا لَمْ يقصدوا / إثبات صفةٍ ، ولم يفعلوا أكثر من أن وَضَعُوا آسمًا ، لَمَا آستحقّوا إلّا اليسيرَ من الذمّ ، ولما كان هذا القولُ كُفْرًا منهم . [1] والأَمْرُ فى ذلك أظهر من أن يخفى = ولكن قَدْ يكون للشيء المستحيل وجوهٌ فى الاستحالة فتُذكَر كلُّها ، وإن كان فى الواحدِ منها ما يُزيل الشُّبهة ويُتمُّ الحُجَّةَ .

٢٧٤

* * *

(١) انظر لهذه الفقرة ما سلف فى دلائل الإعجاز رقم : ٥١٦ ، ٥١٧ ، ص : ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

فصل

« فى تقسيم المجاز إلى اللغوى والعقلى ، واللغوى إلى الاستعارة وغيرها » (١)

المجاز اللغوى والمجاز العقلى

٣٦٠ — وٱعلم أن « المجاز » على ضربين : مجازٌ من طريق اللغة ، ومجازٌ من طريق المعنى والمعقول . فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المُفردة كقولنا : « اليد مجاز فى النعمة » و « الأسد مجازٌ فى الإنسان وكلّ ما ليس بالسبع المعروف » ، كان حُكمًا أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأنا أردنا أنّ المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذى وقعت له ابتداءً فى اللغة ، وأوقعها على غير ذلك ، إمّا تشبيهًا ، وإمّا لصلةٍ وملابَسةٍ بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه .

الجملة إذا وصفت بالمجاز كانت مجازًا عقليًا

٣٦١ — ومتى وصفنا بالمجاز الجملةَ من الكلام ، كان مجازًا من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللّاحقة للجُمَل من حيث هى جُمَل ، لا يصحُّ رَدُّها إلى اللغة ، ولا وجهَ لنسبتها إلى واضعها ، لأن التأليف هو إسنادُ فعلٍ إلى آسمٍ ، أو آسمٍ إلى آسمٍ ، وذلك شيءٌ يحصُلُ بقصد المتكلم ، فلا يصير « ضَرَبَ » خبرًا عن « زيد » بواضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلًا له ، وهكذا : « ليضربْ زيدٌ » ، لا يكون أمرًا لزيد باللغة ، ولا « آضرب » أمرًا لِلرجل الذى / تخاطبه وتُقبل عليه من بين كلِّ من يصحّ خطابُه باللغة ، بل بك أيُّها المتكلم . فالذى يعود إلى واضع اللغة ، أنّ « ضَرَبَ » لإثبات الضرب ، وليس لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته فى زمانٍ ماضٍ ، وليس لإثباته فى زمانٍ مستقبَل . فأمَّا تعيين من يُثبَت له ، فيتعلّق بمن أراد ذلك من المخبرين بالأمور ، والمعبِّرين عن ودائع الصُّدور ، والكاشفين عن المقاصد والدَّعاوى ، صادقةً كانت تلك

٢٧٥

(١) أسقطها ريتر ، وهى فى إحدى مخطوطاته ، وهى أيضًا فى مطبوعة رشيد رضا .

الدعاوى أو كاذبةً = ومُجْرَاةً على صحتها ، أو مُزالةً عن مكانها من الحقيقة وجهتها = ومطلَقةً بحسب ما تأذن فيه العقول وترسُمه = أو معدولًا بها عن مراسِمها نَظْمًا لها فى سلك التَّخييل ، وسلوكًا بها فى مذهب التأويل .

قولهم : « خطٌّ أحسن مما وشاه الربيع » مجاز عقلى لا لغوى

٣٦٢ — فإذا قلنا مثلًا : « خطٌّ أحسنُ مما وشَّاه الربيع » أو « صنَعه الربيع » ، كنّا قد آدعينا فى ظاهر اللفظ أن للربيع فعلًا أو صُنْعًا ، وأنه شارَك الحىَّ القادر فى صحَّة الفعل منه . وذلك تجوُّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة ، لأنه إن قلنا : « إنه مجازٌ من حيث اللغة » ، صرنا كأنَّا نقول : إن اللغة هى التى أوجبت أن يختصَّ الفعلُ بالحىّ القادر دون الجمادِ ، وإنها لو حَكَمَتْ بأنّ الجماد يصحّ منه الفعل والصُّنْعُ والوشْىُ والتزيين ، والصِّبْغ والتحسين ، لكان ما هو مجازٌ الآن حقيقةً ، ولعاد ما هو الآن متأوَّل ، معدودًا فيما هو حقٌّ مُحصَّل ، وذلك محالٌ .

٢٧٦

وإنما يُتصوَّر مثل هذا / القول فى الكَلِم المفردة ، نحو : « اليد » للنعمة ، وذاك أنه يصحُّ أن يقال : لو كان واضع اللغة وضع « اليد » أوّلًا للنعمة ، ثم عدَّاها إلى الجارحة ، لكان حقيقةً فيما هو الآن مجازٌ ، ومجازًا فيما هو حقيقة ، فلم يكن بواجبٍ من حيث المعقول أن يكون لفظ « اليد » آسما للجارحة دون النعمة ، ولا فى العقل أن شيئًا بلفظٍ ، أن يكون دليلًا عليه أولى منه بلفظ ، لاسيما فى الأسماء الأُوَل التى ليست بمشتقّة . وإنما وِزان ذلك وِزان أشكال الخطّ التى جُعلت أَماراتٍ لأجراس الحروف المسموعة ، فى أنه لا يُتصوَّر أن يكون العقل اقتضى اختصاصَ كل شكل منها بما اختُصَّ به ، دون أن يكون ذلك لاصطلاحٍ وَقَع وتواضعٍ اتَّفق . ولو كان كذلك ، لم تختلف المواضعات فى الألفاظ والخطوط ، ولكانت اللغات واحدةً ، كما وجبَ فى عقل كل عاقل يحصِّل ما يقولُ ، أن لا يُثْبَت الفعل على الحقيقة إلا للحىِّ القادر .

* * *

ردّ اعتراض

٣٦٣ — فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون « فَعَلَ » لإثبات الفعل للشيء كما زعمتَ ، ولكنّا إذا قلنا : « فعل الربيع الوشيَ » أو « وَشَّى الربيع » ، فإننا نريد بذلك معنًى معقولًا ، وهو أن الربيع سببٌ فى كون الأنوار التى تُشبه الوَشْى . فقد نقلنا الفعل عن حُكمٍ معقولٍ وُضع له ، إلى حكم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم ، فصار ذلك كنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به فى الشجاعة . أفتقول : « الأسد » على الرجل مجازٌ من حيث المعقول ، لا من حيث اللغة ، كما قلت فى صيغة : « فَعَلَ » = إذا أُسنِدت إلى / ما لا يصحّ أن يكون له فِعْلٌ = إنّها مجازٌ من جهة العقل ، لا من جهة اللغة ؟

٢٧٧

فالجواب أن بينهما فرقًا ، وإن ظننتهما متساويين . وذلك أن « فَعَلَ » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق ، والحكم فى بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينُه إلى العقل .[(١)] وأما « الأسد » فموضوع للسبع قطعًا ، واللغة هى التى عيّنت المستحقَّ له ، وبرَسْمها وحُكمِها ثبت هذا الاستحقاق والاختصاص ، ولولَا نَصُّها لم يُتصوَّر أن يكون هذا السَّبع بهذا الاسم أوْلَى من غيره . فأمّا استحقاق الحيّ القادر أن يُثبَت الفعل له واختصاصه بهذا الإثبات دون كل شيء سواه ، فبفرض العقل ونصِّه لا باللغة ، فقد نقلتَ « الأسد » عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل . وأمَّا « فَعَلَ » فلم تنقله عن الموضع الذى وضعته اللغة فيه ، لأنه كما مضى ، موضوع لإثبات الفعل للشيء فى زمان ماضٍ ، وهو فى قولك : « فَعَلَ الربيع » باقٍ على هذه الحقيقة غير زائلٍ عنها . ولن يستحقَّ اللفظُ الوصفَ بأنه مجازٌ ، حتى يجرىَ على شيء لم يوضَع له فى الأصل . وإثبات الفعل لغير مستحقِّه ، ولما ليس بفاعل على الحقيقة ، لا يُخرِج

(١) السياق : « والحكم .... إلى العقل » ، أى الحكم فى ذلك مردودٌ إلى العقل .

« فَعَلَ »عن أصله ، ولا يجعله جاريًا على شىء لم يوضع له ، لأن الذى وُضعَ له « فَعَلَ » هو إثبات الفعل للشىء فقط ، فأمّا وَصْف ذلك الشىء الذى يقع هذا الإثبات له ، فخارجٌ عن دلالته ، وغير داخلٍ فى الموضع اللغوىّ ، بل لا يجوز دخولُه فيه ، لما قدّمتُ من استحالة / أن يقال : « إنّ اللغة هى التى أوجبت أن يُخْتصّ الفعل بالحىّ القادر دون الجماد » ، وما فى ذلك من الفساد العظيم ، فأعرفه فرقًا واضحًا ، وبرهانًا قاطعًا .

٢٧٨

* * *

نكتة جامعة فى المجاز والحقيقة

٣٦٤ — وههنا نكتة جامعةٌ ، وهى أن « المجاز » فى مقابلة « الحقيقة » ، فما كان طريقًا فى أحدِهما من لغة أو عقلٍ ، فهو طريقٌ فى الآخر . ولستَ تشكُّ فى أنّ طريقَ كونِ « الأسد » حقيقةً فى السبع ، اللُّغةُ دون العقل ، وإذا كانت اللغة طريقًا للحقيقة فيه ، وجبَ أن تكون هى أيضًا الطريقَ فى كونه مجازًا فى المُشبَّه بالسَّبع ، إذا أنت أجْريت اسم الأسد عليه فقلت : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا لا تميّزه عن الأسد فى بسالته وإقدامه وبطشه .

وكذلك إذا علمتَ أن طريقَ الحقيقة فى إثبات الفعل للشىء هو العقل ، فينبغى أن تعلم أنه أيضًا الطريقُ إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذى دلَّك حين قلت : « فَعَلَ الحىُّ القادرُ » ، أنك لم تتجوّز ، وأنك واضعٌ قَدَمك على مَحْضِ الحقيقة ، كذلك ينبغى أن يكون هو الدالَّ والمقتضىَ ، إذا قلت : « فَعَلَ الربيع » ، أنك قد تجوّزت وزُلْتَ عن الحقيقة ، فأعرفه .

* * *

اعتراض ورده

٣٦٥ — فإن قال قائل : كان سياق هذا الكلام وتقريرُه يقتضى أنّ طريقَ المجاز كلِّه العقلُ ، وأنْ لاحظَّ للُّغة فيه ، وذاك أنّا لا نُجرى آسم الأسد

على المشبَّه بالأسد ، حتى ندَّعىَ له الأسدية ، وحتى نُوهِم أنه حين أعطاك من البسالة والبأس والبطش ، ما تجدُهُ عند الأسد ، صار كأنه واحدٌ من الأسود قد استبدلَ بصورته صورة الإنسان ، وقد قدَّمت أنت فيما مضى ما بَيَّنَ أنك / لا تتجوّز في إجراء اسم المشبَّه به على المشبَّه ، حتى تُخيِّل إلى نفسك أنه هو بعينه = فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك : « رأيتُ أسدًا » ، متجوِّزٌ من طريق المعقول ، كما أنك كذلك في « فعل الربيع » . وإذا كان كذلك ، عاد الحديثُ إلى أنّ المجاز فيهما جميعًا عقليٌّ ، فكيفَ قسَّمته قِسمين لغوىّ وعقلى ؟ ٢٧٩

فالجواب : أنّ هذا الذى زعمتَ = من أنك لا تُجرى اسم المشبَّه به على المشبَّه حتى تدَّعىَ أنه قد صار من ذلك الجنس ، نحو أن تجعل الرجل كأنه في حقيقة الأسد = [1] صحيح كما زعمت ، لا يدفعه أحدٌ . وكيف السبيل إلى دفعه ، وعليه المعوَّل في كون التشبيه على حدِّ المبالغة ، وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المُرْسَل ؟ إلّا أن ههنا نكتةً أخرى قد أغفلتَها ، وهى أنّ تجوُّزك هذا الذى طريقه العقْلُ ، يُفضى بك إلى أن تُجرى الاسم على شىء لم يوضع له في اللغة على كل حال ، فتجُوزَ بالاسم على الجملة الشىءَ الذى وُضع له ، فمن ههنا جعلنا اللغة طريقًا فيه .

* * *

اعتراض آخر وردّه

٣٦٦ – فإن قلت : لا أُسلِّم أنه جرى على شىءٍ لم يوضع له في اللغة ، لأنك إذا قلت : « لا تُجريه على الرجل حتى تدّعىَ له أنه في معنى الأسد » ، لم تكن قد أجريته على ما لم يوضع له ، وإنما كان يكون جاريًا على غير ما وُضع

---

(١) السياق : « فالجوابُ أنّ هذا الذى زعمتَ ... صحيح ... » .

له ، أنْ لو كنت أجريته على شيءٍ لتُفيدَ به معنًى غير الأسدية . وذلك ما لا يُعقَل ، لأنك لا تُفيد بالأسد فى التشبيه أنه رجلٌ مثلًا ، أو عاقل ، أو على وصفٍ لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

= قيل لك : قُصارَى حديثك هذا أنّا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبَّه بالأسد على طريق / التأويل والتخييل ، أفليس على كل حال قد أجريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة ؟ وألسنا قد جعلنا له مذهبًا لم يكن له فى أصل الوضع ؟ ٢٨٠

وهَبْنا قد ادَّعينا للرجل الأسديةَ حتى استحق بذلك أن نُجْرِىَ عليه اسم الأسد ، أترانا نتجاوز فى هذه الدعوى حديثَ الشجاعة ، حتى ندّعى للرجل صورةَ الأسد وهيئتَه وعَبَالة عنقه ومَخالبَه ، [1] وسائرَ أوصافه الظاهرة البادية للعيون ؟ ولئن كانت الشجاعة من أخصِّ أوصاف الأسد وأمكنِها ، فإن اللغة لم تضع الاسم لها وَحْدَها ، بل لها فى مثل تلك الجُثَّة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الأنيابِ والمخالبِ ، إلى سائر ما يُعلَم من الصورة الخاصَّة فى جوارحه كلِّها . ولو كانت وضعتْه لتلك الشجاعة التى تعرفُها وحدها ، لكان صفةً لا اسمًا ، ولكان كل شيءٍ يُفضِى فى شجاعته إلى ذلك الحدّ مستحقًّا للاسم استحقاقًا حقيقيًّا ، لا على طريق التشبيه والتأويل .

وإذا كان كذلك ، فإنّا وإنْ كنّا لم ندلَّ به على معنًى لم يتضمّنه اسمُ الأسد فى أصل وضْعه ، فقد سلبناه بعضَ ما وُضع له ، وجعلناه للمعانى التى هى باطنةٌ فى الأسد وغريزةٌ وطبعٌ به وخُلُقٌ ، مجرَّدةً عن المعانى الظاهرة التى هى

---

(١) « العبَالة » ، مصدر « عَبُل عبالة » ، إذا غَلُظَ . و « العَبْل » ، الضخم من كلّ شيء .

جُثَّة وهيئةٌ وخَلْقٌ ، وفى ذلك كفايةٌ فى إزالتِه عن أصلٍ وَقع له فى اللغة ، ونقلِه عن حدٍّ جَرْيِهِ فيه إلى حدٍّ آخر مخالِف له .

وليس فى « فَعَلَ » ، إذا تُجُوِّز فيه شئٌ من ذلك ، لأنّا لم نسلُبْه لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئًا وضعتْهُ اللغة له ، لأنه كما ذكرتُ غيرَ مرّةٍ : لإثبات الفعل / للشيء من غير أن يُتَعَرَّض لذلك الشيء ما هو ، أو هو مستحقٌّ لأن يُثبَت له الفعل أو غيرُ مستحق . وإذا كان كذلك ، كان الذى أرادت اللغة به موجودًا فيه ثابتًا له فى قولك : « فَعَلَ الربيع » ، ثبوتَه إذا قلت : « فعل الحيُّ القادر » ، لم يتغيّر له صورة ، ولم ينقص منه شيء ، ولم يَزُل عن حدٍّ إلى حدّ ، فاعرفه . ٢٨١

* * *

اعتراض آخر وردّه

٣٦٧ — فإن قلتَ : قد عَلِمنا أنَّ طريق المجاز ينقسم إلى ما ذكرتَ من اللغة والمعقول ، وأنّ « فَعَلَ » فى نحو : « فعل الربيع » ، مما طريقه المعقول ، وأنّ نحو : « الأسَد » إذا قُصد به التشبيه ، واستعير لغير السبع ، طريقُ مجازه اللغة ، وبقى أن نعلَم لم خصَّصتَ المجاز = إذا كان طريقه العقل = بأن توصف به الجملة من الكلام دون الكلمة الواحدة . وهلّا جوّزتَ أن يكون « فَعَلَ » على الانفراد موصوفًا به ؟

= [1] فإنّ سببَ ذلك أن المعنى الذى له وُضع « فَعَلَ » لا يُتصوَّر الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يُسْنَد إلى الاسم ، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء ، فما لم نبيّن ذلك الشيء الذى نُثبته

---

(١) هذا جواب الاعتراض .

له ونذكره ، لم يُعقَل أنّ الإثبات واقعٌ موقعَه الذى نجده مرسومًا به فى صحف العقول ، أمْ قد زال عنه وجازه إلى غيره .

هذا ، وقولك : هلَّا جوَّزت أن يكون « فَعَلَ » على الانفراد موصوفًا به ، محالٌ ، بعد أن نثبت أنْ لا مجازَ فى دلالة اللفظ ، وإنما المجاز فى أمر خارج عنه .

* * *

اعتراض آخر وردّه

٣٦٨ — فإن قلت : أردتُ : هلَّا جوَّزت أن يُنسَب المجاز إلى معناه وحده ، وهو إثبات الفعل فيقال : « هو إثبات فعلٍ على سبيل المجاز » ؟

= (١) فإنَّ ذلك لا يتأتَّى أيضًا إلا بعد ذكر الفاعل ، لأن المجاز / أو الحقيقة ، إنما يَظْهر ويُتصوَّر من المثبَت والمثبَت له والإثبات ، وإثبات الفعل من غير أن يقيَّد بما وقع الإثبات له ، لا يصحّ الحكم عليه بمجاز أو حقيقة ، فلا يمكنك أن تقول : « إثبات الفعل مجاز أو حقيقة » هكذا مُرسلًا ، إنما تقول : « إثبات الفعل للربيع مجازٌ ، وإثباته للحىّ القادر حقيقة » .

٢٨٢

وإذا كان الأمر كذلك علمت أنْ لا سبيل إلى الحكم بأنّ ههنا مجازًا أو حقيقةً من طريق العقل ، إلا فى جملة من الكلام . وكيف يُتصوَّر خلافُ ذلك ؟ ووِزانُ الحقيقة والمجاز العقليين ، وِزَانُ الصدق والكذب ، فكما يستحيل وصفُ الكَلِم المفردة بالصدق والكذب ، وأنْ يُجْرى ذلك فى معانيها مفرَّقةً غير مؤلَّفةً ، فيقال : « رجل = على الانفراد = كذبٌ أو صدقٌ » ، كذلك يستحيل أن يكون ههنا حكم بالمجاز أو الحقيقة ، وأنت تنحو نحو العقل إلا فى الجملة المفيدة . فاْعرفه أصلًا كبيرًا والله الموفقُ للصواب ، والمسئولُ أن يعصم من الزَّلَل بمنّه وفضله .

* * *

---

(١) هذا جواب الاعتراض أيضًا .

فصل

« فى الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز أم لا »[1]

الحذف والزيادة هل هما مجاز أم لا

٣٦٩ — وآعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز ، لنقلك لها عن معناها ، كما مضى ، فقد توصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها ، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها .

ومثالُ ذلك : أن المضاف إليه يكتسى إعرابَ المضافِ فى نحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) [سورة يوسف : ٨٢] ، والأصل : « وسئل أهل القرية » ، فالحكم الذى يجب للقرية فى الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ ، والنصبُ فيها مجازٌ . وهكذا قولهم : « بنو فلانٍ تَطَؤُهم الطريقُ » ، يريدون أهلَ الطريق ، الرَّفع فى « الطريق » مجاز ، / لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذى هو « الأهل » ، والذى يستحقّه فى أصله هو الجرُّ .

٢٨٣

* * *

ضابط فى الحذف

٣٧٠ — ولا ينبغى أن يقال : « إن وجهَ المجاز فى هذا ، الحذفُ » ، فإن الحذفَ إذا تجرَّد عن تغيير حُكْم من أحكام ما بقى بعد الحذفِ لم يُسَمَّ مجازًا . ألا ترى أنك تقول : « زيدٌ منطلق وعمرٌو » ، فتحذف الخبر ، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز ؟ وذلك لأنه لم يُؤَدِّ إلى تغيير حكم فيما بقى من الكلام .

ويزيدُه تقريرًا : أن المجاز إذا كان معناه : « أن تجوزَ بالشيء موضعَه

---

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

وأصلَه » ، فالحذفُ بمجرَّده لا يستحقّ الوصف به ، لأنَّ تَرْكَ الذكر وإسقاطَ الكلمة من الكلام ، لا يكون نقلًا لها عن أصلها ، إنما يُتصوَّر النقل فيما دخل تحت النطق .

وإذا امتنع أن يوصف المحذوفُ بالمجاز ، بقى القولُ فيما لم يحذف . وما لم يُحْذَف ودخل تحت الذكر ، لا يزول عن أصله ومكانه حتى يُغيَّر حُكمٌ من أحكامه أو يغيَّر عن مَعَانيه ، فأما وهو على حاله ، والمحذوفُ مذكورٌ ، فتوهُّمُ ذلك فيه من أبعد المحال ، فاْعرفه .

* * *

الزيادة كالحذف

٣٧١ – وإذا صحَّ امتناعُ أن يكون مجرَّدُ الحذفِ مجازًا ، أو تحقَّ صفةُ باقى الكلام بالمجاز ، من أجل حذفٍ كان على الإطلاق ، دون أن يحدُث هناك بسبب ذلك الحذف تغيُّرُ حكمٍ على وجهٍ من الوجوه = علمتَ منه أنّ الزيادة فى هذه القضية كالحذف ، فلا يجوزُ أن يقال إن زيادة « ما » فى نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) [سورة آل عمران : ١٥٩] مجازٌ ، أو أن جملة الكلام تصير مجازًا من أجل زيادته فيه . وذلك أنّ حقيقة الزيادة فى الكلمة أنْ تَعْرَى من معناها ، وتذكرَ ولا فائدة لها سوى الصّلة ، ويكون سقوطُها وثبوتُها سواءً . ومحالٌ / أن يكون ذلك مجازًا ، لأن المجاز أن يُراد بالكلمة غير ما وُضِعت له فى الأصل أو يُزَادَ فيها أو يُوهَم شيءٌ ليس من شأنها ، كإيهامك بظاهر النَّصْب فى « القرية » أن السؤال واقعٌ عليها . والزائد الذى سقوطه كثبوته لا يُتصوَّر فيه ذلك .

٢٨٤

٣٧٢ – فأمَّا غير الزائد من أجزاء الكلام الذى زِيدَ فيه ، فيجب أن يُنظَر فيه ، فإن حدَثَ هناك بسبب ذلك الزائِد حكمٌ تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز حينئذٍ أن يُوصَف ذلك الحكم ، أو ما وَقَع فيه ، بأنه مجاز ،

كقولك فى نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) [سورة الشورى : ١١] : إن الجرّ فى « المِثْل » مجازٌ ، لأنّ أصله النصب ، والجرُّ حكمٌ عَرَض من أجل زيادة « الكاف » ، ولو كانوا إذ جعلوا « الكاف » مزيدة لم يُعملوها ، لما كان لحديث المجاز سبيلٌ على هذا الكلام .

ويزيده وضوحًا أن الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصفَ بأنها مجاز ، لكان ينبغى أن يكون كل ما ليس بمزيد من الكلم مستحقًّا الوصف بأنه حقيقة ، حتى يكون « الأسد » فى قولك : « رأيت أسدًا » وأنت تريد رجلًا ، حقيقةً .

* * *

اعتراض ورده

٣٧٣ — فإن قلت : المجاز على أقسام ، والزيادة من أحدها .

قيل : هذا لك إذَا حدَّدتَ المجاز بحدٍّ تدخل الزيادة فيه ، ولا سبيلَ لك إلى ذلك ، لأن قولَنا : « المجاز » ، يفيد أن تجوز بالكلمة موضعَها فى أصل الوضع ، وتنقلها عن دِلالة إلى دِلالة ، أو ما قارَب ذلك .

* * *

٣٧٤ — وعلى الجملة ، فإنه لا يُعقَل من « المجاز » أن تَسْلُب الكلمةَ دِلالتَها ، ثم لا تُعطيها دِلالةً ، وأن تُخليَها من أن يُراد بها شىء على وجهٍ من الوجوه . ووصفُ اللفظة بالزيادة ، يفيد أن لا يُراد / بها معنًى ، وأن تُجعَل كأن لم يكن لها دلالة قطُّ .

٢٨٥

* * *

اعتراض آخر وردّه

٣٧٥ — فإن قلت : أو ليس يُقال إن الكلمة لا تَعْرَى من فائدة مّا ، ولا تصير لَغْوًا على الإطلاق ، حتى قالوا : إنّ « ما » فى نحو : « فبما رحمة من الله » ، تفيد التوكيد ؟

فأنا أقول : إنَّ كونَ « مَا » تأكيدًا ، نقلٌ لها عن أصلها ومجازٌ فيها . وكذلك أقول : إن كون الباء المزيدة فى « ليس زيد بخارج » ، لتأكيدِ النفى ، مجازٌ فى الكلمة ، لأن أصلها أن تكون للإلصاق = فإنّ ذلك على بُعده لا يقدح فيما أردتُ تصحيحَه ، لأنه لا يُتصوَّر أن تصفَ الكلمة من حيث جُعلت زائدةً بأنها مجازٌ ، ومتى ادّعينا لها شيئًا من المعنى ، فإنّا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة .

ولذلك يقول الشيخ أبو على =[1] فى الكلمة إذا كانت تزولُ عن أصلها من وجه ولا تزول من آخر = : « مُعْتدٌّ بها من وجهٍ ، غيرُ مُعْتدٍّ بها من وجهٍ » ، كما قال فى اللّام من قولهم : « لا أبا لِزَيْدٍ » ، جعلها من حيث مَنعت أن يتعرَّف « الأبُ » بزيدٍ ، معتدًّا بها = ومن حيث عارضها لام الفعل من « الأب » التى لا تعود إلا فى الإضافة نحو : « أبو زيد » و « أبا زيد » ، غير معتدٍّ بها ، وفى حكم المُقحَمة الزائدة .

الزيادة من حيث هى زيادة لا توجب الوصف بالمجاز

وكذلك توصف « لا » فى قولنا : « مررت برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ » ، بأنها مزيدةٌ ولكنَ على هذا الحدّ ، فيقال : « هى مزيدة غيرُ مُعْتدٍّ بها من حيث الإعراب ، ومعتدٌّ بها من حيث أوجبت نفى الطول والقِصَر عن الرجل ، ولولاها لكانا ثابتين له » .

---

(١) هو أبو على الفارسىّ .

وتطلق الزيادة على « لا » فى نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أن لَا يَقْدِرُونَ ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] ، لأنها لا تفيد النفى فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلّا على إسقاطها . ثم إنْ قلنا إنّ « لا » هذه / المزيدةَ تُفيد تأكيد النفى الذى يجىء من بعدُ فى قوله : ﴿ أن لَا يَقْدِرُونَ ﴾ ، وتؤذن به ، فإنّا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غيرَ مزيدة ، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تُفد النفى الصريح فيما دخلت عليه ، كما أفادته فى المسئلة .

٢٨٦

وإذا ثبتَ أنَّ وصفَ الكلمة بالزيادة ، نقيضُ وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة ، من حيث هى زيادة ، لا توجب الوصف بالمجاز .

* * *

رد اعتراض

٣٧٦ — فإن قلت : تكون سببًا لنقل الكلمة عن معنًى هو أصلٌ فيها إلى معنًى ليس بأصلٍ = كدتَ تقول قولا يجوز الإصغاء إليه ، وذلك ، إن صَحّ ، نظيرُ ما قدّمتُ من أن الحذف أو الزيادة قد تكون سببًا لحدوث حكم فى الكلمة تدخل مَن أجله فى المجاز ، كنصب القرية فى الآية وجرّ المِثْل فى الأخرى ، فاعرفه .

* * *

من حق المحذوف أو المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام

٣٧٧ — واعلم أن من أصولِ هذا الباب : أن مِن حقّ المحذوف أو المزيد أن يُنسَب إلى جُملة الكلام ، لا إلى الكلمة المجاورة له ، فأنت تقول إذا سُئلت عن : « سَلِ القرية » : فى الكلام حذفٌ ، والأصل : « أهل القرية » ، ثم حُذف « الأهل » ، تعنى حُذف من بين الكلام .

وكذلك تقول : « الكافُ » زائدة فى الكلام والأصلُ : « ليس مثلَه شيءٌ » .

ولا تقول هي زائدة في « مثل » ، إذ لو جاز ذلك ، لجاز أن يقال إنّ « ما » في « فبما رحمة » ، مزيدةٌ في الرحمة ، أو في « الباء » = وأن « لا » مزيدة في « يعلم » ، وذلك بيِّنُ الفساد ، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يُراد أن حرفًا زيد في صيغة آسم أو فعل ، على أن لا يكون لذلك الحرف على الانفراد معنًى ، ولا تعُدّه وحده كلمةً ، كقولك : « زيدت الياء للتصغير في رُجيل ، والتاء للتأنيث في / ضَارِبَة » . ٢٨٧
ولو جاز غيرُ ذلك ، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذْ حُذف في نحو : « زيد منطلق وعمرو » ، محذوفًا من المبتدأ نفسه ، على حدِّ حذف اللام من يَدٍ ودَمٍ ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

فنحن إذا قلنا : إن « الكاف » مزيدة في « مثل » ، فإنما نعني أنها لمّا زيدت في الجملة وُضعت في هذا الموضع منها . والأَصحُّ في العبارة أن يقال : « الكاف في « مثل » مزيدة » ، يعني الكاف الكائنة في « مثل » مزيدةٌ ، كما تقول : « الكاف التي تراها في « مثل » مزيدةٌ » = وكذلك تقول : « حُذِفَ المضافُ من الكلام » ، ولا تقول : « حذف المضاف من المضاف إليه » . وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكنّي استقصيتُه ، لأني رأيت في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ما يُوهم ذلك ، فآعرفه .

***

ضبط الكلام في شأن الحذف والزيادة

٣٧٨ — ومما يجب ضبطه هنا أيضًا : أن الكلام إذا امتنعَ حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقديرِ حذفٍ ، أو إسقاطِ مذكورٍ ، كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون آمتناع تركه على ظاهره ، لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثاله الآيتان المتقدم تلاوتهما . ألا ترى أنك لو رأيت « سَل القرية » في غير التنزيل ، لم تقطع بأن ههنا محذوفًا ، لجواز أن يكون كلام رجل مرَّ بقرية

قد خَربت وباد أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكّرًا ، أو لنفسه مُتَّعظًا ومُعْتبرًا : « سل القرية عن أهلها ، وقُلْ لها ما صنعوا » ، على حد قولهم : « سَلِ الأرض مَن شقَّ أنْهارَك ، وغَرَس أشجارك ، وجَنَى ثمارك ، فإنها إن لم تُجبْك حِوارًا ، أجابتْك اعتبارًا » = [1] وكذلك : إن سمعت الرجل يقول : « ليس كمثل زيد أحدٌ » / ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوّزت أن يريد : ليس كالرجل المعروف بمماثلة زيد أحدٌ .

٢٨٨

والوجه الثانى : أن يكون امتناعُ تَركِ الكلام على ظاهره ، ولزومِ الحكم بحذفٍ أو زيادةٍ ، من أجل الكلام نفسِه ، لا من حيث غَرَض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحدَ جزءى الجملة ، كالمبتدأ فى نحو قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [سورة يوسف : ١٨ ، ٨٣] ، وقوله : (مَتَاعٌ قَلِيلٌ) [سورة النحل : ١١٧] ، لابُدَّ من تقدير محذوف ، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواءٌ كان فى التنزيل أو فى غيره ، فإذا نظرتَ إلى : « صَبْرٌ جميلٌ » فى قول الشاعر : [من الرجز]

يشكو إلىَّ جَمَلى طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ ، فكِلانَا مُبْتَلَى [2]

وجدته يَقْتضى تقديرَ محذوفٍ ، كما اقتضاه فى التنزيل ، وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف ههنا ، هو أن الاسم الواحدَ لا يفيدُ ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد ، و « جَميلٌ » صفة « للصَبْر » .

وتقول للرجل : « مَنْ هذا ؟ » ، فيقول : « زيدٌ » ، يريد : هو زيد ، فتجد هذا الإضمار واجبًا ، لأن الاسم الواحد لا يُفيد . وكيف يُتصوَّر أن يفيد الاسم

(١) انظر ما سلف رقم : ١١ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ١٦٢ ، ولم يعرف قائله .

الواحد ، ومَدَارُ الفائدة على إثبات أو نفي ، وكلاهما يقتضي شيئين : مُثبَتٌ ومُثبَتٌ له ، ومَنْفىٌّ ومنفىٌّ عنه ؟

* * *

٣٧٩ — وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة ، فكنحو قولهم : « بحَسْبك أنْ تفعل » ، و : (كَفَى بالله) [سورة النساء : ٦ ، وآيات أخر] ، إن لم تقض بزيادة « الباء » ، لم تجد للكلام وجهًا تصرفه إليه ، وتأويلًا تتأوله عليه ألبتة ، فلابدَّ لك من أن تقول : إن الأصل : « حَسْبُكَ أن تفعل » ، و « كفَى اللهُ » ، وذلك أن « الباء » إذا كانت غير مزيدة ، كانت لتعدية الفعل إلى الاسم ، وليس فى « بحسبك / أن تفعل » فعلٌ تعدّيه الباء إلى حسبك . ومنْ أين يتصوّر أن يتعدَّى إلى المبتدإ فعلٌ ، والمبتدأ هو المعرَّى من العوامل اللفظية ؟ وهكذا الأمر فى « كفى » أو أقوى ، وذلك أن الاسم الداخلَ عليه الباء فى نحو : « كفى بزيد » ، فاعل كَفَى ، ومحالٌ أن تُعَدَّىَ الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ، ففى الفعل من الاقتضاءِ للفاعل ما لا حاجة معه إلى مُتَوَسِّط ومُوصِل ومُعَدٍّ ، فاعرفه ، والله أعلم بالصواب .

٢٨٥

* * *

فى آخر المخطوطة : « تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيد المرسلين محمد النبيّ وآله الطاهرين . وافق الفراغ منه يوم الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من شهر جمادى الآخرة ، من سنة ستين وستمئة ، بجبل الصالحية من دمشق المحروسة ، حرسها الله تعالى .

* * *

ويقول أبو فهر : فرغتُ من قراءته وضبطه فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ١٤٠٩ هـ ، الموافق الخامس من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ م ، والحمد لله أوّلًا وآخـرًا ، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بالله .

أبو فهر

محمود محمد شاكر

الفهارس

(١) فهرس آيات القرآن العظيم

رقم الآية		الصفحة
	سورةُ الأعرافِ	
٥٧	« حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ »	٣٨٦
١٥٧	« وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ »	٦٥
١٦٨	« وَقَطَّعْنَاهُمْ فِى الأَرْضِ أُمَمًا »	٦٠
	سورةُ الأنفال	
٢	« وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا »	٣٨٦
	سورةُ التوبة	
١٢٤	« فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا »	٣٨٦
	سورةُ يُونُس	
٢٤	« إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ »	١٠٩ ، ١١٤ ، ٢٤٨
	سورةُ هُودٍ	
٣٧	« وَاصْنَعِ الفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا »	٥٠
	سورةُ يُوسُف	
١٨،٨٣	« فَصَبْرٌ جَمِيلٌ »	٤٢٢

* * *

(٢) فهرس الأحاديث

° ° °

(٣) فهرس الأقوال والأمثال

(٤) فهرس الشعر

عدد الأبيات بالأرقام فى أول الكلام

* * *

(١) فى الأصل : « ونعم مطية » .

---

(١) فى الأصل : « نورًا ساطعًا » ، وهو خطأ .

* * *

(١) انظر قافية الراء : « الغائب الحاضر » .

* * *

---

(١) انظر : (غليظًا مشافِرُه) .

(٢) صوابه فى البيت السابق : « حريبٌ من الغرام ومُثْرِى » .

(٣) انظر قافية : « الحاضر الغائب » .

(١) انظر : « غليظ المشافرِ » .

(١) انظر قافية : « نورًا ثاقبًا » ، وهو الصواب .

* * *

* * *

* * *

* * *

الألف المقصورة

* * *

شطر بيت

جزء من بيت

* * *

(٥) فهرس الرجز

يتضمن الرجز من بحر الرجز ، والرجز من بحر السريع

(٦) فهرس الشعراء

* * *

* * *

* * *

* * *

* * *

* * *

(٧) فهرس الأعلام

(٨) فهرس الكتب

(٩) فهرس الأماكن

* * *

(١٠) فهرس الأيام

* * *

* * *

١٩ — (الحشو) ، إنما كُره ورُدَّ لأنه خلا من الفائدة (انظر ص : ٧)

٢٠ — (التطبيق و الاستعارة) ، وسائر أنواع البديع ، كلّها مرتبط بالمعانى

٢٠ — (الاستعارة) ضربٌ من التشبيه والتمثيل ، فهى معنوية

— (التطبيق) ، مقابلة الشيء بضدّه ، وهذا معنوى

— بيت الفرزدق المذموم : « وما مثله فى الناس إلا مملَّكًا » ، وبيان مذمته

٢١ — « استعارة » يثنى عليها من جهة اللفظ ، ومرجع ذلك فى الحقيقة إلى جودة المعنى

— مثالها قول كثير : « ولما قضينا من منى كُلّ حاجة » ، وبيان جودة هذه الأبيات

٢٥ — هذه الفصول التى قدّمها قضايا لا يكاد يخالف فيها عاقل . وقد يُذكر الأمر المتفق عليه ، ليبنَى عليه المختلَف فيه

* * *

٢٦ — (غرض المؤلف) من هذا الأساس الذى وضعه وابتدأه ، أن يتوصل إلى بيان المعانى كيف تختلف وتتفق ، ومن أين تجتمع وتفترق ، ويفصل أجناسها وأنواعها . وكلامه هذا دال على أنه واضع هذا العلم ، وانظر أيضًا ص : ٢٧ ، ٢٨

* * *

٢٧ — أحق ذلك بأن يستوفيه النظر : (التشبيه) و (التمثيل) و (الاستعارة) ، فهى الأصول الكبيرة التى يدور عليها البيان

— وصف ما كان يقوله العلماء قبله فى « الاستعارة » مثلًا ، وهو كلام موجَز . غير مغنٍ فى بيان حقيقة « التشبيه » و « التمثيل » و « الاستعارة »

* * *

٢٩ — **الواجب أن يُبدأ بالقول فى « الحقيقة » و « المجاز » ثم « التشبيه » و « التمثيل » ثم « الاستعارة » لأن « المجاز » أعمُّ من « الاستعارة » ، و « التشبيه » أصلٌ فى « الاستعارة » ، ولكن ههنا أمورٌ اقتضت أن تقع البداية « بالاستعارة » ، دون « التشبيه » و « التمثيل »**

٣٠ — (تعريف « الاستعارة ») ، وانقسامها إلى قسمين :

— (الاستعارة المفيدة) و (الاستعارة غير المفيدة)

— (الاستعارة غير المفيدة) ، وأمثلتها :

— وَضع أصحاب اللغة للعضو الواحد أسامى بحسب اختلاف أجناس الحيوان مثلًا ، نحو وضع

« الشفة » للإنسان ، و« المِشْفَر » للبعير ، و« الجَحْفَلة » للفرس ، وما شاكل ذلك من فروق ، ربما وجدت في غير لغة العرب ، وربما لم توجد ، (ثم انظر رقم : ٦٤)

٣٢ – مثل استعارة « الشفة » للفرس ، وهذا لا يفيد شيئًا . وتفسير ما يدخلُ عندئذ من الشبهة على السامع

٣٢ – بيان معنى « الاستعارة المفيدة » ، ومثالها

٣٤ – بقية القول في « الاستعارة غير المفيدة »

– « الاستعارة المفيدة » ، شركةٌ بين أجيال البشر ، غير خاصة بالعربية وحدها ، مثال ما يخصُّ اللغة العربية . المعاني العامية والأمور المشتركة ، لا اختصاص لها بجيل دون جيل

٣٥ – ترجمة « الاستعارة » الخاصة بالعربية دون غيرها . أما غير الخاصة فيلزم المترجم أن يأتي بها على وجهها في اللغة الأخرى ، ومثال ذلك

– « الاستعارة اللفظية » الناظرة إلى « الاستعارة المعنوية » . وأمثلتها . كاستعمال « المشافر » و « الحافر » و « الأظلاف » للإنسان ، و« التَّوْلب » للولد

٤٢ – « الاستعارة المفيدة » ، فضائلها وخصائصها ومزاياها ، وهي إشارات وتلميحات ، تنجلي حين يتكلم على التفاصيل

* * *

٤٤ – (هذا فصل قسمت « الاستعارة » فيه قسمة عامية ، ومعنى « عامية »)

– كل لفظة دخلتها « الاستعارة المفيدة » لا تخلو أن تكون اسمًا أو فعلًا

– « استعارة الاسم » على قسمين :

– الأول : أن تنقله عن مسمّاه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم ، وبيان ذلك : « رأيت أسدًا » أي رجلًا شجاعًا

– الثاني : أن يؤخذ الاسم على حقيقته ، ويوضع موضعًا لا يبينُ فيه شيء يُشار إليه ، يكون خليفة لاسمه الأصليّ ، ومثاله قولُ لبيد في ذكر ريح الشَّمال :

« إذْ أصبحتْ بيدِ الشَّمَال زمامُها »

وقول البحتري يعني النساء :

« لقد نأتْ بهواكَ آرامُ الظِّباءِ الغِيدِ »

٤٧ – الفصل بين قِسْمي « الاستعارة المفيدة » في الاسم :

فالأول : إذا رجعت إلى التشبيه ، وهو مغزى كُلّ استعارةٍ مفيدة ، أتاك عفوًا

أمّا فى الثانى : فهو لا يواتيك تلك المواتاة ، وإنما يتراءى لك التشبيه بعد أن تغيّر الطريقة ، وتخرج عن الحَذْو الأول ، وتفسير ذلك وشواهده وأمثلته ، نحو قول زهير :

« وعُرِّىَ أفْراسُ الصِّبَا ورَوَاحِلُه »

وقول النابغة :

« فإنّ مطيّة الجَهْل الشبابُ »

وبيان ذلك وتفسيره :

— إغفال معنى « الاستعارة » على الوجه الثانى كانت سببًا فى وقوع قوم فى تشبيه الخالق سبحانه بالمخلوق

٥٠ — آعلم أن إغفال هذا الأصل فى قسمة « الاستعارة » ، قد يكون سببًا إلى أن يقع قومٌ فى « التشبيه » ، أى تشبيه الخالق سبحانه بمخلوقاته المُحْدَثة

— طريقة أخرى فى بيان الفرق بين قسمى « الاستعارة »

* * *

٥١ — (استعارة الفعل) ، هل ينقسم إلى مثل القسمين فى الاسم ؟ الفعل لا يتصوّر فيه أن يتناوَل ذات شيء ، كما يتصوّر فى الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يُثْبِت المعنى الذى اشتُقّ منه للشيء فى الزمان الذى تدلّ عليه صيغته ، كما تقول : « أخبرتنى أساريرُ وجهه بما فى ضميره » ، وبيان ذلك

٥٢ — وصفُ الفعل بأنه « مستعار » ، حكمٌ يرجعُ إلى مصدره ، وإذا كان كذلك ، انقسمت استعارة الفعل انقسام استعارة الاسم

٥٣ — « استعارة الفعل » تكون تارة من جهة فاعله ، ومثالُه ما مضى ، وتارة من جهة مفعوله ، كقول ابن المعتزّ :

« قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَى السماحَا »

وأمثلة ذلك فى المفعولين ، أو أحد المفعولين دون الآخر

* * *

٥٥ — « الاستعارة » تعتمد على « التشبيه » وسُدرّجها من الضَّعف إلى القوة

— « الاستعارة » القريبة من الحقيقة ، فيكون معنى الكلمة المستعارة موجودًا فى المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة وأمثلته ، كاستعارة « الطيران » لغير ذى الجناح ، و« انقضاض الكوكب » ، و« السباحة » للفرس فى عدوه

٥٧ — استعارة « فاض الماء » لحركة الفجر ، وهو غير « فاض » بمعنى الجود ، كقول البحترى :

« كالفجر فاضَ على نجوم الغيهب »

وأشباه ذلك ، كاستعارة « النثر » فى شعر أبى تمام والمتنبى لأجسام الناس ، وهو فى الأصل للأجسام الصغار

٥٨ — استعارة « النظم » لجمع الحاذق شخصين فى رمح ، كما فى شعر بكر بن النطاح :

« قالوا : وينْظِمُ فارسين بطَعْنةٍ »

وما شابه ذلك

٥٩ — استعارة « خرق الثوب » فى الصفاة ، وليس منه « خرق الحشمة » ، لأنه ليس هناك شق وتفريق . واستعارة « مزّق » لجماعة الناس ، لأنه تفريق

٦٠ — استعارة « القطع » فى تفريق جماعة الناس . وقولهم : « قطع كلامه » نوعٌ آخر غير هذا

— ضربٌ آخر من الاستعارة القريبة من الحقيقة ، « أثرى من المجد » ، و « أفلس من المروءة »

٦١ — من هذا الباب : « كثُر شوقُه » ، و « أعدم من المال » ، وأشباه ذلك

٦٢ — استقصاء هذا الضرب من الاستعارة ، والبحث عن أسراره ، لا يمكن إلا بعد أن تُقرَّر الضروب المخالفة له من الاستعارة

* * *

٦٢ — (ضرب ثان من الاستعارة) : أن يكون الشبه من صفة موجودة فى كل واحد من المستعار والمستعار له نحو : « رأيت شمسًا » تريد إنسانًا يتهلّل وجهه ويتلألأ كالشمس

٦٣ — وكذلك منه : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شجاعًا

— الفرق بين هذا وبين الجنس السالف من الاستعارة . واعتراضٌ ثم ردٌّ عليه

٦٤ — استعارة اسم العضو نحو : « الشفة » و « الأنف » نحو قول العجاج : « مَرْسِنًا مسرَّجًا » (انظر ما سلف رقم : ٣٦) ، واستعارة « الفرسن » من البعير للشاة نحو حديثه ﷺ :

« لا تحقرنّ جارةٌ لجارتها ولا فِرْسِنَ شاةٍ » ، ليس من ذلك ، لأنه لا تشبيه فيه

* * *

٦٥ – **(الضرب الثالث من « الاستعارة ») ، وهو الصميم الخالص منها ، وحدُّه : أن يكون** الشبه مأخوذًا من الصُّوَر العقلية ، والفرق بينه وبين الضربين السابقين ، كاستعارة « النور » للبيان والحجة الكاشفة ، و « الصراط » للدين ، وهو المنزلة التى تبلغ الاستعارة عندها غاية شرفها

٦٦ – **لهذا الضرب الثالث أصول : الأول : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة المدركة بالحواسّ للمعانى المعقولة = الثانى : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها ، والشبه مع ذلك عقلىّ = الثالث : أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول**

– مثال الأصل الأول : « النور » للبيان والحجة = أو « الظلمة » للشبهة والجهل

٦٧ – استعارة « القسطاس » للعدل ، وأشباهه

– مثال الأصل الثانى : أخذ الشبه من المحسوس للمعقول ، ولكن الشبه عقلى : « إيّاكم وخضراء الدِّمَن » ، و« هو عسل إذا ياسرتَهُ »

٦٩ – يخرج من هذا « الأصل الثانى » ، أصلان ، ويُذْهَبُ بها فى القياس والتشبيه مذهبين :

الأول : يُفْضِى إلى ما تناله العيون

الثانى : يُومِىء إلى ما تمثّله الظنون

فالأوّل : نحو قولهم فى أصحاب رسول الله ﷺ : « هم نجومُ الهُدَى » ، وبيان ذلك

الثانى : نحو قوله ﷺ : « مثل أصحابى كمثل الملح فى الطعام ، لا يصلحُ الطعام إلّا بالملح » ، فالشبه عقلى ، وبيان ذلك

٧١ – مثله أيضًا قولهم : « النحو فى الكلام ، كالملح فى الطعام » ، بيان ذلك ، وفساد ظن من قال : إن القليل من النحو يغنى ، والكثير منه يفسد الكلام ، كما يفسد الملحُ الطعامَ إذا كثر ، وفيه بيان طويل جيّد

٧٤ – مثال الأصل الثالث : وهو أخذ الشبه من المعقول للمعقول

الأول : تشبيه الوجود من الشىء بالعدم ، لما قَلَّ فى المعانى التى يكون بها له قَدْرٌ

الثانى : تشبيه العدم منه بالوجود ، لأنه فُقِدَ ، ولكنه خلف آثارًا تذكر

– أمّا الأوصاف فمن طريقين :

٩٩ – فالضرب الأول : ما تشابه فيه صفة الجنس فى المشبّه والمشبّه به ، والجنس لا تتغيَّر حقيقته ، وإنما يتصور فيه التفاوُت بالكثرة والقلة ، والضعف والقوة

والضرب الثانى : يحتاج إلى ضرب من التأويل والتقدير ، لتطلُّبه مقتضى الصفة لا جنسها ، وهو شبه عقلىّ لا محالةَ

* * *

١٠١ – « والشبهُ العقلى » ربما انتزع من شيء واحدٍ ، وربما انتُزِع من عدة أمور يجمع بعضها إلى بعض ، ثم يستخرجُ من مجموعها الشبه ، ومثالُ ذلك : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ)

١٠٢ – ما يجيء « التشبيه » فيه معقودًا على أمرين لا يتشابكان هذا التشابك ، كقولك : « هو يصفو ويكدُر » ، والفرق بينه وبين السالف

* * *

١٠٤ – فصل . الشبهُ العقلى إذا انتُزع من الوصف ، لم يخلُ من وجهين :

أحدهما : أن يكون لأمر يرجعُ إلى نفسه كانتزاع الشبه للفظ ، من حلاوة العسل

والثانى : وهو ما ينتزع فيه الشبه لأمر لا يرجعُ إلى نفسه ، ومثالُه أن يتعدّى الفعلُ إلى شيء مخصوص ، يكون له من أجله حكم خاص ، نحو : « هو كالقابض على الماء » فالشبه ههنا منتزع مما بين القبض والماء ، لا من القبض نفسه

١٠٥ – « الحمل » فى آية : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ) ، فالشبه لا يرجعُ إلى حقيقة « الحمل » ، بل لأمرين آخرين : أحدهما : تَعَدِّيه إلى الأسفار ، والآخر : اقتران الجهل للأسفار به

– (اعتراض على هذا وردُّه)

١٠٦ – من هذا الباب أمثلة : « أخذ القوس باريها » ، « ما زال يفتل منه فى الذروة والغارب »

١٠٧ – وهذا الشبه حكمه واحدٌ ، سواء أخذته ما بين الفعل والمفعول الصريح ، وما يجرى مجرى المفعول كالجارّ والمجرور نحو : « الرقم فى الماء » ، وكذلك الحال نحو قوله : « كالحادى وليس له بعير » . وكل ذلك « تمثيل »

* * *

١٠٨ – (التمثيل) ما بعُد عن التشبيه الظاهر ، ولا تجده يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين

أو أكثر ، ومثال ذلك من سورة يونس : ٢٤ (إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا) فيها عشر جُمل دخل بعضها فى بعض كأنها جملة واحدة ، كل جملة منها تُنَسَّقُ على التى قبلها

١٠٩ – أما الجمل التى لا يجب عليك أن تحفظ فيها نظامًا مخصوصًا متماسكًا يكون لمجموعها صورة خاصة مقررة ، فليست من « التمثيل » فى شىء

١١٠ – « التمثيل » الحاصل من جملتين أو أكثر ، قد يمكن أن تنفرد وتستعمل بنفسها تشبيها وتمثيلًا ، ثم لا يكون الأمر كذلك عند التأمل ، كقول الشاعر :

كما أَبْرقتْ قومًا عِطَاشًا غمامةٌ فَلَمَّا رَجَوْها أقشعتْ وتَجلَّتِ

١١١ – وِزَانُ ذلك أن الشرط والجزاء جملتان ، ولكن حكمهما حكم جملة واحدة ، وصار انفراد إحداهما بمنزلة الاسم المفرد ، فى امتناع أن تحصل به الفائدة

– (اعتراضٌ فى أمر الجملتين ، ورده ببيان الفرق بينهما)

١١٣ – يوهم كلام أبى أحمد العسكرى أن يريد « بالمماثلة » شيئًا غير « المثل » و « التمثيل » ، وإزالة هذا الوهم

– « المثلُ » قد يضرب بجُملٍ لابُدّ فيها من أن يتقدمها مذكورٌ يكون مشبَّهًا به ، ولا يمكن حذف المشبه به ، والاقتصارُ على ذكر المشبّه

– بيان ذلك قوله ﷺ : « الناس كإبل مئة لا تكاد تجد فيها راحلة » ، فلو حذفت المشبّه به وقلت : « الناس لا تجد فيها راحلة » ، فسد الكلام

١١٤ – وكذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ) ، فلو حذفت « الماء » ، أردت ما لا تحصل منه على كلام يعقل

– والجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخلُ من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون المشبّه به معبرًا عنه بلفظٍ موصول كقوله تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا)

الثانى : أن يكون المشبه به نكرةً تقع الجملةُ صفة له ، نحو : « الناس كإبل مئة لا تكاد تجد فيها راحلة »

الثالث : أن تجىء الجملة مبتدأة ، وذلك إذا كان المشبه به معرفة ، ولم يكن هناك « الذى » ، كقوله تعالى : (كَمَثَلِ العَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا)

* * *

يُتابِعُ لا يَبْتغى غيرَهُ بأبيضَ كالقبَسِ المُلْتَهِبْ

وقول امرئ القيس :

جَمَعْتُ رُدَيْنِيًّا كأنَّ سِنانَه سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخانِ

١٦٥ — العبرة الثانية : يقتضى كونُ الشيء على الذكر ، أن يكثر دورانه على العيون وتدركه الحواس = وعكسه : بُعْدُ ذلك الشيء عن الخاطر ، وإنما يحسُّ فى النُّدْرة

— فإذا كان هذا لاشكَّ فيه ، فالشبه الراجع إلى ما تبصرهُ أبدًا ، فالتشبيه المعقود عليه نازل مبتذل = أما ضدُّه فى مخالفته ، فالتشبيه المردود إليه غريب نادر ، ثم تتفاضل التشبيهات

١٦٦ — « التفصيل » ، عبارة جامعة ، فأنت تنظر فى الأوصاف وتفصل بعضها عن بعض ، وتنظر فى الشيء الواحد إلى أكثر من جهة ، وهو يقع من ثلاثة أوجه ، وإن كانت دقائقه لا تكاد تضبط :

— الوجه الأول : أن تفصل ، بأن تأخذ بعضًا وتدع بعضًا ، وأمثلته ، كقول ابن المعتز :

فجاءَتْ بها فى كأسِها ذَهَبِيَّةً لها حَدَقٌ لم تَتَّصِلْ بجُفونِ

— (بيان معنى : العراقة والتعريق فى الخط) ، وانظر ص : ١٧٨

١٦٧ — الوجه الثانى : أن تنظر فى المشبّه به وفى أموره واحدًا واحدًا ، ثم تجعلها فصلًا فصلًا ، ثم تجمعهما فى تشبيهك على مجموع أوصاف المشبه به ، وبيان ذلك ومثاله :

... قول امرئ القيس :

إذا ما الثُّرَيَّا فى السَّماءِ تعرَّضَتْ تعَرُّضَ أثناءِ الوِشاحِ المفصَّلِ

١٦٨ — الوجه الثالث : أن تفصّل بأن تنظر فى خاصةٍ فى الصوت مثلًا ، ليست فى كل صوت

١٦٩ — مما يكثر فيه « التفصيل » ، فى « التشبيه المركب » من شيئين أو أكثر ، وهو ينقسم قسمين :

— « القسم الأول » ، أن يكون شيئًا يقدّره المشبِّه ويضعهُ ولا يكون ، وذلك أن يكون التشبيه مركبًا من أمور مجتمعة ، لو أخللت بواحد منها لم يحصل الشبه ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

« مَداهِنُ دُرٍّ حَشْوُهُنَّ عقيقُ »

١٧٠ — القسم الثانى ، أن تعتبر فى التشبيه هيئةً تحصُل من اقتران شيئين ، وهذا الاقتران مما يوجد ويكون ، ومثاله قول ابن المعتز :

* * *

١٩١ – حديث عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، حين لسعه زنبورٌ فوصفه لأبيه حسان ، فقال : « قال ابنى الشعر ورب الكعبة » ، حين قال فى وصف زُنْبُورٍ لسعه : « كأنه مُلْتَفٌّ فى بُرْدَىْ حِبَرَة »

* * *

١٩٢ – (فصل) ، فى « التشبيه المتعدد » ، والفرق بينه وبين « التشبيه المركب »

– تشبيه شيئين بشيئين ، لا يداخل أحدهما الآخر فى الشبه ، يعنى أن أحد التشبيهين ليس موقوفًا على الآخر فى الفائدة ، وهذا مخالف لحكم « التشبيه المركب » ، ومثاله قول امرئ القيس :

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ ، رَطْبًا ويابسًا ، لَدَى وَكْرِها العُنّابُ والحشفُ البَالى

١٩٣ – قد يكون من « التشبيه المركب » ، ما إذا فضضت تركيبه ، وجدت أحد طرفيه يخرجُ عن أن يصلُح تشبيهًا ، ومثاله

١٩٣ – وقد يكون الشىء منه إذا فُضّ استوى التشبيه فى طرفيه ، إلّا أن حاله تتغيّر ، ويذهب ما كان فيه من الإحسان ، ومثاله وبيانه ، قول أبى طالب الرقى :

وكأنَّ أجرامَ النُّجومِ لوامعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أزرقِ

١٩٤ – أسبابُ فضيلة « التركيب » فى بيت امرئ القيس « كأن قلوب الطير » هو فى اختصار اللفظ وحسن الترتيب ، لا لأن للجمع فائدة فى عين التشبيه ، وأمثلة ذلك ، منها قول المتنبى :

بَدَت قمرًا ، ومَاسَتْ خُوطَ بانٍ ، وفاحتْ عَنْبرًا ، ورنتْ غزالًا

وبيان بقية الأمثلة

– بيان « التشبيه المركب » فى بيت بشار « كأن مثار النقع » ، موضوع على أن يريك الهيئة والحركات المختلفة ، كما يوجبه الحال فى الجلادِ

– العطف بالواو أحيانًا يُراد به ، لا مجرد الجمع ، بل يراد به الشبه فى اجتماع شيئين معًا : كقول رؤبة :

فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وبَلَقْ كأنّها فى الجِلْد تَوْلِيعُ البَهقْ

١٩٥ – بيت للبحترى ، فيه التشبيه الذى لا يراد به الانفراد ، بل الهيئة الخاصة الحاصلة من المخالطة ، وهو قوله :

ترى أحْجَالَهُ يَصْعَدْنَ فيه صُعُودَ البَرْقِ فى الغَيْمِ الجَهَامِ

– « الواو » فى بيت بشار : « كأن مثار النقع » بمعنى « مع » ، وهى عندئذ تقتضى أن لا يكون فى معطوفها الانقطاع ، بل هما كاسم واحدٍ

١٩٦ – « التشبيه » المعقود على الجمع دون التفريق ، لا يتصور إفراد أحدهما بالذكر ، وإلّا فسد التشبيه ، وأمثلته ، منها قول ابن المعتز :

كأنَّهُ وكأنَّ الكأسَ فى فَمِهِ هلالُ أوَّلِ شهرٍ غابَ فى شَفَقِ

١٩٧ – (كلمة للقاضى الجرجانى فى « التشبيه المركب »)

١٩٨ – فى « التشبيه المركب » يكون أحد المشبّهين فى الأعم ، قد ذكر فى صلة الآخر ، ولم يعطف عليه ، وبيان ذلك وشواهده ، منها قول الفرزدق :

والشيبُ يَنْهضُ فى الشبَابِ كأنَّهُ ليلٌ يَصيحُ بِجَانِبَيْهِ نهارُ

١٩٩ – « كما » ومجيئها فى الطرف الثانى من « التشبيه المركب » ، أقعد فى التشبيه ، معنى العطف بالواو فى بيت امرىء القيس : « كأن قلوب الطير »

٢٠٠ – ضرب آخر من « التشبيه المركب » ، على حدّ الجمع بين شيئين بالواو فى التشبيه ، والتشبيه فى الحقيقة لأحدهما . و« الواو » فيه ولابدّ بمعنى « مع » ، شاهده وبيانه قول الشاعر :

إنى وتَزْيينى بمَدحِىَ معشرًا كَمُعَلِّقٍ دُرًّا على خِنْزِيرِ

٢٠١ – مثل فى « التشبيه المركب » ، ظاهره من جنس التشبيه المفرق ، ولكن ثمة شىء فيه كالجمع وضربٌ من الخصوصية ، وهو قول الشاعر :

وحتَّى حَسِبْتُ الليلَ والصُّبْحَ إذْ بَدَا حِصَانَيْنِ مُخْتالَيْنِ جَوْنًا وأشْقَرَا

٢٠٢ – « تشبيه مركب » يؤدى إلى شكل مخصوص لا يُتصوَّر فى كل واحدٍ من المذكورين على الانفراد بوجه من الوجوه ، ومثاله قول المتنبى : الآتى بعد هذا

٢١٦ – ثم يعكس هذا التشبيه ، ومثالهما

– وفنٌّ آخر خارج عن جنس ما مضى = يشبّه الشيخ أفناه الهَرَم وحناه القِدَم ، حتى يدخل رأسه فى منكبيه ، كما قال عمرو بن حُمَمَة الدوسىّ فى شعره

٢١٧ – ثم يعكسه أبو نواس فيُشبّه الفرخ بهذا الشيخ

٢١٨ – ويشبّه الظليمُ فى حركة جناحيه مع إرسالٍ لهما بالخباء المقوَّض ، كما قال ذو الرمة :

وبَيْضٍ رفعنا بالضُّحى عَنْ مُتُونها سَمَاوةَ جَوْنٍ كالخِبَاء المُقوَّضِ
هَجُومٍ عَلَيها نفسَهُ ، غَيْرَ أنّه متى يُرْمَ فى عينيه بالشَّبْح يَنْهَضِ

وبيان معناه

٢١٩ – ثم يعكسه ابن المعتزّ بقوله :

ورفَعْنا خباءَنا تضْرِبُ الريـ ـحُ حَشَاهُ كالجادِفِ المَقْصُوصِ

– ما يمنع عكس التشبيه ، لسبب يعرض فى البين

٢٢٠ – أقوى ذلك أن يكون بين الشيئين تفاوُتٌ شديد فى الوصف الذى لأجله تُشبِّه ، ثم قصدتَ أن تُلحق الناقصَ منهما بالزائد ، مبالغةً

– فمن ذلك ، أصولٌ فى شدة السَّواد ، كخافية الغراب ، والقارِ ، فإذا شبّهتَ شيئًا بها كان طلبُ العكس فى ذاك عكسًا لما يُوجبه العقل ، وبيان ذلك

٢٢١ – (اعتراض) :

فإن قلت : ينبغى على هذا أن لا يجوز تشبيه الصُّبح بغرّة الفرس ، وذلك لأنّ الصُّبح أظهر وأبلغ ، والتفاوت بينهما كالتفاوت بين خافية الغراب وما يشبه به

(فالجواب) :

أن تشبيه غرة الفرس بالصبح ، لم يقع من جهة المبالغة فى وَصْفها بالضياء ، وإنما قُصد به وقوع مُنير فى مُظلِم ، وحصولُ بياضٍ فى سوادٍ ، وبيان ذلك وأمثلته

٢٢٢ – (القاعدة) : متى لم يُقصد ضَرْبٌ من المبالغة فى إثبات الصفة – واقتُصِر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة واللون ، أو جَمْع وصفين على وجه يوجَد فى الفَرْع على حدّه فى الأصل ، فإنّ العكسَ يستقيم . ولكن متى أُريد شيء من ذلك لم يستقم

* * *

٢٢٣ – (جعل الفرع فى الصفة أصلًا) ، ومثاله قول محمد بن وُهَيب :

وبَدَا الصَّباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخليفةِ حِين يُمتدَحُ

فجعل وَجْه الخليفة أعرفَ وأشهر وأتمَّ فى النور من الصَّباح ، فاستقام بحكم هذه النِّيَّة . وبيان ذلك ، أنه يُوقع المبالغة فى نفسك من حيث لا تشعر ، لأنه وضع كلامَه وَضْعَ مَنْ يقيس على أصلٍ متَّفقٍ عليه

* * *

٢٢٥ – (التمثيل ، وجعل الفرع أصلًا ، والأصل فرعًا)

– مثال ، جعل الفرع أصلًا فى التمثيل ، قول القاضى التنوخى :

وكأنَّ النُّجومَ بين دُجَاه سُنَنٌ لَاح بَيْنَهنَّ ٱبتداعُ

والشبه فيه عقليٌّ ، وبيان الفرق بينه وبين التشبيه

٢٢٦ – (العكس فى التمثيل لا يجىء على حدّه فى التشبيه الصريح) ، لأنه يبنى على ضربٍ من « التأويل » ومثاله وبيانه

٢٢٧ – مثال آخر فى قول أبى طالب الرقى ، وهو من تشبيه المحسوس بالمعقول :

ولقد ذكرتُكِ والظَّلامُ كأنه يومُ النَّوَى وفُؤَادُ من لم يعشَقِ

وتفسير هذا المثال

٢٢٩ – ومثال آخر ، لابن طباطبا ، من تشبيه المحسوس بالمعقول :

كأنَّ ٱنتضاءَ البَدْرِ من تحت غَيْمةٍ نَجَاءٌ من البأساءِ بعد وُقوعِ

وبيانه

٢٣٠ – مثال آخر قول ابن طباطبا ، من التشبيه المحسوس بالمعقول :

صَحْوٌ وغَيْمٌ وضِياءٌ وظُلَمْ مثل سُرورٍ شابَه عارضُ غَمّْ

– أمثلة أُخر من تشبيه المحسوس بالمعقول . فى شعر القاضى التنوخى ، وابن بابك ، وأبى طالب المأمونى ، وابن طباطبا ، وابن المعتز

٢٣٢ – بيان ما كان حقيقة فى المحسوسات ، ومجازًا فى المعقولات

٢٣٣ – مثال على عكس التمثيل فى شعر القاضى الجرجانى

* * *

٢٣٤ – مقابلة للفرق بين جعل الفرع أصلًا فى « التمثيل » ، وبينه وبين التشبيه الظاهر ، وذلك لاحتياج « التمثيل » إلى التأويل ، ولا كذلك فى التشبيه الظاهر

* * *

٢٣٥ – الفرعُ لا يخرجُ عن كونه فرعًا على الحقيقة ، وبيان ذلك

* * *

٢٣٦ – بيانٌ فى الفرق بين « التشبيه » الواقع فيما يدركه الحسّ ، وبين « التمثيل » الذى هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس التى تجمع بين شيئين فى حُكْمٍ تقتضيه الصفة المحسوسة ، لا فى نفس الصفة

– لطيفةٌ أخرى تعطيك التمثيل مَثَلًا من طريق المشاهدة ، وذلك أنّك بالتمثيل فى حُكْم مَن يرى صورةً واحدةً ، إلّا أنه تارة يراها فى المرآة ، وتارةً على ظاهر الأمر = وأمّا فى التشبيه الصريح ، فإنك ترى صورتين على الحقيقة ، وبيانُه ببيانٍ جيِّد

* * *

٢٣٨ – (الفرق بين الاستعارة والتمثيل)

– « الاستعارة » حدُّها أن يكون للَّفظ اللُّغوىّ أصلٌ ، ثم يُنقَل عن ذلك الأصل ، ثم يُستعمل فى غير ذلك الأصل ، ويُنقل إليه نقلًا غير لازم ، فيكون كالعاريّة

– أما « التمثيل » فهو أصل فى كونه مثلًا أو تمثيلًا ، من تشبيه منتزع من مجموع أمور ، لا يُحصِّله إلّا جملة من الكلام أو أكثر ، والألفاظ جارية على أصولها وحقائقها فى اللغة

* * *

٢٣٩ – (اعتراض) ، كيف تكون « الاستعارة » ، من أجل التشبيه ، والتشبيه يكون ولا استعارة ؟

– (الجواب) : أن التشبيه يحصُل بالاستعارة على وجه المبالغة ، وعلى وجه الإيجاز ، فهى ليست التشبيه على الحقيقة = وكذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيه إلّا أنه تشبيهٌ خاص = فكل تمثيل تشبيهٌ ، وليس كل تشبيه تمثيلًا

٢٤٠ – إذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس ، فيقال إنها تتضمن التشبيه ، ولا يقال إن فيها تمثيلًا . فإذا كان الشبهُ عقليًّا جاز إطلاق التمثيل فيها ، كقولنا : « ضُرِبَ النورُ مثلًا للقرآن »

– « المستعير » ينقل اللفظ عن أصله فى اللغة للتشبيه والمبالغة والاختصار ، و« ضارب المثل » يقصدُ إلى تقرير الشبه بين الشيئين .

— « الاستعارة تكون اسماً أو فعلاً » ، فإن كانت « اسمًا » كان اسم جنس أو صفة ، فإن كان اسم جنس ، فهو بين أن يكون للأصل أو للفرع ، يَفْصِل لك أحد الغَرَضين شاهدُ الحال ، فهو بين احتمالين

٢٤١ — فإن كان فعلًا أو صفةً ، فيُحْتَمل أن يكونا واقعَين على الحقيقة ، وأن يكونا واقعَين على المجاز

— وفى الفعل والصفة شيءٌ آخر : أن تدَّعى معنَى اللّفظ المستعارِ للمستعار له

— أمّا « المثل » فلا هو يقتضى تردُّدَ اللفظ بين احتمالين = ولا أن يُدَّعى معناه للشيء ، ولكنه يَدَعُ اللفظ مستقرًّا على أصله

* * *

٢٤٢ — (أصل آخر) : وذلك أن الاستعارة تعتمد على التشبيه والتمثيل . وهو تشبيهٌ عقلى = لكن من شأنها أن تُسقِط المشبَّه وتطرحه ، وتدَّعى له الاسم الموضوع للمشبه به لقصد المبالغة . ويقع ذلك فى الاسم المستعار حيث يكون فاعلًا أو مفعولًا ، أو مجرورًا بحرف الجرّ ، أو مضافًا إليه . وأمثلة ذلك

٢٤٣ — فإذا كان اسم المشبّه مذكورًا ، وكان مبتدأ ، واسمُ المشبه به واقعًا فى موضع الخبر ، فهل يستحق الاسم فى هذه الحالة أن يوصف بالاستعارة أم لا ؟ فى هذا شبهةٌ ، وكلام سيأتى فى ص : ٣٢١ ، ومابعدها

* * *

٢٤٣ — (لا يصلح كُلّ تشبيه للاستعارة)

— ليس كل شيء يجيء مشبَّهًا به بكافٍ ، أو بإضافة « مِثْل » إليه ، يجوز أن تسلّط عليه « الاستعارة » ، حتى تنقله عن صاحبه وتدّعيه للمشبَّه ، كقولك : « أبديتُ نورًا » تريد علمًا = وإنما يجوز ذلك إذا كان الشَّبه بين الشيئين قريبًا ، وفى الحالِ دليلٌ على معرفة المقصود من الشبه

— أمّا إذا تعذر معرفة المقصود من الشبه ، إلّا بعد ذكر « الجمل » التى يعقد بها « التمثيل » ، فإن « الاستعارة » لا تدخله

٢٤٤ — مثال ذلك . وشرحه وتفسيره ، بيت النابغة :

فإنّك كاللّيلِ الذى هو مُدْرِكى وإن خلتُ أن المنتأى عنكَ واسعُ

فلا تستطيع إسقاط ذكر الممدوح ، كما تقول : « رأيتُ أسدًا » ، ولا تجد له مذهبًا . والأمر لا يخلو من أحد أمرين : إما أن تحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل فتقول : « إن فررتُ

أظلّني الليل » ، وهذا محال = وإن لم تحذف الصفة تعسّفت إلى الاستعارة ، إذ لو قلت : « إن فررت منك وجدت ليلًا يدركني » ، وهذا لا تقبله الطباع

٢٤٥ – أمثلة أخر ، للتشبيه الصريح الذى لا يصلح أن يكون استعارة ، قول رسول الله ﷺ : « الناسُ كإبلٍ مئةٍ ، لا تجد فيها راحلةً » = وقوله : « مثل المؤمن كمثل النّخلة = أو مثل الخامة » ، فلابدّ من المحافظة على ذكر المشبّه به ، وهو « الإبل » ، فلا تستطيع أن تقول : « الناسُ لا تجد فيهم راحلةً » على حد قولك فى « رأيت رجلًا كالأسد » : « رأيت أسدًا » ، وانظر ما مضى فى « الفرق بين التشبيه والتمثيل » من ص : ٩٥ – ١١٥

* * *

٢٤٦ – (التشبيه الصريح يكون المشبّه به معرفةً لا نكرة) ، كقولك : « هو كالأسد » ، ولا يكاد يجىء نكرةً ، فتقول : « هو كأسد » ، إلا أن يُخصَّص بصفة فتقول : « هو كأسدٍ ضارٍ »

* * *

٢٤٧ – (رَجْعٌ إلى قول النابغة) :

« فإنّك كالليل الذى هو مدركى »

وبقية الأمثلة ، يجوز أن تحذف « الكاف » أو « مثل » على تقدير مضاف محذوف ، فتقول : « إنك الليل الذى هو مدركى » ، تجعل الأصل : « إنك مثل الليل .. » ، وانظر ص : ٢٤٤ ، ٢٥٢

– نكتة فى الفرق بين هذا الضرب الذى لابدّ للمجرور بالكاف ونحوها من وصفه بجملة من الكلام ، وبين التشبيه الصريح نحو : « زيد كالأسد » = إنك إذا حذفت الكاف فقلت : « زيد الأسد » ، فالقصد المبالغة فى التشبيه ، وأما فى : « فإنك كالليل الذى هو مدركى » ، فإنك إذا حذفت الكاف ، لم تقصد المبالغة ، بل أبقيت المعنى على حاله ، وحذفت الكاف أو مثل فقط ، وأبقيت المعنى على حاله

* * *

٢٤٨ – (ما يصلُح فيه التشبيه الظاهر ، ولا تصلح فيه المبالغة ، وجَعْلُ الأوّلِ الثانِيَ) ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ) ، لو قلت : « إنّما الحياة الدنيا ماءٌ أنزلناه من السماء » لم يكن للكلام وجهٌ إلا على تقدير حذف « مثل »

٢٤٩ – (وهذا موضع فى الجملة مُشْكِلٌ ، ولا يمكن القطع فيه بحكمٍ على التفصيل) ، ولكن لا سبيل إلى جَحْد أنك تجد الاسم فى الكثير وقد وُضِعَ موضعًا فى التشبيه بالكاف ،

لو حاولت أن تخرجه فى ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة ، وجَعْلِ هذا ذاك ، لم يَنْقَدْ لك ، كالنكرةِ التى هى « ماء » فى الآية السالفة

* * *

٢٤٩ – (اعتراض) :

فإن قلت : لابُدّ من أصل يُرْجَع إليه فى الفرق بين ما يحسُنُ أن يُصرَّف إلى الاستعارة والمبالغة ، وما لا يحسُنَ فيه ذلك

٢٥٠ – (الجواب) : لا يمكن أن يقال فيه قولٌ قاطع . ولكن إذا كان الشبهُ وصفًا معروفًا فى الشىء ، وكان أصلًا فيه يقاس عليه كالنور والحُسْنِ فى الشمس ، فاستعارة الاسم على معنى ذلك الشبه ، تجيء سهلة منقادة . وإن أردت من الشمس الاستدارة ، لم يَجُزْ أن تدلّ عليه بالاستعارة ، ولكن إن أردتها من الفَلَك جاز ، فإن قصدتَها من الكرة كان أبْين . ومتى صلحت الاستعارة فى شىء ، فالمبالغة فيه أصلح

* * *

٢٥١ – (تفسير « الاستعارة » و « المبالغة »)

بقولنا : « جَعَلَ هذا ذاك » ، و« جعله الأسد » و« ادّعى أنّه الأسد حقيقة » فى قولنا : « زيد هو الأسد » فجعله : « هو هو » وذلك على معنيين : أحدهما : أن يكون للشىء اسمان يعرفه المخاطَبُ بأحدهما دون الآخر ، فتريد أن تعرفه أن أحدهما هو الآخر فتقول مثلًا : « زيدٌ هو أبو عبد الله » = والثانى : أن يراد تحقيق التشابه بين الشيئين ، ونفى الاختلاف والتفاوت بينهما بلا فرق ، وهذا المعنى الثانى فرع على الأوّل

* * *

٢٥٢ – (عودٌ إلى بيت النابغة) :

« فإنك كالليل الذى هُو مُدْرِكى »

والردُّ على مَن يحمله على طريق المبالغة ، ويجعلُ الصفة هى ظلمة الليل ، وأنه قصد شدة سخطه ، وراعى حال المسخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تُظْلم فى عينيه (انظر ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧) ، فالردّ عليه أن يُحمَل الكلام على ظاهره ، وحرف التشبيه داخلٌ على الليل كما فى البيت ، فأما إذا أردت المبالغة ، فلا يتسنَّى ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يُوَاجهُ بها الممدوحون

٢٥٣ – لا تُستَعارُ الأسماء الدالّة على هذه الصفات المكروهة التى لا يُواجَه بها الممدوحون ، إلا بعد أن يُتَدارك وتُقْرن إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة ، كقولك له : « أنت الصابُ والعَسَل »

ولا تقول وأنت تمدح : « أنت الصَّابُ » وتسكتُ ، وكذلك فعل المتنبى حين قال :

حَسَنٌ ، فى وُجوهِ أعدائِهِ أقْـ ـبَحُ من ضَيْفهِ ، رَأَتْه السَّوَامُ

وبيان ما فى بيت المتنبى :

٢٥٤ – والتهاون فى الاحتراز من هذا ، جرَّ على أبى تمام بسط لسان القادح فيه والمُنْكِر لفضله ، كقوله للممدوح :

وإذا ما أردتُ كنتَ رِشاءً وإذا ما أردتُ كنتَ قَلِيبَا

وَصَفَ وجه الممدوح بأنه رشاءٌ وقليبٌ . وقوله أيضًا :

ما زَال يهذِى بالمكارِمِ والعُلَى حتى ظَنَنَّا أنّه مَحْمُومُ

فجعله يَهْذِى وجعل عليه الحُمَّى = فهذه قضيتك فى اقتراحك علينا أن نسلك بالليل طريق المبالغة فى بيت النابغة ، على تأويل السُّخط

* * *

٢٥٤ – (عودٌ إلى بيت النابغة) : وقول المعترض : أفترى أن تأبى هذا التقدير أيضًا فى البيت ، حتى يُقصر التشبيه على ما تُفيده الجملةُ الجارية فى صلة « الذى » ، من قوله : « الذى هو مدركى » ؟

– (فالجواب) : أن هذا هو الوجهُ ، كالذى جاء فى الخبر : « لَيدخُلنَّ هذا الدينُ ما دَخل عليه الليلُ »

٢٥٥ – فلما تجرَّد المعنى هنا للحكم الذى هو لليل من الوصول إلى كُلّ مكان ، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شَبَه ظُلْمته وجهٌ ، كذلك يجوز أن يتجرَّد فى البيت لهذا المعنى . وبيان هذا المعنى أيضًا من أن النهار بمنزلة الليل فى وصوله إلى كُلّ مكان . وقول العباس بن الأحنف :

نِعمةٌ كالشَّمْسِ لمَّا طَلَعتْ بَثَّتِ الإشراقَ فى كلِّ بَلَدْ

فلو أن العباس ضرب المثل « بالليل » ووصوله إلى كُلّ بلَد ، لكان قد أخطأ خطأً فاحشًا ، وبيان أن ما ليس بمحبوب ، كالليل ، فيَحْسُن أن يُعْرَضَ عنه صفحًا .

٢٥٦ – أما ترك النابغة أن يمثِّل بالنهار ، وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده ، فلأنه كان يخاطبُ الملك بالنهار ، وبيان ذلك

– وجه آخر فى ضعف تجريد وَصْف الممدوح بالسُّخْط ، الذى استخرجه من « الليل » فى البيت ، وهو تفصيلٌ جيِّد

* * *

٢٥٨ – (فصل) : فى الفرق بين « التمثيل » و « الاستعارة » .
– الاسم يقع فى نظم الكلام موقعًا يقتضى كونه مستعارًا ، ثم لا يكون مستعارًا ، لأنّ التشبيه المقصود مَنُوطٌ به مع غيره ، وليس له شبهٌ ينفرد به .
– مثال ذلك قول داود بن على حين آلت الخلافة إلى بنى العباس : « الآن أخذ القوسَ بَاريها » ، فالقوس كناية عن الخلافة ، والبارى كنايةٌ عن المستحقّ لها ، ولكن لا يقال إن القوس مستعارٌ للخلافة ، وبيان ذلك .

٢٥٩ – وكذلك قول من سمع كلامًا حسنًا من رَجُلٍ ذميم : « عَسَلٌ طيِّبٌ فى ظَرْفِ سَوْءٍ » ، وبيان ذلك .
– الأصل الذى يجب أن تحافظ عليه : أنّ الشَّبه إذا كان موجودًا فى الشىء على الانفراد ، فالاسم مستعارٌ لما أُخِذ الشبه منه ، كالنور للعلم = فإذا لم تُمكن نسبة الشَّبه إلى الشىء على الانفراد ، وكان مركَّبًا مع غيره ، فليس الاسم بمستعارٍ ، ولكن مجموع الكلام « مَثَل » .

* * *

٢٦٠ – (« التمثيل » و « التشبيه » و « الاستعارة »)
تستدعى جُمَلًا من القول يَصْعُبُ استقصاؤها ، وشُعَبًا من الكلام لا يستبين لأوّل النظر أنحاؤها = فهذه الأمور التى قصدتُ البحث عنها أمورٌ كأنها معروفة مجهولة = فهى معروفة على الجملة لا يُنْكر قيامُها فى نفوس العارفين بجيد الكلام ورديئه = ومجهولة من حيث لم يتفق فيها أوضاع تجرى مجرى القوانين التى يُرْجعُ إليها فى استخراج العلل لحُسْن الحَسَن وقُبح القبيح
– فإن قلت : « ما الحاجةُ إلى كُلِّ هذه الإطالة ، وإنما يكفى أن يقال : « الاستعارة » مثل كذا ، فتنشدُ أبياتًا ، = وهكذا يكفينا المؤونة فى « التشبيه » و « التمثيل » يسيرٌ من القول » وردّ عبد القاهر على هذا الاعتراض ، وهو دالٌّ على أنه منشىء هذا العلم البلاغى كُلّه ، وضرب المثال فى ذلك من النحو فى مسألة « الخبر » = وفى الاسم مثل : زيد وعمرو ، وبقول الفلاسفة : « شىء » ، وهذا كلام نفيس .

* * *

٢٦٣ – (فصلٌ فى الأخذ والسَّرقة ، وما فى ذلك من التعليل ، وضروب الحقيقة والتخييل) ، (ثم انظر ص : ٣٣٨ وما بعدها)
– الحكم على الشاعر أنه أخذ أو سرق ، يوجب أن نتكلم أوّلًا على المعانى ، وهى تنقسم قسمين :
– « العقلى » ، ومجراه فى الشعر والكتابة والخطابة مجرى الأدلّة التى تستنبطها العقلاء ، وأكثره منتزع من القرآن ، وحديث رسول الله ﷺ ، وكلام الصحابة ، وآثار السلف ، والأمثال

القديمة والحكم المأثورة ، كقول عامر بن الطفيل :

إنّي وإن كنتُ ابنَ سيّد عامرٍ وفى السرِّ منها والصريح المهذَّبِ
لَمَا سوَّدتني عامرٌ عن وراثةٍ أبى اللهُ أن أسمو بأُمٍّ ولا أبِ

فهو معنى صريح يشهد له العقل بالصحة ، ويوجَدُ له أصلٌ فى كلّ لسانٍ ولغة ، وأجلُّها قول الله تعالى : (إنَّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أتْقَاكُمْ) ، وقول النبى ﷺ : « من أبطأ به عملُه ، لم يُسْرِع به نسبُه »

٢٦٥ - ومثله قول المتنبى :

« وكل امرئ يُولِى الجميلَ مُحبَّبٌ »

معنًى صريحٌ ليس للشعر فى جوهره نصيبٌ ، وإنّما له ما يُلْبِسُه من اللفظ والعبارة والاختصار ، وأصله قول النبى ﷺ : « جُبِلت القلوبُ على حُبِّ مَنْ أحسنَ إليها »

- وكذلك قول المتنبى أيضًا :

لَا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الرَّفيعُ من الأذَى حتَّى يُراقَ على جَوانِبِه الدَّمُ

فهو معنًى معقولٌ لم يزل العقلاء يَقْضُونَ بصحته

٢٦٦ - وكذلك قول المتنبى أيضًا :

إذا أنت أكرمت الكريم مَلَكْتَه وَإن أنت أكرمْتَ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا
وَوَضْعُ النَدَى فى مَوْضِع السيفِ بالعُلَى مُضِرٌّ ، كَوضْعِ السَّيفِ فى مَوْضِعِ النَّدَى

...

٢٦٧ - (أمَّا « التخييلى ») :

فهو الذى لا يمكن أن يقال إنه صدقٌ ، وإن ما أثبته ثابتٌ وما نفاهُ مَنْفِيٌّ . وهو مُفْتَنُّ المذاهب ، لا يكاد يُحْصَر ولا يُحَاط به تقسيمًا وتبويبًا ، وهو على طبقات ودرجات ، فمنه المصنوع الذى استُعِين عليه بالرفق ، حتى أُعطِىَ شَبَهًا من الحق والصدق ، بالاحتجاج والقياس ، كقول أبى تمام :

لا تُنكرى عَطَلَ الكَريم من الغِنَى فالسَّيْلُ حَرْبٌ للمكانِ العالِى

فهو قياسٌ تخييل وإيهام

- وأقوى منه أن يُظَنّ حقًّا وصدقًا ، وهو على التخيُّل ، كقول مسلم بن الوليد :

الشيبُ كُرْهٌ ، وكُرْهٌ أن يفارقَنى أَعْجِبْ بشىءٍ على البَغْضاءِ مَوْدودِ

فالكراهة والبغضاء لاحقةٌ للشيب على الحقيقة = فأمَّا كونه مُرادًا وموددًا ، فمُتخيَّلٌ فيه ، وليس بحق ، بل المودودُ الحياة والبقاء ، ولكنه صيَّرها كأنَّها محبّةٌ للشيب

٢٦٨ - ومن ذلك صَنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيءٍ أو نَقْصَه ، تعلَّقوا ببعض ما يشارِكُه فى أوصافٍ ليست هى سببَ الفضيلة والنقيصة ، لا تصحّح ما قصدوه من التزيين والتهجين على الحقيقة ، كما قال البحترىّ فى باب الشيب والشباب :

وبَيَاضُ البازِىِّ أصدَقُ حُسنًا إنْ تأمَّلتَ من سَوادِ الغُرابِ

وليس إذا كان البياضُ فى البازى آنَق فى العين من السواد فى الغراب ، وجب لذلك أن لا يُذَمّ الشيبُ ولا تنفِر منه الطباع ، لأن الغوانى ما أعرضت عنه وصدَّت ، لتحوُّل اللون من السواد إلى البياض ، وما أنكرتْ ابيضاضَ اللون لذاته ، بل لذهاب بهجة الشباب وإدباره فى حياة الإنسان بظهور البياض ، وتمام بيانٍ فى هذا المعنى

٢٦٩ - وكذلك قول البحترى أيضًا فى الشيب والشباب :

والصَّارِمُ المَصْقولُ أحسنُ حالةً يومَ الوَغَى من صَارِمٍ لم يُصْقَلِ

احتجاجٌ أيضًا على فضيلة الشيب باللون وحده ، وأن سواد شعر الشباب كالصَّدَإ على صفحة سيف لم يُصْقَل ، فادَّعى لذلك علةً عقلية لحكمٍ أراده ، وهو ليس كذلك فى مقتضيات العقول ، وعلى هذا مجرى الشعر والخطابة ، فتُسلَّم له مقدمته التى اعتمدها

* * *

٢٧٠ - واستطراد فى احتجاج البحترى نفسه على من كلَّفه التزام حدود المنطق فى الشعر بقوله :

كَلَّفْتُمُونا حُدُودَ مَنْطِقِكُم فى الشِّعر ، يَكْفِى عن صِدْقِهِ كَذِبُهْ

أراد : كلَّفتمونا أن نُجرى مقاييس الشعر على حدود المنطق ، حتى لا تدَّعىَ إلا ما يقوم عليه من العقل برهانٌ يقطعُ به = ولم يُرِدْ بالكذب إعطاءَ الممدوح حظًّا من الفضل ليس له ، لأنّ هذا الكذبَ لا يُبِينُ بالحجج المنطقية والقوانين العقلية ، وإنَّما يكذِّبُ قائله بالرجوع إلى حال الممدوح ، والكشف عن معرفة مَحلِّه ومرتبته فى الرفعة أو الخِسّة

* * *

٢٧١ - (قول من قال : « خير الشعر أكذبه »)

فهذا المراد منه كما بيناه فى قول البحترى = لا أن يَنْحلَ الشاعرُ الوضيعَ صفةً من الرفعة هو منها عارٍ ، ثم انظر ص : ٢٧٥

- (وأما قولُ من قال فى معارضة هذا : « خير الشعر أصدقه ») ، كما قال الشاعر :

وإنَّ أحْسَن بيتٍ أنت قائلُه   بَيْتٌ يقالُ إذا أنشدتَه صَدَقا

فكأنه يُرادُ أن خير الشعر ما دلّ على حكمةٍ يقبلها العقل ، وتفصل بين المحمود والمذموم من الخصال = وقد يُنْحَى بها نحو الصدقِ فى مدح الرجال = والأوّل أولى

٢٧٢ — فمن قال : « خيره أصدقه » ، كان أحبَّ إليه تركُ الإغراق والتجوُّز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتمادُ ما يجرى من العقل على أصل صحيح

ومن قال : « خيره أكذبُه » ، فقد ذهب إلى أنّ الصنعة إنّما تَمُدُّ باعَها ويتّسع ميدانُها ، حيث يُعتمد على الاتساع والتخييل ، ويُدَّعَى الحقيقةُ فيما أصلُه التقريب والتمثيل ، وحيث يُقصَد التلطُّف والتأويل . فمن هذا الباب يجد الشاعر سبيلًا إلى الإبداع والاختراع ، ويكون كالمغترِف من بحرٍ لا ينقطع

أما الأول ، « خيرهُ أصدقه » ، فهو كالمقصور المُدانى قَيْدُه ، والذى لا تتّسعُ كيف شاء يَدُه ، فيسْرُد معانى معروفة ، وأصولًا وإن كانت شريفة ، فإنها كالجواهر تُحفَظ أعدادُها ، ولا يُرْجَى ازديادُها

* * *

٢٧٣ — هذا الذى مضى يمكن أن يُتعلَّق به فى نصرة « التخييل » وتفضيله . ومع ذلك فالعقلُ يقدِّم القبيل الأول = وهو « خيرُه أصدقه » = وما كان العقلُ ناصرَهُ ، فهو العزيز جانبهُ . وفوق ذلك فمن الذى يسلِّم أن المعانى المُعرِقة فى الصدق ، فى حكم الجامد الذى لا يَنْمِى ولا يزداد . وإن أردت معرفةَ بطلان هذه الدَّعوى ، فانظر إلى قول أبى فراس ، فى مدح سيف الدولة قائد الجيوش :

وكنَّا كالسِّهامِ إذَا أصابَتْ   مَرَامِيَها فَرَامِيهَا أَصَابا

فهذا عقليٌّ عريقٌ فى نسبه ، مُعْتَرَفٌ بقوّة سببه . ومع ذلك فهو من فوائد أبى فراس التى هو أبو عُذْرِها ، والسابقُ إلى إثارة سرِّها

* * *

٢٧٣ — (« الاستعارة » لا تدخل فى قبيل « التخييل »)

لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة ، وإنّما يعمد إلى إثبات شَبَهٍ هناك

٢٧٤ — و« الاستعارة » كثيرة فى التنزيل كقوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرًا ، وفى قول رسول الله ﷺ : « المؤمنُ مرآة المؤمن » ، وقوله : « إيّاكم وخضْرَاءَ الدِّمَنَ » ، ليس القصد إثبات ظاهر اللفظين ، ولكن الشَّبهُ الحاصل بينهما

- وبان لك بهذا أن لك مع لزوم الصدق والحقّ ، الميدانَ الفسيحَ ، وأنْ ليس الأمرُ على ما ظنّهُ ناصر الإغراقِ والتخييل

* * *

٢٧٥ - مرادُ المؤلِّف (بالتخييل) ، هو ما يثبتُ فيه الشاعر أمرًا هو غير ثابتٍ أصلًا ، ويدَّعى دعوَى لا سبيل إلى تحصيلها ، ويقول قولًا يخدع فيه نفسَه ويُريها ما لا ترى

- (أما « الاستعارة ») ، فسبيلها سبيلُ الكلام المحذوف ، إذا رجعتَ إلى أصله ، وجدت قائله يُثبتُ أمرًا عقليًّا صحيحًا ، ويدّعى دعوى لها سِنْخٌ فى العقل

- وستمرُّ بك ضروبٌ من « التخييل » هى أظهر فى البُعد عن الحقيقة ، وأنه خداعٌ للعقل ، وضروبٌ من التزويق ، وستجد كلامًا فى الفرق بين ما يدخل فى حيِّز قولهم : « خيرُ الشعرِ أكذبُه » ، وبين ما لا يدخل فيه ، ممَّا يشاركه فى أنه اتساعٌ وتجوُّز

- (وقولهم : « خير الشعر أكذَبه ») ، لم يريدوا به الكلام الغُفْل الساذج الذى يكذبُ فيه صاحبُه ويفرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ولكن أرادوا ما فيه صنعةٌ وتدقيقٌ فى المعانى يحتاج إلى فطنة وفَهم وغَوْص شديد ، (وانظر ص : ٢٧١)

* * *

٢٧٥ - (عَوْدٌ إلى الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى)

- (التخييل الشبيه بالحقيقة) ويتضمن (التعليل التخييلى) ، (ينتهى عند ص : ٣٠١) ، وذلك أن يكون دعوى أصلٍ وعلةٍ فى حكم من الأحكام ، هما كذلك ما تُرِكَت المضايقةُ إلى المسامحة ، ونُظِر فيه إلى الظاهر ، وهو النمط العالى فى الآداب والحكم البريئة من الكذب

٢٧٦ - (الأمثلة) ، منها قول أبى تمام ، وذكره « الرُّبَى » و « الوهاد » : (وتنتهى الأمثلة عند ص : ٢٩٥)

إنَّ رَيْبَ الزمانِ يُحْسِنُ أن يُهـ ـدِى الرَّزَايا إلى ذَوِى الأحسابِ
فَلِهذا يَجِفُّ بَعْدَ اخضِرارٍ قَبْلَ رَوْضِ الوِهادِ رَوْضُ الرَّوَابِى

ثم قوله :

لَزِمُوا مَرْكَزَ النَّدَى وذُرَاهُ وعَدَتْنا عَنْ مِثْلِ ذاكَ العَوَادِى
غيرَ أنَّ الرُّبَى إلى سَبَلِ الأنـ ـواءِ أدنَى ، والحظُّ حَظُّ الوِهَادِ

لم يقصد من « الرُّبَى » ههنا إلى العلوّ ، ولكن إلى الدُّنُوّ فقط = ولم يُرِدْ بالوِهادِ الضَّعة

والتسفُّل والهُبوط ، ولكن أرادَ أن الوِهادَ ليس لها قُرْبُ الرُّبَى من فَيض الأنواء .

— (ومن هذا النمط) فى أنه تخييلٌ شبيهٌ بالحقيقة ، وأن ما تعلّق به من العِلّة موجود على ظاهر ما ادَّعى ، منه قول أبى تمام :

لَيْسَ الحجابُ بمُقْصٍ عنكَ لى أمَلًا إنَّ السماءَ تُرَجَّى حِين تَحْتَجِبُ

فاستتارُ السماء بالغيم ، هو سبب رجاءِ الغَيْثِ الذى يُعَدُّ فى العادة جُودًا منها ونعمة كما قال ابن المعتز :

مَا تَرَى نِعْمَةَ السماءِ على الأَرْ ضِ وشُكْرَ الرِّياضِ للأمْطارِ

* * *

٢٧٧ — (نوع آخر منه) ، وهو دعواهم فى الوصف هو خِلْقَةٌ فى الشىء وطبيعةٌ بل واجبٌ . وأصل

— وأصْلُ ذلك التَّشبيهُ ، ثم يتزايدُ فيبلغ هذا الحدّ ، ولهم فيه عباراتٌ ، منها قولهم : « إن الشمسَ تستعير منه النُّور ، أو تتعلَّم منه الإشراق والإضاءة » ، وألطفُ من ذلك أن يقال : « تَسْرِق » كقولهم : « المِسْكُ يَسْرِقُ من عَرْفِه » ، ثم قول ابن بابك :

أَلَا يا رياضَ الحَزْنِ مِن أبرقِ الحِمَى نَسِيمُكِ مسروقٌ ووَصْفُكِ مُنْتَحَلْ

حكيتِ أبا سَعْدٍ ، فَنَشْرُكِ نَشْرُهُ ولكنْ له صِدْقُ الهوَى ، ولكِ المَلَلْ

* * *

٢٧٨ — (ونوع آخر منه) ، أن يدَّعِى فى الصفة الثابتة للشىء ، أنه إنما كان لعلّة يضعُها الشاعر ويختلقها ، لتعظيم أمر من الأمور ، فمن ذلك ترجمةُ بيت فارسىّ (ترجمة المؤلف) :

لَوْ لَم تكن نِيَّةُ الجوزاءِ خِدْمتَهُ لَمَا رأيتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ

فليس هذا مما أصلُهُ التشبيه ، ثم أُريد به التناهى والإغراق فى المبالغة

— ومن هذا الفن قول المتنبى :

لم تَحْكِ نائلَكَ السَّحابُ ، وإنّما حُمَّتْ به فصَبيبُها الرُّحَضاءُ

لأنه وإن كان أصله التشبيه ، فإنه وَضَعَ المعنى وضعًا وصوَّره صورةً خرج معها إلى ما لا أصل له فى التشبيه

— (وقريبٌ منه) فى أن أصله التشبيه ، ثم باعده بالصنعة وخلع عنه صورة التشبيه خلعًا ، قوله ، وهو المتنبى أيضًا :

وما رِيحُ الرِّياضِ لَها ، ولكن كَساها دَفْنُهُمْ في التُّرْبِ طِيبَا

– ومن لطيف هذا النوع ، قولُ أبي العباس الضبّي ، في تعظيم شأن الفراق :

لا تركنَنَّ إلى الفرا قِ وإن سَكَنْتَ إلى العِناقِ
فالشمسُ عِنْدَ غروبها تصفَرُّ من فَرَقِ الفِراقِ

ادعى أن الشمس يرقُّ نورها بدنوّها من الأرض ، إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه ، والناس الذين طلعت عليهم وأنِسَتْ بهم.

* * *

٢٧٩ – (نوع آخر منه) من إنشادِ الشبلي الصوفي ، وأخذه من قول بعض الصوفية وقيل له : « لِمَ تصفرُّ الشمسُ عند الغروب ؟ » ، فقال : « من حَذَرِ الفراق » :

قضيبُ الكَرْمِ نَقْطَعُه فَيَبْكي ولا تَبْكي وقد قَطَعَ الحبيبُ

* * *

٢٧٩ – (ومن لطيف هذا الجنس) قولُ الصُّولي :

الرِّيحُ تَحْسُدُني عليـ ـكِ ، ولم أخَلْها في العِدَا
لَمَّا هَمَمْتُ بقُبْلَةٍ رَدَّت على الوَجْهِ الرِّدَا

فقد ادَّعى أن الريح من الحسد والغَيْرة على المحبوبة ، حالت بينه وبين أن ينالَ وجْهها

– (وفي هذه الطريقة) ، قول محمد بن وُهَيْب :

وحَارَبَني فيه رَيْبُ الزَّمانِ كأنَّ الزَّمانَ لهُ عاشِقُ

– فلم يضعْ عِلَّةً ولا معلولًا من طريق النصّ ، بل أثبت محاربةً من الزمان ، ثم جعل دليلًا على عِلَّتها ، جوازَ أن يكون شريكًا له في عشق صاحبته

٢٨٠ – وهذا البيتان السالفان في ادعاءِ المحاربة ، فالأول جعل الريح حاسدة محاربة ، والآخر جعل العشق علة للمحاربة ، ولكنهما لا يتناسبان من طريق الخصوص والتفصيل . فالأول وضع ردّ الريح الرداءَ من الحَسَد له علة غيرَ معقولة ، لأن ردّ الرداءِ من شأن الريح ، أما الآخر فجعل الزمان عاشقًا ، والعشق علّة للمعاداة في المحبوب ، علة معقولة معروفة . فلا يُنظر في تلاقي المعاني إلى جُمَل الأمور ، وإلى الإطلاق والعموم ، بل ينبغي تدقيق النظر في التناسُب من طريق الخصوص والتفاصيل ، (ثم انظر ص : ٢٨١)

— فبيتُ ابن وُهيب ادَّعَى صفة غير ثابتة ، هي إذا ثبتت اقتضت مثل العلة التى ذكرها = وبيت الصولى ذكر صفةً غير ثابتة على الحقيقة ، ثم ادَّعَى لها علة من عند نفسه وضعًا واختراعًا

— وانظر قول المتنبى :

مَلامِى النَّوَى فى ظُلْمِها غايةُ الظُّلْمِ   لعلَّ بها مِثْلَ الَّذى بِى مِن السُّقْمِ

فَلَوْ لم تَغَرْ ، لم تَزْوِ عَنِّى لِقاءَكُم   ولو لم تُرِدْكُم لم تكنْ فِيكُمْ خَصْمِى

الدعوى فى إثبات الخصومة ، والغيرة والمشاركةُ فى عشق الحبيب ، تثبتُ غير مفتقرة إلى وضع واختراع

* * *

٢٨١ – (وما يلحق بهذا الفن) قول أبى الفرج البَبَّغاء :

بنفسِىَ ما يشكوهُ مَنْ راح طَرْفُهُ   ونَرْجِسُهُ مِمّا دَهَى حُسنَه وَرْدُ

أراقَتْ دَمِى عَمْدًا مَحاسِنُ وَجْهه   فأضْحَى وفى عَيْنَيه آثارُه تَبْدُو

لأنه قد أتى لحمرة العين بعلّة يعلم أنها مخترعةٌ موضوعة ، وأصْلُه من قول ابن المعتز :

قَالُوا : آشتكتْ عَيْنُه فقُلْتُ لَهُم :   مِن كَثْرةِ القَتْلِ نَالَها الوَصَبُ

حُمْرتُها مِن دِماءِ مَن قتلَتْ   والدَّمُ فى النَّصْلِ شاهدٌ عَجَبُ

وبين هذا الجنس وبين « الريح تَحْسُدنى » (ص : ٢٧٩) ، فرقٌ ، فأمر الريح وردُّها الرداء على الوجه ، فعل لها ثابتٌ ، فادَّعَى علّةً من عند نفسه . وأما هنا ، فإن حمرة العين صفة موجودة ، فتأوّلت أنها صارت للعين من غيرها . فليس معك هنا إلا معنًى واحد ، وأمّا فى شأن الرداء ، فمعك معنيان : أحدهما : موجودٌ معلومٌ ، والآخر : مُدَّعًى موهوم

* * *

٢٨٢ – (وممّا يشبه هذا الفن الذى هو تأوُّل فى الصفة فقط من غير أن يكون معلولٌ وعِلّة) ، ما تراه من تأوّلهم فى الأمراض والحُمَّى أنها ليست بأمراض ، ولكنها فِطَنٌ ثاقبةٌ وأذهانٌ متوقّدة ، من ذلك قول الشاشى فى مرض الصاحب بن عباد :

وحُوشِيتَ أن تَضْرَى بجسْمِكَ عِلَّةٌ   ألَا إنَّها تلك العُزُومُ الثَّواقِبُ

وقول كشاجم فى مرض علىّ بن سليمان الأخفش :

ولقد أخطأ قومٌ زعموا   أنَّها من فَضْلِ بَرْدٍ فى العَصَبْ

هُو ذَاكَ الذِّهن أذْكَى نارَهُ ،   وَالمِزَاجُ المُفْرِطُ الحَرِّ آلتهبْ

وأما قول المتنبي في ذكر الحمى :

وَمَنازِلُ الحُمَّى الجُسُومُ ، فقلْ لنا : مَا عُذْرُها فِي تَرْكِهَا خَيْراتِها

أعجبتَها شرَفًا فطَال وُقوفُها لتأمُّلِ الأعضاءِ لَا لِأَذَاتِها

فليس من الأول في شيء بأكثر من أن كلا القولين في الحمّى ، فهو اشتراك في الغرض والجنس ، فأما في عمود المعنى وصورته الخاصة ، فلا ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعجّب في قوله :

أَيَدْرِي مَا أَرابَكَ مَن يُرِيبُ ؟ وَهلْ تَرْقَى إلى الفَلَكِ الخطُوبُ ؟

وجسمُكَ فَوْقَ هِمَّةِ كُلِّ داءٍ فقُرْبُ أقلِّها منه عجيبُ !

إلّا أن ذلك الإيهامَ في الأوّل ، أحسنُ من هذا البيان ، وذلك التعجُّب الموقوف

* * *

٢٨٣ – (ومن واضح هذا النوع وجيّده) قول ابن المعتز :

صدَّت شُرَيْرُ وأزمعتْ هَجْرِي وَصَغَتْ ضَمائرُها إلى الغَدْرِ

قالت : كَبِرتَ وشِبتَ ! قلتُ لها : هذا غُبارُ وَقائعِ الدَّهْرِ

فرأى الإنكار والاعتصامَ بالجَحْد أقربَ إلى نفي العيب ، فلم يثبت المشيب ، ثم يمنع العائب أن يعيب ، كقول البحتري فيما مضى : « وبياضُ البازيّ » (ص : ٢٢٧)

٢٨٤ – ومثله إذا تأوّلوا الشيب بأنه نور العقل والأدب ، كقول أبي تمام :

ولا يُرَوِّعْكَ إيماضُ القَتِيرِ به فَإِنَّ ذاكَ ابتسامُ الرَّأْيِ والأدبِ

* * *

٢٨٤ – (باب التشبيهات)

قد حظي من طريقة « التخييل » و « التعليل » بضرب من السّحر لا تأتي الصفة على غرابته ، وضرب لذلك مثلًا بأبيات لابن الرومي ، أولها :

خَجِلتْ خُدودُ الوَرْدِ من تفضيلِه خَجَلًا تورُّدُها عليه شاهدُ

فإنه عمل أوّلًا على قلب طَرَفي التشبيه ، كما مضى في فصل التشبيهات ، (ص : ٢٠٤ ، وما بعدها) ثم يتناسى ذلك ويخدعُ عنه نفسَهُ أن حُمرةَ الخجل من خَجَلٍ على الحقيقة ، ويطلب لذلك الخجل علة ويحتج لها . وبيان ما في ذلك من لُطف الصنعة

٢٨٦ – وشبيه بأبيات ابن الرومى فى لطف الصنعة قول أبى هلال العسكرى :

زَعَم البَنَفْسَجُ أنَّه كعِذَارِهِ حُسْنًا ، فسلُّوا مِن قَفَاه لسانَهُ
لَم يَظْلِموا فى الحُكم إذْ مَثَلُوا به ، فلشَدَّمَا رفعَ البَنَفْسَجُ شانَهُ

– وقد اتّفق للمتأخرين من المُحْدَثين فى هذا الفنّ نُكَتٌ ولطائف ، منها قول ابن نُباتة فى صفة فرسٍ أغرّ مُحجّل :

وأدْهمُ يستمِدُّ الليلُ منه وتَطْلُع بين عَيْنَيه الثُّريَّا
سَرَى خَلْفَ الصَّباح يطيرُ مَشْيًا ويَطْوِى خَلْفَه الأفلاكَ طَيًّا
فلَمَّا خافَ وَشْكَ الفَوْتِ منهُ تَشَبَّثَ بالقوائم والمُحَيَّا

٢٨٦ – وأحسنُ منه وأحكم قوله فى قطعةٍ أخرى فى صفة هذا الفرس :

فكأنّما لَطَمَ الصباحُ جبينَهُ فاَقتصَّ منه وخاضَ فى أحشائهِ

أى خاض الفرس بقوائمه فى أحشاء الصباح ، وذكر بقية القطعة

٢٨٧ – ومما له التفضيل وحُسْن الإبداع مع السلامة من التكلُّف ما قاله أبو سعيد الرستمىّ :

ومَاءٍ عَلى الرَّضْرَاضِ يَجْرِى كأنَّهُ صَحائفُ تِبْرٍ قد سُبِكْنَ جَداوِلَا
كأنَّ بها من شدَّةِ الجَرْيِ جِنَّةً وقَدْ ألبستهُنَّ الرِّياحُ سَلَاسِلَا

ثم أتمَّ الحِذْقَ بأن جعل للماء صفة تَقْتَضى أن يُسَلْسَل ، وهى الجنون ، وشدة الحركة من صفات الجنون ، كما أن التمهُّل من أوصاف العقل

– ومن هذا الجنس قول ابن المعتز فى صفة سيف الخليفة الموفق من أبيات :

فى كفِّهِ عَضْبٌ إذا هزَّهُ حسِبتَهُ من خَوْفِهِ يَرْتَعِدْ

فاخترع لهزّة السيف عِلّة ، فجعلها رِعْدَةً تنالُه من خوف الخليفة الموفق

٢٨٨ – وقد نظر ابن بابك إلى قول ابن المعتز فقال :

فإن عَجَمَتْنى نيُوبُ الخطُوبِ وأَوْهَى الزمانُ قُوَى مُنَّتِى
فَمَا اَضطرب السيفُ من خِيفةٍ ، ولا أُرعِدَ الرمْحُ من قِرَّةِ

فعكس القضية ، وأبَى أن تكون صفة المرتعِد فى الرمح للعلل التى لمثلها تكون فى الحيوان .
وأما ابن المعتزّ فقد حقّق كَوْنها فى السيف على حقيقة العلة التى لها تكون فى الحيوان

— وقد أعاد ابن بابك هذا الارتعاد على ما وصفت فقال من أبيات :

ولا ٱرتعادُ السَّيفِ من قِرَّةٍ ولا ٱنعطافُ الرمحِ من فَرْطِ لِينْ

٢٨٩ — ومما هو طرازٌ فى هذا النوع قول البحترى فى الرماح :

يَتَعثَّرْنَ فى النُّحورِ وفى الأَوْ جُهِ سُكْرًا لمَّا شَرِبْنَ الدِّماءَ

فطلب للتعثُّر عِلّة ، وهى السكر من شرب الدماء

— ومن هذا الباب قول الصاحب بن عبّاد :

وكأن السَّماءَ صَاهَرَتِ الأَرْ ضَ فصَار النِّثارُ من كافورِ

وقول أبى تمام :

كأنّ السحابَ الغُرَّ غَيَّبن تَحْتَها حَبيبًا ، فما تَرْقَا لَهُنّ مَدَامِعُ

وقول السرىّ فى صفة هلال شوّال :

كأنّــه قَيْــدُ فِضّةٍ حَرِجٌ فُضَّ عن الصائمين فٱختالوا

٢٩٠ — فكل واحد من هؤلاء الثلاثة خدعَ نفسه عن التشبيه وغالطها ، ولم يقتصر على دعوى حصول الشبه ، حتى نصبَ له عِلّةً وشاهدًا . والتشبيه فى بيت الصاحب وبيت أبى تمام معتادٌ عامىٌّ ، وأما تشبيه الهلال بالقيد فغير معتادٍ ، إلّا أن نظيره من حيث الصورة موجود ، وهو تشبيه الهلال بالسِّوار المُنْفَصِم ، كما قال :

حاكيًا نِصْفَ سِوارٍ مِنْ نُضارٍ يتوقَّــدْ

إلا أنه ساذجٌ لا تعليل فيه

٢٩١ — قال : ورأيت بعضهم ذكر بيت السرى :

« كأنّه قَيْد فِضّةٍ حَرِجٌ »

مع أبيات جمعها إليه ، مثل قول ابن الرومى :

يا شبيه البدْر فى الحُسـ ـنِ وفى بُعد المَنَالِ

جُدْ فقد تنفجِرُ الصَّ ـخرةُ بالماءِ الزُّلالِ

فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشده

٢٩٢ – ومما هو نظير لبيت السرىّ قول ابن المعتز :

سَقَانِى وقد سُلَّ سَيفُ الصَّبَا ح ، والليلُ من خَوْفه قَدْ هَرَبْ

فإنه حقّق دعواه أن هناك سيفًا مسلولًا ، وجعل نفسهُ كأنها لا تعلم أنّ ههنا تشبيهًا ، فتوصّل إلى ذلك بأن جعل الظّلام كالعدوّ المنهزم الذى سُلّ السيف فى قفاهُ ، فهو يهرب مخافة أن يُضْرَبَ به . وقد أخذه الخالدىُّ أخذًا فقال :

والصُّبحُ قد جُرِّدت صَوارِمُهُ والليلُ قد همَّ منه بالهَرَبِ

* * *

٢٩٣ – ولابن المعتزّ من قطعةٍ هذا البيت :

والوَرْدُ يضحَكُ من نَواظر نَرْجسٍ قَذِيَتْ ، وآذنَ حَيُّها بمَمَاتِ

و « الضحك » فى الورد مشهورٌ ، ولكنه علّله فى هذا البيت ، بأنّه يشمتُ بالنرجس ضاحكًا ، لبُدُوّ أمارات الفناء عليه ، وكرّر هذا المعنى فى شعره

٢٩٤ – ومما يَشوبُ « الضحك » فيه نوعٌ من التعليل ، قول ابن المعتز أيضًا :

مَاتَ الهَوَى مِنّى وضاعَ شَبَابِى وقَضَيْتُ من لَذّاته آرَابِى
وإذا أردتُ تَصَابيًا فى مجلسٍ فالشَّيْبُ يضحَكُ بِى مَعَ الأحبابِ

فجعل المشيبَ يضحك متعجّبًا من تعاطى الرجل ما لا يليقُ به ، ولاشكّ أن لهذا « الضحك » زيادةُ معنى ليست للضحك فى بيت دعبل :

« ضَحِكَ المَشِيبُ بِرأْسِهِ فَبَكَى »

٢٩٥ – وهكذا قول ابن المعتزّ فى إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النَّفس بتناسيه :

لَمَّا رأونَا فى خَمِيسٍ يلتهبْ فى شَارِقٍ يَضْحَكُ مِنْ غيرِ عجَبْ

فإنّ نَفْيَه العلّة ، إشارة إلى أنّه من جنسِ ما يُعلَّل ، وأنه ضحك قطعًا وحقيقة = ولو رجعتَ إلى صريح التشبيه فقلت : « هيئتُه فى تلألُؤه كهيئة الضاحك » ، ثم قلت : « من غير عجبْ » ، قلت قولًا غير مقبول .

* * *

٢٩٦ – (فصلٌ ، هذا نوعٌ آخر فى التعليل)

– وهو أن يكون للمعنى أو الفِعْل عِلّةٌ مشهورة من طريق العادات والطّباع ، ثم يجىءُ الشاعر

فيمنع أن تكون له العلة المعروفة ، ويضعُ له علةً مُدَّعاة ، كقول المتنبي ، يعني سيف الدولة :

مَا بِهِ قتلُ أعاديه ولكنْ يتَّقى إخلافَ ما تَرْجُو الذئابُ

فالمتعارفُ أن الرجل يقتلُ أعاديه إرادة إهلاكهم ودفْع مضارّهم ، وقد ادّعى المتنبي أن علة قتلهم غيرُ ذلك

– لابُدّ أن يكون فى استئناف هذه العلّة المدَّعاة غير المعروفة ، فائدةٌ تؤثر فى المدح أو الذمّ ، كما هو ظاهر فى بيت المتنبي

٢٩٧ – (التعمُّق فى ادعاءِ العلة ، ربّما أخلَّ بالمعنى)

وشاهده قول أبى طالب المأموني :

مُغْرَمٌ بالثناءِ ، صَبٌّ بكسب الـ مَجْدِ ، يهتزُّ للسَّماح آرتياحَا

لا يَذُوق الإغفاءَ إلّا رجاءً أن يَرَى طَيْفَ مُسْتَمِيحٍ رَوَاحَا

وبيان ما فيه ، ثم ما يدفَعُ عنه الاعتراض

٢٩٨ – وأصل بيت « الطيف المستميح » من قول المجنون :

وَإنّى لأَستَغْشِى وما بِىَ نَعْسَةٌ لعلَّ خيالًا منكِ يَلْقَى خياليَا

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضًا من باب ما استُؤنف له علّةٌ غير معروفة

– ومنه أيضًا قول المتنبي :

رحَل العزاءُ برِحْلَتِى فكأنَّنى أَتْبعْتُه الأَنفاسَ للتشييعِ

فعلَّل تصعُّد الأنفاس بهذه العلة الغريبة ، وترك ما هو مشهور من السبب والعلة فيه

٢٩٩ – وممَّا ينتظم فى مسلكه قول ابن المعتز :

عاقبتُ عَيْنِى بالدَّمع والسَّهَرِ إذْ غار قلبى عَلَيْك من بَصَرِى

وَآحتملتْ ذاك وهى رَابِحَةٌ فيكَ ، وفازت بلذَّةِ النَّظرِ

فادّعى أن علة السَّهر غيرةُ القلب منها على الحبيب

– ولابن المعتزّ أيضًا فى عقوبة العين بالسّهر ، من أبيات :

إن زَنَتْ عينُه بغيرك فَآضرِبْـ ـها بطُول السُّهادِ والدَّمْعِ حَدَّا

٣٠٠ – وهذا بيتٌ يقصرُ عن الأوّل ، وأظرفُ منه بهذه الصنعة قول القائل :

تقولُ ، وفى قولِها حِشْمةٌ : أتبكى بعَيْنٍ تَرانى بها ؟
فقلت : إذا استحسنتْ غيرَكُم أمرتُ الدُّموعَ بتأديبِها

ولكن الأستاذيّة ظاهرة فى بيت ابن المعتزّ

وإلى هنا انتهى ما بدأه فى التعليل التخييلى فى ص : ٢٧٥

* * *

٣٠٢ – (فصل ، فى تخييل بغير تعليل)

– هذا نوعٌ من « التخييل » يرجع إلى ما مضى من تناسى « التشبيه » ، وصرف النَّفس عن توهُّمه ، إلا أن ما مضى معلّل ، وهذا غير مُعلَّل

– بيان ذلك أنهم يستعيرون الصفة المحسوسة للأوصاف المعقولة ، كأن حديث « الاستعارة » لم يجرِ منهم على بالٍ . كاستعارة « العلُوّ » لزيادة الفضل ، ثم يضعون الكلام وضعَ مَنْ يذكر علوًّا عن طريق المكان ، كقول أبى تمام ، يمدح رجلًا :

ويَصْعَدُ حَتَّى يظُنَّ الجَهُولُ بأنّ لَهُ حاجَةً فى السماءِ

فتناسى التشبيه وصمَّم على إنكاره ، فجعله صاعدًا فى السماء من حيث المسافة المكانية

٣٠٣ – وذكر شاهدين من شعر ابن الرومى أبلغ من هذا ، يقول فى أحدهما لبنى نوبخت :

شافَهْتمُ البدرَ بالسُّؤالِ عن الـ ـأمْـرِ إلى أن بلغتُـمُ زُحَــلَا

– وهكذا الحكم إذا استعاروا اسمَ شىء بعينه ، نحو « شمس » فيصوغون الكلام صياغة تقضى بأن لا تشبيه هناك ولا استعارة ، كقول ابن العميد ، يذكر امرأة :

قامت تُظلِّلنى من الشَّمسِ نَفْسٌ أعزُّ علىَّ من نَفْسِى
قامت تُظلِّلنى ومن عَجَبٍ شمسٌ تُظلِّلُنى من الشَّمسِ

فلولا تناسى الاستعارة والمجاز ، بجعلها شمسًا على الحقيقة ، لما كان لهذا التعجُّب معنى

٣٠٤ – وكذلك قول البحترى فى ممدوحه :

طلَعْتَ لهم وقْتَ الشُّروقِ فعَايَنُوا سَنَا الشَّمسِ من أُفْقٍ ووَجْهَكَ من أُفْقِ
وما عَايَنُوا شَمسين قبلَهما الْتَقَى ضياؤُهما وَفْقًا ، من الغَرْبِ والشَّرْقِ

فأخرج السامع إلى التعجُّب لرؤية ما لم يرهُ قطّ . وتَمَّ له التعجُّب ، حين تناسَى مجترئًا على الدعوى جُرأَةَ مَن لا يخشى إنكار منكر

– ومدارُ هذا الأمر كُلّه على « التعجُّب » فهو صانع سِحْره . وصورة شعر البحترى غير صورة شعر ابن العميد ، ولكنهما اتفقا فى التعجب

– وهكذا قول المتنبىّ ، له أيضًا صورة غير صورة الأوّلين ، والاشتراك بينهما عامٌّ لا يدخل فى باب « السرقة » :

كَبَّرتُ حَوْلَ دِيارِهم لمّا بَدَت منها الشُّموسُ وليسَ فيها المشرقُ

٣٠٥ – وكذلك قول المتنبى :

ولم أَرَ قَبْلِى مَنْ مَشَى البَدْرُ نحْوهُ ولا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الأُسْدُ

هو على هذا الحدّ من « التعجب » ، فالعَجَب أن يمشى البدرُ إلى آدمىّ ، وأن تُعانق الأُسْد رجلًا .

* * *

– وفى هذا النوع مذهبٌ آخر ، هو عكس مذهب « التعجب » ونقيضُه

– وهو أن ينظر إلى خاصّية ومعنى دقيق فى المشبَّه به ، ثم يثبت تلك الخاصية ، ويُتوصَّل إلى ذلك بإيهام أنه قد تناسى التشبيه ، ويُقام منه شِبْه الحجّة على أن لا تشبيه ولا مجاز ، وذلك كقول ابن طباطبا :

لَا تعْجَبُوا من بِلَى غِلَالته قد زرَّ أَزْرارَهُ على القَمَر

فجعل المعاملة مع القمر نفسه ، ومن شأن القمر أن يُسْرِعَ فى بِلَى الكتّان . فتناسى التشبيه ، وجعله كما قال أبو على الفارسى فى « الظرف » : « إنّه شريعةٌ منسوخة » . وهذا هو وضع الاحتجاج ، وهو موضع فى غاية اللُّطف

٣٠٦ – وقال آخر فى هذا المعنى ، إلّا أن لفظه لا ينبىءُ عن القوة التى للبيت السالف :

تَرَى الثِّيابَ من الكتّان يلمَحُها نُورٌ من البدر أحيانًا فيُبْلِيهَا

فكيفَ تُنكر أَن تَبْلَى مَعَاجرُها ، والبدرُ فى كل وقتٍ طَالِعٌ فيها

٣٠٧ – وممّا ينظر إلى قوله : « قد زرَّ أزرارهُ على القمر » ، فى أنه ادَّعى المجاز حقيقةً ، واحتج به كما يُحْتَجُّ بالحقيقة ، قول العباس بن الأحنف ، فى امرأة :

هِىَ الشَّمْسُ مَسْكَنُها فى السَّماءِ فعَزِّ الفؤادَ عَزاءً جميلًا

فلن تَستَطيع إليهَا الصُّعودَ ولن تستطيعَ إليكَ النُّزولَا

فقد جحدَ التشبيهُ جملةً واحدةً ولم يصرّح به ، كما فعل المتنبى فى هذا المعنى فقال :

كأنَّها الشمسُ يُعيى كفَّ قابضِهِ   شُعاعُها ويَرَاه الطَّرْفُ مُقْتَرِبَا

• • • •

٣٠٨ – (اعتراض) :

فهذا من قولك يؤدّى إلى أن يكون الغرضُ من ذكر الشمس ، بيانُ حال المرأة فى القرب والبعد ، دون المبالغة فى وصفها بالحُسن . وهذا خلاف المعتاد ، وما يسبقُ إلى القلب

٣٠٩ – (فالجواب) :

إن الأمر كما قلتَ ، فليس الغرض من ذكرها هو الحسنُ ، ولكنه أراد بيانَ أمرٍ غير الحسن ، يُعقل من طريق العرف ، وعلى سبيل التّبع ، فقولُ المتنبى : « كأنها الشمس » غرضُه أن يُصيبَ لها شبهًا فى كونها قريبةً بعيدة ، فأما حديث « الحُسن » فدخل فى القصد على حد ما مضى (ص : ٢٥٥) فى قول العباس بن الأحنف :

نِعْمةٌ كالشَّمس لمَّا طَلَعتْ   بَثَّتِ الإشراقَ فى كُلِّ بَلَدْ

فلم يضع كلامَهُ لجعل النعمة كالشمس فى الضياء ، ولكن عن أنها عمّت كما تعم الشمس بالإشراق . وأما العباس بن الأحنف (ص : ٣٠٧) فإنه قال محتجًّا : « إنها إنما كانت بحيثُ لا تُنالُ ، لأجْل أنها الشمس » ، فهذا فَرق واضح

٣١٠ – وممّا هو على طريقة العباس فى الاحتجاج ، وإن خالفه فى شىء آخر ، قولُ الصابىء ، فى أبى نصر سابور بن أردشير ، الوزير ، من أبيات :

صَحّ أنَّ الوزيرَ بدرٌ مُنيرٌ   إذ تَوَارَى كما تَوَارَى البُدورُ

فسمّى الوزير بدرًا على الحقيقة ، واحتجاجه به قوله : « صحّ » ، فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة فادعاء العباس الشمس نفسها ، وادعى الصابىء « بدرًا » (نكرة) ، لا البدر على الإطلاق

– وممّن ادعى صاحبته الشمس على الإطلاق بشارٌ فى قوله :

أتتنى الشمسُ زائرةً   ولم تكُ تبرَحُ الفَلَكَا

٣١١ – وممّن جمع بين التعريف والتنكير ، فاختلطت الطريقتان ، أشجع فى رثاء الرشيد :

غَرَبَتْ بالمشرق الشمـ   ـسُ فقُلْ للعين تَدْمَعْ

ما رأَيْنا قَطُّ شَمسًا   غَرَبتْ من حَيْثُ تطْلُعْ

عرف ثم نكّر ، فنشّر أمر التخييل ، وادعاء الحقيقة في المجاز

٣١٢ – ويجيء « التنكير » في القمر والهلال على هذا الحدّ . فمنه قول بشار :

أَمَلي لا تأتِ في قَمَرٍ لِحَدِيثٍ واتّقِ الدَّرَعا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وَغَابَ قُمَيْرٌ كنتُ أرجُو غُيُوبَهُ ورَوَّحَ رُعْيَانٌ ونَوَّمَ سُمَّرُ

يوهم هذا أنه مثل قولك : « جاءني رجلٌ » في التنكير ، وليس كذلك في الحقيقة ، لأن الاسم لا يكون « نكرةً » حتى يعمَّ شيئين وأكثر ، وليس ههنا شيئان يَعُمّهما اسم القمر

– وهكذا قول أبي العتاهية :

تُسَرُّ إذا نظرتَ إلى هلالٍ ونَقْصُكَ إذْ نظرتَ إلى الهلالِ

ليس المنكَّر غير المعرَّف ، وللهلال في هذا التنكير فضلُ تمكُّن

٣١٣ – ومن لطيف التنكير قول البحتري :

وبَدْرَيْن أَنْضَيْنَاهما بعدَ ثالثٍ أَكَلْنَاه بالإيجاف حتى تَمَحَّقَا

– وممّا جاء مستكرَهًا نابيًا قول أبي تمام :

قَرِيبُ النَّدَى نائِي المَحَلِّ كأنّه هِلالٌ قريبُ النُّورِ ناءٍ مَنازِلُهْ

لأنه أوهم أنّ ههنا أهِلَّةً ليس لها هذا الحكم ، أن يتأَى مكانه ويدنو نُوره ، فهو محالٌ ، وله حيلةٌ : أن أقول : « كأنه هلالٌ » ، وأسكت ، ثم آخذ في الحديث عن شأن الهلال ، ولكنه سيء الملاءمة

– والذي يستقيم عليه الكلام أن يُؤْتَى به مُعَرَّفًا كقول البحتري :

كالبَدْرِ أفرطَ في العُلوِّ وضوءُه للعُصْبَة السَّارِين جِدُّ قريب

* * *

٣١٣ – (وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ، ودعوى الحقيقة وحمل النفس عليها) :

٣١٤ – قطعتان لسعيد بن حميد ، يذكر صاحبته ، فجعلها « بدرًا » يَعدُه الزيارة ليلًا ، في الأولى ، وجعلها في الثانية « شمسًا » تعدُه الزيارة نهارًا ، فظاهر الأمر أنهما ضدّان ، ولكن من حيث جوهرُ الشعر ، فهما مثلان ، وليس بضدٍّ ولا نقيض

— الموازنة بينهما وبين ما تقدّم من قول العباس بن الأحنف : « هي الشمس مسكنها في السماء » (ص ٣٠٧) ، فشاب سعيد بشعره الإنكار بالاعتراف ، فذكر « البدر » معرَّفًا ، فخيل إليك أنها البدرُ نفسه ، ثم قال : « هكذا الرسم في طلوع البدور » ، بالجمع ، فالتفت إلى « بدر » ثانٍ ، فأعطاك الاعتراف ببدر ثانٍ ، وكذلك قال في الثانية : « أنا شمسٌ » ، ثم قال : « إنما تطلع الشمس بُكرةً » ، فالتفت إلى شمس ثانية

٣١٥ — وأما قول المتنبي :

وٱستقبلَتْ قَمَرَ السماءِ بوَجْهِها فأَرَتْنِيَ القَمرين في وقتٍ معًا

فلا يستقيم إلا على دعوى الحقيقة ، أراد : فأرتني الشمس والقمرَ ، ثم غلّب اسم « القمر » ، فلولا أنه يُخيِّل إليك أنها الشمس نفسُها ، لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف بالألف واللام ، معنى

٣١٥ — وقول أبي الفتح بن جني أنه هنا يشبه قول القائل :

وإذا الغزالَةُ في السماءِ ترفَّعتْ وبَدَا النَّهارُ لوَقْتِه يترجَّلُ
أَبْدَتْ لوجه الشمسِ وجْهًا مثلَهُ تلقى السماءَ بمثلِ ما تستقبلُ

فإنه تشبيه على الجملة ، أما الصورة الخاصة التي حدثت بالصنعة في شعر المتنبي ، فإنه لم يعرض لها

٣١٦ — وممّا له طبقة عالية في هذا الباب قول الفرزدق بن غالب بن صعصعة في جدّه :

أبي أحْمدُ الغَيْثَينِ صَعْصَعةُ الَّذِي مَتَى تُخْلِفِ الجوزَاءُ والدَّلوُ يُمْطِرِ
أجارَ بناتِ الوائدين ومن يُجِرْ على المَوْتِ ، يُعلَمْ أنه غيرِ مُخْفِرِ

فقوله : « الغيثين » بعقد التثنية ، فجعله « غيثًا » على الحقيقة ، يتعذّر خروج اللفظ عنها إلى معنى التشبيه

٣١٧ — وأما قول الآخر ، في أمير :

قد أقْحطَ الناسُ في زمانِهِمُ حتى إذا جئتَ جئتَ بالدِّرَرِ
غَيْثانِ في ساعةٍ لنا ٱتّفقا ، فمرحبًا بالأميرِ والمَطَرِ

فلا يبلغ منزلة بيت الفرزدق ، لم يدّع كما ادّعى الفرزدق أنه الغيث على الحقيقة

٣١٨ - (فقد حصلَ من هذا البابِ أن الاسم المستعارَ كلّما كانَ قَدَمُه أثبتَ في مكانه ، وأمنعَ لك من أن تتركَهُ وترجع إلى التشبيه ، فأمر التخيُّل فيه أقوى ، وأتمّ)

- وأما قول البحتريّ في ممدوحَيْن :

غَيْثانِ إنْ جَدْبٌ تتابعَ أُقبلا وهما رَبيعُ مُؤَمِّلٍ وخَريفُهُ

فليس من هذا الباب ، وإنما أراد تشبيها بالغيث ، والذى نحنُ فيه هو أن يُضَمّ المجاز إلى الحقيقة فى عَقْد التثنية ، ولو ضممت إليه قول البحترى أيضًا :

فلم أَرَ ضِرغامَين أَصْدَقَ منكما عِراكًا ، إذا الهَيَّابَةُ النِكْسُ كَذَّبا

كان لك ذلك ، لأن أحد الضرغامين حقيقة ، والآخر مجاز

- (اعتراض) :

ههنا شيء يردُّك إلى ما أبَيْته من بقاء حكم التشبيه فى جعل الفرزدق أباهُ غيثًا ، لأن الذى يقرنُه إلى أبيه هو « الغيث » على الإطلاق ، وإذ كان « الغيث » على الإطلاق ، لم يبق شيءٌ يستحق هذا الاسم إلّا ويدخُلُ تحته ، فعندئذٍ لا يكون أبو الفرزدق « غيثًا » على الحقيقة ، كما قلت

٣١٩ - (الجواب) :

ليس ذلك كما توهمته ، ولكن على أصلي فى التشبيه ، وهو أن يقصد إلى المعنى الذى من أجله تشبّه الفرع بالأصل ، وينحّى سائر الأوصاف جانبًا . وذلك المعنى فى « الغيث » هو النفع العام ، فكان جنس « الغيث » كأنه شيء واحد ، فكان ضَمُّ أبى الفرزدق إليه بمنزلة ضمّك إلى الشمس رجلًا أو امرأة ، مبالغةً فى وصفهما بأوصاف الشمس ، كما تجده فى قول أبى الطيب :

فَلَيْتَ طالعةَ الشَّمسين غَائِبةٌ وَلَيْتَ غَائبةَ الشَّمسينِ لم تَغِبِ

* * *

٣٢٠ - (فصل فى الفرق بين التشبيه والاستعارة) :

- الاسمُ إذا قُصِدَ إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما ، كان ذلك على وجهين :

الوَجْه الأوّل : أن تُسقِط ذكر المشبَّه ، حتى لا يُعْلَم أنك أردته ، كقولك وأنت تعنى امرأة : « عنَّت لنا ظبية » ، لم ترد ما الاسم موضوع له فى أصل اللغة بدليل الحال وما يتلوه

من الأوصاف ، كقول البحترى :

تَرَنَّحَ الشَّرْبُ وَاغْتَالَتْ حُلُومَهُمُ   شَمْسٌ تَرَجَّلُ فِيهِم ثم ترتحلُ

فاستدللت بذكر الشَّرب واغتيال الحلوم والارتحال ، أنه أراد قَيْنةً . ولو قال : « ترجّلت شمسٌ » لم يُعقَل قطّ أنه أراد امرأة

مثال ذلك ما اشتبه على عدى بن حاتم فى آية سورة البقرة : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ) حين حمله على ظاهره

٣٢١ – الوجه الثانى : أن تذكر المشبَّه والمشبَّه به ، وقد ذكرت آنفًا فى إطلاق الاستعارة على هذا الضرب بعضَ الشبهة ، ووعدتُك كلامًا يجيء فيه ، هذا موضعه (انظر آخر رقم : ٢٠٣) فقولك : « زيدٌ أسدٌ » ، لا يقال فيه : استعار له اسم الأسد ، ولكن : شبهه بالأسد .

أما فى الوجه الأوّل : « عَنّت لنا ظبية » ، تقول فيه : هو استعارة بلا توقُّف . ولو قلت : إنه تشبيهٌ كنت مصيبًا ، من حيثُ تخبرُ عما فى نفس المتكلِّم وأصل الغرض . ولكن إن أردت تمام البيان قلت : أراد تشبيه المرأة بالظبية ، فاستعار لها اسمها مبالغةً

٣٢٢ – (اعتراض) :

فكذلك فقُلْ فى : « زيدٌ أسدٌ » ، أراد تشبيهه بالأسد ، فأجرى اسمه عليه ، فما الفرْقُ بين الحالين ؟

(الجواب) :

إن الفرقَ بيِّنٌ . فقد عزلتَ فى الوجه الأوّل الاسم الأصلىّ ، وجعلته كأنه ليس باسمٍ له ، وجعلت الآخر هو الواقع عليه ، فصار قصدُك التشبيه أمرًا مطويًّا فى نفسك . وجعلته كأنه الاسم الموضوع له فى اللغة = أما فى الوجه الثانى ، فإنك صرَّحت بذكر الشبَّه فلا يصحُّ لك أن تتوهم أنه من جنس المشبَّه به ، وأكثر ما يمكن أن يُدَّعى تخيُّله فى هذا : أن يقع فى نفسك حال الأسد فى جراءته وإقدامه ، فأمّا أن يقع فى وهمك أنه رجلٌ وأسدٌ معًا بالصورة والشخص ، فمُحالٌ

* * *

٣٢٢ – (الفصل بين التشبيه والاستعارة)

وهو فصل جيِّد ، يصعُب اختصارُه فى أسطرٍ قلائل

* * *

٣٢٤ – (حقيقة الاستعارة فى اللغة والعادة) :
وتأمّل ذلك يُفضى إلى وجوب الفرق بين الوجهين السالفين . وذاك أن من شرط المستعار أن يحصُل للمستعير منافعه على الحدّ الذى يصلُح للمالك . وإنما يفضُله مالك الثوب فى أن له أن يُتلِف الشيء جملةً ، وليس للمستعير ذلك

٣٢٥ – فإذا قلت : « زيدٌ » علم أنك تريد أن تخبر عن شخص معلوم ، وإذا قلت : « لقيتُ أسدًا » ، عُلم أنك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس . وإذا كان الأمر كذلك ، ثم وجدنا الاسم فى قولك : « عَنّت لنا ظبية » ، يُعقَل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ، ولا يعلم أنك قصدتَ امرأة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكه ، حتى يعتقد من يَنظُر إلى الظاهر أنه له

* * *

٣٢٥ – (فصل آخر يبيِّن وجوب الفرق بين الوجهين ، من طريق وضع الكلام)

٣٢٦ – الحالة التى يُختلفُ فى الاسم إذا وقع فيها ، أيُسمَّى استعارة أم لا يسمَّى ؟ هى الحالة التى يكون الاسمُ فيها خبرَ مبتدإٍ أو منزَّلًا منزلته ، أى أن يكون خبر « كان » أو مفعولًا ثانيا لباب « علمتُ » ، لأن أصلها مبتدأ وخبر = أو يكون حالًا ، لأن الحالَ زيادة فى الخبر = وتفسير هذه الجملة

٣٢٦ – الحالة الأخرى التى يكون الاسم فيها استعارةً بلا خلاف ، هى إذا وقع الاسم فيها غير مُجتلَب لإثبات معناهُ للشيء ، لأن هذا حكمٌ لا يكون إلا إذا كان الاسم فى منزلة الخبر من المبتدأ ، فأمّا إذا كان مبتدأ بنفسه ، أو فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات أمرٍ آخر غير ما هو معنى الاسم ، وبيان ذلك ، ومُجمَلُ ذلك أنك إذا قلت : « زيد أسدٌ » فالاسم مقصودٌ به إيقاع التشبيه وإيجابُه = وأما إذا قلت : « عَنّت لنا ظبية » ، وأنت تعنى امرأة ، فإنما تثبتُ الشبه من طريق الرجوع إلى الحال ، والبحث عن خبيء فى نفس المتكلم ، وهو أنه ادَّعى أنه من الجنس الذى وُضع له الاسم فى أصل اللغة

٣٢٨ – وجوب الفرق ، إذن ، بينهما فى العبارة والاصطلاح ، فوجب أن نفرّق بينهما ، فنُسمّى ذاك « استعارة » ، وهذا « تشبيهًا »

– (إطلاق الاستعارة لا يكون فى كلّ موضع) ، وهو فصل لطيفٌ جدًّا ، لا تنتصف منه إلّا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكنُ توفيةُ الكشف حقَّه بالعبارة ، لدقة مَسْلكه ، وقد بيّن فيه الفصل بين المعنيين فى حال التعريف والتنكير ، كقولك : « هو الأسد » معرَّفًا ، وقولك : « هو أسدٌ » منكَّرًا ، فإن قلت : « هو كالأسد » ، فحسُن إدخال الكاف للتشبيه ، فإن قلت فى الآخر : « هو كأسدٍ » كان كلامًا نازلًا ، فإن أدخلت « كأن » وما يجرى مجراها

فقلت : « كأنه أسد » و« تخاله أسدًا » ، صار حسنًا . ثم بيان فروق كثيرة ، أتى عليها بالشواهد ، وهو فصل مهم جدًّا

٣٣٢ – يتصل بهذا البيان السالف أن « الاستعارة » الصحيحة ما لا يحسن دخول كلم التشبيه عليه ، وذلك إذا قوى الشبه بين الأصل والفرع ، حتى يتمكن الفرعُ في النفس بمداخلة ذلك الأصل والاتحاد به ، كَوْنه إياه

٣٣٣ – (فرق شافٍ بين التشبيه والاستعارة) :

بين قولك : « زيد أسدٌ » ، و« رأيت أسدًا » ، واستشهد فيه بقول أبي تمام :

وكَانَ المَطْلُ في بَدْءٍ وعَوْدٍ   دُخانًا للصَّنِيعةِ وهي نارُ

وبيّن ما فيه بيانًا شافيًا

٣٣٤ – (بيان آخر) :

في اعتراض من يعترض فيقول : ما تقولُ في نحو قولهم : « لقيتُ به أسدًا » ؟

٣٣٥ – (الجواب) :

لا وَجْه لتسمية مثل هذا استعارة . ألا تراهمْ قالوا : « لئن لقيتَ فلانًا لَيَلْقَيَنَّك منه الأسد » ، فأتوا به معرفةً على حدّه إذا قالوا : « احذر الأسد » ، وكذلك قول أعشى باهلة :

أخو رَغائبَ يُعْطِيها ويُسْألُها   يَأبَى الظُّلاَمةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ

يعني : هو النهَّاض بأعباء السيادة ، ولا يتصور فيه التشبيه

وكذلك قول الأعشى الكبير :

يَا خَيْرَ مَن يَرْكَبُ المطيَّ وَلَا   يَشْرَبُ كأسًا بكفِّ مَن بَخِلا

لا يتصوّر فيه التشبيه ، وإنما المعنى : أنه ليس ببخيل

٣٣٦ – (ما لا يجوزُ أن يسمَّى استعارة) :

إنما يُتصوَّر الحكم على الاسم بالاستعارة ، إذا جرى بوجهٍ على ما يُدَّعى أنه مستعارٌ له . والاسمُ في قولك : « لقيتُ به أسدًا » أو « لقيني منه الأسد » ، لا يُتصوَّرُ جَرْيُه على المذكور بوجهٍ ، لأنه ليس بخبر عنه ، ولا صفة له ، ولا حال ، وإنما هو بنفسه مفعول « لقيتُ » ، وفاعلُ « لقيني »

وكذلك قول النابغة :

نُبِّئْتُ أنّ أبا قَابُوسَ أَوْعَدَني   ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأَسَدِ

لا يكون استعارة = لأنّ الأسد هنا واقعٌ على حقيقته ، ولو قلت : « ولا قرارَ على زَأْرٍ مَنْ هو كالأسد » ، كان فيه من العِيّ والفَجَاجة شيء غير قليل

٣٣٧ – وقول الفرزدق :

قِيَامًا يَنْظُرون إلى سَعِيد كأنَّهُمُ يَرَوْن به هِلالًا

لا يُتَوَهَّم أن « هلالًا » استعارة لسعيد ، لأن الحكم على الاسم بالاستعارة ، مع وجود التشبيه الصريح ، محالٌ

* * *

٣٣٨ – (فصل فى الاتّفاق فى الأَخْذ والسرقة والاستمداد والاستعانة) ، (وانظر ما سلف ص : ٢٦٣ وما بعدها)

– اتفاقُ الشاعرين : إمّا اشتراكهما فى الغرض على الجملة والعموم ، وإمّا فى وجه الدلالة على ذلك الغرض

– (اشتراكهما فى الغرض على العموم) ، فهو أن يقصد كل واحد منهما وصف الممدوح . مثلًا ، بالشجاعة والسخاء ، وما شابه ذلك

– (وأمّا اشتراكهما فى وجه الدلالة على الغرض) ، فهو أن يأتى بما يستدلّ به على إثباته له الشجاعة والسخاء مثلًا ، وينقسم ذلك أقسامًا

– القسم الأول : التشبيه بما يوجد الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة

– القسم الثانى : ذكر هيئات تدلّ على الصفة ، كوصف الرجل بالابتسام فى حال الحرب وسكون الجوارح وقلة الفكر ، كقوله :

كأنّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسِماتِهم وإنْ كان قَدْ شفَّ الوُجُوهَ لِقاءُ

٣٣٩ – أو كوصف الجواد ، بالتّهلُّل للعفاة ، والارتياح لرؤية المُجتَدين = ووصف البخيل بالعبوس ، مع سعة ذات اليد

– (أما الاتفاق فى عموم الغرض) ، فلا يكون الاشتراك فيه داخلًا فى الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة . ويقع الغلط فيه ممّن لا يحسنُ التحصيل والتأمّل ، ويدّعى أن أحد الشاعرين عيالٌ على الآخر ادّعاءً ، وأمّا أن يقوله صريحًا ، فلا

– (وأما الاتفاق فى وجه الدلالة على الغرض) ، فإن كان مما اشترك الناس فى معرفته ، فحكمه حكم العموم الذى تقدّم ، كالتشبيه بالأسد فى الشجاعة ، لأنّ هذا مما لا يُحتاج فيه إلى رويّة واستنباط

٣٤٠ — وإن كان ما ينتهى إليه المُتكلِّم بنظرٍ وتدبُّرٍ واجتهاد ، وكان من دونه حجابٌ يحتاج إلى خَرْقه بالنظر ، فبهذا الشرط ممكن أن يُدَّعى فيه الاختصاصُ والتقدّم ، وأن يُقضَى بين القائلَيْن فيه بالتفاضُل

— والمشترك العاميّ الذى قلتُ أنّ التفاضُل لا يدخله ، إنما يكون كذلك ما كان صريحًا ظاهرًا لم تلحقهُ صَنْعة ، فأمّا إذا رُكّب عليه معنًى ، ودُخِل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح ، فقد صار بما غُيِّر من طريقته ، واستُجِدّ له من المِعْرَض ، داخلًا فى قَبيل الخاصّ الذى يُتوصَّل إليه بالتدبُّر والتأمُّل وذلك كقولهم ، وهم يريدون التشبيه : « سَلَبْن الظباءَ العيونَ » ، كقول الشاعر :

سَلَبْنَ ظِباءَ ذى نَفرٍ طُلاها ونُجْلَ الأَعيُنِ البَقَرَ الصُّوارا

وأمثلةٌ أخرى ذكرها فى شعر أبى نواسٍ والمتنبىّ والبحترى ، فهذا كلُّه فى أصله وحقيقته تشبيهٌ ، ولكن كَنَى لك عنه وخادعك فيه ، فالخصوص الذى تراهُ تنفى الاشتراك وتأباهُ ، لأنه جعل التشبيه مدلولًا عليه بأمر آخر ليس من قبيل الظاهر . وتعمَّدَ إخفاء الظاهِر ، حتى لا يُعْرف إلّا اختبارًا وامتحانًا

٣٤٢ — والاحتفالُ والصنعةُ التى تَرُوق وتُرُوع ، تفعل فعلًا شبيهًا بما يقع فى نفس الناظر إلى التصاوير التى يُشكِّلها الحُذَّاق بالتَّخطيط والنقش

* * *

٣٤٣ — (صنعة الشِّعر الساحرة) ، بما يصنعه من الصُّوَر ، من جعل الجماد الصامت فى صورة الحىّ الناطق ، والمعدوم المفقود فى حكم الموجود المشاهَد ، (كما قدمتُ فى باب التمثيل ص : ٨٠ ، وما بعدها) ، حتى يكسب الدنىُّ رِفعةً ، والغامضُ القدرِ نباهةً ، وعكس ذلك مما يَغُضُّ من شرف الشريف

٣٤٤ — كما فعل الحطَيئة فى شأن قبيلة « أنف الناقة » ، حيث قال :

قومٌ هُم الأَنْفُ والأَذْنَابُ غيرُهُمُ ، ومَن يُسَوِّى بأَنْفِ النَّاقة الذَّنَبا

وما قاله جحظةُ فى « سعد » حاجب الوزير الخاقانىّ ، وقول الشاعر فى « كثير بن أحمد »

٣٤٥ — ومن عجيب ذلك ما قاله ابن المعتز فى ذمّ القمر ، فاقتدر بالبيان على تقبيحه ، وهى أبياته الصاديّة

٣٤٦ — ومن عجيب ذلك ما فعله الأنبارىّ فى قصيدته التى رثَى بها ابن بقيّة وزير عزّ الدولة بن بختيار ، حين ظفر به عضد الدولة ، فرماهُ تحت أرجُل الفيلة ، ثم صَلَبه ، فقلب الأنبارى جملة

ما يستنكر من أحوال المصلوب إلى ضدّها ، وتأوّل فيها تأويلات أراك فيها العَجَب ، وهي التي أوّلها :

عُلوٌّ في الحياةِ وفي المماتِ بحَقٍّ أنت إحدى المعجزاتِ

وساق القصيدة كلها ، وروعتها تغني عن بيان ما فيها

٣٤٧ – ومما هو من هذا الباب ، إلّا أنه احتجاجٌ عَقْلي صحيح ، قول المتنبي في رثاء أخت سيف الدولة :

وَمَا التأنيثُ لاسْم الشمسِ عَيْبٌ ولا التذكيرُ فخرٌ للهلالِ

وبيان ذلك ، والتفسير الصحيح لهذا البيت

* * *

٣٥٠ – (فصلٌ في حَدَّى الحقيقة والمجاز)

* * *

– (حدُّ الحقيقة والمجاز إذا كان الموصوف به المفرد ، غير حَدّه إذا كان الموصوف به الجملة) . (وانظر حدّ الجملة في الحقيقة والمجاز ص : ٣٦٦ وما بعدها)

– (شرطٌ في حدّ « الحقيقة ») : كلُّ كلمة أُريدَ بها ما وقعت في وَضْع واضع (أو : مواضعةٌ) = وقوعًا لا تستند فيه إلى غيره ، فهي « حقيقة »

– وإنّما اشترطت هذا الشرط ، لأنّ وصف اللفظة بأنها « حقيقة » أو « مجاز » ، حُكمٌ فيها من حيثُ أنّ لها دلالة على الجملة ، لا من حيث هي عربيةٌ أو فارسية ، أو سابقةٌ في الوضع أو مُحدَثة مُولَّدة

– نظير ذلك حدُّك « الخبر » بأنه : « ما احتمل الصدق والكذب » ، ممّا لا يخصُّ لسانًا دون لسانٍ = وهذا أحدُ ما غفل عنه الناس ، ودخل عليهم اللَّبس فيه ، حتى ظنُّوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية ، وأن مسائلَه مُشبَّهة باللغة ، في كونها اصطلاحًا يُتوهَّم عليه النقلُ والتبديل

* * *

٣٥١ – (أمّا المجازُ : فكلُّ كلمة أُريد بها غيرُ ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظةٍ بين الثاني والأول ، فهي : « مجازٌ »)

٣٥٢ – ومعنى « الملاحظة » هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريدُه بها الآن ، إلا أن هذا الاستناد يقوَى ويضعُف ، كقولك : « رأيت أسدًا » ، تريدُ رجلًا شبيهًا بالأسد ، فلا شبهة في حاجة الثاني إلى الأول ، إذ لا يُتصوَّر أن يقع الأسد للرجل إلّا بعد أن تجعل كونه اسمًا

للأسد أمام عينيك ، فهذا استناد تعلمه ضرورة .

– (جعل « اليد » للنعمة)

أمّا ما عدا ذلك ، فلا يقوى استنادُه هذه القوة ، لجعلك « اليد » للنعمة ، لو تكلّف متكلّف فزعَمَ أنه وضعٌ مستأنف ، أو فى حُكم لُغة مفردة ، لم يمكن دفعه إلا برفق واعتبار خفىّ ، لأنا لا نُوقع هذه اللفظة على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباسٌ واختصاص . هذا هو الدليلُ الأول

والدليل الثانى : أنك تقول : « اتّسعت النعمة فى البلد » ، ولا تقول : « اتسعت اليدُ فى البلد » ، وتقول : « جلّت يدُه عندى » ، و« كثُرت أياديه لدَىّ » ، فتعلم أن الأصل : صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده

٣٥٣ – وكذلك قولُهم فى صفة راعى الإبل : « إن له عليها إصْبَعًا » ، أى أثرًا حسنًا ، كقول الراعى :

ضَعِيفُ العَصَا ، بادِى العروقِ ، ترى لَهُ عليها إذا ما أجدبَ الناسُ إصْبَعَا

وضدُّه فى اللفظ قول الآخر :

« صُلْبُ العَصا بالضَّرب قد دَمَّاها »

أى جعلها كالدُّمَى فى الحُسْن ، فهما يرجعان إلى غرض واحد

٣٥٤ – فلاشك أن « الإصْبَع » مشارٌ بها إلى إصبع اليد ، وأن وقوعَها بمعنى : الأثر الحسن ، ليس على أنّه وضعٌ مستأنف فى إحدى اللغتين ، بل لأن الأعمال الدقيقة ، والحذق فى عمل اليد ، مستفادةٌ من حُسْن تصريف الأصابع

٣٥٥ – فملاحظة « الإصبع » لأصلها ، هو كملاحظة « اليد » للنعمة

* * *

٣٥٥ – ويشبه « الإصبع » و « اليد » ، وضعهم الخاتَمَ ، موضع « الختم » وكذلك « الطابعَ » يقولون : « عليه خاتمُ الملك » و « عليه طابعٌ من الكرَم » ، أى أثرُ الخاتم والطابع ، كقول القائل :

وقُلْنَ : حَرَامٌ قد أُحِلَّ بربِّنا وتُتْرَكُ أموالٌ عليها الخواتِمُ

وقول أبى ذؤيب :

إذا فُضَّتْ خواتِمُها وفُكَّت يقال لها دمُ الوَدَجِ الذبيحُ

وتقدير الشيخ أبى على الفارسى فى هذين البيتين حذفُ المضاف ، أى : « وتترك أموالٌ عليها نقشُ الخواتم » ، و« إذا فُضّ خَتْمُ خواتمها » ، فهو بيان لما يقتضيه الكلام من أصله ، دون أن يكون الأمرُ على خلاف ما ذكرتُ من جعل أثر الخاتم خاتمًا . وبيان ذلك

٣٥٦ - ومثله قولهم : « ضربتُه سوطًا » ، لأنهم عبرّوا عن الضربة الواقعة بالسَّوط باسمه ، وجعلوا أثر السوط سوطًا

* * *

٣٥٦ - (عودٌ إلى مجاز « اليد » إذا أريد بها القُدْرة) :

- فإنك لا تكاد تجدها تُراد معها القدرة ، إلّا والكلام مَثَلٌ صريح ، أو تلويحٌ بالمَثَل ، ومعنى القدرة منتزعٌ من « اليد » مع غيرها ، وبيان ذلك بالتفصيل

- فمن ذلك قولهم : « فلانٌ طويل اليد » يراد به فضل القدرة ، ولو وضعت القدرة هنا فى موضع « اليد » أحَلْتَ = وكذلك قوله ﷺ وقد قالت له نساؤه : « أيّتنا أسرعُ لحاقًا بك يا رسول الله ؟ » فقال : « أطْوَلكُنّ يدًا » ، يريد السخاء والجود ، فلو وضعتَ موضع « اليد » شيئًا مما أُريد به الكلام ، خرجت عن المعقول ، لأنّ الشبه مأخوذٌ من مجموع الطول واليد

٣٥٧ - وكذلك قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)

- وكذلك قوله ﷺ : « المؤمنون تتكافأُ دِماؤُهم ، ويَسْعَى بذِمَّتِهم أَدناهم ، وهُم يدٌ على من سواهم » ، لا تقول : إن « اليد » هنا بمعنى « العون » حقيقة ، فاليد لا تقع على انفرادها على شيء

* * *

٣٥٨ - (« اليدُ » ، و« اليمين » ، و« القبضة »)

يطلقون القول فى « اليمين » أيضًا بمعنى القُدرة ، ويجعلونها تجرى مَجْرى اللفظ وضع لمعنيين فى قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) ، وكذلك فى قول الشمّاخ :

إذا مَا رايةٌ رُفِعتْ لمجدٍ تلقّاها عَرابةُ باليمينِ

فقال أبو العباس المبرد ، نقلا عن أصحاب المعانى ، معناه : بالقوّة ، وهذا تفسيرٌ على الجملة ، وقصدٌ إلى نفى الجارحة بسرعة ، خوفًا على السّامع من خطراتٍ تقع للجُهّال وأهل التشبيه ، جلّ الله عن شبه المخلوقين ، وإذا تأمّلت علمتَ أنه على طريق المثل (ثم انظر ص : ٣٦٠)

٣٥٩ - وكذلك قوله فى صدر الآية السابقة : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ، محصول المعنى على القدرة عن طريق التأويل والمَثَل ، ولا يجوز أن تجعل « القبضة » اسمًا للقدرة

- وإذا قلت للمخلوق : « الأمر بيدك » ، أردتَ المثل ، وأنّ الأمرَ كالشيء يحصُل فى يده من حيث لا يمتنع عليه

— إذن ، فما معنى التوقف فى أن « اليمين » مثلٌ ، وليست باسم للقُدرة ، وكاللغة المستأنفة ؟ فإنك لا تقدر أن تقول : « هو عظيم اليمين » أى عظيم القدرة

٣٦٠ — وكذلك القولُ فى بيت الشمّاخ (ص : ٣٥٨) ، فإنك لا تستطيع إلّا أن تأخذه من طريق المثل ، وأن تأخذ المعنى من مجموع التلقّى واليمين ، ومثله قول أوس بن حجر ، فى حليمة بنت فضالة ، حين صرعته ناقته ، حين أخذته فتولت تمريضه :

لَعَمْرُكَ مَا مَلَّت ثَوَاءَ ثَوِيِّهَا حَلِيمَةُ ، إذْ أَلقَى مَرَاسِىَ مُقْعَدِ
ولكن تَلَقَّت باليَدَيْنِ ضَمَانَتى ومَلَّ بفَلْجٍ فالقنافذِ عُوَّدِى

ثم تفصيل آخر فى قول الشماخ « تلقاها عرابة باليمين »

٣٦٢ — ومما يبيِّن موضوع بيت الشماخ ، إذا اعتبرتَ به ، قول الخنساء :

إذَا القومُ مَدُّوا بأَيْديهمْ إلى المَجْد مَدَّ إليه يَدَا
فنالَ الذى فَوْقَ أَيْديهمُ من المجد ، ثم مَضَى مُصعِدَا

فلن تجد فرقًا بين أن يمُدّ إلى المجد يدًا ، وبين أن يتلقّى رايته باليمين

— (والغلط من هذا الضرب ، جنايتُه على مَعَانى ما شَرُف من الكلام عظيمةٌ ، وهو مادّةٌ للمتكلّفين فى التأويلات البعيدة ، والأقوال الشنيعة)

* * *

٣٦٣ — (مجاز « القلب ») :

مثل من توقَّف فى التفات هذه الأسامى ، (اليد ، واليمين ، والقبضة) ، إلى معانيها الأُوَل ، وظنَّ أنها مقطوعة عنها قطعًا يرفع الصلة بينها وبين ما جازت إليه ، مَثَلُ مَنْ إذا نظر فى قوله تعالى : (إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) فرأى المعنى على الفهم والعقل ، وقال : « القلب ههنا بمعنى : العقل » فأخذهُ ساذَجًا ، وترك أن يأخذه من جهته ، ومن طريق المَثَل ، وبيان ذلك

* * *

— غرضى من هذا الباب الذى ابتدأتُه (ص : ٣٥٠ وما بعدها) أن تعرفَ أنَّ من عَدَل عن الطريقة فى الخفىّ ، أفضَى به الأمرُ إلى أن يُنكِر الجلىّ ، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحرافات إلى ترك السبيل

– والذى جَلَب التخليط والخبطَ فى هذا الفن ، أن الفرقَ بين أن يكون الشَّبه مأخوذًا من الشىء وَحْده ، وبين أن يُؤخذ ما بين شيئين ومجموع كلام ، كما مضى فى الفرق بين الاستعارة والتمثيل (ص : ٩٨ وما بعدها) ، وهو بابٌ تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيثُ لا يعلم

٣٦٤ – وأنت ترى أن الرجُل يوافقك فى الشىء منه على أنّه مَثَل ، حتى إذا صار إلى نظير له خلَّط : إمَّا فى أصل المعنى ، وإمَّا فى العبارة

– فالتخليط فى أصل المعنى هو ما قلت لك فى تأوُّل « اليمين » على القوة ، وأن « القلب » فى الآية بمعنى العقل

– والتخليط فى العبارة ، كنحو ما ذكره بعضهم فى قول الأعور الشَّنّى :

هوِّن عليكَ فإنَّ الأُمورَ بكفِّ الإلٰهِ مقاديرُها

فقال : « الكفّ هنا بمعنى السلطان والمُلك والقدرة » ، وقال : وقيل : الكفُّ هنا بمعنى النعمة » ، فأوهم أن « الكفّ » بهذا الإطلاق على الانفراد ، بمعنى ما ذكر ، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة

٣٦٥ – وبخلاف من خالف فى « اليد » و « اليمين » وسائر ما هو مجازٌ ، لا يقدحُ فيما قدَّمتُ من حدِّ الحقيقة والمجاز . فإن جعل « اليمين » على انفرادها تُفيد القُوَّة ، فقد جعلها حقيقةً مُستغنية عن الاستنادِ فى دلالتها على شىء = وإن اعترف بضربٍ من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها ، فقد وافق فى أنها مجاز ، وكذا القياس فى الباب كلّه

* * *

٣٦٦ – (فصل فى المجاز العقلى والمجاز اللُّغوى ، والفرق بينهما)

– (حدّ الجملة فى الحقيقة والمجاز) ، (وانظر ما سلف فى أول ص : ٣٥٠)

– أصلٌ ينبغى أن تعرفه ، وهو المعنى الذى من أجله اختُصَّت الجملة بالفائدة ، ولم يَجُز حصولها بالكلمة الواحدة

– علّةُ ذلك أن مَدَار الفائدة على الإثبات والنفى . كالخبر ، وهو أوّل معانى الكلام وأقدمها ، وهو ينقسم إلى هذين الحكمين : الإثبات والنفى

– « الإثبات » يقتضى مُثْبِتًا ومُثْبَتًا له ، و « النفى » يقتضى منفيًّا ومنفيًّا عنه ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل . وقيل للمُثْبَتِ والمنفى « مُسنَد » و « حديث » = وللمثبت له والمنفىّ عنه « مُسنَد إليه » و « محدَّث عنه »

٣٦٧ – ولكل واحد من حكمى الإثبات والنفى ، حاجةٌ إلى أن تُقيِّده مرتين ، وتُعلِّقه بشيئين

— تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ضربَ زيدٌ » ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد = فقولك : « إثبات الضرب » ، تقييدٌ للإثبات بإضافته إلى الضرب = ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيّده مرة أخرى فتقول : « إثبات الضرب لزيد » ، فقولك : « لزيد » تقييد ثانٍ وإضافةٌ ثانيةٌ .

وكما لا يُتصوَّر أن يكون ههنا إثبات مطلقٌ غير مقيّد = أى أن يكون إثباتٌ ولا مُثْبَتَ له ، كذلك لا يُتصوَّرُ أن يكون إثباتٌ مقيَّدٌ تقييدًا واحدًا ، نحو إثبات شيء فقط ، دون أن تقول : « إثبات شيء لشيء » = والنفيُ أيضًا بهذه المنزلة ، فلا يُتصوَّر نفيٌ مطلقٌ ، ولا نفيُ شيء فقط ، بل تحتاج إلى قيدين ، كقولك : « نفيُ شيء من شيء » .

— هذه هى القضية المُبْرمة التى تزولُ الرَّاسيات ولا تزول .

— ثم لا تنظر إلى قولهم : « فلانٌ يُثْبِتُ كذا » أى يدَّعى أنه موجودٌ = و « ينفى كذا » أى : يقضى بعدمه = لأن الذى قصدْتُه هو الإثبات والنفيُ فى الكلام .

* * *

٣٦٧ — (وههنا « أصل »)

اعلم أن فى الإثبات والنفى ، بعد هذين القيدين ، حُكمًا آخر ، هو كتقييد ثالث = وذلك أن للإثبات والنفى جهة ، ومعنى ذلك أنك تُثبتُ الشيء مرةً من جهة ، وأخرى من جهة غير تلك الجهة الأولى .

٣٦٨ — تفسير ذلك ، تقول : « ضرب زيدٌ » فتثبت الضرب فعلًا لزيد = وتقول : « مرض زيدٌ » ، فتثبت المرض وصفًا لزيد ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، نحو : « كَرُم ، وظَرُف ، وطال ، وقَصُر » . وقد يُتصوَّر فى الشيء أن تُثبته من الوجهين جميعًا ، وهو كلُّ فعلٍ يفعله الإنسان فى نفسه ، نحو : « قام » و « قعد » ، فقد أثبتَّ القيام فعلًا له ، وأثبتَّه أيضًا وصفًا له ، من حيث أن تلك الهيئة ، « القيام » و « القعود » = موجودةٌ فيه ، من حيث هى وصفٌ موجودٌ فيه

— وههنا « أصل » آخر ، وهو أن الأفعال على ضربين : « متعدٍّ » و « غير متعدٍّ » = ضربٌ يتعدّى إلى شيء هو مفعولٌ به ، كقولك : « ضربتُ زيدًا » ، لأنك فعلتَ به الضرب ولم يفعلهُ بنفسه = وضربٌ يتعدّى إلى شيء هو مفعول له ، نحو : « صنعَ ، وعَمِلَ ، وأنشأ ، وأوجدَ » فى كونه معنًى عامًّا غير مشتقٍّ من معنى خاصٍّ ، فهو ليس « كضَرب » ، لأنه مشتقٌّ من « الضرب » ، وهو جنسٌ من المعانى

٣٦٩ — وهذا الضربُ الثانى ، المنصوب فيه مفعولٌ مطلقٌ لا تقييد فيه ، فمن المحال أن يكون معنى :

« خلق الله العالم » : « فَعَل الخلق به » ، كما فى قولك : « ضربتُ زيدًا » ، حتى يكون معنى : « فعل القيام » هو : « فعل شيئًا بالقيام » ، فهذا من شنيع المُحال

* * *

٣٦٩ – والإثبات فى هذا « الضرب الثانى » ، لا يصحُّ أن تثبت المفعول وصفًا البتة ، وتوهُّمُ ذلك خطأ عظيم وجهل ، فإذا قلت : « فعل زيدٌ الضربَ » ، كنت قد أثبت الضربَ فعلًا لزيد ، كما تثبتُ « العالم » خلقًا لله تعالى فى قولك : « خلق اللهُ العالمَ »

– وأما « الضربُ الأوّل » ، وهو الذى منصوبُه مفعولٌ به ، كقولك : « ضربتُ زيدًا » ، فإنك تثبتُ الضرب فعلًا لنفسك ، ولا يُتصوَّر أن يلحق الإثباتُ مفعولَهُ ، لأنه إذا كان مفعولًا به ، استحال أن تثبته فعلًا لك ، وإثباتُهُ وصفًا أبعد فى الإحالة

– وقولنا : « ضربتُ زيدًا » ، فإنك تُثبتُ زيدًا مضروبًا ، لأنه يرجع إلى أنك تثبتُ الضربُ واقعًا به منك = فأما أن تثبت ذات زيد لك ، فأمرٌ لا يتصوَّر ، لأن الإثبات كما مضى (ص : ٣٦٧) لابدَّ له من جهة ، ولا جهةَ ههنا = وكذلك إذا قلت : « أحيا الله زيدًا » ، فأنت قد أثبت الحياةَ فعلًا لله تعالى فى زيد ، فأمَّا ذاتُ زيد فلم تثبتها فعلًا لله بهذا الكلام ، وإنما يتأتى ذلك بكلام آخر نحو أن تقول : « خلق الله زيدًا » ، وهو ممَّا لا يُشتقّ من معنى خاص كالحياة والموت

* * *

٣٧ – لقد تقرَّرت هذه المسائل ، فإذا أردتَ أن تقضىَ فى الجملة بمجازٍ أو حقيقة ، فانظر إليها من جهتين :

الأولى : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات : أهو فى حقّه وموضعه ، أم زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه ؟

الثانية : أن تنظر إلى المعنى المُثْبَت ، أى ما وقع عليه الإثباتُ ، كالحياة فى قولك : « أحيا الله زيدًا » ، أثابتٌ هو على الحقيقة ، أم قد عُدِل عنها ؟

* * *

٣٧٠ – مثالُ ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المُثْبَت قولُ جميل :

وَشَيَّبَ أَيّامُ الفِراقِ مَفارِقِى ... وأَنْشَزْنَ نَفْسى فوق حَيْثُ تكونُ

وقول الصَّلَتان العبدىّ :

أَشَابَ الصغيرَ وأَفْنَى الكبيـ ... ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ ومَرُّ العَشِى

المجاز واقعٌ فى إثبات الشيب فعلًا للأيام ولكرّ الليالى . إذ ليس يصحُّ إثبات الشيب لغير الله سبحانه = وأمّا المُثْبَتُ ، وهو الشيب ، فلم يقع فيه مجازٌ ، لأنه موجودٌ كما ترى

٣٧١ — مثالُ ما دخله المجاز فى المُثْبَتِ دون الإثبات ، قولُه تعالى : (أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) ، فجعل العلم والهُدَى حياةً للقلوب . فالمجاز فى المثبت ، وهو « الحياة » . فأمّا الإثبات فواقع على حقيقته ، لأن العلم والهدى فضلٌ كائن من عنده تعالى

٣٧٢ — وكذلك قوله تعالى : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) ، فجعل خُضْرَةَ الأرضَ بما يظهره الله تعالى فيها من النبات حياةً لها ، فهو مجازٌ فى المُثْبَت ، فجعل ما ليس بحياةٍ حياةً على التشبيه ، فأما نفسُ الإثبات فمحضُ الحقيقة ، لأنه إثباتٌ لما ضربَ الحياة مثلًا له فعلًا لله تعالى ، ولا حقيقة أحقّ من ذلك

٣٧٢ — وقد يدخلُ المجاز الجملةَ من الطريقين جميعًا ، وذلك أن يُشبَّه معنًى بمعنًى ، وصفةٌ بصفة ، فيستعارُ لهذه اسم تلك ، ثم تُثبت فعلًا لما لا يصحُّ الفعل منه ، فيكون فى الإثبات والمُثْبَت مجازٌ ، نحو قولك : « أحيتنى رؤيتك » ، فجعلت المسرّة الحاصلة بالرؤية حياةً أوّلًا ، ثم جعلت الرؤية فاعلةً لتلك الحياة

— شبيهٌ بهذا قول المتنبىّ :

وتُحيِى لَهُ المالَ الصَّوارِمُ والقَنَا ويقتلُ ما تُحيِى التَّبَسُّمُ والجَدَا

— ونوعٌ منه : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرْهَمُ » ، جعل الفتنة هلاكًا ، ثم أثبت الهلاك فعلًا للدينار ، وليسا مما يفعلان ذلك

٣٧٣ — وهذا المنهاجُ فى الفرق بين دخول المجاز فى الإثبات ، وبين دخوله فى المُثْبَت ، وبين أن ينتظمهما ، يدلك على أنّه إذا وقع المجاز فى الإثبات ، فهو متلقًّى من العقل ، وإذا عرض المجاز فى المثبت فهو متلقًّى من اللغة .

— وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيَّد مرتين ، (انظر ص : ٣٦٧) وذلك لا يحصُل إلا بالجملة ، فاعلمْ أنّ مأخذه العقلُ ، وهو القاضى فيه دون اللغة = لأن اللغة لم تأت لتحكُم بحكم أو لتثبت وتنفى ، وما يعترضُ على دعواك من تصديق أو تكذيب ، فهو اعتراضٌ على المتكلم ، وليست اللغة من ذلك بسبيلٍ

— وأما إذا كان المجاز فى المُثْبَت ، كقوله تعالى : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ) (انظر ص : ٣٧٢) ، فإنما مأخذهُ اللغة ، لأجْل أنّ طريقة المجاز بأن أجرىَ اسم الحياة على ما ليس بحياةٍ ، تشبيهًا وتمثيلًا ، وإذا تُجُوِّز فى الاسم ، وهو « الحياة » فأجرىَ عليها ، فالحديث مع اللغة لا مع العقل

* * *

٣٧٤ — (اعتراض ، على ما قاله الشيخ عبد القاهر) :

إن المجاز يقع تارةً فى « الإثباتِ » ، وتارةً فى « المُثْبَت » ، فإذا وقع فى « الإثبات » فهو طالع من جهة العقل ، وإذا عَرَض فى « المُثْبَت » فهو آتٍ من جهة اللغة = يقول المعترض : ما قولك إن سَوَّيتُ بين المسألتين ، وادَّعيت أن المجاز بينهما جميعًا فى « المُثْبَت » ، بيانُ ذلك : « الفِعلُ » الذى هو مصدرُ « فَعَل » وُضِع فى اللغة للتأثير فى وجود الحادث ، كما أن « الحياة » موضوعة للصفة المعلومة . فإذا قيل : « فَعل الربيعُ النَّوْرَ » ، جُعِل تعلُّق النَّوْرِ فى الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة « فِعْلًا » ، كما تُجعَل خُضْرَة الأرض « حياةً » . وإذا كان كذلك ، كان المجازُ فى أن جعلَ ما ليس بفِعْلٍ فعْلًا ، وأُطْلِق اسم « الفعل » على غير ما وُضِع له فى اللغة ، كما جُعِل ما ليس بحياة « حياة » وأُجْرى عليه اسمها . فإذا كان ذلك مجازًا لغويًّا ، فينبغى أن يكون ذلك كذلك

— (ردُّ الاعتراض) (يستغرق رد هذا الاعتراض من ص : ٣٧٤ إلى ص : ٣٩١)

إن الذى يدفعُ الشبهة ، أن تنظُر إلى مدخل المجاز فى المسألتين . فإن كان مدخلهما من جانب واحدٍ ، فالأمر كما ظننت . وإن لم يكن ، استبان لك خطأ ظنّك

٣٧٥ — يبيّن ذلك أنك لو قلت : « أثبتُّ النَّوْرَ فعلًا » ، لم تقع فى مجاز ، لأنه فعل الله تعالى ، وإنما تصيرُ إلى المجاز إذا قلت : « أثبتُّ النَّوْرَ فعلًا للربيع » ، وذلك بالإضافة ، لا بنفس الاسم . أما فى مسألة « الحياة » ، فتحصُل على المجاز بإطلاق الاسم من غير إضافة ، وذلك قولك : « أثبت بهجة الأرض حياةً » ، فظهر المجاز فى « الحياة » من غير إضافتها إلى شىء

ويبين ذلك ، أنك إذا عبرت بالنفى فى مسألة « الفعل » قلت : « جعل ما ليس بفعل للربيع فعلًا له » ، وتقول فى « الحياة » : « جعل ما ليس بحياةٍ حياةً » وتسكت . ولو قلت : « جعل ما ليس بحياة للأرض حياةً للأرض » ، وهو كلام لا معنى له ، لأنه يقتضى أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض ، وجعلتَها مثلًا تحيا بحياة غيرها . وهذا بيِّن الإحالة

* * *

— ثم قال : « من حقِّ المسائل الدقيقة أن تُتأمَّل فيها العبارات التى تجرى بين السائل والمجيب ،

فإن ذلك يكشف عن الغرض ، ويبيّن جهة الغلط » ثم بيّن ذلك بيانًا مهمًّا لا مندوحة عن قراءته كاملًا كما أورده

* * *

٣٧٦ — ثم قال : « ومما يجبُ ضبطُه في هذا الباب : أن كلّ حُكمٍ يجبُ في العقل وجوبًا لا يجوز خلافه ، فإضافته إلى دِلالة اللغة وجعله مشروطًا فيها ، مُحالٌ » وبيّن ذلك بيانًا لا غنى عن قراءته كما هو

* * *

٣٧٧ — ثم جاء ببيانٍ آخر فقال : « اعلم أنك إنْ أردتَ أن ترى المجاز وقد وقع في نفس « الفعل » و« الخلق » من حيث هُما ، لا إثباتهما وإضافتهما ، فالمثال في قولهم للرجل يُشفِي على الهلكة ثم يتخلّص منها : « هو إنما خُلِق الآن » ، فأنت تُثبت خلقًا من غير أن يعلم ثابتًا على الحقيقة ، بل على تأويل وتنزيل = ولا يمكنك أن تقول في : « فعل الربيع النَّوْر » بمثل هذا التأويل ، فتزعم أنك أثبتَّ فعلًا وقع على النَّوْر من غير أن يكونَ ثمّة فعلٌ ، ومن غير أن يكون النَّوْر مفعولًا . ثم بيّن ذلك بيانًا شافيًا

* * *

٣٧٨ — ثم قال : ويقال للمعترض : « هَبْك تغالطنا بأن مصدرَ « فعل » نُقِل أوّلًا عن موضعه في اللغة ، ثم اشتُقّ منه » ، قل لنا : ما تصنع بالأفعال المشتقة من معانٍ خاصة ، نحو : « نسج » و« صاغ » و« وشّى » ، أتقول إذا قيل « نسجَ الربيع » أو صاغَ أو وَشّى : إن المجاز في مصادرها ، أم تعترف أنّ في إثباتها فعلًا للربيع ؟ وكيف تقول : « إن في أنفُسِها مجازًا » ، وهي موجودة بحقيقتها . وبيّن ذلك بيانًا شافيًا

٣٧٩ — وههنا أيضًا ما لا وجه لدعوى المجاز في المصدر ، كقولك : « سرَّني الخبرُ » ، فإن السرور بحقيقته موجودٌ ، والكلام مع ذلك مجازٌ ، ومعلومٌ ضرورةً ليس المجاز إلّا في إثبات السرور فعلًا للخبر . ويعلم كُلُّ عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة ، لجُعل ما ليس بالسرور سرورًا = فأما الحكم بأنه فعلٌ للخبر ، فلا يجرى في وَهْمٍ أن يكونُ من اللغة بسبيل

* * *

٣٧٩ — قال المعترض : « النسجُ فعلُ معنًى ، وهو المضامّة بين أشياء ، وكذلك الصَّوْغ فعلُ الصورة في الفضّة ونحوها ، فأنا أُقدّرُ أن لفظ الصوغ مجازٌ من حيث دلّ على الفعل والتأثير ، وهو حقيقة من حيث دلّ على الصورة = كما قدّرت أن في « أحيا الأرض » ، أن « أحيا » من حيث دلّ على معنى فَعَلَ حقيقة ، ومن حيثُ دلّ على الحياةِ مجازٌ »

– (رَدُّ الاعتراض) : قال : « ليس لك أن تجيء إلى لفظ أمرين ، فتفرّق دلالته وتجعله منقولًا عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في « اللَّطْم » الذي هو ضربٌ باليد ، أنّه يُجْعَل مجازًا من حيثُ هو ضربٌ ، وحقيقة من حيث هو باليد . فذلك محالٌ = لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب ، فكذلك كون الفعل فعلًا للصورة لا ينفصل عن الصورة ، وليس الأمر كذلك في قولنا : « أحيا اللهُ الأرضَ » ، وبيان ذلك

٣٨٠ – وجهٌ آخر في ردّ اعتراض المعترض

* * *

٣٨١ – (فصلٌ ، في بيان معنى كلام لأبي القاسم الآمدي في كتاب الموازنة في قول البحتري) :

فَصَاغَ ما صاغ من تِبْرٍ ومن وَرِقٍ وحَاكَ ما حاكَ من وَشْيٍ وديباجِ

قال الآمدي : صوغُ الغيثِ النَّبْتَ وحَوْكُه ، ليسَ باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغٌ » ولا « كأنه صائغٌ » ولا « هو حائكٌ » و« كأنه حائكٌ » على أن لفظة « حائك » في غاية الركاكة ، إذا أُخرِجَ على ما أخرجه عليه أبو تمام في قوله :

إذا الغَيْثُ غَادَى نَسْجَهُ خِلْتَ أنّه خَلَتْ حِقَبٌ حَرْسٌ له وهو حائكُ

فهذا قبيحٌ جدًّا

قال الشيخ : فمنع أن تُطْلَق الاستعارة على « الصَّوْغ » و« الحوك » ، وقد جُعِلَا فعلًا للربيع ، واستدلّ على ذلك بامتناع أن يقال : « كأنه صائغٌ » و« كأنه حائك » . ثم بيّن ذلك بيانًا شافيًا

٣٨٢ – وأنت إذا شبَّهت شخصًا بشخص تقول : « كأن زيدًا الأسدُ » ، فهذا التشبيه الصريح ، أما غيرُ الصريح فإسقاطه المشبَّه به من الذكر فتقول : « رأيتُ أسدًا » ، تريد رجلًا شبيهًا بالأسد ، فتعيره اسمه مبالغةً وأنه أسدٌ على الحقيقة

أما تشبيه فعل بفعل ، فمثاله أن تقول : « كأنّ تزيينه لكلامه نَظْمُ دُرٍّ » ، تشبيهًا صريحًا ، ثم تقول : « إنّما يَنْظِمُ دُرًّا » تجعله كأنه ناظم دُرّ على الحقيقة . ثم ساق أمثلةً أخرى

٣٨٣ – ثم بيّن ذلك فقال : « إذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيئان ، وكان معنى الاستعارة أن تُعير المشبَّه لفظ المشبّه به ، ولم يكن معنا في « صاغ الربيع » إلا شيءٌ واحدٌ ، وهو « الصوغُ » كان تقدير الاستعارة فيه مُحَالًا جاريًا مجرى تشبيه الشيء بنفسه ، وذلك بيّن الفسادِ

* * *

٣٨٣ – (اعتراض آخر) :

ألَيس الكلام على الجملة معقودًا على تشبيه الربيع بالقادر ، في تعلّق الصَّوغ والنسج به ؟ فكيف لم يَجُز دخول « كأنّ » من هذه الجهة ؟

– (رد الاعتراض) :

هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذى يُعقَد فى الكلام ، ويفادُ بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حُكْمَ القادر فى إسناد الفعْل إليه . وكلامنا فى تشبيهٍ مَقُولٍ منطوق به ، وأنت فى تشبيه معقولٍ غير داخل فى النطق . وإن يكن ههنا تشبيه ، فهو فى الربيع لا فى الفعل المسند إليه ، واختلافنا فى « صاغ » و« حاك » هل يكون تشبيهًا واستعارة أم لا ؟ وإذن فلا يلتقى التشبيهان

* * *

٣٨٤ – هذا هو القولُ على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازًا . فكلّ جملة وضعتها على أن الحكم المُفادَ بها على ما هو عليه العقل ، فهى حقيقة ، ولن تكون كذلك حتى تَعْرَى عن التأوّل

– ومثالُ وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع ، قولنا : « خلق الله تعالى الخلق » ، فهذه أحقّ الحقائق وأرسخها فى العقول

– وأما مثال أن توضعَ الجملة على أن الحكم المفادَ بها واقع موقعه من العقل ، وليس كذلك ، إلا أنه صادرٌ عن اعتقادٍ فاسدٍ وظنٌّ كاذب ، فمثل ما جاء فى التنزيل حكاية عن الكفار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ، فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه مُتأوِّل ، بل أطلقه بجهله إطلاق من يضع الصفة فى موضعها ، لا يوصف بالمجاز ، ولكن يقال : « عند قائله أنه حقيقة ، وهو كذبٌ وباطل لا يصحّحه العقل »

* * *

٣٨٥ – وللفصل بين ذلك : أن تعرف حدَّ « المجاز » ، وحدُّ المجاز هو : أن كلّ جملة أخرجت الحكمَ المفادَ بها عن موضعه من العقل لضربٍ من التأوّل . فهى مجازٌ . ومثاله ما جاء ما مضى من قولهم : « فعل الربيعُ » ، وقوله ﷺ : « إنّ ممَّا يُنبتُ الربيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ » ، فقد أثبت الإنبات للربيع ، وذلك خارجٌ عن موضعه من العقل ، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحُّ فى العقول ، إلَّا أنَّ ذلك على سبيل التأوّل ، إذ كان سببًا أو كالسبب فى وجود الفعل من فاعله كأنه فاعلٌ

٣٨٦ – وهذا الضربُ كثيرٌ فى القرآن ، كقوله تعالى : (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا) ، ومعلومٌ أن النخلة لا تُحْدِثُ الأكل ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ، ظهر ما كُنِزَ فيها

– وإذا ثبت ذلك ، فالمبطل والكاذبُ لا يتأوّل فى إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق دون أن يشبّه ، بل يثبتَ القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويردَّ فرعًا إلى أصلٍ ، فهذا يظنّ ما ليس صحيحًا صحيحًا ، وما لا يثبُت ثابتًا ، وليس هو من التأوّل فى شيء

– والمجازُ لم يكن مجازًا لأنه إثبات الحكم لغير مستحقّه ، بل لأنه أثبت لما لا يستحقُّ ، تشبيهًا وردًّا له إلى ما يستحقُّ ، وأنه ينظر من هذا إلى ذاك ، وإثباتُه ما أثبت للفرع الذى ليس بمستحق ، يتضمّن الإثبات للأصل الذى هو المستحقّ

– فلا يُتصوَّر الجمع بين شيئين فى وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل ، حتى يُبدأ بالأصل فى إثبات ذلك الوصف والحكم له . فأنت لا تقدرُ أن تشبّه الرجل بالأسد فى الشجاعة ، ما لم تجعل كونها من أخصّ أوصاف الأسد وأغلبها عليه . فكذلك لا يتصوَّرُ أن يُثبتَ المُثبِتُ الفعل على أنه سببٌ ، ما لم ينظُر إلى ما هو راسخٌ فى العقل من أن لا فِعلَ على الحقيقة إلَّا للقادر

* * *

٣٨٧ – ومن أوضح ما يدلُّ على أنّ إثبات الفعل للشيء على أنه سببٌ ، يتضمَّن إثباته للمُسبِّب ، من حيث لا يُتصوَّر دونه = أن تنظُر إلى الأفعال المسندة إلى الأدواتِ والآلات ، كقولك : « قطع السكّين » ، فإنك تعلم أنّه لا يقع فى النفس من هذا الإثبات صورة ، ما لم تنظُر إلى إثبات الفعل للمُعْمِل الأداةَ والفاعل بها . فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطعٌ بالسكين ، أعياك أن تعقل معناهُ بوجه من الوجوه . وهذا واضحٌ لايشكُّ فيه عاقلٌ

* * *

٣٨٨ – واعلم أنه لا يجوزُ الحكم على الجملة بأنها مجازٌ إلا بأحد أمرين :

الأوّل : أن يكون الشيء الذى أُثبتَ له الفعلُ مما لا يدّعى أحدٌ أنه مما يَصِحُّ أن يكون له تأثيرٌ فى وجود المعنى الذى أُثبتَ له ، وذلك كقولك : « مَحَبَّتُكَ جاءَت بى إليك » ، وقول عمرو ابن العاص فى كلمات قالها يزيد بن أبى سفيان : « هُنَّ مُخْرِجاتى من الشأم »

الثانى : أن يكون عُلم من اعتقاد المتكلّم أنه لا يُثبتُ الفعلَ إلا للقادر سبحانه ، ولم يكن ممن يعتقدون الاعتقادات الفاسدة كقول المشركين : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ)

٣٨٩ – فإذا سمعنا الصلتان العبدى يقول : (وانظر ما مضى ص : ٣٧١)

أشابَ الصغيرَ وأفْنَى الكبيـ ـرَ كرُّ الغَداة ومرُّ العَشِى

وذو الإصبع العدواني يقول :

أَهْلَكَنَا اللَّيلُ والنَّهارُ مَعًا والدَّهْرُ يَعْدُو مُصَمِّمًا جَذَعَا

كان طريق الحكم عليه بالمجاز ، أن تعلم اعتقادَهُم التوحيد ، إمَّا بمعرفة أحوالهم السابقة ، أو بأن تجد في كلامهم من بَعْدِ إطلاق هذا النحو ، ما يكشف عن قصد المجاز فيه ، كما صنع أبو النجم في رجزه ، حين نسبَ ما أصابه من الصَّلَع إلى « الليالي » فذكر أن سببه :

جذبُ الليالي : أبطِئى أو أسرِعِى

ثم فسّر ذلك وكشف عن وجه التأوّل ، وأنه بنى أوّل كلامه على التخيّل فقال :

أَفْنَاه قِيلُ اللهِ للشمس اطْلُعِى حَتَّى إذا واراكِ أُفْقٌ فَارْجِعِى

فبيَّن أن الفعل لله تعالى

* * *

٣٩٠ – واعلم أنه لا يجوز أن يكون قول الكفار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ، من باب التأويل والمجاز ، لأن الله تعالى قال بعد ذلك : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) ، والمتجوِّز في العبارة لا يوصف بالظن ، فهم قد أثبتوا الدَّهْر فاعلًا للهلاك ، فأنكر ذلك الاعتقاد عليهم ومع ذلك ، ففي نص القرآن ، ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلةً ، وذلك قوله تعالى : (مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ) ، وأمثال ذلك كثير

٣٩١ – (مسألة مهمة) : « ومن قدَح في المجاز ، وهَمَّ أن يصفَه بغير الصدق ، فقد خبطَ خَبْطًا عظيمًا ، ويَهْرِفُ بما لا يَخْفَى »

* * *

٣٩١ – من حق العاقل ، فكيف بطالب الدين ؟ أن يتوفَّر على البحث عن حقيقة « المجاز » والعناية به ، حتى يُحصِّل ضروبه ، ويَضْبِطَ أقسامه ، فإن للشيطان من جانب الجهل مداخلَ خفيَّةً يأتي منها صاحبَ الدين ، فيسرق دينَهُ من حيث لا يشعر ، ويلقيه في الضلالةِ من حيث يظنّ أنه مُهْتَدٍ . فيقتسمُه البلاءُ من جانبين : « الإفراط » و« التفريط » . فمن مغرورٍ مُغْرًى بنفي المجاز والبراءةِ منه ، فيرى أنّ لزومَ الظاهر فرضٌ لازم = وآخر يغلو فيه ويفرط ويتجاوز حدّه ، فيعدل عن الظاهر ، ويَسُومُ نفسه التعمُّقَ في التأويل ، ولا سبب يدعو إليه

* * *

٣٩١ - أما « التفريط » ، فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ) ، وقوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ) ، و : (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) . فإذا قال لهم أهلُ التحقيق : « الإتيان » و « المجيءُ » ، انتقالٌ من مكان إلى مكان ، و« الاستواءُ » إن حُمل على ظاهره لم يصحّ إلّا في جسم يشغَلُ حيّزًا ومكانًا ، والله عز وجل خالق الأمكنة والأزمنة = وأنّ المعنى على : « إلّا أن يأتيهم أمر الله » ، و« جاء أمر ربك » = نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيتَهُ أعطاك الوفاق بلسانه ، وقلبُه يتردّدُ في الحيرة ، ولا يُجْرِيه مُجْرَى قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) على الظاهر ، لأجل علمه أن الجمادَ لا يُسْأَل . وكان من حقه أن لا يَجْثِمَ هنا على الظاهر ، مع ما فيه ، إن أُخذ على ظاهره ، من التعرُّض للهلاك والوقوع في الشرك

* * *

٣٩٣ - وأما « الإفراط » ، فما يتعاطاهُ قومٌ يُحبُّون الإغراب في التأويل ، وينسون أنّ احتمال اللفظ شرطٌ في كل ما يُعْدَل به عن الظاهر ، فيُعْرضون عنه حُبًّا للتشوُّف ، أو قصدًا إلى التمويه وذهابًا في الضلالة

* * *

٣٩٤ - وأقلّ ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى ، المنكرون للمجاز ، أنّ التنزيل ، كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها = كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطُرُقهم ، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من « التشبيه » و« التمثيل » و« والحذف » و« الاتساع »

- وكذلك كان من حقّ الطائفة الأخرى ، المحبّة للإغراب في التأويل ، باستكراههم الألفاظ على ما لا تُقِلُّه من المعاني = أن تعلم أنه عز وجلّ لم يرض لنظم كتابه ، ما هو عند القوم المخاطبين خلاف البيان ، وفي حدّ الإغلاق والبعد عن البيان ، وهو شيء يخرجُ عن كل طريقٍ ويُبَاينُ كلّ مذهب ، وكأن الألفاظ تنقلب عن سجيّتها ، وتؤدّي ما لا يوجب حُكمها أن تؤدّيَه

* * *

٣٩٥ - (هذا كلام في ذكر « المجاز » ، وفي بيان معناه وحقيقته)

- معنى « المجاز » ، وذلك إذا عُدِل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة ، يوصفُ عندئذ بأنه « مجاز » على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصليّ ، (أيْ : تعدَّوه) ، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أوّلًا

– وإطلاق « المجاز » على اللفظ المنقول عن أصله يقتضى شرطًا : وهو أن نقله على وجه لا يَعْرَى معه من ملاحظة الأصل ، ومعنى « الملاحظة » ، أن الاسم يقع لما تقول إنه « مجاز » فيه ، بسبب بينه وبين الذى تجعله حقيقة فيه

– مثال ذلك : « اليد » ، التى تقع للنعمة ، وأصلها الجارحة ، لأن من شأن النعمة أن تصدر عن « اليد » الجارحة ، ومنها تصل إلى المقصود بها

– ثم « اليدُ » ، إذا أريد بها القوة والقدرة ، لأن « اليد » الجارحة هى التى يكون بها البطشُ والأخذ والدفع والضربُ والقطع وما يخبر عن وجوه القدرة ، ولذلك لا تجدهم يريدون باليد شيئًا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة

٣٩٦ – ولذلك لم يَجُزْ استعمال « المجاز » فى الألفاظ التى يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين ، وذلك كمثل « الثَّوْر » يكون اسمًا للقطعة الكبيرة من الأقِط ، و« النهار » اسمٌ لفرخ الحُبَارَى ، و« الليل » لولد الكَرَوان . فإن القطعة من الأقِط ليس بينها وبين الحيوان المعلوم سبب ، وكذلك فرخ الحُبَارَى ، وولد الكروان ليس بينه وبين ضوء الشمس والظلام ، سببٌ أدّاهُ إليه وساقه

* * *

٣٩٦ – وقولنا : « المجاز » ، يعنى أن نبيِّن اللفظ أصلًا مبدوءًا به فى الوضع ، وجَرْيُه على الغرض الثانى إنّما هو على سبيل الحكم يتأدّى إلى الشىء من غيره

– ولذلك لم ترهم يطلقون « المجاز » فى الأعلام ، وإنما يطلقون عليه « النقل » ، ويقولون : « العَلَم منقول ومرتجل » ، كنقل اسم جنس على من يسمَّى أسدًا وثورًا ، أو صفة ، كعاصم وحارث ، أو فِعْل ، كيزيد ويشكر . وكل ذلك لا التباس فيه بين الأصل ، وبين اللفظ المشترك

وليس بين هذه الألفاظ المشترك ، ما كان بين « اليد » للنعمة ، و« الراوية » بمعنى المزادة ، وهى فى الأصل اسمٌ للبعير الذى يحملها = وليس أيضًا كنحو الجزء من الشخص وبين جملة الشخص ، كقولهم للربيئة : « عينًا » ، وتسميتهم الناقة : « نابًا » وليس بينها أيضًا ما بين النبت والغَيْث ، والسماء والمطر . ففى هذا كلّه تأوُّل ، هو الذى أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه

* * *

٣٩٧ – وهذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه ، تختلف فى القوة والضعف والظهور ، فهذه الأسماء التى ذكرتُها ، فقولهم للشاة التى تُذْبح عن الصبىّ « عقيقة » ، وذلك إذا حُلقت عقيقته (أى : شعره) ، فهذه أقوى من قولهم : « العَقيرة » للصوت فى قولهم : « رفع عقيرته » ، وذلك أنه شىءٌ جرى اتفاقًا ، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرِّجْل المعقورة

– هذا ، على أن القياس يقتضى أن لا يسمَّى هذا « مجازًا » ، ولكن يُجْرَى مُجْرَى الشيء يُحكَى بعد وقوعه ، لم يقصد فيها إلى قياس أو تشبيه

– (ومقصودنا الآن غير ذلك ، لأن القصد فى هذا الفصل أن أبيّن أن « المجاز » ، أعمُّ من « الاستعارة » ، وأن الصحيح من القضية : أن كلّ استعارةٍ مجازٌ ، وليس كُلّ مجاز استعارة

ولذلك نرى أن العارفين بعلم الخطابة والشعر ، والذين وضعوا الكتب فى أقسام البديع قالوا : إن « الاستعارة » نقل الاسم عن أصله إلى غيره ، للتشبيه على حدّ المبالغة

* * *

٣٩٩ – قال القاضى أبو الحسن الجرجانى صاحب كتاب الوساطة : « مِلاكُ الاستعارة ، تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار للمستعار منه » ، ويعدُّونها فى أقسام البديع ، لأنها دخلت فيه بقيد ، وهو نقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة . وهذا شرط ليس فى « المجاز » = يبيّن ذلك أن « الاستعارة » إن كانت تُساوِق « المجاز » وتجرى مجراه ، حتى تصلحُ لكلّ ما يصلحُ له ، فذكرها فى أقسام البديع يقتضى أن كلّ موصوف بأنه « مجازٌ » فهو بديع عندهم ، حتّى يكون إجراء « اليد » على النعمة ، و« الناب » على الناقة ، و« العين » على الربيئة ، و« العقيقة » على الشاة ، بديعًا كله ، وهذا بيّن الفساد

* * *

٣٩٩ – وأمّا ما تجدهُ فى كتب اللغة ، من إدخالهم ما ليس طريق نقله التشبيه فى « الاستعارة » ، كما فعل ابن دُرَيْد فى الجمهرة ، فابتدأ بابًا فقال : « باب الاستعاراتْ » ، ثم ذكر « الوَغَى » وهو اختلاط الأصوات ، ثم كثر فصارت الحرب « وَغَى » = و« رَعَيْنا الغَيْث والسماء » ، وذكر « الراوية » وهى المزادة ، و« العقيقة » = ثم ذكر فيما بين ذِكْره لهذه الكلِم ، أشياء هى استعارة على الحقيقة ، لأنه قال : « الظمأ » العطش وشهوة الماء ، ثم كثر ذلك حتى قالوا : « ظمئتُ إلى لقائك »

٤٠٠ – والسبب فى ذلك ، من إطلاق « الاستعارة » على ما هو تشبيه ، وعلى ما ليس من التشبيه فى شيء ، ولكنه نقلُ اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وملابسة بينهما ، وما كان من الخلط بينهما = هو أنهم نظروا ما تعارفه الناس فى معنى « العَارِيّة » ، ولم يراعوا عرفَ أهل العلم بالشعر . وهذه طريقة عامية

٤٠١ – وليس هذا بالمذهب المرضىّ ، بل الصوابُ أن تُقْصَر « الاستعارة » على ما نقْلُه نَقْلُ التشبيه

للمبالغة ، لأن هذا نقلٌ مُطّردٌ على حدٍّ واحد . وله فوائد عظيمة شريفة ، فالتطفُّل به على غيره في الذكر ، وتركه مغمورًا بين أشياء ليس في نقلها مثل نظامه أو فوائده ، ضعفٌ من الرأى

* * *

٤٠١ – وقد يقع في كلام العلماء بالشعر ، ذكر « الاستعارة » بهذه الطريقة العامية ، ولكن لا يكون ذلك منهم عند ذكر القوانين ، وحيثُ تُقرَّر الأصول

– مثال ذلك . ما قاله أبو القاسم الآمدى في الموازنة ، في فصل يجيب فيه عن شيءٍ اعتُرِض به على البحترى في قوله :

فكأنَّ مَجْلِسَهُ المُحجَّبَ مَحْفِلٌ وكأنَّ خَلْوَته الخفيَّةَ مَشْهَدُ

ثم قال : « إن المكان لا يسمَّى مجلسًا إلا وفيه قومٌ واستدلَّ على ذلك بقول مهلهل :

« وآستَبَّ بَعْدَكَ يا كُلَيْبُ المجلس »

على الاستعارة » . وليس « المجلسُ » إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على معنى الكثرة والملابسة . ثم ذكر ما قاله الآمدى في موضع القوانين في أن « الاستعارة » من البديع

٤٠٢ – ثم بين حقيقة اللفظ المنقول من أجل التشبيه على المبالغة ، وبيَّن ذلك بيانًا شافيا في معنى « العاريَّة »

٤٠٣ – ثم قال : « وأما ما كان منقولًا لا لأجل التشبيه ، كاليد في نقلها إلى النعمة ، (انظر ما سلف ص : ٣٩٥) ، فلا يوجد فيها إرادة التشبيه ، لا مبالغًا ولا غير مبالغ . ولو ادَّعى مُدَّعٍ أن تكون « اليدُ » اسمًا وُضع للنعمة ابتداءً ثم نقلت إلى الجارحة ، لم يكن ذلك مستحيلًا »

٤٠٤ – عبارة أخرى في بيان « العاريّة » ، و« الاستعارة » ، ونقل « اليد » إلى النعمة

* * *

٤٠٤ – « الاستعارة غير المفيدة » ، سبب ذكرها في أول الكتاب (ص : ٢٩ – ٣٢) في « الاستعارة » ، فاعتذر بأنه يضنُّ باسمها أن يقع هذا الموقع ، وقال : « ولكنّى رأيتُهم قد خلطوه بالاستعارة وعدُّوه معدّها ، فكرهتُ التشدّد في الخلاف ، ونبّهت على ضعف أمرها بأن سمّيتها : استعارة غير مفيدة » ، ثم ذكر أن إطلاق الاستعارة على نقل « اليد » إلى معنى النعمة وأشباهها كالراوية للمزادة والعين للربيئة – إطلاقٌ بعيد

٤٠٥ – ثم قال : لو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرَّد النقل ، لجاز أن توصف الأسماء

المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة ، فيقال : « حَجَر » ، مستعار فى اسم الرجل = وذلك ارتكابٌ قبيح ، وفرطُ تعصُّبٍ على الصواب

* * *

٤٠٦ – بيان آخر : إن جعلنا « الاستعارة » من صفة اللفظ فقلنا : « اسمٌ مستعارٌ » ، فإنّا نشير به إلى المعنى ، من حيثُ قصدنا باستعارة الاسم ، أن نُثبت أخصَّ معانيه للمستعار له

– فقولنا فى « زيدٌ أسد » ، « جعله أسدًا » ، يدلّ على أن استعارة الاسم للشيء تتضمَّن استعارة معناه له . ولولا ذلك لما كان لهذا الكلام معنًى

– (جَعَل) = فإنّ « جعل » لا يصلحُ إلّا حيث يرادُ إثبات صفة للشيء ، كقولنا : « جعلَهُ أميرًا ، وجعله لصًّا » ، نريد أنه أثبت له الإمارة واللصوصية

– وحُكْم « جعل » إذا تعدَّى لمفعولين ، حُكْم « صيَّر » ، فكما لا تقول : « صيّرتُه أميرًا » إلّا على معنى أنّك أثبتَّ له صفة الإمارة ، كذلك لم تقل : « جعله أسدًا » ، إلّا على أنه أثبت له معنى من معانى الأسود

* * *

٤٠٦ – تمام تفسير « جعل » . فإن قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا) إنما جاء على الحقيقة التى وصفتها ، وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث ، واعتقدوا وجودها فيهم = وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث أو البنات من غير اعتقادِ معنًى وإثبات صفة . هذا محالٌ لا يقوله عاقل . وهو بيانٌ مهم

* * *

٤٠٨ – (« فصلٌ » فى تقسيم « المجاز » إلى اللغوى والعقلىّ = واللغوى إلى « الاستعارة » وغيرها)

– « المجاز » على ضربين :

« مجازٌ » من طريق اللغة

و« مجازٌ » من طريق المعنى والمعقول

– فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة ، كقولنا : « اليدُ ، مجازٌ فى النعمة » و« الأسد مجازٌ فى الإنسان وكلِّ ما ليس بالسبع المعروف » ، كان حُكْمًا أجريناهُ عليه من طريق اللغة ، إمّا تشبيهًا ، وإمّا لصلة وملابسةٍ بين المنقول إليه والمنقول عنه

— ومتى وصفنا بالمجاز الجُملةَ من الكلام ، كان « مجازًا » من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك لأن أوصاف الجُمَل لا يصحُّ ردُّها إلى اللغة ، وذلك لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم ، أو اسمٍ إلى اسم ، وذلك شيءٌ يحصُل بقصد المتكلم . فلا يصيرُ « ضربَ » خبرٌ عن « زيد » بواضع اللغة ، بل عن قصد إثبات الضرب فعلًا له . وتعيين ما يثبتُ له ، يتعلّق بمن أراد ذلك ، صادقةً كانت الدعاوَى أو كاذبةً = ومُجْراةً على صحّتها أو مُزالةً عن مكانها = ومطلقةً بحسب ما تأذن به العقول = أو معدولًا بها حتى تنتظم فى سلك التخييل ، وسلوكًا بها فى مذهب التأويل

٤٠٩ — بيان ذلك ، إذا قلنا : « خطٌّ أحسنُ ممَّا وشّاه الربيع أو صنَعه الربيع » ، فقد ادّعينا فى ظاهر اللفظ أن للربيع فعلًا ، وأنه شارَكَ الحيَّ القادر فى صحّة الفعل منه . وذلك تجوُّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة ، فلو قلنا : « إنه مجازٌ من حيث اللغة » ، صرنا كأنّنا نقول : إن اللغة هى التى أوجبت أن يختصّ الفعل بالحىّ القادر دون الجماد ، وأنها لو حَكَمَتْ بأنّ الجماد يصحُّ منه الفعل والصُّنع ، لكان ما هو مجازٌ الآن حقيقةً ، ولعاد ما هو متأوَّل معدودًا فيما هو حقّ مُحصَّل ، وذلك محالٌ

— وإنما يُتصوَّر مثل هذا القول فى الكَلِم المفردة ، نحو : « اليد » للنعمة ، فيصح أن يقال : لو كان واضع اللغة وضع « اليد » أوّلًا للنعمة ، ثم عدّاها إلى الجارحة ، لكان حقيقة فيما هو الآن مجازٌ ، ومجازًا فيما هو حقيقة

* * *

٤١٠ — (اعتراضٌ) :

فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون لإثبات الفعل للشيء كما زعمتَ ، ولكنّا إذا قلنا : « فَعَل الربيعُ الوشيَ » ، فإنا نريد بذلك معنى معقولًا ، وهو أن الربيع سببٌ فى كون الأنوارِ التى تشبه الوشيَ . فقد نقلنا الفعلَ عن حُكْمٍ معقولٍ وُضع له ، إلى حكم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم = فصار كنقل « الأسد » عن السَّبع إلى الرجل الشبيه به فى الشجاعة . أفتقول : « الأسد » على الرجل مجازٌ من حيث المعقول ، لا من حيث اللغة ، كما قلتَ فى صيغة : « فَعَل » = مسندةً إلى ما لا يصحُّ أن يكون له فِعلٌ = : إنها مجازٌ من جهة العقل لا من جهة اللغة ؟

— (فأقول) : بينهما فرقٌ ، وإن ظننتهما متساويين . وذلك أن « فَعَلَ » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق ، والحكمُ فى بيان من يستحقُّ هذا الإثبات وتعيينُه إلى العقل . أمّا « الأسد » فموضوع للسبع قطعًا ، واللغة هى التى عيَّنت المستحقَّ لهُ ، ولولَا نَصُّها

لم يُتصوَّر أن يكون هذا السَّبُعُ بهذا الاسم أَوْلَى من غيره = فأمّا استحقاق الحيّ القادر أن يُثْبَت الفعل له واختصاصه بهذا الإثبات دون كلّ شيء سواه ، فبفرض العقل ونصّه ، لا باللغة ، فقد نقلت « الأسد » عن شيء هو أصلٌ فيه باللغة لا بالعقل = وأمّا « فَعَلَ » فلم تنقله عن الموضع الذى وضعته اللغة فيه ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء ، وهو فى قولك : « فَعَلَ الربيع » باقٍ على هذه الحقيقة غير زائل عنها . ولن يستحقَّ اللفظُ الوصفَ بأنه « مجازٌ » ، حتى يجرى على شيء لم يُوضَع له فى الأصل = وإثباتُ الفعل لغير مستحقِّه ، ولما ليس بفاعل على الحقيقة ، لا يُخرج « فَعَلَ » عن أصله ، لأن الذى وُضعَ له « فَعَلَ » هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فخارجٌ عن دلالته ، وغير داخل فى الموضع اللغوىّ ، بل لا يجوز دخولُه فيه ، لما قدّمتُ قبل من استحالة أن يقال (ص : ٤٠٩) : « إنّ اللغة هى التى أوجبت أن يُختصّ الفعل بالحيّ القادر دون الجماد » ، وما فى هذا القول من الفساد العظيم .

* * *

٤١١ - (نُكتةٌ جامعة) :

- وهى أن « المجاز » فى مقابلة « الحقيقة » ، فما كان طريقًا فى أحدهما من عقل أو لغة ، فهو طريقٌ فى الآخر . فإذا كان كونُ « الأسد » حقيقة فى السبع ، هو من طريق اللغة دون العقل ، وجب أن تكون اللغةُ أيضًا هى الطريقَ فى كونه « مجازًا » .
- وإذا علمتَ أن طريق الحقيقة فى إثبات الفعل للشيء هو العقل ، فينبغى أن تعلم أيضًا أنه هو الطريقُ إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذى دلَّك حين قلت : « فَعَلَ الحيُّ القادرُ » ، أنك لم تتجوَّز ، بل أنت واضعٌ قَدمك على مَحْضِ الحقيقة ، كذلك ينبغى أن يكون هو الدّال إذا قلت : « فَعَلَ الربيع » ، على أنك تجوَّزت وزُلْتَ عن الحقيقة .

* * *

٤١١ - (اعتراض آخر ، على تقسيم المجاز إلى لغوىّ وعقلىّ) :

فيقول المعترض : كان سياق هذا الكلام يقتضى أنّ طريق « المجاز » كلّه العقلُ ، وأنْ لاحظّ للُغة فيه . وذلك أنَّا لا نُجرى اسمَ الأسد على المشبَّه بالأسد ، حتى ندَّعِىَ له الأسدية ، وحتى نُوهِم أنه حين أعطاك من البسالة والبطش ، ما تجده عند الأسد = صار كأنه واحدٌ من الأسود . وقد قدَّمت أنت فيما مضى ما بَيَّنَ أنك لا تجوّز فى إجراء اسم المشبَّه به على المشبَّه ، حتى تُخيِّل إلى نفسك أنه هو بعينه . فقولك : « رأيتُ أسدًا » ، متجوّزٌ من طريق المعقول ، كما تقول فى : « فعل الربيع » . وكذلك يصير المجازَ فيهما جميعًا عقلىّ . فكيفَ قسَّمتَه قِسمين : لغوىّ وعقلىّ ؟

٤١٢ – (ردّ الاعتراض) :

– هذا الذى زعمت من أنك لا تُجرى اسمَ المشبَّه به على المشبَّه حتى تدّعىَ أنه صار من ذلك الجنس ، نحو أن تجعل الرجُلَ كأنه فى حقيقة الأسد = صحيح كما زعمتَ ، لا يدفعه أحدٌ ، بل عليه المعوَّل فى كون التشبيه على حدِّ المبالغة ، وهو الفرقُ بين « الاستعارة » و« التشبيه المُرْسَل » ، إلّا أنك قد أغفلتَ أن تجوُّزك هذا الذى طريقه العقْل ، يُفضى بك إلى أن تُجرىَ الاسم على شىء لم يُوضَع له فى اللغة . فمن هنا جعلنا طريقه اللغة

* * *

٤١٢ – (اعتراضٌ ثالث) :

– يقول : لا أُسلِّم أنه جرى على شىء لم يوضع له فى اللغة ، لأنك إذا قلتَ : « لا تُجْريه على الرجل حتى تدّعىَ له أنه فى معنى الأسد » ، لم تكن قد أجريته على ما لم يُوضَع له ، وإنما كان يكون جاريًا على غير ما وُضِع له ، أنْ لو كنت أجريته على شىء لتفيد به معنى غير الأسدية . وذلك ما لا يُعقَل ، لأنك لا تُفيد بالأسد فى التشبيه أنه رجُلٌ مثلًا ، أو عاقل ، أو على وَصْفٍ لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

٤١٣ – (ردّ الاعتراض) :

فأقول له : قُصَارى حديثك هذا أنّا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبَّه بالأسد ، على طريق التخييل والتأويل ، أفليس على كُلّ حال قد أجريناه على ما ليس بأسدٍ على الحقيقة ؟ أوَ لسنا قد جعلنا له مذهبًا لم يكن له فى أصل الوضع ؟

– وهَبْنا ادَّعينا للرجل الأسدية حتى استحقّ بذلك أن نُجرىَ عليه اسم الأسَد ، أترَانا نتجاوز فى هذه الدعوى حديث الشجاعة ، حتى ندّعى للرجل صورته وهيئته الباديةَ للعيون ؟ واللغة لم تضع الاسم للشجاعة وَحْدَها ، بل للجُثّة كُلِّها . ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة وحدها ، لكان صفةً لا اسمًا ، ولكان كُلّ شىء يُفضى فى شجاعته إلى ذلك الحدّ ، مستحقًّا للاسم استحقاقًا حقيقيًّا ، لا على طريق التشبيه والتأويل .

– وإذا كان كذلك ، فإنّا وإنْ كنّا لم ندلّ به على معنًى لم يتضمّنه اسم الأسَد فى أصل وضْعه ، فقد سلبناه بعضَ ما وُضِع له ، وجعلناه للمعانى التى هى باطنة فى الأسد وغريزة ، مجرَّدةً عن المعانى الظاهرة التى هى الجُثّةُ أو الهيئة ، وفى ذلك كفايةٌ فى إزالته عن أصلٍ وَقَع له فى اللغة ، ونَقْله عن حدّ جَرْيه فيه إلى حدٍّ آخرَ مخالِف له

٤١٤ – وليس فى « فَعَلَ الربيع » ، إذا تُجُوِّز فيه ، شىءٌ من ذلك ، لأنّا لم نسلُبْه لا بالتأويل ولا غير التأويل ، شيئًا وضعتْهُ اللغة له ، لأنه لإثبات الفعل للشىء . وإذا كان كذلك ، كان الذى

أرادت اللغة به موجودًا ثابتًا = ثُبوته فى قولك : « فعل الحىُّ القادرُ » ، لم ينقُصْ منه شىء ، ولم يَزُل عن حدٍّ إلى حدٍّ

* * *

٤١٤ – (اعتراضٌ رابع) :

قال : قد عَلِمنا أنَّ طريق « المجاز » ينقسم إلى لغوىٍ وعقلىٍّ = وأنّ « فَعَلَ الربيع » طريقُه المعقول ، وأن « الأسد » إذا استُعير لغير السبع من طريق التشبيه ، طريقُ مجازه اللغة = فبقى أن نعلم لِمَ خصَّصت « المجاز العقلى » بأن توصف به الجملة دون الكلمة الواحدة . وهلّا جوَّزتَ أن يكون « فَعَلَ » على الانفراد موصوفًا به ؟

– (ردّ الاعتراض) :

سببُ ذلك أن المعنى الذى وُضِع له « فَعَلَ » لا يُتصوَّر الحكمُ عليه بمجازٍ أو حقيقة ، حتى يُسْنَد إلى الاسم ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشىء = فما لم نُبيِّن ذلك الشىء الذى نُثبتُه له ، لم يُعقَل أن الإثباتَ واقعٌ موقعه ، أم قد زالَ عنه وجازه إلى غيره

٤١٥ – وقولك : « هلّا جَوَّزتَ أن يكون « فَعَل » على الانفراد موصوفًا به » ، مُحَالٌ ، بعد أن نثبت أن لا مجازَ فى دلالة اللفظ ، وإنما المجازُ فى أمر خارج عنه

* * *

٤١٥ – (اعتراض خامس) :

– عاد المعترضُ فقال : أردتُ : هلّا جوَّزت المجازَ إلى معناه وحده ، وهو إثبات الفعل ، فيقال : « هو إثباتُ فِعلٍ إلى سبيل المجاز »

– (ردّ الاعتراض) :

ذلك لا يتأتّى أيضًا إلّا بعد ذِكْر الفاعل ، لأنّ « المجاز » أو « الحقيقة » إنّما يَظْهَرُ ويُتصَوَّرُ من المُثْبَتِ والمُثْبِتِ له ، والإثباتِ = وإثباتُ الفعل من غير أن يُقَيَّد بما وقع الإثبات له ، لا يصحُّ الحكم عليه بمجاز أو حقيقة = لا يمكنك أن تقول : « إثبات الفعل مجازٌ ، أو حقيقة » ، هكذا مرسلًا ، إنما تقول : « إثباتُ الفعل للربيع مجازٌ ، وإثباتُه للحىّ القادر حقيقة »

– وإذن ، فقد علمتَ أن لا سبيل إلى الحُكْم بأنّ ههنا مجازًا أو حقيقةً من طريق العقل ، إلا فى جملة الكلام ، ووِزَانُ الحقيقة والمجاز العقليين ، وِزَانُ الصدقِ والكذب . يستحيل وصف الكلِم المفردة بالصدق والكذب ، كما يستحيل أن يقال : « رجُلٌ = على الانفراد = كذبٌ أو صدقٌ » ،

فكذلك يستحيل أن يكون هاهنا حكم بالمجاز أو الحقيقة ، وأنت تنحو نَحْوَ العقل ، إلا فى الجملة المفيدة . (وهذا أصلٌ كبيرٌ فأعرفه)

* * *

٤١٦ – (فصلٌ فى الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز أم لا ؟)

– الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها ، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها

– مثالُ ذلك : أن المضاف إليه يكتسى إعرابَ المضافِ فى نحو قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) ، فالأصل : « وَسْئَلْ أهلَ القريةِ » ، فالأصل وعلى الحقيقة جرُّ « القريةِ » ، والنَّصْبُ فيها مجازٌ

٤١٦ – ولا ينبغى أن يقال : « وجه المجاز فى هذا ، الحذفُ » ، فإن « الحذف » إذا تجرَّد عن تغيير حُكْم من أحكام ما بقى بعد الحذف ، لم يُسَمَّ مجازًا ، كقولك : « زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو » ، بحذف الخبر ، لأن الحذفَ لم يؤدِّ تغيير حكم فيما مضى من الكلام . فإن معنى المجاز : « أن تجوزَ بالشىء موضعه وأصله » ، فالحذفُ بمجرَّده لا يستحق الوصف بالمجاز

* * *

٤١٧ – وإذا امتنع أن يكون مجرَّدُ الحذف مجازًا ، دون أن يحدُث هناك بسبب الحذف تغيُّر حُكمٍ على وجه من الوجوه = فإن « الزيادة » فى هذه القضية كالحذف ، فلا يقال فى قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) فى زيادة « ما » ، أن جملة الكلام مجازٌ ، لأن ذلك محالٌ ، لأن « المجاز » أن يُراد بالكلمة غير ما وُضعت له فى الأصل ، أو يُزادَ فيها ، أو يُوهَم شىء ليس من شأنها ، كإيهامك بظاهر النَّصب فى « القرية » أن السؤالَ واقع عليها

– فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذى زيد فيه ، فإن حدث بسبب ذلك الزائد حُكمٌ تزول به الكلمةُ عن أصلها ، جاز أن يوصف ذلك الحكمُ بأنه مجاز ، كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) ، فالجرُّ فى « المثل » مجازٌ ، لأن أصله النصبُ ، والجرُّ حُكمٌ عرض لها من أجل زيادة « الكاف » . وبيان ذلك

٤١٨ – (اعتراضٌ) :

– إن قلت : « المجازُ على أقسامٍ ، والزيادة من أحدها »

– (ردّ الاعتراض) :

فيقال : هذا لك ، إذا حدَّدْتَ المجاز بحدٍّ تدخلُ الزيادة فيه = ولا سبيل إلى ذلك ، لأن قولنا : « المجاز » يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها فى أصل الوضع ، وتنقلها من دلالةٍ إلى دلالةٍ

– فإنه لا يُعقل من « المجاز » أن تَسْلُبَ الكلمةَ دلالتها ثم لا تعطيها دلالةً على وجه من الوجوه = ووصف اللفظ بالزيادة ، يُفيدُ أن لا يرادَ بها معنًى ، وأن تُجعَل كأنْ لم يكن لها دلالةٌ قطُّ

* * *

٤١٩ – (اعتراض) :

أوَ ليس يقال : إن الكلمة لا تَعْرَى من فائدة ما ، ولا تصير لَغْوًا على الإطلاق ، حتى قالوا : إنّ « ما » فى قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ من الله) ، تفيد التوكيد ؟

– (ردّ الاعتراض) :

– أقول : إن كونَ « ما » تأكيدًا ، نقلٌ لها عن أصلها ومجازٌ فيها ، فإن ذلك لا يقدَحُ فيما أردتُ تصحيحهُ ، لأنه لا يُتصوَّرُ أن تصفَ الكلمةَ من حيث جُعلت زائدةً بأنها مجازٌ ، ومتى ادّعَيْنا لها شيئًا من المعنى ، فإنّا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة . ولذلك يقول الشيخُ أبو على الفارسيّ = فى الكلمة إذا كانت تَزُولُ من وجهٍ ولا تزول من آخر = : « مُعْتَدٌّ بها من وجهٍ ، غيرُ مُعْتَدٍّ بها من وجهٍ »

– وكذلك توصف « لا » فى قولنا : « مررت برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ » ، بأنها مزيدة ، ولكن على هذا الحدّ ، فيقال : « هى مزيدةٌ غيرُ مُعْتَدٍّ بها من حيث الإعراب ، ومعتدٌّ بها من حيث أوجبت نفى الطولِ والقِصَرِ عن الرجلِ ، ولولاها لكانا ثابتَيْن له »

٤٢٠ – وتطلق الزيادة على « لا » فى قوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أن لَا يَقْدِرُونَ) ، لأنها لا تفيد النفى فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلّا على إسقاطها . ثم إنّ قلنا إنّ « لا » هذه المزيدةَ تُفيدُ تأكيدَ النفى الذى يجيء من بعدُ فى قوله : (أن لَا يَقْدِرُونَ) ، فإنّا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غيرَ مزيدة ، وإنما نجعلها مزيدةً من حيث لم تُفد النفى الصريح فيما دخلت عليه

– وإذا ثبتَ أنّ وصفَ الكلمة بالزيادة ، نقيضُ وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة من حيث هى زيادة ، لا توجب الوصف بالمجاز

* * *

٤٢٠ – (اعتراض) :

فإن قلت أيها المعارض : تكون سببًا لنقل الكلمة عن معنًى هو أصلٌ فيها ، إلى معنى ليس بأصلٍ

– (جواب الاعتراض) :

أقول : كدت تقول قولًا لا يجوز الإصغاءُ إليه ، وذلك ، إن صَحَّ ، نظيرُ ما قدّمت من أن الحذف أو الزيادة قد تكون سببًا لحدوث حُكْمٍ في الكلمة تدخلُ من أجله في المجاز ، كنصب « القرية » في الآية وجرّ « المِثْل » في الآية الأخرى ، (انظر ص : ٤١٦ ، ٤١٧)

* * *

٤٢٠ – (أصل من أصول هذا الباب) :

– أن مِن حقّ المحذوف ، أو المزيد ، أن يُنسَب إلى جُملة الكلام ، لا إلى الكلمة المجاورة ، فتقول في قوله تعالى : (وَسْئَلِ القَرْيَةَ) في الكلام حذف ، والأصل : « أهلَ القرية » ، تعنى حُذِفَ من بين الكلام

– وكذلك تقول في : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، « الكاف » زائدة في الكلام ، والأصلُ : « ليس مثلَه شيءٌ » = ولا تقول : « هي زائدةٌ في مثل » = ولو جاز غيرُ ذلك ، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذْ حُذف في : « زيد منطلق وعمرو » أنه محذوف من المبتدأ نفسه ، على حدّ حذفِ اللام من : يَد ، ودم ، وذلك ما لا يقوله عاقل

– وكذلك تقول في : « وَسْئَلِ القرية » : « حُذِفَ المضافُ من الكلام » ، ولا تقول : « حذف المضاف من المضاف إليه »

– وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكنني استقصيتُه ، لأنى رأيتُ في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ، ما يُوهم ذلك

* * *

٤٢٠ – (ومما يجب ضبطُه هنا أيضًا) :

– أن الكلامَ إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حَذْفٍ ، أو إسقاط مذكور ، كان على وجهين :

الأول : أنْ يكون امتناعُ تركه على ظاهره ، لأمرٍ يرجعُ إلى غرض المتكلم ، ومثالُه الآيتان المتقدّم تلاوتهما . فأنت إذ رأيت : « سَلِ القرية » في غير التنزيل ، لم تقطع بأن ههنا محذوفًا ، وذلك لجواز أن يكون كلامَ رجُلٍ مرَّ على قريةٍ قد خَرِبت وباد أهلها ، فأراد أن يقول لك واعظًا ومذكّرًا : « سل القرية عن أهلها ، وقُلْ لها ما صنعوا » ، على حَدِّ قولهم : « سَلِ الأرض مَنْ شَقَّ أنهارَك ... » ، (انظر ص : ١٢)

– وكذلك إذا سمعت مَنْ يقول : « ليس كمثل زيدٍ أحدٌ » ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوّزت أن يريد : « ليس كالرجل المعروف بمماثلة زيد أحد »

الوجه الثانى : أن يكون امتناعُ تَركِ الكلام على ظاهره ، ولزومِ الحكم بحذفٍ أو زيادةٍ ، من أجلِ الكلام نفسِه ، لا من حيث غَرَض المتكلم ، وذلك كنحو أن يكون المحذوف أحد جُزْءَى الجملة ، كقوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ، لابُدَّ من تقدير محذوف ، ولا سبيل إلى أن يكون له معنًى دونه ، سواءٌ كان فى التنزيل أو فى غيره = وذلك أن الدَّاعى إلى تقدير المحذوف ههنا هو : أن الاسمَ الواحد لا يُفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حُكْم الاسم الواحد ، و« جميل » صفةٌ « للصبر »

– وتقول للرجل : « مَنْ هذا » ، فيقول : « زيدٌ » ، أى : « هو زيد » ، فهذا الإضمار واجبٌ ، لأن الاسم الواحد لا يفيد = وكيف يفيد الاسم الواحد ، ومدارُ الفائدة على إثباتٍ أو نفى ، وكلاهما يقتضى شيئين : مُثْبَتٌ ومُثْبَتٌ له ، ومَنْفِىٌّ ومنفىٌّ عنه ؟

* * *

٤٢٢ – وأمّا وجوبُ الزيادة لهذه الجهة ، فنحو قولهم : « بِحَسْبِكَ أنْ تفعل كذا » ، وقوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ) = إن لم تقضِ بزيادة « الباء » ، لم تجد للكلام وجهًا تصرفُه إليه ، فلابُدَّ لك من أن تقول : إن الأصل : « حَسْبُكَ أن تفعلَ » ، و« كَفَى اللهُ » ، وذلك أن « الباء » لتعدية الفعل إلى الاسم ، وليس فى : « بحسبك أن تفعل » ، فعلٌ تُعَدِّيه الباء إلى « حسبك » . وكذلك الأمر فى « كفى » أو أقوى ، لأن الاسم الداخل عليه الباء فى « كفى بالله » ، هو فاعل كفى ، ومحالٌ أن تُعَدِّى الفعلَ إلى الفاعل بالباء أو غير الباء .

* * *

٤٢٣ – ما فى آخر المخطوطة من النصّ على الفراغ من كتابتها يومَ الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من شهر جمادى الآخرة من سنة ستمئة وستين بدمشق .

* * *

٤٢٤ – فراغى أنا قارىء الكتاب فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٩ من الهجرة ، ولله الحمد والمنّة

* * *

* * *